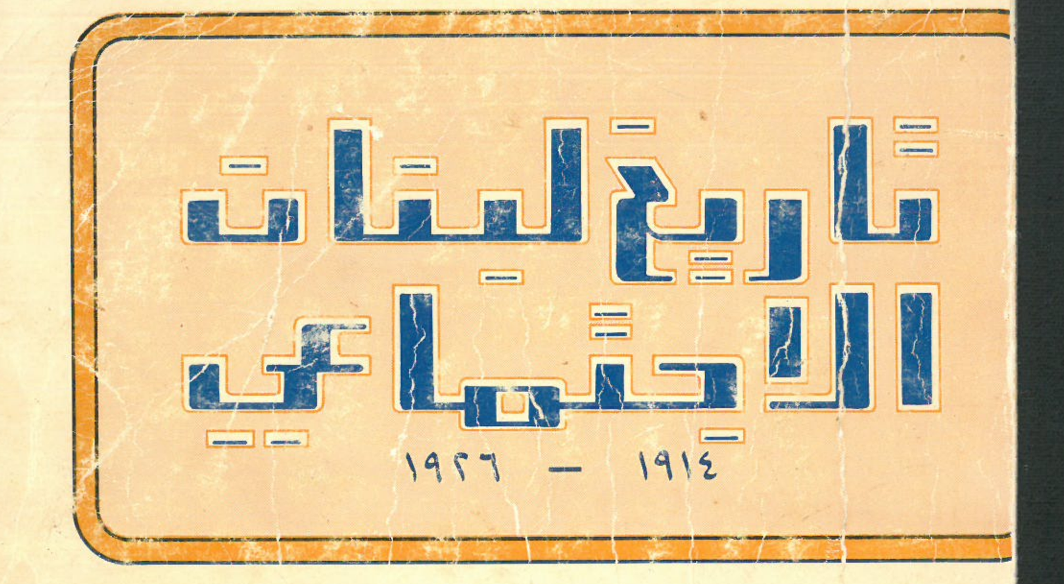


مسعود ضاهر

دكتور في التاريخ

p31B.

Ali Aboul Hosn



مسعود ضاهر
دكتور في التاريخ

دار الفارابي - بيروت

طبعة أولى

تشرين اول – ١٩٧٤

الاهـــداء

الى الذيـن ناضلوا ضد الانتداب ومـن أجل الاستقـلال

الى موحـدي نضال الكادحين على ارض لبـنان

والعاملين على ضرب الطائفية والانعزالية والتفرقة العنصرية .

مسعود ضاهر

موضوعات الكتاب

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

توطئة

« لم يكتب التاريخ الا بشكل سرد قصصي . وأنا كلي رغبة لكتابة تاريخ العادات والتقاليد الاجتماعية ، لكتابة تاريخ العلوم والقوانين والاعراف . في كل ما قرأت ، لم أر الا تواريخ الملوك ، وما أريد هو تاريخ الناس ، كل الناس » .

تلك كانت صيحة فولتير عام ١٧٧٤ ، والتي ما تزال تحمل الكثير من الصواب حول كتابة تاريخ لبنان ، تاريخ اللبنانيين ، كل اللبنانيين . فالتاريخ علم قادر على استخدام واستكشاف قوانين التطور الاجتماعي . ومهمة المؤرخ الرئيسية في الوقت الحاضر باتت في دراسة وكشف قوانين الانتاج وقوانين تطور القوى المنتجة ، وعلاقات الانتاج . بمعنى آخر تاريخ قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي ، تاريخ منتجي الخيرات المادية لا تاريخ الملوك والقادة والطوائف ، تاريخ الناس ، كل الناس . هؤلاء الذين صنعوا تاريخهم بأنفسهم ، لا وفق ارادات فوقية او أقوال وتصريحات بل نتيجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد آنذاك ومدى استفادة الفرنسيين من هذا الوضع وتثميره لصالح رساميلهم ومصالحهم المتغلغلة في سوريا ولبنان حتى « النخاع الشوكي » قبيل الحرب العالمية الاولى .

ان معرفة تاريخ لبنان المعاصر وتطور المجتمع اللبناني هي معرفة ممكنة استنادا الى القوانين الموضوعية لتطور هذا المجتمع ، وذلك وفق دراسة علمية تاريخية لا وفق تكديس احتمالات وفرضيات ومذكرات الساسة ورجال الدين اللبنانيين . فهذه المذكرات بطبيعتها تتناول حياة فرد واحد ، غير معزول اجتماعيا عن البيئة التي عاش فيها . والمذكرات لا تقدم في أحسن الاحوال ، الا سلوك هذا الفرد الاجتماعي تجاه محيطه والتأثير المتبادل بينهما . اي ان تلك المذكرات توضح شخصية الفرد عن طريق حواره مع نفسه ومع الآخرين ، عن طريق علاقته الاجتماعية بالآخرين ، عن طريق انعكاس البيئة الاجتماعية على شخصيته وتكوينه السياسي والفكري والاجتماعي . فلا قيمة للمذكرات الا اذا وضعت في اطارها الاجتماعي التاريخي ، اي في انسجامها مع القوانين العامة لتطور المجتمع اللبناني وليس بايراد بعض الاعمال الفردية «البطولية» .

من هنا نقول بأن استنادنا الى مذكرات الزعماء اللبنانيين ، دينيين ومدنيين ،

لم تكن الا في الحالات التي لم نستطع فيها الحصول على دراسات علمية ووثائق تاريخية بسبب العرف الاستعماري الفرنسي القاضي بعدم الافراج عن الوثائق الا بعد مرور خمسين عاما على احداثها . فالارشيف الفرنسي كان مغلقا في وجه هذه الدراسة التي اعتمدت بأغلبية مراجعها على الدراسات الجامعية ورسائل الدكتوراه والكتب العلمية الرصينة مع الاستناد ايضا الى تقارير ادارة الانتداب الفرنسي المرسلة الى عصبة الامم سنويا ، ومجموعات المراسيم والقوانين الصادرة عن تلك الادارة في سوريا ولبنان ، والتي جاءت وفيرة في الكتاب .

بيد ان هذه الدراسات والكتب والمجموعات كانت تتناقض احيانا بفعل تناقض آراء واضعيها وتناقض سياسة الانتداب بالذات وتبدلها المستمر وتهمل العديد من جوانب دراسة المجتمع اللبناني . لذا سارعنا الى الاستعانة بالعديد من الاحياء اللبنانيين ، وعلى مختلف المستويات ، من رؤساء وزارات سابقين ووزراء ونواب وتجار وحقوقيين وضباط وصناعيين ونقابيين وعمال وفلاحين ، وكانت شهادات هؤلاء بحق اصدق الحقائق التاريخية التي وردت في هذا الكتاب والتي اعتمدنا فيها على ما اتفق عليه اجماع شهود العيان لا على مجرد ذكريات فردية غير ثابتة تاريخيا . فالى جميع من استشهدنا بأقوالهم ودراساتهم نتقدم بالشكر العميق .

هذا الكتاب جديد في منهجيته وتحليله واستنتاجاته حول تاريخ لبنان المعاصر . فهو يستند اساسا الى منهج التأريخ الاجتماعي القائل بأن الحدث الاجتماعي ليس معزولا عن البيئة التي أنتجته ، وان الاحداث الاجتماعية المفككة لا تكوّن تاريخا بقدر ما تكوّن نماذج تاريخية معينة خاضعة زمانيا ومكانيا للتراكم التاريخي الكمي والنوعي . فالحدث الاجتماعي يستمد وجوده من علاقة اجتماعية ثابتة ومحددة في الزمان والمكان ، وتنتفي استقلاليته عن الاطار العام لتلك العلاقة الاجتماعية التاريخية . بمعنى ان الحدث الاجتماعي ليس هدفا تاريخيا يسعى اليه المؤرخ لذاته ، وليس حقيقة تاريخية مطلقة ، فالحقيقة التاريخية الفردية المطلقة لا وجود لها في التاريخ الاجتماعي ، بل هنالك قوانين موضوعية تتحقق في الزمن التاريخي وتتراكم بفضل نشاط الناس وقدراتهم ككائنات واعية . فليس ثمة هدف داخلي ، لا في التاريخ ولا في الحدث التاريخي ، حركه منذ البداية ولا زال يحركه ، بل سير التاريخ عملية مشروطة لها اسبابها وقوانينها ونتائجها . وهذه الاسباب والقوانين والنتائج موجودة في النشاط الانساني وحده الذي يحدد الاهداف التي يضعها الناس نصب أعينهم ويحدد معها كذلك امكانية تحقيقها، ضمن التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية لتطور هذا المجتمع بالذات.

هل يعني هذا ان هنالك قوانين تاريخية « جاهزة » استعنا بها فطبقناها على المجتمع اللبناني باسم « نظرية التاريخ الاجتماعي » ؟ في الواقع ، نحن لا نؤمن بوجود مثل هذه القوالب الجامدة اطلاقا ، الا ان تكوين المؤرخ الثقافي ذو أثر هام في دراسته وتحليله واستنتاجاته . فلا وجود لمؤرخ دون ثقافة تأريخية . هذه الثقافة التأريخية بالذات هي المنطلق النظري والاساسي لتحديد عمل المؤرخ وكتابته للتاريخ . فنحن لم ننطلق من أفكار مسبقة و « قوانين جاهزة » نحاول ايجاد الدعم والاستشهادات لها في تاريخ لبنان المعاصر ، بل كان جهدنا منصباً على تحليل جميع المعطيات والحقائق

التاريخية المتوافرة لدينا بكثرة لاستنتاج تلك القوانين الخاصة بتطور المجتمع اللبناني . وبالتالي ، كان انطلاقنا من الحقائق التاريخية التي هي نتاج تاريخي لنشاط اللبنانيين أنفسهم وذلك لاستنباش القوانين التاريخية لتطور المجتمع اللبناني وفهمه ورسم آفاق تطوره بحيث تناولنا الفترة التي درسناها كسبب للفترة التي سبقتها وكمسبب للفترة التي لحقت بها . فكان هدفي اذاً ، كمؤرخ اجتماعي يدرس تاريخ لبنان ، تحليل الماضي واعطاء صورة عن المستقبل في الوقت نفسه . وصورة المستقبل هذه، لا تعني استشفاف الغيب او التنجيم ، بل ابراز التناقضات الطبقية التي بدأت تظهر وتنمو في الماضي ، والتي ستشتد وتقوى في المستقبل القريب ، لتلعب دور القوى الصدامية الاساسية كمحرك رئيسي للصراع . وبدون هذا البعد المستقبلي يفقد التاريخ الاجتماعي دوره كمحلل لصراع الطبقات وعلم شامل لباقي العلوم الاجتماعية والانسانية لينزوي في احدى زواياها كواحد منها ، وينتفي وجوده كعلم انساني يشمل باقي العلوم .

وبسبب قصر الفترة الزمنية التي يتناولها هذا الكتاب ، لم يكن بالامكان اعطاء استنتاجات وافية حول تطور لبنان في عهد الانتداب بأكمله ، فالدراسة التالية : « المجتمع اللبناني من الجمهورية الى الاستقلال » والتي ما زالت قيد الاعداد ، ستبرز بوضوح قوانين ذلك التطور التاريخي للبنان بين الحربين العالميتين . لذا يقتضي التنويه ان الاستنتاجات هنا لا تنسحب بالضرورة على كامل عهد الانتداب بل يقتصر العديد منها على السمات البارزة للمجتمع اللبناني منذ نهاية الحرب العالمية الاولى حتى اعلان الجمهورية في ظل الفرنسيين . وآمل ان يكون هذا الكتاب لبنة صالحة في مدماك دراسة تاريخنا المعاصر على أسس أكثر موضوعية وشمولا .

واخيرا لا بد من اسداء الشكر سلفا لكل من سيساهم في نقد منهجية وأفكار واستنتاجات هذا الكتاب . فبالنقد البنّاء المدعوم بالوثائق التاريخية الدقيقة، وبالبعد عن الانفعالية والسطحية في التحليل ، نستطيع الكشف عن القوانين الموضوعية لتطور المجتمع اللبناني المعاصر ، وكتابة تاريخ اللبنانيين ، كل اللبنانيين .

مسعود ضاهر
بيروت في ٢ ايار ١٩٧٤

الباب الاول :

من لبنان الصغير الى لبنان الكبير

الفصل الأول

سياسة الوفاق الاستعماري في الشرق الاوسط وفرض الانتداب على سوريا ولبنان

القطب الشرقي لمحور السياسة الاستعمارية الفرنسية

منذ مطالع القرن التاسع عشر ، بدا الاستعمار الاوروبي بالسيطرة المباشرة على بعض ولايات السلطنة العثمانية او الرجل المريض ، كما كانوا يسمونها ، وذلك باختيارهم نقاطا استراتيجية على البحر الابيض المتوسط لتكون فيما بعد منطلقا لتوسعهم الشامل داخل السلطنة بعد ان عبّد نظام الامتيازات الاجنبية المعمول به في معظم ارجاء الدولة العثمانية وولاياتها الطريق امام هذا التوسع . « فقد تأكد تفوق اوروبا في هذا القرن وظهر الى الوجود ــ كما يقول مكسيم رودنسون ــ عن طريق السيطرة الاستعمارية المباشرة »(١) .

وبالرغم من ان فرنسا استطاعت بسط سيطرتها على الجزائر وتونس في نهاية ذلك القرن ، فانها بقيت دون موطىء قدم لها في شرقي البحر الابيض المتوسط ، في حين كانت بريطانيا تسيطر على الطرق التجارية الكبرى التي تحتاج اليها في اتصالاتها مع الهند ، وتحتل مباشرة اجزاء من سواحل اليمن وتسيطر فعليا على مصر والسودان ومناطق واسعة من الخليج العربي .

« ففي مطالع القرن العشرين لم تكن الامبراطورية العثمانية قد ماتت بعد ، بل كانت مريضة فقط . وكنتم معشر الاستعماريين الفرنسيين والانكليز تدعونها بالرجل المريض ، لكنكم اتفقتم على تقاسم اراضيها منذ زمن بعيد »(٢) .

وكان لجبل لبنان وضع مميز ازاء الامبراطورية العثمانية منذ اعلان نظام المتصرفية . كما كان للفرنسيين معرفة واسعة وشاملة عن هذا الوضع المتميز، فهم الذين شاركوا في خلقه منذ أواسط القرن التاسع عشر. « لقد استفاد المستعمرون الاوروبيون ، وبشكل خاص الفرنسيون والانكليز منهم ، من موقع جبل لبنان الاستراتيجي لاثارة الخلافات الطائفية هناك ، ولممارسة تأثير سياسي ، عن هذا

---

(١) Maxime Rodinson « Marxisme et monde Musulman » — P. 344.

(٢) Doriot « La Syrie aux Syriens » — P. 8.

الطريق ، على الباب العالي نفسه »(٣) .

لذا كان لجبل لبنان دور بارز ضمن الخطوط العريضة للاستراتيجية الاستعمارية الفرنسية والانكليزية ، تلك الخطوط التي تميزت بوضوح منذ عام ١٨٦٠ . ففرنسا تبحث عن مركز استراتيجي لها في شرق المتوسط ، بينما تقاوم بريطانيا باصرار للحيلولة دون بروز مرتقب لقوة عسكرية فرنسية في هذه المنطقة وتستخدم كل نفوذها وقواها العسكرية للوقوف في وجه اية قوة فرنسية تحاول البقاء فيها . وضمن هذا الاطار يمكن تفسير افشال حملة نابوليون الثالث عام ١٨٦٠ . اما متصرفية جبل لبنان ، التي انشئت مباشرة على اعقاب تلك الحملة ، فلم تعتمد على الحماية الفرنسية الوحيدة الجانب ، بل على حماية اوروبية جماعية شكلت الفرنسية منها جزءا هاما ولا شك .

فالاطماع الفرنسية كانت متجهة نحو سوريا وجبل لبنان لما يشكلان من اهمية حيوية بالنسبة لمستقبل المصالح الفرنسية في البحر المتوسط . وقد صرح جورج ليغ ، وهو وزير سابق للبحرية الفرنسية ، بأن « محور السياسة الفرنسية قائم في البحر المتوسط » . واضاف « ان احد قطبي هذا المحور قائم في المغرب أي في تونس ومراكش ، والآخر في المشرق عبر سوريا ولبنان ، اللذين يشكلان احد الميادين المفضلة للنشاط الفرنسي ، نظرا لمصالحنا الاقتصادية ، ولنفوذنا المعنوي فيها »(٤) .

غير ان حدة النزاع مع بريطانيا التي سارعت الى توسيع تبادلها التجاري مع المتصرفية بحيث بقيت تحافظ على المرتبة الاولى في حجم مبادلاتها التجارية حتى عام ١٩٢٦ ، اي بعد فرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان فيما بعد بست سنوات . هذا النزاع الشديد النابع من استراتيجية كلا الدولتين التي تكلمنا عنها ، دفع فرنسا الى زيادة رؤوس اموالها العامة ، لا في جبل لبنان وسوريا فحسب ، بل في الامبراطورية العثمانية برمتها . ففي حين كانت العلاقات الاقتصادية بين فرنسا وجبل لبنان قوية ، وحيدة الجانب ، تقتصر آنذاك على تجارة الحرير ، فان التنظيمات العثمانية(٥) سمحت باجتذاب رؤوس الاموال الاوروبية ، وبخاصة

(٣) Dominique Chevalier « La Société du Mont-Liban à l'Epoque de la Révolution Industrielle en Europe » — P. 287.
V. aussi : Toufic Touma « Les Paysans et les Institutions Féodales chez les Druzes et les Maronites du XVIIe siècle jusqu'au 1914 » — P. 297.

(٤) Joseph Achkar «L'évolution politique de la Syrie et du Grand-Liban — Thèse — P. 31.

(٥) تلك التنظيمات التي صدرت ١٨٣٩ و ١٨٥٦ و١٨٧٤ وابرزها تنظيمات ١٨٥٦ التي جاء فيها « اقرار امتيازات الطوائف غير الاسلامية (المادة الاولى) والسماح لها بالحرية في ممارسة شعائرها الدينية وبناء معابدها بشروط يتوافر فيها التسامح (المادة الثانية) واعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف (المادة الثالثة) وحق الدخول الى الوظائف والاستفادة من الخدمات التعليمية لجميع الرعايا (الرابعة) وانشاء محاكم مختلطة مع الابقاء على المحاكم الطائفية لغير المسلمين (السابعة) ومنع تلزيم الضرائب (الثامنة) وتنظيم ميزانية الدولة (التاسعة) واشراك رؤساء الجماعات والطوائف في مناقشات المجلس العالي المتعلق بشؤونهم (العاشرة) والوعد باجراء اصلاحات شاملة في المجالات المالية والمواصلات والمصارف والزراعة والتجارة (الحادية عشرة) .

الفرنسية منها الى داخل السلطنة بعد ان منحتها الدولة التركية ضمانات اكيدة وكافية ووضعت تحت تصرفها جميع الموارد الرئيسية للسلطنة التي افلست ماليا بسبب القروض(٦) الواسعة والمتكررة منذ اواسط القرن التاسع عشر . وبعكس جبل لبنان وسوريا ، كانت السلطنة العثمانية تشكل مجموعة اقتصادية شديدة التنوع ووافرة الارباح . لذا سترتفع فيها حصة الرساميل الفرنسية ارتفاعا هائلا في مطلع القرن العشرين .

ففي عام ١٩٠٥ ، كانت بريطانيا العظمى تمتلك في الامبراطورية العثمانية اكثر من ٢٠٠ مليون فرنك ، وتأتي بعدها المانيا والنمسا ـ هنغاريا على مستوى واحد بمبلغ مئة مليون فرنك ثم ايطاليا بسبعين مليون ، اما حصة فرنسا فلم تتجاوز الخمسين مليون فرنك .

هذا الوضع سينقلب برمته عشية الحرب العالمية الاولى حيث توزعت حصص الرساميل في الدين العمومي العثماني وفي الشركات الخاصة العاملة في السلطنة العثمانية على الشكل التالي :

	الدين العام	الشركات الخاصة
لفرنسا	٦٠٠٣ ٪	٥٠٠٥٨ ٪
لانكلترا	١٤٠١٩ ٪	١٤٠٣٦ ٪
لالمانيا (٧)	٢١٠٣١ ٪	٣٥٠٠٦ ٪

لقد اصبحت رؤوس الاموال الفرنسية في الامبراطورية العثمانية تمثل لوحدها اكثر من ثلاثة مليارات من الفرنكات الذهبية وبالضبط ٣ مليارات و ٢٨٥ مليون و ٢٧٣ الفا و ٣٧٧ فرنكا ذهبيا أي ما يعادل نسبة ٥٩٠٠١ ٪(٨) من الدين الخارجي العام الثابت و ٨١٠٨٣ ٪ من الدين الداخلي او المتحرك . وأصبحت جميع شركات المناجم العاملة آنذاك في السلطنة العثمانية ذات رؤوس أموال فرنسية كما أضحى لفرنسا نسبة ٨٨٠٦٥ ٪ من أسهم شركات المياه و ٦٧٠٩٧ ٪ من أسهم شركات المرافىء والارصفة ، و ٤٦٠٩ ٪ في رؤوس الاموال العاملة في السكك الحديدية ، و ٣٧٠٧٧ ٪ من رساميل المصارف ، و ٦٢٠٨٢ ٪ من اسهم باقي المشاريع الاخرى(٩) .

لقد اتخذ التغلغل الاقتصادي الفرنسي في تركيا طابع الغزو المالي . فمشاريع

راجع كتاب عبد العزيز عوض « الادارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ — ١٩١٤ » ص ١٩ وما يليها .

(٦) للتفصيل راجع الكتاب الهام :
Jean Ducruet : « Les Capitaux Européens au Proche-Orient » — P.P. 102 et suivantes.

(٧) L'Asie Française — No. 175 — Juillet 1919 — P.P. 181 et s.

(٨) Maurice Desjardins « Le Problème Syrien du Point de Vue Economique » — P. 28.

(٩) L'Asie Française — No. 175 — P. 182.

البناء الخاصة والعامة ، وتجهيز وتوسيع المرافىء ، وشق طرق المواصلات ، ومد الخطوط الحديدية ، والمشاريع البلدية الكبرى كالانارة والهاتف والتلغراف ، والنقل العام وغيرها كانت تخص ، كليا او جزئيا ، شركات فرنسية بالاضافة الى ادارة الدين العمومي العثماني وادارة حصر التبغ والتنباك ، وادارة حصر الملح التي كانت بأغلبية رساميلها الساحقة للفرنسيين .

ويشير اتيان فلاندان الى « ان فرنسا كانت تحتل المرتبة المالية الاولى في السلطنة العثمانية قبل حرب ١٩١٤ . كما كانت تحتل المرتبة الاولى كذلك في مشاريع الاشغال العامة المنفذة والممنوحة بالتلزيم ، والمرتبة الاولى ايضا في أهمية مؤسساتها الطبية والتعليمية ، وكذلك بالنسبة لمجموع السكان المطالبين بحمايتها وعونها » . ثم يضيف « فلو جمعت المصالح المادية والمعنوية لانكلترا وايطاليا والمانيا وروسيا والولايات المتحدة الاميركية كلها في الامبراطورية العثمانية في فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى مباشرة ، لما بلغت جميعها حاصلا يمكن مقارنته بمجموع مصالح فرنسا لوحدها، والتي كانت تمتلك منفردة هناك ٦٠٪ من مجموع الدين العمومي العثماني »(١٠) .

اما النائب كاستيلاني فيؤكد في تقريره لمجلس النواب الفرنسي بصدد مناقشة معاهدة السلام المبرمة في لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ ان « من أصل الدين العثماني البالغ ١٦٠ مليون ليرة تركية ذهبية ، اي ما يعادل ٣ مليارات و ٧٠٥ مليون فرنك ذهبي ، كان اكثر من ٦٠٪ منها يعود مباشرة الى دائنين فرنسيين »(١١) .

هذا الهدف الذي وضعته فرنسا نصب عينيها بالسيطرة التامة على الشرايين الحيوية لاقتصاد الامبراطورية العثمانية بدا واضحا في تخوف سفير فرنسا في القسطنطينية الذي كتب عام ١٩١٣ الى حكومته يقول : « انني أعتقد ، ويشاركني كثيرون هنا هذا الاعتقاد ، ان الامبراطورية العثمانية قد انتهت ، سواء في آسيا او في اوروبا . ولكن ، أليس من مصلحتنا نحن ان نطيل في امد احتضارها حتى لا تقتسم تركتها على عكس ما نصبو اليه ؟ فالمهم الآن هو توفير القروض للحكومة التركية التي لا بد وان تمنحنا امتيازات خاصة وضمانات جديدة مقابل دعمنا لها وتضحياتنا في سبيلها »(١٢) .

ان موجة تغلغل الرساميل الفرنسية في أرجاء السلطنة العثمانية قد انعكست بشكل واضح على سوريا وجبل لبنان المتصرفية . فقدّر مجموع الرساميل الفرنسية الموظفة فيهما ، قبيل الحرب العالمية الاولى بأكثر من مئتي(١٣) مليون فرنك فرنسي سيطرت على سكك الحديد ومرفأ بيروت وشركات الكهرباء والمياه وفروع البنك الامبراطوري العثماني . وتوجهت تلك المبادلات التجارية من سوريا(١٤) وجبل لبنان

(١٠) Correspondance d'Orient — No. 261 du 15 Mai 1921 — P. 397 « La Politique Française en Orient ».
(١١) L'Asie Française — Documents — Supplément du No. 225 — Septembre-Octobre 1924.
(١٢) Cité par Najib Sadaka : « La question Syrienne pendant la Guerre » Thèse — P. 7.
(١٣) Doriot — op. cit. p. 8 et Maxime Nicolas « Questions Monétaires en Syrie » — P. 21.
(١٤) Antoine Khair « Le Moutaçarrifat du Mont-Liban » — P. 24.

الى فرنسا خاصة في مجالات الحرير والجلود الخام والمدبوغة والحبوب والحيوانات الحية وغيرها . ولكن ، هل كان بوسع فرنسا ايقاف احتضار الامبراطورية العثمانية ؟ فان كانت غير قادرة على ذلك ، فلا أقل من العمل على ألا يتم اقتسام أراضيها على حساب مصالح فرنسا ، كما يوصي سفيرها في الاستانة . وان كان لا بد من تجزئة الامبراطورية العثمانية ، فان السيد ريمون بوانكاريه يحذر ، قبل سفيره بعام واحد ، أي منذ ١٩١٢ ، قائلا : « ان لنا في لبنان وسوريا مصالح تقليدية ، ونحن عازمون على فرض احترام الجميع لها »(١٥) .

وقد علقت جريدة « الشعب » التي كانت تصدر في الباروك على هذا التهديد الفرنسي تحت عنوان « هل تحتل فرنسا سوريا ؟ وهل يشمل الاحتلال لبنان ؟ » وجاء في تعليق صحيفة « الشعب » : « فالدولة الفرنسية ، وهي المشهورة باحترام الحقوق ، والتي ما كانت في يوم من الايام الا نصيرة للانسانية ، لا يعقل ان تقدم على هذا الاحتلال . اما في لبنان ، فلا نعتقد ان لبنانيا واحدا يسهل عنده احتلال فرنسا للبنان »(١٦) .

لقد أدرك الكثير من اللبنانيين والسوريين آنذاك أطماع فرنسا الاستعمارية في المنطقة . فهي لا تسيطر على اية رقعة في شرقي البحر الابيض المتوسط ولن يكون بامكانها ترك بريطانيا طليقة اليدين في هذه المنطقة التي تكشفت عن ثروة نفطية هائلة في ايران والموصل .

اما روبير دوكيه ، المندوب السامي بالوكالة ورجل الرساميل الفرنسية القوي في امانة سر الادارة المنتدبة في بيروت لاحقاً ، فكان أكثر وضوحا من بوانكاريه في رسم الدور المتوجب على فرنسا القيام به في سوريا ولبنان . فقد كتب عام ١٩١٥ يقول : « اننا لا نعلم كيف ستسوى الامور بالنسبة لأراضي الامبراطورية العثمانية في نهاية هذه الحرب التي اشتركت فيها الامبراطورية بهذا الشكل الجنوني والاحمق ، لكننا واثقون من شيء واحد على الاقل ، لأنه لا يتوقف الا على مشيئتنا نحن بالذات ، وهو ان نظاما أصلح سيمنح لسوريا تحت اشرافنا ، سواء أبقي في هذه البلاد أثر للسلطنة العثمانية ام لم يبق ، ولن يتم فيها (سوريا) اي مشروع بعد الآن الا بعد موافقتنا المسبقة عليه »(١٧) .

وأرسل جان كوانييه ، رئيس غرفة التجارة في مدينة ليون خطابا هاما في السابع من حزيران ١٩١٥ ، باسمه وباسم رجال الاعمال الليونيين ، الى وزير الخارجية الفرنسية دلكاسيه قال فيه : « اننا لا نتصور ان الحرب الحالية ستعطي نتائج بارزة في الشرق الاوسط ، سوى تلك التي تعزز مكاسبنا ومستقبل مصالحنا الموجودة هناك الآن ... ان سوريا (لبنان من ضمنها) لمن ابرز المنتجين للحرير ،

(١٥) Charles Ayyoub « Les Mandats Orientaux » — Thèse — P. 11, et Sadaka — op. cit. p. 17.
(١٦) جريدة الشعب عدد ٥ كانون الاول ١٩١٢ — من كتاب المنفى لرشيد نخله — نشر وتقديم امين نخله ص ١٢٢ .
(١٧) Robert de Caix «L'Asie Française» — No. 161 — Janvier-Mars 1915 — P. 28.

وهذا يعني انها ستتبع سوقنا الليونية الواسعة حتما »(١٨) .

أليس من الواضح اذاً ان مصير سوريا وجبل لبنان قد رسم قبل مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠ بوقت طويل ؟ ألم يكن من الواضح ان جميع الاعمال الدبلوماسية لحكومات باريس المتعاقبة منذ ١٩١٢ ، كانت تصب في الاتجاه الرامي الى ربط سوريا وجبل لبنان نهائيا بالسيطرة الفرنسية المباشرة بعد ان قام الرأسمال الفرنسي بربط هذين البلدين بتبعية واسعة قبل الحرب بالذات ؟ وباعتراف الفرنسيين انفسهم « فان النفوذ الفرنسي في سوريا ولبنان ، قبل ١٩١٤، كان متغلغلا حتى النخاع الشوكي »(١٩) .

التفتيش عن دعم داخلي للمخططات الفرنسية

لقد ادركت فرنسا ، ولا شك ، ان نهاية السلطنة العثمانية باتت وشيكة . وكان لا بد من ايجاد دعم داخلي لتوظيفاتها المالية والاقتصادية في سوريا ولبنان . وانقلب اصدقاء فرنسا ، بين ليلة وضحاها ، الى تعداد مساوىء المتصرفية بعد ان كانوا يتغزلون بهذا النظام ويرددون « هنيئا لمن له مرقد عنزة في جبل لبنان » .

وقام مجلس بلدية زحلة يوجه مذكرة في عام ١٩١٣ باسم جميع مجالس بلديات جبل لبنان ، الى المتصرف أوهانس باشا تحت عنوان « البقاع للبنانيين » جاء فيها : « ان لبنان الحالي هو سلسلة من الجبال تتناثر فيها قرى صغيرة ، اما اللبنانيون فقد هاجر منهم ثلاثمائة ألف الى اميركا وغيرها ، واذا لم تتكرم الدول الكبرى، وفرنسا بشكل خاص ، ان تعيد الى الجبل حدوده الطبيعية ، فسيجد شعبنا نفسه محكوما عليه اما بالزوال واما بسلوك طريق المنفى » . وتنتهي المذكرة ، البالغ عدد صفحاتها ١٨ صفحة ، بهذه العبارة « ان فرنسا ، ذلك الجندي المرسل من الله ومن اوروبا، مدعوة بفخار الى مساعدة جبل لبنان المسكين »(٢٠) .

وفي نفس العام ، جرى التحضير في مدينة بيروت لاضراب شامل دعت اليه جمعية بيروت الاصلاحية في ١٢ آذار ١٩١٣ وكانت لجنتها التنفيذية مؤلفة من نخله تويني، يوسف الهاني ، بترو طراد ، ايوب تابت، رزق‌الله أرقش وخليل زينيه(٢١) .

وقام أعضاء الجمعية ومؤيدوها يطالبون بضم بيروت الى جبل لبنان المتصرفية ، في الوقت الذي كانت فيه مركزا لولاية تخضع مباشرة للباب العالي ، ويدعون الى توسيع حدود لبنان المتصرفية نحو البحر والسهول الداخلية .

وقام مهاجرون لبنانيون ، خاصة من الذين تربوا في المدارس اليسوعية ويقيمون في فرنسا ، يعملون في الوقت نفسه من أجل توسيع جبل لبنان مع ضمان فرنسا لهذا التوسيع . « الى جانب مبدأ أستقلالنا ، يقول خيرالله ، نطالب بكامل

(١٨) Cité par D. Chevallier « Lyon et la Syrie en 1919 » — Revue Historique — No. 224 — P. 306.

(١٩) René de Gontaut-Biron « Comment la France s'est installée en Syrie ? » — P. 5.

(٢٠) « البقاع للبنانيين » ص ٩ — ١٠ ، مذكرة تقدم بها مجلس بلدية زحلة في عام ١٩١٣ نيابة عن جميع المجالس البلدية في جبل لبنان المتصرفية .

(٢١) Najib Dahdah « L'évolution historique du Liban » — P. 138.

أراضينا ضمن حدودها الطبيعية . اننا نطالب بهذه الارض التي كانت لنا بالملكية الدائمة العريقة ، اننا نطالب بهذه الاراضي كاملة غير منقوصة »(٢٢) .

ولعب الوجود التبشيري الفرنسي(٢٣) في جبل لبنان بشكل خاص ، حيث يتمركز العدد الاكبر من افراد الهيئة التعليمية التي كانت غالبيتها من المبشرين الفرنسيين ، وكذلك جامعة القديس يوسف ببيروت ، دورا أساسيا في الدعوة لتوسيع حدود لبنان المتصرفية ولطلب ضمان فرنسا للوطن المسيحي المنوي اقامته . فحتى عام ١٩١٤ كانت فرنسا تؤمن السيطرة على ٥٠٪ من المدارس والطلاب في سوريا ولبنان . وقد ساعد وجود المبشرين الفرنسيين كثيرا على ازدياد النفوذ الفرنسي بشكل هائل . لذا جاء هذا التأييد للحماية الفرنسية في الداخل والخارج ، مضافا الى نفوذ المصالح الاقتصادية الفرنسية في الداخل والخارج ، ليشكل مصلحة مشتركة بين اصحاب الرساميل الفرنسية ودعاة توسيع الجبل اللبنائي نحو ما أسموه بالحدود التاريخية للبنان . صحيح ان توسيع جبل لبنان نحو تلك الحدود « التاريخية » ليشمل بيروت وطرابلس وسهل البقاع وعكار ومرجعيون وصيدا وصور ووادي التيم ، سيشكل الحلقة الاولى في المخطط الفرنسي الرامي الى السيطرة الكاملة على سوريا ، غير ان هذا التوسيع ، كان في الواقع ضرورة حيوية لسكان الجبل ، بعد ان أثبت تكوين المتصرفية انه لم يعد قابلا للحياة ، وان حربا محلية او عالمية ، كما كان يلوح في الافق ، ستكون بالغة الضرر على سكان المتصرفية .

ومن الملاحظ ان دعاة « استقلال لبنان ضمن حدوده الطبيعية » كانوا مجموعات متفاوتة في الوعي لأهداف ذلك الاستقلال ويغلب عليهم طابع الطائفية المسيحية الماروني داخليا ، وطابع الارتباط الفرنسي خارجيا ، وطابع التربية على ايدي المدارس اليسوعية ثقافيا . لكن أثرهم بقي ضئيلا قبل الحرب العالمية الاولى ولن يبرز بقوة الا بعد انتصار الحلفاء على تركيا .

موقف اللبنانيين ايام الحرب العالمية الاولى

ما ان دخلت تركيا الحرب عام ١٩١٥ حتى اضطرت كافة البعثات الفرنسية والحليفة الى مغادرة سوريا ولبنان ، فاحتلت ابنيتها وأغلقت جميع المدارس الخاصة تقريبا ، وأعلنت تركيا الغاء استقلال جبل لبنان وانهاء نظام الامتيازات(٢٤) بالنسبة لجميع الدول فيه .

وجاء جمال باشا ، القائد العام للجيش التركي في المنطقة ، يعمل على القضاء ، وبصورة منتظمة ، على القسم الاكبر من المثقفين الوطنيين في البلاد ، من دعاة

(٢٢) من محاضرة القيت في باريس في ٢٨ ايار ١٩١٥ . K. Khairallah « La question du Liban » — P. 44.

(٢٣) Pierre Lyauty « Le Liban moderne » — P. 41, et Pierre Renouvin « La crise européenne et la première guerre mondiale » — P. 21.

(٢٤) Haut Commissariat « La Syrie et le Liban en 1922 » — P. 88, et Edmond Rabbath « La formation historique du Liban politique et constitutionnel » — P. 251.

الوحدة مع سوريا او الانفصال عنها على السواء ، وذلـك عن طريق النفي والسجن والشنق . يضاف الى هذا ان الحركة التجارية ببيروت انخفضت انخفاضا هائلا بسبب الحصار البحري المفروض على مرفئها والذي شاركت فيه بريطانيا بالـذات ، مما أدى الى ارتفاع جنوني في الاسعار والى نفاد المواد الغذائية من الاسواق .

ان أساليب جمال باشا الوحشية ، والمجاعة والاوبئة المنتشرة في كافة المناطق اللبنانية بسبب الحرب والجوع ، في نفس الوقت الذي كان الجراد يعيث فسادا في المناطق اللبنانية الى جانب الطاعون والملاريا ، أدت جميعا الى فقـدان جبل لبنان المتصرفية لأكثر من ثلث سكانه . ففي تقرير للدكتور جوزف زيـادة عن تلك الفترة يقول : « يمكن للمرء ان يصيب كبد الحقيقة في تقديره لعـدد ضحايا المجـاعة في لبنان بأكثر من مئتي الف انسان . ففي البترون مثلا ، والتي كانت تضم خمسة آلاف نسمة ، لم يبق منهم في نهاية عام ١٩١٦ سوى ألفين . وسكان قرية مار نعمة الذين كانوا يبلغون ٢٠٠ نسمة لم يبق منهم سوى ٦ اشخاص . وكان في عبدلي ٢٠٠٠ فلم يبق منهم سوى ١٥٠ نسمة ، ومن أصل ١٦٠ شخصا في روشه لم يبق سوى ٣٠ ، ومن ٣٠٠٠ مقيم في عبرين بقي ٥٠٠ فقط ، ومن ٣٠٠ نسمة في الـذوق بقي ٧ اشخاص فقط ، وقد اختفى سكان نهر الذهب عن بكرة ابيهم بعـد ان باعوا جرس كنيستهم »(٢٥) .

لقـد دفعت أعمال جمال باشا جميع الوطنيين من دعـاة الوحـدة والانفصال الى المطالبة بالغاء النير العثماني ، وراحوا يطالبون متحدين بالاستقلال التام لسوريا مع اعطاء جبل لبنان استقلاله الذاتي القديم . وانسجمت أهداف الوحدويين مع أحلام الشريف حسين الذي تبنى مطالبهم باستقلال سوريا في ظل ملكه .

وكانت لعلاقة الشريف حسين وأبنائه وكثير من دعـاة الوحدة الوثيقي الاتصال بالانكليز مـا وضع هؤلاء جميعا في موقف حرج للغـاية نتيجة التقلبات المستمرة في السياسة البريطانية آنذاك . فقد اعترفت لهم علانية في بادىء الامر بمملكة عربية مستقلة يرئسها الملك حسين ، ثم تنكرت لوعودها بعـد الحرب ، وضغطت على الامير فيصل للاتفاق مع كليمنصو وقبول الانتداب الفرنسي ، وقبول وعـد بلفور ، واصدار اتفاقية مع وايزمن الصهيوني وغيرها .

صحيح ان دعاة الوحدة السورية في لبنان وجدوا في الدعوة الى توسيع الجبل نحـو المناطق المنتجة للحبوب توسيعا لرقعة النفوذ الفرنسي ، غـير ان ارتباطهم بالسياسة البريطانية ساعد رجال الحملة الفرنسية ودعاة الانفصال على تصويرهم امام جماهير السكان بأنهم مجرد عملاء او تابعين للانكليز . وسرعان ما بدأت حركة تمايز سياسي واضحة داخل دعاة الوحدة مع سوريا اذ قـام الجناح الاكثر تقـدما(٢٦)

(٢٥) Cité par R. de Gontaut-Biron « Comment la France... » — P. 88, et Chikri Ghanem « L'opinion syrienne à l'étranger pendant la guerre », Documents du comité central syrien — P. 10.

وقد قدرت مجلة «اسيا الفرنسية » عدد موتى الجوع في جبل لبنان بمئة وثمانين الفا . ملحق العدد ١٩٩ — شباط ١٩٢٢ — ص ٦ .

(٢٦) من ابرز دعاة هذا التيار ندره مطران صاحب كتاب . .« La Syrie de demain » — الصادر عام

منهـم بتبيان المخاطر التي تنجم عن الارتباط بقوة امبريـالية ، فرنسية كانت ام انكليزية ، ودعا الى وجوب تحرير سوريا ولبنان من نير ايـة قوة اجنبية والعمل للاستقلال التام عن تركيا واوروبا .

كما طالبوا بدولة اتحادية عربية مع رفض تجزئة سوريا الى ما يسمى بدويلات مستقلة على اسـاس طائفي ، وأصبح هذا الجناح الوحدوي بالغ القوة طيلـة الفترة التي تلت الحرب مباشرة ، وقـد تزعمه الامير زيد ، شقيق الامير فيصل .

وبالمقابل ، فان النفوذ الفرنسي ضعف كثيرا ، ان لم نقل زال بدخول الجيش التركي ، طيلة فترة الحرب ، يوم كان كل تعاطف مع فرنسا يعاقب عليه بالشنق او بالنفي، ويوم هجر لبنان جميع أولئك الذين كان يطلق عليهم لقب «اصدقاء فرنسا» (٢٧) الى خارج لبنان ، خاصة الى فرنسا ومصر وبقوا هناك حتى وضعت الحرب أوزارها فبدأ قسم كبير منهم يعود الى لبنان بمساعدة الفرنسيين بالذات .

لذا اقتصرت الدعوة الى توسيع جبل لبنـان نحو حدوده التاريخية على بعض المهاجرين اللبنانيين في مصر واميركا وفرنسا دون ان يتجاهلوا مطلب الوحدة السورية على أساس مساعدة فرنسا لهذا الاتحاد . حتى في باريس بالذات ، حيث كان دعـاة هذا التيار يتمتعون بالحرية التامة في التعبير عن مطالبهم ، قامت اللجنة المركزية السورية في ١٩١٨ باعلان برنامجها على أساس النقاط التالية :

أ ـ اقامة الوحدة السورية ، نواة الانبعاث العربي الشامل .

ب ـ اقامة نظام اتحادي في سوريا .

ج ـ طلب المساعـدة الفرنسية(٢٨) .

١٩١٦ والامير شكيب ارسلان ، والامام رشيد رضا ، والاديب امين الريحاني . وقد التقى دعاة هذا التيار جميعا على رفض الوصاية الفرنسية او الانكليزية كما عبر عن ذلك الامام رشيد رضا« اما انا فأقول لكم ان الدولتين الحليفتين (بريطانيا وفرنسا) قد اتفقتا على قسمة بلادكم فيما بينهما لاستعبادكم باستعمارها » — المنار — المجلد ٢٢ الجزء ٦ — ص ٤٥٦ .

وقد وجد البعض منهم ان لا خطر من الاتراك بل مـن الاجانب ، ففي المقال السابق نفسه وهـو بعنوان « الفرق بين الترك والافرنج عند العرب » يضيف رشيد رضـا قائـلا : ان الترك ضعفـاء وجاهلون مثلنا فلا يستطيعوا ان يستعبدونا اذا نحن تنبهنا لحقوقنا . اما انكلترا وفرنسا فهما اقوى منا في كل شيء فلا نستطيع ان (نتخلص) من عقالهما اذا هما استولتا علينا — هم اقـوى منا فـي العلم ، هم اقوى منا في المال ، هم اقوى منا في السياسة، هم اقوى منا في الحرب» المنار — المصدر السابق ص ٤٥٦ .

(٢٧) « لما يئس الافرنسيون من التفاهم مع الشريفحسين على مصير سوريا ، انشأوا في مصر وفي اواخر ١٩١٧ هيئة باسم « جمعية الدفاع عن حقوق سوريا ولبنان » ، وولوا رئاستها عبدالله صفير باشا ، وهو لبناني متمصر ، لنشر الدعاية لفرنسا بين السوريين واللبنانيين . وكان مما اقترحه انشاء دولة مستقلة للبنان ، تحت حماية فرنسا عـلى ان توسع حدودها فتشمل طرابلس وصيدا وصور وسهل البقاع » .

امين سعيد ـ « اسرار الثورة العربية الكبرى » ص ١٩١

والمنار ـ المجلد ٢١ ـ الجزء الرابع ـ مقالة المسألـة السوريـة والاحـزاب ص ٥٠٣ .

(٢٨) Le Comité Central Syrien « Documents » op. cit. p. 24.

من البرنامج الذي ادلى به السكرتير العام لهذهاللجنة ، الدكتور جورج سمنة ، في باريس في ٧ آذار ١٩١٨ .

بروز الصراع مجددا بين حلفاء الامس الفرنسيين والانكليز

« ان انتصار الحلفاء لم يكن انتصارا لشركائهم العرب ، بل على العكس من ذلك ، فقد كان مهيئا لهم ان ينتقلوا من سيطرة محتل الى سيطرة آخر اسوأ منه »(٢٩) .

فلم تجلب نهاية الحرب العالمية الاولى ، ولا دخول القوات الحليفة الى سوريا ولبنان ، ولا نشوء عصبة الامم في جنيف ، أي نصر حقيقي لسكان هذين البلدين ولا للشعوب العربية عامة . وتميزت السنة الاولى لما بعد الحرب بالوجود الفرنسي العسكري الضئيل في سوريا ولبنان . فقد كانت المفرزة الفرنسية لا يتجاوز رجالها ألفي جندي ، أنشئت بموجب قرار وزاري فرنسي بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩١٧ ووضعت تحت امرة الكولونيل دو بياباب De Piépappe ، وكانت معدة في الاساس لتأمين الحراسة على الاماكن المقدسة والمؤسسات الفرنسية فقط(٣٠) . في حين كانت بريطانيا العظمى تمول بشكل او بآخر عام ١٩١٨ عددا كبيرا من الزعماء المحليين عند دخول الحملة الانكلو ـ فرنسية الى المنطقة ، وكان لها ١٧٥ كتيبة(٣١) عسكرية منظمة في الشرق الادنى . فهل كانت القوة الفرنسية العسكرية قادرة على تثبيت الحصة التي نالتها بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو ١٩١٦ ؟

عامل جديد نشأ ابان الحرب العظمى ، هو اندلاع ثورة اوكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا سنة ١٩١٧ ، تلك الثورة التي وضعت الامبرياليتين ، الفرنسية والانكليزية ، منفردتين في مواجهة اطماعهما لاقتسام تركة الرجل المريض بعد ان أعلنت تلك الثورة رفضها لكامل المخططات الاستعمارية التي ابرمتها روسيا القيصرية وأبرزها اتفاقية سايكس ـ بيكو ـ سازونوف(٣٢) . هذا الوضع الناشيء كان لصالح الامبريالية البريطانية في المنطقة حيث تتفوق على قرينتها الفرنسية بالسلاح والرجال والحلفاء المحليين والمصالح الاقتصادية والمخططات الاستعمارية . لذا حاولت بريطانيا استغلال هذا الوضع المستجد الى أقصى حدود الاستغلال بقصد اجبار فرنسا على تنازلات هامة لمصلحتها . فراحت تتحدث عن بطلان الاتفاقات المعقودة بين الحلفاء اثناء الحرب وتنصِّب نفسها وريثة وحيدة لحصة روسيا القيصرية التي كانت مخصصة لها بموجب

(٢٩) امين الريحاني ـ مجلة اليقظة ـ السنة الاولى ـ العدد ٥ و ٦ ـ كانون اول وكانون الثاني ١٩٣٠ ص ١٥ .

(٣٠) — Jean Pichon « Le partage du Proche-Orient » — P. 142.

(٣١) — Correspondance d'Orient « La politique britannique dans le Proche-Orient » — No. 267-268 du 15-30 Août 1921 — P. 590.

وقد قدرت هذه المجلة عدد الذين كانت تمولهم بريطانيا لاغراض شتى في المنطقة انذاك بسبع مئة ألف رجل .

(٣٢) سميت الاتفاقية بهذا الاسم او الاتفاقية الانكليزية ـ الفرنسية ـ الروسية المعقودة في ٢٦ نيسان ١٩١٦ . راجع نص هذه الاتفاقية في كتاب جورج انطونيوس « يقظة العرب » ـ الطبعة الثانية ـ ص ٥٧٨ ـ ٥٨٢ .

اتفاقية سايكس ـ بيكو . وقام مارك سايكس ، صاحب الاتفاقية الشهيرة ، يصرح داخل باريس بالذات ، في ٢٣ كانون الاول ١٩١٧ ، اي بعد قيام السلطة الثورية في موسكو بنحو خمسين يوما فقط ، بقوله : « ان عالم ما قبل الحرب قد مات ، ولكن عالم ما بعد الحرب لم يولد بعد »(٣٣) . وقد وضع هذا التصريح فرنسا في شك وحذر حيال الخطط السرية لانكلترا في المنطقة بعد ان ازداد دعمها المباشر للامير فيصل وتشجيعه علانية في « مشاريعه الاستقلالية » . وقام اللورد كيرزون ، وهو من ابرز رجالات السياسة البريطانية آنذاك ، يعلن ببالغ الاسف ، من على منصة مجلس العموم البريطاني بلندن عن « تسرع » بريطانيا في توقيع اتفاقية سايكس ـ بيكو قبل ان تستجلي الامور جيدا ، ويختصر خطابه بالقول « لو كان يتعين علينا عقد اتفاقيات ١٩١٦ من جديد لما عقدناها »(٣٤) . واعتبر الاتفاق مجحفا بمصالح بريطانيا ويعطي فرنسا مناطق كان أحرى بها ان تكون من نصيب بريطانيا نظرا لعلاقتها الاقتصادية والسياسية الوثيقة معها .

وفي هذا الاتجاه بالذات قام الجنرال اللنبي ، القائد العام للقوات الحليفة في المنطقة ، يصدر القرارات المالية الهامة التي حصرت امتياز النقد الرسمي المتداول بالنقود الذهبية لمختلف الدول من جهة ، والنقود الفضية الانكليزية والمصرية والهندية والتركية ، وكذلك بالعملة الورقية المصرية ، مع استبعاد الفرنك الفرنسي الورقي من التداول واجبار فرنسا على ابدال عملة جنودها بالذات بالعملات المعترف بها . كما حدد بقرارات لاحقة الضرائب والالتزامات ورواتب الموظفين بالنقد المصري . فكانت خسارة فرنسا من جراء ذلك كبيرة جدا ، وقدرت لعام ١٩١٩ وحده بحوالى ١٢٨ مليون فرنك »(٣٥) .

وتحدثت جريدة « الديلي تلغراف » ، الواسعة الانتشار آنذاك ، صراحة في عددها الصادر في الرابع من ايلول ١٩١٩ تقول « نحن ـ اي الانكليز ـ نعتبر انفسنا مرتبطين بفيصل بقدر ارتباطنا بالفرنسيين ان لم يكن اكثر »(٣٦) . وتحدثت بوضوح عن اقامة حكومة وطنية في سوريا ، يرئسها زعيم عربي ، وان مثل هذه الحكومة أصبحت امرا هاما بالنسبة لبريطانيا ، ويجري البحث فيها حاليا ويخطط لها باشراف الوزراء المفوضين الانكليز بالذات .

ويؤكد السيد ديدز ، المستشار البريطاني لشؤون الشرق الاوسط ذلك فيقول : « ان مفاوضاتنا مع جماعة الشريف حسين تدور فعلا حول انشاء مملكة عربية دينية زمنية ، وهذا هو ما يريده الحسين . اما انا شخصيا ـ وأظن ان معظمنا يرى رأيي في هذا الامر ـ فأرى ان هذا الامر ليس واقعيا اذ انه يستحيل جمع كلمة جميع العرب في سوريا والعراق واليمن وغيرها من البلدان العربية الاخرى على الاعتراف

(٣٣) اللجنة المركزية السورية ـ وثائق حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ـ المصدر السابق صفحة ٤ .

(٣٤) — Cité par Maurice Desjardins « Le problème syrien au point de vue économique » thèse — P. 106.

(٣٥) سعيد حماده ـ النظام النقدي والمصرفي في سوريا ـ ص ٥٣ .

(٣٦) اورد هذا الاستشهاد جوزف اشقر في اطروحته المذكورة سابقا ص ١٢٢ .

بحاكم زمني واحد ... »(٣٧) (!)

فهل كانت بريطانيا « جادة » في تحقيق مشاريعها العربية ؟ وهل كانت مستعدة لرؤية مملكة عربية كبيرة ، او دولة قوية تبرز الى الوجود بصبغة وحدوية عربية على طريق الهند ؟ الم تقاتل بضراوة ، ومنذ زمن بعيد ، ضد بروز مثل هذه الدولة العربية على هذا المفرق الهام من مفارق التجارة العالمية وطريق المصالح البريطانية ؟ وهل كان جنرالها اللنبي جادا في خطابه الذي ألقاه في ٢ تشرين الثاني ١٩١٨ ، عندما توجه الى الشعبين اللبناني والسوري بقوله « ان الحملة الفرنسية ــ الانكليزية لا هدف لها سوى التحرير التام والنهائي لشعوب ظلت زمنا طويلا تتحمل الاضطهاد من قبل الاتراك ، واقامة حكومة وطنية وادارة محلية تستمدان سلطتها فقط من التمثيل الحر لشعبي المنطقة ؟ »(٣٨) .

والسؤال الاهم ، ذاك الذي تعرف فرنسا سلفا الجواب عنه ، وهو : هل انقلبت بريطانيا بين ليلة وضحاها الى محرر للشعوب العربية ، وداع لوحدتها ، ام ان لها دوافع سياسية واقتصادية اخرى ؟

في الواقع ، ان المناورات البريطانية لم تكن تخفى على كليمنصو او على غيره من الساسة الفرنسيين في ذلك العهد . بل ادركوا بوضوح ان جلّ ما تريده بريطانيا هو تنازلات جديدة في الموصل ، وان دعمها للوحدويين السوريين لم يكن الا من قبيل الضغط على فرنسا ليس الا . وكان الفرنسيون يحاولون المساومة لابدال تنازلات مشتركة مع الانكليز ، فاذا كان لا بد من التنازل لهم عن الموصل ، فعلى الانكليز ان يتنازلوا بالمقابل عن سوريا ويكفوا عن مساعدة الامير فيصل . وهكذا تولدت مصلحة مشتركة لاتفاق وقّع بين بريطانيا وفرنسا في الخامس عشر من ايلول ١٩١٩ وسمي باتفاق لويد جورج ــ كليمنصو(٣٩) والذي جرى على اساسه تقسيم الانتدابات في مؤتمر سان ريمو بالذات . وقد لخص دوريو هذا الاتفاق بالعبارة التالية : « قالت انكلترا لفرنسا : اطلقي يدي في الموصل ، فأطلق يدك في سوريا » .

ان ما يلفت النظر فعلا ان الاتفاق جاء في اوج النهوض الجماهيري العربي ضد سياسة الفرنسيين . وكان لعملاء بريطانيا وموظفيها يد طولى في عرقلة المصالح الفرنسية عرقلة تامة في شتى انحاء سوريا ، وما لبث موقف انكلترا ان تغير تغيرا جذريا بين ليلة وضحاها بعد ذلك الاتفاق . وأرسل الامير فيصل برقية للويد جورج يعلمه فيها ان الجيوش البريطانية تمزق الاعلام العربية(٤٠) في كافة الاماكن وانها تنسحب لصالح القوات الفرنسية . وقامت فرنسا بارسال ابرز رجالها العسكريين ، الجنرال غورو ، مندوبا عاما للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان وكيليكيا . وقد ودعه كليمنصو شخصيا بهذه العبارة « ستكون الجندي البطل الذي سيبني لفرنسا

(٣٧) زين نور الدين زين « الصراع الدولي في الشرق الاوسط » ، ص ٦٨ .

(٣٨) من جورج انطونيوس « يقظة العرب » ص ٥٩٠ ــ ٥٩١ .

(٣٩) دوريو « المصدر السابق » ص ١٥ .

(٤٠) من مذكرة وجهها فيصل الى لويد جورج في ٢٣ أيلول ١٩١٩ ــ عن سليمان موسى « الثورة العربية الكبرى ــ وثائق واسانيد » ص ١٤٢ .

موطناً في الشرق »(٤١) . وعلّقت جريدة « التان Le Temps » الفرنسية على هذا التعيين بقولها : « ان تعيين منتصر الارغون في مثل هذا المنصب كان يمكن تفسيره بمثابة امتهان لكرامته ومكانته العسكرية لولا دلالة هذا التعيين على نية الحكومة الفرنسية بألا تقنع بالشريط الساحلي الضيق حيث تنحصر قوات الجمهورية الفرنسية الان »(٤٢) .

فهل أقرّ الانكليز للفرنسيين باحتلال سوريا وتخلوا عن مساعدتهم للامير فيصل ؟ كل الدلائل بدات تشير الى هذا الواقع الجديد . وقد أوضح بوانكاريه ذلك لاحقا في رده على عضو مجلس الشيوخ الفرنسي فيكتور بيرار بقوله : « ... لا يمكنني السكوت على تأكيد السيد بيرار من ان احتلالنا لسوريا سيخلق لنا حتما متاعب مع بريطانيا . فليس في هذا التأكيد اي نصيب من الصحة . فالانكليز قد تخلوا لنا عن سوريا منذ عام ١٩١٢ ... »(٤٣) .

موجبات الاتفاق الفرنسي ــ الانكليزي لعام ١٩١٩

لقد برز الاتفاق الفرنكو ــ انكليزي لعام ١٩١٩ مفاجأة غير سارة للوحدويين السوريين من جهة ، وللاميركيين وأصدقائهم المحليين من جهة ثانية ، ودعّم مركز الفرنسيين في سوريا ولبنان ، مقابل تدعيم مركز الانكليز في فلسطين والعراق ومصر . ولعل ابرز موجبات هذا الاتفاق تدور على جبهتين :

اولا ــ الخطر الاميركي : لقد كانت خسائر حرب ١٩١٤ باهظة التكاليف على فرنسا وبريطانيا(٤٤) . ومنذ شهر آذار ١٩١٩ هبطت اسعار الليرة الانكليزية (السترلينية) اكثر من الخمس بالنسبة للدولار وهبط سعر الفرنك الفرنسي الى النصف . في حين ان الحرب نفسها اتاحت لانتاج الولايات المتحدة الاميركية الكبير والمنظّم ان يتخطى انتاج اوروبا بشكل هائل . وانقلبت الولايات المتحدة من مدينة لاوروبا بالامس القريب الى دائنة لها وغدت بعد الحرب خزانا لرؤوس الاموال . وكان بنتيجة استقرار الدولار ، ان أصبح العملة الدولية الاولى وغدت الولايات المتحدة أغنى بلدان العالم على الاطلاق(٤٥) . واضطرت بريطانيا وفرنسا الى الاقتراض منها باستمرار . وكان للنقاط الاربع عشرة التي نادى بها الرئيس ويلسون ، وابرزها

(٤١) — Cité par E. Rabbath « Unité syrienne » — P. 395

(٤٢) عدد ١٧ تشرين اول ١٩١٩ .

(٤٣) — Le temps du 2 juillet 1922.

(٤٤) « قدرت اضرار حرب ١٩١٤ بما يقارب ٢٠٠ مليار دولار » ــ بدر الدين السباعي ــ « اضواء على الرأسمال الاجنبي » ... ص ٧٨ « وقدرت اضرار فرنسا وحدها بخمسة مليارات دولار مع ١٫٥ مليون قتيل ونحو ٤٫٥ مليون جريح ومشوه ، مقابل ٨ مليارات من الدولارات خسرتها انكلترا ومستعمراتها ومليون من القتلى و ٢٫٥ مليون من الجرحى » . ابراهيم الاسود « تنوير الاذهان .. » الجزء الثالث ص ٤٨ ــ وجريدة صوت العمال ــ العدد الرابع الصادر في ٨ أيار ١٩٣٠ .

(٤٥) — Maurice Beaumont « La faillite de la paix 1919-1939 » — P. 295.

بحاكم زمني واحد ... »(٣٧) (!)

فهل كانت بريطانيا « جادة » في تحقيق مشاريعها العربية ؟ وهل كانت مستعدة لرؤية مملكة عربية كبيرة ، او دولة قوية تبرز الى الوجود بصبغة وحدوية عربية على طريق الهند ؟ ألم تقاتل بضراوة ، ومنذ زمن بعيد ، ضد بروز مثل هذه الدولة العربية على هذا المفرق الهام من مفارق التجارة العالمية وطريق المصالح البريطانية ؟ وهل كان جنرالها اللنبي جادا في خطابه الذي ألقاه في ٢ تشرين الثاني ١٩١٨ ، عندما توجه الى الشعبين اللبناني والسوري بقوله « ان الحملة الفرنسية ــ الانكليزية لا هدف لها سوى التحرير التام والنهائي لشعوب ظلت زمنا طويلا تتحمل الاضطهاد من قبل الاتراك ، واقامة حكومة وطنية وادارة محلية تستمدان سلطتهما فقط من التمثيل الحر لشعبي المنطقة ؟ »(٣٨) .

والسؤال الاهم ، ذاك الذي تعرف فرنسا سلفاً الجواب عنه ، وهو : هل انقلبت بريطانيا بين ليلة وضحاها الى محرر للشعوب العربية ، وداع لوحدتها ، ام ان لها دوافع سياسية واقتصادية اخرى ؟

في الواقع ، ان المناورات البريطانية لم تكن تخفى على كليمنصو او على غيره من الساسة الفرنسيين في ذلك العهد . بل ادركوا بوضوح ان جلّ ما تريده بريطانيا هو تنازلات جديدة في الموصل ، وان دعمها للوحدويين السوريين لم يكن الا من قبيل الضغط على فرنسا ليس الا . وكان الفرنسيون يحاولون المساومة لابدال تنازلات مشتركة مع الانكليز ، فاذا كان لا بد من التنازل لهم عن الموصل ، فعلى الانكليز ان يتنازلوا بالمقابل عن سوريا ويكفوا عن مساعدة الامير فيصل . وهكذا تولدت مصلحة مشتركة لاتفاق وقّع بين بريطانيا وفرنسا في الخامس عشر من ايلول ١٩١٩ وسمي باتفاق لويد جورج ــ كليمنصو(٣٩) والذي جرى على اساسه تقسيم الانتدابات في مؤتمر سان ريمو بالذات . وقد لخص دوريو هذا الاتفاق بالعبارة التالية : « قالت انكلترا لفرنسا : اطلقي يدي في الموصل ، فأطلق يدك في سوريا » .

ان ما يلفت النظر فعلا ان الاتفاق جاء في اوج النهوض الجماهيري العربي ضد سياسة الفرنسيين . وكان لعملاء بريطانيا وموظفيها يد طولى في عرقلة المصالح الفرنسية عرقلة تامة في شتى انحاء سوريا ، وما لبث موقف انكلترا ان تغير تغيرا جذريا بين ليلة وضحاها بعد ذلك الاتفاق . وأرسل الامير فيصل برقية للويد جورج يعلمه فيها ان الجيوش البريطانية تمزق الاعلام العربية(٤٠) في كافة الاماكن وانها تنسحب لصالح القوات الفرنسية . وقامت فرنسا بارسال ابرز رجالها العسكريين ، الجنرال غورو ، مندوبا عاما للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان وكيليكيا . وقد ودعه كليمنصو شخصيا بهذه العبارة « ستكون الجندي البطل الذي سيبني لفرنسا

(٣٧) زين نور الدين زين « الصراع الدولي في الشرق الاوسط » ، ص ٦٨ .

(٣٨) من جورج انطونيوس « يقظة العرب » ص ٥٩٠ ــ ٥٩١ .

(٣٩) دوريو « المصدر السابق » ص ١٥ .

(٤٠) من مذكرة وجهها فيصل الى لويد جورج في ٢٣ أيلول ١٩١٩ ــ عن سليمان موسى « الثورة العربية الكبرى ــ وثائق واسانيد » ص ١٤٢ .

موطناً في الشرق »(٤١) . وعلّقت جريدة « التان Le Temps » الفرنسية على هذا التعيين بقولها : « ان تعيين منتصر الارغون في مثل هذا المنصب كان يمكن تفسيره بمثابة امتهان لكرامته ومكانته العسكرية لولا دلالة هذا التعيين على نية الحكومة الفرنسية بألا تقنع بالشريط الساحلي الضيق حيث تنحصر قوات الجمهورية الفرنسية الان »(٤٢) .

فهل أقرّ الانكليز للفرنسيين باحتلال سوريا وتخلوا عن مساعدتهم للامير فيصل ؟ كل الدلائل بدات تشير الى هذا الواقع الجديد . وقد أوضح بوانكاريه ذلك لاحقا في رده على عضو مجلس الشيوخ الفرنسي فيكتور بيرار بقوله : « ... لا يمكنني السكوت على تأكيد السيد بيرار من ان احتلالنا لسوريا سيخلق لنا حتما متاعب مع بريطانيا . فليس في هذا التأكيد اي نصيب من الصحة . فالانكليز قد تخلوا لنا عن سوريا منذ عام ١٩١٢ ... »(٤٣) .

موجبات الاتفاق الفرنسي ــ الانكليزي لعام ١٩١٩

لقد برز الاتفاق الفرنكو ــ انكليزي لعام ١٩١٩ مفاجأة غير سارة للوحدويين السوريين من جهة ، وللاميركيين واصدقائهم المحليين من جهة ثانية ، ودعّم مركز الفرنسيين في سوريا ولبنان ، مقابل تدعيم مركز الانكليز في فلسطين والعراق ومصر . ولعل ابرز موجبات هذا الاتفاق تدور على جبهتين :

أولا ــ الخطر الاميركي : لقد كانت خسائر حرب ١٩١٤ باهظة التكاليف على فرنسا وبريطانيا(٤٤) . ومنذ شهر آذار ١٩١٩ هبطت اسعار الليرة الانكليزية (السترلينية) اكثر من الخمس بالنسبة للدولار وهبط سعر الفرنك الفرنسي الى النصف . في حين ان الحرب نفسها اتاحت لانتاج الولايات المتحدة الاميركية الكبير والمنظّم ان يتخطى انتاج اوروبا بشكل هائل . وانقلبت الولايات المتحدة من مدينة لاوروبا بالامس القريب الى دائنة لها وغدت بعد الحرب خزانا لرؤوس الاموال . وكان بنتيجة استقرار الدولار ، ان اصبح العملة الدولية الاولى وغدت الولايات المتحدة أغنى بلدان العالم على الاطلاق(٤٥) . واضطرت بريطانيا وفرنسا الى الاقتراض منها باستمرار . وكان للنقاط الاربع عشرة التي نادى بها الرئيس ويلسون ، وأبرزها

(٤١) — Cité par E. Rabbath « Unité syrienne » — P. 395

(٤٢) عدد ١٧ تشرين اول ١٩١٩ .

(٤٣) — Le temps du 2 juillet 1922.

(٤٤) « قدرت اضرار حرب ١٩١٤ بما يقارب ٢٠٠ مليار دولار » ــ بدر الدين السباعي ــ « اضواء على الرأسمال الاجنبي » ... ص ٧٨ « وقدرت اضرار فرنسا وحدها بخمسة مليارات دولار مع ١،٥ مليون قتيل ونحو ٤،٥ مليون جريح ومشوه ، مقابل ٨ مليارات من الدولارات خسرتها انكلترا ومستعمراتها ومليون من القتلى و ٢،٥ مليون من الجرحى » . ابراهيم الاسود « تنوير الاذهان .. » الجزء الثالث ص ٤٨ ــ وجريدة صوت العمال ــ العدد الرابع الصادر في ٨ أيار ١٩٣٠ .

(٤٥) — Maurice Beaumont « La faillite de la paix 1919-1939 » — P. 295.

حق الشعوب في تقرير مصيرها ، صدى واسع في اوساط الشعوب المقهورة التي بدات تنادي بمساعدة اميركا بالدرجة الاولى . واشرف الرئيس ويلسون شخصيا على صياغة بنود ميثاق عصبة الامم بالتفصيل مع وزير خارجية بريطانيا بلفور(٤٦) . وكان الرئيس ويلسون يصرّ دوماً على حق كل شعب، باختيار السلطة التي تساعده للوصول الى الاستقلال طبقاً للبند ٢٢ من ميثاق عصبة الامم المبرم في ١٨ حزيران ١٩١٩(٤٧) ، اي قبل ثلاثة اشهر تقريبا من توقيع الاتفاق الفرنسي ــ الانكليزي .

اما في الداخل ، فقد تجنّد اصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة للدعوة الى الحماية والانتداب الاميركي ، والّفوا جمعية باسم « جمعية سوريا الوطنية الجديدة » التي كانت تجد في الولايات المتحدة الاميركية جميع الشروط المطلوبة من أجل تنفيذ الانتداب على سوريا ولبنان . ونشر رئيس هذه الجمعية ، ابراهيم متري الرحباني ، كتابا بعنوان « يا اميركا خلّصي الشرق الادنى »(٤٨) .

وفي هذا الاتجاه كان الحزب الوطني اللبناني في مصر ينادي بالوحدة السورية ومساعدة اميركا وحمايتها لهذه الوحدة . « ووجد دعاة هذا الحزب ان الانفصال اللبناني عن سوريا معناه البؤس وقت السلم والموت زمن الحرب ، وان طلب الحماية الاميركية يوافق عليه الجميع »(٤٩) .

فهل كانت الولايات المتحدة تسعى لأن تصبح بلدا منتدبا على هذه المنطقة ؟ وهل أصبحت خطرا جديا على مصالح الانكليز والفرنسيين في الشرق الاوسط ؟

الكثير من الدلائل التاريخية تؤكد ان حكومة واشنطن لم تكف عن العمل من أجل هذا الهدف . وقد أثبت ألبير مييو في كتابه « الانتدابات الدولية »(٥٠) الصادر في باريس ١٩٢٤ ان « أعين الاميركيين متجهة منذ وقت طويل نحو الشرق الادنى . فرأسماليوهم كانوا يرون فيه أعمالا وافرة الارباح ، ومبشروهم ، الفائقو النشاط ، وجدوا هناك رسالة دينية وانسانية عليهم تأديتها فيه . وبفعل هذا التأثير المزدوج طلبت صحف الحزبين الرئيسيين ، الجمهوري والديمقراطي ، ان تعنى اميركا بمصير الشرق الادنى بما في ذلك منطقة المضائق(٥١) . وحجة تلك الصحف ان اميركا لم تدخل في حرب مع الامبراطورية العثمانية ، لذا فهي مؤهلة اكثر من أية دولة اخرى للوصول الى هذا الهدف اي الانتداب دون ان تجرح الشعور الوطني لأية قومية من قوميات المنطقة او لأية طائفة من طوائفها »(٥٢) .

---

(٤٦) ج ــ بيشون ــ « تقسيم الشرق الاوسط » ــ المصدر السابق ــ ص ١٣٦ .

(٤٧) حسب منطوق هذه المادة « يجب ان تؤخذ رغبات هذه الشعوب (سوريا وفلسطين والعراق ولبنان) بعين الاعتبار عند اختيار الدولة المنتدبة » .

(٤٨) الحقيقة ــ (جريدة) ــ العدد ١٠٤٣ الصادر في ٢٧ شباط ١٩١٩ .

(٤٩) الحقيقة ــ السنة الحادية عشرة ــ العدد ١١٣٥ الصادر في ٧ تموز ١٩١٩ .

(٥٠) — A Millot « Les mandats internationaux » — P. 22.

(٥١) الدردنيل والبوسفور التابعان لتركيا .

(٥٢) ــ مييو ــ المصدر السابق ــ ص ٢٣ ــ وقد أيد هذا القول محمد جميل بيهم ، عضو المؤتمر السوري الذي انتخب الامير فيصل ملكا على الاتحاد السوري . وقد مثل السيد بيهم مدينة بيروت في ذلك المؤتمر . (مقابلة خاصة) .

ويؤيد زين زين هذه الفكرة بقوله : « ... ويبدو ان الرئيس ويلسون كان يفكر بمشروع انشاء اتحاد كونفدرالي للدول العربية بحماية الولايات المتحدة »(٥٣) .

ويضيف زين : « وفي هذه الاثناء رفع « قسم الاستخبارات » لوفد الولايات المتحدة الاميركية لمؤتمر الصلح في باريس توصية بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩١٩ الى الرئيس ويلسون والى المفوضين المطلقي الصلاحية للدول الاخرى فيها : اولا ــ انشاء دولة سوريا ، ثانيا ــ ان يطبق على هذه الدولة السورية نظام الانتداب ، ثالثا ــ ينبغي ألا توضع عراقيل من شأنها ان تحول دون ادماج هذه الدولة السورية المقترحة في اتحاد عربي كونفدرالي اذا تبين ان هناك ميلا في البلاد نحو هذا الحل »(٥٤) .

لذا سارع ويلسون الى ارسال لجنة اميركية ، بعد ان تمنعت بريطانيا وفرنسا عن الاشتراك فيها ، والتي دعيت بلجنة كينغ ــ كراين من اجل استفتاء السكان حول صفة المنتدب وجنسيته . اما في الواقع ، فان الرئيس ويلسون قد أرسل لجنة كينغ ــ كراين لتشجيع القوميين العرب علىمقاومة الاطماع الفرنسية والانكليزية »(٥٥) .

وفي هذا الاتجاه ايضا جاءت رحلة الدكتور هيوارد بلس Bliss ، رئيس الكلية السورية (الجامعة الاميركية لاحقاً) في بيروت آنذاك ، الذي استدعي الى باريس « للاستشارة » . ففي ١٣ شباط ١٩١٩ ، استمع مجلس العشرة الى الدكتور بلس الذي طالب بارسال لجنة تحقيق « تتعرف على رغبات السكان السوريين »(٥٦) .

ونصت مذكرة الدكتور بلس على ان السوريين، ومن ضمنهم اللبنانيين، يطالبون بالاستقلال التام ، لكنهم يريدون في الوقت الحاضر حماية دولة منتدبة : « ان سوريا بلد صغير ، ولكن القضية السورية تنطوي على مبدأ صريح ، وهو امر يمس شرف الولايات المتحدة وحلفائها ... ان البلاد ينبغي ألا تسلّم الى سيطرة اية دولة اخرى قبل استشارة سكانها وقبل الاطلاع على رغباتهم »(٥٧) . وفي هذا القول انسجام تام مع قول الرئيس ويلسون « ليس هناك من قانون يسمح بنقل شعب من سلطة الى اخرى كما لو كان سلعة تباع وتشرى »(٥٨) .

وقد فضلت فرنسا وانكلترا ، لتفادي فشل محقّق ، ان تمتنعا عن الانضمام الى لجنة كينغ ــ كراين للتحقيق . غير ان التقرير البالغ الاهمية الذي قدمته هذه اللجنة عند عودتها دفن عمدا في أدراج عصبة الامم . وجاء في الاستفتاء الذي قامت به اللجنة ان سوريا تريد الاستقلال المطلق دون اي انتداب او وصاية . ويضيف التقرير : « اما فيما يتعلق باختيار المنتدب ، فاذا كان لا بد من فرض الانتداب على سوريا ، فان اغلبية السكان فيها ستكون الى جانب انتداب اميركي . اما في جبل لبنان ، فان

---

(٥٣) زين الدين زين « الصراع الدولي في الشرق الاوسط » ص ٩٩ .

(٥٤) زين نور الدين زين المصدر السابق ــ ص ١٠٢ .

(٥٥) — Henri Grimal « La décolonisation 1919-1963 » — P. 17.

(٥٦) سليمان موسى « الحركة العربية » ... ص ٤٧٢ .

(٥٧) زين زين ــ « الصراع الدولي » .. ص ١٠٦ .

(٥٨) من رسالة للرئيس ويلسون وجهها الى مجلس الشيوخ الاميركي في ٢٢ كانون الثاني ١٩١٧ .

الاغلبية هناك تؤيد الانتداب الفرنسي عليه »(٥٩) .

ان الولايات المتحدة لم تتمكن فعليا من فرض انتدابها المباشر على الحجاز وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق ، لذا لم تعترف بالانتداب الا بعد اربع سنوات من اقراره في سان ريمو بعد ان ضمنت سياسة الباب المفتوح امام تجارتها وذلك بمنع احتكار اية دولة منتدبة من السيطرة على الاراضي التي لم يسبق ان كانت مستعمرة من قبل.

ونظرا لمركز الولايات المتحدة في التجارة الدولية آنذاك ، ولما بين أيديها من الرساميل والاقتصاد المنظم ، فقد كان في مقدورها اجبار فرنسا وبريطانيا على اعادة توزيع الحقول النفطية بحيث حصلت على حصة واسعة من الاراضي والمصالح التي كان الراسمالان الفرنسي والبريطاني ينويان الاحتفاظ به . فقد حصلت الولايات المتحدة على حصة كبيرة من بترول الموصل بلغت رسميا ٢٣،٧٥٪ للشركات الاميركية . واشترى اتحاد الشرق الادنى الممثل لشركات بترول بان اميركان وستاندارد نيويورك وستاندارد نيوجرزي ٢٥٪ من اسهم شركة البترول التركية(٦٠) .

ونذكر ايضا ان سياسة الباب المفتوح في التجارة ضمنها رسميا صك الانتداب الخاص بسوريا ولبنان في المادة ١١ . « وبضغط من الولايات المتحدة ـ يقول جان بيشون ـ انضمت شيئا فشيئا جميع الحكومات المتحالفة الى تأييد وعد بلفور . ولم يكن الامير فيصل مستبعدا عن هذا التأييد . فبعد توقيع اتفاق ١٥ ايلول ١٩١٩ ، عاد الجنرال اللنبي فذكّر فيصلاً بأنه سيقمع بالقوة اية محاولة معادية للصهيونية »(٦١) .

يضاف الى ذلك ايضا الاتفاق الفرنسي ـ الاميركي الذي عقد في ٤ نيسان ١٩٢٤ حيث جاء في مادته الخامسة : « ان الرعايا الاميركيين ستكون لهم حرية انشاء وادارة مؤسسات ثقافية ودينية على الاراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي . ولهم الحق كذلك في استقبال الطلاب فيها وتعليمهم باللغة الانكليزية دون اية مضايقات » . وقد علّقت مجلة « آسيا الفرنسية » الواسعة الاطلاع على ذلك الاتفاق بقولها : « ان حكومة واشنطن كانت ، وهي توقع اتفاق الرابع من نيسان ١٩٢٤ ، مدفوعة بأهمية دور البعثات التبشيرية الاميركية في هذه البلاد ، خاصة في لبنان الكبير »(٦٢) .

فمقابل فشل الاميركيين في الحصول على الانتداب على سوريا ولبنان ، سارعوا الى تحقيق العديد من المكاسب . كما اشترطوا في بيانهم الصادر في ٩ آب ١٩٢١ على ضرورة تعديل نص صك الانتداب من فئة « أ » بحيث يعترف رسميا ببعض الضمانات

(٥٩) شكيب ارسلان ـ من مقدمة كتاب الدكتور ادمون رباط
— « L'évolution politique de la Syrie sous Mandat » — P. 3.
وقد اصر الاستاذ جواد بولس ـ في مقابلة خاصة معه ـ على القول ان مسيحيي لبنان بمجموعهم قد طالبوا بالانتداب الفرنسي . ونرى ان هذا القول مبالغ فيه كثيرا حتى ولو كان المقصود هنا الموارنة وليس جميع الطوائف المسيحية . اما الكاتب الفرنسي Bouron فيقول « ان ٩٠٪ من سكان الجبل اللبناني وبعض سكان السواحل قد طالبوا بالانتداب الفرنسي » .
راجع ايضا « العهد المخضرم في سوريا ولبنان » لمحمد جميل بيهم ـ ص ٨٦ .

(٦٠) بدر الدين السباعي « اضواء على الرأسمال الاجنبي في سوريا » ص ٦٥ .

(٦١) — Jean Pichon « Le partage du Proche-Orient » — P. 174.

(٦٢) — L'Asie Française — No. 221 — Mai 1924 — P. 274.

لسكان البلاد المحليين وبحرية التجارة العالمية وبوجوب معاملة الولايات المتحدة كعضو كامل الحقوق من اعضاء عصبة الامم من حيث علاقاتها التجارية مع الدول الواقعة تحت الانتداب »(٦٣) .

لقد كان اتفاق ١٥ ايلول ١٩١٩ تقرير مصير بالنسبة لفرنسا وانكلترا بعد ان أصبح الاميركيون منافسا خطيرا لمصالحهما في هذه المنطقة . لذا عبّر الاتفاق بوضوح تام عن رغبة الفرنسيين والانكليز بتفادي بروز الاميركيين ، الاقوياء جدا في جميع المجالات بعد الحرب ، في منطقة الشرق الادنى بحيث تتهدد بعنف مصالح ومخططات الاستعمار القديم .

ثانيا ـ خطر المد الوطني المدعوم من الثورة السوفياتية : ان موقف ثورة اوكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا منذ ١٩١٧ ابرز حليفا قويا جديدا للحركات الوطنية داخل البلدان التي تسيطر عليها القوى الاستعمارية . وقد جاء فضح اتفاقية سايكس ـ بيكو(٦٤) منذ الايام الاولى لاستلام السلطة السوفياتية للحكم ليضع قادة الحركة الوطنية في الاقطار العربية على بيّنة من المخططات الاستعمارية التي تحيكها كل من بريطانيا وفرنسا للسيطرة على أجزاء السلطنة العثمانية في شرقي المتوسط .

وقد أرعب لينين الاستعمار الاوروبي باعلانه نداء موجها الى جميع الشغيلة في الشرق بعد أقل من شهر على استلام السوفيات لحكم موسكو ، شدد فيه على مساندة الثورة السوفياتية اللامشروطة لجميع الحركات التحررية في الشرق(٦٥) . وجاء في النداء :

« يا شعوب الشرق ! من فرس وترك وعرب وهنود ! ان غزاة اوروبا الجشعين قد تاجروا بأوطانكم وحرياتكم وأملاككم ودمائكم ! ان اللصوص الذين اضرموا نار الحرب يريدون تقسيم أوطانكم . ليست روسيا وحكومتها الثورية اللتان تريدان استعبادكم ، انهم طغاة الاستعمار الاوروبي الجشعون ، الذين يقودون الحرب الحاضرة ليتقاسموا بلدانكم فيما بينهم ، هؤلاء الذين جعلوا من أوطانكم المساوبة ، المهانة مستعمرات لهم ! عليكم ان تكونوا انتم أسياد بلادكم ! وعليكم انتم ان تشيدوا اسس حياتكم كما تشاؤون ، ولكم حقكم في ذلك لأن مصيركم هو بين ايديكم » .

التوقيع : **لينين**(٦٦)

ان الحقائق التاريخية تؤيد ما ذهب اليه مكسيم رودنسون من « ان الثورة الروسية لعام ١٩١٧ ، كان لها الاثر الاهم على مجرى الاحداث في المناطق المحكومة من قبل الامبريالية ، اذ قدمت نموذجا لحركة شعب متخلف يناضل ضد دول الغرب

(٦٣) — Victor Kûri « L'évolution du Mandat A » Thèse — P. 81.

(٦٤) نشرت جريدتا الازفستيا والبرافدا السوفياتيتان نصوص هذه الوثائق السرية بكاملها في عدديهما الصادرين في ٢٣ تشرين الثاني ١٩١٧ . راجع زين زين . « الصراع الدولي » ... ص ٢١٣ .

(٦٥) صدر النداء في ٣ كانون الاول ١٩١٧ .

(٦٦) لوتسكي « ثورة اكتوبر والبلاد العربية ـ مجلة الطريق البيروتية ـ السنة السادسة ـ العدد العاشر ـ تشرين الاول ١٩٤٧ ـ ص ٨٣ .

الرأسمالية والامبريالية . وقد بينت تلك الثورة بوضوح تام أن نهاية الامبريالية قد أصبحت وشيكة »(٦٧) .

ان مجرى الاحداث قد اتخذ مسارا جديدا بعد الحرب العالمية الاولى وقيام الثورة السوفياتية الكبرى ، اذ « ان حقا للضعفاء والمهانين والمغمورين قد انتصب بعنف في وجه سيطرة المستبدين ، وأضحى البلاشفة يرون بأم اعينهم كيف قام الالوف من المقهورين في كل مكان يحذون حذوهم ويتشبهون بهم »(٦٨) .

كما « ان حق المقهورين الذين انتفضوا يطالبون بحريتهم وجد حلفاء له ، رسميين الى حد كبير ، في النظام المنبثق عن ثورة اوكتوبر وفي الطبقات العمالية داخل البلدان الرأسمالية »(٦٩) . فقد سارعت روسيا السوفياتية الى عقد تحالف (٧٠) وثيق مع الحركة التحريرية التركية التي قادها مصطفى كمال. وفشلت حروب فرنسا الاستعمارية ضد قوات التحرير في كيليكيا . ولعب العون السوفياتي دورا حاسما في ذلك الانتصار مما زاد في تعميق الدعوة بين صفوف قادة حركات التحرر الوطني للارتباط الوثيق بهذه الثورة الفتية والتخطيط معها لضرب القوى الاستعمارية .

وجوابا على رسالة مصطفى كمال الى روسيا السوفياتية يعرب فيها عن رغبته في توثيق علاقاته بها ، رد وزير الخارجية السوفياتي تشيشرن يقول : « ان حكومة السوفيات تمد يد الصداقة الى كافة شعوب العالم مخلصة لمبادئها التي تعترف لكل امة بحق تقرير مصيرها بنفسها »(٧١) .

لقد برز خطر جديد في وجه الاطماع الفرنسية والانكليزية في المنطقة ولا يقل عن الخطر الاميركي السابق بل يزيده اهمية ، فهو خطر من نوع جديد . فالسوفيات لا يرمون الى الحلول محل اي منهما ، كما يود الاميركيون ، لكنهم يرون في حركة شعوب المنطقة التحررية حليفا استراتيجيا لهم ، وبالتالي فقد ابدوا استعدادهم المطلق لتأييدهم في ثوراتهم ضد الفرنسيين والانكليز ، وغدا وضع فرنسا وبريطانيا صعبا جدا في سوريا والعراق وفلسطين ومصر . وجاءت هزيمة فرنسا أمام قوات مصطفى كمال لتزيد من قناعة الزعماء الوطنيين من العرب بضرورة تعميق الصلات مع الثورة السوفياتية . وقام سعد زغلول ، زعيم حزب الوفد المصري ، الذي قاد ثورة ١٩١٩ ، يشن حملة عنيفة ضد الانكليز ويطالب باستقلال مصر التام كحق من

(٦٧) — Maxime Rodinson « Marxisme et Monde Musulman » — P. 348.

(٦٨) — J. Berque « L'Orient second » — P. 21.

(٦٩) — J. Berque: ibid. — P. 21.

(٧٠) معاهدتا قار Kars وموسكو — انظر م. رودنسون المصدر السابق ص ٣٤٩ وما بعدها. كان مصطفى كمال يقول « اننا اصدقاء مع روسيا لانها اول من اعترفت بحقوقنا القومية واعتبرتها . وبهذه الشروط ستكون تركيا لروسيا صديقة وفية الى الابد ، كما هي اليوم » .

جريدة « المعرض » البيروتية — السنة الاولى — العدد ٤٩ الصادر في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ — الصفحة الرابعة .

(٧١) — جريدة « الحقيقة » البيروتية — السنة الثانية عشرة — العدد ١٣٢٣ الصادر في ٨ تموز ١٩٢٠ — الصفحة الاولى .

حقوق تقرير المصير الذي تنادي به عصبة الامم ، في حين كانت « الطليعة الوفدية »(٧٢) ، او شباب حزب الوفد ، تجري اتصالاتها المستمرة مع لينين . وقام ابراهيم هنانو (٧٣) ، وهو من أبرز الزعماء الوطنيين في سوريا آنذاك، بتبادل الرسائل مع لينين ، بينما كان العراق وفلسطين يتمخضان بثورتين وطنيتين كبيرتين ضد بريطانيا (٧٤) .

صحيح ان جبل لبنان كان بعيدا عن مثل تلك الاتصالات ، وكان يرسل الوفود المتتالية (٧٥) الى مؤتمر السلام بباريس للمطالبة « بلبنان متحرر من كل قيد او عبودية ، لبنان حر المصير ، لبنان الموسع نحو حدوده الطبيعية »(٧٦) غير ان قطاعا واسعا من سكان لبنان كان لا يزال منضما آنذاك الى السلطة الوطنية في دمشق ، ويؤثر فيه دعاة الوحدة مع سوريا وضد كل تدخل اجنبي . كما ان انصار الانتداب الفرنسي لم يكونوا وحيدين على الساحة اللبنانية فهناك من يدعو الى استقلال لبنان التام مع مساعدة دولة أجنبية دون تحديد لهوية تلك الدولة . ويفضل دعاة هذا التيار حماية جماعية كالتي كانت زمن المتصرفية شرط ان يرئس الجبل حاكم وطني من اهاليه (٧٧) . وفي جميع الاحوال ، فان جبل لبنان لم يكن بمقدوره ان ينعزل

(٧٢) اكد لي عبد المنعم الغزالي ، سكرتير التحرير المساعد لمجلة الطليعة المصرية ، ان محمد مندور ، احد القادة البارزين في قيادة الطليعة الوفدية ، هو الذي اجرى الاتصالات باسم الوفد مع لينين منذ ١٩١٨ . (مقابلة شخصية) .

(٧٣) — عايش الاستاذ يوسف ابراهيم يزبك الزعيم ابراهيم هنانو في ساعاته الاخيرة . ويقول الاستاذ يزبك ان هنانو قد اكد له وجود تلك الرسائل المتبادلة مع لينين والتي ما زالت مفقودة حتى اليوم وقد اورد الاستاذ يزبك ايضا ان هنانو اومأ له ، وهو على فراش الموت ، على مكان الرسائل في علبة بسكويت كبيرة على ظهر الخزانة في منزله . لكن مصير تلك الرسائل لا يزال مجهولا .

مجلة البلاغ البيروتية — العدد ١٧ الصادر في اول أيار ١٩٧٢ ص ٣٧ — ٣٨ . راجع ايضا يوسف يزبك « حكاية اول نوار » ص ٩٥ — ٩٧ .

(٧٤) علقت صحيفة « المورننغ بوست » اللندنية في عددها الصادر في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٠ على الوضع في العراق وفلسطين تقول « لم يحدث قط ان تولت السلطة ادارة بغيضة الى هذا الحد في اي بلد من البلدان ، فحتى البهائم كانت ستثور عليها حتما » .

Cité par E. Jung « La révolte arabe » T. 2 — P. 134.

(٧٥) ثلاثة وفود رئسها على التوالي داود عمون ، البطريرك الياس الحويك ، والمونسنيور عبد الله خوري .

(٧٦) « استقلال لبنان وتوسيعه نحو حدوده التاريخية وطلب العون من فرنسا » . خيرالله . « Les régions arabes libérées » ص ٧٥ .

ان تلك التصريحات تستمد محتواها من « مشروع لبنان » الذي تقدم به مجلس ادارة جبل لبنان منذ ١٩١٩ .

راجع بنود هذا المشروع في مجلة «المقتطف» السنة ٥٤ — الجزء الاول — كانون الثاني ١٩١٩ ص ٩٧ .

(٧٧) في لقاء مع الجنرال غورو شدد البطريرك الحويك « ان فرنسا بنفسها سنة ١٨٦٥ كانت تريد ان تحقق لنا الاستقلال التام والحكومة الوطنية البحتة وعلى رأسها حاكم وطني لبناني » .

جريدة لسان الحال — العدد ٨٤٩٤ الصادر في ١٠ كانون الاول ١٩٢١ .

وكتب البير مييو منذ ١٩٢٤ يقول « ان الطوائف اللبنانية، رغم مشاحناتها وروح الاستسلام

عن مؤثرات ثورة وطنية شاملة ، في حال حدوثها في تلك الظروف ، وتشمل سوريا وفلسطين والعراق بالاضافة الى مصر .

ان ثورة عربية تمتد الى تلك الاقطار برمتها ، لم تكن حلما من الاحلام، بل حقيقة تاريخية حدثت بالفعل بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٠ دون ان ترتفع الى مستوى التنسيق الاستراتيجي فيما بينها ، لذا استطاع التحالف الفرنكو ـ انكليزي المعقود في ١٥ ايلول ١٩١٩ ان يستفرد تلك الثورات ويقضي عليها تباعا بعد ان وحد جبهته الهجومية .

ميسلون او معركة المصير المحتوم

لقد وضع اتفاق الخامس عشر من ايلول ١٩١٩ الحركة الوحدوية السورية وجها لوجه امام فرق الجيش الفرنسي التي كانت تنتشر من قبل في المناطق الساحلية فقط . صحيح ان الاتفاق الفرنسي ـ التركي (٧٨) في ذلك الحين كان يعني فشل التدخل الاستعماري لفرنسا في كيليكيا ، غير ان الاتفاق بالذات اتاح للجنرال غورو سحب فرق عديدة الى ميدان المعركة المرتقبة مع سوريا .

وبالمقابل ، احدث هذا الاتفاق الفرنكو ـ انكليزي هياجا صاخبا في سوريا والمناطق اللبنانية خارج الجبل وتوسعت الدعوة الى الاستقلال والوحدة مع سوريا وبلغ الحماس ضد الفرنسيين اقصى مداه بعدما تجمع الوحدويون حول اللجنة الوطنية للدفاع عن الامة التي تراسها الامير زيد (٧٩) ، الذي ناب عن فيصل الموجود في باريس ، في تسيير مقاليد الحكم . واعلنت العناصر الوحدوية في سوريا ولبنان جهارا انها ترفض اي اتفاق ، من اي نوع كان ، مع دولة اجنبية وارتفع الشعار الوحيد « الاستقلال المطلق دون وصاية او انتداب » . وقد علقت مجلة « آسيا الفرنسية » على برنامج دعاة الوحدة هؤلاء فكتبت تقول « اذا كانت فكرة الوحدة تظهر في رأس برنامج المثقفين العرب فلأن نشاطهم اذ ذاك كان منصبا على نزع نير السيطرة البريطانية والفرنسية والايطالية في الشرقين الادنى والاوسط »(٨٠) .

وجاء مؤتمر دمشق ، في ٧ اذار ١٩٢٠ ، تعبيرا عن قمة هذا المد الوحدوي العارم اذ تجمع فيه الوحدويون من كافة المناطق السورية واللبنانية والفلسطينية والعراقية لمبايعة الامير فيصل ملكا على هذا الاتحاد العام . واعترف المؤتمر بمركز متميز لجبل لبنان ، اذ اعلن المؤتمرون بوضوح تام « على ان تراعى اماني اللبنانيين

والقدرية لديها ــ وهي الصفات المشتركة لدى جميع الشرقيين ــ كانت تطمح كلها الى الحكم الذاتي، ان لم نقل الاستقلال التام » . A. Millot « op-cit » — P. 21.

(٧٨) وقع الاتفاق مصطفى كمال والجنرال غورو في ٥ تموز ١٩٢٠ ــ راجع عن هذه الحرب كتاب ادمون رباط « التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري » ص ٢٩٢ وما يليها .

(٧٩) « اعلن الامير زيد التجنيد الاجباري في ٢٢ كانون الاول ١٩١٩ . وكان يدعو الى الاستقلال المطلق دون وصاية او انتداب . وقد تجمع حوله طلاب الوحدة الذين كانوا المحركين الفعليين للمؤتمر السوري المنعقد في ٢ تموز ١٩١٩ » . نشير هنا الى ان المقطع مأخوذ بحرفية عن :
Haut Commissariat « La Syrie et le Liban en 1921 », Conférence du L. C. Goudot — P. 79.

(٨٠) — F.T. « L'Asie Française » — No. 277 — Février 1930 — P. 64.

في ادارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب بشرط ان يكون بمعزل عن كل تأثير اجنبي »(٨١) . وتعهد الامير فيصل ، ملك سوريا الجديد ، سرا للفرنسيين « بالقضاء على العصابات التي كانت تعتدي على المنطقة الغربية التي يخفق عليها العلم الفرنسي »(٨٢) .

ان محاولة ضرب العصابات الوطنية على ايدي قوات فيصل العربية ، كان نصرا كبيرا للسياسة الفرنسية التي كانت ترمي الى ضرب العناصر الوطنية بعضها ببعض . غير انه من المغالاة القول ان فرنسا كانت عاجزة عن القضاء على تلك العصابات ، بل ان القوات الفرنسية كانت تخطط سلفا لاستغلال اعمال طائفية استفزازية فكانت تتباطأ عمدا عن نجدة القرى المسيحية التي تتعرض للسلب والتخريب .

ان افضل تفسير لاسباب ذلك التباطؤ المتعمد من جانب الفرنسيين قول امين الريحاني في هذا الصدد « السر هو ان المستعمرين الفرنسيين كانوا يريدون ان تتسع اعمال الاعتداء على المسيحيين ، ليتخذوا من ذلك حجة للقيام بعملية « دفاع » واسعة تشمل جميع الاراضي السورية . وقد كان ذلك ، وكانت ميسلون ، حصاد سياسة « حماية الاقليات » وثمرة تقاسم النفوذ بين « المدافعين » عن حق العرب في الحرية والاستقلال »(٨٣) !!.

ان اعلان فيصل ملكا على سوريا قد ادى الى هلع في صفوف دعاة الانفصال اللبناني عن سوريا وتوسيع حدود الجبل ، لكن انعكاسه كان اشد تأثيرا في صفوف الفرنسيين وحتى البريطانيين الذين ، على حد تعبير الجنرال اندريا ـ وجدوا « ان فيصلا قد تجاوز الاتفاق المرسوم معه »(٨٤) .

لذا سارع الفرنسيون والبريطانيون ، بعد خمسة واربعين يوما بالضبط من مؤتمر دمشق ، الى عقد مؤتمر سان ريمو في ايطاليا ، الذي اقر الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان ، والانكليزي على فلسطين والعراق ، بعد تغطية جماعية من عصبة الامم .

ورافق عقد هذا المؤتمر اتفاق فرنسي انكليزي حول النفط في سان ريمو بالذات في ٢٤ نيسان ١٩٢٠ وطبقا لهذا الاتفاق « تعهدت الحكومة البريطانية بأن تخصص للحكومة الفرنسية ، او لمن تعينهم فرنسا ، حصة مقدارها ٢٥٪ وبسعر السوق ، من الانتاج الصافي للزيت الخام الذي يمكن لحكومة صاحب الجلالة ان تحصل عليه من حقول النفط العراقية لقاء تنازل فرنسا عن حصتها في الموصل»(٨٥) .

لقد منحت عصبة الامم فرنسا وبريطانيا الانتداب كما لو كان الامر قد حدث بطريق الصدفة او بناء على رغبة السكان بينما كان في الواقع تأكيدا للسياسة الوفاقية بين

---

(٨١) ساطع الحصري ــ يوم ميسلون ــ ص ٢٧٣ . وثيقة .

(٨٢) محمد كرد علي ــ خطط الشام ــ الجزء الثالث ــ ص ١٧٢ .

(٨٣) امين الريحاني ــ ملوك العرب ــ الجزء الثاني ــ ص ٣٤٨ .

(٨٤) — Général Andréa « La révolte druze » — P. 18.

(٨٥) — Correspondance d'Orient « Documents » — No. 302 — Février 1923 — P. 79-80.

هاتين الدولتين المقررتين في مؤتمر سان ريمو ، وجاء الانتداب عمليا استمرارا للاتفاقيات المعقودة اثناء الحرب وبعدها ، فكانت اتفاقات ١٩١٦ و ١٩١٩ اساسا لاسناد الانتدابات في عام ١٩٢٠ (٨٦) .

فالانتداب ، كما أقره مؤتمر سان ريمو في ايطاليا ، لا يختلف بشيء عن الالحاق والضم والحماية ، وكلها اشكال لمحتوى الاستعمار القديم المتجدد (٨٧) . هذا الانتداب ، لم يختلف عن سابقيه ، لا بالطريقة التي انتهجتها السلطات المنتدبة ولا بالشكل الذي اسندته به عصبة الامم . زيادة على ذلك ، خرقت تلك العصبة نظامها الداخلي، خاصة المادة الثانية والعشرين منه القاضية بوجوب استشارة البلد المنتدب عن جنسية الدولة المنتدبة، كل ذلك حرصا منها على صيانة مصالح فرنسا وبريطانيا.

اما على الصعيد الداخلي في سوريا ولبنان ، فهل كان بمقدور الوحدويين مواجهة قرارات مؤتمر سان ريمو ورفض الانتداب الفرنسي المفروض عليهما ؟ بمعنى آخر ، هل كان فيصل جادا في تحديه للفرنسيين والصمود في وجه مخططاتهم حتى النهاية ؟. أم ان فيصلا كان قد ارغم على عقد المؤتمر بضغط من الوحدويين دعاة الاستقلال التام ؟

وتجيب المنار على هذه الاسئلة بقولها : « جاء الامير فيصل سوريا من فرنسا في ٢٣ ربيع الآخر ١٣٣٨ ، ١٤ يناير ١٩٢٠ ، وهو يعتقد انه باتفاقه مع كليمنصو على قبول الوصاية الفرنسية مع تخفيف شروطها قد قدم الى سوريا اجل خدمة ولكنه لم يستطع ان يقنع حزبه الخاص بذلك . وحاول ان يؤلف حزبا من المحافظين يستعين به على ذلك . وكان ذلك حزب عبد الرحمن بك اليوسف ، الفرنسي النزعة، الذي سمي بالحزب الوطني ، لكنه لم يستطع مساعدته ولا الاستعانة به ، بعد ان تعرف اليه وتنكر لحزبه . وظل سلطان الحزب الاول (الاستقلال) عليه أقوى من سلطانه على الحزب على ما اوقع فيه من الشقاق . فالحزب هو الذي منعه من العودة الى اوروبا وحمله على قبول اعلان استقلال سوريا ، وجعله ملكا عليها ، وأرضاه بجعل ملكها ارثا على ذريته وبجعل الراية الحجازية راية لسورية مع زيادة نجم ابيض في الزاوية الحمراء التي هي رمز علم شرفاء مكة فيها وجعل القواعد التي بنى عليها المؤتمر السوري اعلان الاستقلال قائمة على اساس الاعتراف بأنه حارب الترك من قبل والده مع جيوش الحلفاء لاجل تحرير البلاد العربية وتحقيق استقلالها الذي كان ينشده احرارها »(٨٨) .

لقد تزايدت القوات الفرنسية بسرعة مذهلة بعد اتفاق ايلول ١٩١٩ اذ ارتفع عدد تلك القوات الى ١٣ الفا في تشرين الاول من هذا العام وقفز الى ٧٠ الفا في تشرين الاول من عام ١٩٢٠ (٨٩) .

(٨٦) — Doriot « La Syrie aux Syriens » — P. 9. — Voir aussi pour l'accord San Remo — E. Rabbath « La Formation historique du Liban » — P. 289.

(٨٧) — Jacques Couland « Mouvement syndical du Liban » — P. 17, et Paul Pic « Syrie et Palestine sous Mandat » — P. 1.

(٨٨) المنار — المجلد ٢٢ الجزء السادس الصادر في أيلول ١٩٢١ — مقالة « حال الشريف فيصل في سوريا » ص ٤٦٤ وما يليها .

(٨٩) — V. de Saint Point « La vérité sur la Syrie » — P. 95, et E. Jung « La Révolte arabe » — P. 121-122, et E. Rabbath « L'évolution politique » — P. 107.

ان المعركة بين القوات الفرنسية والوحدويين كانت حتمية وكان انذار غورو(٩٠) في ١٤ تموز ١٩٢٠ ، ذروة التأزم في تلك المرحلة . فالفرنسيون يريدون فرض الانتداب على سوريا ، وعلى الحركة الوحدوية ان تدفع الثمن . ورغم تدخل تجار وبرجوازيي دمشق الذين لوّحوا بأن المقاومة ضرب من الجنون وبالتالي « يجب الرضوخ لقرارات مؤتمر السلام » ، ادرك الوطنيون ان لا بد من اللجوء الى السلاح كوسيلة وحيدة للدفاع عن حق الامة . ووقف الملك فيصل الى جانب التجار ودعاة الاستسلام للفرنسيين (٩١) وأقر بتسريح الجيش العربي السوري فسهل بعمله هذا احتلال الجيش الفرنسي لدمشق بعد دحر القوات الوطنية في ميسلون وبدأت بذلك فعليا بداية مرحلة جديدة في تاريخ سوريا ولبنان .

« لقد كشف يوم ميسلون — عن وجه الدول الاستعمارية على حقيقته . ففيه أحس العرب بخيبة الامل بانقراض اول دولة عربية حديثة تأسست في الشام عقب الحرب العالمية الاولى ، وفيه بدأ عهد الاحتلال الفرنسي لسورية وأخذ الفرنسيون ينفذون خططهم الاستعمارية التي كانت تستهدف تقسيم البلاد السورية وتجزئتها الى دويلات منفصلة »(٩٢) .

واعترف الفرنسيون انفسهم « بأن سورية اصبحت فرنسية بقوة السلاح»(٩٣).

ان موقعة ميسلون قلبت آمال الوحدويين رأسا على عقب ، وغدا الاستقلال التام وهما من الاوهام . ووجد الوطنيون الوحدويون في سوريا ولبنان ان آمالهم الزاهية تبخرت ، فانقلبوا الى معارضة عنيفة دامية مما جعل تلك الحركة الوحدوية تتخذ ، منذ نشأتها ، طابع مناهضة الانتداب الفرنسي (٩٤) ، وتبقى في هذه المسار حتى جلاء القوات الفرنسية عن سوريا ولبنان .

ان موجة من الاغتيالات السياسية انفجرت في سوريا ضد القادة الفرنسيين والزعماء المحليين المتعاطفين معهم ، وانتشرت عصابات الثوار (٩٥) في جميع المناطق اللبنانية التي ضمت الى الجبل بعد فترة وجيزة من هزيمة الوحدويين في ميسلون، فقتل رئيس الوزارة السورية ، صديق الفرنسيين ، علاء الدين الدروبي في درعا عام ١٩٢١ . وفي ١٢ نيسان ١٩٢٢ ، قتل وزير داخلية لبنان الكبير ، اسعد بك في دمشق . كما وقعت محاولة لاغتيال المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو في القنيطرة في ٢٢ حزيران ١٩٢١ ... الخ.

(٩٠) — راجع بنود الانذار الخمسة في ساطع الحصري — يوم ميسلون ص ١١٨ .

(٩١) — لقد قيم روبير دوكيه ، رجل الانتداب الفرنسي الاول في ادارة بيروت ، الملك فيصل كما يلي « كان صديقا لفرنسا ، لكن المتطرفين كانوا يتجاوزونه باستمرار » .
R. de Caix « Histoire des Colonies Françaises » T. III — P. 502.

(٩٢) — نور الدين حاطوم « المراحل التاريخية للقومية العربية » ص ٣١ — ٣٢ .

(٩٣) — L. Aurent: Correspondance d'Orient — No. 206 — Janvier 1919 — P. 91.

(٩٤) — R. de Gontaut-Biron « Sur les routes de Syrie » — P. 46.

(٩٥) ابرز تلك العصابات عصابة ادهم خنجر ، وعصابة محمود بزي وعصابة صادق حمزه . راجع في هذا المجال الدراسة الجيدة التي قام بها الطالب منذر جابر في عام ١٩٧٣ في كلية التربية — الجامعة اللبنانية ، بعنوان « مؤتمر الحجير وآثاره » .

دولة لبنان الكبير في الميزان(٩٦)

في اول ايلول ١٩٢٠ ، اعلن الجنرال غورو قيام دولة لبنان الكبير . وغدا هذا اليوم عيدا قوميا رسميا ، وظل كذلك حتى الغي في عام ١٩٥٤ . فأصبح هذا اليوم في نظر دعاة الانفصال عن سوريا ، عيدا وطنيا اشرق فيه ، للمرة الاولى ، فجر استقلال واضح وأكيد .

اما في نظر الوحدويين ، فكان يعني تقطيعا اصطناعيا لأوصال سوريا ، تقطيعا لا يستند الا على مشيئة الاجنبي المستعمر . فالفرنسيون سادة الموقف ، قد ضموا اراض سورية غنية تقطنها اغلبية اسلامية الى جبل المتصرفية . لكن ذاك الضم او الالحاق لم يسبقه اي استفتاء شعبي او اي شكل من اشكال الاستشارة التي نادت بها عصبة الامم . لذا ، اعتبر الوحدويون في المناطق الملحقة بالجبل اللبناني ، ان لبنان الكبير، بالشكل الذي اعلن فيه ، ما هو الا « قاعدة عسكرية ضد بريطانيا وضد العرب ، هو قلعة متقدمة للنفوذ الفرنسي في الشرق الاوسط »(٩٧) .

في عام ١٩٢٠ ، برز في لبنان تياران سياسيان كادا ان يكونا متساويين (٩٨) : تيار مرحب بالانتداب ويدعو للتعامل معه ، وهو التيار الواسع الانتشار بين صفوف المسيحيين عامة والموارنة خاصة ، وتيار معارض للانتداب ويستمر في دعوته الى الوحدة مع سوريا المستقلة ، وهو التيار الغالب في صفوف المسلمين . واتخذ الانقسام وجها طائفيا ولا شك . فقد قاطع المسلمون المجلس التمثيلي للبنان الكبير في ١٩٢٢ وفي مناسبات اخرى .

فهل كان لبنان الكبير « حاجزا في مواجهة تيار العروبة الجارف والخطر الاسلامي المزعوم » كما يقول بوبلان ؟ وان الانتداب بالذات فرض للحيلولة دون وقوع افظع حرب دينية ؟ »(٩٩) .

بمعنى آخر هل كان الفرنسيون يخططون للبنان خارج الاتحاد السوري العام في جميع نشاطاته السياسية والاقتصادية والثقافية والادارية والعسكرية وغيرها ؟ في الواقع ان لبنان الكبير، وبيروت بالذات ستصبح المركز الاساسي لادارة الانتداب، لا في دولة لبنان الكبير فحسب ، بل وفي باقي الدويلات السورية .

ويؤكد الجنرال غورو في خطاب اعلان دولة لبنان الكبير بالذات : « انني لا اذكر هنا ، ضمن دول الاتحاد العام ، لبنان الذي ينبغي ان تجعله تقاليده الخاصة يتطور بمعزل عنها وبمشاركة اقتصادية فقط مع الاتحاد الكونفدرالي السوري، الى اليوم الذي يقرر فيه بنفسه الانضمام الى هذا الاتحاد »(١٠٠) .

« فعلى اعقاب الوحدة التقليدية لأراضي الامبراطورية العثمانية ، اقيمت

(٩٦) راجع الفصل الخاص حول توسيع لبنان من المتصرفية الى لبنان الكبير الذي ورد في هذا الكتاب.
(٩٧) — Robert de Caix: Cité par E. Rabbath: « L'évolution politique... » — P. 267.
(٩٨) — جوزف اشقر — المصدر السابق ص ١١٦ .
(٩٩) — Beauplan « Où va la Syrie ? » — P. 220.
(١٠٠) — غورو — الخطاب — البرنامج في دمشق ، في ٢٠ حزيران ١٩٢١ .

فسيفساء من الدول المقطعة عشوائيا في زمن ميزته الاولى التعلق بالقومية ، لكن السيطرة فيه كانت لما تزل للقوى الامبريالية »(١٠١) . صحيح ان الفرنسيين اقاموا دولة لبنانية كنوع من التفسير الاقليمي لولاء الموارنة التقليدي لفرنسا (١٠٢) ، لكن « لنقل صراحة : لا يمكن ان يكون لبنان وطنا مسيحيا ولا وطنا اسلاميا .. لا يمكن ان يكون وطنا لأي دين من الاديان ، أو مذهب من المذاهب ... لا يصح ان يكون لبنان الا وطنا لجميع اللبنانيين على السواء »(١٠٣) .

فهل ارادت فرنسا تأييد طائفة ضد اخرى ام السيطرة على جميع الطوائف اللبنانية ؟ هل ارادت حماية الموارنة باغراقهم في لبنان الكبير حيث ستتعادل نسبة المسلمين والمسيحيين تقريبا ، ام ارادت حماية مصالح الرأسماليين الفرنسيين المتمركزة في المنطقة ؟ « كنتم — أي الحكام الفرنسيون — تريدون باباً على طريق الهند ، وكنتم تريدون قاعدة عسكرية وبحرية في شرق المتوسط ، واخيرا كنتم تريدون ان تحموا ، في سوريا ، مصالح الرأسماليين الفرنسيين المسيطرة هناك »(١٠٤) .

لقد وجد دعاة الانفصال عن سوريا واعلان دولة لبنان الموسعة نحو « حدوده التاريخية » آنذاك حليفا اساسيا في الجيش الفرنسي المرابط في سوريا ولبنان ، وتلاقت اهدافهم مع اطماع الفرنسيين الساعين الى بسط سيطرتهم على سوريا بكاملها . « فالفرنسيون كانوا وحدهم يعرفون ما يريدون — يقول امين الريحاني... هم يريدون لبنان كبيرا لا صغيرا لانهم يريدونه لأنفسهم . اجل ، مهما تطورت احواله وتعددت وتلونت مطالبه وآماله ، فهو منذ البدء لم يزل مطمح انظار الفرنسيين ، يريدونه قيد سياستهم الخارجية ليعززوا به مركزهم البحري في هذه الزاوية المباركة من البحر المتوسط »(١٠٥) .

حتى دعاة الاستقلال اللبناني ، الذين غرّتهم كثرة الاقوال حول ديمقراطية الانتداب والعون والمساعدة والتدريب .. من جانب الفرنسيين ، سيدركون بعد قليل ان الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان لم يكن خطوة على طريق الاستقلال الذي يتوقون اليه بل سيتحتم عليهم الانخراط في النضال الوطني ضد هذا الانتداب الذي فرض عليهم شكلا حديثا من اشكال الاستعمار المباشر .

(١٠١) — Jacques Berque « Mouvement Syndical » — Préface — P. 7.
(١٠٢) — J. Berque : Ibid — P. 7.
(١٠٣) عمر فاخوري « آفة لبنان » — الطريق — المجلد الثاني — الجزء ١٤ — آب ١٩٤٣ — ص ١ .
(١٠٤) Doriot — op. cit. p. 10.
(١٠٥) امين الريحاني . « فيصل الاول » . طبعة ١٩٣٤ — ص ٩ .

الفصل الثاني
من المتصرفية الى لبنان المعاصر
توازن من نوع جديد

لبنان المتصرفية

« بعد اربعماية وثلاث سنوات (١٥١٦ — ١٩١٩) . يقول الدكتور ادمون نعيم، اخلى المستعمر التركي زمام الحكم في لبنان لسلطة الانتداب بعد ان شهد حماية جماعية من الدول الاوروبية لنظام المتصرفية الذي اقيم فيه. تلك كانت فترة احتلال، غير مباشر دون شك ، لكنه احتلال لا يقل اهمية عما سبقه »(١) .

فلبنان المتصرفية ، او « لبنان الصغير »(٢) كان يشتمل على محافظة جبل لبنان الحالية مضافا اليها الاقضية الحالية ايضا لبشري وزغرتا والكوره والبترون في الشمال ، وقضاء جزين في الجنوب ، وقضاء زحله في البقاع . اما الهرمل فقد كان تابعا لقضاء البترون ، وبلدة شمسطار اتبعت بقضاء كسروان . وقد قسّم جبل المتصرفية الى ٧ اقضية تضم ٤٠ مديرية باستثناء مديرية دير القمر المستقلة ، وتشتمل المتصرفية على ٩٥٦ (٣) قرية تتوزع على الاقضية السبع ١ — قضاء جزين وفيه مديريتان : اقليم التفاح ، ومديرية جبل الريحان . ٢ — قضاء الشوف وفيه ١٢ مديرية : الشوفين ، اقليم الخروب ، العرقوب الاعلى ، العرقوب الشمالي ، العرقوب الجنوبي ، المناصف ، الجرد الشمالي ، الجرد الجنوبي ، الغرب الاعلى ، الغرب الشمالي ، الغرب الاقصى ، والشحّار . ٣ — قضاء المتن وفيه ٥ مديريات : المتن الاعلى ، بسكنتا ، الشوير ، القاطع ، والساحل . ٤ — قضاء زحله وهو اصغر اقضية المتصرفية ولا يقسّم الى مديريات . ٥ — قضاء كسروان وفيه ٩ مديريات :

---

(١) — E. Naïm: « Le Moutaçarrifat du Mont-Liban » Préface — P. 5.

(٢) للتوسع في المتصرفية او لبنان الصغير راجع — Antoine A. Khair « op. cit. » — P. 16.
واسد رستم « لبنان في عهد المتصرفية » ولحد خاطر « عهد المتصرفين في لبنان » وسليم هشي « يوميات لبناني في ايام المتصرفية » .

(٣) اسماعيل حقي : « لبنان مباحث علمية واجتماعية » باشراف د. فؤاد افرام البستاني — الجزءالاول — ص ٥٢ .

جبيل السفلى ، جبيل العليا ، المنيطره ، جرد جبيل ، الفتوح ، غوسطا ، جونيه ، الزوق ، وجرد كسروان. ٦ ـ اما قضاء البترون فيضم ايضا ٩ مديريات : البترون، السفلى ، البترون الوسطى ، البترون العليا او تنورين ، قنات ، حصرون ، بشري، اهدن ، الزاوية ، والهرمل . ٧ ـ واخيرا قضاء الكورة وفيه ثلاث مديريات : الكورة الشمالية ، الكورة الوسطى ، القويطع. ٨ ـ يضاف الى هذه الاقضية السبع مديرية دير القمر المستقلة (٤) .

وكانت حدود المتصرفية تنحصر من الشمال بمحافظة طرابلس التابعة لولاية بيروت آنذاك، ومن الجنوب بقضاء صيدا التابع لها ايضا ، ومن الغرب بمدينة بيروت والبحر الابيض المتوسط ، ومن الشرق بقضائي بعلبك والبقاع التابعين لولاية دمشق (٥) .

ومن الصعب تفسير كيفية ادخال مديرية الهرمل في متصرفية جبل لبنان ذات الطابع المسيحي باعتراف واضعي نظام هذه المتصرفية بالذات ، في حين كانت هذه المديرية التي اعتبرت مستقلة اداريا وجزءا من قضاء البترون ، شيعية بالأغلبية الساحقة من سكانها . ان هذا الادخال يصعب تفسيره دون اخذ الثروة الحرجية لمنطقة الهرمل بعين الاعتبار والتي قطع جزء كبير منها في عهد المتصرفية ذاك. ويدل على غنى المنطقة بالاحراج المساحة المتبقية فيها حتى عام ١٩٣١ والتي قدرت بحوالي ٤٥ الف هكتار في منطقتي بعلبك الهرمل مقابل ٧،٥ الف هكتار في أكروم و٣ آلاف في الضنية القريبتان منها ، في حين لم تتجاوز مساحة الاحراج في صور في تلك الفترة ٦ آلاف هكتار وفي الشوف ٥ آلاف وفي قاديشا ٥ آلاف ايضا (٦) ، في حين قدرت مساحة الاحراج في لبنان لعام ١٩٢٠ بحوالي ١٠٠ الف هكتار(٧)، اي بخسارة ٣٠ الف هكتار من الثروة الحرجية في لبنان ، خلال عشر سنوات فقط .

وقد قدرت مساحة المتصرفية بحوالي ٤٥٠٠ كلم٢ او ٤٥ الف هكتار . اما نسبة الطول والعرض فقد اختلفت من ١٣٠كلم طول الى ١٤٥كلم ومن ٣١ كلم عرض او متوسط عرض الى ٢٥كلم حتى ان جورج سمنه يقدر مساحة المتصرفية بحوالي ٥٦٠٠(٨) كلم٢ .

وتقوم بجوار المتصرفية ولاية بيروت التي تمتد على ٣٠٥٠٠(٩) كلم٢ وتبسط سلطانها على اراض في الشمال والجنوب تتجاوز حدود لبنان الحالي ويتبعها محافظة طرابلس وأقضية صيدا وصور ومرجعيون وحاصبيا وراشيا والضنية . اما البقاع

(٤) حقي ـ المصدر السابق ـ ص ٥٠ ـ ٥٢ .

(٥) حقي ـ المصدر السابق ـ ص ٥٠ ـ و — Georges Samné « La Syrie » — P. 265.

(٦) — Saïd Himady « Economic Organisation of Syria » — P. 40.

(٧) — V. de Saint-Point « La vérité sur la Syrie » — P. 156.

(٨) — Voir G. Samné «op. cit.» — P. 265 et «Correspondance d'Orient» No. 138. Juin 1914 — P. 530 et Toufic Touma « Les institutions féodales... » — P. 610 et Huvelin « Que vaut la Syrie ? » — P. 8.
اما « دوسان بوان فترفع المساحة الى ٦٥٠٠ كيلو متر مربع للبنان المتصرفية عام ١٨٦٤ ».
— V. de Saint-Point « La vérité sur la Syrie » — P. 155.

(٩) محمد رفيق ومحمد بهجت « ولاية بيروت » ص ١٧ .

والجانب الغربي من سلسلة لبنان الشرقية فيؤلفان جزءا من قضاء بعلبك ويتبعان آنذاك ولاية دمشق . وهكذا كانت ولاية بيروت تتجاوز مساحتها سبعة اضعاف متصرفية جبل لبنان تقريبا وتشتمل على سهول زراعية خصبة ومدن عامرة ومرافىء هامة مستثمرة او قابلة للاستثمار . في حين كانت المتصرفية تتكون من مجموعة كبيرة من القرى الزراعية او القائمة على الانتاج الحرفي . وتنعدم فيها المدن بحيث لا تصح عليها هذه التسمية ولا تستطيع الاتصال بالخارج الا عن طريق مرافىء المدن الساحلية اللبنانية التي تسيطر عليها الحكومة التركية مباشرة ، اي بيروت وطرابلس وصيدا . اما مرفأ جونيه ، ذو الموقع الجغرافي الممتاز ، فلم تعمد ادارة المتصرفية ولا الدول الحامية لها على توسيعه واصلاحه بل كانت تعتمد اساسا على ميناء بيروت.

اقتصاديا ، كان الحرير والتبغ اكثر السلع انتشارا في جبل المتصرفية . وكانت مراكز التصنيع تقوم في بكفيا وجونيه وأنفه والحدث وفرن الشباك والخنشاره، والشوير وزحله ، والدامور ووادي شحرور وانطلياس وبيت شباب وغيرها . وبلغ تعداد معامل الحرير ٢٣٠ معملا تضم ٨٢٤٨(١٠) حوضا .

نظام المتصرفية في الميزان

ما يميز الارض الزراعية في جبل لبنان عن سائر المناطق ان هذه الارض بالذات هي من صنع مجهود الانسان بعد ان كانت صخورا وعرة المسالك. والشريط الضيق من الاراضي الخصبة كان يتحدد على الساحل ما بين جونيه والدامور وما بين جبة بشري ـ الزاوية ـ الكورة ، وفي قضائي الشوف وجزين بالجنوب وعلى الجانب الشرقي من الهرمل وفي جوار مدينة زحله .

ولم تتجاوز مساحة الارض المزروعة في المتصرفية ، في عام ١٩١٥ ، نسبة تزيد على ٣،٨٪ (١١) من مساحة تبلغ ٤٥٠ الف هكتار تحتوي عنصرا بشريا يتجاوز ٤٠٠ الف نسمة ، في حين قدرت مساحة المناطق التي طالب اللبنانيون بضمها الى الجبل والتي الحقت عام ١٩٢٠ بحوالي ٥٥٠ الف هكتار يتراوح عدد سكانها بين ٣٥٠ و ٤٠٠(١٢) الف نسمة يتمركز القسم الاكبر منهم في بيروت وطرابلس وصيدا . وعلى مقربة من جبل المتصرفية الذي يصعب استصلاح اراضيه تنبطح سهول خصبة وغنية وسهلة الاستصلاح في البقاع وعكار ومرجعيون .

وحسب احصائيات هوفلان ، كانت ولاية بيروت تضم اراض زراعية خصبة . وقدرت الاراضي المزروعة منها عام ١٩١٩ بحوالي ٢٩٧،٤٦٠ هكتار على مساحة كلية قدرها ٢،٨٦١،٨٠٠(١٣) هكتار اي ما يعادل ٩٪ من المساحة العامة تقريبا ،

(١٠) ابراهيم الاسود « تنوير الاذهان .. » الجزء الرابع ص ٢٤١ ـ راجع ايضا مجلة « الحارث » عدد حزيران ١٩٢٣ ص ٥٦ وعدد نيسان ١٩٢٥ ص ٧٥٠ .

(١١) — Huvelin « Que vaut la Syrie ? » — P. 14.

(١٢) — Huvelin Ibid. P. 14 et V. de Saint-Point « La vérité sur la Syrie » P. 155.

(١٣) — Huvelin Ibid P. 8.

بينما كانت الارض القابلة للزراعة تبلغ ٣٥٠ الف هكتار اي ١٢٪ تقريبا في حين لا يزيد عدد السكان فيها على ٢٥٠ الف نسمة يتمركز ١٣٦(١٤) الفا منهم في مدينة بيروت بالذات .

كان الواقع الاقتصادي الزراعي دافعا قويا لدعاة توسيع المتصرفية « نحو حدود لبنان التاريخية والطبيعية » كما كانوا يسمونها . فالمشكلة الزراعية اخذت تتسم بالعنف والحدة ، خاصة في سنوات الجفاف وبسبب الامراض الزراعية التي اصابت المحاصيل بصورة دائمة ، خاصة مرض « الفيلوكسرا » الذي هاجم كروم العنب منذ ١٨٩٠ محدثا فيها اضرارا بالغة وكان يتكرر سنويا . اضف الى ذلك وفرة الاملاك الموقوفة للكنيسة المارونية في المتصرفية والتي بدأت تبور مع ازدياد الهجرة الى الخارج ، مما زاد في تفاقم الوضع الزراعي بجبل لبنان .

لقد طرحت القضية الزراعية نفسها بحدة قبيل الحرب العالمية الاولى . ما العمل لاطعام سكان الجبل ذي الارض الصخرية غير القابلة للاستصلاح آنذاك في حال حدوث حرب محلية او عالمية ؟ كيف يمكن انقاذ سكان الجبل من الموت جوعا اذا كان الفلاح الجبلي يعيش في ضيق مستمر(١٥) ايام الهدوء والسكينة ؟ حتى في سنوات المحاصيل الوفيرة ، لم يجتن الفلاح فيها الا ما يعيله لمدة اربعة اشهر من السنة(١٦) فقط .. « فالمتصرفية لا تنتج الا الحرير والتبغ . وموسم الزيتون فيها لا يكفي سوى للاستهلاك المحلي »(١٧) .

اما الحرف في المتصرفية فكانت واسعة الانتشار خلال تلك الفترة وقد عمل فيها قطاع سكاني واسع بلغ حوالي ١٤٪ من عدد السكان . وابرز الحرف في المتصرفية كانت صناعة النسيج وصناعة الحرير والديما والأغباني وغزل الحرير ، والآنية الفخارية وصناعة السكاكين ، وصناعة صب الاجراس ، والنجارة ، وصناعة الكحول ، وصناعة التبغ وغيرها .

وبسبب انتشار الهجرة على نطاق واسع في الجبل ، كانت اليد العاملة من النساء والاولاد هي الغالبة في هذا المجال نظرا للأجر الضئيل الذي كان يعطى للمرأة العاملة . وكانت الاغلبية الساحقة من العمال والعاملات تعيش في امية شبه مطلقة . غير انه يمكن القول ان وضع الحرفيين كان افضل بكثير من وضع اخوانهم الفلاحين في الجبل سيما وان عددا من الحرف كان في موقع قوي للغاية بسبب احتكار الصنعة او « سر المهنة » في اسر مخصصة في فروع معينة : كصناعة الاجراس في بيت شبباب ، وصناعة الخناجر والسكاكين في جزين وغيرها . فقد تخصصت بعض الأسر في نشاط حرفي معين راحت تمارسه لمنطقتها بكاملها ان لم نقل للمتصرفية بأسرها وحتى للمناطق المجاورة لها .. بيد ان ما يجب ملاحظته هنا ان حرفيي

(١٤) — G. Samné « La Syrie » — P. 260.
(١٥) — Elie Safa « L'émigration libanaise » — P. 163.
(١٦) — Henry Guys « Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie » P. 264.
(١٧) — Henry Guys Ibid — P. 266.

المتصرفية لم يفقدوا بالضرورة كل علاقة لهم بالارض(١٨) وبالاعمال الزراعية . وهذا ما يفسر ان الضائقة الزراعية كانت تصيب مباشرة اولئك الحرفيين وعيالهم وتدفعهم ايضا للتفتيش عن حلول لأزمتهم المستعصية في الجبل .

ان سكان جبل لبنان هم الذين حكموا بأنفسهم على متصرفيتهم في مذكرة قدموها ، عام ١٩١٣ ، الى المتصرف اوهانس باشا ، وجاء فيها : « ان تركيا ، رغبة منها في سجن الشعب اللبناني ضمن حيز ضيق من الصخور ، واجباره على طلب الانضمام الى ولاية بيروت متنازلا بذلك عن جميع امتيازاته ، قامت بحرمان الجبل من منفذ الى البحر والى السهول الداخلية .. »(١٩) واضافت المذكرة تقول : « ها نحن اليوم ، تحت ضغط الجوع والفقر ، نغادر جبلنا الحبيب ، الذي اصبح قاحلا لا اخضرار فيه ... »(٢٠)

لا ريب ان اصابع الفرنسيين كانت وراء هذه المذكرة التي رافقت تهديد الوزير الفرنسي ريمون بوانكاريه في عام ١٩١٢ والذي جاء فيه « ان لنا في سورية ولبنان مصالح تقليدية ، ونحن مصممون على فرض احترامها » ، غير ان مطلب توسيع الجبل ، الذي كان يعني في نظر الوحدويين من اللبنانيين والسوريين توسيعا لنفوذ فرنسا ، جاء يعبر عن ضرورة حياتية لسكان الجبل من اجل البقاء فيه من جهة ، والاستمرار على قيد الحياة اذا ما حدثت حرب او ازمة اقتصادية . وجاءت الهجرة ، التي باركتها تركيا والدول الاجنبية ، تزيد الوضع سوءا . فقد عبرت مذكرة مجلس بلدية زحلة عن ذلك بالقول : « ان شعبنا سيرى نفسه محكوما عليه بأحد امرين ، اما الانقراض ، واما سلوك طريق الهجرة(٢١) . فالضيق الاقتصادي قد بلغ ، قبيل الحرب ، اقصى مداه ، اذ غدت الهجرة جماعية في اوساط الشباب الذين غادروا الجبل تاركين آباءهم وامهاتهم وزوجاتهم واولادهم ، وجميع هؤلاء لا يستطيعون العمل تقريبا . « هذه الحالة من الفقر التي عاشها سكان الجبل دفعت العديد من شبيبة لبنان للهجرة نحو جميع بقاع الدنيا ، والى الاميركيتين بوجه خاص »(٢٢) .

ان القول بأن المتصرفية كانت « عهد قلة وبسط » كما يشير لحد خاطر في كتابه « عهد المتصرفين في لبنان » لا يعبر فعلا عن واقع اللبنانيين آنذاك مهما حاول تغليف تلك الحقبة الصعبة من حياتهم بعبارات انشائية منمقة كقوله « عادوا الى فطرتهم الاصيلة ، وتناسوا ما حرمهم اياه نظامهم الجديد من حقوق وحدود ، وأقبلوا في الغالب على الاخلاد الى الراحة والحياة البسيطة القانعة بما تيسر ... »(٢٣)

فهل كان بمقدور شعب يفوق تعداده ٤٠٠ الف نسمة العيش على رقعة مزروعة

(١٨) Jacques Couland « Mouvement syndical du Liban... » — P. 40.
(١٩) مذكرة تقدم بها مجلس بلدية زحلة تحت عنوان « البقاع للبنانيين » موقعة من جميع مجالس البلديات بالجبل — ص ١٠ .
(٢٠) المذكرة السابقة ص ١٦ .
(٢١) المذكرة السابقة — ص ١٦ .
(٢٢) — A. Khair « Le Moutaçarrifat du Mont-Liban » — P. 18.
(٢٣) لحد خاطر — عهد المتصرفين في لبنان — مقدمة ص ٥ .

من الارض لا تتعدى نسبتها ٣،٨٪ في ذلك الجبل القاحل والذي قال عنه لحدخاطر بالذات انه حصر « ضمن نطاق ضيق هو عبارة عن جبال صخرية جرداء »(٢٤) ؟ حتى استغلال كل شبر منه لم يكن يكفي حاجةالجبليين سوى لاربعة اشهر فقط فيظروف السلم كما اشار سابقا هنري غيز .

نضيف الى ذلك ان تزايد السكان في المتصرفية تعدى بكثير نسبة الاراضي الجديدة المستصلحة التي دخلت في مجال الانتاج الزراعي بفضل الجهود المضنية لفلاحي الجبل. وقد تعمق الضيق الاقتصادي اكثر فأكثر مع الهجرة الجماعية قبيل الحرب العالمية الاولى . ويقدر عدد اللبنانيين الذين هاجروا بين اعوام ١٩١٠–١٩١٤ بحوالي « ربع سكان لبنان »(٢٥) . اما مجلة رسائل الشرق ، فقدرت اللبنانيين المنتشرين في الولايات المتحدة واميركا الجنوبية ومصر فقط حتى عام ١٩١٤ بحوالي ٢٥٠(٢٦) الف نسمة اي اكثر من نصف سكان الجبل تقريبا . صحيح ان هذا الرقم الاخير قد يكون مبالغا فيه غير ان من الثابت والاكيد ان عدد المهاجرين قد تجاوز ربع سكان الجبل حتى بداية الحرب العظمى . تلك الحرب التي ستودي بحياة الثلث المتبقي من سكان جبل المتصرفية خلال اعوام ١٩١٥ — ١٩١٨ بسبب المجاعة والاعدام والنفي والمظالم التركية والجراد .

ربع سكان لبنان هاجروا قبل الحرب ، وثلث الباقي لاقوا حتفهم اثناءها . تلك كانت حصيلة « البحبوحة والرخاء » اللذين عمَّا لبنان ايام المتصرفية و « هنيئا لمن له مرقد عنزة في جبل لبنان » . باعتراف اشد المتحمسين لنظام المتصرفية ، فان جبل لبنان « قد اعطي ما بين المدن البحرية (اللبنانية) من سواحل ، ولكنه منع من ان يقيم فيها موانيء ينفذ منها الى العالم الخارجي ، الا في عهد اوهانس باشا ولكن لم ينفسح له الوقت لاستخدامها للتصدير والاستيراد ، اللذين بدونهما لا يتسنى لأي بلاد ان تعيش في بحبوحة ، ممتعة باستقلال ، وبحياة حرة كريمة »(٢٧) . اما عن استقلال جبل لبنان عن الدولة العثمانية وعن سوريا فهل كان ذلك الاستقلال قائما اقتصاديا وسياسيا ام مجرد مظهر شكلي ليس الا ؟ (٢٨) .

حرمان من الموانيء والتصدير والاستيراد ، حرمان من المدن الكبرى ، حرمان من الاراضي الزراعية الخصبة ، حرمان من سواعد النشيطين من شبابه المهاجر ، تلك باختصار ابرز سمات المتصرفية في لبنان التي حصرت اللبنانيين « ضمن نطاق ضيق من الجبال الصخرية الجرداء » .

---

(٢٤) لحد خاطر — المصدر السابق — ص ٢٥ .

(٢٥) — B. Aboussouan « Le problème syrien » — P. 29.

(٢٦) — Correspondance d'Orient » No. 138 — Juin 1914 — P. 534.

(٢٧) لحد خاطر — المصدر السابق — ص ٢٥ .

(٢٨) ينفي فيليب كروسيه هذا الاستقلال حين يقول « لبنان لم يكن مستقلا » لا عن القسطنطينية ولا عن سوريا ، وهذه النقطة هي الاهم . فلبنان كان يتشارك وسوريا المصالح والقوانين بالاضافة الى الاصل الواحد واللغة الواحدة لسكان البلدين .
— Ph. Crousset « La Constitution Libanaise du 23 Mai 1926 » Thèse — P. 18.

دولة لبنان الكبير(٢٩)

اعلن الجنرال غورو قيام دولة لبنان الكبير بعد ان ضم الى متصرفية جبل لبنان السابقة مناطق بيروت وطرابلس وصيدا وصور ومرجعيون وراشيا وحاصبيا وبعلبك، وسهول البقاع وعكار والبقيعة في شمالي سهل عكار . كما اعلن غورو ايضا حل ولاية بيروت القديمة وجميع تقسيماتها الادارية وانهى بالمقابل متصرفية جبل لبنان بعد ان أزال العثمانيون استقلالها الذاتي منذ دخولهم الحرب ، وحلت بذلك جميع هيئاتها الادارية وتقسيماتها السابقة .

لقد أصدر الجنرال عدة قرارات متتالية ابرزت دولة لبنان الى الوجود وكان أهمها على التوالي : قرار رقم ٢٩٩ الصادر في الثالث من آب ١٩٢٠ والقاضي بفصل أقضية حاصبيا ، راشيا ، المعلقة ، وبعلبك وضمها الى جبل لبنان المستقل . والقرار ٣٢٠ الصادر في ٣١ آب ١٩٢٠ الذي حل ولاية بيروت وتقسيماتها السابقة . والقرار ٣٢١ الصادر في نفس التاريخ الذي قضى بحل متصرفية جبل لبنان المستقل وجميع تقسيماتها .

ودولة لبنان الكبير تحددت بالقرار رقم ٣١٨ الصادر في ٣١ آب ايضا كما يلي : من الشمال مصب النهر الكبير على خط يلازم مجرى هذا النهر صعودا على علو بلدة جسر القمر حتى التقاء النهر الكبير مع رافد وادي خالد . ومن الشرق خط القمم الفاصل بين وادي خالد ونهر العاصي والمار بقرى : مصرعه — حار بعنا — فيسان ، على علو قرى بريفا ومتربة . اما في الجنوب فحدود فلسطين التي ستحدد لاحقا باتفاقات دولية . ومن الغرب ، البحر الابيض المتوسط .

وعلى اثر تلك القرارات اعلن الجنرال غورو ولادة هذه الدولة الجديدة في الاول من ايلول ١٩٢٠ من مركزه في قصر الصنوبر في بيروت بحضور البطريرك الماروني ومفتي الطائفة السنية والعديد من رجال الدين والموظفين والمناصرين ، وبلغت مساحة الدولةالجديدة ١٢ الف كلم٢ تقريبا(٣٠) قبل خسارة منطقةالحولة التي قلصت مساحة لبنان الحالي الى ١٠٤٠٠ كلم٢ .

اما الوحدة الادارية للتقسيم الاداري الجديد فقد بقيت السنجق(٣١) مقسما الى أقضية وتقسم الاقضية بدورها الى مديريات . وقد انشأ القرار ٣٣٦ ، الصادر في اول ايلول ١٩٢٠ ايضا ، اربعة سناجق مقسمة الى ١٢ قضاء . اما السناجق الاربعة فكانت :

---

(٢٩) — Pour ce paragraphe, voir les arrêtés cités et E. Rabbath « Formation historique » — PP. 351-259 et Longrigg « Syria and Lebanon under french mandate » — P. 123 et s.
راجع ايضا : مسعود ضاهر « الادارة في لبنان زمن الانتداب الفرنسي » رسالة جامعية — صفحات ٧٤ — ٧٧ .
— V. de Saint-Point « La vérité sur la Syrie » — P. 156.

(٣٠) وفي الواقع فان هذا الرقم مبالغ فيه كذلك الرقم الذي اعطاه ريمون اوزو اي ١١ الف كلم مربع وليست لدينا احصائيات دقيقة عن المساحة التي اغتصبها الصهاينة من اراضي الحولة اللبنانية .
— Voir Raymond O'Zoux « Etats du Levant... » — P. 94.

(٣١) — Raymond O'Zoux « Etats du Levant sous mandat français » — P. 69.

١ ــ سنجق لبنان الشمالي ومركزه زغرتا ويشتمل على اقضية عكار وزغرتا والبترون .

٢ ــ سنجق لبنان الجنوبي ، مركزه صور ويشتمل على اقضية صور وصيدا وحاصبيا .

٣ ــ سنجق البقاع ، مركزه زحلة ويضم سهل البقاع واقضية راشيا والمعلقة وبعلبك ومديرية الهرمل .

٤ ــ سنجق جبل لبنان ، مركزه بعبدا ، ويضم اقضية كسروان والمتن والشوف . اما مديرية دير القمر فقد بقيت ذات استقلال اداري .

اصبحت بيروت العاصمة الجديدة للدولة اللبنانية . هذا الامتياز الجديد لبيروت لم يكن في الواقع سوى تثبيت للوضع الذي نشأ عن أزمة المتصرفية بالذات . فبيروت كانت المركز التجاري الكبير لمقاطعة بحرية طويلة منذ أواسط القرن التاسع عشر(٣٢) . وكان لها امتياز الجمع بين المرفأ والخطوط الحديدية ، أي المواصلات الرئيسية في ذلك القرن . فقد سيطرت على السوق السورية ومارست عليها تأثيرا كبيرا(٣٣) ، فقد قيل في بيروت آنذاك انها تحجب لبنان ولبنان يحجب سوريا(٣٤) . يضاف الى ذلك ايضا ان سكان المتصرفية ، الذين كانوا يغادرون حدودها تفتيشا عن الرزق وجمع الثروة ، بدأوا يتمركزون في بيروت بالذات ومنها يتابعون سفرهم نحو الخارج . ومارس الكثير ممن استقروا فيها اعمال الوساطة التجارية للشركات الاجنبية او الوظائف والاستخدام والتعليم . لذلك اغتنت بيروت بسرعة فائقة بروافد سكانية نازحة من الجبل وباقي المناطق واستقروا فيها حيث كانت تتمركز المصالح التجارية الغربية الواسعة . وارتفع تعداد سكانها من ٦ آلاف نسمة في بداية القرن التاسع عشر الى ٨٠ ألفا عام ١٨٦٥(٣٥) الى ١٣٦ ألفا عام ١٩٠٨ .

واستمر هذا التقسيم الاداري حتى عام ١٩٢٥ عندما اصدر حاكم لبنان الكبير ، ليون كايلا ، القرار رقم ٣٠٦٠ المؤرخ في ٩ نيسان والذي ألغى السناجق والنواحي والاقضية القديمة وقسّم لبنان الكبير الى ١١ مقاطعة ومديرية دير القمر المستقلة(٣٦) ، في حين ابقى على السنجق القديم بوصفه الدائرة الانتخابية التي كان يجري على أساسها اختيار مجلس تمثيلي موزع على الطوائف الكبيرة ، بعضه منتخب والبعض الآخر يعين تعيينا . واختفت بعد ذلك تسمية المتصرفية وغدت المقاطعة هي الدائرة الادارية الاساسية التي يجري تقسيمها الى مديريات . وقد خفض عدد تلك المديريات من ٥٢ مديرية الى ٣٥ فقط . اما المقاطعات فكانت بيروت وصيدا وصور ومرجعيون والمتن والشوف وكسروان وطرابلس والبترون وزحلة وبعلبك بالاضافة الى مديرية دير القمر .

(٣٢) — D. Chevallier « La Société du Mont-Liban... » — P. 291.
(٣٣) — M. Nicolas « Questions monétaires en Syrie » — P. 24.
(٣٤) — La Mazière « Partant pour la Syrie » — P. 216.
(٣٥) — D. Chevallier — op. cit. — P. 292.
(٣٦) — V. de Saint-Point « La vérité sur la Syrie » — P. 159.

اغتنت متصرفية جبل لبنان ، منذ ١٩٢٠ ، بأراض زراعية خصبة كانت تتبع سابقا ولاية دمشق ، خاصة منطقتي البقاع ومرجعيون بالاضافة الى تلك التي كانت تتبع ولاية بيروت كسهلي عكار والبقيعة . « فأقام الفرنسيون ــ يقول جاك بيرك ــ دولة لبنانية كتفسير اقليمي لتبعية الموارنة التقليدية لفرنسا »(٣٧) ... فقد ضمت الى جبل لبنان المتصرفية مدينة طرابلس وسهل البقاع رغم احتجاج سكانها الداعين الى الوحدة مع سوريا . وكان رد الفرنسيين ان عاملوا تلك المناطق كمواطنين من الدرجة الثانية « فالضرائب هناك اكثر ارتفاعا عن الضرائب في جبل لبنان ، وادارة حصر التبغ تختلف امتيازاتها ايضا فيها ، كذلك تفرض الرسوم الضريبية على المواد الغذائية الاولية كالملح والسكر وغيرهما . فبقيت المناطق المضمومة في موقع وسط بين سوريا ولبنان ، اذ انتزعت من الاولى دون ان تعتبر فعليا مناطق لبنانية اصيلة »(٣٨) .

مجتمعان لبنانيان لا مجتمع واحد

أ ــ في توزيع الملكية الزراعية :

عرف جبل لبنان ، ومنذ عهد طويل ، نظام الملكية العقارية الصغيرة ، كحق من حقوق التملك في الجبل اذ كانت الارض المزروعة فيه ثمرة جهد انساني شاق وطويل . وكان على الفلاح الجبلي ان يستغل كل شبر من أرضه في صراعه مع البقاء . اما في المناطق الجبلية « فكان الفلاح يعامل من قبل سيده الاقطاعي كعبد من عبيد القرون الوسطى »(٣٩) .

فاذا كانت الاراضي المزروعة في الجبل من صنع الانسان بالذات ، كانت المساحات الشاسعة في المناطق الملحقة على العكس من ذلك ، من صنع الطبيعة ، نالها اقطاعيون بهبات سلطانية او انتزعوها بالقوة من الفلاحين ومن بعضهم البعض . وحتى اليوم لا تزال بعض القرى في عكار والبقاع ملكا كلياً لأفراد من عائلات معينة ، كما يشاركون في ملكية قرى اخرى . وفي عام ١٩٢٠ كانت عائلة المرعب تمتلك في سهل عكار قرى بكاملها وأخرى بالمشاركة كقرى تل حياة وكفرملكي والحوشب والكويخات والحيصا ودارين والمسعودية وغيرها . وكان عبود عبد الرزاق المرعبي يمتلك اكثر من ١٧ قرية في عكار والبقيعة وداخل سوريا(٤٠) . وقد زاد في انتشار ذلك الشكل من الملكية الواسعة في المناطق الملحقة ان الكثير من تلك الاراضي كان ملكا مشاعيا لعائلات كبيرة او صغيرة ، وكان الورثة المشتركون في ملكيتها نادرا ما يلجأون الى القسمة فيما بينهم رسميا بل الى اقتسامات حبية مؤقتة لا قيمة لها قانونيا . ولعل

(٣٧) — Jacques Berque « Le Mouvement Syndical du Liban ». Préface — p. 8.
(٣٨) — V. de Saint-Point « La vérité sur la Syrie » — P. 25.
(٣٩) — Jean Luquet — «op. cit.» — P. 158.
(٤٠) — Jean Donon « Le régime foncier en Syrie et au Liban ». L'Asie Française. No. 224. Juillet-Août — P. 27.

السبب في ذلك تهربهم من دفع رسوم الانتقال وتكاليف التسجيل الجديدة الى الخزينة .

ففلاح الجبل كان مالكا صغيرا يعمل غالبا على أرضه او يستأجر قطعة أرض لحسابه الخاص ، في حين كانت الملكية الكبيرة ، والكبيرة جدا هي الشكل الغالب في المناطق الملحقة بالجبل آنذاك . فخارج اسوار ملكية الكنيسة المارونية ، كان فلاحو الجبل مالكين لأرض يقيمون عليها ويحرثونها بأيديهم ، في حين كان معظم مالكي المساحات الشاسعة في المناطق الاخرى من لبنان ، من الاقطاعيين الذين يسكنون المدينة ولا يأمون أملاكهم الا في مواسم الحصاد بينما تتم عملية استغلال الاراضي عن طريق استغلال الفلاحين المرابعين والمحاصصين طبقا لنظام عبودي رهيب .

اما نسبة الاراضي الجبلية الى الاراضي السهلية فكانت مرتفعة جدا في الجبل والمناطق المضمومة اليه ، لكنها تتميز كثيرا بين الجبل والمناطق الاخرى . فمن أصل ١٠٤٠٠ كلم٢ ، مساحة لبنان الحالية ، هناك ٩ آلاف كلم٢ من المناطق الجبلية ، والباقي أي ١٤٠ الف هكتار أراض سهلية تتوزع كالآتي(٤١) :

٨٠،٠٠٠	هكتارا	في سهل البقاع
٢٥،٠٠٠	هكتارا	في سهل عكار ومنطقة نهر البارد
٢٠،٠٠٠	هكتارا	في السهل الساحلي بين صور وبيروت
١٠،٠٠٠	هكتارا	في منطقة طرابلس
٥،٠٠٠	هكتارا	في منطقة الكورة

اما مساحة الاراضي المروية منها فكانت على الشكل التالي(٤٢) :

٢٠،٠٠٠	هكتارا	في سهل البقاع
١٠،٠٠٠	هكتارا	في المنطقتين الوسطى والجنوبية الملحقتين بالجبل
٤،٠٠٠	هكتارا	في سهل عكار
٨٠٠	هكتارا	في سهل طرابلس
٣٠٠	هكتارا	في سهل صور

وذلك مقابل ٢،٠٠٠ هكتارا فقط مروية في جميع انحاء جبل لبنان .

يتبين من ذلك ان معظم الاراضي الصالحة للزراعة والمروية كانت تتمركز في المناطق التي الحقت في جبل لبنان المتصرفية ، كذلك بالنسبة لمساحة الاراضي الصالحة للزراعة . اما اراضي الجبل فصخرية ووعرة وغير مروية وقليل منها قابل للاستصلاح الزراعي . أضف الى ذلك ان شكل الملكية في الجبل كان يعتمد على الفلاح الصغير الحر وعلى الملكية الصغيرة ، تقابلها الملكية الكبيرة جدا في المناطق الملحقة والفلاح ـ العبد المرهون لسيده الاقطاعي وللأرض التي يعمل عليها .

(٤١) — M. Sarrage «La nécessité d'une réforme agraire en Syrie». Thèse — P. 123.
— M. Sarrage — Ibid — P. 124.

(٤٢) حتى الان لا تتجاوز مساحة الاراضي المزروعة في لبنان حوالي ٢٠٪ من مساحة لبنان العامة و ٨٪ مساحة الغابات فيه ـ راجع :
— J. Dresch « Le Moyen-Orient arabe » T. II — P. 380.
et E. de Vaumas « La répartition de la population au Liban » — P. 14.

ب ـ في توزيع السكان والطوائف :

تميز جبل لبنان المتصرفية بكثافة سكانية شديدة بعكس المناطق الملحقة والتي ، خارج مدن بيروت وطرابلس وصيدا ، كانت كثافتها السكانية ضئيلة جدا . أضف الى ذلك ان توزيع سكان الجبل طائفيا في عام ١٩١٩ ، كان يعتمد بشكل خاص على الموارنة ، وبشكل عام على المسيحيين وأعداد قليلة من الدروز دون سواهم . فقد قدر سكان الجبل في ذلك العام بحوالى ٤١٤،٨٠٠ نسمة موزعي كالآتي(٤٣) :

٢٤٢،٣٠٨	من الموارنة	٤٧،٢٩٠	من الدروز
٥٢،٣٥٦	من الارثوذكس	٢٣،٤١٣	من الشيعة
٣١،٩٣٦	من الكاثوليك	١٤،٥٢٩	من السنة
٢،٨١٥	من البروتستانت		

يضاف أليهم ٨٦ يهوديا و ٦٧ من الاقليات .

اما المناطق التي ألحقت بالمتصرفية عام ١٩٢٠ فكانت الاغلبية الساحقة من سكانها من الطوائف الاسلامية عامة ، ومن السنة والشيعة بشكل خاص . ففي بيروت، قدر تعداد السكان عام ١٩٢١ بحوالى ٩١،٤٩٨(٤٤) مقيما ، منهم ٧٧،٢٩٢ لبنانيا ، و ١٤،٢٠٦ اجنبيا ، يضاف اليهم ٢،٩٣٤ لبنانيا مهاجرا من سكان بيروت ويدفعون الضرائب . فيصبح سكان العاصمة الجديدة ٩٤،٤٣٢ شخصا . ويتوزع اللبنانيون المقيمون طائفيا كما يلي : ٣٢،٨٤٤ من السنة و ١٧،٥٧٣ من الموارنة ، و ١٢،٤٢٢ من الارثوذكس ، و ٤،٢٢٥ من الكاثوليك، و ٣٢٧٣ من الشيعة، و ١٥١٤ من الدروز و ٥٣٣ من البروتستانت ، و ٤٩٠٦ من الاقليات .

اما مقاطعة صيدا التي كانت تضم ١٣٧(٤٥) قرية فقد بلغ تعداد سكانها آنذاك ٣٢،٢٥٤(٤٦) مقيما و ١٨٠ اجنبيا . وتوزع سكانها طائفيا كما يلي : ٢١،١٦٠ من الشيعة ، و ٦،٥٣٣ من السنة ، و ٢٦٩٨ من الموارنة ، و ١١٩٩ من الكاثوليك ، و٢٠١ من الارثوذكس، و٢٩ من الدروز، و٦٤ من البروتستانت، و٣٧٠ من الاقليات .

وضمت مقاطعة صور ٤١،٢١٤(٤٧) شخصا مقيما دون ذكر للأجانب او لدافعي الضرائب من اللبنانيين المهاجرين . وقد توزعوا طائفيا كما يلي : ٣٤،٦٩٤ من الشيعة ، و ٣،٠٦٣ من الكاثوليك ، و ٢،٤٣٢ من الموارنة ، و ٧٣٥ من السنة ، و ١٣٧ من الارثوذكس ، و ١١ من الدروز ، و ٩٦ من البروتستانت ، و ٤٦ من الاقليات .

وتوزع سكان مقاطعة مرجعيون البالغ عددهم ١١،٠٢٨(٤٨) شخصا على الطوائف التالية : ٣،٣٣٧ من الشيعة ، و ٢٥٣٦ من الارثوذكس ، و ٢٢٨٣ من السنة ،

(٤٣) — Halim Fayyad « The effects of the sectarianism in the lebanese administration » — P. 19.

(٤٤) — Haut-Commissariat « Recensement officiel de 1921 ». Bulletin hebdomadaire officiel du H. C. No. 11 de 12 Mars 1922 — P. 78-79.

(٤٥) — H. C. Recensement de 1921.

(٤٦) — H. C. Recensement de 1921.

(٤٧) — H. C. Ibid.

(٤٨) — H. C. Ibid.

و ١،٠١٥ من الكاثوليك ، و ٩٧٠ من الموارنة ، و ٥٤٥ من البروتستانت، و ١٤١ من الدروز ، و ١٩٨ من الاقليات .

اما سكان مقاطعة حاصبيا البالغ عددهم ٩،٣٥٩(٤٩) شخصا عام ١٩٢١ فقد توزعوا طائفيا كالآتي : ٣،٣٩٢ من السنة ، و ٣،٠١٢ من الدروز ، و ١٩١٠ من الارثوذكس ، و ٥١١ من الموارنة ، و ٢٧٠ من الكاثوليك ، و ٢٣٣ من البروتستانت ، و ٣١ من الشيعة .

وتوزع سكان مقاطعة البقاع الغربي ، وعددهم ٣٩،٦٧٤(٥٠) شخصا على الطوائف التالية : ١١،٩٧٩ من السنة ، ١٠،٧٠٦ من الكاثوليك، ٧،٥٣٥ من الموارنة ، و ٥،٣١٦ من الارثوذكس ، و ٣،٠٠١ من الشيعة ، و ٣٨٢ من البروتستانت ، و ٢٣٩ من الدروز ، و ٥٧٠ من الاقليات .

كذلك توزع ٣١،٧٧١(٥١) لبنانيا في مقاطعة بعلبك على الطوائف كما يلي :

١٩،٥٣٤ من الشيعة ، ٤،٦٢٦ من الكاثوليك ، ٣،٥٥٦ من السنة ، ٣،٠١٨ من الموارنة ، ٩٩١ من الارثوذكس ، ٢٢ من البروتستانت ، ٨ دروز ، و ٢٢ اقليات .

اما سكان مقاطعة راشيا فكان عددهم ١٢،٨٠٨(٥٢) توزعوا كما يلي :

٤،٥٩٠ من الدروز ، ٤،٠٧١ من الارثوذكس ، ٣،٠٨٧ من السنة ، ٤٠٦ من الموارنة، ٣٥٩ من الكاثوليك، ١٩ من البروتستانت، ١٧ من الشيعة، و ٩ من الاقليات .

وتوزع سكان مقاطعة الهرمل ، وهم ٨،٧٩٥(٥٣) على الوجه التالي :

٨،١٢٤ من الشيعة ، ٤١٤ من الموارنة ، ٢٢٧ من السنة ، ٢٥ من الكاثوليك ، ٥ من الدروز .

في حين توزع سكان مقاطعة عكار ، وهم ٣٤،٧٣٢(٥٤) نسمة ، على الطوائف اللبنانية كما يلي :

١٦،٨٣٠ من السنة ، ٩،٥٧٦ من الارثوذكس ، ٥،٨٤٧ من الموارنة ، ٤٣٥ من الكاثوليك ، ٢٩٣ من البروتستانت ، ٢ من الدروز ، و ٧٤٠ من الاقليات .

اخيرا ، توزع ٣٤،٥١٢(٥٥) نسمة وهم سكان طرابلس ، على الطوائف اللبنانية على الوجه التالي :

٢٤،٧٣٨ من السنة ، ٤،٠٦٠ من الارثوذكس ، ١،٦٨٧ من الموارنة ، ١٧١ من الكاثوليك ، ١٤٨ من البروتستانت، ٣ من الشيعة، ١ من الدروز، ٧٠٤ من الاقليات .

---

(٤٩) — H. C. Ibid.

(٥٠) — H. C. Ibid.

(٥١) — H. C. Ibid.

(٥٢) — H. C. Ibid.

(٥٣) — H. C. Ibid.

(٥٤) — H. C. Ibid.

(٥٥) — H. C. Ibid.

بعض الايضاحات

قبل ان ننتقل الى المعطيات التي توفرت لدينا من خلال هذا الاحصاء الرسمي لعام ١٩٢١ لا بد من بعض الملاحظات :

١ — لا يجوز اعتبار هذا الاحصاء كما لو كان الحقيقة بعينها ، انما لم نستطع الحصول على احصاء اكثر دقة بالنسبة للفترة التي ندرس وهو احصاء اعلن الفرنسيون أرقامه دون دقة علمية لأسباب طائفية معروفة .

٢ — لم تجر عملية احصاء جميع المهاجرين اللبنانيين الذين كانوا يدفعون ضرائب في جميع المناطق بل سيكتفي الاحصاء بايراد اعدادهم فقط فيما بعد ويركز على الجانب المسيحي دون سواه .

٣ — المقاطعات والتسميات القديمة لم تتحدد بشكل دقيق وثابت كما هي عليه اليوم بالنسبة للتوزيع الجغرافي والقرى التابعة لكل مقاطعة .

٤ — يؤخذ من بعض الارقام ان الاحصاء جرى بشكل عشوائي كأن يقدر عدد الدروز في مدينة طرابلس مثلا بفرد واحد وبخمسة دروز في مقاطعة الهرمل وباثنين منهم في مقاطعة عكار وبثلاثة من الشيعة في طرابلس ... الخ . وباعتقادنا ، انه صادف مرور هؤلاء اثناء اجراء الاحصاء في تلك المدينة او المقاطعة فسجلوهم من سكانها او وضعوا هذه الارقام بشكل اعتباطي .

وبالرغم من ذلك ، فسنحاول اثبات نوع من التوازن الجديد على صعيد الطوائف اللبنانية في الدولة التي أقامها الفرنسيون عام ١٩٢٠ في لبنان . هذا التوازن سيضرب الاختلال الكبير ، والطائفة الكبيرة المسيطرة بالنسبة لسكان المتصرفية . ومع التنويه سلفا الى ان الحقيقة التاريخية تفرض رفع اعداد الطوائف الاسلامية وصولا الى الواقع الفعلي ، فان أرقام الفرنسيين بالذات ، بالرغم من تحيزها ، تعطي صورة عن الواقع الجديد .

فاذا اعتمدنا ارقام احصاء ١٩٢١ الفرنسي الرسمي تبين لنا ان سكان المناطق الملحقة كانوا يبلغون ٣٢٠،٧١٨(٥٦) نسمة يتوزعون على الطوائف التالية :

١٠٦،٢١٣ من السنة ، ٨٥،٠٤٩ من الشيعة ، ٤٣،٠٩١ من الموارنة ، ٤٠،٧٢٠ من الارثوذكس، ٢٥،٩٩٤ من الكاثوليك، ٩،٥٥٢ من الدروز، ٢،٤٢١ من البروتستانت، و ٧،٦٧٨ من الاقليات . بحيث أصبحت النسبة الجديدة ٢٠٠،٨١٤ من الطوائف الاسلامية ، مقابل ١١٢،٢٢٦ من الطوائف المسيحية ، يضاف اليهم جميعا ٧،٦١٨ من الاقليات . وقد قدر الفرنسيون سكان لبنان الكبير لعام ١٩٢١ بحوالى ٧١٠،٥٦٢ نسمة منهم ٥٧٩،٧٧٩(٥٧) مقيما و ١٣٠،٧٨٤ مهاجرا يضاف اليهم ٢٠،٢٥٠ أجنبيا تتمركز أكثريتهم الساحقة (١٤،٢٠٦) في بيروت . ومن أصل ١٣٠،٧٨٤ مهاجرا

---

(٥٦) — H. C. Recensement de 1921.

أما ف. دوسان بوان فتخفض عدد المسلمين الى ٢٩٢،٠٠٥ مقابل ٤٠٣،٣٥٩ لجميع الطوائف المسيحية .

— « La vérité sur la Syrie » — P. 157.

(٥٧) — R. O'Zoux « Etats du Levant sous mandat français » tableau P. 95.

لبنانيا ، فان ٨١،٢٤٣ منهم لم يدفعوا ضرائب ، كشرط فرضته ادارة الانتداب للاعتراف بلبنانيتهم ، لكن كونهم من المسيحيين بأغلبية ساحقة ، اعتبروا لبنانيين تجاوزا لشرط الانتداب بالذات .

وبموجب التقسيمات الادارية الجديدة فان سكان جبل لبنان البالغ عددهم ٢٥٩،٠٦٠ مقيما ، بعد ان ابتلعت المجاعة والهجرة والحرب قسما كبيرا منهم ، وبعد ان أضيفت مدينة زحلة في احصاء ١٩٢١ الى البقاع ، توزعوا كالآتي :

٢٥،٤١٨ في زغرتا ، ٣٤،٧٣٩ في الكورة ـ البترون ، ٨٢،٠٤٥ في المتن ، ٦٠،١٨٤ في الشوف ، ٤١،٠٠٤ في كسروان ، و ١٥،٨٩٣ في جزين . وأضاف الاحصاء ٢٩،٣١١ مهاجرا لبنانيا من الجبل يدفعون ضرائب . وانقسم سكان الجبل البالغ تعدادهم اذ ذاك ٢٨٨،٣٧١ بين مقيم ومهاجر، على الوجه التالي : ١٥٦،٠٩٠ من الموارنة، ٤٠،٦٨٩ من الارثوذكس، ١٦،٤٦٨ من الكاثوليك، ١،٧٩٤ من البروتستانت، مقابل ٣٤،١٨١ من الدروز ، ١٩،٨٩٨ من الشيعة ، ١٨،٥٧٣ من السنة و ٧٥٨ من طوائف مسيحية متفرقة .

يبين هذا الاحصاء ان مسيحيي جبل لبنان ، بتقدير الفرنسيين انفسهم ، اصبحوا بعد الحرب ٢١٥،٤٧١ مقابل ٧٢،٦٥٢ من المسلمين . بيد ان عدد الموارنة ، باعتراف الفرنسيين ايضا ، سينخفض في لبنان من ١٩٩،١٨١ الى ١٧٥،٦٣١ مقيما اي بفارق ٢٣،٥٥٠ مهاجرا . اما عدد السنة فيبلغ ١٢٤،٧٨٦ يقيم منهم في لبنان ١٢١،٩٦٢ شخصا اي بفارق ٢،٨٢٤ مهاجرا . ويبلغ عدد الشيعة ١٠٤،٩٤٧ يقيم منهم ١٠٣،٠٧٥ بفارق ١،٨٧٢ مهاجرا ، في حين يبلغ عدد الارثوذكس ٨١،٤٠٩ يقيم منهم ٧٨،٤٠٧ مقابل ٣،٠٠٢ مهاجرا ، كذلك بالنسبة للدروز البالغ عددهم ٤٣،٦٣٣ يوجد منهم ٣،٣٣٤ مهاجرا والباقي ٤٠،٢٩٩ مقيما في لبنان . وبالنسبة للكاثوليك البالغ عددهم ٤٢،٤٦٢ نسمة منهم ٣،٧٩٤ مهاجرا و ٣٩،٧٦٨ مقيما . يضاف الى ذلك ان ٤٧٦ مهاجرا بروتستانتيا مقابل ٣،٧٣٩ مقيما يشكلون عدد البروتستانت في لبنان البالغ ٤٢١٥ نسمة .

الفرنسيون حققوا التوازن الطائفي في لبنان

وهكذا يتبين لنا ان نسبة المقيمين من الطوائف المسيحية تنخفض ، حسب الاحصاء الرسمي ، من ٣٢٧،٢٦٧(٥٨) نسمة الى ٢٩٧،٥٤٥ مقيما في حين لا تنخفض نسبة المسلمين الا من ٢٧٣،٣٦٦ الى ٢٦٥،٣٣٦ مقيما يضاف الى الجميع ٨،٤٣٦ من الاقليات .

فالاختلال الهائل الذي كان سائدا في المتصرفية وحتى عام ١٩١٩ حيث بلغ مجموع المسيحيين ٣٢٩،٤٢٧(٥٩) من جميع الطوائف مقابل ٨٥،٢٣٢ من الطوائف الاسلامية و ١٥٣ من الاقليات ، قد تغير تماما في دولة لبنان الكبير . فقد أصبح

(٥٨) — H. C. Recensement officiel de 1921.

(٥٩) — H. Fayyad « op. cit. » — P. 19.

الوجود المسيحي الفعلي يتمثل من جميع الطوائف المسيحية بنسبة ٢٩٧،٥٤٥ نسمة مقابل ٢٦٥،٣٣٦ مسلما مقيما في لبنان الكبير . أضف الى ذلك ان الهجرة التي شملت اعدادا كبيرة من الموارنة بشكل خاص ، جاءت لتضيق الشقة بين اعداد المسيحيين والمسلمين في لبنان . ففي حين قدر سكان لبنان الكبير عام ١٩٢١ بحوالى ٧١٠،٥٦٢ نسمة بين مقيم ومهاجر ، لم تتعد نسبة المهاجرين منهم ١٣٠،٢٤٨ . اما في عام ١٩٢٥ فقد ارتفع عدد سكان لبنان، المقيمين منهم والمهاجرين بحوالى ٧٥٦،٣١٠ نسمة اي بزيادة حوالى ٤٦ ألفا فقط في حين قدر عدد المهاجرين بحوالى ٢٥٨،٢٤٨ نسمة في ذلك العام اي بزيادة بلغت الضعفين تقريبا لعام ١٩٢١ . وبقيت الاغلبية الساحقة من المهاجرين تنحصر بالموارنة والارثوذكس بشكل خاص . الهجرة الارمنية وحدها ، والتي تمركز قسم هام منها في لبنان آنذاك ستلعب دورا بارزا في ترجيح الكفة العددية دوما لصالح المسيحيين اذ قدرت أعدادهم عام ١٩٢٢ بحوالى ٣٢،٨٥٩(٦٠) أرمنيا . وهكذا توزع سكان لبنان عام ١٩٢٥ بنسبة ٥٩٨،٠٦٢ مقيما و ٢٥٨،٢٤٨ مهاجرا . وتوزع المقيمون على الشكل التالي :

١٧٨،٢٥٧ من الموارنة ، و ١٠١،٧٣٧ من الشيعة ، و ١٢٢،٦٧٨ من السنة ، و ٦٩،٥٣٩ من الارثوذكس ، و ٤٠،٤١٤ من الكاثوليك ، و ٣٨،٩٤٠ من الدروز ، و ٣،٩٨٦ من البروتستانت ، و ٩،٦٥٢ من الاقليات يضاف اليهم ٣٢،٨٥٩ أرمنيا .

فباستثناء هؤلاء الارمن الذين اعطاهم الفرنسيون الجنسية اللبنانية ، انخفضت نسبة المسيحيين المقيمين من ٣٢٩،٤٢٧ في عام ١٩١٩ الى ٢٩٧،٥٤٥ في عام ١٩٢١ الى ٢٩٢،٢٧٨ عام ١٩٢٥ حسب الاحصائيات الرسمية بالذات ، في حين ارتفعت نسبة المسلمين من المتصرفية الى لبنان الكبير من ٨٥،٢٣٢ عام ١٩١٩ الى ٢٦٥،٣٣٦ عام ١٩٢١ وبقيت النسبة ذاتها تقريبا عام ١٩٢٥ بحوالى ٢٦٣،٥٥٥(٦١) مقيما .

لقد تحققت رغبة الفرنسيين في ايجاد توازن طائفي في لبنان بدل الوطن المسيحي الذي شكلته المتصرفية بحماية دولية . فالفرنسيون لم يخططوا قط لمصالح طائفة مسيحية في لبنان بل لمصالحهم هم بالذات . فهم لم يسعوا الى ايجاد اغلبية مسيحية مقابل اقلية اسلامية بقدر ما سعوا الى ايجاد دولة متوازنة طائفية تصلح منطلقا لرساميلهم نحو الداخل الاسلامي . وقد عبَّر الجنرال غورو بوضوح عن هذه الفكرة منذ عام ١٩٢١ حين قال : « يهمني ان تخف حدة المنافسات الطائفية شيئا فشيئا لئلا يؤدي استمرارها الى اضعاف لبنان الكبير »(٦٢) .

وقد عبَّر الشيخ رشيد رضا عن هذه الحقيقة عندما قال : « ان دول اوروبا ، وان بنت سياستها القديمة في الشرق الادنى على دعوى حماية المسيحيين وانصافهم او انقاذهم من سلطة المسلمين ، فهي تتخذ الدين وسيلة الى مصالحها ولا تبالي بما يعارضها وان نسف الدين وأهله في أليم نسفا »(٦٣) .

(٦٠) — E. Gédeon « L'indicateur syrien de 1925 » — P. 115-116 et L. Jalabert « La Syrie et le Liban : réussite française ? » — P. 110.

(٦١) — Voir: H. C. « Recensement de 1921 » et H. Fayyad « op. cit. » — P. 19 et Pierre Rondot « Les institutions politiques du Liban » — P. 28-29.

(٦٢) — Gouraud « Foire-exposition de Beyrouth de 1921 » — P. 19.
SMUTS

(٦٣) المنار ـ المجلد ٢٢ الجزء ١٠ ـ مقالة « الدين والقوة والمصلحة في سياسة اوروبا » ص ٧٨٢ .

في عـام ١٩٢٠ تحققت دولة لبنانية ذات توازن اقليمي وسـكاني وطائفي . فاذا قدرت مساحة جبل لبنان المتصرفية بحوالى ٤٥٠٠ كلم٢ زيدت هذه المساحة الى ١٠٤٠٠ كلم٢ عـام ١٩٢٠ اي بنسبة حوالى ١٣٠٪ ، فان سـكان الدولة الجديدة قد ازداد عددهم من ٢٥٩٬٠٦٠ مقيما في جبل لبنان عـام ١٩١٤ الى ٥٧٩٬٧٧٨ مقيما في عام ١٩٢١ اي بنفس النسبة تقريبا . غير ان الاغلبية المطلقة للمسيحيين الموارنة في جبل لبنان قـد تم تجاوزها فأضحى الموارنة اكثرية نسبية فقط ونشأت دولة ذات توازن طائفي مقصود أقامها الفرنسيون وفق مخططاتهم في المنطقة .

وعلى ركائز القلعة الصخرية التي كونتها متصرفية جبل لبنان والتي لم تضم سوى قرى صغيرة ومتوسطة دونما مدن هامة ، ودونما مرافىء ناشطة ، ودونما سهول خصبة ، ودونما أراض زراعية مروية او قابلة للاستصلاح ، أقيمت دولة جديـدة ضمت مدنا كبيرة ومرافىء نشيطة ، وسهولا فسيحة خصبة . تلـك كانت دولـة لبنان الكبير .

ان عام ١٩٢٠ شهد ولادة كيان لبناني بالغ التوازن اقليميا وطائفيا واقتصاديـا ومدينيا . هذا الكيان الجديد ، بعكس نظام المتصرفية ، كان قابلا للبقاء والاستمرار .

وفي هذا العام ، لم يعـد تاريخ لبنان مجرد تاريخ جبل لبنان دون سواه ، اي تاريخ لبنان الصغير ، بل أضحى تاريخ كل لبنان ، تاريخ لبنان الكبير . هذا العـام سيقضي على ما اسموه بالصراع بين الدروز والموارنة الذي دمغ تاريخ لبنـان منذ زمن بعيد ليبدأ تاريخ لبنان على اسس جديدة شهدت ولادة صراع من نوع جديد مع حزب الشعب اللبناني عـام ١٩٢٤ الذي نادى بالغاء الطائفية فكان اول صوت ارتفع ضدها كحركة سياسية في لبنان . هذا الصوت سيجد صداه مع ريـاض الصلح في جلسة ٧ كانون الاول ١٩٤٣ الذي وصف الطائفية بأنها « وصمة عـار على جبين لبنان يجب ازالتها » .

في عام ١٩٢٠ انتقل عهـد الطوائف اللبنانية الى مرحلة بنـاء النظام الطائفي اللبناني باسم لبنان الكبير ، على أسس عصرية وحديثة . فحمل هذا النظام في تكوينه بالذات عوامل انهياره والقضاء عليه . فدولة لبنان الكبير لـم تكن دولة طائفية بل دولة لبنانية على أسس رأسمالية حديثة . دولة دمج الفرنسيون فيها جميع الطوائف بتوازن جديد وحدود جديدة . وبالرغم من الرفض المطلق للطوائف الاسلامية الذي عبرت فيه عن عـدم اعترافها بهذه الدولة « المعزولة » عن العرب و « المرتبطة » بالغرب ، فقد ادرك رأسماليو لبنان ، مسيحيين كانوا ام مسلمين ، ان الفرنسيين لـم يسعوا الى كيان مسيحي بل كيان لجميع الطوائف يصلح كمنطلق لرساميلهم نحو الداخل .

اما تجار بيروت ، والعـديد منهم مـن المسلمين ، وزعماء الاريـاف اللبنانية المسلمون ، دخلوا طوعا في اطار السياسة الفرنسية هذه وجنوا ثروات مالية وعقارية هائلة بفضل تعاونهم معها بحيث اتضح للوطنيين اللبنانيين من جميع الطوائف ، ان لبنان الكبير ليس دولة طائفية ولن يكون كذلك ، وان النضال ضد هذا الكيان الذي

ساهم الفرنسيون في ولادته ، ليس نضالا طـائفيا بل وطنيا . فالفرنسيون ، وان فشلوا في دمج لبنان بسوريا ، نجحوا في ضرب وجه لبنان الطائفي المسيحي الـذي كان زعماء الدين الموارنة يصرون على اظهار لبنان به .

لقد تغير هذا الوجه المسيحي للبنان في عام ١٩٢٠ عما كان عليه ايام المتصرفية . فلبنان الكبير ، كدولة جديدة ذات وجه متعدد الطوائف ، كان خطوة اولى على طريق ضرب الوجه الطائفي الوحيد الجانب للبنان والذي انتهى مع الميثاق الوطني الى صيغة تفاهم بين الطوائف اللبنانية لم تلبث ان اظهرت عقم الصيغ الطائفية المطروحة .

ان أزمة النظام الطائفي اللبناني بدات تشتد وتقوى منذ ولادة لبـنان الكبير بالذات . هذه الازمة مـا زالت حتى اليوم تحاول ان تخفي الصراع الحقيقي في لبنان، والذي هو صراع اجتماعي طبقي بالذات . ان تكوين لبنان التاريخي المتعدد الطوائف ، ونظام المتصرفية ، وسلطة الانتداب الفرنسي ، سـاعـدت جميعا على اظهار الصراع في لبنان بمظهر الصراع الطائفي في محاولة لطمس الصراع الاجتماعي وطمس الصراع الوطني ضد الانتداب الفرنسي . غير ان محاولة تستير الصراع الاجتماعي في لبـنان بوجه درزي ـ ماروني، او مسيحي ـ اسلامي، او ماروني ـ سني منذ ولادة المتصرفية حتى الميثاق الوطني والتي استطاعت فعلا تحوير الصراع الاجتماعي لفترة طويلة مـن تاريخ لبنان الى صراع ذي مظهر طائفي لم تستطع القضاء على الصراع الاجتماعي بل بالعكس من ذلك كانت جذوره تمتد عميقا في المجتمع اللبناني مع احزاب سيـاسية تظهر الصراع الحقيقي الطبقي وتؤيد العلمانية كخطوة اولى على طريق ازالة الطائفية .

ان الوعي الاجتماعي ذا الوجه الطبقي الذي ولد في أواخر ١٩٢٤ كان ايذانا بأن الشعب اللبناني لن يخدع طويلا بطبيعة النظام اللبناني الطبقية فالنظام الطائفي الذي ولـد مع ولادة دولة لبنان الكبير ليس تعبيرا عن مصالح طوائف لبنانية ، وليس بمقدوره ان يكون تعبيرا عن مصالح طائفة واحدة من الطوائف اللبنانية بل هو تعبير عن مصالح الفئات الرأسمالية العليا التي تتعاطى التجارة الوسيطة خـاصة في بيروت ، وعن مصالح كبار الاقطاعيين في الريف اللبناني . ان تلـك الفئات العليا من الرأسمالية اللبنانية الوسيطة وكبار الاقطاعيين اللبنانيين كانوا دعـامة ذلك النظام اللبناني على الصعيد الداخلي. وان هؤلاء واولئك ليسوا من طائفة واحدة ولا يربطهم رابط ديني، بل تربطهم مصلحتهم الطبقية الواحدة البالغة الانسجام آنذاك مع مصلحة الانتداب الفرنسي الموالين له . ان توسيع لبنان من المتصرفية الى لبنان الكبير كان بداية النظام الطائفي في لبنان ككيان سياسي ، لكنه كان في الوقت نفسه بداية ظهور الصراع الحقيقي في لبنان بوجهه الطبقي الواضح . ومع ازديـاد تبلور هذا الصراع الطبقي ، كانت تزداد عزلة دعـاة الطائفية وتزداد معها صعوبة انقـاذ نظامهم الطائفي بالذات حتى باتت الطائفية في الوقت الحاضر أعجز من ان تخفي ذلك الصراع الطبقي وأعجز من ان تستمر في قيادة الكيان السياسي في لبنان وتخليصه من أزمـاته الحـادة كأزمات لنظام طبقي رأسمالي واضح لا كنظام طائفي وحيد الجانب او متعـدد الوجوه الطائفية .

الفصل الثالث
صك الانتداب في التطبيق العملي

صك الانتداب

عندما آن انعقاد مؤتمر الصلح في باريس ، تقدم الجنرال سموتس Smuts ، البريطاني الجنسية والمسؤول العسكري عنها في جنوب افريقيا ، باقتراح خاص أسماه « عصبة الامم : اقتراح عملي » لاقى استحسانا من قبل المؤتمرين فضمنوا بعض بنوده البالغة احدى وعشرين بندا في صكوك الانتدابات التي قسمت الى ثلاث درجات : درجة (أ) للمناطق الاكثر استعدادا للحكم الذاتي وتشمل ما تبقى من ممتلكات الدولة العثمانية ، ودرجة (ب) وتشمل بعض المستعمرات الالمانية في افريقيا كالكاميرون وتوغولند وافريقيا الشرقية الالمانية وافريقيا الغربية وجزيرة سموا . ودرجة (ج) وتشمل باقي الممتلكات الالمانية كجزيرة نوزو ، والجزر الالمانية في المحيط الهادىء(١) .

وتأخرت صكوك الانتدابات من الدرجة (أ) عن الصدور نظرا لتدخل الولايات المتحدة الاميركية(٢) ولم يوضع صك الانتداب على سوريا ولبنان الا في ٢٤ تموز ١٩٢٢ وطبق رسميا في ٢٩ ايلول ١٩٢٣(٣) . ولعل ابرز مواد هذا الصك ان « تضع الدولة المنتدبة نظاما أساسيا لسوريا ولبنان خلال ثلاث سنوات تبتدىء من تاريخ الشروع في تطبيق هذا الانتداب . ويعد هذا النظام الاساسي بالاتفاق مع السلطات الوطنية وينظر فيه بعين الاعتبار الى حقوق الاهلين في الاراضي المذكورة والى مصالحهم وأمانيهم وينص فيه على اتخاذ التدابير التي من شأنها ان تسهل لسوريا ولبنان سبيل النمو والتقدم كدولتين مستقلتين ... » (المادة الاولى) و « ... يحق للدولة المنتدبة في كل حين ان تستخدم الموانىء والخطوط الحديدية ووسائل المواصلات

(١) مجيد خدوري — « نظام الانتداب : تحليل ونقد » ص ٨ — ٩ .

(٢) مجيد خدوري — « نظام الانتداب : تحليل ونقد » ص ١٠ .

(٣) — Voir Jean Luquet « Le Mandat A et l'Organisation du Mandat français en Syrie et au Liban ». Chapitre I, et Charles Ayyoub « op. cit. » — P. 10-11, et Stoyanovsky « La théorie de Mandats internationaux » — chap. II : Mandat A.

في سوريا ولبنان ... » (المادة الثانية)(٤) .

و ... « ان علاقات سوريا ولبنان الخارجية وتسليم أوراق الموافقة على اعتماد قناصل الدول الاجنبية تكون كلها من اختصاص الدولة المنتدبة دون سواها » (المادة الثالثة) و ... « ان الدولة المنتدبة تضمن صيانة سوريا ولبنان من خسارة أراضيها كلها او بعضها ومن تأجيرها كلها او بعضها ومن بسط اية مراقبة من قبل دولة اجنبية اخرى » (المادة الرابعة) و ... « تنشىء الدولة المنتدبة في سوريا ولبنان نظاما قضائيا يصون حقوق الاجانب والوطنيين صيانة تامة ... » (المادة السادسة) و « تضمن الدولة المنتدبة حرية القيام بجميع الشعائر الدينية . ولا يجوز ان يقع شيء من التمييز وانتفاء المساواة بين سكان سوريا ولبنان بسبب اختلاف الجنس او الدين او اللغة ... وتقوم الدولة المنتدبة بتنمية التعليم العام باللغات الوطنية المستعملة في أراضي سوريا ولبنان » (المادة الثامنة) و « لا يجوز منح امتياز تكون له صفة احتكار عام ... على ان هذا الشرط لا يحول دون حق الدولة المنتدبة في انشاء احتكارات تنحصر في مسائل الرسوم والضرائب ... » (المادة الحادية عشرة) و ... « ان اللغتين الفرنسية والعربية تعتبران رسميتين في سوريا ولبنان ... » (المادة السادسة عشرة)(٥) ...

واذا ما طرحنا السؤال التالي : ماذا اعطى صك الانتداب للدولة المنتدبة وللدولة الواقعة تحت الانتداب ؟ لتبين لنا صدق ما ورد في القاموس الدبلوماسي : « رجح نظريا ان السيادة هي للشعب الواقع تحت الانتداب ولكنها سيادة مؤجلة التنفيذ الى امد غير مسمى ، على ان ممارستها عائدة قانونا وفعلا الى الدولة المنتدبة طوال مدة انتدابها »(٦) . اما حقيقة الانتداب فقد اوضحها وزير راديكالي فرنسي للمؤرخ اميل خوري بقوله : « ان كلمة الانتداب لا تفيد شيئا مما تظن ، وما هي الا اصطلاح سياسي حديث توافقت عليه الدول المنتصرة في وقت معين ولسبب معين. ان لبنان بلد وضعه النصر في ايدينا ، ولنا انْ نطبق فيه الاساليب التي تؤمن له العدل والراحة . ونحن ادرى من سوانا بما هو العدل وما هي الراحة .. »(٧) .

ويعلق الملك فيصل الاول ، ملك سوريا ، على كلمة الانتداب قائلا : « ان كلمة الاستعمار كانت اصبحت ممقوتة في نظر الشعوب الغالبة والمغلوبة على السواء . ومن اجل التوفيق بين الاعتراف الاسمي بحقوق البلدان المسلوخة عن تركيا وتنفيذ مبادىء الفتح ، ابتدع اسلوب جديد سمي بالانتداب ، ليستر من جهة حق الفتح ، ويؤمل من جهة اخرى للمغلوب بامكانية الحصول على استقلاله »(٨) وللأمير شكيب ارسلان رأي في هذا المجال اذ يقول « ان من بين جميع البدع التي استجدّت بعد

(٤) — E. Rabbath « La formation historique du Liban... » PP. 333-335; voir aussi V. de Saint-Point « La vérité sur la Syrie » — P. 41-47.

(٥) نشر صك الانتداب في العدد ١٧٠٦ من الجريدة الرسمية لدولة لبنان الكبير تاريخ ١٩٢٣/١١/١٩ .

(٦) بشاره الخوري — حقائق لبنانية — الجزء الاول ص ١١٢ .

(٧) عن بشاره الخوري — حقائق لبنانية — الجزء الاول ص ٨ — مقدمة .

(٨) من خطبة له نشرت في جريدة « العالم العربي » العدد ٢٣٢١ تاريخ ١٩٢١/٩/٦ — عن خدوري — مصدر سابق — ص ٢٠ .

الحرب العالمية الاولى ، لم تظهر بدعة مخادعة كتلك التي ادت الى قيام نظام الانتداب .. »(٩) .

فالانتداب كما فرض على سوريا ولبنان في مؤتمر سان ريمو لم يكن في الواقع سوى النتيجة الحتمية للوجود العسكري الفرنسي الذي انسحبت لصالحه القوات البريطانية التي كانت ترابط في المنطقة . وهكذا لم تحمل نهاية الحرب العالمية الاولى نتائج ايجابية لسوريا ولبنان ، بل انتقلت من حكم تركي او حماية جماعية اوروبية الى انتداب فرنسي . وجاءت صيغة الانتداب من الفئة « ألف » وكأنها وضعت خصيصا للمناطق العربية التي كانت تابعة لتركيا قبل الحرب ، استنادا الى المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم ، والتي نصت « ان بعض القوميات التي كانت تخضع في الماضي الى الامبراطورية العثمانية (سوريا وفلسطين والعراق ولبنان) قد بلغت درجة من التطور يمكن الاعتراف بها مؤقتا كقوميات مستقلة شرط ان يقوم الحكم فيها على توجيهات ومساندة سلطة منتدبة ، الى اليوم الذي تصبح فيه قادرة على حكم نفسها بنفسها » .

سياسة التجزئة الاستعمارية

على اثر التبادل في مواقع القوات الانكليزية والفرنسية في المنطقة بعد اتفاق ايلول ١٩١٩ ، عين الجنرال غورو مفوضا ساميا عاما للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان وكيليكيا ، وبدأ تجميع القوات الفرنسية في الساحل استعدادا لضرب الحركة الوطنية في سوريا . وارتفع عدد الجنود الفرنسيين في سوريا ولبنان الى ١٣ الفا في تشرين الاول ١٩١٩ بعد ان كان ألفين فقط في تشرين الاول ١٩١٨ حتى اتفاق ايلول ١٩١٩ . ثم ارتفع العدد الى ٣٢ الفا في كانون الثاني ١٩٢٠ و ٥٠ الفا في ايار ١٩٢٠ ثم ٦١ الفا في تموز ١٩٢٠ و ٧٠ الفا في تشرين الاول ١٩٢٠ وتناقص الى ٦٦ الفا في تموز ١٩٢١ (١٠) .

ان تلك القوات استطاعت بسهولة القضاء على الحكم العربي في دمشق، غير ان الملك فيصل المخلوع منها ، سرعان ما تلقفه عرش بغداد حتى وفاته . فليس الامر صدفة على ما نعتقد ، بل نتيجة اتفاق فرنسي — انكليزي مسبق على مصير الملك المخلوع . اما ميسلون ، في نظر الوطنيين فكانت تجزئة سوريا الى دويلات ، وبداية مرحلة جديدة من تاريخ سوريا ولبنان . اذ حتى ذلك التاريخ ، كانت سوريا لا تزال تحت ادارة عربية في دمشق ويتبعها مباشرة جميع المناطق اللبنانية خارج متصرفية جبل لبنان .

وبفضل فترة المد الجماهيري الوطني التي قاد زمامها الامير زيد في غياب

(٩) — Edmond Rabbath « L'évolution politique de la Syrie sous Mandat ». Préface — P. 1.

(١٠) — E. Jung « La révolte arabe » — P. 121-122.
et V. de Saint-Point « La vérité sur la Syrie » — P. 95.

فيصل، تمتعت سوريا والمناطق اللبنانية ببعض الحريات الديمقراطية (١١) . وقامت بانتخاب ممثليها الى المؤتمر السوري العام واعلنت الحكومة الوطنية التجنيد الاجباري ووضعت قواعد مكتوبة لاعلان دستور سياسي يعترف بالنظام البرلماني وبقيام مجلس شعبي ينتخب بالاقتراع العام على اساس نائب واحد لكل ٤٠ الفا من الأغلبية العرقية للسكان ونائب واحد لكل ثلاثين الفا من الاقليات القومية .

لقد جزئت سوريا بعد معركة ميسلون الى دويلات سميت بالدول ذات الحكم الذاتي تحت الانتداب الفرنسي ، وهذه الدويلات كانت تشكيلة فسيفسائية من البلاد المقسمة اعتباطيا (١٢) على الطريقة الاستعمارية التقليدية . فظهرت الى الوجود تباعا ، بعد اعلان دولة لبنان الكبير ، دويلات دمشق وحلب وبلاد العلويين ودويلة جبل الدروز . واعتبر تقسيم سوريا ثم تجميعها احدى السمات المميزة لتلك المرحلة الانتدابية الاولى من ١٩٢٠ — ١٩٢٦ بعد ان اتخذت الادارة الفرنسية ، فور دخولها الى سوريا ولبنان ، الصبغة العسكرية الواضحة .

« لقد عرفت سوريا خلال السنوات الست الاولى من حكم الانتداب ، جميع المغامرات الاقليمية ، فقد قسمت الى دويلات ، ثم جمعت في اتحاد ، ثم اعيد تجزئة بعض اوصالها مرة اخرى »(١٣) ، كل ذلك وفق آخر ما توصل اليه التكتيك الاستعماري الفرنسي في المغرب العربي وافريقيا والهند الصينية وغيرها .

اجهزة الادارة الفرنسية في سوريا ولبنان

أ — المفوض السامي

كان اول مفوض سام لفرنسا في سوريا ولبنان هو فرنسوا جورج بيكو ، القنصل الفرنسي العام السابق في بيروت والقاهرة الذي عين مساعدا للجنرال اللنبي ، القائد العام للقوات الحليفة في المنطقة . وكان صاحب الاتفاقية المشهورة ، يتلقى مباشرة أوامر حكومته ، لكنه بقي فعليا تابعا لنفوذ القائد العام لجيوش الاحتلال المتحالفة . واستمر هذا الوضع حتى اتفاق الخامس عشر من ايلول ١٩١٩ الذي نص على حلول الجيش الفرنسي محل القوات البريطانية في سوريا ولبنان ، وقامت الحكومة الفرنسية بتعيين الجنرال غورو مفوضا ساميا عنها بدل بيكو وأضحى المفوض السامي تابعا مباشرة لحكومة الجمهورية الفرنسية وحدها وبات مسؤولا

(١١) « في تلك الحقبة التاريخية، كانت دمشق تشبه مدينة حررت من نير بفضل ثورة ديمقراطية حرة . ففي كل مكان كانت تقوم الاجتماعات الجماهيرية واللقاءات والاندية » . **دوريو** — مصدر سابق — ص ١٣ .

(١٢) « كان تقسيم سوريا مصطنعا الى ابعد الحدود ، وكان قائما على مشيئة الاجنبي دون سواه » .
— Mounir Ajalani « La Constitution de la Syrie » — P. 4.
— « اما تجزئة سوريا فستكون ضربة قاضية على حياة البلاد » **المقدسي** — جريدة الحقيقة البيروتية — السنة ١١ — العدد ١٠٧٤ — الصادر في ١٤ نيسان ١٩١٩ .

(١٣) — La Mazière « Partant pour la Syrie » — P. 196.

امامها فقط عن اعماله .

كانت صلاحيات المفوض السامي مطلقة ويمركز بين يديه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تعترف بها النصوص الرسمية لصك الانتداب بالذات(١٤). فهو يمثل الجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان ويتبع وزارتها الخارجية ويمارس جميع صلاحياتها في هذين البلدين ويعتبر الوسيط الوحيد للحكومات المحلية في علاقاتها مع القناصل الاجانب .

وبفضل سلطات واسعة غير مقيدة ، اصبح المفوض السامي السيد غير المنازع في البلاد (١٥) وكان دوره سياسيا وعسكريا في آن معا . فالمعاهدات ، والاتفاقات السياسية والاقليمية والجمركية ، والادارة العامة للبلاد ، والعلاقات الخارجية ، والمفاوضات مع الآخرين ، وتقرير السياسة الداخلية والمشتركة ، والدستورية ، وتلك المتعلقة بالتعليم والهجرة والاقتصاد العام، ومنح الامتيازات للشركات والبنوك الاجنبية منها والمحلية ، والكثير ايضا من الصلاحيات ، كان يتولاها المفوض السامي الفرنسي بنفسه ، حتى القضاء ، الذي كان محظورا على الحاكم الفرنسي العام في المستعمرات التابعة لفرنسا ، اعتبر من الصلاحيات التي يمارسها المفوض السامي في سوريا ولبنان . فالمفوض السامي اذاً لم تكن له روادع في ادارته بل هو الذي يقرر شخصيا توجه السياسة الفرنسية في المنطقة حسب مصالح حكومته ، وذلك بموجب الصلاحيات غير المشروطة التي منحت له . وبرأي الدكتور ادمون رباط « انه لم تكن هناك سياسة واضحة لفرنسا المنتدبة في سوريا ولبنان يتمشى عليها المندوب السامي ، بل بالعكس من ذلك ، فالمندوب السامي في الواقع هو الذي ينفذ سياسة تخدم مصلحة فرنسا المنتدبة »(١٦) . وهذا ما يفسر بوضوح كيف كانت تتقلب اشكال السياسة الفرنسية احيانا عند تبديل مفوض سام جديد دون تغيير جدي في العمق (١٧) .

(١٤) راجع المرسوم الفرنسي الصادر في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ الذي اعتبر النظام الاساسي في هذا المجال المتعلق بصلاحيات المفوض السامي الفرنسي ، خاصة البندان الاول والثاني منه .
— Cité par J. Luquet « Le Mandat A et l'organisation du Mandat français en Syrie et au Liban » — P. 79; voir aussi: E. Rabbath « formation historique... » — P. 336.

(١٥) يقول الدكتور ادمون رباط ان هنالك تشابها مدهشا بين المفوض السامي والسكرتير العام في المستعمرات — ولتبيان هذا التشابه ينبغي الرجوع الى المادة الثامنة من مرسوم ٢٠ تشرين الاول عام ١٩١١ المتعلق بالهند الصينية .
— L'évolution politique de la Syrie sous mandat — P. 95.

(١٦) مقابلة شخصية . ويؤيد جوزف اشقر هذا الرآي في كتابه « التطور السياسي لسوريا ولبنان الكبير » ص ٥٧ . اما هنري غريمال فيرى « ان خطأ الفرنسيين هو انهم لم يعدوا سياسة واضحة من اجل النجاح في المهمة التي كانوا يضعونها نصب اعينهم » .
— H. Grimal « La décolonisation... » — P. 24.

(١٧) هناك امثلة عديدة تؤيد هذا القول . واذا اخذنا نموذجا منها ما قاله اسكندر رياشي مثلا عن مجيء الجنرال ساراي حيث نقرأ « ما كاد الجنرال سارايل يصل الى البلد حتى انقلب كل شيء الى عكسه . فبعد ان كنا نرى السرايات تضيق بالكهنة وصنائع الكهنة واهل الدين ، صرنا نمر بها فلا نرى فيها ثوبا اسودا واحدا ... »
رياشي : « رؤساء لبنان كما عرفتهم » ص ٢٤ .

وتجدر الاشارة الى ان المفوض السامي احتفظ لنفسه بحق ادراج الاعتمادات المخصصة للمصاريف الملزمة في الموازنة وذلك بموجب قرار في حال رفض المجلس التمثيلي اعتمادها ، كما بقيت جميع الاعمال التشريعية التي يصدرها حاكم لبنان ويقرها المجلس التمثيلي لا تعتبر نافذة ما لم يصدقها المفوض السامي (١٨) . حتى الموازنة ذاتها لا تعتبر نافذة ما لم يقر تنفيذها المفوض السامي. وفي حال عدم اجتماع المجلس التمثيلي اعطي المفوض السامي حق وضع الموازنة . لقد كان هذا المفوض السامي بالفعل الحاكم الوحيد والمطلق الصلاحية في سوريا ولبنان ، اما وجود مجالس تمثيلية او تشريعية فيهما فلم يكن لها في التطبيق العملي اية صلاحيات حقيقية .

ب : السكرتير العام

لم يكن المندوب السامي وحيدا في ادارته ، بل كان يساعده سكرتير عام للمفوضية العليا ، يحل محله اثناء غيابه ، او في حال عدم تمكنه من مزاولة اعماله. صحيح ان السكرتير العام لم يشاطره رسميا الصلاحيات المعطاة له من باريس، لكنه، في التطبيق ، مفوض بالتوقيع عن المندوب السامي على الرسائل الموجهة من والى وزير الخارجية الفرنسية (١٩) .

فالسكرتير العام كان ، من الناحية العماية ، المدير الفعلي لاعمال المفوضية العليا ولجميع اجهزة الانتداب ، وهي اعمال يديرها السكرتير العام ويشرف عليها بعد الرجوع الى رأي المفوض السامي ، الذي كان رجلا عسكريا في معظم الاحيان، وغير مختص في الشؤون الادارية ، والذي كان يخوله في الغالب جميع الصلاحيات التي منحته اياها حكومة باريس .

ويكفي ان نذكر في هذا المجال ، ان روبير دو كيه R. de Caix ، مؤسس ومدير مجلة « آسيا الفرنسية » التي اقترحت ، منذ عام ١٩١٥ ، احتلال فرنسا لسوريا ولبنان ، قد شغل منصب السكرتير العام والمندوب السامي بالوكالة طيلة الفترة الانتدابية الاولى . ان روبير دو كيه هذا ، قد عين في منصب السكرتاريا العامة ، في نفس الوقت الذي عين فيه الجنرال غورو. وكان دو كيه بالفعل، الرجل القوي للرأسمال الفرنسي في بيروت .

يقول الشيخ بشاره خليل الخوري في مذكراته « لقد عاون الجنرال غورو في الشؤون السياسية والاقتصادية والادارية المسيو روبير دو كيه . وصارت لهذا الاخير الكلمة المسموعة والرأي السائد في جميع القضايا » ثم يضيف « لكن دو كيه أضاع فضله كمنظم مصلح ، بشدة ايثاره المصالح الفرنسية في بلاد المشرق على المصلحة اللبنانية . فوطد نفوذ شركاتها ذات الامتياز ورسخ اقدامها ووسع سيطرتها وجعل من البنك العثماني القديم مصرف سوريا ولبنان وخوّله اصدار النقدين السوري واللبناني . ولا تزال آثار دو كيه متصلة الى يومنا هذا في بعض الشؤون

(١٨) انطوان عارج : « لبنان ، السلطات العامة » — ص ٢٧ — ٢٨ .

(١٩) — E. Rabbath « formation historique... » — P. 336.

العمرانية والاستعمارية التي تجعل منها مزيجا يعود علينا ببعض الفائدة وعلى الفرنسيين بحصة الاسد فيها .. »(٢٠) .

كان المفوض السامي وسكرتيره العام اقوى شخصيتين فرنسيتين في الجهاز التنفيذي في ادارة بيروت، وقد حكما سوريا ولبنان بصلاحيات مطلقة توازي صلاحيات الحاكم الفرنسي العام في الجزائر او تونس او المغرب او الهند الصينية ان لم نقل تتجاوزها في مجال السيطرة على القضاء الذي كان خارج صلاحيات الحاكم العام هناك .

ج : دوائر المفوضية العليا

احيط المندوب السامي وسكرتيره العام بدوائر المفوضية العليا العديدة وابرزها : مكتب مستشار الدراسات القانونية ، وقسم القضايا ، والمستشار المالي، والتفتيش العام للجمارك ، ومكاتب البريد والبرق ، والمستشار العام للمعارف ، ولعلم الآثار والفنون الجميلة ، وللشؤون الاقتصادية والزراعية ، وللعناية الصحية والاسعاف العام ، ومكتب الخدمات القنصلية ، ومكتب حماية الملكية التجارية والصناعية والفنية والادبية والموسيقية ، ومكتب مراقبة دوائر الشرطة المحلية(٢١) وغيرها .

وشكل هؤلاء المستشارون نواة السلطة التنفيذية الحقيقية لادارة لبنان الكبير. وقد عين مستشارون ، عسكريون في الغالب ، الى جانب كل محافظ او مدير او قائمقام . وكانت لهم صلاحيات التنفيذ في شتى المجالات . كذلك كانت لديهم صلاحية عزل قاض وتعيين آخر مكانه ، كما يحلو لهم — على حد تعبير الوزير الأسبق للعدل الاستاذ فؤاد خوري في مذكراته (٢٢) . ولم تكن المفوضية العليا تتدخل قط ضد مشيئتهم . ورغم الجنسية الفرنسية التي يتمتع بها حاكم لبنان الكبير ، فقد وضع الى جانبه مستشار فني من قبل المفوضية العليا ايضا . وتفسيرا لسبب اختيار هذا الحاكم من التابعية الفرنسية يقول السكرتير العام لادارة الانتداب ، روبير دو كيه ، انه « كان من المستحسن الاحتفاظ بحاكم فرنسي في لبنان حيث لا تزال الانقسامات الطائفية قوية جدا »(٢٣) (!!!) . ولم تكن قرارات حاكم لبنان الكبير قابلة للتنفيذ الا بعد توقيع المستشار الفني ، مندوب المفوض السامي في حاكمية لبنان . وظل هذا الحاكم فرنسي الجنسية وفرنسية الرقابة عليه ايضا حتى اعلان الجمهورية اللبنانية عام ١٩٢٦ حيث زال شرط الجنسية وبقي شرط الرقابة فرنسي الطابع واستمر التعيين او الانتخاب لهذا الحاكم رهنا بأوامر المفوض السامي .

(٢٠) حقائق لبنانية — الجزء الاول — ص ١٢١ — ١٢٢ .

— E. Rabbath « formation... » — P. 337 et 350.

(٢١) راجع مرسوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ الصادر في باريس وقرار ١٤ شباط ١٩٢٥ الصادر في بيروت .

(٢٢) « سوانح خمسين » — ص ١١٨ .

(٢٣) — C.P.M. « Documents » — Sessions du 23 octobre à 6 novembre 1924 P. 100.

اما المستشارون العسكريون الذين وضعوا الى جانب المحافظين والقائمقامين والمدراء فقد استقدموا في الغالب من الادارة المراكشية وكانوا مشبعين بأساليب الحكم الاستعماري فيها . وكان يزيد في فداحة جهلهم المسبق للاعمال الادارية ، تصريحاتهم الاستفزازية الوقحة التي كانت تسيء الى السوريين واللبنانيين وتحتقرهم في معظم الاحيان. وباعتراف وزير الخارجية الفرنسية ورئيس جمهوريتها ، ريمون بوانكاريه ، نقرأ في تصريحه التالي لمجلة « العالمين » ما يلي « .. يقال ان بعض الوزراء قد طاب لهم ان يرسلوا الى سوريا موظفين من حثالة المجتمع الفرنسي، وان الشرق قد اصبح الجنة الموعودة لعناصر لم يتح لها حظ النجاح في بلدها الاصلي . هناك استثناءات ، ولله الحمد . كما ان الموظفين ، من جميع الرتب ، هم اكثر عددا مما ينبغي ، وقد تم اختيارهم بصورة سيئة للغاية »(٢٤) .

ومن مذكرات فرنسوا خوري ، ترجمان متصرفية جبل لبنان سابقا والذي عايش الانتداب من الداخل ، ننقل هذا المقطع البالغ الدلالة « جاء غورو وادخل معه الى البلاد ضباطا من المستعمرات اشبعوا بروح الغطرسة والاستبداد ، وقد ظنوا ان اللبنانيين لا يختلفون عقلا واستعدادا عن سكان الهند الصينية وافريقيا ، فأرادوا ان يعاملوهم المعاملة نفسها التي اعتادوها في تلك الاصقاع غير حاسبين للكرامة حسابا ، كأنهم بين عبيد لا يحق ان تكون لهم سلطة او امتياز او ارادة حرة.. »(٢٥).

والرئيس الدائم للانتدابات يصرح بالقول « هناك عدد من الشكاوى المرسلة من ضباط اجانب وقناصل ومبشرين يعلنون فيها عن وجود موظفين يمارسون التجارة والمضاربة بشكل مفضوح في سوريا ولبنان وانهم اساءوا استخدام السلطات الموكلة اليهم ، مستغلين الحكم العسكري المفروض على بعض المناطق ابشع استغلال »(٢٦) .

« لقد افرطت فرنسا في تركيز الادارة في يدها وفي تعيين الفرنسيين في شتى الدوائر .. »(٢٧) . ولا عجب في ذلك فالاسلوب الاستعماري واحد وان تمظهر بأشكال وتسميات مختلفة .

د : مندوبون ومستشارون

خارج المفوضية العليا برزت فئتان من الموظفين الفرنسيين : الاولى هي فئة المندوبين ، وهي جهاز الانتداب الذي يمثل المفوضية العليا في المناطق ، ويرتبط بها مباشرة . وكان موظفو هذه الفئة يتقاضون رواتبهم بادىء الامر من اموال الخزانة الفرنسية ، بموجب الميزانية الخاصة لممارسة الانتداب . وكان ممثل الانتداب او المفوض السامي هو الذي يعين لهم صلاحياتهم ، ووظائفهم ، ومسؤولياتهم . اما

(٢٤) — Raymond Poincaré — Revue des Deux Mondes — 5 Avril 1921.

(٢٥) فرنسوا خوري « ذكريات فرنسوا خوري » ص ٧٧ .

(٢٦) — Rappard — C.P.M. « Procès-verbaux » 8ème Session — Février-Mars 1926.

(٢٧) بشاره الخوري — حقائق لبنانية — الجزء الاول — ص ١١١ .

الفئة الثانية فهي فئة المستشارين في ادارة الانتداب . وهي تضم موظفين فرنسيين معينين كمستشارين فنيين ، او اداريين تقنيين ، او موظفين مراقبين ، الى جانب الموظفين المحليين لا بل على رؤوسهم ، على حد تعبير صديق فرنسا القديم ، عبدالله صفير باشا (٢٨) . وكان موظفو هذه الفئة يتبعون ، من الناحية القانونية ، ادارة الدويلات المحلية . وكانت تلك الدويلات تقوم بأعباء رواتبهم وتدفع لهم مخصصاتهم وتنقلاتهم وتعويضاتهم الباهظة دون ان يكون لها الحق في اختيارهم الذي تقوم به المفوضية العليا بناء على استشارة المندوبين وتوصيتهم .

وكان اختصاص المندوبين عاما ، يساعدهم في عملهم ضباط او موظفون، وعدد من الفنيين الفرنسيين المعينين لدى الادارات المحلية لمختلف المصالح العامة (٢٩) . وكان دور هؤلاء المندوبين ، وكذلك المستشارين الفرنسيين ، قانونيا ، مساعدة رؤساء المصالح المحليين بآرائهم وخبرتهم الادارية . لذا كان من الضروري ان تعرض عليهم كافة القرارات التي يتخذها هؤلاء ، والتي لا يمكن ان تصبح قابلة للتنفيذ ، الا بعد تأشيرهم عليها بالموافقة . وكان عدد هؤلاء المندوبين والمستشارين يقدر عام ١٩٢١ بحوالي ٣١٦ موظفا فرنسيا ، يرتبط ٩٠ منهم بالمفوضية العليا مباشرة وتدفع الدولة الفرنسية اجورهم وتعويضاتهم . وكان منهم ١١٧ موظفا برتبة مستشار فني تدفع الحكومات المحلية نفقاتهم . اما الباقي ، وعددهم ١٠٩ موظفين فكانوا يتقاضون رواتبهم وتعويضاتهم من مصالح مشتركة بين الدويلات والميزانية العامة لبعض المصالح المستقلة كالجمارك والبريد والمصالح العقارية والامن العام والسكك الحديدية، والشركات ذات الامتيازات، ومصلحة الآثار ، والمصلحة الصحية ، وغيرها(٣٠) ...

وكان عدد هؤلاء المندوبين والمستشارين في ارتفاع مستمر حتى بلغ عام ١٩٢٤، وباعتراف الفرنسيين بالذات ، ٣٥٢ (٣١) مندوبا ومستشارا تمركز ١٠٨ منهم في دوائر المفوضية العليا ، و ١٠٢ في الدوائر المشتركة للدويلات الخاضعة للانتداب الفرنسي و ١٤٢ في الوظائف الحساسة لتلك الدويلات .

ان دوائر المفوضية العليا والمندوبين والمستشارين ، بالشكل الذي تنظمت به ، اصبحت تشكل ادارة فوقية ودولة ضمن دولة ، وذلك عن طريق امتدادات المفوضية العليا والمندوبين والمستشارين عبر الدويلات السورية ودولة لبنان الكبير حتى ان بعض المندوبين والمستشارين قد مارسوا نوعا من الاستقلالية الذاتية في مناطقهم دون اللجوء الى قرارات المفوضية العليا والمندوب السامي. ففي عهد الجنرال غورو،

(٢٨) — Abdallah Sfeir « Le Mandat français et les traditions françaises en Syrie et au Liban » — P. 65.

(٢٩) راجع مسعود ضاهر — الادارة في لبنان زمن الانتداب الفرنسي — دبلوم دراسات عليا في كلية الآداب والعلوم الانسانية — الجامعة اللبنانية أيلول ١٩٧٠ — ص ٨١ — وما بعدها .

(٣٠) — H. C. « Rapport pour l'année 1922 » — P. 46-47.

(٣١) — R. O'Zoux « Etats du Levant... » — P. 70.

وقد علق احد اعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي على هذه الارقام بالقول « يوجد في سوريا ولبنان الكبير ، عام ١٩٢١ ، اكثر من ٥٠٠ موظف لممارسة انتداب لا يتطلب اكثر من ٢٠ او ٣٠ موظفا » .

— Bompard — Sénat-Débats-Séance du 6 Avril 1921.

المندوب السامي العام ، وروبير دو كيه ، السكرتير العام ، وترابو ، حاكم لبنان الكبير ، بدأت دولة السكرتارية . وكانت السكرتارية تضم مستشارين ومستشارين للمستشارين (٣٢) . لقد ظهر واضحا منذ الايام الاولى للانتداب ، ان فرنسا ، بادارتها العسكرية ومستشاريها ، كانت تهدف الى تحقيق احتلال دائم ، وحكم مباشر ، وسياسة مخالفة لجميع التعهدات التي ارتبطت بها سابقا .

الادارة اللبنانية بين الموظفين الفرنسيين والعناصر الوطنية :

منذ مجيء الحكام الفرنسيين المنتدبين لادارة سوريا ولبنان، ما فتئوا يرددون على مسامع اللبنانيين ، وفي جميع المناسبات ، انهم ما جاءوا الا لارشادهم وعونهم وان عصبة الامم قد اقرت في مادتها الثانية والعشرين ان اهالي بعض البلدان الذين كانوا تابعين للسلطنة العثمانية (والمقصود هنا سوريا ولبنان) ، قد بلغوا درجة من الرقي يمكن معها الاعتراف مؤقتا بكونهم شعب مستقل شرط ان يكون لهم منتدب يعينهم ويرشدهم في ادارتهم الى ان يصبحوا قادرين على ادارة شؤونهم بأنفسهم. وان الفرنسيين ، ما قبلوا الانتداب ، الا في سبيل الوصول بسوريا ولبنان الى هذه الغاية وان سياسة فرنسا في هذه البلاد ستكون تعزيز جانب التمدن والرقي والحرية. « ففرنسا هي التي حررت اميركا وهي التي دوّخ علمها الامصار الاوروبية داعيا الشعوب الى الحرية »(٣٣) . فغاية الفرنسيين اذاً ، كما صورها المندوب السامي بيكو هي « ان تستفيد هذه البلاد من مشقات الاختبار التي جزناها والاتعاب التي تكبدناها لادراك الحرية . »(٣٤)

ويوجز روبير دو كيه ، منذ ١٩١٩ ، ما ستكون عليه السياسة الفرنسية في سوريا ولبنان بقوله :

« علينا فقط ان نقدم هيئة اركان المستشارين المصغرة ، والمراقبين الاداريين، والقضاة ، وضباط الجندرمة ، والفنيين الضروريين لتدريب مواطنين شديدي الذكاء وسريعي الاستيعاب » ثم يصف الادارة اللبنانية والسورية بالشلل في ايام العثمانيين، عندما كانتا تدفعان سنويا اكثر من ثمانين مليونا من الفرنكات كضرائب ، في حين ان اقل من نصفها فقط كانت تصرف داخل البلاد »(٣٥) .

ويؤكد كليمنصو في رسالته للبطريرك الحويك بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩١٩ « ان رغبة اللبنانيين في الاحتفاظ بحكومة ذاتية وبنظام وطني مستقل يتفق تمام

(٣٢) اسكندر الرياشي — رؤساء لبنان كما عرفتهم — ص ١٢ .

(٣٣) — F. Georges Picot — Discours à Tripoli — P. 2

ويضيف بيكو فيقول « ان قال لكم الحسود والنمام اننا نسعى لاقامة الفرنسيين في الوظائف ، اجيبوه ان في فرنسا من المراكز الشاغرة والدمار الواجب ترميمه ، ما يكفي ان يشغل الفرنسيين ذلك عدا عما نعرفه في هذه لبلاد من نخبة من الرجال الرجال النشيطين المستعدين لتسيير وطنهم في المسالك الجديدة » — المصدر السابق — ص ٣ .

(٣٤) بيكو — المصدر السابق — ص ٣ .
— Voir aussi Van Ress « Les mandats internationaux... » — P. 106.

(٣٥) — Cité par Georges Samné — La Syrie — P. 583.

الاتفاق مع التقاليد الحرة لفرنسا »(٣٦) .

وفي خطاب له في باريس بتاريخ ١٩ ايار ١٩٢٤ امام الجمعية الوطنية للعلوم الاجتماعية والسياسية ، يحدد المفوض السامي ، الجنرال ويغان ، السياسة التي يجب على فرنسا اتباعها فيقول : « هناك مسلكان علينا ان نتجنبهما : بحرية تامة غير مقيدة نترك سوريا ولبنان لفوضى سياسية عارمة في جميع المجالات ، وباعتماد السلطة المركزية الشديدة نحجب عن تلك الشعوب التي انتدبنا من اجل ايصالها الى الحكم الذاتي الطريق الصحيح لذلك الحكم المستقل في المستقبل »(٣٧) .

وبالرغم من وجود العدد الهائل من تصريحات المسؤولين الفرنسيين في هذا المجال ، نكتفي بهذا القدر منها لنستنتج بوضوح ان هؤلاء المسؤولين قد ركزوا جميع اقوالهم حول نقطة واحدة : اخفاء سياستهم الاستعمارية المنوي تطبيقها في سوريا ولبنان باسم الانتداب ، والتذرع بأن مبادىء الحكم العامة ستكون تلك التي نصت عليها شرعة حقوق الانسان والتي اخذت بها دساتير الدول العصرية بحيث أوهموا الكثير من السكان ان الانتداب مرحلة انتقالية قصيرة سرعان ما توصل اللبنانيين الى الاستقلال التام وحكم انفسهم بأنفسهم .

فهل جاء الفرنسيون الى سوريا ولبنان كمساعدين ومستشارين؟ وهل وجودهم فيهما سيقتصر — كما يقول بوانكاريه — « على بضعة قطعات عسكرية لحفظ الامن وعدد من القيمين بدرجات عالية للاشراف على الادارة ، هذا كل شيء بالنسبة للانتداب الذي سنمارسه »(٣٨) ؟

وهل جاءت تصريحات الفرنسيين مطابقة لأفعالهم في سوريا ولبنان أم ان السنوات القليلة التي تلت ميسلون كانت كافية لاقناع الكثير من اللبنانيين المتعاونين مع ادارة الانتداب والمؤمنين به كمرحلة انتقالية للاستقلال بضرورة التخلي عن هذا الايمان والعمل على ازالة الانتداب بكل الوسائل الممكنة للوصول فعلا الى الاستقلال الحقيقي المنشود .

في الواقع العملي ، وبمعزل عن عشرات التصريحات الفرنسية ، فان معظم العناصر السورية واللبنانية وضعت خارج الادارة في بلديهما ، تارة بحجة « نقصان الكفاءة » لوضع هؤلاء الوطنيين في « مناصب حساسة » ، وطورا بأن « العناصر الممتازة كانت لا تزال خارج حدود بلادها ، ولما تصل بعد »(٣٩) ... والخ.

باسم قانون الاحتلال ، قام الفرنسيون بتوزيع ضباطهم وموظفيهم ومندوبيهم ومستشاريهم على جميع المناصب الرئيسية في الدولة من حكام سناجق او متصرفيات الى قائمقامين ومدراء ومستشارين مطلقي الصلاحيات الى ضباط مندوبين عن الادارة المركزية العليا تم تعيينهم كضباط اتصال او ارتباط مع الموظفين

(٣٦) — Cité par N. Dahdah « Evolution historique du Liban » — P. 244.

(٣٧) — R. de Ferriet « L'application d'un mandat » — P. 63.

(٣٨) — D'après A. Sfeir « Le mandat français... » — P. 64.

(٣٩) — R. de Ferriet « L'application » — P. 27.

المحليين واصبحت الادارة فرنسية بمعظم عناصرها وبكامل اعضائها القياديين (٤٠) .

لذلك وجه الكثير من اللبنانيين ، والذين كانوا حتى ذلك الحين من المؤمنين بفرنسا الحرية والاخاء والمساواة ، او فرنسا الثورة ، الانتقاد تلو الانتقاد لتلك الادارة التي غلب عليها الطابع العسكري . وتساءلوا لماذا لم يعين رئيس لبناني لدولة لبنان الكبير ، على غرار ما جرى في سوريا على الاقل ؟ ولماذا هذا العدد الكبير جدا من المستشارين الفرنسيين ؟ ولماذا تدفع الدولة اللبنانية نفقات باهظة كرواتب لهؤلاء المستشارين ؟ ولماذا لا يختار قادة الانتداب سوى العناصر السيئة من اللبنانيين ؟ ولماذا ابقيت عناصر سياسية كثيرة ومتخصصة خارج لبنان، ولم يسمح لها بالدخول اليه (٤١) ؟ تلك الاسئلة والكثير غيرها ستصبح منطلقا رئيسيا لمعارضة لا تلبث ان تنمو وتشتد . لقد وعد اللبنانيون بالانتداب الموصل الى الاستقلال والحكم الذاتي، فاذا بهم امام ادارة عسكرية تعمل لاحتلال دائم . وسرعان ما بدأت حركة المعارضة تنمو وتشتد في صفوف اللبنانيين وتطالب الفرنسيين بإلحاح بضرورة تنفيذ الوعود التي أغدقوها عليهم اثناء الحرب وبعدها ، وبافساح المجال امام اللبنانيين للتدرب على ادارة حكم بلادهم بالفعل لا بالقول ؛ مغلفين حركتهم تلك بعبارات منمقة حول فرنسا الحرية والمساواة والعدالة والصديقة الوفية والأم الحنون للبنان واللبنانيين .

وبقي ظهور الفرنسيين في كل زاوية من زوايا الحكومة والادارة العامة أمرا مألوفا . فالدولة خاضعة للمندوب السامي وسكرتيره العام والحاكم العام وجميعهم من الفرنسيين ، كما ان المصالح العامة كانت برئاسة فرنسيين وتحت مراقبتهم . ولو اقتصر وجود الفرنسيين على مناصب معينة لهان الامر ، كما يقول الدكتور ادمون رباط ، لكن وجود الفرنسيين في المصالح العامة لم يمنع وجود مندوبين فرنسيين تابعين للمندوب السامي الى جانبهم ايضا ، وبقيت صلاحيات بعض الاداريين اللبنانيين المحليين مجرد صلاحيات استشارية بسيطة (٤٢) . فهل راعت فرنسا المنتدبة الشرط الاساسي للانتداب وهو اشراك العناصر المحلية في الادارة لتعويدها والسير بها نحو الاستقلال الذاتي ؟ وهذا ما كان يتطلب وجود لبنانيين وسوريين في تلك الادارات لأنه من غير الممكن ان تصبح الادارة فرنسية تماما بأجهزتها التنفيذية اذا كانت الدولة المنتدبة تريد فعلا تدريب السكان المحليين على الحكم الذاتي . ان الموظفين اللبنانيين والسوريين ، الذين اعتبروا موظفين من الدرجة الثانوية ، فقدوا كل روح للمبادرة وكل امكانية للتدريب على اسس الادارة الحديثة . ان أشد المنادين سابقا بالانتداب الفرنسي على لبنان لم يستطع كتمان نقمته على مثل تلك الادارة فيقول عبد الله صفير : « حاكم فرنسي ، واداريون فرنسيون ، وعلم فرنسي يرتفع بكل ثقة كما لو

(٤٠) — Berger-Levrault « La Syrie et le Liban sous l'occupation et le Mandat Français » — P. 41.

(٤١) — R. de Ferriet — op. cit. — P. 64 et Dr Eyyoub Tabet « L'Etat du Liban et le Mandat français » — PP. 2 et 3.

ويقدر المؤلفان ان بعض الموظفين كانوا يتقاضون ما بين ستين الفا وثمانين الفا من الفرنكات سنويا ، على حساب الخزينة اللبنانية .

(٤٢) ادمون رباط — محاضرات في القانون الدستوري اللبناني — ص ٧٦ .

كان شعارا وطنيا لبنانيا ، ونفتش بعد ذلك عن الاستقلال ؟ ماذا اعطانا الفرنسيون من هذا الاستقلال ؟ فحتى في الوقت الذي تفتقت عبقريتهم عن الاتيان بسكرتير عام لبناني ، فان هذا « الموظف » لم تكن له اية صلاحية ، ويفقد كل شيء حيال الحاكم الفرنسي »(٤٣) . « فبدلا من ان يرتفع الفرنسيون فوق حزبياتنا الضيقة ، نزلوا في مضمارها ، ولم يحالفهم التوفيق ، وظلت الادارة تتخبط في ذيول الخيبة »(٤٤).

النفقات الباهظة للادارة المعسكرة

تألفت القوى الفرنسية في المشرق من قناصة شمالي افريقيا وبعض فرق من المستعمرات الفرنسية . ثم سارعت فرنسا الى تشكيل فرق عسكرية من السكان المحليين . وكان تنظيم تلك القوات جميعا يتم طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في الجيش الفرنسي وفي المستعمرات الخاضعة لفرنسا . وبلغ عدد القوات اللبنانية والسورية المساعدة في عام ١٩٢٤ ما مجموعه ٦٢٠٥ افراد منهم ٢٠٥ ضباط و٦٠٠٠ جندي . ويتوزع الضباط على الوجه الآتي : ١٥٧ ضابطا فرنسيا او من مستعمرات فرنسا و ٤٨ ضابطا محليا من سوريا ولبنان . ويتوزع الجنود بين ٦٤٦ من فرنسا ومستعمراتها والباقي من سوريا ولبنان . وتتوزع هذه القوى المحلية الى ست كتائب وأربع سرايا وفرقتي هجانة (ميهاريست) وفرقة هندسة(٤٥) . ونشير هنا الى ان الجنرال غورو كان أول من حاول انشاء فرق محلية على اساس طائفي . فقد عمد بالقرار رقم ١٣٤ الصادر في ١٣ نيسان ١٩٢٠ — أي قبل معركة ميسلون بفترة وجيزة — الى تشكيل فيلق سماه بالفيلق الدرزي(٤٦) . وبعد انتصار الفرنسيين في ميسلون، سارع غورو الى الغاء هذا الفيلق بالقرار ٣١٣ الصادر في ٢٧ آب ١٩٢٠ .

وفي عام ١٩٢٥ ، انشئت في سوريا ولبنان قوات لحفظ الأمن سميت بالقوات التابعة وذلك خصيصا لمجابهة تطورات الثورة السورية الكبرى . وقد تشكلت تلك القوات من الفقراء الأرمن والجاليات الشركسية . وفي هذا دلالة واضحة على نوع السياسة العسكرية الفرنسية التي كان يلجأ لها المفوضون السامون اثناء الثورات الوطنية ، وذلك بدفع بعض القوميات العنصرية او الطوائف الدينية الى الاقتتال فيما بينها . وبلغ تعداد القوات المساعدة حوالي ٧ آلاف رجل يترأسهم ٧٠ ضابطا من

(٤٣) — A. Sfeir « Le mandat français » — P. 49-50.

(ويؤكد الدكتور عبد الله اليافي ، رئيس وزراء أيام الانتداب « ان مستشارا فرنسيا كان له من السلطة التنفيذية في ذلك الحين اضعاف ما كان لرئيس وزراء لبناني » . مقابلة شخصية .

(٤٤) بشاره الخوري — حقائق لبنانية — الجزء الاول — ص ١١٤ .

(٤٥) التقرير السنوي لعام ١٩٢٥ — ص ٤٨ .

(٤٦) يقول بشاره الخوري في مذكراته ان الجنرال غورو ألف حرسا وطنيا لمواكبته على الخيول العربية في نقله في اسواق مدينة بيروت « وقد فرض ان يكون جميع افراد الحرس من جبل الدروز » — حقائق لبنانية — الجزء الاول — ص ٩٩ .

فرنسا ومستعمراتها في عام ١٩٢٧(٤٧) بينمـا كانت القوات التـابعة في انخفاض مستمر اثر القضـاء على الثـورة السورية وانحصر تعدادهـا بحوالي ٢٢ فصيـلا صغيرا منهـا .

لقد وضعت جميع الفرق العسكرية الفرنسية ، والفرق المساعدة والتـابعة المحلية ، تحت امرة المندوب السامي الفرنسي مباشرة ، باعتباره القائد العام للقوى الفرنسية في الشرق ، والمسؤول المباشر عن تحركات تلك القوى العسكرية واعمالها. وتضاف الى تلك القوى الاساسية ايضا فرق الضابطة اللبنانية التي نظمتها دولـة لبنان الكبـير والدويلات السورية منذ عـام ١٩٢٠(٤٨) والتي اشرف على قيادتهـا وتدريبها وتسليحها قادة فرنسيون . وفي عـام ١٩٢٣ بلغ تعداد تلك القوات ٤٧ ضابطا و ١٣٨٥ جنديا ، واطلق عليها اسم القناصة اللبنانية(٤٩) . وارتفع تعدادهـا عام ١٩٢٨ الى ٥٠ ضابطا و ٦١٧ خيالا و ٧٠٥ من المشاة(٥٠) .

أول ملاحظة تجدر الاشارة اليها في هذا المجال ان المرحلة الاولى من الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان قد اتسمت بالصبغة العسكرية الصرف مما جعل الادارة فيها باهظة النفقات والتكاليف التي كانت جميعها ، باديء الامر، على حساب ميزانية وزارة الحرب الفرنسية ، والتي كانت تتحمل منفردة ، وحتى عام ١٩٢٤ ، كـامل نفقات القوات العسكرية والقوى التابعة لها في داخل فرنسا وخارجها ممـا أرهق الخزانة الفرنسية . وارتفعت العديـد من أصوات السياسيين في باريس تطـالب بضرورة تحميل الدويلات الخاضعة للانتداب أعباء كبيرة من نفقـات الجيوش المحلية والفرق الفرنسية بحجة ان هذه الفرق جاءت « لحماية هذه الدويلات من كل اعتداء » .

وقد توزعت النفقـات التي تحملتهـا فرنسا في سوريا ولبنـان قبل الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ ، وذلك حسب تقرير الكونت دو فيلس De Fels على الوجه التالي(٥١)

(٤٧) — R. O'Zoux « Etats du Levant » — P. 214.

(٤٨) تشكلت فرق الضابطة اللبنانية بمـوجب القرار ٣٥٧ تاريخ ٢٠ أيلول ١٩٢٠ . وجاء في المادة الاولى من هذا القرار الذي اصدره الجنرال غورو « ان فرق الضابطة الوطنية في اراضي لبنـان الكبـير واراضي العلويين وسنجق الاسكنـدرون هي مستقلة عن بعضها البعض » . عن **النشرة الرسمية** في المفوضية العليا ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ ـ القسـم الثاني ـ ص ٣٨ ـ ٣٩ .

(٤٩) انشأها الجنرال ويغان بموجب القرار ٦٨٢٤ تاريخ ٢٣ آذار ١٩٢٣ ـ راجع **الجريدة الرسميـة** ـ العدد ١٦٤٧ تاريخ ١٩٢٣/٣/٢٧ للتفصيل في هذا المجال راجع **مسعود ضاهر** ـ الادارة في لبنان زمن الانتداب الفرنسي ـ ص ١٥٤ ـ ١٦٩ .
والتقرير السنوي لعام ١٩٢٤ ـ ص ١٦ .

(٥٠) — R. O'Zoux « Etats du Levant » — P. 213.

(٥١) — Comte de Fels — Revue de Paris — Article « Le Mandat Syrien » — du 1er Novembre 1926 — P. 182.
— Voir aussi Dariot « La Syrie aux Syriens » — P. 19.

العـام	التكاليف بملايين الفرنكات الفرنسية
١٩١٩	١١٨
١٩٢٠	٥٦٠
١٩٢١	٧٤٨
١٩٢٢	٣٦٣
١٩٢٣	٢١٨
١٩٢٤	٢١٠
١٩٢٥	٣٧٨

أي ان المبالغ التي صرفت خلال سبعة أعوام بلغت مليارين و ٥٩٥ مليون فرنك ثم ارتفع الرقم الى ٤ مليارات فرنك بعد اندلاع الثورة السورية . يضاف الى ذلـك ان النفقات للادارة المدنية قـد قدرت خلال اعوام ١٩١٩ حتى ١٩٢٣ بحوالي ٣٦٥ مليون فرنك فرنسي موزعة ابتداء من عام ١٩١٩ كالآتي : ٥٠ مليون فرنك ثم ١٨٥ ، ١٢٠ ، ٥٠ ، ١٠ ملايين من الفرنكات الفرنسية(٥٢) .

اما موريس ديجاردان فيذكر ارقاما قريبة من الاولى ومطابقة لها في النفقات المدنية ومكملة لسنوات ما بعد ١٩٢٣ . وتتوزع أرقام النفقـات حسب احصائيات ديجاردان هذا كما يلي : (٥٣)

العـام	النفقـات بملايين الفرنكات	
	الادارة العسكرية	الادارة المدنية
١٩١٩	٧٨	٥٠
١٩٢٠	٥٦٤	١٨٥
١٩٢١	٧٤٠	١٢٠
١٩٢٢	٤٠٠	٥٠
١٩٢٣	٢١٨	١٠
١٩٢٤	٢١١	٩
١٩٢٥	١٩٥	٨
١٩٢٦	٣٨٥	٨
المجمـوع	٢٦٧٩١	٤٤٠

(٥٢) ـ الكونت دوفيلس ـ المصدر السابق ص ١٨٢ ـ راجع ايضا .
— E. Jung « La Révolte Arabe » — P. 137.
اما V. de Saint-Point فترفع الرقم الى ١٢ مليار فرنك فرنسي خلال ستة اعوام فقط وتقول بان الرقم قد قدم الى البرلمان الفرنسي بالذات في عام ١٩٢٨ .
— V. de Saint-Point « La vérité sur la Syrie » — P. 4.
اما بوكانوفسكي ، مقرر اللجنة المالية في مجلس النواب الفرنسي فيرى « ان فرنسا صرفت في سوريا ولبنان حتى عام ١٩٢٤ مليارين و ٤٣١ مليون فرنك » .
— Chambre des Députés — Session de 13 Juin 1924.

(٥٣) — Maurice Desjardins « Le problème syrien au point de vue économique » — P. 155. Voir aussi E. Jung « La Révolte Arabe » — P. 137.

اي ما يعادل ٣ مليارات و ٢٣١ مليونا من الفرنكات الفرنسية للادارتين المدنية والعسكرية في سوريا ولبنان . وفي اعتقادنا ان أرقام ديجاردان هي دون الحقيقة في تقدير النفقات الفرنسية، المدنية منها والعسكرية ، خاصة لعامي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ . فالجيش الفرنسي ، الذي أنقص تعداده تدريجيا بأعداد كبيرة بعد معركة ميسلون ، والذي بلغ عدد أفراده في سوريا ولبنان ١٣،٧٢٥ جنديا و ٦٧٢ ضابطا فقط ، قبيل قصف مدينة دمشق ، عاد فعززه الفرنسيون بأعداد كبيرة جدا اثر الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥) بحيث ارتفع تعداده الى ٣٠ ألفا من الجنود والضباط ، يضاف اليهم رجال القوات اللبنانية والسورية ، المساعدة والتابعة ، والتي وصلت عام ١٩٢٥ الى ٦٧٠٠(٥٤) ضابطا وجنديا .

اما عدد القتلى من الجنود الفرنسيين وجنود المستعمرات خلال أعوام ١٩٢٠ حتى ١٩٢٦ فقد قدرت بحوالى ٦٩٦٠(٥٥) قتيلا . وهو عدد ضخم جدا نظرا للدعاية الفرنسية التي سبقت ورافقت اعلان الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان ، والسهولة المنتظرة لتطبيق ذلك الانتداب . وكانت النفقات الباهظة والعدد الكبير للقتلى دافعا قويا لاستنكار الساسة الفرنسيين بالذات ضد الاساليب البشعة التي تطبقها الادارة الفرنسية في هذين البلدين . مما حمل ريمون بوانكاريه على انتقاد هذه الادارة ومهاجمتها في تصريح له لمجلة « العالمين » الواسعة الانتشار فقال : « على جميع المخلصين منا ، والذين يتمنون صادقين بقاء النفوذ الفرنسي ، لا في لبنان الكبير وحده ، بل في سوريا برمتها ، ان يبذلوا كل ما في وسعهم للحيلولة دون استمرار هذه الاساليب الادارية السيئة التي تسحق ميزانيتنا وتقلق الرأي العام الفرنسي ، وتثبط من عزيمة فرنسا في اولى مساعيها السياسية في الشرق »(٥٦) .

اما زعيم الكتلة الشيوعية الفرنسية في البرلمان آنذاك ، دوريو(٥٧) ، فكان أكثر حدة في هجومه على السياسة الفرنسية المتبعة في سوريا ولبنان . وقد اتهم صراحة تواطؤ رجال المصارف ورجال النفط انهم هم بالذات وراء المجازر التي ترتكب في هذين

(٥٤) الكونت دوفيلس — المصدر السابق ص ١٨٢ — وجونغ « الثورة العربية » — ص ١٣٧ .

(٥٥) دوريو « سوريا للسوريين » ص ١٩ . واضاف يقول « ٦٩٦٠ قتيلا منذ ١٩٢٠ ايها المجرمون ، لقد تخلصتم من ٦٩٦٠ انسانا كان بامكانكم تفادي القضاء عليهم لو لم تشدكم الى هناك مصالح بعض رجال المصارف بينكم » — ص ١٩ .

(٥٦) — Raymond Poincaré « Déclaration à la Revue des Deux Mondes » — Janvier 1921 — P. 215.

(٥٧) لا بد من الاشارة في هذا المجال الى ان دوريو قد انقلب ضد سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي في اواخر الثلاثينات وانشأ تنظيما فاشيا في الحرب العالمية الثانية وتعاون مباشرة مع جيش الاحتلال النازي في فرنسا . ثم قام بتشكيل فرقة عسكرية تطوعت للحرب ضد الاتحاد السوفياتي . وكانت نهاية دوريو على ايدي اعضاء في الحزب الشيوعي الفرنسي بالذات . ومهما كان من امر دوريو ، فيهمنا ان نؤكد هنا على ان خطابه التاريخي هذا كان باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي . وقد لعب هذا الحزب دورا هاما في فضح السياسة الاستعمارية في سوريا ولبنان وآزر الحركة الوطنية العربية ودعم نضال الثورة في الريف المراكشي التي قادها عبد الكريم الخطابي ، وشكل لجان الدفاع عن المضطهدين السياسيين العرب في سجون الاستعمار الفرنسي، وارسل المحامين للدفاع عن قيادة الحزب الشيوعي اللبناني التي اعتقلت في اوائل ١٩٢٦ .

البلدين باسم الشعب الفرنسي . وقد فضح تلك السياسة في خطاب عنيف في البرلمان الفرنسي وزعته جريدة « الاومانيتيه » الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الفرنسي على عشرة آلاف نسخة بين جماهير الشعب الفرنسي . وقد جاء في خطابه ذاك : « نحن في سوريا ، ايها السادة ، للدفاع عن اربع او خمس مجموعات مالية فرنسية فقط . واننا نتساءل ان كان دم شبابنا وعمالنا وفلاحينا لا يهرق دفاعا عن مصالح رجال النفط منكم . ان عمال وفلاحي فرنسا يقفون دوما ، وبحزم ، الى جانب الاستقلال الكامل لسوريا ولبنان وجميع الشعوب التي ادخلتموها تحت استعماركم »(٥٨)

الملاحظة الثانية في هذا الباب ، ان دولة لبنان الكبير ، والدويلات السورية ذات الحكم الذاتي، كانت لا تشارك مباشرة في الفترة الاولى في نفقات الادارة العسكرية. وعندما أنشئت القوات الاضافية المحلية او الميليشيا ، بدأ اشتراك تلك الدويلات منذ ١٩٢٣ بأرقام ضئيلة جدا اذا ما قورنت بالنفقات الضخمة التي أوردناها سابقا . ويقدر ديجاردان ان تلك الدويلات ولبنان الكبير ، لم يشاركوا سوى بثلاثة ملايين فرنك من تلك النفقات في كل من عامي ١٩٢٣ و ١٩٢٤ وبمبلغ ٧،٣٣٧،٦٩٠ مليونا عام ١٩٢٥ . اما في عام ١٩٢٦ فقد قدر اشتراك تلك الدويلات بحوالى ٨،٥٩٧،٤٤٠(٥٩) مليونا من الفرنكات ، في حين ان النفقات للقوات الخاصة في سوريا ولبنان لوحدها قد قدرت خلال عام ١٩٢٦ فقط بمبلغ ٤٠ مليون فرنك فرنسي ، وكان على الخزانة الفرنسية ان تتحمل باقي تلك النفقات ، لجنودها ، وجنود مستعمراتها ، والجنود المحليين التابعين لها ايضا . لذلك سارعت الادارة الفرنسية ، لتلافي النقمة التي انفجرت في وجهها داخل فرنسا بالذات، الى تحميل دولة لبنان الكبير ودويلات سوريا مبلغ ٩٥(٦٠) مليون فرنك عامي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ كنفقات احتلال . فضلا عن ذلك ، فقد جعلت نفقات القوات التابعة والدرك والشرطة على عاتق كل دويلة تابعة لها دون ان تحسب تلك النفقات مسبقا في الميزانية العامة للبنان الكبير او الدويلات السورية . أما ريمون اوزو O'Zoux فيقدر تكاليف فرنسا في هذا المجال بحوالى ٢٣٣ مليونا لعام ١٩٢٦ مقابل ١٠ ملايين فرنك دفعتها الدويلات المحلية وبحوالى ٢٨٩ مليونا لعام ١٩٢٧ مقابل ٩٣ مليونا على عاتق سوريا ولبنان(٦١) . ومهما كان من أمر اختلاف هذه التقديرات فمما لا شك فيه ان ادارة الانتداب بدأت تميل الى تحميل الدويلات المحلية أجزاء كبيرة من نفقات تلك الادارة العسكرية الباهظة .

ملاحظة أساسية في هذا المجال ، هل يصح القول ان ميزانية الحكومة الفرنسية، وبتعبير أدق، ميزانية وزارة الحرب فيها ، هي التي كانت تتحمل كامل نفقات الادارة المعسكرة في سوريا ولبنان ؟ في الواقع ان مثل هذا القول مجانب للحقيقة . فمن

(٥٨) دوريو — سوريا للسوريين — ص ٢٨ .

(٥٩) ديجاردان — المصدر السابق — ص ١٥٥ — وجونغ — الثورة العربية — ص ١٣٧ .
وقد اعطى الدكتور ادمون رباط ارقاما مماثلة اذ قدر مشاركة تلك الدويلات على التوالي بثلاثة ملايين فرنك عن عام ١٩٢٤ وبمبلغ ٧،٥ مليون عام ١٩٢٥ وبعشرة ملايين عام ١٩٢٦ .
— Rabbath — « L'évolution politique de la Syrie » — P. 28.

(٦٠) — V. de Saint-Point « La vérité sur la Syrie » — P. 53.

(٦١) — O'Zoux « Etats du Levant » — P. 215.

المؤكد ان تلك الميزانية قد تحملت نفقات باهظة من جراء مساوىء تلك الادارة ، غير ان عائدات الجمارك في هذين البلدين ، والتي أنيطت ادارتها مباشرة بالمندوب السامي الفرنسي دون غيره ، قد خصصت لسد نفقات جيش المشرق من جهة ، ولدفع حصة سوريا ولبنان من الدين العمومي العثماني من جهة اخرى . واذا لاحظنا ان الايرادات الجمركية قد قدرت خلال الاعوام ١٩٢٤ — ١٩٢٧ بحوالى ٦٢٤،٦٩ مليونا من الفرنكات موزعة كالتالي(٦٢) :

العام	**الواردات بملايين الفرنكات**
١٩٢٤	١٠٠
١٩٢٥	١٢٠
١٩٢٦	١٨٢
١٩٢٧	٢٢٢،٦٩

لتبين لنا ان هذه الواردات كانت تسد جانبا كبيرا من النفقات العسكرية للادارة الفرنسية في سوريا ولبنان .

بعض اساليب الادارة المعسكرة الفرنسية في سوريا ولبنان

لقد سيطر القادة العسكريون الفرنسيون على ادارة هذين البلدين طيلة الفترة الانتدابية الاولى التي سبقت اعلان الجمهورية في لبنان ، ثم في سوريا في ظل الانتداب . وحتى تعيين الكونت هنري دو جوفنيل ، كمفوض سام لفرنسا في هذه المنطقة اثر اندلاع الثورة السورية الكبرى وقصف مدينة دمشق بالمدفعية والطائرات بأمر من الجنرال ساراي ، تعاقب على حكم ادارة بيروت ثلاثة قادة فرنسيين أولهم الجنرال غورو ثم الجنرال ويغان فالجنرال ساراي الذي عينه في منصبه هذا الكارتل اليساري المتحد الذي حكم فرنسا بعد انتخابات ايار ١٩٢٤ . وكان المندوب السامي العسكري يعتبر في الوقت ذاته قائدا عاما لجيش المشرق الفرنسي . على ان تعيين اول مدني في منصب المندوب السامي بعد هؤلاء العسكريين الثلاثة ، قد اتاح اسناد قيادة القوات العسكرية الى ضابط فرنسي ، هو الجنرال غاملان ، الذي تمتع طيلة حكم هنري دو جوفنيل بمنصب القائد الاعلى لقوات المشرق .

لقد كانت اساليب هؤلاء القادة الثلاثة متشابهة تماما طيلة الفترات التي امضوها

(٦٢) — Omar Djabry « La Syrie sous le régime du Mandat » — P. 134.

ونضيف ايضا ان العائدات الجمركية لسنة ١٩٢٣ قدرت بحوالي ٦٢،٠٧ مليون فرنك من ميزانية لبنان الكبير البالغة ٧٤،٤١ مليونا لهذا العام ، وان ايراد الجمارك يعتمد كليا على مرفأ بيروت بشكل خاص .

عن **التقرير السنوي** لعام ١٩٢٣ — ١٩٢٤ — ص ٤٧ .

— Voir aussi H. C. « La Syrie et le Liban, 1919-1927 » — P. 66.

في سوريا ولبنان . فعلى أثر انتصاره في ميسلون ، فرض الجنرال غورو على دمشق وحدها غرامة حربية بلغت ، بعد التخفيض ، ٩٩٠٠٠ دينارا ذهبيا وذلك في ١٦ آب ١٩٢٠(٦٣) .

وفي ٢٢ حزيران ١٩٢١ ، جرت محاولة في القنيطرة لاغتيال الجنرال غورو حيث لقي الضابط المرافق له، الكابتن مورنه Mornet ، مصرعه . ولمعاقبة « الجناة » أمر الجنرال غورو بعمليات انتقامية واسعة النطاق ، اذاع في نهايتها البلاغ العسكري التالي :

« ان نواحي جباته الخشب ، وجنفلة ، وترنك ، ومهجر ، وشيخانه ، التي آوت مجرمي القنيطرة وضلعت بذلك في الجريمة ، قد دمرت بأمر من الجنرال غورو، المندوب السامي »(٦٤) . وجرت أعمال مماثلة في الشوف حيث أحرقت قرية « مزرعة الشوف » . وهناك بعض الحوادث المسجلة في البرلمان الفرنسي والتي هي وثائق ثابتة تعود تواريخها لفترة حكم الجنرال ويغان ، وبوجه التخصيص لحكم الكابتن كاربيه Carbillet (١٩٢٣ — ١٩٢٥) الذي عاصر ويغان ثم ساراي في ادارة الانتداب في بيروت والذي كانت أعماله اللاأخلاقية دافعا هاما من دوافع ثورة الجبل ضد الحكم الفرنسي وامتداد الثورة الى باقي أنحاء سوريا وبعض المناطق اللبنانية . نورد من تلك الحوادث الوثائقية بعض الامثلة . « أجبر رجل على النوم خلال عدة اسابيع لأنه لم يؤد التحية للعريف بونشيل . رجل آخر ضرب ضربا مبرحا لأنه رفض اخلاء غرفته الوحيدة لبعض أفراد الجيش وظل شهرا كاملا طريح الفراش وهدمت غرفته . لقد فرض الضابط موريل ، وهو الساعد الأيمن لكاربيه حاكم الجبل ، عشر ليرات ذهبية على مدينة السويداء . والسبب في ذلك ان هرته قد غادرت المنزل دون ان تعود اليه . مثل آخر ان ضابطا فرنسيا وجد ديكاً له ميتا ففرض على مركز القضاء مبلغ خمسين ليرة ذهبية . حادثة أخرى رويت عن الضابط موريل الذي سجن رجلا من الجبل في قبو طيلة خمسة ايام دون طعام في الوقت الذي كان يجبره فيه على تناول ماء قذر وذلك بقصد انتزاع شهادة زور منه »(٦٥) الخ ...

ومن المفيد ان ننوه هنا ان النقد المحلي الذهبي كان قد استبدل في سوريا ولبنان بالفرنك الفرنسي الورق . وبالرغم من ذلك كانت تلك العقوبات تفرض بالليرات الذهبية مما كان يضطر النساء الى بيع حلاهن ومجوهراتهن لانقاذ عموم سكان البلدة . وقد لعبت هذه العقوبات دورا بارزا في تفريغ المناطق السورية واللبنانية من آخر مدخراتها الذهبية .

فبحجة ان رصاصة أطلقت في قرية ما ، او ان قرية قد آوت احد المطلوبين

(٦٣) جريدة الحقيقة البيروتية — السنة الثالثة عشرة — العدد ١٣٣٤ — في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٠ .

(٦٤) — André Berthon — Chambre des Députés — Documents — Séance du 21 octobre 1921.

(٦٥) — André Berthon — Chambre des Députés — Documents — Séance du 20 décembre 1925.

للاستزادة من الاطلاع على مساوىء الادارة الفرنسية في سوريا ولبنان راجع كتاب حنا خباز « فرنسا وسوريا ، خطيئات الموظفين الفرنسيين » — مطبعة المقتطف والمقطم — القاهرة ١٩٢٩ . كذلك منير الريس « الكتاب الذهبي » ص ١٥٣ .

من وجه العدالة ، أو ان أحد الأشقيـاء قد مر بتلك القرية ، كانت تفرض غرامـات تتراوح بين ١٠٠ ليرة ذهبية و ١٥٠٠(٦٦) ليرة ذهبية . ويكفي هنا ان نذكر مـا قاله السيد اوهري فيمناقشات البرلمان الفرنسي عام١٩٢٥ : « يؤخذ منالمرسوم الخاص بمنح المدالية التذكارية لسوريا وكيليكيا ، انه لم يقع في عـام ١٩٢٢ أقل من ٣٥ عملية حربية . وفي عـام ١٩٢٣ جرت ٤٧ عملية او معركة عسكرية . وفي عام ١٩٢٤ اضطر الجنرال ويغان الى القيام بعمليات عسكرية مستمرة طيلة هذا العام(٦٧) معنى هذا ان تلك العمليات العسكرية كانت، توجد دوما « متمردين جدا » و « فارين من وجه العدالة » يتكاثرون باستمرار . بمعنى آخر ان العقوبات الشديدة كانت تزداد بكثرة على القرى التي « تأوي » اولئك الفارين « أو يمرون بقربها » .

لقد أوصى اندريه بارتون مجلس النواب الفرنسي قائلا : « انني اطالبكم بـألا تستبقوا في سوريا ولبنان رجالا عسكريين لأن أساليبهم هي أساليب حرب... لقد اطلقوا طوابير الاحتلال والقمع ... لقد أحرقوا قرى بكاملها واعتبروا وجهاء قرى عديدة مسؤولين عن اعمال لم يرتكبوها ... لقـد فرضوا غرامات باهظة جـدا على عدد كبير من القرى ... ان هذه الاساليب ، كما ترون ، ليست مدعـاة فخر واعتزاز لنا على الاطلاق ... »(٦٨)

على ان تعيين السيد هنري دو جوفنيل كمفوض سـام مدني لفرنسا في سوريا ولبنان ، لم يغير من نمط الاساليب الانتدابية فيهما . فقد اوضح السيد دو جوفنيل ، فور وصوله الى بيروت ، الخطة التي سيتمشى عليها في ادارة الانتداب ، وذلك اثناء العرض العسكري الذي جرى في كانون الاول١٩٢٥ في بيروت بمناسبة تسليم الجنرال غاملان صليب الحرب وقيادة الجيش الفرنسي في الشرق . يقول دو جوفنيل « لكم كنا نفضل السلام على الانتصار ! غير اننا الآن نرغم على انتزاع الانتصار العسكري بالهجوم والنهب والتقتيل . لذلك ، فأنـا أشدد على ضرورة متابعتكم لهذه الاساليب الى اليوم الذي تؤمن فيه سلامة الاشخاص والممتلكات »(٦٩) . تلـك هي توصيات المندوب السامي « المدني » للجنود المحتلين في سوريا ولبنان . وبعد كل هذا ، يصف الكتاب الفرنسيون اساليب الحكم التركي في سوريـا ولبنان بأنها كانت اسـاليب وحشية ، فهل كانت أساليب ادارة الانتداب الفرنسي بأقل مـا نعتوا به ادارة تركيا في هذين البلدين ؟ « لقد تغيرت أسماء الجنرالات الفرنسيين خلال المرحلة الانتدابية لكن طريقتهم البربرية لم تتغير »(٧٠) .

(٦٦) — A. Berthon — Journal officiel des Députés — No. 14 — Février 1925 — P. 463.
(٦٧) — M. Uhry « Chambre des Députés — Débats — Séance du 19 décembre 1925.
(٦٨) — A. Berthon — Op. Cit. — P. 463.
(٦٩) — Doriot — Chambre des Députés — Débats — Séance du 20 décembre 1925.
(٧٠) — V. de Saint-Point « La vérité sur la Syrie » — P. 27.

سياسة التمييز العنصري في الاجور بين عمال وموظفي الادارة الواحدة

نص البند الاول من صك الانتداب على سوريا ولبنان صراحة على ان من واجب السلطة ان تعـد نظاما اساسيا لاشراك الوطنيين في ادارة بلادهم ، وذلك خلال موعد أقصاه ثلاث سنوات من بدء تطبيق الانتداب على هذين البلدين . غير ان الادارة المعسكرة كانت تعمل لاحتـلال طويل الأمد . فلم يظهر في الادارة اللبنـانية سوى بعض كبار الموظفين مـن خريجي كلية الحقوق في جامعة القـديس يوسف ، وبعض القضاة والمحامين ، وعدد كبير من صغار الموظفين والحجاب . ولا شك ان تلامذة اليسوعيين قـد أشبعوا بعض حاجات الادارة الانتدابية الى كوادر الموظفين . ويؤكد اسكنـدر رياشي : « ان تسعين بالمائة من السكرتيرية تلامذة الجزويت واللعازاريين ومدارس الفرير . وقـد ساعد الرهبان الفرنسيون هؤلاء في توظيفهم في مكـاتب الحكـام والمستشارين عندما كانـوا ـ اي الرهبان ـ أصحاب الكلمة النافـذة عند مواطنيهم المحتلين ... »(٧١) .

اما التنظيم الاداري على مستوى صغار الموظفين هؤلاء ، الذين شملتهم « عناية » الانتداب والجزويت ، فقد حمل فى طياته اسلوبا استعماريا واضحا . فعلى الصعيد العسكري ، كانت التعويضات السكنية والعائلية لا تمنح الا لأفراد القوى العسكرية الفرنسية دون سواهم . اما الضباط اللبنانيون فكانوا يوضعون تحت امرة مـن هم أقل منهم رتبة من الفرنسيين . واستمر الوضع حتى عـام ١٩٢٣ . وكان على المقدم اللبناني ان يؤدي التحية العسكرية للملازم الفرنسي الادنى منه رتبة . واذا لم يفعل ذلك ، كان يتعرض للاهانة امام جنوده بالذات . وهذا ما أثـار احتجاجا شديدا في صفوف اللبنانيين مما دفع المجلس اللبناني العتيد الى اقتراح تمييز الضابط الفرنسي باللباس عن زملائه من اللبنانيين »(٧٢) .

اما القرار ١٢٣٣ الصادر في ٦ شباط ١٩٢٢ فكان اسوأ من سـابقه بكثير ، وحمل تمييزا عنصريا واضحا بين العمـال الذين يؤدون العمل نفسه . فقد اعتبرت أجور الميكانيكيين والعمال وسـائقي السيارات على النحو التالي :

راتب المستخدمين الفرنسيين	راتب المستخدمين اللبنانيين والسوريين
الدرجة الاولى ٥٠٠ فرنك فرنسي شهريا	٣٠٠ فرنك فرنسي شهريا
الدرجة الثانية ٥٥٠ فرنك فرنسي شهريا	٣٥٠ فرنك فرنسي شهريا
الدرجة الثالثة ٦٠٠ فرنك فرنسي شهريا	٤٠٠ فرنك فرنسي شهريا
الدرجة الرابعة ٩٠٠ فرنك فرنسي شهريا	٧٠٠ فرنك فرنسي شهريا(٧٣)

اختلاف ايضا في أجر سـاعات العمل الاضافية . فكـان الميكانيكيون والعمال

(٧١) اسكندر رياشي « رؤساء لبنان كما عرفتهم » ص ١٥ .
(٧٢) راجع القرار رقم ١٩٦٠ الصادر في ١٩٢٣/٥/٢٥ . واقتراح النائب عبد الله ابو خـاطر المنشور في الجريدة الرسمية للبنان الكبير ـ ملحق بالعدد ١٧٠٨ الصادر في ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٣ .
(٧٣) — Haut-Commissariat — « Recueils des Actes administratifs », volume 3 — P. 38.

الفرنسيون يتقاضون خمس فرنكات فرنسية عن كل ساعة عمل مقابل ثلاثة فرنكات فقط للميكانيكي اللبناني(٧٤) . وأجر العمل الليلي يختلف ايضا بين العامل الفرنسي والعامل اللبناني او السوري فكان العامل الفرنسي يتقاضى رسميا مرة ونصف المرة أكثر من أجر العامل اللبناني او السوري . كذلك اختلفت الاجور اليومية لسائقي السيارات الرسمية فكان الفرنسي يتقاضى خمسة فرنكات يوميا عن عمل يتقاضى عنه اللبناني أو السوري ثلاثة فرنكات فقط .

وطبقا للقرار رقم ١٢٦٧ الصادر في ٢٠ شباط ١٩٢٢ تحددت أجور الموظفين في المرافىء السورية ولبنان الكبير . فكان القبطان يتقاضى ستة آلاف قرش سوري — لبناني شهريا في مرفأ بيروت مقابل ألفي قرش لمثيله في مرفأ صور وطرابلس وألفي ومئة قرش لمثيله في مرفأ اللاذقية وألف وسبعماية قرش في مرفأ الاسكندرون . اما الموظف الذي يقوم بأعباء ضابط مرفأ في جونيه فكان يتقاضى ألفا وسبعماية قرش لبناني — سوري شهريا مقابل اربعماية قرش لزميله في جبيل او البترون . وفي حين الكاتب في مرفأ بيروت معاشا شهريا قدره ١٢٠٠ قرشا ، كان مثيله في طرابلس يتقاضى الف قرش فقط . والبحار الذي كان يبلغ أجره الشهري ألف قرش شهريا ، لم يكن مثيله في مرفأ طرابلس ينال أكثر من خمسماية قرش شهريا فقط ... »(٧٥) الخ .

وفي فترة حكم الجنرال ساراي كان معاش مندوب المفوضية العليا في بيروت لدى الحكومة اللبنانية يبلغ ٣٦ ألف فرنك سنويا في حين ارتفع في دولة سوريا الى ٥٠ الف فرنك مقابل ٢٠ ألفا في دولة العلويين لنفس المنصب »(٧٦) .

ان اية قوانين تحدد الاجور وسلم الرواتب حسب مقاييس واضحة ، لم يكن لها وجود فعلي في تلك الفترة الانتدابية الاولى . بل كانت المعاشات والتعويضات تقوم أساسا حسب رغبة المندوبين والمستشارين الفرنسيين وتوصياتهم . فلم يكن هناك أجر متساو لعمل متساو بل كان الفرق كبيرا بين أجور العمال الفرنسيين من جهة ، وأجور العمال السوريين واللبنانيين من جهة اخرى . ليس هذا فحسب ، بل كان الفرق كبيرا ايضا بين عاملين فرنسيين يعمل أحدهما في بيروت والآخر خارجها ، اذا قاما بالعمل نفسه . كذلك كانت الحال بالنسبة للتعويضات الاخرى المترتبة عن الاعمال الاضافية او الليلية(٧٧) .

---

(٧٤) راجع البنود ١٣ و ١٤ و ١٥ من القرار ١٢٣٣ .

(٧٥) للتوسع في اجور وتعويضات الموظفين والعسكريين ، الفرنسيين او اللبنانيين والسوريين ، راجع : **مسعود ضاهر** — « الادارة في لبنان زمن الانتداب الفرنسي » دبلوم دراسات عليا — ص ١٤٧ — ١٥١ و ١٦٦ — ١٦٧ .

(٧٦) الحارس — السنة الثانية — العدد ١٣ — ١٤ الصادر في ١٥ آذار ١٩٢٥ — ص ٦٥٩ .

(٧٧) يعترف السيد جميل ابو خاطر ، احد اكثر الموالين صراحة لادارة الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان ، في اطروحته التي تقدم بها لجامعة باريس ١٩٢٤ عن وضع الاجانب في هذين البلدين **فيقول** « ان وضع الاجانب لا زال يتميز كثيرا عن وضع السوريين واللبنانيين لكنه ابعد من ان يذكر بالتفاوت الذي كان سائدا في الماضي » .
— J. Abou Khater « La condition des étrangers en Syrie et au Liban » — Thèse — P. 157.

فالاستخدام المزدوج لموظفين فرنسيين ولبنانيين او سوريين داخل الادارة الانتدابية لم يخف في الواقع تفضيل الموظفين الفرنسيين وتشجيع التمييز العنصري بين عمال يقومون بعمل واحد . تلك كانت سياسة فرنسا المنتدبة في سوريا ولبنان الكبير في هذه الفترة العسكرية الاولى من انتدابها .

ان أشد الموالين لسياسة الانتداب الفرنسي في هذين البلدين ، لم يستطع اخفاء هذه الحقيقة المرة . اما « رقابة » عصبة الامم فكانت رقابة شكلية ، اذ لم يكن بوسع اللبنانيين اسماع شكاواهم اليها الا عن طريق التسلسل الاداري اي مرورا بالمفوض السامي الفرنسي بالذات الذي « سجن لبنان الكبير وسوريا في زنزانات ضيقة تولى شخصيا حراستها ، حراسة مشددة »(٧٨) ، على حد تعبير دوريو .

ضياع أراض لبنانية في الحولة

« نحن لم نأت الى الشرق لا لضم أراض الينا او مقاطعات ولا لفرض حمايتنا عليه بل لتطبيق اتفاقية فرساي التي ألقتها عصبة الامم على عاتقنا ... وقبول الانتداب لا يفرض أية تنازلات فيما يتعلق بسيادة لبنان التامة ووحدة أراضيه »(٧٩) .

في الواقع ، لم يلق هذا التصريح الذي أدلى به بوانكاريه الى « مجلة العالمين » أذنا صاغية من الجنرال ويغان وادارته في بيروت . فوعد المحافظة على حدود البلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنسي لم ينفذ عمليا بل اقتطعت أراض لبنانية من سهل الحولة وضمت الى الانتداب البريطاني على فلسطين كما سيقتطع لواء الاسكندرون ويضم الى تركيا بمباركة الانتداب الفرنسي بالذات .

ومنطقة الحولة ، كانت تتبع بأغلبية أراضيها آنذاك لقائمقامية مرجعيون حتى عام ١٩٢٣ . وهذا السهل ، او « جورة الذهب » كما يسميه أهالي تلك المنطقة ، عبارة عن أراض زراعية خصبة لكن المياه والمستنقعات كانت تغطي الجزء الاكبر منها . وكان آل سلام يملكون قسما هاما من تلك المنطقة حتى بعد حلول الانتداب البريطاني عليها بزمن طويل . وتبلغ مساحة سهل الحولة ٢٥٠ ألف دونم منها مئة ألف دونم أراض جبلية كانت تمتلكها ادارتا الانتداب الفرنسي والبريطاني على اساس انها أملاك عامة أو « دومين » . أما مساحة البحيرة فتقدر بحوالي ٥٠ الف دونم(٨٠) . والقسم الباقي ، اي مئة ألف دونم تقريبا كانت من الاراضي الخصبة الوافرة الانتاج .

وبموجب اتفاق ٢٣ حزيران ١٩٢٣ ، الذي دعي باتفاق « حسن الجوار » والذي تعينت بموجبه الحدود بين فلسطين ، من ناحية ، وسوريا ولبنان الكبير ، من ناحية

---

(٧٨) — Doriot « La Syrie auxSyriens » — P. 11.

(٧٩) — Raymond Poincaré — Déclaration à la Revue des Deux Mondes — Cité par Najib Dahdah « Evolution historique du Liban » — P. 245.
ونقرأ كذلك « ان انتدابنا على سوريا ولبنان لم يعطنا الحق في تغيير الحدود الجغرافية لشعب حر ، والتنازل عن اراض هي ملك له وحده » .
— Beauplan « Où va la Syrie ? » — P. 49.

(٨٠) الاحصائيات مأخوذة عن كتاب سلام الراسي « لئلا يضع » ص ٦١ و ٦٢ .

أخرى . وقـد تنازلت فرنسا المنتدبة بموجب هذا الاتفاق عما يقـارب كامل المنطقة اللبنانية من الحولة لصالح الانتداب البريطاني في فلسطين ، وبالتالي لصالح الحركة الصهيونية الناشطة هنـاك ، وذلك منـذ مطلع ١٩٢٤ مقـابل منح شركة فرنسيـة امتياز التجفيف لمناطق المستنقعات(٨١) . وقد أحرز دعـاة الوطن القـومي اليهودي مكسبا كبيرا لهم بدعم مباشر من الانتداب الفرنكو ــ انكليزي وانتقلت سبع عشرة قرية واراضي لبنانية خصبة بين ليلة وضحاها ، فاتبعت بالانتداب البريطـاني والحركة الصهيونية . تلك القرى هي : المطلة ، النخيلة ، الصالحية ، الناعمة ، الخالصة ، الزوية ، المنصورة ، الذوق الفوقاني ، الذوق التحتاني ، خان الدوير ، الدوارة ، الخصاص ، العباسية ، دفنه ، اللزازه ، هونين ، آبل القمح(٨٢) .

ويقول الضابط نعمان ابو شقرا ، الذي عاش تلك الفترة الانتدابية الاولى وكان مسؤولا عن الامن في منطقة مرجعيون والحولة ، الى جانب ضابط فرنسي ، بأن هذه المناطق والقرى كانت لبنانية بكاملها . وقد حملت تلك القرى الجنسية اللبنانية في الاحصاء العام لسنة ١٩٢١(٨٣) . واضاف يقول بـأن الدولة الفرنسية المنتدبة ، والتي مثل هو بالذات سلطتها العسكرية في الحولة آنذاك ، كانت تجبي الضرائب سنويا من تلك المناطق .

وقد أعطاني الملازم ابو شقرا أسماء المخاتير لتلك القرى قبل ترحيلهم عنها وهو لا زال يذكرهم جيدا ومنهم : كامل حسين اليوسف مختار الخالصة ، وخلف اليوسف مختار الذوق الفوقاني ، واسماعيل ابو خروب مختار الناعمة ، وكامل المحمـد مختار اللزازه ، ومحمود العازوز مختار الدوارة ، وجويد الحاج شحادة مختار القصاص ، وحسين بو عيد مختار المنصورية ، وعبدالله ابراهيم مختار آبل القمح ، وسعيـد فرنسيس مختار دفنا(٨٤) . وفي هذا دلالة واضحة على صدق روايته خاصة وان رجال الدرك كانوا يباتون لياليهم عند المخاتير .

ويعطينا الاستاذ سلام الراسي فيكتابه «لئلا تضيع» أرقاما ملموسة عنسندات « الطابو » او الملكية آنذاك للبنانيين الذين مـا زالوا يمتلكون أراض لهـم في فلسطين المحتلة حتى الآن . وهـذه الارقـام التي أوردها تتحدث فقط عن منطقة الحولـة . والاستاذ راسي هو من سـكان مرجعيون ، ويقول بأنه جمع معلوماته مـن أصحاب العلاقة بالذات . واستنادا الى أرقـام « لئلا تضيع » نعطي فكرة واضحة عن مساحة الاراضي اللبنانية التي فقدت بموجب اتفاقية حسن الجوار منذ ١٩٢٤ وهي موزعة كما يلي(٨٥) :

(٨١) نعمان ابو شقرا ــ مقابلة شخصية .
(٨٢) سلام الراسي ــ المصدر السابق ص ٦٢ .
(٨٣) يضيف الملازم ابو شقرا الى القـرى السابقة اسماء قرى جرى احصاؤها هذا العام ومنها قرى : شوكه ، واقرت ، وحانوته ، ومعسولـة ، ودحيرجه ، ومالكيه ، وجرديه ، وكفر برعم . وقـام أهالي كفر برعم واقرت مؤخرا بمظاهرات صاخبة ضد السلطة الصهيونية في محاولة للرجوع الى اراضيهم التي اجلوا عنها بالقوة .
(٨٤) نعمان ابو شقرا ــ مقابلة شخصية .
(٨٥) سلام الراسي ــ المصدر السابق ــ ص ٦٥ .

المساحة بالدونم	القرية التي ينتسب اليها المالك
١٤،٢٢١	لسكان مرجعيون
٢،٠٠٧	لسكان كفركلا
١،٠٨٧	لسكان دير ميماس
٤،٤٤١	لسكان حاصبيا
٢١٠	لسكان القليعة
٤١٩	لسكان الطيبة
٢٠٠	لسكان قرى متفرقة

ان تلك القرى قـد دمرت بكاملها وأقيمت على أراضيها مستوطنات صهيونية . اما سكانها فاستمروا يحملون جنسية « قيد الدرس » حتى عـام النكبة ١٩٤٨ عندما اعتبروا لاجئين فلسطينيين كغيرهم ممن طردوا من داخل الارض المحتلة ولـم يحصل على الجنسية اللبنانية سوى سكان قريتي هونين وآبل القمح .

فشل الادارة العسكرية في سوريا ولبنان

لقد أثارت تلك الادارة العسكرية لجنرالات الانتداب الفرنسي الثلاثة في سوريا ولبنان ، نقمة شعبية(٨٦) وحركة مطلبية واسعة سرعان ما انفجرت في معظم المناطق السورية واللبنانية اثر اندلاع الثورة السورية الكبرى من جبل الدروز ، حين كانت المظاهرات الجماهيرية ومهرجان الكريستال في بيروت تعبران عن تشديد النضال ضد سياسة الانتداب العسكرية . وكانت الادارة العامة والنفقات الطارئة والامن تمتص اكثر من ٧٠٪ من ميزانية لبنان الكبير و ٦٤٪ من ميزانية دويلة دمشق و ٣٨٪ من ميزانية دويلة العلويين وذلك باعتراف الفرنسيين بالذات . في حين لـم تتجاوز نسبة المنافع العامة (قضاء ، واسعاف وتعليم) والزراعة والاشغال اكثر من ٣٠٪ في لبنان الكبير و ٣٦٪ في دويلة دمشق و ٦٢٪ في دويلة العلويين . وذلك حسب احصاء ١٩٢٧ بالذات(٨٧) .

ووفق تقديرات غونتور بيرون ، توزعت نسب ميزانيات لبنـان الكبير ودولـة سوريا ودولة العلويين لعـام ١٩٢٧ كالآتي :

(٨٦) تؤكد ف. دوسـان بوان « ان سياسة الجنرالات الثلاثـة قد أدت الى تجميع السوريين واللبنانيين ضد فرنسا » .
— V. de Saint-Point « La vérité sur la Syrie » — P. 36.
— René de Gontaut-Biron « Sur les routes de Syrie » — P. 36.
(٨٧) اما ريمون اوزو فيعطي ٢٠٪ من الموازنة لقوى الامن يضاف اليها ٤٪ للبوليس و ٤٪ للداخليـة و ٤٪ للادارة المركزية مقابل ٣٪ فقط للزراعة و ٣٪ للصحة والاسعاف العـام و ٨٪ للقضـاء . وتدفع دول سوريا ولبنان ١٠٪ من ميزانيتها ايضا للدين العمومي العثماني .
— R. O'Zoux « Etats du Levant sous mandat français » — P. 155.

نوع النفقات	دولة لبنان الكبير	دولة سوريا	دولة العلويين
أ) الادارة العامة	٪٤٨،٣٨	٪٢٥،٤٥	٪٢٢،٧
ب) الامـن	٪١٦،٠٥	٪٣١،٣	٪١٣،٧
ج) منافع عـامة (قضـاء ــ صحة واسعاف ــ تعليم)	٪ ٩،١٥	٪١٨،٤٨	٪٢٠
د) خدمات اقتصادية (زراعة ــ اشغال ــ بريـد وبرق)	٪٢١	٪١٥،٧	٪٤١،١٥
هـ) نفقات طارئة	٪ ٥،٤٢	٪٩	٪ ٢،٤٥

فهل كان للرساميل الفرنسية ولحكومة باريس مصلحة حيوية في ابقاء هـذا الشكل من الادارة العسكرية ؟ ألم يكن لتلك الرساميل التي سيطرت على نطاق واسع على جميع المجالات الحيوية في البلدين مصلحة في تدشـين مرحلة جديدة تنضج ثمارها وتزداد غلالها دونما حروب باهظة التكاليف ومعيقة لتطور الحركة التجارية نحو الداخل ؟.

ان سوريا ولبنان بلدان مكملان لفرنسا اقتصاديا(٨٨) ، على حد قول هنري دو جوفنيل ، « مانج » الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ . وهو يضيف في كلمته الختامية التي القاها في « الجمعية الزراعية الاقليمية » لمنطقة كوريز الفرنسية التي كان يمثلها في مجلس الشيوخ : « اذا كانت صناعتنا لا تزال غير مستقرة حتى الآن ، فلأننا نفتقر الى المواد الاولية لصناعات النسيج خاصة . ان صناعتنا هذه ستجد لها في سوريا (ولبنان) لا الصوف والحرير وحدهما ، بل الارض الخصبة التي من شأنها ان تصبح أرض القطن الفرنسي »(٨٩) .

هذا التوجه للسياسة الانتدابية الفرنسية والذي لا يبعد كثيرا عن توجهات بعض جوانب ادارتها في الجزائر وتونس ومراكش وباقي مستعمراتها ، كان واضحا في خطاب المندوب السامي المدني، الكونت دو جوفنيل بالذات، بعد ثلاثة أشهر فقط من اعلان الدستور والجمهورية في لبـنان .

في نهاية الثلث الاول من عـام ١٩٢٦ كانت فرنسا تحتل المركز الاول في حجم وقيمة مبادلاتها التجارية مع سوريا ولبنان(٩٠) . وكانت الثورة السورية الكبرى لعام ١٩٢٥ ايذانـا واضحا بأن الادارة العسكرية الفرنسية فشلت فشلا ذريعا ، وبالتالي فان عهـد الجنرالات الثلاثة او « عهد التجارب الفردية »(٩١) قـد انتهى وأضحت

(٨٨) — Cité par Beauplan « Où va la Syrie ? » — P. 133.
(٨٩) — Beauplan — Op. Cit. — P. 133.
(٩٠) راجع الفصل الخاص المتعلـق بتجـارة لبنان الكبير وازدهار مرفأ بيروت .
(٩١) — Haut-Commissariat « Rapport sur l'année 1925 » — P. 25.

حكومة باريس تدرك الاسلوب الواجب عليها اتباعه بعـد الآن . لقد أجبرت فرنسا على « تزويد سوريا ولبنان بدساتير وأنظمة عامة من شأنها ان تؤمن مستقبلا مديدا لشعوب هذين البلدين دون حروب أهلية او دينية »(٩٢) . فهل كانت فرنسا المنتدبة تبحث عن مستقبل جديد لشعوب سوريا ولبنان أم لانتدابها عليهما . صحيح ان تلك الدسـاتير والانظمة العـامة كانت ضرورة ملحة لشعوب هذين البلـدين ونتيجة طبيعية للثورة السورية ، لكن اجبار فرنسا على تغليف وجه ادارتها العسكرية بثوب مدني دستوري كان مكسبا هاما للحركة الوطنية بعـد ان أبرزت الثورة السورية الكبرى الانتداب الفرنسي على حقيقته الاستعمارية البشعة وأبانت عجز الارهاب عن قمع ثورة الشعب المطالب بالاستقـلال .

(٩٢) — L'Asie Française — No. 238. Février 1926 — P. 82.

الباب الثاني:
بيروت تحجب لبنان وجميع دويلات الانتداب الفرنسي

الفصل الاول
تجارة بيروت قبل الانتداب النابض

تجارة بيروت قبيل الحرب العالمية الاولى

لعب الحصار البحري دورا بارزا في ضرب حركة مرفأ بيروت فأغلق نسبيا في وجه المواصلات البحرية التي كانت شديدة الانتعاش قبيل الحرب . ومنذ تشرين الاول ١٩١٦ ، تمركزت حركة التصدير والاستيراد في بيروت بأيدي الشركات الالمانية(١) دون سواها على حساب المصالح الانكلو — فرنسية في المنطقة . وسبب ذلك الحصار ارتفاعا جنونيا في أسعار معظم السلع . فقدر ارتفاع الاسعار في نهاية ١٩١٦ بحوالي ٣٠٠٪(٢) حتى بلغ ٥٠٠٪(٣) .

وكانت بريطانيا لا تزال في طليعة المصدرين الى مرفأ بيروت قبل الحرب وذلك بفضل وفرة منسوجاتها القطنية خاصة المصدرة الى سوريا ولبنان ، والتي تراوحت قيمتها بين ٧٠ — ٨٠ مليونا من الفرنكات(٤) ، وكانت تحتل المركز الاول في التصدير الى هذا المرفأ طيلة الفترة التي سبقت الحرب مباشرة وظلت محتفظة بهذا المركز حتى عام ١٩٢٦ .

وفي حين اقتصرت مصادر الاستيراد لمرفأ بيروت على الدول الاوروبية بشكل عام ، وبريطانيا وفرنسا على الأخص ، فان صادرات هذا المرفأ وجدت مجالا رحبا لها في تركيا ومصر ، وشملت تلك الصادرات القمح والشعير من جهة ، واعادة تصدير المنسوجات الحريرية والقطنية من جهة أخرى .

ومقابل احتكار بريطانيا للقطنيات ، كانت فرنسا تحتكر توريد المنسوجات الحريرية الى بيروت دون منافس جدي في هذا المجال ، نظرا لكون السلع الفرنسية كانت تعتبر الاكثر اناقة وجمالا

---

(١) — A. Mandelstam « Le sort de l'Empire Ottoman » — P. 147.

(٢) — A. Mandelstam — Ibid — P. 145.

(٣) — A. Yammine « Quatre ans de misère 1914-1918 » — P. 54.

(٤) — Huvelin « Que vaut la Syrie ? » — P. 33.

وكان مرفأ بيروت خلال تلك الفترة الموزع الرئيسي للسلع الاجنبية في سوريا ، فكان المصدر الاساسي لأسواق دمشق من جهة ، والى حد كبير لأسواق حلب من جهة اخرى . بيد ان قيمة الصادرات لم تصل الى نصف قيمة الواردات في هذا المرفأ طيلة فترة ما قبل الحرب(٥) .

مرفأ بيروت في نهاية الحرب

منذ نهاية الحرب العالمية الاولى واعلان الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان ، سارعت المفوضية العليا الى دعم شركة مرفأ بيروت بقرض بلغت قيمته ١،٢٧٦،٦٠٠(٦) فرنكا فرنسيا ذهبا لجرف الرمال التي تكدست في المرفأ واعداده لاستقبال السفن .

وشركة المرفأ هي الشركة العثمانية للمرفأ التي تأسست عام ١٨٨٣ برأسمال فرنسي قدره ٥ ملايين فرنك سرعان ما ارتفع الى ١١ مليونا عام ١٩١١(٧) . ولتمويه جنسية هذه الشركة ، كان امتيازها باسم يوسف المطران وشركاه ، وهو لبناني. وكان يديرها البنك الامبراطوري العثماني ، الذي أسهم بالقسط الاكبر من رأسمالها ، الى جانب الشركة العثمانية لخط حديد بيروت ـ دمشق، والكونتوار الباريسي للتسليف، وبنك باريس والبلدان المنخفضة ، وشركة النقل البحري الفرنسية(٨) . ولم تكتسب هذه الشركة جنسيتها الفرنسية علانية الا في ٢٠ ايار ١٩٢٦ .

لقد هدفت المفوضية العليا اعادة الحياة التجارية بأسرع وقت ممكن . واعادة تلك الحياة ، بنظر الفرنسيين ، لا تعني سوى تنشيط التجارة في مرفأ بيروت ، الطريق الطبيعي الموصل للسلع الفرنسية نحو الداخل ، وللمواد الخام نحو فرنسا ، ذلك ان بيروت كانت قد أضحت ، منذ القرن التاسع عشر « مدينة الكونتوارات التجارية ، وكونتوارات الكومبرادور والمرابين ، وأسس فيها أول فرع للبنك العثماني في سوريا منذ السنوات الخمسين لهذا القرن »(٩) .

وكانت ادارة الانتداب تبذل كل المساعي ، لسيطرة الرأسمال الفرنسي على كافة المجالات الاقتصادية في سوريا ولبنان . وهذا ما أشار اليه بوضوح جاك دو مونيكو حيث يقول : « ان تجارة بلادنا (فرنسا) ، هي في مركز يؤهلها للهيمنة على هذه الاسواق ، لأن الرأسمال الفرنسي يلعب الدور الاساسي في تطوير سوريا ولبنان »(١٠) .

وهذا ما يفسر دعوة المفوضية العليا الفرنسية ، فور تمركزها في بيروت ، الى انشاء معرض للمنتوجات الفرنسية فيها لا يزال مكانه يحمل اسم المعرض حتى اليوم.

(٥) — Haut-Commissariat « Foire-exposition de Beyrouth en 1921 ». — P. 156.
(٦) — M. C. « Rapport sur l'année 1922 » — P. 126.
(٧) — Société du Port de Beyrouth — « Documents » — P. 20.
(٨) — Ibid — P. 84 et J. Ducruet « Les capitaux européens... » — P. 240-243.
(٩) السباعي « اضواء .. » ص ١٩
(١٠) — J. de Monicault « Le port de Beyrouth » — P. 100.

وقد دشن هذا المعرض في ٣٠ نيسان ١٩٢١(١١) اي بعد أقل من ثمانية اشهر من اعلان دولة لبنان الكبير . وقد حضر المعرض لوسيان ديور Lucien Dior شخصيا بصفته وزيرا للتجارة الفرنسية وممثلا شخصيا لأرستيد بريان Aristide Briand رئيس الوزارة في باريس ، وبحضور الجنرال غورو وأعضاء اللجان المحلية لغرف التجارة في مدن حلب ودمشق وطرابلس واللاذقية وصيدا وبيروت .

اما أبرز الشركات الفرنسية التي ساهمت في عرض منتوجاتها في ذلك المعرض فهي : أنوس Anos للخيوط والمنسوجات ، وباك Bac للمصنوعات المعدنية الخفيفة ، وبرتران ـ تاكيه Bertrand-Taquet للأغذية والمجففات ، وكاريير Carrière للمنتوجات الباريسية والعطور ، وكاسار Cassard للأثاث والمفروشات، وشانيه Chanée للتحف والمفروشات ، وكولنج Collange للأدوات الهندسية والتصوير ، ولوجون Le Jeune للغذاء والمشروبات ، وشنيدر Schneider للآلات الزراعية ، وترونسان Troncin للعقاقير الطبية(١٢) وغيرها .

ان سوق ـ معرض بيروت لعام ١٩٢١ ساهمت في عرض منتوجات أكثر من ألف مؤسسة فرنسية شملت جميع فروع الصناعة هناك وتم ابرام صفقات تجارية اثناء العرض بأكثر من عشرين مليون فرنك فرنسي(١٣) . وقد اختصر أحد المسؤولين Gilly فائدة هذا المعرض بقوله : « بفضل هذا المعرض تعرفنا على حاجات هذه البلاد بصورة أفضل ، ونحن قادرون على اشباعها تماما »(١٤) . وكيما يدخل الثقة الى نفوس تلك الشركات الفرنسية ، قام الجنرال غورو باصدار سلسلة من القرارات أبرزها القرار رقم ٨٦٥ الصادر في ٢٧ ايار سنة ١٩٢١ والقاضي بحماية ماركات الصناعة الفرنسية من المضاربة ، كما ألغى نظام الامتيازات السابق وانشأ محكمة تجارية جميع قضاتها من الفرنسيين .

ازدهار الحركة التجارية في مرفأ بيروت

سجلت الارقام الخاصة بحركة هذا المرفأ ازدهارا ملحوظا خلال سنوات ١٩١٩ — ١٩٢٢ . بيد ان تلك الارقام بقيت أبعد بكثير عن أرقام ما قبل الحرب وبشكل خاص ١٩١٣ .

وقد بلغ الوزن الاجمالي للبضائع الواردة الى مرفأ بيروت في عام ١٩٢٢ اربعة أضعاف ما كان عليه عام ١٩١٩ . وكانت جميع الواردات تنحصر تقريبا بالبلدان الاوروبية . ففي عام ١٩١٩(١٥) ، كانت بلجيكا تصدر ٨٧٪ من الحديد التجاري والقضبان والصفائح الى مرفأ بيروت ، و ٧٠٪ من حديد الصب الخام ، و ٦٠٪ من

(١١) — H. C. « Foire-exposition de Beyrouth » — P. 26.
(١٢) — Ibid — P. 26-27.
(١٣) — Gilly « La Syrie et le Liban en 1921 » — P. 186.
(١٤) — Ibid — P. 187.
(١٥) — Huvelin « Que vaut la Syrie ? » — P. 32.

الانابيب ، و ٥٠٪ من التنك ، و ٤٠٪ من أسلاك الشبهان ، و ٣٠٪ من التوتيا .

اما بريطانيا فكانت تهيمن على ٩٥٪ من واردات مرفأ بيروت من القصدير ، و ٧٠٪ من محركات البخار ، و ٨٠٪ من النحاس والصفائح ، و ٦٠٪ من المصنوعات الحديدية المحفوظة ضد الصدأ ، و ٥٠٪ من التنك والشبهان المرقق ، و ٢٦٪ من الفولاذ المصنّع بشكل قضبان، و ٢٥٪ من الحديد المصنّع . في حين سيطرت المانيا على ٨٠٪ من واردات المرفأ من ماكنات الخياطة والنسيج ، و ٥٥٪ من التوتيا ، و ٥٠٪ من الفولاذ على شكل قضبان وخردوات صغيرة ، و ٤٠٪ من الحديد المصنع ، و ٢٠٪ من المحركات .

وكانت فرنسا أقل الدول الاوروبية الصناعية توريدا الى مرفأ بيروت في هذا العام ، اذ احتلت ٥٥٪ من نسبة الرصاص الوارد الى المرفأ و ٥٠٪ من المواد المنسوجة والملابس الجاهزة ، والبورسلين ، والمنتجات الكيماوية ، والورق ، والمصنوعات الزجاجية ، و ٢٣٪ من قضبان الفولاذ ، و ٢٠٪ من حديد الصب المصنع . اما الولايات المتحدة الاميركية فكانت حصتها ٨٠٪ من الدراجات الواردة الى المرفأ ، وكذلك السيارات القليلة جدا ، بالاضافة الى ٣٠٪ من الحدائد المطلية ضد الصدأ ، و ٢٠٪ من ماكنات الخياطة والنسيج . وبالاجمال كان حجم واردات الولايات المتحدة الى مرفأ بيروت ضئيلا بالنسبة الى باقي الدول الصناعية الاوروبية وبالنظر الى قدرة الولايات المتحدة التجارية آنذاك .

لقد احتلت بريطانيا المركز الاول للتصدير الى مرفأ بيروت عام ١٩١٩ بفضل القطنيات خاصة اذ بلغ الحجم الاجمالي لاستيراد مرفأ بيروت هذا العام حوالي ١٠،٥٦١ طنا من المنتوجات القطنية بلغت قيمتها ٢٥٠ مليون فرنك ، كان لبريطانيا منها ٥٠٪ مقابل ٣٥٪ لايطاليا ، و ٥٪ فقط لفرنسا ، و ١٠٪(١٦) لباقي البلدان .

اما قيمة واردات بريطانيا لمرفأ بيروت فقدرت عام ١٩١٩ بحوالي ضعفي ونصف قيمة واردات فرنسا بنسبة ٩٦ مليونا من الفرنكات الفرنسية لصالح فرنسا مقابل ٢٥٠ مليونا لصالح الانكليز(١٧) .

اما من حيث عدد البواخر التي رست في المرفأ خلال ١٩١٩ ، فقد قدر بحوالي ٢٧٠ باخرة منها ٦٨ فرنسية(١٨) . لكن تعداد السفن سيتبدل بسرعة خلال ١٩٢٠ اذ سيرتفع العدد الى ٤٧٢ باخرة دخلت المرفأ خلال هذا العام منها ٩٧ فرنسية و ١٢٥ انكليزية و ١٢١ ايطالية . بيد ان السفن الفرنسية ، الاقل عددا من مثيلاتها الانكليزية، قد أفرغت على ساحل بيروت ما زنته ٢٢٤،٢٠٩ طنا مقابل ١٢١،٨٢٠ طنا(١٩) افرغتها السفن الانكليزية البالغ عددها ١٢٥ .

وفي حين ازدادت أعداد البواخر الداخلة الى مرفأ بيروت بنسبة ثلاث مرات ما بين ١٩١٩ — ١٩٢٢ فان أعداد السفن الشراعية فيه ستحافظ على مستوى واحد

(١٦) — Huvelin « op. cit. » — P. 32.

(١٧) — L'Asie Française — Février 1923 — P. 42.

(١٨) — J. de Monicault « Le port de Beyrouth » — P. 44.

(١٩) — Gilly « L'évolution économique et commerciale de la Syrie » — P. 187.

تقريبا من ٢٠،٠٥٦ سفينة شراعية عام ١٩١٩ الى ٢٣٠٠ عام ١٩٢٠ الى ٢٠،٠٣٠ عام ١٩٢٢(٢٠) .

اما عام ١٩٢١ ، فقد شهد توسعا هائلا في عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ، اذ ارتفع ذلك العدد من ٤٧٢ باخرة الى ٧٢٦ منها ١٨٩ فرنسية و ١٩٣ انكليزية و ١٦٦ ايطالية ليعود فيرتفع الى ٧٤٢ باخرة خلال عام ١٩٢٢ منها ٢٥٤ باخرة فرنسية اي بنسبة ٣٤،٢٪ مقابل ١٣٥ انكليزية بنسبة ١٨،٢٪ و ١٤٣ ايطالية أي ١٩،٢٪ بالاضافة الى ٦٩ باخرة المانية ، و ٢٦ يونانية و ٢٢ هولندية و ٢٠ بلجيكية و ١٨ اميركية و ١١ سورية و ١٠ مصرية و ٩ رومانية و ٧ روسية و ١٨ من بلدان متفرقة(٢١) .

وهكذا بدا واضحا ان الفرنسيين كانوا يسيرون بسرعة نحو احتلال المركز الاول في حجم المبادلات التجارية لمرفأ بيروت اذ زادت حصتهم بنسبة ٢٨٪ عام ١٩١٩ وبنسبة ٣٠٪ عام ١٩٢١ في حين بدأت أرقام الانكليز التجارية تنحدر بسرعة في هذا المرفأ ، وهذا ما جعل المسؤول الفرنسي عن التجارة في دويلات الانتداب يصرح عام ١٩٢١ قائلا « سنصل بسهولة الى المرتبة التجارية الاولى في سوريا ولبنان »(٢٢) .

لقد استطاع مرفأ بيروت ان يمركز الطاقة الاقتصادية للبنان والداخل السوري ، وسجلت حركته التجارية ارتفاعا هائلا في السنوات الاربع الاولى بعد الحرب . وفي عام ١٩٢٢ ، استعاد مرفأ بيروت مكانته السابقة لعام ١٩١٣ بزيادة بلغت ١٩٠٪(٢٣) عن عام ١٩١٩ ، وارتفعت صادرات هذا المرفأ من ٢،٥ مليون فرنك عام ١٩١٩ ، الى ٥،٥ مليون عام ١٩٢٠ ، الى ٦ ملايين عام ١٩٢٢ بحجم اجمالي قدر عام ١٩١٣ بحوالي ٩،٩٧٧ طنا(٢٤) الى ٩،٢٦٥ طنا صدّرها المرفأ عام ١٩٢١ . فقد عادت حركة المرفأ خلال عامين الى النهوض السريع وقاربت أرقام فترة الازدهار ما قبل الحرب وبدأ مرفأ بيروت يدشن عصرا ذهبيا منذ ١٩٢١ في حجم التصدير والاستيراد .

الاختلال الكبير في الميزان التجاري

قدرت الواردات الى مرفأ بيروت خلال عام ١٩١٩ وحده بحوالي ٣٤٨،٥٧٤ طنا لم تتعد حصة فرنسا منها ١١٢،٩٢٢ طنا ، مقابل ٧٢١،٢٧٧ طنا لعام ١٩٢٠ ، بلغت حصة فرنسا منها ٢٥٨،٥٩١ طنا ، وارتفعت تلك الواردات الى ١٠،٥٤٠،٠٩٧ طنا عام ١٩٢١ ، بلغت حصة فرنسا منها ٣٤١،٩١٠ أطنان مقابل ٢٦١،٥٠٧ اطنان لايطاليا و ٢٢١،٣٣٢ لبريطانيا ، ثم ارتفعت الى ١،٢٨٦،٤٠٥ اطنان لعام ١٩٢٢(٢٥) .

(٢٠) — J. de Monicault « Op. Cit. » — P. 44.

(٢١) — J. de Monicault « Op. Cit. » — P. 44.

(٢٢) — Gilly «La Syrie et le Liban en 1921 » — P. 187.

(٢٣) — J. de Monicault « Op. Cit. » P. 51.

(٢٤) — Achard « Notes sur la Syrie... » — P. 112.

(٢٥) — J. de Monicault « Op. Cit. » — P. 44 et l'Asie Française — No. 208. — Janvier-Février 1923 — P. 42-43 et Maxime Nicolas « Questions monétaires en Syrie » — P. 74.

بيد ان هذه الواردات الى مرفأ بيروت لم تكن تخص تجارة لبنان وحده بل توزعت على دويلات المنطقة الداخلية السورية والعراق . اما الارقام الخاصة بلبنان فلم تتجاوز عام ١٩١٩ حوالي ٦٠ الف طن من المبادلات عام ١٩١٩ منها ٤٢،٢٧٧ طنا من الواردات ، أعيد تصدير ١٦،٤٧٣ طنا منها اي بنسبة ٤٠٪ تقريبا ، مقابل ألفي طنا من الصادرات المحلية خلال نفس العام . اما في عام ١٩٢٠ فقد استورد مرفأ بيروت حوالي ٨٥ ألف طنا ، أعيد تصدير ١٧،٢٢٢ طنا منها ، اي ما يقارب ٢٠٪ من الواردات مقابل ٦،٤٧٣(٢٦) طنا من الصادرات المحلية .

ويشير « أشار » عن عام ١٩١٩ في محاضرة له ألقيت في معرض بيروت عام ١٩٢١ عن نسبة الصادرات والواردات فيقول : « لو أجرينا تمييزا أوليا للسلع المستوردة من سوريا ولبنان ، وصنفناها الى سلع من انتاج محلي وسلع مستوردة ومعدة لاعادة التصدير ، لتبين لنا ان نسبة الاولى تتراوح بين ٤٤ و ٥٢٪ من الوزن الكلي للصادرات مقابل ٤٨ و ٥٦٪ للسلع المعدة لاعادة التصدير »(٢٧) .

يتبين لنا من ذلك ان نسبة الصادرات من الانتاج المحلي كانت على التوالي : ألفا طن لعام ١٩١٩ مقابل ٤٢ ألفا من الواردات ، ثم ٦ آلاف طن مقابل ٨٥ لعام ١٩٢٠ ، ثم ١٤ ألفا مقابل ١١٦ ألفا من الواردات لعام ١٩٢٢ . اي بنسب ١ الى ٢١ و ١ الى ١٤ و ١ الى ٨ تقريبا . واذا ترجمنا هذه النسب الى أرقام تبين لنا ان قيمة الصادرات والسلع المعاد تصديرها لم تتجاوز ٦٥ مليونا من الفرنكات لعام ١٩٢٢ مقابل ٤٧٩ مليونا(٢٨) قيمة الواردات للبنان وجميع الدويلات السورية . ومن الصعوبة ايجاد أرقام خاصة بكل من هذه الدويلات التي كانت تعتمد جميعا على مرفأ بيروت في التصدير والاستيراد .

ان الاحصائيات لجبل لبنان قبل الحرب تشير الى ان جبل المتصرفية كان يشتري سنويا ضعف ما كان يبيع اي بنسبة ١ الى ٢(٢٩) . الا ان عائدات أموال اللبنانيين الموظفة في الخارج والمبالغ التي كان يرسلها المهاجرون اللبنانيون ، في الاميركيتين خاصة ، والتي كانت تقدر بحوالي ٣٠ مليون فرنك(٣٠) سنويا ، كانت تساعد على اعتدال الميزان التجاري .

اما بعد الحرب ، فلم تستمر نسبة العجز ١ الى ٢ بين الصادرات والواردات بل ارتفعت الى أكثر من ذلك بكثير لتستقر على ١ الى ٨ عام ١٩٢٢(٣١) ، مما يشكل عجزا خطيرا في ميزان المدفوعات ، سيستمر طيلة الفترة اللاحقة . وقد نبه المسؤول التجاري الفرنسي بصدق الى هذا العجز منذ ١٩٢١ حين قال : « ان تجارة سوريا

(٢٦) — J. de Monicault « Op. Cit. » — P. 44-45.

(٢٧) — Achard « La Syrie pays d'agriculture » — Foire-exposition de Beyrouth — Op. Cit. — P. 156.

(٢٨) — J. de Monicault « Op. Cit. » — P. 45.

(٢٩) — Achard « Op. Cit. » — P. 156.

(٣٠) — Huvelin « Que vaut la Syrie » — P. 41.

(٣١) يعطي جورج حنا رقم ١ الى ٥ نسبة الصادرات الى الواردات وهو رقم تقديري فقط « من الاحتلال الى الاستقلال » ص ٨٠ .

ولبنان تسير نحو الكارثة »(٣٢) .

ولعل الجدول التالي يوضح مداخيل ومصاريف الدولة اللبنانية بشكل بارز وحصتها من الحركة التجارية لمرفأ بيروت عام ١٩٢٠(٣٣) :

	مداخيل بملايين الفرنكات	مصاريف بملايين الفرنكات
	تصدير واعادة تصدير	استيراد
تجارة بيروت	٦٠	١٥٥
ضرائب	١٢	—
مصاريف	—	١٥،٥٠
اصطياف	١٠	—
أموال من المهاجرين	٣٠	—
المجموع	١١٢	١٧٠،٥٠

اي بعجز يبلغ ٥٧،٥ مليون فرنك خلال عام واحد بعد اضافة مداخيل الاصطياف والاموال المرسلة من المهاجرين الى ذويهم . لقد بدأ الفرنسيون مرحلة افلاس الخزانة اللبنانية منذ البداية بتشجيع القطاعات الاقتصادية غير المنتجة لصالح سوقهم الاستهلاكية الواسعة ، مما يفسر ازدهار التجارة في بيروت فقط على حساب خراب الزراعة والحرف المحلية .

مرفأ بيروت يحجب باقي المرافيء اللبنانية والسورية

أ : مرفأ طرابلس

لقد سيطر مرفأ بيروت منذ بداية الانتداب ـ حسب الخطة التي رسمها له الفرنسيون ـ على حركة التجارة البحرية في سوريا ولبنان الكبير ، في حين وضعت مرافيء طرابلس وصيدا وصور واللاذقية والاسكندرون في حالة شلل تام وتبعية مطلقة لهذا المرفأ .

فلأسباب مختلفة ، سياسية بصفة خاصة بفعل النشاط المتزايد للحركة الوحدوية مع سوريا في مدينة طرابلس ورفض سكانها الاندماج بلبنان الكبير طيلة تلك الفترة ، لم تسع فرنسا جديا الى تحسين مرفأ طرابلس بالرغم من توفر جميع الشروط الضرورية لازدهاره . وكانت حجم المبادلات في هذا المرفأ قد ارتفعت من ١٤ مليون فرنك عام ١٩٠٥ الى ٣٠ مليونا عام ١٩١٢ (٣٤) ، « وبرغم هذه المظاهر

(٣٢) — Gilly « Op. Cit. » — P. 30.
— M. Nicolas « Questions monétaires... » — P. 75.

(٣٣) احصائيات تقريبية اعتمدناها لاعطاء صورة فقط عن العجز الناتج في الميزان التجاري اللبناني والذي لم تستطع الضرائب والاصطياف واموال المهاجرين ان تسد من نسبته المرتفعة جدا .

(٣٤) — Huvelin « Que vaut la Syrie ? » — P. 45.

المشجعة جدا – يقول السيد هوفلان – فاني لا اثق بمستقبل مرفأ طرابلس ، لأن موقعه لا يستجلب الا زبائن من حلب وحمص ، وليس لتلك الاسواق سوى دائرة محدودة جدا (٣٥) .

لقد حكم الفرنسيون حكما مبرما على آفاق تطور هذا المرفأ منذ ١٩١٩ ، اي قبل نيلهم الانتداب بالذات ، ولم يطوروا هذا المرفأ بحيث يستطيع استقبال السفن البخارية بل جعلوه مقتصرا على بعض السفن الشراعية ، مما حد اكثر فأكثر من طاقته التجارية ، ولم يلق هذا المرفأ اية مساعدة فعلية من جانب ادارة الانتداب الا بعد ١٩٢١ ، عندما بدأت فيه اعمال التوسيع لاقامة أرصفة جديدة بعد ان وقع اختيار شركة نفط العراق على مدينة طرابلس كمصب لبترولها على البحر، وأضحى بمقدور هذا المرفأ استقبال السفن التي تقوم بالملاحة الساحلية المتوسطة الاوزان . كذلك سعت شركة خط حديد دمشق – حماه وتمديداتها لاستغلال مرفأ طرابلس كي تنقل معداتها عن طريقه(٣٦) .

وبقيت واردات طرابلس مرتبطة وثيقا بمرفأ بيروت واقتصرت، بصورة رئيسية ، على استيراد الخشب والأسفلت والفحم والاسمنت والدقيق والحديد والسكر والبنزين ، في حين كانت صادراتها تشمل الحبوب والخضار والفواكه ، الجافة والطازجة ، والزيت ، والصابون ، والحيوانات الحية(٣٧) .

لقد جعل الفرنسيون مرفأ بيروت نقطة الوصل مع الخارج في الاستيراد والترانزيت والتصدير ، في حين اقتصرت حركة مرفأ طرابلس، بصورة خاصة ، على الداخل السوري – العراقي جزئيا ، وبنسبة ضئيلة جدا مع الخارج . وكانت واردات هذا المرفأ وثيقةالارتباط بمرفأ بيروت مما حرم تجار طرابلس من الاستقلالية تجاه تجار بيروت ، ومن جني ارباح كبيرة ، بل على العكس من ذلك كانوا في حالة تبعية شبه تامة لتجار بيروت. هذهالتبعية ستستمر طيلة الانتداب الفرنسي وتجعل تجار طرابلس يظهرون وكأنهم جزء من فروع تجارة بيروت ، لا بل احد فروعها الرئيسية في لبنان الكبير .

وتبعا لذلك بقيت تجارة مرفأ طرابلس ضئيلةجدا بالقياس الى تجارة بيروت. فمقابل ١٠.٥٤ الف طن من الواردات لمرفأ بيروت عام ١٩٢١ ، لم تتجاوز واردات طرابلس ٣٧،٢٣٠ طنا لنفس العام . وفي حين ارتفعت واردات بيروت الى ١٠٢٨٦ الف طن لعام ١٩٢٢ ، انخفضت واردات طرابلس الى ٣٤،٨٠١ طنا (٣٨) .

لقد ركزت فرنسا وارداتها على مرفأ بيروت بشكل خاص . فقد ارتفعت قيمة وارداتها الى هذا المرفأ من ٢١،٠٣ مليون قرشا سوريا – لبنانيا عام ١٩٢٣ الى ٣١،٠٢ مليونا عام ١٩٢٤ ، الى ٤٠.٠٣ مليونا عام ١٩٢٥ ، بقيت وارداتها الى مرفأ طرابلس

(٣٥) — Ibid. — P. 45.

(٣٦) — L'Asie Française — No. 190 — Mars 1921 — P. 114.

(٣٧) — J. de Monicault — « Op. Cit. » — P. 68.

(٣٨) — Ibid — P. 51 et Achard « Op. Cit. » — P. 112.

بمعدل ٣٠،٠٢ من الملايين لعام ١٩٢٣ ، و٣٠،٤ لعام ١٩٢٤ و٣٠.٢١ لعام ١٩٢٥(٣٩) . كذلك ارتفعت قيمة صادرات مرفأ بيروت الى فرنسا خلال تلك الفترة من ١٦٤،٨٥٥ قرشا سوريا عام ١٩٢٣ الى ٦،٩٥٠،٧٤١ عام١٩٢٤ الى١٢،١٣٥،٨٨١ عام١٩٢٥ . في حين انخفضت صادرات مرفأ طرابلس الى فرنسا خلال نفس الفترة من ٥،١٢٢،٤٠٢ قرشا سوريا عام ١٩٢٣ ، الى ٢،٤٦٢،٣٣٩ عام ١٩٢٤ ، الى ٢٩٦،٨٢١ عام ١٩٢٥(٤٠) . وكان انخفاض قيمة المبادلات التجارية بين مرفأ طرابلس وفرنسا دافعا قويا للولايات المتحدة الاميركية التي عززت موقعها التجاري مع هذا المرفأ فاحتلت المرتبة الثانية في حجم المبادلات التجارية معه منذ ١٩٢٢ بعد مصر.

ولعل المقارنة التالية بين واردات وصادرات المرفأين توضح تركيز السياسة الفرنسية على مرفأ بيروت بحيث اصبحت واردات بيروت عام ١٩٢٦(٤١) تسعة اضعاف واردات طرابلس ، وصادراتها ١١ ضعفا عن صادرات طرابلس .

	مرفأ بيروت		مرفأ طرابلس	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
	بملايين القروش السورية		بملايين القروش السورية	
١٩٢٣	١٥٨،٨٢	٢٥،٠١٧	٣٠،٩٩٧	١،٦٣٨
١٩٢٤	١٦٣،٤٨	٩٩،٤٠٧	٤٨،٣٦١	٩،٨٧٤
١٩٢٥	٢٣٨،١٧	٤٦، ٨٠	٣٧،٨٢٤	٨،٥٦١
١٩٢٦	٢٨١،٤٤	٥٥، ٧٢	٣٢،١٨٧	٥،٦٦٧

وتبين الارقام ان واردات وصادرات مرفأ بيروت تضاعفت تقريبا خلال هذه السنوات الاربع في حين شهد مرفأ طرابلس فترة ازدهار نسبي خلال سنتي ١٩٢٤ و ١٩٢٥ فقط ليعود بعدهما الى التقهقر .

ب : مرافيء صور وصيدا واللاذقية والاسكندرون

ظل مرفأ صور فريسة للرمال طيلة الفترة الانتدابية تقريبا ، ولم يكن بمقدوره استقبال السفن ، حتى الشراعية منها ، بل اقتصرت حركته على المراكب الصغيرة جدا(٤٢) . ففي عام ١٩٢٢ ، كانت اعمق اعماق هذا المرفأ التاريخي المشهور ، لا تتجاوز المتر ونصف المتر(٤٣) . وقد اورد تقرير الانتداب عن عام ١٩٢٢ والمرسل لعصبة الامم « ان مرفأ صور لا يصلح لشيء البتة » . واضاف يقول « ان مرفأي

(٣٩) — Bulletin trimestriel du C.I.F.L. — Années 1924, 1925, 1926 et 1927 — Index.

(٤٠) — Bulletin de C.I.F.L. « Op. Cit. » — Index.

(٤١) — Bulletin de C.I.F.L. — Ibid — Index.

(٤٢) — Haut-Commissariat « Rapport sur l'année 1922 » — P. 141.

(٤٣) — Ibid — P. 141.

صور وصيدا يصلحان فقط لنقل المحاصيل الزراعية من الحبوب والفواكـه(٤٤) . لقد كان بمقدور المراكب التي لا يزيد عمق القسم الفاطس منها في المـاء علـى١٫٢ مترا(٤٥) فقط الدخول الى مرفأ صيدا . وبقي هذان المرفآن خارج النشاط التجاري.

في الواقع ، فـان المرافيء اللبنـانية ، طرابلس وصـور وصيـدا ، ومـرفأ الاسكندرون السوري ، لم يكن بامكانها ان تشكل منافسا جديا لمرفأ بيروت ، فهي واقعة بأجمعها تحت مراقبة سياسة الانتداب الفرنسي القـائمة على تشجيع مرفأ بيروت دون سواه . ان منافسة حقيقية في هذه الفترة ، برزت في فلسطين ، وفي مرفأ حيفا بالذات ، بتشجيع من الانتداب البريطاني ، لانتزاع أهمية مركز بـيروت التجـاري في التصدير واعـادة التصدير ، وتمرير البضـائع الاجنبية الى الدول الشرق ـ أوسطية الداخلية . وهذا ما فسر بوضوح انخفاض واردات مرفأ بيروت من السلع البريطانية في الفترة اللاحقة ، والنهوض العارم لمرفأ بيروت، وتوسيعه ، وتنشيطه ، بعد ان أضحى مركزا للمنافسة بين طبقتين من الوسطاء ، كبار التجـار اللبنانيين والفلسطينيين من جهة ، وبين رأسمالين استعماريين وانتدابين ، فرنسي وانكليزي من جهة اخرى. تلك المنافسة الشديدة كانت في أساس تطوير وتوسيع مرفأي بيروت وحيفا ومنطقتيهما الحرتين في التجارة .

اما على الصعيد المحلي فلم تتجـاوز الحركة الاجمـالية لمرافيء الاسكندرون وطرابلس واللاذقية في عام ١٩٢٧ ، حوالي ١٦٧ الف طن مقابل ٤٢٣ الفا لمرفأبيروت أي بنسبة ٣٩٫٤٤٪ لمجموع تلك المرافيء بالمقارنة مع مرفأ بيروت(٤٦) . لقد هيمن مرفأ بيروت على مجمل الحركة التجارية في سوريا ولبنان دون اي منـافس جدي في الداخل السوري على عكس توقعات « آشار » و « هوفلان » السابقة اللذين تشاءما حول مصير مرفأ بيروت فرجح الاول انتعاش مرفأ الاسكندرون لقربه من أسـواق حلب والثاني مرفأ حيفا(٤٧) .

نماذج من انواع السلع المستوردة والمصدرة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤

لقد توزعت قيمة بعض الواردات في مرفأ بيروت في عام ١٩٢٣ والبالغة ٥٦٠ مليونا من الفرنكات الفرنسية على الشكل التالي(٤٨) : ١٨٣ مليونا للأقمشة القطنية، و ٤٤ لمحاصيل المستعمرات الفرنسية ، و ٣٦ للزيوت والشحوم ، و ٢٨ للفواكـه والخضار ، و ٢٢ للأصواف ، و ١٩ للحرائر ، و ١٩ للمصنوعات الزجاجية ، و ٢٥ للحدائد المصنعة ، و ١٦ للأصباغ ، و ١٥ للأخشاب .

وفي عام ١٩٢٤ ، بلغت قيمة الواردات لمرفأ بـيروت ٧٩٦٫٦ مليون فرنـك

(٤٤) — Ibid — P. 187.

(٤٥) — Ibid — P. 139.

(٤٦) — J. de Monicault « Op. Cit. » — P. 66.

(٤٧) — Voir Achard « Notes sur la Syrie... » — P. 90 et Huvelin « Que vaut la Syrie ? » — P. 52.

(٤٨) — H. C. « Rapport sur l'année 1925 » — Annexes 8 et 9.

منها : ٢١٣ مليونا للقطن والمنسوجات القطنية ، و ٦٦ للحبوب ، و ٦٥ لمحـاصيل المستعمرات ، و ٥٩ للزيوت ، و ٣٣ للأصواف ، و ٣٣ للحدائـد المصنّعة ، و ٢٩ للحرائر ، و ٢٧ للحيوانات الحية ، و ٢٢ للأخشاب .

اما صادرات مرفأ بيروت فقد بلغت قيمتها ٢٤٦٫٨ مليونا من الفرنكات لعـام ١٩٢٤ و ٣٣٩٫٣ مليونا لعام ١٩٢٤ منها : أبقار بثلاثة ملايين ، أغنام ٨ ، سمن ٧ ، فواكه وخضار ٧ ، حبـوب ٦ ، قمح ٥ ، مربى ٥ ، أوراق تبـغ ٤ ، سـلع ثمينـة وأثريـة ٣ ، قطن خـام ٤٩ ، قنب ١٨ ، شرانق ١٢ ، خيوط حرير ١٢٦ ، أنسجة صوفية ١٠ ، صوف خام ١٩ ، سجاد ٦ ، صابون ٢ ، معادن ٣ ملايين فرنك .

ربط الزراعة المحلية بالسوق العالميـة

كانت فرنسا ، منـذ القرن التاسع عشر ، تسيطر على محصول الحرير في سوريا ولبنان . وسرعان ما عادت فرنسا الى تنشيط هذه الزراعة الفائقة الاربـاح منذ عام ١٩٢١ . وبلغت قيمة محصول الحرير في عام ١٩٢٢ بحوالي ٣٩ مليـون فرنك فرنسي حسب احصاء الفرنسيين . ويبدو ان هذا التقدير اقل من الحقيقة. فقـد بلغ محصول الحرير اللبنـاني والسوري في عـام ١٩٢٢ بحوالي ٢٠٦٫٥٦٠ كيلوغرام من الفيالج الجافة و ١٢٠٫١٥٠ كلغ من الوسط للصنع المحلي، و ٦٠٫٣٠٧ كلغ من الشرانق الفاسدة . وقد قدر الفرنسيون انفسهم قيمـة الشرانق المصـدرة بحوالي ٤٠٫٥١٨٫٥٠٠(٤٩) فرنك ، في حين ان الحرير المغزول محليا لم يدخل في تقديرات الفرنسيين لكامل المحصول . وحسب ما أوردته مجلة « الحارث » البيروتية، كانت مساحة الارض المزروعة بالتوت عام ١٩٢٣ ، تقدر بمئة الف فدان . وكان عدد علب دود الحرير يقدر بحوالي ٦٠ الف علبة . كما قدرت عدد المشتغلين بالحريـر بحوالي ٦٠ الف عامل ، بين رجل وامرأة وولـد . وقد بيع المحصول لعـام ١٩٢٣ بحوالي ٧٠ مليون قرشا سوريا الى الخارج ، أي ما يعادل ١٤ مليون فرنك فرنسي تقريبا . وبلغ تعداد المعامل هذه السنة ١٥٤ معملا ، كانت المعـامل التي تستخدم منها ٩٩ مقابل ٥٥ (٥٠) متوقفة .

وتدل هذه الارقام بوضوح على ارتفاع نسبة الانتاج والمداخيل عـام ١٩٢٤ . مما دفع المفوضية العليا الى القيام بحملة واسعة النطاق شملت جميع اراضي لبنان وبعض المناطق السورية ، لزرع أشجار التوت وتنشيط صناعة الحرير . وقـامت الشركات الفرنسية تسلف الفلاحين والمزارعين بالقروض من أجل تلك الحملة ، حتى قدر عدد الاشجار المغروسة في عام ١٩٢٥ بحوالي ٩٣٨٫٩٣١(٥١) شجرة أضيف اليها ٧٥٠ ألف(٥٢) نصبة توت وزعت خلال أعوام ١٩٢٤ ـ ١٩٢٨ ، في جميع الدويلات

(٤٩) — Gilly « La situation Commerciale... » — Correspondance d'Orient — No. 318 — Juin 1924 — P. 351.

(٥٠) الارقام السابقة مأخوذة عن مجلة « الحارث » ـ العدد الثاني ـ ١٩٢٣ ـ ص ٥٠ ـ ٥٦ .

(٥١) عن « خطط الشام » ـ باشراف محمد كـرد علي ـ الجزء الرابع ـ ص ٢٩١ ـ ٢٩٢ .

(٥٢) — R. O'Zoux « Etats du Levant » — P. 257.

السورية ولبنان . وقدر انتاج لبنان الكبير لعام ١٩٢٥ من الحرير بحوالي ١٬٤٧٠٬٦٢٦ كلغ ، وقدر عدد المعامل لحل الحرير في هذا العام ٨٩ معملا ضمت ٣٬٤٥٥ حوضا(٥٣) ، في حين تقدر مجلة الحارث محصول الحرير في لبنان الكبير لوحده عام ١٩٢٤ بحوالي مليوني كيلوغرام من الحرير الخام من مجموع ٣٬٣ مليون كيلوغرام في لبنان والاسكندرون والعلويين(٥٤) .

ومهما تكن نسبة الصحة في هذه الارقام ، فلا ريب ان زراعة التوت وتنشيط انتاج الحرير قد ضرب رقما قياسيا خلال هذه الفترة . ويستغرب الباحث هذه الغيرة العظيمة من جانب الفرنسيين لتنشيط انتاج الحرير ، وتسليف المزارعين ، وتوزيع نصوب التوت وغيرها . غير ان دهشته تزول عندما يدرك ان عملية احياء مواسم الحرير « الى سابق مجدها » في لبنان ، وتوسيعها نحو سوريا ، كانت وثيقة الارتباط بالسوق الفرنسية التي جنت ارباحا اسطورية من الحرير اللبناني. فقد أوردت مجلة آسيا الفرنسية هذه الارقام البالغة الدلالة « كان كيلو الحرير الخام يتراوح ثمنه في سوريا ولبنان ، عام ١٩٢١ ، ما بين ٧ و ٩ فرنكات فرنسية ليرتفع الى ١٠ فرنكات في المتوسط عام ١٩٢٢ . وفي نفس الفترة ، كان كيلو الحرير الخام من الانتاج الفرنسي يباع في مرسيليا ما بين ٤١٫٥ و ٤٣ فرنك فرنسي، بينما يباع كيلو الشرانق اللبنانية هناك ما بين ١٦٥ و ١٩٥ من الفرنكات الفرنسية »(٥٥) . صحيح أن انتاج الحرير عاد على المزارعين اللبنانيين بفوائد ملموسة دون شك ، غير ان الارباح الحقيقية كانت تذهب لجيوب التجار الفرنسيين الذين جنوا ثروات طائلة من الاتجار بالحرير اللبناني . يضاف الى ذلك، انالشركة الفرنسية لتربية وتسويق دود القز ، ومؤسسة فيدوبان Vidauben لتربية دود القز ، كانتا سيدة السوق اللبنانية في بيع بذور القز وكانتا تسيطران على أكثر من ثلاثة أرباع(٥٦) علب الحرير المباعة في هذه السوق .

فمن أصل ١٠٣٬٠٠٠ علبة دود القز التي بيعت خلال عام ١٩٢٤ في لبنان ، كان ٩٠٬٠٠٠ علبة من انتاج فرنسي ، و ٣ آلاف فقط من انتاج ايطالي والباقي ، اي ١٠ آلاف علبة من الانتاج المحلي(٥٧) .

لقد ارتفع انتاج الحرير اللبناني بشكل عمودي خلال سنوات ١٩٢٠ ــ ١٩٢٥(٥٨)، وبخطوات متسارعة جدا . فمن ٨٠٠ الف كلغ عام ١٩٢٠ الى ١٬٦١٠٬٠٠٠ كلغ عام ١٩٢١ ، الى ١٬٦٩٠٬٠٠٠ عام ١٩٢٢ ، الى ٢٬٢٢٥٬٠٠٠ عام ١٩٢٣ ، الى ٢٬٨٥٠٬٠٠٠ عام ١٩٢٤ ، ثم انخفض الى ٢٬٦٧٠٬٠٠٠ عام ١٩٢٥ ، ثم يستمر بالانخفاض بعد هذا التاريخ بسبب منافسة الحرير الياباني(٥٩) .

(٥٣) خطط الشام ــ المصدر السابق ــ ص ٢٩٢ و. R. O'Zoux « Etats du Levant » — P. 257 —
(٥٤) العدد ١٥ ــ ١٦ ــ نيسان ١٩٢٥ ــ ص ٧٥٠ .
(٥٥) — L'Asie Française » — Octobre 1922 — P. 357.
(٥٦) — R. O'Zoux « Op. Cit. » — P. 257.
(٥٧) — Burckard « Le Mandat français... » — P. 166.
(٥٨) — H. C. « Rapports sur les années 1924 (P. 56) et 1925 (P. 32).
(٥٩) — H. C. « La Syrie et le Liban 1919-1927 » — P. 252-253.

بيد ان بيع الانتاج عن طريق السماسرة الوسطاء في الريف ، كان يقضي على أرباح المزارعين عن طريق التسليف المسبق على الانتاج بفوائد مرتفعة . اذ ان هؤلاء الوسطاء ، الذين استقروا في الجبل منذ أمد بعيد ، جنوا فوائد كبيرة من التوسع في انتاج الحرير . وفي حين اقتصر وجودهم سابقا على مناطق الجبل اللبناني ، وسّعوا دائرة نشاطهم الآن لتشمل كافة أرجاء لبنان الكبير ومناطق أخرى من سوريا وأصبحوا يطوفون جميع المناطق اللبنانية والسورية المنتجة للحرير مقدمين القروض بفوائد فاحشة ومشترين المحاصيل بأسعار بخسة . وقد اتسعت رقعة استثمارهم بدعم مباشر من سلطات الانتداب وبورجوازية بيروت التجارية ، وشكل هؤلاء الوسطاء أساسا لشريحة من التجار الوسطاء في الريف ، بتبعية تامة لتجار بيروت ، الاجانب والمحليين . ان هذه الشريحة كانت ابرز أدوات استغلال الريف اللبناني بيد سلطة الانتداب . فقد جرى امتصاص أرباح المزارعين عن طريقها ، كما ساعدت على افراغ الريف من مدخراته الذهبية ايضا وكانت حلقة الوصل المتينة لنقل انتاج الريف الى مرفأ بيروت . وقد عرفت هذه الشريحة ان تستغل بدهاء حاجة التجارة الفرنسية الماسة للحرير فجنت ارباحا طائلة من جراء ذلك ، وأضحت احدى فصائل البورجوازية اللبنانية الحالية في الريف اللبناني بواسطة الاموال التي كدستها والعقارات التي استولت عليها .

تجارة الترانزيت واعادة التصدير

لم تكن تجارة الترانزيت معروفة بشكل واسع ، قبل الحرب العالمية الاولى ، في سوريا ولبنان ، بل بقيت محدودة كذلك حتى عام ١٩٢٠ وتمركزت اساسا في مرفأ بيروت دون سواه .

بيد ان ادارة الانتداب الفرنسي وضعت نصب عينيها تحقيق الهدف التالي : « تحويل التجارة الداخلية في سوريا ولبنان الى تجارة ترانزيت ، تلك ستكون الآفاق البعيدة لتطور التجارة فيهما »(٦٠) . لذا اتسعت هذه التجارة ، في الفترة اللاحقة لتمتد حتى حلب ، وتصبح هناك أبرز أوجه التجارة فيها . فموقع حلب الجغرافي الهام يجعل منها منفذا لاعادة تصدير البضائع الواردة اليها من مرفأ بيروت نحو بلاد فارس والعراق وأجزاء من سوريا والجزيرة العربية وتركيا . وهذا ما يفسر ان تجارة حلب من الترانزيت واعادة تصدير السلع المستوردة تجاوزت ضعفي حجم تجارة بيروت من هذا النوع. وتدل الاحصائيات لعامي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ على ما يلي(٦١) :

(٦٠) — H. C. « Ce que tout français doit savoir de la Syrie et du Liban » — P. 42.
(٦١) — Gilly « La situation Commerciale... » — P. 347.

مكان الترانزيت واعادة التصدير	القيمة بملايين الفرنكات الفرنسية ١٩٢٢	القيمة بملايين الفرنكات الفرنسية ١٩٢٣
بيروت	١٤،٠٥٠	٢١،٦٣٠
طرابلس	٠،١٨٠	١،٧٠٠
اسكندرون	٠،٥٠٠	٦،٩٨٠
حلب	١١،٢٧٠	٣٩،٤٥٠
دمشق	٠،٢٥٠	٩،٠٧٠
المجموع	٢٦،٢٥٠	٧٨،٨٣٠

اما ابرز أنواع السلع المعاد تصديرها او المارة بالترانزيت ، فكانت بمعظمها آلات صناعية ، وأسمدة كيماوية وكماليات ومعادن مصنّعة(٦٢) .

السياسة الجمركية للانتداب الفرنسي

أ ــ المعاهدات التجارية :

سارع الفرنسيون ، منذ البداية ، لعقد اتفاقيات جمركية مع البلدان القريبة من سوريا ولبنان لضمان المنافذ الاعتيادية للسلع القديمة في تجارتها مع الداخل ، ولتثبيت لبنان الكبير كموزع للمستوردات الاجنبية على المناطق المجاورة .

فباسم البلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنسي عقدت فرنسا المعاهدات التجارية مع الدول غير الاعضاء في عصبة الامم المتحدة ، وذلك على أساس من المصالح المتبادلة والمنفعة المشتركة ، ما عدا الولايات المتحدة الاميركية التي نالت معاملة خاصة دون شرط التبادل في السلع ، « وذلك بارادة خاصة من الدولة المنتدبة وحدها »(٦٣) .

وكانت أولى المعاهدات الجمركية بين سوريا ولبنان من جهة ، وفلسطين من جهة أخرى ، هي اتفاقية ١٩ آب ١٩٢١ ، والتي استكملت شروطها في توقيع نهائي بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٢٢(٦٤) .

والواضح في هذه المعاهدة ومثيلاتها لتلك الفترة ، ان سوريا ولبنان اعتبرتا دولة واحدة من الناحية الاقتصادية ، واستمرتا كذلك طبقا للقرار رقم ١٤٣٩ المكرر والصادر في ٢١ حزيران ١٩٢٣ . وقد نصت المادة الاولى من هذا القرار على « ان الدول الموضوعة تحت الانتداب ، متحدة كانت ام لا ، تشكل اقليما موحدا من وجهة النظر الجمركية . ولا يمكن احداث فصل جمركي او غير جمركي داخل هذه البلدان »(٦٥) . وقد اكد روبير دوكيه هذه الفكرة بالقول : « في ظل الانتداب

(٦٢) — Saïd Chéhab-ed-Dine « La géographie humaine de Beyrouth » — P. 134.

(٦٣) — Mourad Kazen « L'union douanière libano-syrienne » — P. 121.

(٦٤) — Ibid — P. 122.

(٦٥) — Robert de Caix « Histoire des Colonies françaises : La Syrie » — T. III P. 508 et Berger-Levrault « La Syrie et le Liban sous l'occupation et le mandat français » — P. 201.

الفرنسي ، لم تطرح قط مسألة انشاء حدود جمركية بين دولتي المشرق ، بل كانتا تتمتعان بنظام جمركي واحد ، وعملة واحدة » . فهل بقي « الاستقلال » اللبناني آنذاك مجرد شعار فوقي لا يطال الاقتصاد بل يقتصر على الخطب والتصريحات السياسية في المناسبات ؟.

وأبرز بنود المعاهدة السورية اللبنانية ــ الفلسطينية ، اعتماد نظام التبادل التجاري الحر بينهما بالنسبة للمنتوجات المحلية ، والغاء الرسوم الجمركية المباشرة والاستعاضة عنها « بتسديد حسابات من خزينة الى خزينة » بمعنى ان البضائع الاجنبية المعدة لاعادة تصديرها ، والتي كانت تدفع سابقا الرسوم الجمركية لدى مرورها في احدى البلدان المتعاقدة ، استفادت من هذه الاتفاقية وأعفيت تلك البضائع من دفع رسم الدخول الى البلد المرسلة اليه ، واستعيض عن هذه الرسوم بتبادل في الحسابات بين جمارك البلدين المتعاقدين تسدد بفواتير سنوية عن دخول البضائع اليهما . وأضحت ميزانيات سوريا ولبنان من جهة ، وفلسطين من جهة اخرى ، هي التي تتحمل نفقات تلك الجمارك ، في حين أخذت السلع الاجنبية تتجول في تلك المناطق دون رسوم جمركية(٦٦) .

اما المعاهدة الثانية فقد وقعت باسم سوريا ولبنان مع شرقي الاردن في ١٠ ايار ١٩٢٣ بنفس الشروط التي عقدت بها مع فلسطين .

وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٢٥ ، عقدت المفوضية العليا اتفاقا ثالثا ينظم تجارة الترانزيت بين العراق من جهة وسوريا ولبنان الكبير . وقد وسع هذا الاتفاق تجارة الترانزيت نحو الداخل وأتاح للسلع الاوروبية الوصول بسرعة الى الاسواق العراقية وكذلك للأسواق الايرانية ، وبالعكس ، كما اسهمت السفريات المنظمة بين بيروت وبغداد وطهران بالسيارات في نقل السلع بين تلك البلدان .

وفي ٢٦ تموز ١٩٢٥ ، تم توقيع الاتفاق الجمركي بين سوريا ولبنان وتركيا(٦٧) لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وتبعه اتفاق آخر في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٦ بفرض تسهيل المعاملات الجمركية على الخط الحديدي الممتد من كيليكيا الى سوريا . وقد استفادت تركيا بموجب الاتفاقين السابقين من التعرفة العادية او الدنيا في الرسوم الجمركية وقدرها ١٥٪ ، على ان يقابلها فرض ضرائب طفيفة من الجانب التركي على السلع المصدرة من انتاج سوريا ولبنان المحلي، وقد استفادت الحرائر بشكل خاص من تخفيض كبير في الرسوم .

اما الاتفاق التجاري مع نجد(٦٨) فقد ارتدى اهمية خاصة في تلك الفترة . اذ ان الحصار البحري الذي فرض على سواحل المتوسط الشرقية ابان الحرب العالمية الاولى ، أجبر التجار اللبنانيين والسوريين على اقامة علاقات تجارية واسعة مع بلاد

(٦٦) — Mourad Kazem « Op. Cit » — P. 122-127 — et H.C. « Les actes diplomatiques 1920-1930 » — P. 90 et SS — et S. Essaley « L'état actuel de l'économie syrienne » — P. 221 et SS.

(٦٧) — H.C. « Rapport sur l'année 1926 » — P. 147.

(٦٨) استندنا في هذا المقطع على مقالة السيد لطفي الحفار ، رئيس تجار دمشق آنذاك ، المنشور في كتاب « خطط الشام » الجزء الرابع ، بعنوان « التجارة والاقتصاد في العصر الحديث » ص ٢٧٥ — ٢٧٦ .

نجد التي استمرت تتاجر بحرية كبيرة مع الهند والمانيا والنمسا دون أن تتضرر من الحصار . لذا نشطت حركة تجارية واسعة بين سوريا ولبنان ونجد خلال تلك الفترة وعادت بثروات طائلة على بعض التجار والوسطاء وحتى الضباط في سوريا ولبنان : « كما ان تلك البضائع التي تم تبادلها بالعملة الذهبية قد استمطرت سيلا من الذهب الى سوريا ولبنان في ذلك العهد ، فأصبحت سوريا ، وخاصة دمشق ، خزانا من الذهب ، عند انتهاء الحرب » . لذا كان من مصلحة الانتداب الفرنسي تشجيع هذا المجرى التجاري الحيوي الى داخل الجزيرة العربية ، واستفادت امارة نجد من التعرفة الدنيا في الرسوم الجمركية .

اما المعاهدات الجمركية بين سوريا ولبنان وكل من مصر وايران ، فقد استمرت على ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الاولى . وأول اتفاق تجاري رسمي عقدته ادارة الانتداب الفرنسي مع مصر يعود تاريخه الى ١٣ حزيران ١٩٢٨ ، في حين ان الاتفاقية الجمركية مع ايران تأخرت حتى ١٧ آب ١٩٣٥ .

ب ـ الرسوم الجمركية :

ان تلك الاتفاقيات الجمركية ساهمت كثيرا في تحريك النشاط التجاري في مرفأ بيروت وفي ازدياد ايرادات الجمارك فيه . ففي حين كانت الرسوم المفروضة سابقا لا تتعدى التعرفة الجمركية المطبقة في سوريا ولبنان بنسبة ٨٪ من قيمة البضائع ، اذ أصر الاوروبيون آنذاك على ابقائها فترة زمنية طويلة تسهيلا لمرور سلعهم دون جمارك مرتفعة . غير ان تسلم ادارة الدين العثماني ، وهي مؤسسة فرنكو ـ انكليزية بشكل خاص ، سارعت الى رفع الرسوم الى ١١٪ عند الدخول مقابل ١٪ عند الخروج او اعادة التصدير . وجاء الانتداب الفرنسي يثبت هذه التعرفة قانونيا بقرار صادر عن الجنرال غورو يحمل الرقم ٤٦٧ بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٢٠ . وقسم القرار المذكور العائدات الجمركية بنسبة ٨٪ للمفوضية العليا مقابل ٣٪ لادارة الدين العمومي العثماني .

واستمر العمل بهذه التعرفة حتى عام ١٩٢٤ عندما رفعت الى ١٥٪ بموجب قرار صادر عن المفوضية العليا في اول ايار من هذا العام(٦٩) . وقد رفعت رسوم الدخول على سلع الدول غير المنتمية الى عصبة الامم الى ٣٠٪ مقابل ١٥٪(٧٠) لسلع البلدان الداخلة في العصبة والولايات المتحدة الاميركية بشكل استثنائي . لقد حد هذا القرار كثيرا من نشاط التجارة الداخلية لسوريا ولبنان مع اغلب الدول(٧١) .

ونظرا للخسارة التي تكبدتها فرنسا بسبب اندلاع الثورة السورية الكبرى ، سارعت الى رفع التعرفة الجمركية الى ٢٥٪ بالنسبة لبلدان العصبة والولايات المتحدة والى ٥٠٪ للبلدان الاخرى . هذه الزيادة التي تمت « كاجراء مؤقت » لسد العجز

(٦٩) — R. Colona de Lega « La zone franche du port de Beyrouth » thèse — P. 12-13 et René de Gontaut-Biron « Sur les routes de Syrie » — P. 169.

(٧٠) — Longrigg « Syria and Lebanon under the franch mandate » — P. 134.

(٧١) — Doriot « La Syrie aux Syriens » — P. 14.

الناتج في الميزان الاقتصادي عن ثورة ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ ، بقيت مستمرة ، وأخذت في الارتفاع اكثر فأكثر . حتى ان الاصناف التي اعتبرت سلعا ضرورية في عام ١٩٢٦ واستمر العمل بها على اساس التعرفة الجمركية العادية اي ١١٪ فقط من قيمتها ، أخذت التعرفة الجمركية عليها ترتفع بشكل هائل حتى بلغت ٢٠٪ عام ١٩٣٠ مقابل ٢٥٪ للتعرفة القصوى . ثم ارتفعتا ايضا الى ٣٠٪ و ٣٥٪ في تموز ١٩٣٠ . وفي كانون الاول من العام نفسه ارتفعت التعرفتان الجمركيتان ، العادية والقصوى الى ٣٠٪ و ٦٠٪ ، وفي نيسان ١٩٣١ الى ٤٠٪ و ٨٠٪ ، وفي تموز من العام نفسه الى ٥٠٪ و ١٠٠٪(٧٢) باعتراف الفرنسيين أنفسهم ، على اثر الازمة العامة للرأسمالية التي بدأت عام ١٩٢٩ .

وهكذا أخذت الادارة الانتدابية تفرض رسوما جمركية هائلة دونما تمييز على المواد الضرورية كالقمح والدقيق والسكر ، والمواد الخام للصناعة المحلية . وكانت الطبقات الفقيرة اكثر المتضررين من تلك السياسة اذ دفعت الجزء الاكبر منها بشكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة ، حتى ان ادمون رباط قدر نسبة الضرائب التي دفعها الفلاحون السوريون واللبنانيون بأكثر من ٧٥٪ من مجموع الضرائب(٧٣) . اما عمر الجابري فقد أعطى نسبة الضرائب المباشرة للضرائب غير المباشرة بحوالي ٣٣٪ للاولى مقابل ٦٧٪ للثانية(٧٤) .

أن نسبة قليلة من التجار فقط استفادت من سياسة فرنسا الجمركية في حين وقع وزر تلك السياسة على كاهل الشعبين اللبناني والسوري حيث نسبة الفقراء تتجاوز ٩٥٪ على الاقل من مجموع السكان(٧٥) .

لماذا فرضت الولايات المتحدة سياسة « الباب المفتوح » في صكوك الانتداب ؟

نص البند ١١ من صك الانتداب على سوريا ولبنان ما يلي : « على الدولة المنتدبة الا تتخذ اجراء من شأنه ان يضع ، في سوريا ولبنان ، رعايا اية دولة عضو في عصبة الامم ، بمن فيهم الشركات والجمعيات والافراد ، في مرتبة ادنى ، ان بالنسبة لرعاياها بالذات ، ومن ضمنهم الشركات والجمعيات والافراد ، او بالنسبة لرعايا اية دولة اجنبية اخرى . ولا يجوز اجراء اي تمييز بين رعايا تلك الدول والرعايا التابعين لدولة الانتداب لا في مجال الضرائب او التجارة ، ولا في مجال الصناعة والمهن الحرة والملاحة وغيرها . وبناء عليه ، ينبغي ألا يفرض ، في سوريا ولبنان ، اي تمييز بين البضائع الواردة الى احدى دول الانتداب المارة بها . يجب ن تقام هناك ظروف متساوية لحرية النقل عبر الاراضي المذكورة » .

(٧٢) — L'Asie Française — No. 312 — P. 228 et R. O'Zoux « Etats du Levant... » P. 162-165.

(٧٣) — E. Rabbath « Unité syrienne et devenir arabe » — P. 292.

(٧٤) — O. Djabry « La Syrie sous le régime du mandat » — P. 135.

(٧٥) السباعي : « اضواء على الرأسمال الاجنبي . . » ص ٥ .

ثم يضيف هذا البند « ان المنتدب (بفتح الدال) يبقى حرا في فرض ، او في حمل الحكومات المحلية على فرض الضرائب والرسوم الجمركية التي يراها ضرورية ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأمين زيادة الموارد الطبيعية للبلدان المذكورة ، وحماية مصالح السكان المحليين ، وعقد اتفاقيات جمركية خاصة مع البلدان المتاخمة لأسباب تعود الى الجوار ... » .

لقد حرص الاميركيون بعناية على ادخال سياسة « الباب المفتوح » في التجارة مع سوريا ولبنان ، وعلى اعطائهم الافضلية في التسهيلات الجمركية بالرغم من عدم اعترافهم بالانتداب الفرنسي على هذين البلدين . ولم يتم اعترافهم بالانتداب الا بعد توقيع اتفاقية مع الفرنسيين في نيسان ١٩٢٤ ضمنت لهم امتيازات واسعة وحرية العمل التبشيري والتثقيفي ومعاملتهم كبلد عضو في عصبة الامم المتحدة بالرغم من عدم انتسابهم لها .

لقد كانت سياسة « الباب المفتوح » تعني ، بنظر الاميركيين ، حماية تجارتهم القوية من اية قيود تحد من اقتحامها للأسواق الدولية في فترة ما بعد الحرب وذلك انسجاما مع مؤتمري برلين ١٨٨٥ وبروكسل ١٨٩٠ ، لأن سياسة الباب المفتوح هي استمرار للفكرة القائلة بأن على المستعمر الا يفرض سياسة ضيقة تنسجم مع مصالحه الآنية فحسب بل مع مصالح التجارة العالمية والنظام الرأسمالي برمته(٧٦) .

ونظرا لحاجة فرنسا الماسة الى القروض الاميركية ، قامت بتقديم تنازلات كبيرة لها بالاتفاق مع البريطانيين ، منها حصة هامة في بترول الموصل ، وحماية الجامعة الاميركية ، وسياسة الباب المفتوح . واظهرت فرنسا حرصا كبيرا على مراعاة سياسة الباب المفتوح الى أقصى حد في الفترة الاولى . ولعل السبب في ذلك يعود اصلا الى كثرة الانتفاضات الفلاحية والعصابات الوطنية في الداخل بحيث كانت تلك الفترة الاولى بالنسبة للرساميل الاجنبية ، فترة ترقب وحذر ، في حين كان لبنان وسوريا بحاجة ماسة الى رأسمال ضخم للتعويض عن خسائر الحرب وترميم ما سببته من اضرار . وبالرغم من توجه المندوبين السامين الفرنسيين نحو جميع الرساميل للعمل في هذين البلدين فقد كان واضحا من تصريحاتهم انالافضلية ستكون للرساميل الفرنسية بشكل اساسي . لذا يلخص نجيب الارمنازي دور المفوضين السامين في هذا المجال فيقول : « اذا كانت وثيقة الانتداب قد ضمنت سياسة الباب المفتوح امام التجارة في البند الحادي عشر لتلافي هيمنة فرنسا على البلدان الموضوعة تحت الانتداب، فان السلطة التنفيذية الممنوحة للمفوضين السامين كانت كفيلة بتحقيق السيطرة التامة للشركات الفرنسية على الاقتصاد السوري »(٧٧) .

لقد انتعش الوجود الاقتصادي التجاري لجميع البلدان الاوروبية الصناعية وللولايات المتحدة الاميركية وكذلك لتركيا ومصر في الاسواق السورية واللبنانية ، وهذا ما يفسره بوضوح تام الواردات التجارية الى مرفأ بيروت ، غير ان الفرنسيين

(٧٦) — A. Millot « Contribution à l'étude des mandats internationaux » — P. 2 et Georges Hardy « La politique coloniale et le partage de la terre aux 19ème et 20ème siècles » — P. 15.

(٧٧) نجيب الارمنازي « سوريا من الاحتلال الى الجلاء » ص ٢٣ .

عرفوا كيف يضمنوا لرساميلهم الدور الاهم في البلدان الواقعة تحت انتدابهم .
وبالرغم من الانفتاح التجاري امام جميع السلع ، فان الولايات المتحدة الاميركية كانت المستفيد الاكبر من تلك السياسة ، فسارعت الى الاستفادة من رحيل سلع الانكليز الذين تخلوا عن اسواق بيروت باتجاه مرفأ حيفا واضحى للاميركيين مرتبة بارزة في حجم المبادلات مع مرفأ بيروت في نهاية هذه الفترة بعد ان كان وجودهم التجاري شبه معدوم قبيل الحرب العالمية الاولى على هذه الاسواق اللبنانية ـ السورية .

هيمنة الرساميل والشركات الفرنسية

سجلت اعوام ١٩١٩ ـ ١٩٢٢ بداية تحسن ملحوظ في عودة الحياة التجارية الى مرفأ بيروت . وفي عام ١٩٢٣ ارتفع حجم المبادلات التجارية في المرفأ الى ما كانت عليه عام ١٩١٣ ، مع ارتفاع في نسبة الصادرات الى الواردات مما كان يبشر بمرحلة هامة من البحبوحة والازدهار كثيرا ما تغنى بها الفرنسيون .

ان مرحلة الانتعاش التجاري هذه بدات منذ ١٩٢٣ بالذات واستمرت حتى ١٩٢٥ . وقد عرف المفوضون السامون كيف يحولون هذا الانتعاش لصالح الرساميل والشركات الفرنسية خاصة . فعلى اثر معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ ، تحولت شركة مرفأ وأرصفة ومستودعات بيروت ، والتي تأسست منذ ٢٠ حزيران ١٨٨٨ باسم الشركة العثمانية لمرفأ بيروت ، الى شركة فرنسية بصورة كلية(٧٨) .

ومنذ ٨ آب ١٩٢١ ، وضع خط حديد الحجاز المار في سوريا ولبنان تحت اشراف الوقف الاسلامي . وكان الوقف قد اصبح مؤسسة حكومية فرنسية تتبع المفوض السامي مباشرة . ثم ضم هذا الفرع من خط الحجاز الى الشركة الفرنسية المسماة خطوط حديد دمشق ـ حماه وتمديداتها ، في ٢٠ شباط ١٩٢٤(٧٩) وتحول الخط برمته الى ملكية الفرنسيين .

ومنذ نهاية ١٩٢٣ ايضا قامت شركة حصر التبغ والتنباك باسم المونوبول ، تبسط سيطرتها على كافة اراضي لبنان الكبير بأمر من الجنرال ويغان ، بينما كان جبل المتصرفية مستثنى من نفوذ هذه الشركة حتى هذا العام . فلجنة الدين العمومي العثماني ، وشركة الخطوط الحديدية لدمشق ـ حماه وتمديداتها ، وشركة مرفأ بيروت ، وشركة التبغ والتنباك ، والمصارف الفرنسية خاصة الشركة الفرنسية لبنك سوريا ولبنان ، وبنك سوريا العقاري ، وبنك التسليف الليوني ، والبنك العقاري للجزائر وتونس ، وشركات النقل البحري ، وامتيازات التنقيب عن الآثار ، وغيرها كانت تأخذ بزمام جميع اقتصاديات سوريا ولبنان وتحول سياسة الباب المفتوح الى احتكار مكشوف لصالح الرساميل والشركات الفرنسية في المقام الاول .

(٧٨) — Saïd Chéhab-ed-Dine « La géographie humaine de Beyrouth » — P. 78.

(٧٩) المنار — الجزء ٢٥ — المجلد ٣ — أيار ١٩٢٤ — مقالة « سكة حديد الحجاز » .

تغيير جذري في مواقع الدول المصدرة الى مرفأ بيروت

احتفظت بريطانيا فترة طويلة قبل الحرب وبعدها بالمركز الاول في صادراتها الى مرفأ بيروت(٨٠) . وحتى عام ١٩٢١ ، بلغت قيمة صادراتها الى هذا المرفأ ١٣١،٥ مليون فرنكا فرنسيا ، بينما احتلت مصر ، الخاضعة للحماية البريطانية آنذاك ، المركز الاول في صادراتها الى مرفأ طرابلس في نفس العام بقيمة ٣٢ مليون فرنك ، في حين احتلت مصر المركز الثاني في صادراتها الى مرفأ بيروت بقيمة ٩٦ مليونا ، واحتلت المرتبة الثالثة لعام ١٩٢٢ في توريداتها لهذا المرفأ بمبلغ ٢٩ مليونا مقابل احتفاظها بالمرتبة الاولى في صادراتها لطرابلس بقيمة ١٤ مليونا من الفرنكات .

اما فرنسا فقد احتلت المرتبة الثالثة بقيمة صادراتها الى بيروت عام ١٩٢١ وبلغت قيمتها ٩٥ مليون فرنك ، ثم احتلت المرتبة الثانية هناك عام ١٩٢٢ بقيمة ٣٤ مليونا ، في حين لم تحتل سوى المرتبة السادسة في صادراتها الى طرابلس في عامي ١٩٢١ و ١٩٢٢ .

والحدث البالغ الاهمية ، هو دخول الولايات المتحدة بقوة الى أسواق سوريا ولبنان بعد الحرب العالمية الاولى . فاذا أخذنا الترتيب العام لحجم الصادرات والواردات لسوريا ولبنان عام ١٩١٠ ، تبين لنا ان حصة انكلترا كانت ٢٥،٧٪ اي المرتبة الاولى ، وتلتها تركيا بحصة ١٨،٥٪ ، ثم ١٧،٨٪ لفرنسا ، ثم ١٠٪ لمصر ، ثم ٦٪ للنمسا ، ثم ٥،٦٪ لايطاليا ، ثم ٤،٤٪ لالمانيا ، ثم ١٢٪ لروسيا وبلجيكا وغيرهما من الدول الاوروبية ، ولم يلحظ اي وجود فعلي ، على الصعيد التجاري ، للولايات المتحدة الاميركية آنذاك .

هذا الوضع ، سيشهد تغييرا جذريا منذ مطلع الانتداب ، اذ احتلت الولايات المتحدة المرتبة الرابعة بقيمة وارداتها الى مرفأ بيروت والتي بلغت ٢٢ مليون فرنك ، والمركز الخامس عام ١٩٢٢ ، بعد انكلترا وفرنسا وايطاليا والمانيا ، كما احتلت المرتبة الثانية في وارداتها الى طرابلس عام ١٩٢١ بعد مصر مباشرة .

على صعيد الصادرات من مرفأ بيروت كانت مصر في طليعة الدول التي صدّر اليها هذا المرفأ عام ١٩٢١ بمبلغ ٤٩،٢ مليون فرنك ، تلتها فرنسا بمبلغ ١٣ مليونا ، ثم تركيا بمبلغ ٤،٩ مليونا ، ثم الولايات المتحدة بمبلغ ١،٩٨ من الملايين .

اما في عام ١٩٢٢ ، فقد احتلت الولايات المتحدة المرتبة الاولى في استيرادها من مرفأ بيروت بمبلغ ٥،٩٨٥ مليونا ، وجاءت فرنسا ثانية بمبلغ ٥،٥ مليون ثم مصر فتركيا ، في حين احتلت تركيا المرتبة الاولى في قيمة استيرادها من مرفأ طرابلس عام ١٩٢١ بمبلغ ٣،١ مليون وتلتها مصر بمبلغ ١،٣ مليون ، ثم فرنسا ، فالولايات المتحدة وظلت تركيا تحتفظ بالمرتبة الاولى ايضا في استيرادها من طرابلس لعام ١٩٢٢ بمبلغ ١،٧ مليونا ، وتلتها مصر وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية(٨١) .

(٨٠) — Huvelin « Que vaut la Syrie ? » — P. 41.

(٨١) لطفي الحفار « التجارة السورية » . من « خطط الشام » لمحمد كرد علي الجزء الرابع — ص ٢٨٤ — ٢٨٥ .

لقد تثبت فعليا مركز الولايات المتحدة الممتاز في حجم مبادلاتها مع مرفأي بيروت وطرابلس ، هذا المركز سيتعزز أكثر فأكثر في الاعوام اللاحقة . فقد استورد مرفأ بيروت من الولايات المتحدة بضائع بقيمة ١١،٣٢٣،٤٥٠(٨٢) قرشا سوريا عام ١٩٢٣ ، و ١٤،١٦٦،٤١٣ قرشا عام ١٩٢٤ ، و ٢٢،٩١٩،٥٦٨ عام ١٩٢٥(٨٣) . كما استورد مرفأطرابلس منها بقيمة ٣٠٢،٧٠٢ قرشا لعام١٩٢٣ وبقيمة ٣،٢٢٣،٢٤٣ لعام١٩٢٤، وبقيمة ١،٨٠٠،٢٠١ لعام ١٩٢٥ ، في حين بقيت صادرات مرفأ طرابلس الى الولايات المتحدة ضعيفة جدا بقيمة ٧١،٣٠٠ قرشا سوريا لعام ١٩٢٣، وبمبلغ ٣١،٢٠٩ قروش سورية فقط لعام ١٩٢٥ .

لقد استطاعت تجارة الولايات المتحدة القوية ان تغزو اسواق سوريا ولبنان بفضل سياسة الباب المفتوح التي فرضوها على الفرنسيين ، وبفضل قوة اقتصادهم والنشاط الهائل لتجارتهم آنذاك .

وبصورة عامة ، يمكن القول ان بريطانيا بقيت تسيطر على المرتبة الاولى في صادراتها الى مرفأ بيروت عام ١٩٢٣ بقيمة ٩٣ مليون فرنك ، في حين احتلت فرنسا المرتبة الثانية بقيمة ٦٦ مليونا ، ومصر المرتبة الثالثة بمبلغ ٥٤ مليونا ، وايطاليا بمبلغ ٤٦ مليونا ، فالولايات المتحدة بمبلغ ٢٨ مليونا ، فبلجيكا بمبلغ ٢٦ مليونا ، فالمانيا بمبلغ ٢٥ مليونا من الفرنكات(٨٤) .

وفي مرفأ طرابلس ، بقيت مصر تحتل باستمرار المرتبة الاولى في صادراتها اليه عام ١٩٢٣ بمبلغ ٢٠ مليون فرنك ، تلتها بريطانيا بمبلغ ١٨ مليونا فايطاليا بسبعة ملايين، ففرنسا بمبلغ٦،٤ مليونا، فالولايات المتحدة بمبلغ٦،٢ مليونا(٨٥) من الفرنكات .

وبقيت مصر تحتفظ بالمرتبة الاولى في استيرادها من مرفأ طرابلس بقيمة ٥،٢ مليون فرنك مقابل ٥،١ مليون لفرنسا ، و ٤ ملايين للولايات المتحدة ، و ٣،٥ لايطاليا . في حين نالت فرنسا، ولأول مرة، المرتبة الاولى بقيمة استيرادها من مرفأ بيروت والتي بلغت ٢٩ مليونا من الفرنكات ، تاركة وراءها مصر بمبلغ ١١ مليونا والبلدان المجاورة بمبلغ ٨ ملايين وتركيا بمبلغ سبعة ملايين والولايات المتحدة بمبلغ ٤ ملايين . كما احتلت فرنسا المقدمة ايضا خلال هذا العام ١٩٢٣ في استيرادها من مرفأ طرابلس .

اما على صعيد الترتيب الاجمالي للتصدير والاستيراد في مرفأي بيروت وطرابلس ، فقد استمرت بريطانيا في الطليعة عام ١٩٢٣ تاركة وراءها فرنسا(٨٦) ، التي تسعى حثيثا للوصول الى المرتبة الاولى بعد ان اصدرت أوامرها لجميع السفن

(٨٢) — Bulletin du C.I.F.L. de 1924-1927 — Index.

(٨٣) — H. C. «Rapports sur les années 1925 et 1926 » — Annexes 8 et 9.

(٨٤) ايلي وجرجي جدعون « الدليل السوري لسنة ١٩٢٤ » ص ٢٥ .

(٨٥) — L'Asie Française — No. 224 — Juillet-Août 1924 — Index.

(٨٦) — L'Asie Française — No. 223 — Juin 1924 — P. 253 — Article « Mouvement commercial du port de Beyrouth en 1923-1924 ».

الفرنسية التي تعمل على خطوط الملاحة الفرنسية والاجنبية بالتوقف في بيروت(٨٧) ، ثم مصر التي احتلت المرتبة الثالثة فايطاليا والولايات المتحدة ، وبلجيكا ، والمانيا ، وتركيا .

واستمرت بريطانيا تحتل المرتبة الاولى في صادراتها الى مرفأ بيروت خلال عام ١٩٢٤ ايضا بقيمة ٥١،٠٥ مليونا(٨٨) من القروش السورية مقابل ٥٠،٧٥ مليونا لعام ١٩٢٥ . واحتلت فرنسا المرتبة الثانية في هذا المجال بقيمة ٤٥،٦٧ لعام ١٩٢٤ والاولى عام ١٩٢٥ بقيمة ٥٣٨،٥٩ مليونا من القروش السورية . وبالترتيب العام بقيت انكلترا في المرتبة الاولى تليها فرنسا فايطاليا فالولايات المتحدة فبلجيكا فتركيا .

اما في طرابلس فقد تسلمت الولايات المتحدة المرتبة الاولى في الصادرات الى هذا المرفأ عام ١٩٢٥ . وبقيت الولايات المتحدة تحتل المرتبة الاولى كذلك لعام ١٩٢٦ في صادراتها الى هذ االمرفأ وتلتها انكلترا ، فالهند ، فايطاليا ، فمصر ، فتركيا(٨٩) .

لقد كان على فرنسا انتظار الاشهر الثلاثة الاولى من عام ١٩٢٦ كي تحتل المركز الاول في حجم سلعها التجارية مع مرفأ بيروت اذ صدّرت اليه ٣٧٠،٠٧٦ طنا من البضائع بلغت قيمتها ٥٨٨،٤ مليون قرشا سوريا مخلفة وراءها انكلترا فايطاليا فالولايات المتحدة الاميركية . فليس من قبيل الصدفة على الاطلاق ان يرافق احتلال فرنسا للمرتبة التجارية الاولى في مرفأ بيروت اعلان بداية المرحلة الدستورية في لبنان ثم في سوريا باعلان الجمهورية فيهما بعد ذلك بقليل . لقد باتت المرحلة الدستورية ضرورة حيوية للرساميل الفرنسية التي هيمنت في ظل الحكم العسكري المباشر ، كي تنمو وتثمر في ظل الهدوء والاستقرار .

ضرب الاقتصاد اللبناني لصالح القطاع التجاري

وصلت فرنسا الى المرتبة الاولى في صادراتها الى سوريا ولبنان عن طريق مرفأ بيروت بعد ان اوصلت اقتصاد هذين البلدين الى عجز رهيب في الميزان التجاري فيهما قدّر بمبلغ ٧٤٥ مليونا من الفرنكات خلال الفترة الممتدة من ١٩٢٠ الى ١٩٢٦ ، حسب اعتراف الفرنسيين انفسهم . وقد اورد روبير دوكيه ، مندوب فرنسا الدائم في لجنة الانتدابات ، بنفسه هذا الرقم(٩٠) .

وسجل ميزان التجارة مع سوريا ولبنان عجزا متواصلا خلال السنوات العشر ما بين ١٩٢٣ — ١٩٣٢ ، وبلغ هذا العجز حوالي ٧،٧٦٦(٩١) مليون فرنك فرنسي . لقد كان العجز مرعبا اذ بلغ سنويا حوالي ٦٧٥،٦ مليون فرنك تقريبا ، في حين كانت ميزانية مجموع الدويلات السورية ولبنان تبلغ في المتوسط ٣٨٠ مليونا ، بمعنى

(٨٧) — J. de Monicault « Op. Cit. » — P. 66.
(٨٨) — Bulletin de C. I. F. L. — Janvier 1926 — P. 4.
(٨٩) — Bulletin de C.I.F.L. — Ibid — Juin-Juillet 1926 — P. 63.
(٩٠) — V. de Saint-Point « La vérité sur la Syrie » — P. 63.
(٩١) — Omar Djabry « La Syrie sous le régime du mandat » — P. 39.

ان العجز في ميزان المدفوعات تجاوز ضعف الميزانية تقريبا . واذا اضفنا الى هذا العجز حصة الدين العمومي العثماني البالغة ١١،٣٤٪ من الميزانية تقريبا، التي كان لبنان وسوريا يدفعانها سنويا، تبين لنا مقدار العجز الاجمالي الذي اوصلتنا اليه فرنسا.

لقد بالغ الفرنسيون كثيرا في دعم القطاعات غير المنتجة على حساب القطاعات المنتجة . فالعطورات مثلا ستحتل مركزا بالغ الاهمية باعتبارها من المنتوجات الفرنسية . ويكفي ان نلاحظ ان تجار مستحضرات التجميل في دمشق قد زاد عددهم اربعة اضعاف ما بين ١٩٢٤ و ١٩٣٠ في حين ان استيراد الآلات الميكانيكية الضرورية لتنشيط الاقتصاد لم تزد الا بنسبة ٣٠٪ (٩٢) للفترة ذاتها .

ان نسبة ١ الى ٢ التي كانت تربط بين الصادرات والواردات في المتصرفية تغيرت تماما بعد الحرب . فمن ١ الى ٦ عام ١٩٢٠ حتى ١ الى ١١ عام ١٩٢٤ حتى ١ الى ١٦ عام ١٩٢٦ . هـذا العجز ستسد اموال المهاجرين اللبنانيين جزءا هاما منه بحيث يسلب الانتداب خيرات اللبنانيين في الداخل والخارج . وبالرغم من ذلك فان ادارة الانتداب اعترفت صراحة عام ١٩٢٦ « ان الخسائر المخيفة الناشئة عن اختلال الميزان التجاري لسوريا ولبنان لن يكون بالامكان التعويض عنها بأموال المهاجرين المرسلة الى ذويهم ، ولا بمصاريف المصطافين ولا بالصادرات الى الداخل(٩٣) . لقد دشن الفرنسيون عهد استغلال جميع فئات الشعب لمصالح تجارهم والقلة من الوسطاء المرتبطين بهم تجاريا .

نشوء بورجوازية تجارية بيروتية « أهمية » السمسرة والوساطة

في عام ١٩٢٦ ، كان لبنان يشتري من جميع الدول الاوروبية والولايات المتحدة بشكل خاص . ومنذ ذلك التاريخ ، تبوأت فرنسا المرتبة الاولى من حيث قيمة وارداتها الاجمالية الى مرفأ بيروت ، في حين بقي ترتيبها يتغير بين المرتبة الثالثة والمرتبة السادسة بالنسبة لوزن البضائع .

وكانت بريطانيا تتبعها مباشرة ثم تليهما الولايات المتحدة ، التي لم يكن لها وجود يذكر قبل الحرب ، فايطاليا وتركيا .

وبصورة عامة كانت الكماليات وأدوات الزينة والمنسوجات الفاخرة من صنع فرنسي وانكليزي في المقام الثاني. وكانت البضائع اليابانية تحاول اكتساح الاسواق اللبنانية بأسعار زهيدة لهذه الاصناف . اما السيارات فكانت تستورد من الولايات المتحدة بشكل خاص . وكانت مواد البترول والبنزين والزيوت من انتاج شركات «شل» و « ستاندارد اويل » و «فاكوم اويل» والتي كانت اغلبية رساميلها اميركية. في مجال الاجهزة الكهربائية ، كانت فرنسا وبلجيكا والمانيا تتقاسمها فيما

(٩٢) — Richard Thoumin « Géographie humaine... » — P. 195.
(٩٣) — Bulletin économique du H. C. — Février 1926 — P. 7.

بينها . اما الحبوب والدقيق فكانت تستورد من الولايات المتحدة واوستراليا ، في حين استوردت الاخشاب من رومانيا وتركيا واسكندينافيا . البيوتـات الانكليزية والايطالية تتصارع لاحتكار الجوخ . امـا الماركات الالمانيـة والفرنسية والانكليزية فكانت تتقاسم سوق الادوية والعقـاقير . في حين تحتكر المانيـا الاجهزة وأدوات التصوير الفوتوغرافي وكذلك اللعب الميكانيكية الصغيرة . وكانت تشيكوسلوفاكيا تزاحم سوقالجلود اللبنانية بانتاج صناعي متفوق. وكانت النمسا وفنلندا تصدران الورق للصحف والمنشورات في لبنان ، وتقتسم فرنسا وايطاليـا تقديم معلبـات الخضار ، وتصدر فرنسـا وهولندا والمانيـا وبلجيكا لـه انواعا جيدة من البـيرة والمشروبات . فهل بقيت دولة صناعية عالمية خارج الهيمنة على مجال من مجـالات التجارة في لبنـان ؟

كما ان توسع التجـارة دفع الى توسع في اعمـال الوكالات لمختلف السـلع وتوسعت معها بيوتات الوساطة وشركات التوزيع بصورة خـاصة . وكان اغلبيـة اعضائها من اللبنانيين .

وهكذا اخذت مراكب الشحن تفرغ حمولاتها علـى أرصفة بـيروت ، وتحول العديد من اللبنانيين الى سماسرة او وسطاء أو مروجين أو باعة لتلك الحمولات .

لقد نجح الانتداب الفرنسي في تحريك تجـارة واسعة في بيروت ، انعشت معها فئة كبيرة من الوسطاء وتجار الترانزيت وباعة الجملة . وجنت تلك الفئة فوائد جمة ، ليس من الرساميل الفرنسية فحسب ، بل ومن جميع الرساميل المتواجدة على ارض بيروت .

وأضحت بيروت منذ بداية الانتداب ، عاصمة كبـيرة للبنان اداريا ، لكنهـا عاصمة فعلية لجميع الدويلات السورية ايضا من جميع النواحي الادارية والعسكرية والثقافية والاقتصادية .

ان تجارة بيروت وجدت متسعا لها نحو حلب ودمشق والعراق وغيرها . وكان تجار بيروت يشرفون على مرور بضائع بملايين الفرنكات المحمولة الى تركيا وايران وفلسطين ومصر . وقد خلف هؤلاء التجار ثروات طائلة جدا وشكلوا القاعدة الاساسية للبورجوازية التجارية في لبنان المستقل . ويكفي ان نذكر هنا مثلا للدلالة على غنى هؤلاء التجار ما ورد في جريدة « النهار » البيروتية في عددها رقم ١٢٠٥٢ الصادر في ٧ آذار ١٩٧٤ وعلى صدر صفحتها الاولى من ان التاجر والشاعر المشهور في تلك الفترة ، شارل قرم ، ترك ثروة كبيرة جدا وان ورثته باعوا قطعة واحـدة من الاراضي التي خلّفها وراءه ، بمبلغ ٦٠ مليون ليرة لبنانية . وشارل قرم هذا كان وكيل العديد من الشركات الاميركية والفرنسية في لبنان .

ان تجار بيروت الوسطاء عرفوا كيف يتوزعون على كافة الوكالات لمختلف رؤوس الاموال الاجنبية العاملة في لبنان . هؤلاء التجار لم يرتدوا أي لون طائفي أو قومي سوى التزامهم بمصالحهم التي تنبع أصلا من مصالح الرأسمال الذي يعملون لخدمته.

هذه الفئة التجارية الوسيطة كانت موالية للانتداب وداعمة له طيلة تلك الفترة .

ان التقدم التجاري الواسع الذي تحقق في بيروت زمن الانتداب الفرنسي ، كان لصالح الانتدابيين ، ولصالح هذه الفئة الوسيطة البيروتية التي تنعمت وحدها بخيرات الوجود الانتدابي على لبنـان فجعلت من قطـاع التجارة ، المرتبط تبعيـا ومصلحيا بالرأسمال الاجنبي، العمود الفقري لتطور الرأسمالية في لبنانالمستقل. لقد ترسخ مع ازدهار التجارة في بيروت اتجاه تطور الرأسمالية اللبنانية الوحيـد الجانب والشديد التبعية للاحتكارات الاجنبية .

الفصل الثاني

ربط الاقتصاد اللبناني بعجلة الفرنك الفرنسي والشركات الفرنسية في بيروت

الحرب العالمية الاولى تغير الموازين المالية السابقة

كان مخزون النقد الذهبي في تركيا قبيل الحرب العالمية الاولى يقدر بأربعين مليون(١) ليرة تركية ذهبية يضاف اليها حوالى ثلاثين مليونا اخرى من الليرات الذهبية موزعة للتداول واختفى القسم الاكبر منها بسبب النفقات الباهظة للجيش ، والعجز المالي في ميزان مدفوعات الاتراك ، وبسبب بعض التنازلات الاقليمية المختلفة التي أجبرت تركيا عليها منذ مطالع القرن العشرين . ويؤخذ من الاحصائيات الرسمية ان تلك النقود الذهبية قد سكّت خلال الفترة الممتدة بين اعوام ١٨٤٤ و ١٩١٤ ، وبلغ مجموعها ٦٩،٢٨٦،٠٠٠ ليرة تركية ذهبية . وقد أورد فيرجو(٢) تواريخ تلك الاصدارات كما يلي : ١٤ مليونا و ٤٨٠ الفا سكّت عام ١٨٤٤ في عهد السلطان عبدالمجيد ، و ١٤ مليونا و ٩٧٠ الفا في عام ١٨٧٧ في عهد السلطان عبدالعزيز ، و ١٦ مليونا و ٣٦ الفا من الليرات الذهبية ضربت ايام السلطان عبدالحميد الثاني حتى ١٩٠٩ ثم ٢٣ مليونا و ٨٠٠ الف ليرة ذهبية ضربت زمن السلطان محمد رشاد عام ١٩١٤ .

غير ان دخول تركيا الحرب في عام ١٩١٥ قلب الوضع المالي لذهب تركيا رأسا على عقب مما اضطرها الى اصدار النقد الورقي وجعلت الليرة التركية الورقية مرتبطة بأسعار الليرة الذهبية بمعدل مئة قرش ذهب لليرة الورقية اسمياً واستمرت الليرة الذهبية اساس النقد المتداول وقامت تركيا منذ هذا العام تحاول فرض الليرة الورقية كأساس للتداول النقدي . لكن العجز المستمر في ميزانية الدولة العثمانية اضطرها الى اعلان سلسلة من الاصدارات الورقية ما بين ٣ آذار ١٩١٥ و ٢٨ آذار ١٩١٧ ، اي في مدى ٢٤ شهرا . وقدر مجموع تلك الاستصدارات خلال تلك الفترة

---

(١) — Ahmad Sammân « Le régime monétaire de la Syrie » — Thèse. P. 12.

(٢) — Vergeot « Revue d'économie politique » — Année 1919. P. 280.
— Voir Jean Ducruet « Les capitaux européens au Proche-Orient. P. 94.

بأكثر من ١٢٨(٣) مليون ليرة تركية ورقية توزعت اصداراتها كالتالي : ٥،١٤٧،٩١٩ ليرة في ٣ ايار ١٩١٥ ، ثم ٥،٠٦٧،٦٠٠ في ١٨ آب من العام نفسه، ثم ٨،١٣١،٠٠٠ في ١٨ تشرين الاول ١٩١٥ ، ثم ٧٣،٩٥٥،٨٢٠ ليرة ورقية تركية في ٢٢ كانون الاول من العام نفسه ، ثم ٣٥،٤٩٦،٠٧٥ ليرة حتى آذار ١٩١٧ . وهكذا اصدرت الدولة العثمانية اكثر من ٩٢ مليون ليرة ورقية في عام واحد ، مما أوجد الرعب في نفوس المتعاملين بهذه الاوراق .

وزاد في خطورة الوضع ، لجوء تركيا الى القوة الجبرية لفرض ليرتها الورقية . فأصدر جمال باشا ، قائد الفيلق الامبراطوري الرابع ووزير بحرية تركيا ، انذارا دعا فيه السكان الى ضرورة استخدام النقد الورقي التركي . وقد أنهى جمال باشا انذاره ذاك بالتهديد التالي : « اذا لم تتحقق رغبتي قبل ١٥ آذار ١٩١٧ ، اي اذا لم تقبل الليرة الورقية بسعر معادل للعملة الذهبية ، فسأنفي الى الاناضول والرومللي ، عشرة من الاغنياء والشخصيات البارزة والتجار والصناعيين يختارون بالقرعة . وألفت الانتباه هنا الى ان اسمي المديرين للبنك العثماني وللبنك الالماني سيكونان في عداد الاسماء التي ستلقى في صندوق القرعة » . ثم يضيف التهديد التركي انه : « بعد ستة اسابيع من نفي الدفعة الاولى ، ستأخذ دفعة ثانية نفس الطريق الى الاناضول والرومللي ، ثم دفعة ثالثة ، وهكذا بانتظام حسابي ، الى ان تصبح الليرة الورقية عملة التداول الطبيعية في المنطقة »(٤) .

يستنتج من هذا الانذار ان التجار والصناعيين والاثرياء والوجهاء في سوريا ولبنان قد رفضوا التداول بالنقد الورقي التركي كما ان هناك اعترافا صريحا من مسؤول تركي كبير عن الموقف العدائي لأكبر مؤسستين ماليتين في الامبراطورية العثمانية بينهما البنك الامبراطوري العثماني بالذات حيال هذا النقد الذي أصدرته تركيا في الحرب مما زاد في صعوبة وضع الليرة التركية الورقية وأضعف من قيمتها التداولية .

لذا سادت اوضاع سوريا ولبنان والمنطقة العربية الخاضعة لتركيا برمتها ثلاثة اعتبارات أساسية(٥) في المداولات المالية من جراء سياسة تركيا تلك في القطاع النقدي :

اولى تلك الاعتبارات ان الامبراطورية العثمانية لم تسع الى جذب الذهب الى صناديقها خلال الحرب ، كما فعلت دول اوروبا والولايات المتحدة بشكل خاص ، بل لم تسع الى المحافظة على ما لديها من النقد المعدني على الاقل .

وثاني تلك الاعتبارات ان سياسة تركيا في استصدار الاوراق المالية قد دفعت السكان الى ادخار ما لديهم من نقود ذهبية وفضية مما زاد في مخزون الذهب في

(٣) سعيد حماده — « النظام النقدي والمراقي في سوريا .. » ص ٣٦ .

(٤) نشرت جريدة Le Temps الباريسية هذا الانذار في عددها الصادر في ٦ تموز ١٩١٧ وذكره ايضا .

— André Mandelstan « Le sort de l'Empire Ottoman ». P. 341.

— Voir aussi Georges Samné « La Syrie ». P. 461-462.

(٥) — Maxime Nicolas « Questions monétaires en Syrie... » — Thèse. P. 42.

سوريا ولبنان بعد رفض السكان التداول بالعملة الورقية والاعتماد على المقايضة في تبادل السلع .

اما الاعتبار الثالث والاهم ، فان تغيرا ملموسا قد حصل على توزيع الذهب في العالم عما كان عليه قبل الحرب العالمية الاولى بالذات . فقد سجلت تلك الحرب توقفا يكاد يكون تاما في نشاط اوروبا الاقتصادي والمالي والتي منيت بخسائر مالية وبشرية ضخمة جدا . لكن الحرب عينها قد اتاحت لاقتصاد الولايات المتحدة الاميركية المنظم ، ان يؤمن لها تقدما هائلا على اوروبا بالذات . فانقلبت الى دائنة بعد ان كانت مدينة لها حتى الامس القريب . وأضحت الولايات المتحدة الاميركية تشكل خزانا لا ينضب من رؤوس الاموال ، بعد الحرب مباشرة . فقد زاد دخلها الاجمالي ثلاثة أضعاف ما كان عليه عام ١٩١٠ وذلك في عام ١٩٢٨ . وجاء الاستقرار المستمر لعملتها ، الدولار، الذي أصبح وسيلة التداول النقدي الاولى في العالم، ليجعل منها اغنى بلد على الكرة الارضية . كما اتاحت لها وفرة مواردها المادية الاستغناء التام عن عدد كبير من المستوردات الاوروبية ، قبل الحرب وبعدها . كما ان اختلال التوازن المالي في الامبراطوريات القديمة اتاح لها ايضا اجتذاب الذهب الاوروبي الذي جاء ليزيد من حجم مدخراتها المصرفية وموجوداتها الذهبية(٦) .

فبينما كان على اوروبا ما بعد الحرب ان تعالج بلبلة نقدية شديدة الخطورة ، يضاف اليها مصاعب اقتصادية وبشرية جسيمة ، سببت لها اضطرابات سياسية واسعة وقلقا اجتماعيا مرعبا ، كان الاقتصاد الاميركي يقوى وينتعش ويرتفع الى أضعاف ما كان عليه قبل الحرب . وهكذا برز انقلاب خطير في الاسواق المالية العالمية أحل الاميركيين محل الاوروبيين في تقديم القروض والمعونات المالية ، لا الى البلدان الفتية فحسب ، بل الى اوروبا بالذات .

لقد بدأ النظام المالي الاوروبي يعاني أزمة مستمرة قاسية في مواجهة الازدهار الاقتصادي المتنامي للولايات المتحدة الاميركية منذ مطالع الحرب العالمية الاولى، وبدأ الارتفاع الجنوني للأسعار يشل القوة الاستهلاكية للمواطن الاوروبي . وهبطت الليرة الانكليزية الاسترلينية بمقدار الخمس عن سعرها السابق بالنسبة للدولار ، في حين هبط الفرنك الفرنسي بمقدار النصف(٧) ، وأدى التضخم النقدي الاوروبي الى عدم استقرار لا مثيل له من قبل في اوروبا في حين تعززت مكانة الدولار كأول عملة عالمية مستقرة وثابتة على أساس مبادلتها بالذهب .

الفوضى المالية في سوريا ولبنان

يؤخذ من معلومات ادارة النقد العثماني ان الذهب كان موجودا بوفرة في سوريا ولبنان قبل الحرب العالمية الاولى(٨) . وبالرغم من تهديدات جمال باشا ، فان السكان

(٦) — Voir Maurice Baumont « La Faillite de la Paix » — Tome I. PP. 291-295.

(٧) — Baumont — Op. Cit. P. 12.

(٨) — Voir M. Nicolas « Questions monétaires... ». P. 12.

الريفيين في هذين البلدين ، وعلى الاخص سكان المناطق الزراعية الغنية بالقمح في حوران وعكار والبقاع ، قد رفضوا تداول النقد الورقي التركي ولم يجر تطبيق انذار جمال باشا الا في بيروت وطرابلس وجبل لبنان ، حيث كان واسع الانتشار على سواحل سوريا ولبنان . وكانت النتيجة الطبيعية لرفض التعامل بالنقد الورقي في الداخل ، ولا سيما ايام الحرب ، ورفض تقديم السلع الزراعية ، خاصة الحبوب ، الا بالنقود الذهبية ، ان تكدست كميات كبيرة من الذهب في الداخل السوري واللبناني(٩) .

ويقول سعيد حماده في كتابه « النظام النقدي والمصرفي في سوريا » ... « والذي يدعو الى الدهشة هو وفرة المتداول من القطع الذهبية التركية في كل مكان، وعلى الخصوص في الداخل ، حيث تجمع لدى الاهالي مبالغ كبيرة من بيع الحبوب»(١٠) . وقد قدر غابريل منسى المدخر الذهبي بسبعة ملايين ليرة تركية ذهبية عام ١٩١٤ و ١٥ — ١٨ مليونا عام ١٩١٨ . اما جورج عشي فقدر الاحتياط الذهبي لسوريا ولبنان ما بين ١١ — ١٢ مليونا عام ١٩٢٠ — ١٩٢٢(١١) .

ونتيجة لرفض السكان تداول الورقة التركية ، هبطت قيمتها الفعلية بشكل عمودي مما أدى الى تأزم الوضع الاقتصادي تأزما خطيرا . فقد انخفضت قيمة الليرة التركية ما بين عامي ١٩١٥ و ١٩١٧ من مئة قرش ذهبي يوم صدورها عام ١٩١٥ الى ٩٩،٧٥ عام ١٩١٦ الى تسعة قروش فقط في كانون الاول ١٩١٨(١٢) أي بعد شهرين فقط من دخول الحملة الانكلو — فرنسية الى سوريا ولبنان ، في حين بقيت الليرة التركية الذهبية قاعدة للتداول النقدي في هذين البلدين وانتشرت اجزاؤها بكثرة فيهما . وكانت اكثر تلك الاجزاء استعمالا : البشلك ونصف البشلك ، والقرش الذهبي ونصف القرش ، والمتليك ونصف المتليك ، وكلها من الذهب والفضة او المزيج المعدني معهما ، ثم الباره ، والخمسة اي خمس بارات ، والنحاسة ونصف النحاسة، وكلها من المعدن النحاسي والمزيج يدخل فيه النحاس(١٣) .

وبالاضافة الى الليرة التركية الذهبية ، كان قيد التداول ايضا في سوريا ولبنان، النابوليونيات التي تركتها الحملة الفرنسية عام ١٨٦٠ في لبنان، والويسيات من فئة العشرين فرنكا ، وروبلات الذهب الروسية ، والدولارات الذهبية التي كان يرسلها المغتربون خاصة ، والليرات الاسترلينية الذهبية ، وقطع الخمس ليرات

(٩) بدر الدين السباعي — « اضواء على الرأسمال الاجنبي في سوريا » — ص ١٠٨ .
(١٠) سعيد حماده — المصدر المذكور — ص ٥٤ .
— المصدر السابق — ص١٠٨ .
(١١) ذكرها بدر الدين السباعي — المصدر السابق ص ٤٥ . وقد جاء في « قرارات المالية العامة لدولة دمشق » عن
(١٢) سعيد حماده — المصدر السابق ص ٤٥ . وقد جاء في مطلع كانون الثاني ١٩١٦ ستنخفض سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠ ما يلي : « فمن ٩٩ قرشا ذهبا في مطلع كانون الثاني ١٩١٦ ، ثم الى ٤٢ ق.ذ. في تشرين الاول ١٩١٦ ، ثم الليرة التركية الورق الى ٦٦ قرشا في تموز ١٩١٦ ثم الى ١٠ قروش ذهبية في الى ٢٣ ق.ذ. في آذار ١٩١٧ ، ثم الى ٢٠ ق.ذ. في آذار ١٩١٨ ، ثم الى ١٠ قروش ذهبية في تشرين الاول ١٩١٨ » . ص ١٢ .
(١٣) راجع حماده — المصدر السابق ص ٢٥ والسمان — المصدر السابق ص ١٣ — ١٤ .

الاسترلينية من الفضة ، والليرة الانكليزية « ام حصان » أو « ليرة مار جرجس » كما كان يسميها السكان المحليون(١٤) .

لقد بقي الذهب أساس التعامل النقدي في سوريا ولبنان طيلة فترة الحرب العالمية الاولى . وبالرغم من كل التدابير التي اتخذتها الادارة التركية فيهما ، فقد فشلت تلك الادارة في اقناع السكان بضرورة الاعتراف بقيمة الورق التركي معادلا لأساس ذهبي . لقد كانت الليرة التركية الورقية عديمة الفائدة في مجرى التداول النقدي ولم تكن مستقرة الى سعر واحد عند دخول القوات الحليفة ارض البلدين . فكان سعرها يتراوح بين ستة قروش ذهبية و ٢٥ قرشا من أصل قيمة اسمية لها تبلغ مئة قرش ذهبي . وكان الصيارفة يرفضون رفضا باتا ابدال هذه الليرة بأية قطع نقدية اخرى(١٥) . لذا كان من السهل على الادارة الحليفة ، بقيادة الجنرال اللنبي ، تصفية الورق التركي وجعل استعماله غير قانوني بعد فترة وجيزة جدا من الزمن ، تلك الفترة التي تلت الحرب مباشرة . فقد ترك اللنبي تداول الليرة التركية الورقية كما هو من اجل تمكين السكان من شراء اغذيتهم بعد فترة المجاعة التي مروا بها ، غير ان اللنبي لم يحدد قيمة تلك الورقة التركية بل قام باصدار ورقة النقد المصرية او الليرة المصرية في سوريا ولبنان الى جانب الورق التركي . فأدرك الاهالي ان استخدام الاوراق التركية غير مضمون النتائج ولا تكفله الادارة الحليفة فامتنعوا عن التعامل به . وبين عشية وضحاها ، وجد حاملو الليرات الورقية التركية انفسهم ، وقد خسروا الجزء الاكبر من ثرواتهم ، ومنيت تلك الليرة بانخفاض متسارع في المبادلات السرية غير الرسمية بينها وبين الذهب . وبيعت تلك الليرة مقابل ١٨ قرشا ذهبيا لدى وصول الحلفاء الى سوريا ولبنان ، وسرعان ما هبطت قيمتها بعد شهر فقط الى ٩ ق.ذ ثم الى ٦ ق.ذ اي ما يعادل ٤،٥ فرنكات فرنسية بينما هي تعادل اصلا .٨٠(١٦) فرنكا فرنسيا . واختفت الليرة التركية الورق من التداول نهائيا مع مطالع عام ١٩١٩ .

لقد زاد قرار الجنرال اللنبي ، الصادر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٨(١٧) ، من تفاقم الوضع الاقتصادي ، والبلبلة على صعيد التعامل النقدي . فقضى هذا القرار على حصر التعامل النقدي بالقطع الذهبية لجميع الدول وبالقطع الفضية الانكليزية والمصرية والهندية وكذلك التركية ، وبالنقد الورقي المصري فقط . وجعل هذا القرار التداول بالعملة الورقية ممكنا عن طريق البنك الاهلي المصري بمفرده . وخص القرار كذلك هذا النقد الورقي المصري بامتياز السعر القانوني على أساس معادلته بالذهب . وتلت هذا القرار عدة قرارات اخرى حددت الضرائب والالتزامات ورواتب الموظفين على أساس

(١٤) — Voir André Latron « La vie rurale en Syrie et au Liban ». P. 32.
(١٥) يقول ماكسيم نقولا « كانت الاسعار تتراوح بين ٤٥٠ و ٥٠٠ قرشا ورقيا لليرة الذهبية الواحدة عندما كانت جيوش الحلفاء تقترب من بيروت لتدخلها في ٢٣ تشرين الاول ١٩١٨ » المصدر السابق — ص ٤٦ .

— Voir aussi A. Yammine « Quatre ans de misère 1914-1918 ». P. 49.
(١٦) س. حماده — النظام النقدي — ص ٥٣ .
(١٧) راجع القرارين ١١ و ٣١ لعام ١٩١٨ .

القرار السابق اي الذهب والفضة والنقد الورقي المصري دون غيره .

لقد جاء ادخال الورق المصري معادلا للذهب والذي يتبع تقلب الليرة الاسترلينية آنذاك ، واتخاذه نقدا رسميا بصورة اجبارية ليس للسكان المحليين فحسب بل وللقوات الفرنسية المرابطة على ساحل سوريا ولبنان كذلك، مما سبب استياء عاما في الداخل والخارج . فقد رفض السكان ابدال الورق بالذهب ، كما رفضوا من قبل الليرة التركية الورقية ، وكانت كارثة تلك الليرة لا تزال تعيش في واقعهم اليومي ، كما احتج الفرنسيون بشدة على تلك التدابير التي أصدرها الجنرال اللنبي . وقام كليمنصو يوجه نقدا قارس اللهجة للجنرال اللنبي في رسالة بعث بها لرئيس الوزارة البريطانية لويد جورج بتاريخ ١٠ تموز ١٩١٩ ، ونعت اللنبي بالتحيز والرعونة وانه يتصرف كمجرد جنرال انكليزي لا كقائد عام للجيوش المتحالفة .

والدافع الاساسي للنقمة الفرنسية آنذاك يجد تفسيره في الحجم الهائل للنفقات العسكرية والمدنية للفرنسيين في سوريا ولبنان بالاضافة الى ضرب نفوذهم المعنوي لدى السكان المحليين . ومن الصعب فهم قرارات الجنرال اللنبي ورد الفعل العنيف من قبل الفرنسيين الا في اطار التناقض الاستعماري المتجدد بين فرنسا وبريطانيا . فقد عادت الدولتان المتحالفتان في الحرب الى عداوتهما التقليدية تتنافسان على اقتسام المنطقة . غير ان هذا التناقض سرعان ما سوي باتفاقية ١٥ ايلول ١٩١٩ تحت ضغط الخطر الداهم للاميركيين من جهة ، ولازدياد نفوذ حركة التحرر الوطني العربية من جهة اخرى .

ان سوريا ولبنان قد عرفتا ، ما بين أعوام ١٩١٥ و١٩٢٠ ثلاثة انواع من العملة الورقية : الليرة التركية الورق التي الغاها الجنرال اللنبي في ٢ تشرين الثاني ١٩١٨، والليرة المصرية الورق التي سيلغيها الجنرال غورو في عام ١٩٢١، والفرنك الفرنسي الورق، الذي سيفرضه غورو في سوريا ولبنان بعد هزيمة ميسلون. بيد ان السلطة التركية وقرارات جمال باشا ، والسلطة الانكليزية وقرارات اللنبي ، فشلت في فرض الورق النقدي عليهما (١٨) . وحدها قرارات غورو سيكون بامكانها تثبيت الورق الفرنسي بالقوة وربط اقتصاد سوريا ولبنان بعجلة النقد الفرنسي .

التكالب على الذهب المدخر في سوريا ولبنان

كان من نتيجة اوضاع ما بعد الحرب العالمية الاولى وحاجة اوربا الملحة الى المعدن الاصفر ، ان بدأت حملة واسعة لجمع مدخرات الذهب في سوريا ولبنان والمناطق المجاورة لهما . تلك الحملة التي بدأها الجنرال اللنبي عام ١٩١٨ وتمت فصولا متلاحقة مع الجنرال غورو وويغان وسراي .

(١٨) يقول جورج عشي في اطروحته « الانتقال من التجارة الحرة الى الاقتصاد الموجه » « منذ تشرين الثاني ١٩١٨ حتى نيسان ١٩٢٠ ، كانت الليرة المصرية والليرة التركية الذهب العملتين المتداولتين رسميا في سوريا ولبنان . الاولى في مدن الساحل والثانية في الداخل بصورة عامة » .
— G. Achi « Le passage de la liberté au contrôle... » — Thèse. P. 18.

فبينما كان الجنرال غورو يحاول فرض الفرنك الفرنسي الورقي كمعادل للذهب في بيروت وجبل لبنان وتعميمه على المنطقة الساحلية كلها ، المسماة بالمنطقة الغربية(١٩) ، تمهيدا لاخضاع باقي سوريا لهذا النظام المالي الجديد ، كانت المملكة العربية في دمشق تستحدث نقدا وطنيا بموجب قانون صادر عن الملك فيصل في ١٢ نيسان ١٩٢٠ . وقد حدد هذا القانون الذهب(٢١) كقاعدة وحيدة للنقد السوري الذي جعلت وحدته الدينار السوري المساوي ١٠٠ قرشا ذهبا والذي قسم الى اعشار . كما استحدث ذلك القانون ايضا عملة فضية سورية سميت بالريال . الا ان الاحتلال الفرنسي لسوريا لم يمكن دولة دمشق العربية من وضع ذلك القانون موضع التنفيذ بل زالت تلك الدولة قبل تنفيذه بالذات .

وكان لمعركة ميسلون الاثر البارز في ترسيخ النفوذ الفرنسي في هذين البلدين. وفي رأينا ، لا يجوز التسليم بأن انذار غورو ، المعلن في ١٤ تموز ١٩٢٠ ، يمكن فصله عن الرغبة الفرنسية الاستعمارية للسيطرة على سوريا وعلى الذهب المتجمع فيها ايام الحرب دون ان تكون لفرنسا هناك أية مزاعم عن علاقات تاريخية أو روابط صداقة أو اقليات تريد ان تحميها .

فالبند الخامس من هذا الانذار القاضي بالاعتراف بالعملة السورية ـ اللبنانية التي اصدرها بنك سوريا ثم بنك سوريا ولبنان الكبير فيما بعد ، والتي كانت ـ حسب نص الانذار ـ متداولة في المنطقة الغربية ، كان من الاهمية السياسية بحيث يعادل الاعتراف بالانتداب الفرنسي على سوريا بالذات . وفي رأينا ، ان الخسائر التي لحقت بالسكان من جراء ابدال النقد الذهبي بالاوراق التركية ثم المصرية ثم الفرنسية تركت تصلبا لدى قطاع واسع جدا من السكان بحيث اضطر الفرنسيون فيما بعد الى اعتماد اساليب اكثر مرونة للوصول الى أهدافهم خاصة وان التقلب المستمر والانخفاض العمودي للفرنك الفرنسي ولليرة السورية ـ اللبنانية التي ارتبطت به ، جعلت السكان يمتنعون عن الاقبال على تلك الليرة كما امتنعوا من قبل عن الليرة التركية الورقية والليرة المصرية .

فقد تذرعت فرنسا المنتدبة بتطبيق البنود العامة للانتدابات الدولية التي تفرض « على السلطة المنتدبة واجب ايصال البلد الموضوع تحت سلطانها الى الاستقلال المالي »(٢١) . لذلك سارعت فورا الى انشاء مصرف دعي بالمصرف السوري، والذي لم يكن في الواقع سوى البنك الامبراطوري العثماني القديم(٢٢) ، الذي منحه الجنرال

(١٩) راجع القرار رقم ١٩٥ المؤرخ في ٢٦ نيسان ١٩٢٠ والقرار رقم ٢٦٤ الصادر في ١٢ تموز من العام نفسه .

(٢٠) — Voir Youssef Khoury « Prix et monnaie en Syrie » — Thèse. P. 48.

(٢١) — M. Stoyanovsky « La théorie générale des mandats internationaux » — Thèse. P. 196.

(٢٢) « لقد دعيت الليرة بالسورية ، لكنها خصصت لسوريا ولبنان الكبير . اما ما دعي ببنك سوريا ثم ولبنان الكبير ، ثم ببنك سوريا ولبنان ، فليس في الواقع سوى تعبير عن الشركة الفرنسية المسماة سابقا البنك الامبراطوري العثماني » .
جورج عشي — المصدر السابق — ص ١٨ .

غورو ، حق اصدار النقود والاشراف على ميزانيتي سوريا ولبنان ، والذي سعى منذ البداية الى اخضاع ثروة سوريا ولبنان لنظام البلاد المغلوبة . ولم يكن لليرة السورية ــ اللبنانية من التسمية سوى الاسم ، لأن هذه الليرة الورقية بقيت مضمونة بغطاء ضعيف جدا من الذهب وكانت فعليا « عملة فرنسية ذات وجه عربي » على حد قول بدر الدين السباعي(٢٣) .

سياسة الانتداب ، في الحقل المالي

ان المتتبع لتطور السياسة الفرنسية الانتدابية في سوريا ولبنان يدرك بوضوح أن هذه السياسة دارت ، خلال الفترة الانتدابية الاولى على الأقل ، حول محورين رئيسيين :

أ ــ اعتماد سياسة الباب المفتوح في التجارة بقصد تمكين الشركات الفرنسية، المدعومة من المفوض السامي الفرنسي مباشرة ، من السيطرة على السوق الداخلية، وارضاء الولايات المتحدة الاميركية طبقا للبند الحادي عشر من صك الانتداب على سوريا ولبنان ، والقصد من هذا التودد ايجاد دعم اميركي وقروض طويلة الأمد لمركز الفرنك الفرنسي المنهار .

ب ــ تأمين فترة بحبوحة وازدهار اقتصادي في الداخل بقصد اعادة الثقة المالية الى نفوس المواطنين بعد الخسائر الجسيمة التي اصابتهم من جراء التغيير المستمر للعملات . وكان هدف فرنسا الانتدابية في هذا المضمار مزدوجا : الافراج عن الذهب المدّخر في الداخل ، واجتذاب اموال المغتربين اللبنانيين وأموال بعض اللبنانيين المودعة في الخارج ، خاصة في مصر ، لتوظيفها في لبنان .

ان تلك الاهداف التي اختطتها سياسة الانتداب لنفسها تبرز بوضوح حرص حكومة باريس على عقد اتفاقات تجارية واسعة مع الولايات المتحدة ، وحرصها كذلك على ضرورة اعتراف الولايات المتحدة بانتدابها على سوريا ولبنان(٢٤) . كذلك قامت حكومة باريس بعدة اتفاقيات ثنائية مع حكومات بريطانيا وايطاليا وتركيا وغيرها لتشجيع التجارة وزيادة حجم المبادلات مع مرفأ بيروت .

اما على صعيد الداخل ، فكان لا بد من توطيد الأمن ، واعادة الثقة بالاقتصاد اللبناني ــ السوري . فبدأت ادارة الانتداب تدرس بذكاء كيفية اخراج الذهب المدخر في هذه المنطقة بعدما قضت على المعارضة الوحدوية الجدية في ميسلون وقامت بنفي المعارضين خارج اراضي سوريا ولبنان .

وقام الجيش الفرنسي يضرب بعنف كل محاولة للتمرد أو العصيان ، ويقضي على العصابات الوطنية الواحدة تلو الاخرى ، ويهدّم قرى بكاملها بتهم صغيرة أحيانا، وكان الهدف واضحا : تأمين خطوط المواصلات والطرق التجارية بين الساحل

(٢٣) السباعي ــ « أضواء » ــ ص ١٠١ .
(٢٤) تمت التصديقات النهائية على اعتراف الولايات المتحدة بالانتداب بعد اتفاق باريس الموقع بتاريخ ١٣ تموز ١٩٢٤ .

والداخل . لقد توطد الأمن فعلا ، خاصة في المناطق الساحلية ، وراح اللبنانيون الموجودون في اميركا وغيرها ، يرسلون الى أسرهم مبالغ كبيرة من المساعدات بالعملات الذهبية والدولارات والليرات الاسترلينية ، بعد ان تمكنوا من استئناف صلاتهم بأقاربهم في الوطن الأم . وكانت نفقات الحملة الفرنسية والانكليزية كبيرة في السنوات الاولى بعد الحرب . كما ان الحرب من جهتها ساعدت على غنى العديد من اللبنانيين والسوريين ، وانتقصت من تعداد السكان ، خاصة في الجبل ، الذي خسر ثلث سكانه تقريبا . يضاف الى ذلك ان الحدود الجمركية بين لبنان والداخل كانت مفقودة . كل ذلك ساعد على ايجاد نشاط محلي وأجنبي واسع النطاق . وبرزت مرحلة من الازدهار الاقتصادي في مجالات مختلفة . وتحررت كميات كبيرة من النقد الذهبي المدّخر التي نزلت الى الاسواق كي تثمر وتدخل في تحريك التجارة . « وهطلت الليرات على سوريا ولبنان ــ كما جاء في مناقشات عصبة الامم ــ على شكل قطع ذهبية وفضية وورقية »(٢٥) . وكان المستفيد الأكبر من هذه البحبوحة ادارة الانتداب الفرنسي في بيروت التي كانت تصر على فرض الغرامات والضرائب والميرة والعشور كلها بالذهب . وبدا واضحا ان فائدة ذلك الازدهار تمركزت في أيدي حفنة من المرابين وبعض التجار الوسطاء وجنود الاحتلال(٢٦) . وبدأ الاهتمام الفرنسي جديا باخراج الذهب الى فرنسا عن طريق المؤسسات المالية الفرنسية وحدها المتمركزة في بيروت ، خاصة بنك سوريا ولبنان ، واخراجها من هناك نحو مراكزها في باريس. فجاءت فترة الازدهار تلك ، والتي لم تتجاوز السنتين ، لتساعد عمليا على ابدال الذهب المدّخر بالفرنك الفرنسي الورقي .

لقد قدم الذهب السوري واللبناني ، الذي نقل الى فرنسا خلال فترة هبوط قاسية للفرنك فيها ، فائدة كبرى للرأسمال الفرنسي ، اذ ساعد على دعمه دون ان يتمكن من تقديم علاج شاف له . غير ان هبوط الفرنك المستمر وكذلك الليرة الاسترلينية ، كان يفرض العودة الى استخدام الذهب كأساس للتداول النقدي في اوروبا . تلك العودة التي بدأت منذ ١٩٢٢ والتي شملت اوروبا بأسرها ، لم تغير من سياسة فرنسا الانتدابية في سوريا ولبنان اذ استمرت في فرض فرنكها الورقي كعملة معادلة للذهب . وكان لهبوط هذا الفرنك(٢٧) آثار اقتصادية خطيرة على مجمل

(٢٥) — S.D.N. « Procès Verbaux de la C.P.M. ». 1926. P. 116.
(٢٦) يؤكد الضابط نعمان ابو شقرا ، ان العديد من الجنود ، فرنسيين ومحليين ، في منطقة الحولة وصور ومرجعيون ، كانوا يجبرون السكان على دفع العشور والضرائب الاخرى بالذهب . ثم يستبدلون الذهب بفرنكات ورقية من معاشاتهم ويحتفظون بالذهب لانفسهم ويقدمون للحكومة الفرنكات الورقية على اساس انها العملة الوحيدة التي تمكنوا من العثور عليها لدى السكان . (مقابلة خاصة) .
ويؤيد هذا القول السيد رابار ، رئيس لجنة الانتدابات في الجمعية الدائمة للانتدابات « انه يوجد في سوريا ولبنان موظفون مارسوا التجارة والمضاربات .. » .
— M. Rappard « Procès Verbaux » — 8ème Session. Février-Mars 1926.
(٢٧) اذا اخذنا شهر حزيران كقاعدة نجد ان سعر الدولار بالقروش اللبنانية ــ السورية قد تغير كما يلي » ٦٢،٦٩ عام ١٩٢٠ ، و ٦١،٦٧ عام ١٩٢١ ، و ٥٧،٦٥ عام ١٩٢٢ ، و ٧٩ عام ١٩٢٣ ، و٩٥،٤٤ عام ١٩٢٤ ، و ١٠٤،٤٣ عام ١٩٢٥ ، و ١٦٧،٦٢ عام ١٩٢٦ .. «يعتبر الفرنك الفرنسي ٥ قروش» . س. حماده ــ النظام النقدي ــ ص ٧١ .

الاوضاع الاجتماعية في فرنسا بالذات(٢٨) اذ تسبب ذلك الهبوط بارتفاع جنوني في الاسعار ، مما كان يشل القدرة الاستهلاكية للطبقات الفقيرة . وكان ذلك الهبوط للفرنك من الاسباب التي أدت الى انتصار الكارتيل الذي أطلق عليه اسم كارتيل اليسار في فرنسا في انتخابات ١٩٢٤ بقيادة ادوار هيريو . غير ان هذا الكارتيل ، الذي عرف كيف يستغل السخط الشعبي في فرنسا للوصول الى حكمها ، لم يحدث أي تغيير جدي في سياسة فرنسا نحو مستعمراتها ، ولم يستطع التخلص من سيطرة البنوك الفرنسية في الداخل .

فالجنرال ساراي ، ممثل هذا الكارتيل في المفوضية العليا في بيروت ، لم يكن أقل حماسا من سابقيه في العمل على توسيع نفوذ الرساميل الفرنسية في سوريا ولبنان . وجر باقي مدخراتهما الذهبية نحو بنوك باريس . لذا يمكن القول ان سياسة الجنرالات الثلاثة لهذه الفترة كانت تتمم بعضها البعض في هذا المجال وكانت تصب في اتجاه واحد : دعم الرساميل الفرنسية على حساب افقار شعوب هذين البلدين .

ان كمية المدخرات الذهبية في سوريا ولبنان ، والتي قدرت في عام ١٩١٩ ، غداة دخول القوات الحليفة الى هذين البلدين بحوالى ١١ مليون ليرة(٢٩) تركية ذهبية ، بدأت تتناقص تدريجيا وتختفي بصورة مستمرة ، منذ بدء تطبيق الانتداب الفرنسي عليهما .

فليس من المستغرب بعد ذلك ان يقال « ان سوريا ولبنان قد افرغتا تماما من آخر ليراتهما المجيدية في عام ١٩٣٠ »(٣٠) وان معظم كميات ذلك الذهب قد انتقلت الى فرنسا عبر مؤسساتها المصرفية المتمركزة في بيروت . ذلك ان تصدير الذهب كان محظورا ، من حيث المبدأ ، طبقا للقرار الصادر في ١٠ ايار ١٩٢١ . ولم يسمح باخراج الذهب الا بترخيص من المفوضية العليا ، في حين بقي الفرنك أساس التداول النقدي في سوريا ولبنان . والواقع ان الاذن الخاص من المفوضية العليا كان يهدف أساسا الى القضاء على المضاربة بالذهب وحصر تصديره بالمؤسسات الفرنسية وبالاخص ببنك سوريا ولبنان دون سواه .

لقد أدت تقلبات الفرنك الى تفاقم الوضع في السوق السورية ، وخاصة في سوق بيروت . وبالرغم من وجود ما يسمى بالليرة السورية على أساس الفرنك الفرنسي ، فان جميع المعاملات التجارية كانت تجري على أساس الذهب في الداخل والفرنك في الخارج . مما جر الليرة السورية الى انخفاض مستمر بالنسبة لأسعار الذهب(٣١) . وانخفضت قيمة الليرة السورية المساوية لعشرين فرنك فرنسي أساسا من ٦٫٤٥ قرشا ذهبيا أو ١٫٣٧ دولارا او ٠٫٧٩ من الليرة الاسترلينية عام ١٩٢٠ الى ١٫٣١ ق.ذ او ٠٫٧٨ من الدولار او ٠٫١٦ من الاسترلينية عام ١٩٢٨ ، الى ٠٫٤٦

---

(٢٨) مر الفرنك الفرنسي بأزمتين حادتين بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٦ اذ اصيب في الاسواق العالمية بهبوط عمودي واصبح الفرنك معرضا لمضاربات مالية عنيفة » .

— Commission des Mandats — Rapport sur l'année 1928. P. 162.

(٢٩) احمد السمان — المصدر السابق — ص ١٠١ .

(٣٠) — A. Latron « La vie rurale... ». P. 38.

(٣١) — Voir Bulletin des commerçants et industriels français du Levant. (C.I.F.L.) No. 1 — Janvier 1923. P. 3.

ق.ذ او ٠٫٤٥ من الدولار الاميركي او ٠٫١١ من الاسترلينية عام ١٩٤٠(٣٢) . ان عدم استقرار الفرنك الفرنسي خلال الفترة الانتدابية الاولى ، جر الليرة السورية — اللبنانية المرتبطة به الى خسائر اقتصادية باهظة على سوريا ولبنان لأن ٩٤٫٣٪(٣٣) من الاوراق المالية التي كانت مطروحة للتداول في هذين البلدين ، أضحت مرهونة كسندات على الدولة الفرنسية .

المؤسسات المالية والمصارف الفرنسية في بيروت

تميزت فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى في سوريا ولبنان بخلوهما تماما من المصارف الاجنبية باستثناء بعض الفروع للبنك الامبراطوري العثماني العامل برساميل فرنسية وانكليزية . وأولى تلك الفروع كان فرع بيروت الذي انشىء عام ١٨٦٣ ثم فرع دمشق ١٨٧٥ ثم فرع حلب ١٨٩٣ ثم فرع طرابلس ١٩٠٤ ، ففرع حمص ١٩٠٨ ففرع صيدا ١٩١١ ففرع زحلة ١٩١٤(٣٤) .

وقد رافق دخول جيوش الحلفاء في تشرين الاول ١٩١٨ ازدهار واسع في القطاع المصرفي في هذين البلدين . فبعد شهرين فقط على دخول تلك القوات ، وفي ظل حكم الجنرال اللنبي بالذات ، بادر الفرنسيون في كانون الاول ١٩١٨ الى انشاء اول مصرف لهم في سوريا ولبنان عرف باسم البنك الفرنسي لسوريا(٣٥) . وكانت أبرز الشركات الفرنسية المساهمة في انشاء هذا البنك : « الشركة العامة » و « المصرف العقاري الفرنسي » ، و « المصرف العقاري الجزائري — التونسي » .

غير ان اتفاق ١٥ ايلول ١٩١٩ سرعان ما أطلق أيدي الفرنسيين في السيطرة على جميع النواحي العسكرية والادارية والمالية والاقتصادية في سوريا ولبنان . لذا سارع الفرنسيون الى انشاء بنك سوريا الذي سيتحول الى بنك سوريا ولبنان الكبير ، اثر انتصار الفرنسيين واعلان تجزئة سوريا الى دويلات . وسارع هذا البنك الى التخطيط الشامل لوضع الاقتصادين السوري واللبناني تحت امرته . وفي الواقع ، فان بنك سوريا لم يكن سوى امتداد للبنك الامبراطوري العثماني ، الذي انشىء عام ١٨٦٣ برساميل فرنسية وانكليزية ، وكان الجزء الاكبر من رأسماله فرنسيا . اذ قدر عام ١٨٧٠ بمئة وخمس وعشرين مليون فرنك فرنسي بلغ نصيب الفرنسيين منها ٧٥ مليونا مقابل ٥٠ مليونا للانكليز(٣٦) . أما مجلس ادارة البنك الامبراطوري العثماني ومقره فكانا في القسطنطينية ويدير من هناك جميع الفروع المنتشرة في أرجاء السلطنة . ويضاف الى مجلس الادارة ايضا لجنتا ادارة مركزهما باريس ولندن .

---

(٣٢) — J. Achi « Le passage de la liberté... » — Thèse Citée. P. 137.

(٣٣) راجع سعيد حماده — النظام النقدى ... ، ص ٢٨٨ .

— Voir aussi Louis Cardon « Le régime de la propriété foncière en Syrie». P. 285.

(٣٤) — Boissière « Importance actuelle des intérêts français en Syrie ». P. 24.

(٣٥) بدر الدين السباعي — «اضواء ..» ص ٨٨ .

(٣٦) — L'Asie Française — No. 175 — Juillet 1919. P. 18.

وكان للبنك الامبراطوري امتياز اصدار الاوراق النقدية في تركيا وله امتياز احتكار الذهب ايضا »(٣٧) .

وبنك سوريا الجديد ورث عن البنك الامبراطوري العثماني جميع فروعه في سوريا ولبنان ، واصبح مركزه الرئيسي في باريس ويتبع مباشرة المؤسسات المالية الفرنسية التي ساهمت بانشائه . لذا تميز هذا البنك عن سابقه بعدم مشاركة الانكليز فعليا في رساميله ومجلس ادارته بل أصبح بنكا فرنسيا صرفا مارس الدور السابق للبنك الامبراطوري العثماني بجميع تفاصيله .

وكان لفرنسا غداة الحرب العالمية الاولى ، ٧٩٪ من المصالح المادية والمعنوية في سوريا ولبنان . لذا كانت سياستها تتجه ، بعد الحرب مباشرة ، الى مركزة ما تبقى من المصالح جميعا بين أيدي رساميلها المتغلغلة هناك . « ان المنتجات الفرنسية ، لتحظى بعد الآن ، بالافضلية المطلقة على باقي السلع ، شأنها في ذلك شأن المواهب الفرنسية ايضا »(٣٨) .

ان هزيمة ميسلون (١٩٢٠) كانت بداية التغلغل المصرفي الهائل في سوريا ولبنان . ففي حين كان هذا البلدان يفتقران تماما الى مصارف قبل الحرب ، سوى فروع البنك الامبراطوري العثماني الضعيفة الرساميل ، فان المصارف وبنوك التسليف العقارية سارعت فورا لاستثمار رؤوس أموالها فيهما وقامت بعض المصارف الاجنبية تفتح فروعا لها في بيروت ، كما بدات تظهر على الساحة بعض المؤسسات المحلية للتسليف العقاري والقروض القصيرة الاجل في نهاية هذه المرحلة بالذات . وحسب احصائيات ١٩٢٢ ، اي بعد سنتين فقط من ميسلون ، ارتفع عدد البنوك الفرنسية الى خمسة ، وافتتح مصرفان اجنبيان هما « بنكو دو روما » و « الانكلو بالستاين بنك » (البنك الانكليزي ــ الفلسطيني) فرعين لهما في بيروت منذ ١٩٢١ وبدات خمس عشرة مؤسسة محلية للتسليف العقاري تنفذ بعض العمليات المالية الصغيرة في بيروت وضواحيها(٣٩) .

لقد بدات عملية تثمير رؤوس الاموال الفرنسية التي صدرت الى سوريا ولبنان قبل الحرب ، وبدات معها ، مباشرة بعد نهاية الحرب ، السيطرة التامة على اقتصاد سوريا ولبنان واستغلالهما استغلالا واسعا بالطرق الاستعمارية المعروفة . وبدات تلك البنوك تسيطر تماما على خطوط السكك الحديدية اللبنانية والسورية والمرافىء وشركة الترام والكهرباء والشركات القطنية والمطاحن والتبغ وكافة الفروع الاقتصادية التي اخضعت تباعا لجبروت الرأسمال الفرنسي . غير ان البنك الفرنسي ، الملقب بالبنك السوري ، او بنك سوريا ولبنان ، كان أغنى تلك المؤسسات المالية الفرنسية وأشدها نفوذا .

(٣٧) — M. Nicolas « Questions monétaires en Syrie... ». P. 21.

(٣٨) — L. C. Catroux « Le Mandat français en Syrie ». P. 30.

(٣٩) ايلي وجرجي جدعون — الدليل السوري لعام ١٩٢٢ — ص ٤٩ .

١ ــ بنك سوريا ولبنان الكبير :

عندما خلف هذا البنك البنك الامبراطوري العثماني عام ١٩١٩ ، لم يكن لديه رصيد مالي سوى ١٠ ملايين فرنك كرأسمال أساسي(٤٠) . وكانت السنوات الاولى ، قبل ميسلون ، سنوات انتظار ودرس لامكانيات تحقيق مختلف العمليات المالية ، لذا اقتصر عمل المؤسسات المصرفية بادىء الامر على تسليف قصير الامد والقيام بأعمال الودائع البنكية . وكانت تلك المؤسسات تحرص ، في البدء ، على عدم توظيف رساميلها الا في الاعمال العامة التي تضمنها الدولة والبلديات الكبيرة التي تتعهدها الدولة رسميا بكفالة مباشرة . وتشجيعا لأعمال الشركات في تلك الفترة ، سارعت الادارة العسكرية الى اعفاء مواد الشركات المستوردة من الضرائب على ان تخضع تلك الشركات فيرقابتها الفنية والمالية الى المفوضيةالعليا. ولكي تضمنالبلديات للرساميل الفرنسية تسديد العجز عند وقوعه ، كانت ترهن حصتها التي تدفعها الدولة لها من رسوم المسقفات والتمتع وتجعلها تحت تصرف تلك الرساميل والشركات الفرنسية . وكان المندوب السامي شخصيا كفيل تلك الدويلات والبلديات(٤١) . الا ان انتصار الفرنسيين في ميسلون ، فك الرساميل من عقالها فبدات تتوسع في جميع المجالات الحيوية في سوريا ولبنان وارتفعت رساميل بنك سوريا ولبنان الكبير من ١٠ ملايين عام ١٩١٩ الى ٢٥ مليونا في كانون الاول ١٩٢٠ و ١١٩ مليونا عام ١٩٢٨ وذلك بالفرنكات الفرنسية(٤٢) .

وبدأ بنك سوريا ولبنان يتحول ، منذ ١٩٢٠ ، الى اكبر مؤسسة مالية في سوريا ولبنان ، في حين بقي مركزه دوما في باريس ، كشركة فرنسية خاصة . فالزبائن الذين كانوا يتجهون سابقا الى البنك الامبراطوري العثماني ، كانوا يسلكون نفس الطريق الى بنك سوريا ولبنان الكبير الذي حل محله »(٤٣) . لذا فدور هذا البنك لم يتغير فعليا عن دور سابقه اذ ظل يمارس توزيع القروض على الافراد والشركات ، واقراض الدولة التي قدمت له كل حماية رسمية . هذا المصرف لم يكن مصرف دولة يمركز بين يديه الاعتمادات ويحدد قيمة الحسم في الاسواق ، كما هو الحال بالنسبة للمصارف المركزية بصورة عامة ، لكن هذا البنك كان الوحيد الذي منح حق الاصدار النقدي في الدول المسماة «الدول المستقلة تحت الانتداب الفرنسي» فأحل مكان الذهب ، وهو عملة البلاد الأصلية ، الفرنك الورقي عن طريق عملة محلية سميت بالليرة السورية ــ اللبنانية التي رافقت الفرنك في هبوطه المستمر . وقام هذا البنك باصدار كميات هائلة من تلك الليرات بدات فقط بقيمة ١٧٩،٥٥٧ فرنكا في كانون الاول عام ١٩٢٠ لترتفع الى ٢١٥ مليون فرنك عام ١٩٢٢ في حين ارتفعت موجوداته من الذهب من قيمة ٣٩ مليون فرنك عام ١٩٢٥ الى ما قيمته ٥٠٠ مليونا

(٤٠) — G. Achi « Le passage de la liberté ». P. 21.

(٤١) السباعي — اضواء — ص ١٦٥ .

(٤٢) سعيد حماده — النظام النقدي — ص ٦٥ . والسباعي المصدر السابق — ص ١٣٠ .

(٤٣) — G. Achi — Op .Cit. P. 21.

عام ١٩٣٠(٤٤) . وكتبت صحيفة « البرق » البيروتية في عددها الصادر في ٣١ كانون الاول عام ١٩٢٣ تقول : « منذ بدء التداول بالليرات السورية (في اول ايار ١٩٢٠) حتى ٣١ تشرين الاول ١٩٢٣ ، قدم قسم الاصدار ببنك سوريا ولبنان الكبير الى الموازنة الفرنسية عن حساب المفوضية العليا في بيروت مبلغ ٦٤،٦٨٦،٠٠٠ ليرة لبنانية ـ سورية مقابل نقود معدنية (اغلبها من الذهب) وظفت باسم هذا المصرف في باريس . وخلال هذه المرحلة ذاتها لم يتعد المبلغ الاجمالي المقدر لحصة سوريا ولبنان من التجارة الخارجية اكثر من ٣ ملايين ليرة . . . »(٤٥)

بهذا المقطع يتكشف دور البنك في عملية اخراج الذهب من سوريا ولبنان الى فرنسا عن طريق تغطية ورقية تمنح للمفوضية العليا في بيروت مقابل قيمتها بالذهب تدفع لدى المركز الرئيسي للبنك في باريس . وهذا ما يفسر عودة فرنسا المستمرة الى فرض العملة الذهبية كعملة اساسية للتداول في سوريا ولبنان خلال ١٩٢٢ و ١٩٢٤ و ١٩٢٦ مع مراقبة اي تصدير للذهب او اية مضاربة فيه بفعل الضغط العالمي على الذهب في ذلك الحين . ويتبين بوضوح ان المستفيد الاكبر ، ان لم نقل الوحيد ، كان بنك سوريا ولبنان الكبير الذي استطاع مركزة آخر الليرات الذهبية المدخرة في سوريا ولبنان بين يديه . فليس من الصدفة بشيء ان يلجأ المفوضون السامون ، بعد ست سنوات من فرض استعمال الفرنك الفرنسي الورق ، الى اجبار الاهالي على دفع الغرامات بالذهب دون سواه . لقد كانت خطة الفرنسيين في هذا المجال ذكية ومدروسة ، نفذت بمرونة فائقة من قبل بنك سوريا ولبنان الكبير . فتمكن هذا البنك من تحويل قسم كبير من نقوده المالية الورقية هنا الى نقود ذهبية لحسابه في باريس كما قام التجار الفرنسيون بعمل مماثل . وكانت المؤسسات المالية الفرنسية هي الوحيدة التي يحق لها اصدار سندات مالية قابلة التحويل الى ذهب . وبنك سوريا ولبنان الكبير لم يعلن عن ربحه الصافي الحقيقي ، والارقام التي تقدم بها غير صحيحة اطلاقا اذ قدرت ارباحه فقط لعام ١٩٢٥ بحوالي ٢٦٩،٠٨٧،٧٨٥ مليونا من الفرنكات مقابل ٢٦٩،٧٥٠،٦٢٤ عام ١٩٢٦ و ٤٤،١١٦،١٧٦(٤٦) مليونا لعام ١٩٢٨ حسب التصريح الرسمي لادارة هذا البنك ، والارباح ، في اعتقادنا ، اعلى من ذلك بكثير .

فالربح يحول الى ذهب لصالح الرأسمال الفرنسي في باريس ، اما الخسارة فيتحملها السكان المحليون . لذا كان لابدال الذهب بالورق النقدي المستمر في الهبوط آثار مرعبة في سوريا ولبنان كما في باقي المستعمرات الفرنسية . وكان بنتيجة ذلك ان اضطر السكان الى استخدام العملة الورقية الفرنسية وحدها ، بعد غياب النقد الذهبي خاصة والمعدني عامة من التداول(٤٧) .

(٤٤) — Voir A. Sammân — Op. Cit. P. 101 et H.C. Rapport sur l'année 1922. P. 105.

(٤٥) البرق ـ ص ٢ .

(٤٦) س. حماده ـ النظام النقدي ـ ص ١١٥ . مأخوذ عن التقرير السنوي لبنك سوريا ولبنان الكبير ـ السنوات المذكورة .

(٤٧) السباعي ـ اضواء ـ ص ١١٦ .

وقدرت الخسائر التي تكبدها الاقتصادان اللبناني والسوري من جراء تحويل الذهب الى أوراق نقدية ، خلال الفترة بين أعوام ١٩١٩ و ١٩٢٦ بمبلغ عشرة ملايين ليرة(٤٨) تركية ذهبا من جراء الهبوط المستمر لسعر الفرنك الفرنسي . وارتفعت الفوائد العادية على القروض التي تمنحها البنوك الفرنسية العاملة في بيروت الى ١٥٪ على الرهونات وتجاوزت ٦٠٪ على الفوائد الربوية وأحيانا ٧٥٪(٤٩) في بعض ارجاء سوريا .

ان هزيمة الحركة الوطنية السورية أزالت العراقيل من امام الفرنسيين للانتقال من تداول النقد الذهبي الى تداول الفرنك الفرنسي الورقي . وقامت المؤسسات المالية الفرنسية ، وبشكل خاص بنك سوريا ولبنان الكبير ، باستدرار الذهب من جيوب السكان الى البنوك الباريسية . وقامت تلك المؤسسات طيلة العهد الانتدابي ، باستغلال الاغلبية الساحقة من سكان البلاد على نطاق واسع . كما نشأ على هامش تلك المؤسسات ، وبارتباط وثيق معها ، مؤسسات مالية محلية ومرابون انتشروا ، كوباء الطاعون ، في القرى اللبنانية والسورية ، يبحثون عن الذهب . فلعبوا بذلك دورا بشعا في استغلال الفلاحين وافراغ الارياف من المدخرات الذهبية الكثيرة التي كانت فيه قبل الحرب وأثناءها . اما الليرة السورية ـ اللبنانية التي أصدرها بنك سوريا ولبنان الكبير منذ ١٩٢٠ فقد ولدت في حالة من التبعية التامة له وبالتالي للفرنك الفرنسي استمرت فيها حتى نهاية الانتداب .

لقد عبَّر هنري دو جوفنيل بالذات عن أهداف بنك سوريا ولبنان الكبير بقوله : « ان البنك السوري يعتبر سوريا ملكا له »(٥٠) . وبالرغم من صدور التشريعات القاضية باستخدام باقي العملات المضمونة بالذهب ، كان هذا البنك يجبر المتعاملين بالنقد السوري على اجراء تسديداتهم بالذهب وحده(٥١) ، رغم وجود قرارات المفوضين السامين . لقد كان هذا البنك بالفعل دولة مستقلة ، لا عن شعوب المنطقة فحسب ، بل عن قرارات المفوضين السامين الفرنسيين بالذات وكانت البنوك الفرنسية تسيّر سياسة باريس بالذات .

ب ـ المؤسسات المالية الفرنسية الاخرى :

صحيح ان بنك سوريا ولبنان الكبير شكل أكبر تروست مالي استغل واستثمر اقتصاديات سوريا ولبنان لمصلحته الخاصة واستطاع نقل كميات كبيرة من ذهب البلاد الى فرنسا، غير ان هذا البنك لم يكن وحده في الساحة المالية في هذين البلدين، بل كان الى جانبه مؤسسات مالية فرنسية اخرى ، أصغر منه شأنا دون شك وأقل أهمية ، لكنها لعبت دورا أساسيا في مخططات الرساميل الفرنسية العاملة هنا .

(٤٨) س. حماده ـ المصدر السابق ـ ص ٢٨٨

(٤٩) — A. Sammân — Op. Cit. P. 123.

(٥٠) اورد هذا القول ـ السباعي ـ « اضواء » ـ ص ٩٥ .

(٥١) — R. de Gontaut-Biron « Sur les routes de Syrie ». P. 171-172.

فقد استقر بنك التسليف العقاري السوري ، وهو فرع لبنك الشركة العامة الباريسية المشهورة ، في بيروت منذ أواخر ١٩١٩ ، برأسمال قدره ستة ملايين فرنك فرنسي(٥٢) . وسرعان ما توسع في أرجاء سوريا فأقام له فروعا او وكالات في حلب منذ آب ١٩٣٠ ، ودمشق منذ حزيران ١٩٣١ ، وطرابلس منذ حزيران ١٩٣٣ .

والشركة العقارية لسوريا ، التي أسسها الكونت كريستاتي في بيروت منذ عام ١٩٢٢ ، بلغت رساميلها ١٠ ملايين(٥٣) فرنك فرنسي في تلك السنة .

وأنشيء بنك التسليف العقاري للجزائر وتونس في بيروت خلال عام ١٩٢١ برأسمال قدره ٧ ملايين فرنك(٥٤) .

ولعب بنك التسليف الليوني دورا أقل من دور الشركة الام في الدول الواقعة تحت الانتداب الفرنسي . اذ يعود تاريخ هذه الشركة في البلاد الى زمن طويل وكانت تشرف فعليا ، منذ القرن التاسع عشر على صناعة الحرير في لبنان .

وبصورة عامة ، يمكن القول ان هذه المؤسسات المصرفية الفرنسية قد اتجهت ، بشكل خاص ، نحو التسليفات المالية القصيرة الاجل ، ونحو مشاريع المواصلات والسياحة والمرافىء وشركات التأمين والسكك الحديدية والكهرباء وكانت قروضها محصورة في بيروت خاصة ولم تشكل اية مزاحمة جدية للبنك التروست .

يضاف الى هذه المؤسسات المالية بنك التسليف الزراعي ، الذي خلف المصرف الزراعي العثماني ، وأوقف الحلفاء نشاطه عام ١٩١٩ . هذا البنك كان يعمل برساميل فرنسية منذ تأسيسه عام ١٨٩٨ في القسطنطينية . وكانت له فروع متعددة في مراكز الولايات ما عدا جبل لبنان المتصرفية . « غير ان فائدته اقتصرت على عدد ضئيل من الوجهاء وكبار الملاك الاقطاعيين الذين استطاعوا ، بفضل نفوذهم السياسي، الاستفادة من بعض تسليفاته(٥٥) . لذلك سارع الفرنسيون مجددا الى اعادة هذا البنك منذ ١٩٢٤ تحت اسم البنك الزراعي لدولة لبنان الكبير ، والذي لم يختلف عن سابقه سوى بالتسمية . الا ان هذا البنك ، نظرا لضآلة الرساميل الموظفة فيه ، لم يبدأ أعماله الا في بداية عام ١٩٢٦ . وللدلالة على « ضخامة » القروض التي كان يمنحها هذا البنك نورد هذا المقطع من كتاب « برجيه ـ ليفرو » حيث يقولا : « وافق (اي البنك الزراعي) عام ١٩٢٦ ، على منح مزارعي بعلبك والبقاع قروضا وصلت في مجموعها الى ١٦٧،٥٨٣ ليرة لبنانية ـ سورية ورقا . وقد استفادت ١٢٥ قرية من هذه التسليفات »(٥٦) . اما رأسمال هذا البنك فبلغ ٢٦٩،٠٠٠ ليرة سورية ورق في عام ١٩٢٦ ولم يقدم اية فوائد للمزارعين الفلاحين لأن البنك لا يعطي قروضا الا مقابل رهن على الارض على ألا يتجاوز المبلغ الالفي ليرة سورية تدفع على مدى

(٥٢) السباعي ـ اضواء ـ ص ٨٨ .
(٥٣) السباعي ـ اضواء ـ ص ١٣١ .
(٥٤) السباعي ـ اضواء ـ ص ١٣٠ .
(٥٥) — Louis Cardon « Le régime de la propriété foncière en Syrie ». P. 256.
(٥٦) — Berger-Levrault « La Syrie et le Liban sous l'occupation et le Mandat français... ». P. 248.
اما اوزو فيرفع الرقم الى ١٦٩،٥٠٠ ليرة سورية موزعة على ١٢٥ قرية .
— R. O'Zoux « Etats du Levant... ». P. 271.

خمس سنوات وتكون الغاية من القرض « استصلاح مساحة كبيرة من الاراضي »(٥٧) . فتمشيا مع سياسة الفرنسيين في الريف اللبناني ـ السوري شكل هذا البنك أداة هامة لدعم الاقطاعيين الموالين للانتداب . ولم يقم هذا البنك بأي دور ايجابي في سبيل تطوير الريف او القيام بمشاريع زراعية وسدود ، حتى ان معظم المصادر والمراجع لتلك الفترة تتجاهل او تجهل وجود هذا البنك بالذات .

المكانة الاولى للشركات والمؤسسات المالية الفرنسية

صرح الجنرال غورو لمرافقه الكولونيل كاترو بقوله : « فتحنا الطريق امام رساميلنا . فينبغي ان يكون للبضائع الفرنسية المقام الاول »(٥٨) . بهذا الوضوح ، اتسمت السياسة الفرنسية منذ ١٩٢١ . وبالرغم من ان بنكو دو روما ، اقام له فرعا في بيروت الى جانب فرع البنك البريطاني الفلسطيني منذ ١٩٢١ ، فان هذين المصرفين لم يكن بامكانهما الاستفادة من وجود الفرنسيين في ادارة الانتداب في بيروت ، بل على العكس من ذلك ، فرض المندوبون السامون الفرنسيون تدابير صارمة ضد البنوك الاجنبيةالاخرى طوال فترة الانتداب ، وألغوا كل أشكال المضاربة معها وأخضعوا هذه البنوك لاشرافهم المباشر والمستمر .

من هذا المنطلق بالذات يمكن فهم الدور الضئيل لتلك المؤسسات المصرفية والشركات الاجنبية غير الفرنسية في سوريا ولبنان . فهناك ٧٠ ألفا من الجنود الفرنسيين مستعدون لحماية المصالح المشتركة للرساميل الفرنسية دون سواها ، وقرارات الجنرال غورو ، خاصة القرار ٨٦٥ الصادر في ٢٧ ايار ١٩٢١(٥٩) جاءت تحمي الماركات الصناعية الفرنسية من مضاربة الماركات الاخرى ، ومحكمة التجارة في بيروت ، جعل جميع قضاتها من الفرنسيين دون سواهم .

صحيح ان القرار ١٣٢٩ الصادر في ٣٠ آذار ١٩٢٢ ، أباح التسليف مقابل رهن عقاري ، الا ان هذا القرار بالذات ينوه صراحة الى انه « لا يزال محظورا على الادارات والمصارف والشركات التجارية وشركات التسليف المضمون برهن او التسليف العقاري أو الزراعي ، ان تقوم ، دون تصريح خاص ، بعمليات تسليف عقاري تزيد مدتها على عامين اثنين »(٦٠) . وكتب عمر الجابري معلقا على هذا القرار بقوله : « في الواقع ان التصاريح الخاصة لا يمنحها المندوب السامي الا لعدد ضئيل من المؤسسات الفرنسية البحتة وهي : بنك سوريا ولبنان الكبير ، وبنك التسليف العقاري للجزائر وتونس ، وبنك التسليف العقاري لسوريا »(٦١) . واستمرت هذه الشدة في التشريعات ضد المصارف الاجنبية حتى ١٩٢٤ بسبب الازمات المتلاحقة والانخفاض

(٥٧) — R. O'Zoux — Ibid. P. 268.
(٥٨) — L. C. Catroux « Le Mandat français en Syrie... ». P. 30.
(٥٩) — Boissière « La Syrie : importance des intérêts français... ». P. 5.
(٦٠) — O. Djabry « La Syrie sous le régime du Mandat... ». P. 125.
(٦١) — O. Djabry — Op. Cit. P. 125.

المستمر للفرنك الفرنسي . ومنذ مطلع هذا العام اقتضت مصلحة الفرنسيين ــ كما يقول غونتو ــ بيرون ــ « التخفيف من قسوة التشريع النقدي في سوريا ولبنان والسماح بأن تحرر العقود بين الافراد بكل أنواع العملات المضمونة بالذهب وليس بالفرنك وحده »(٦٢) .

فبدأت الشركات والمؤسسات المالية الفرنسية المدعومة مباشرة من المفوضية العليا ، حملة مركزة للسيطرة على جميع القطاعات المنتجة في سوريا ولبنان وانتزاع الامتيازات التي نالتها شركات اوروبية سابقا من الدولة العثمانية . فالشركة العثمانية لخطوط سكة حديد دمشق ــ حماه(٦٣) وتمديداتها ، التي أنشئت عام ١٨٩١ برأسمال قدره ١٥ مليون فرنك بأغلبية ساحقة للفرنسيين ، اصبحت منذ ١٩٢٤ شركة فرنسية مغفلة . يضاف ايضا ان الشركة العثمانية لترام بيروت ــ المعاملتين ، والتي تأسست، عام ١٨٩٢ برأسمال اغلبيته الساحقة للبلجيكيين ، تحولت برمتها الى شركة فرنسية مغفلة ابتداء من ١٩٢٣ . اما شركة حصر التبغ والتنباك ، وهي شركة عثمانية انشئت منذ ١٨٨٣ برساميل فرنسية في الغالب ، والتي حصلت على امتياز زراعة وتصنيع التبغ في كافة أنحاء الامبراطورية العثمانية باستثناء متصرفية جبل لبنان ، قام الجنرال ويغان بمنح هذه الشركة امتياز زراعة التبغ والاتجار به في جبل لبنان ايضا منذ اول آذار ١٩٢٣ باسم « منوبول التبغ » على ان تدفع للمفوضية العليا مبلغا قدره عشرون مليون فرنك فرنسي(٦٤) عن المدة الواقعة بين اعوام ١٩١٨ و ١٩٢٣ لقاء منحها حصر التبغ والتنباك في كافة أرجاء سوريا ولبنان .

ودفعت هذه الشركة مبلغ ثلاثة ملايين فرنك عن عام ١٩٢٤ عن دولة لبنان الكبير بمفردها ، ثم قامت بدفع مبلغ ٢٤ مليونا في عام ١٩٢٦ ، ودفعت ١٥ مليونا عام ١٩٢٧ و ٢٢ مليونا عام ١٩٢٨ و ٢٠ مليونا عام ١٩٢٩ عن جميع الدويلات السورية ولبنان الكبير(٦٥) . ودفعت جميع المبالغ منذ عام ١٩٢٦ بالفرنك الورقي للمفوضية العليا مباشرة بعد ان أعفيت من الدفع لصندوق الدين العام(٦٦) .

لقد أضحت مدفوعات الريجي جزءا كبيرا من ميزانية الدويلات ولبنان الكبير (ولا تزال حتى اليوم في لبنان) على حساب خراب الفلاحين في البلدين لا سيما في لبنان المتصرفية او الجبل حيث كان السكان يعتمدون كثيرا على زراعة التبغ وتصنيعه والاتجار به . غير ان ادارة الحصر الفرنسية مركزت بين يديها كل زراعة التبغ في سوريا ولبنان منذ اول آذار ١٩٢٣ . فمنعت الاتجار بها خارج نطاقها بالذات ،

---

(٦٢) — R. de Gontaut-Biron « Sur les routes de Syrie ». P. 171-172.

(٦٣) تعرف هذه الشركة D.H.P. أي Damas-Hama et Prolongements.
وقدر الربح الصافي لهذه الشركة بمليوني فرنك عام ١٩٢٥ وبأربعة ملايين عام ١٩٢٦ .
راجع ــ السباعي ــ اضواء ــ ص ١٤٨ .
— Voir aussi J. Ducruet « Les Capitaux européens... » P. 236-239.

(٦٤) السباعي ــ المصدر السابق ــ ص ١٨٣ .

(٦٥) السباعي ــ المصدر السابق ــ ص ١٨٣ .

(٦٦) بموجب اتفاقية اول آذار ١٩٢٣ كانت الريجي توزع الارباح كما يلي ٣٠ ــ ٤٠٪ للحكومات و ٣٠ ــ ٣٥٪ لصندوق الدين و ٣٠ ــ ٣٥٪ للشركة بحسب ارباح الشركة ــ راجع السباعي ــ المصدر السابق ص ١٨٣ .

« ومنحتها السلطة المنتدبة كل تأييد لأن الشركة تعود لمالكين فرنسيين »(٦٧) .

ومن المفيد هنا ان نشير الى شركة فرنسية من نوع خاص ، شركة لم تقم بأي عمل في سوريا ولبنان ، وبالرغم من ذلك فقد أجبرت السكان فيهما على دفع مبالغ طائلة لخزانتها ، تعويضا لها عن « خدماتها » في الامبراطورية العثمانية التي كانت تشكل سوريا ولبنان « جزءا » من وحدة أراضيها . تلك الشركة هي ادارة الدين العثماني العام المسماة .D.P.O (٦٨) . هذه الشركة في الواقع لها صفة مزدوجة فرنسية ــ انكليزية ، غير ان معظم المساهمين فيها كانوا من الفرنسيين اذ كانت حصة فرنسا من الدين العمومي العثماني ٦٠٪ من مجموع الدين العثماني العام في حين قدر الرأسمال الفرنسي العامل في سوريا ولبنان قبل الحرب بحوالي ٢٠٠(٦٩) مليون فرنك فرنسي .

لقد سارعت هذه الشركة الى الاستفادة من الوجود العسكري الفرنسي لبسط سيطرتها على امتيازات واسعة في سوريا ولبنان ، كما حصلت على امتيازات سابقة في داخل السلطنة بالذات منذ ١٨٨٣ ، وهو عام انشائها ، اذ سيطرت على امتياز الملح ورسوم المشروبات الروحية ورسوم الطوابع ، وعشر الشرانق وضريبة التمتع في كافة أرجاء السلطنة قديما . وبعد هزيمة تركيا في الحرب ، قام مجلس ادارة الدين العمومي العثماني بنقل « باقي » متوجبات السلطنة على الدويلات التي نشأت منها ، ومنها سوريا ولبنان ، منذ ٦ تشرين الثاني ١٩٢٤ بعد ان وزعت معاهدة لوزان ، المعقودة في ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، حصة سوريا ولبنان من هذا الدين كالآتي :

« على مجمل البلاد الواقعة تحت الانتداب الفرنسي ان تتحمل ، خلال اعوام ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ ، عبئا ماليا سنويا مقداره ٧٩٨ الف ليرة تركية ذهبية ، يخفض الى ٦١٢ ألفا لعام ١٩٢٨ والى ٥٩٤ ألفا لعام ١٩٣٠ . هذه المدفوعات ستستمر في الانخفاض التدريجي حتى الايفاء الكامل لمختلف الاستدانات والتسليفات التي شكلت الدين العمومي العثماني »(٧٠) . و « توزعت الحصة المترتبة على لبنان الكبير بنسبة ٤٧٪ من الدين العام المتوجب على سوريا ولبنان مقابل ٣٦٪ على دولة سوريا و ٨٪ على دويلة العلويين ، و ٧٪ على لواء الاسكندرون و ٢٪ على دويلة جبل الدروز »(٧١) .

اما اشتراك سوريا ولبنان الكبير في الديون العثمانية السابقة لتاريخ ١٧ تشرين الاول ١٩١٢ فقد تحددت بنسبة ٨،٣٧٨٪ من مجموع الدين العمومي العثماني وبنسبة ١٠٪ عن الفترة التي تلت هذا التاريخ حتى اول تشرين الثاني عام ١٩١٤(٧٢) .

---

(٦٧) — E. Jung « La révolte arabe ». P. 160.

(٦٨) — Dette Publique Ottomane.

(٦٩) دوريو ــ المصدر السابق ــ ص ٨ .

(٧٠) القسم الثاني من هذه الاتفاقية . البند ٤٦ .

(٧١) القسم الثاني من اتفاقية لوزان ــ البند ٤٧ .
— Voir M. Desjardins « Le problème syrien... ». P. 152 et Charles Ayyoub « Les Mandats A... ». P. 144.

(٧٢) — Burckard « Le Mandat français en Syrie et au Liban ». P. 145.

وتجدر الاشارة هنا الى ان مجموع الدين العثماني العام قــدر عام ١٩١٨ بمبلغ ٤٦٢ مليون ليرة تركية ذهبية قــدم الى تركيا منها فقط ١٤٤ مليونــا من الليرات الذهبية ، امــا الباقي والبالغ قيمته ٣١٨ مليونا فقد قــدم بالعملات الورقية . بيد ان المجلس العام للدين العثماني فرض كامل المبالغ بالليرات التركية الذهبية ، مضيفا اليها الفوائد القانونية على هذا الاساس ، ثم جرى تقسيمه على السكان الذين كانــوا يخضعون سابقا للامبراطورية العثمانية ويشكلون جزءا منها . وقد قــدر النائب كاستيلاني حصة فرنسا من هذا الدين بأكثر من ٦٠٪ من أصل ١٦٠ مليون ليرة تركية ذهبية تعادل آنذاك ٣ مليارات و ٧٥٠ مليونا من الفرنكات الذهبية ، تخص دائنين فرنسيين دون غيرهم . وبلغت تقــديرات كاستيلاني للفائدة السنوية عن تلك الحصة بحوالى ٣٨ مليونا من الفرنكات الذهبية الفرنسية(٧٣) .

ان ادارة الديــن العمــومي العثماني والتي ليست في النهاية ســوى مصلحة الرأسمالين الفرنسي والبريطاني بشكل خاص ، قامت بأساليب تجاوزت كل أشــكال الاستعمار السابقة في سوريا ولبنان الكبير وبقيت فترة طويلة من الزمن تقتطع ١٠٪(٧٤) من ميزانية هذين البلدين .

أسس دولة رأسمالية في لبنان المعاصر

لقد كان تمركز الشركات والمؤسسات المالية في أيــد فرنسية احدى السمات المميزة ولا شك لنمو الرأسمال المصرفي في لبنان في ظل الانتداب الفرنسي . غــير ان هذا التمركز الذي تحقق لصالح الفرنسيين أنعش على جنباته بورجوازية لبنانية(٧٥) محلية سرعــان مــا تعززت مكانتها في الفترة الانتــدابية اللاحقة . وتشكلت تلــك البورجوازية بشكل خاص من المرابين والمصرفيين المحليين وبعض كبار التجار وأغنياء الحرب . وكانت هذه البورجوازية تتوزع على وكالات الشركات الاجنبية ، خــاصة الفرنسية منها ، وترتبط بها مباشرة . وبالاضافة الى الوكالات التي حصلت عليها ، كانت تمارس ايضا اعمال الاقراض والتسليف لآماد قصيرة . وقــد استفادت مــن الوجود العسكري ــ الفرنسي لتوسع رقعة استغلالها من بيروت ، حيث كانت تتمركز

(٧٣) — L'Asie Française. Supplément du No. 225. Septembre-Octobre 1924.

(٧٤) — R. O'Zoux « Etats du Levant... ». P. 155.

(٧٥) تكلم دومنيك شفاليه على بورجوازية مسيحية في جبــل لبنان منــذ القــرن التــاسع عشر ــ تلك البورجوازية التي شكلت الوسيط المفضل للتجار الاوروبيين » .
— D. Chevallier « La Société du Mont-Liban... ». P. 209.
كذلك يوضح « **يساري لبناني** » العوامل التي جعلت منقطاع التجارة العنصر المحدد الاساسي لتطور الرأسمالية في لبنان منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر واهمية اعمــال الوساطــة والوكالات في الاثراء السريع لكبار التجار والمتنفذين والتي دفعــت الاقتصــاد اللبناني نحــو التبعية للاحتكارات الاجنبية .
راجــع « **يســاري لبنــاني** » « اليسار الحقيقي واليسار المغامر » . المقطــع التحليلــي البالغ الدقة « لمحة تاريخية لتشكل البنيــة الاقتصادية في لبنان » ص ١٢٤ وما يليها .

بشكل رئيسي ، الى الداخل اللبناني والسوري . كما قامت بتجارة الترانزيت ايضا ، في حين كان بعض أفرادها يفرضون أنفسهم على تجار المــدن الاخرى في سوريــا ولبنان كوسطاء بينهم وبين الرساميل الاجنبية التي احتكروا وكالاتها . وقد استغلت هذه الفئة النشيطة فترة افراغ النقود الذهبية من الداخل الى فرنسا عبر بيروت لتجمع ثروات طائلة ، اذ قامت بأعمال الصيرفة وصناعة الحلى والمجوهرات . وقامت بفتح بعض « المصارف المحلية » الخاصة بها ، والتي اعتمدت على التسليف بشكل خاص وتقديم القروض على سندات او بضائع ، وتسليفات مقابل رهن . ومن أبرز تلك المؤسسات التي كانت على الساحة اللبنانية آنذاك : مؤسسة فرعون وشيحا ، مؤسسة طراد وشركاه ، مؤسسة صباغ واولاده ، مؤسسة جبيلي وأولاده وشركاهم ، مؤسسة قصعة ، مؤسسة صفر وطراد ، مؤسسة فرحي وطراد ، مؤسسة سليم خياط ، مؤسسة باسيل ديس ، مؤسسة داغر وبطرس ، مؤسسة هوثر ، مؤسسة زلوم ، مؤسسة بدوي ، مؤسسة دبس وفياني ، مؤسسة ا. حداد ، مؤسسة شارل قرم(٧٦) . وأيــاً كان دور تلك المؤسسات المالية المحلية خلال تلك الحقبة ، فقد بدأت تبرز كقوة اقتصادية هامة ، وتدعم أسس بورجوازية لبنانية كانت في أســاس حركة سياسية كبيرة ، بدأت موالية للانتداب ومعارضة لكل حركة وحدوية، لتبدأ معارضتها له بعد اشتداد عودها في المرحلة التالية للانتداب .

ان عهــد المتصرفية قد سهل دخول الرأسمال الاجنبي الى جبل لبنان ، وفي أستيراد الرساميل ، التي سيطرت على الحرير والطرقات والمرافىء والكهرباء والمياه والسكك الحديدية وغيرها ، وجرى أستيراد نماذج ادارية ومالية من الغرب الرأسمالي خاصة من فرنسا . الا ان السياسة الانتدابية لفرنسا سعت مباشرة الى نقل أسس تلك الادارة الرأسمالية الفرنسية برمتها الى سوريا ولبنان . فنقلت اليهما الدستور ونظام التعليم وتنظيم الجيش وتنظيم الادارة ، والنظام النقدي وغيرها على نفس النظم التي كانت مطبقة في فرنسا سابقا . ان انشاء الجمهورية اللبنانية في ظل الانتداب الفرنسي عقب اعلان الدستور عــام ١٩٢٦ ، قد رسخت السيطرة الفرنسية على جميع اقتصاديات سوريا ولبنان وربطتها تبعيا باقتصاد فرنسا كما رسخت في الوقت نفسه بذور الدولة الرأسمالية اللاحقة في لبنان المعاصر وبذور بورجوازية لبنانية محلية عرفت كيف تتوزع على الرساميل الاجنبية المتوافرة في بيروت وتنتعش على هامش علاقــاتها التبعية معها .

بعض الملاحظات

شــهد لبنان وسوريا تنافسا استعماريــا وتكالبا على مدخراتهما الذهبية منذ دخول القوات التركية الى لبنان ، وانتهى التنافس بانتصار الفرنسيين الذين فرضوا عملتهم الورقية على أســاس معادل للذهب وأجبروا السكان على التعامل بها بعــد ان أجبروا سابقا على التعامل بالليرة التركية الورق والليرة المصرية الورق . وكانت خسائر

(٧٦) ايلي وجرجي جدعون ــ الدليل السوري لعــام ١٩٢٢ ــ ص ٤٩ .

السوريين واللبنانيين كبيرة جدا من جراء تلك العملات الورقية التي لم تكن تتمتع بالتغطية الذهبية والاستقرار في أسعارها . لـذا أظهرت سياسة الفرنسيين مرونة كبيرة لادخال الثقة الى نفوس السكان بقصد الافراج عن مدخراتهم الذهبية بعد المحاولات المستمرة والفاشلة لارغامهم على التعامل بالنقد الورقي المساوي للذهب . ولجأوا خلال هذه الفترة الى فرض الذهب كعملة أساسية في دفع الضرائب والعشور مما أجبر السكان على تقديم ما لديهم تباعا للفرنسيين حتى فرغ الريف تماما من آخر نقوده الذهبية بعـد عشر سنوات فقط على بدء الانتداب . وقـام المفوضون السامون الفرنسيون ، مـن الموالين لليمين او الموالين للكـارتيل اليساري ، بتدعيم سيطرة الرأسمال الفرنسي على جميع المرافق الحيوية في سوريا ولبنان .

وأوكلت ادارة الانتداب أمر اصدار النقود الى بنك سوريا ولبنان الكبير الـذي احتكر معظم خيرات الانتداب عن طريق سيطرته المباشرة على اقتصاديات سوريا ولبنان . هذا البنك لم يكن بنك الدولة ، وبالرغم من ذلـك أعطته سلطات الانتداب جميع صلاحيات بنك الدولة . فكانت الارباح تذهب الى صناديقه الخاصة بمبادلات ذهبية على مقره في باريس ، أما الخسائر فيتحملها سكان سوريا ولبنان . ان مثل هذا البنك كان الشكل المشوه للبنك المركزي الذي بقي لبنان يفتقر الى وجوده حتى الستينات ، اي بعـد الاستقلال بزمن طويل . غير ان الاعمال المصرفية التي قـام بها هذا البنك ساهمت الى حد كبير في ادخال العديد من التشريعات المالية على أسس رأسمالية حديثة تبنتها لاحقا دولة الاستقلال . ولم تستفد جميع البنوك والمؤسسات المالية الفرنسية بنفس القدر من وجود الانتداب بل على العكس من ذلك، فقد انحصرت منافع الانتداب ببنك سوريا ولبنان الكبير الذي أصبح أكبر تروست مالي في البلدين في حين اقتصر دور بـاقي البنوك الفرنسية على تسليفات وقروض قصيرة الامد ولم تلعب دورا هاما في اية مجالات اقتصادية في دويلات الانتداب . ان بنك سوريـا ولبنان حد بالفعل من تطور جميع البنوك الاخرى مـن مختلف الجنسيات بما فيها الفرنسية ولعب دور السمكة الكبيرة التي ابتلعت بـاقي المؤسسات والشركات العاملة في الحقل المالي في سوريـا ولبنان .

اما آفاق تطور المؤسسات الاجنبية غير الفرنسية فكانت ضيقة جدا حيث ان الفرنسيين فرضوا عليها قيودا صارمة وأجبروها على الخضوع مباشرة لاشراف بنك سوريا ولبنان ، مما جعل تلك المؤسسات المالية تفقد قدرتها على المزاحمة والتوسع فبقي دورها هامشيا طيلة الفترة الانتدابية الاولى ، ولم يظهر لها اثر ملموس في مجالات الاقتصاد اللبناني آنـذاك .

لقد اقتصرت التوظيفات المالية ، فرنسية كانت ام غير فرنسية ، على القروض وتسليف التجار ، وتمركزت اساسا في بيروت، في حين افتقرت جميع القطـاعات الاقتصادية المنتجة الى الدعم المالي الضروري لتنشيطها . فخارج بيروت ، وخـارج مرفأها وما يتعلق به بشكل خاص ، انعدمت توظيفات البنوك والمؤسسات المـالية الاجنبية . فدعم قطاع التجارة كان الهدف الرئيسي لتلك البنوك العاملة في بيروت ، في حين أضحت باقي القطاعات ، خاصة الصناعة والزراعة ، في ركود قاتل بعد ان

سـدت المزاحمة وقلة الرساميل آفاق تطورهما .

اما المؤسسات المالية المحلية فقد نشأت على هامش المؤسسات المالية الاجنبية بالذات وفي قطاع التجارة والتسليفات دون سواها ، وولدت في حالة من التبعية المطلقة لتلك المؤسسات الاجنبية . فهي ليست شريكـا لها ولا مزاحما بل مجموعات صغيرة من التجار والمرابين والصاغة والمهاجرين الاغنياء حاولوا ترسيخ أقدامهم على الساحة المالية البيروتية برساميل قليلة سرعان مـا بدأت تزداد تباعا بفضل ارتباطاتها التجارية المتعددة الجوانب والربـا الفاحش الـذي كانت توظف فيه أموالها بشكل تسليفات قصيرة الامـد . فالرأسمال المحلي كانت له مصلحة مزدوجة : فهو من جهة يريد التملص من سيطرة الرساميل الاجنبية القوية والتي لا يستطيع مزاحمتها ، ومن جهة أخرى كان بحاجة ماسة للوجود الانتدابي العسكري كي ينمو ويتوسع . لذا كان أصحاب هذه الرساميل من أشد المناصرين للانتداب في مرحلته الاولى فقط وسينقلب العديد منهم ضد الانتداب لاحقا الى منادين بالاستقلال وضرب تبعية لبنان الوحيدة الجانب للفرنسيين .

ان الليرة السورية ــ اللبنانية كانت تابعا أمينا للفرنك الفرنسي ووثيقة الارتباط بتقلباته . فهي لم تستفد قط من فترات نهوضه التي لم تظهر خلال تلك الفترة بل رافقت هذا الفرنك في جميع مراحل هبوطه التي تجاوزت نصف قيمته أحيانا . ان فرض تلك الليرة على أساس معادل للذهب لم يكن فعليا الا على أسـاس معادل للفرنك الفرنسي غير المضمون بتغطية ذهبية كافية . لـذا كان على دولة الاستقلال ان تفصم هذه التبعية المطلقة للفرنك الفرنسي وتعيد للـيرة ضمانة ذهبية جديـدة ومعادلات مستقلة عن التبعية الوحيدة الجانب للفرنك .

ان هذه البنوك والمؤسسات المالية الفرنسية والاجنبية والمحلية أرست بالفعل اسس دولة رأسمالية حديثة في لبنان استمدت تشريعاتها في الحقل المالي من آخر تطورات الرأسمالية الحاكمة في باريس ، وستسهم لاحقا في تنشيط القطاع المالي في لبنان بعـد الاستقلال ودخول الرساميل العربية بوفرة الى مؤسسـاته المالية الضخمة المتمركزة في بيروت دون سواها والتي كانت المستفيد الاكبر من خيرات الانتداب .

الفصل الثالث
ولادة قطاع جديد : الاصطياف في جوار بيروت

بيروت قاعدة بحرية للملاحة الدولية

لا ريب ان الجبال اللبنانية من أجمل مناطق شرقي البحر الابيض المتوسط مناخا ومناظر طبيعية خلابة . وكانت هذه الجبال ملتقى الاغنياء من المصريين والسوريين والعراقيين والفلسطينيين . فقد اعتاد هؤلاء تمضية الصيف بكامله في ربوع الجبال اللبنانية منذ ما قبل الحرب العالمية الاولى . وسارعت فرنسا المنتدبة الى استغلال هؤلاء « الزبائن » الدائمين كي تثمر اقامتهم في لبنان لصالح خزانته وبالتالي الخزانة الفرنسية . لذا سعى الجنرال غورو ، فور اعلانه عن ولادة دولة لبنان الكبير ، الى توطيد الامن بحزم ، ومد شبكة واسعة من الطرق الحديدية والمواصلات ، وشجع البعثات الاثرية على التنقيب في لبنان الذي يشكل تاريخه مصدرا هاما لوجود اكتشافات أثرية كبيرة على مر العصور ، وقامت المفوضية العليا باستصدار مراسيم متعاقبة اعفت بموجبها الفنادق والفيلات ورؤوس الاموال العاملة في الصناعة الفندقية والسياحة من الضرائب ، كل تلك الخطوات دفعت هذا القطاع الى النمو والانتشار بشكل متسارع .

ولجأ الجنرال غورو كذلك الى عقد اتفاقيات سياحية مع شركات النقل والملاحة البحرية ، الفرنسية وغير الفرنسية العاملة في المنطقة كي تفتح لها فروعا في بيروت . وبلغ تعداد تلك الشركات اربع عشرة شركة عام ١٩٢١ منها سبع شركات فرنسية الجنسية هي : شركة النقل البحري ، والشركة الفرنسية للملاحة التجارية ، والشركة البحرية في الغرب ، وشركة تجمع مستأجري السفن ، والشركة البحرية للتفريغ والشحن ، والشركة البحرية الوطنية ، وشركة جيبه GILLET وأولاده(١) .

اما الشركات السبع الاخرى المتعددة الجنسيات فكانت « الشركة الخديوية » و « برنس لاين » و « موسى لاين » و « لويد تريستينو » و « الشركة البحرية

(١) — H. C. « Ce que tout Français doit savoir de la Syrie et du Liban... ». P. 3-5.

الايطالية » و « الشركة الايطالية للمواصلات البحرية » و « شركة الملاحة الايونية »(٢) . وبدأت تلك الشركات تعمل على نقل المسافرين بانتظام على خطوط بيروت وتؤمن مواصلات دائمة من حوض المتوسط اليها ، وبدأ عدد السواح يتكاثر اسبوعيا منذ ذلك التاريخ .

الخطوط الحديدية تربط بيروت بالداخل

وسارعت المفوضية العليا بفترة وجيزة جدا الى ترميم جميع خطوط المواصلات التي أصيبت خلال الحرب في سوريا ولبنان . وما ان انتصف شهر تموز ١٩٢١ حتى اعيد السير على خطوط بيروت ـ دمشق ، ورياق ـ حمص ، وحمص ـ طرابلس . وقامت بأعمال الترميم تلك « الشركة العامة لخطوط السكك الحديدية » وقدرت تكاليف الاصلاحات بحوالى ٢١ مليون فرنك فرنسي(٣) . لقد كانت المفوضية العليا تخطط بجدية لتوسيع تجارتها وربط المناطق بعضها ببعض ، وهذا ما يفسر صرف مبلغ ٢١ مليون فرنك فرنسي بعد عام واحد فقط من معركة ميسلون ، على خطوط المواصلات وحدها . وأجريت الدراسات ايضا لمد خط حديدي بين بيروت وطرابلس ، ينتهي العمل فيه عام ١٩٢٤ ويمدد ايضا فيوصل بيروت بالناقورة . واعدت الدراسات كذلك لمشروع انشاء خط حديدي مسنن يصل بيروت ببرمانا، لكن المشروع لم ينفذ(٤) . وارتفعت زنة البضائع المنقولة على تلك الخطوط الحديدية بشكل متصاعد اذ بلغت الصادرات عليها الى الخارج ٤١٧٧ طنا عام ١٩٢٣ مقابل ٦٨٢٠ طنا عام ١٩٢٤ اي بزيادة ٦٠٪ تقريبا خلال عام واحد مقابل واردات عليها قدرت بحوالى ٣٣٩٠ طنا عام ١٩٢٣ و ٤٠٩١ طنا عام ١٩٢٤(٥) .

وقامت لجنة شبكة الخطوط الحديدية التابعة لجيش المشرق كذلك بترميم واستغلال خطوط الترام اللبنانية التابعة للشركة العامة البلجيكية والتي سرعان ما أفلست فنالت امتيازاتها شركة الخطوط الحديدية الفرنسية منذ ١٩٢٤ . وقد وضعت اللجنة قيد الاستخدام خط بيروت ـ المعاملتين منذ ١٩٢٢ بطول ١٩ كيلومترا فقط ، وبقي الترام اللبناني محصورا في مدينة بيروت دون ان يتعداها الى المناطق المجاورة .

غير ان قلة موارد الخطوط الحديدية ، وبطء سير القطارات بسبب صعوبة الجبال اللبنانية ، وعدم انتظام السير عليها خاصة في فصل الشتاء بعد تراكم الثلوج وكثرة الانهيارات ، حد موضوعيا من امكانية استخدام القطارات لنقل المسافرين والسواح . ورغم الجهود التي بذلتها ادارة المفوضية العليا وشركة الخطوط العامة لسكك الحديد ، فان شبكة الخطوط الحديدية في لبنان لم يطرأ عليها تغيير جدي منذ ذلك التاريخ . والخطوط الحديدية التي أقامها الفرنسيون في لبنان بقيت

(٢) — H.C. « Ce que tout Français... ». P. 7-10.
(٣) — H.C. « La Syrie et le Liban en 1922 ». P. 144.
(٤) — H.C. « Rapport sur l'année 1923-1924 ». P. 40.
(٥) — Bulletin de C.I.F.L. No. 1 de 1923 P. 19 et No. 9 de 1924 P. 19.

دون زيادة بسبب طبيعة لبنان الجبلية بالذات والتي لم يستخدم التكنيك الحديث حتى اليوم لتجاوز وعورتها .

النقل بالسيارات يختصر المسافات

بيد ان تلك الصعوبات الجدية لتطوير النقل بالقطار والترام تفسر جزئيا تنامي دور النقل بالسيارات . فسرعة الانتقال بها وسهولته ، وراحة المسافر ، جعلت الناس يفضلون السيارة للتنقل ولحمل السلع والبضائع القليلة الوزن وغير المربكة في الحمل . فاتسع استخدام السيارات بوتائر عالية منذ الحرب العالمية الاولى وبدأ ينتظم بشكل نقليات وكاراجات لها سفريات منظمة في الداخل والخارج(٦) . وشجعت المفوضية العليا عملية شق الطرق نحو القرى وذلك باستخدام اليد العاملة المحلية والسخرة العينية واستخدام سجناء الحق العام ، وذلك باشراف الجهاز الفني في ادارة الانتداب(٧) .

وتعددت الطرق المحلية والرئيسية بشكل هائل في تلك الفترة . فباستثناء الطرق ذات الاهمية المحلية القروية في جبل لبنان ، لم يكن في لبنان قبل عام ١٩١٤ سوى طريقين رئيسيتين للمواصلات الطويلة في لبنان هما : طريق بيروت ـ صور التي فتحتها الشركة الفرنسية العامة لشق الطرقات في الامبراطورية العثمانية ، وطريق بيروت ـ دمشق ، التي نفذتها كذلك شركة فرنسية وبدأ استخدامها منذ ١٨٦٥(٨) يضاف اليهما ايضا حوالي ٥٠٠ كلم(٩) حتى عام ١٩١٢ ، من الطرقات الضيقة والجبلية السيئة الصيانة في جبل المتصرفية .

وباعتراف المعمرين الذين عايشوا تلك الفترة ، وتقارير المفوضة العليا وبعض المختصين ، فان السيارة ، في عام ١٩١٨ ، كانت تحتاج الى يومين(١٠) لقطع مسافة المئة كيلومتر تقريبا التي تفصل بيروت عن طرابلس .

لقد قامت المفوضة العليا بتأمين حركة مواصلات واسعة جدا منذ ١٩٢٠ . وغدت طرق بيروت ـ صور ، وبيروت ـ طرابلس ، وصور ـ الناقورة ، وبيروت ـ دمشق ، وطرابلس ـ حمص ، تعمل بانتظام في عام ١٩٢٢ . وحتى عام ١٩٢٦ ، كان قد تم تنفيذ واصلاح الطرق التالية : الطريق الساحلية الناقورة ـ اسكندرونة ٥٧٠ كلم ، والطريق البقاعية حاصبيا ـ زحلة ـ بعلبك ـ حمص (٢٦٠ كلم) ، وطريق صيدا ـ مرجعيون ـ حاصبيا ـ القنيطرة ـ عزرا ـ السويداء (١٧٠ كلم ، كان قد أكمل منها ٥٠ كلم فقط منذ عام ١٩١٩) ، وطريق بيروت ـ شتورة ـ دمشق (١٢٠ كلم) وفرع

(٦) — H.C. « Rapport sur l'année 1922 ». P. 149.
(٧) — H.C.« Rapport sur l'année 1923-1924 ». P. 39.
(٨) — H.C. « La Syrie et le Liban 1919-1927 ». P. 170.
(٩) — Correspondance d'Orient — No. 219. P. 531.
(١٠) — H.C. « Rapport sur l'année 1922 ». P. 147.

يتجه الى حمص عن طريق بعلبك ، وطريق طرابلس ـ حمص (١٢٠ كلم)(١١) .

وينوه تقرير ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ الى عصبة الامم انه بانشاء طريقين جديدتين في منطقة عكار هما طريق العبدة ـ حلبا ، وطريق حلبا ـ القبيات ، أصبحت دولة لبنان الكبير تشتمل في عـام ١٩٢٤ على ١٥٠٠ كلم من شبكة المواصلات الداخلية »(١٢) .

نضيف الى ذلك ، ان المفوضية العليا قامت بعقد اتفاقيات سياحية مع بغـداد وطهران بدأت بموجبها رحلات اسبوعية منتظمة من بيروت الى بغداد ، على ان تعبرها مرتين في الشهر فتصل حتى طهران(١٣) .

الازديـاد الهائل في عـدد السيارات

لا ريب ان توسيع الطرقات القديمة واصلاحها ، وشق طرقات جديدة الى معظم القرى دفع اعداد السيارات العاملة في لبنان بشكل خاص الى ارتفاع عمودي وفي منتهى السرعة . ففي حين كان تعـداد السيارات في لبنان وسوريا لا يتجاوز عـدد اصابع اليد الواحـدة في عام ١٩١٤(١٤) تتمركز في مدينة بيروت دون سواها ، فان العدد سيرتفع الى مئة سيارة في مطلع ١٩١٩ والى ألف سيارة في دولة لبنان الكبير وحدها في عام ١٩٢١ والى ١٢٠٠ سيارة ايضا في لبـنان بمفرده عام ١٩٢٣ . ثـم قفز الرقم الى ٣٧٠٠ عام ١٩٢٦ ثم الى ٦٠٠٠ سيارة عـام ١٩٢٨ مع اضافة ٢٥٠ شاحنة كبيرة للنقل البري ، وذلك ايضا في لبنان وحده(١٥) .

وقد قدر سليمان الجميل تعداد السيارات في لبنان الكبير بحوالى ٣٧٦ سيارة عـام ١٩٢١ و ٥٢٩١ سيارة عـام ١٩٢٨(١٦) . في حين قـدر مورغان جونس مجموع السيارات التي وصلت الى مرفأ بيروت حتى عـام ١٩٣١ بحوالي ١٨٢١١ سيـارة مشيرا الى ان أكثر من نصف هذا العدد بقي في لبنان وحده(١٧) .

صحيح ان التقديرات في هذا المجال ليست بالغة الدقة، لكن جميع الاحصائيات متقاربة في تحديد العدد الضئيل للسيارات في سوريا ولبنان بعيد الحرب العالمية الاولى والاشارة الواضحة الى الارتفاع الهائل في ازديـاد تلك الارقام . لذا لن نتوقف على تعداد تلك الاحصائيات بقدر مـا يهمنا الخط العام لتطور مبيع السيارات وأسباب هذا التطور والقوانين الاجتماعية التي دفعت اليه .

ففي اواسط عـام ١٩١٨ كان في بيروت ١٤ سيارة فقط غير محددة الماركات . اما في عام ١٩٢٣ فكان فيها ١٢٧٥(١٨) سيارة ما بين سيـارات نقل صغيرة وكبيرة ،

(١١) — M. Desjardins « Le problème syrien au point de vue économique ». P. 143.
(١٢) — H.C. « Rapport sur 1923-1924 ». P. 39.
(١٣) — Richard Thoumin « La géographie humaine de la Syrie Centrale ». P. 203.
(١٤) — S. Himady « Economic Organization of Syria ». P. 9.
(١٥) — L'Asie Française — Janvier 1932. P. 35.
(١٦) — Souleiman Gemayel « L'évolution du budget libanais ». P. 15.
(١٧) — J. Morgan-Jones « La fin du Mandat français en Syrie et au Liban ». P. 25.
(١٨) — Bulletin de C.I.F.L. — No. 2 de 1923 — P. 21-23.

وسيارات لنقل الركاب عرفنا منها ٩٤٩ سيارة أميركية الصنع و ١٤٦ فرنسية و ١١٢ ايطالية و ٣٩ انكليزية و ٢٩ المانية ، ٨ سيارات نمساوية الماركة ، وواحـدة فقط من صنع سويسري وأخرى من صنع بلجيكي .

وقد قدر استيراد السيارات التي مرت بمرفأ بيروت في الاشهر الثلاثة لعـام ١٩٢٧ بحوالي خمسمئة سيـارة منها ٣٠٠ ذات صنع اميركي ومئة فرنسية و ٢٠ ايطالية(١٩) . وكانت أكثر أنـواع السيارات الفرنسية شيوعـا من ماركات رينو ، ستروين ، برليه . ومن صنع ايطالي كانت ماركات فيات ، وانسلدو ولانسيا . امـا السيارات الاميركية الرائجة فكانت ماركات بويك ، هيدسون ، اسكس ، كرايزلر ، شفروليه ، فورد ، ونـاش ، ودودج .

أما على صعيد الآليات ذات المحرك ، سواء الثقيلة منها ام الخفيفة ، الفخمة ام العادية ، فكان عددها يتزايـد ايضا باستمرار من أسبوع لآخر . ولم يكف مرفـأ بيروت عن استقبال العديد منها . وحتى نهاية هذه الفترة ١٩٢٦ ، كانت الولايـات المتحدة الاميركية ذات الامتياز الاوسع انتشارا في تصدير هذه الاصناف الى سوريا ولبـنان .

لقد كان للاميركيين اليد الطولى في اغراق الاسواق اللبنانية بجميع انـواع المحركات دون مزاحم جدي سوى عـدد قليل من المحركات الطليانية التي تمركزت بنجاح في هذه الاسواق .

اما المحركات الفرنسية فكـانت قليلة الانتشار خـارج دوائر المفوضية العليا والجيش . وكان عـدد قليل مـن الناس يقتني سيارات فرنسية الصنع ولا تتجاوز نسبتهم ٥٪ فقط على حـد تقدير الفرنسيين أنفسهم . ويقول غونتو ـ بيرون الذي أورد هذا الرقم : « ان أيـاً من الفرنسيين لا يمكنه ايراد هـذه النسبة دون مرارة قاتلة »(٢٠) . ويشير استاذ الحقوق في جامعة القديس يوسف الى هذه المرارة بحسرة اكبر فيقول : « مـاذا فعلنا ؟ لقـد نظمنا حركة السير ، فوقف شرطي مـدرب بعناية يوجه ما لا يحصى من سيارات البويك والكاديلاك والفراهام والدودج التي تسير في خطوط مدهشة عبر شوارع بيروت(٢١) .

اما عن قطع الغيار لتلك السيارات فتقول « دو سـان بوان » ، الفرنسية ايضا ، « ان قطع غيار السيارات وكذلك الوقود ، حتى عـام ١٩٢٧ ، كانت تجلب جميعها من الخارج . ومن اين ؟ من الولايـات المتحدة الاميركية لا من فرنسا »(٢٢) .

لقد عرف الاميركيون كيف يتمركزون بثبات في هذه التصديرات الى مرفـأ بيروت وبالمقابل ، رافق استيراد السيارات ، الاميركية منها وغير الاميركية ، استـيراد للمحروقات التي يحتل البنزين المقام الاول فيها ، وهذا الاستيراد يكـاد يكون حكرا على الاميركيين . وبدأ استهلاك المحروقات يتزايد بسرعة . فمن أقل من ٩٥ ألف طن

(١٩) — Bulletin de C.I.F.L. — No. I de 1927. P. 142.
(٢٠) — R. de Gontaut-Biron « Sur les routes de Syrie ». P. 7.
(٢١) — Louis Jalabert « La Syrie et le Liban: Réussite française ?». P. 162.
(٢٢) — V. de Saint Point « La vérité sur la Syrie ». P. 62.

عام ١٩٢٧ ، ارتفعت الكمية الى ١٢٠ الف طن عام ١٩٢٩ لتصل الى ١٥٠ ألف طن عام ١٩٣٠(٢٣) ، استهلكت بكاملها في سوريا ولبنان . ولم يكن ينافس الاميركيين في هذا المجال سوى كميات قليلة من بترول رومانيا الذي كان للاميركيين نصيب وافر في انتاجه وتسويقه . لقد عرف الاميركيون كيف يتغلغلون في الاسواق التجارية اللبنانية ، بفعل قوة رساميلهم الهائلة من جهة ، وسياسة الباب المفتوح التي فرضوها على الفرنسيين من جهة أخرى . وكان واضحا منذ البداية ان الاميركيين في هذا الميدان كانوا اكثر المستفيدين على الاطلاق دون ان يساهموا ماديا او معنويا في نفقات الانتداب وادارته واحتفظوا لأنفسهم بأفضلية تامة في مجال بيع السيارات والمحركات والوقود في الاسواق اللبنانية طيلة عهد الانتداب .

وقد قدرت جمعية التجار والصناعيين الفرنسيين في الشرق ن مبيعات البترول بلغت عن شهر آب ١٩٢٥ لوحده مبلغ ٩٦٠٨٦٨٥(٢٤) قرشا سوريا — لبنانيا اذ بيع برميل البترول المؤلف من صفيحتين سعة كل منهما ١٨ ليترا ، بسعر ٤٤٠ قرشا سوريا — لبنانيا بالمفرق .

اما على صعيد اسعار تلك السيارات فكانت السيارات ذات الصنع الاميركي الاكثر مبيعا والاسهل في الدفع على أقساط . وقدرت اسعار تلك السيارات كالآتي :(٢٥)

الماركة	السعر بالليرات المصرية
بويك	٥١٠
هيدسون	٤٤٠
أسكس	٢٤٠
كرايزلر	٢٣٥
شيفروليه	٢١٠
فورد	١٥٥ ليرة تركية ذهبية
ناش	٤٨٠ ليرة تركية ذهبية

من هذا الجدول يتبين لنا ان سيارات شفروليه كانت الاكثر مبيعا لأنها الاقل ثمنا ، كذلك سيارات فورد ، في حين كانت البويك والهيدسون حكرا على الاغنياء دون غيرهم . ومما لا شك فيه ان عدد السيارات المباعة في لبنان لم يكن ينسجم اطلاقا لا مع ثروة البلاد ولا مع الخدمات الاجتماعية المطلوبة من تلك السلع بل عززت قطاع النقل الخاص على حساب انعدام النقل العام تماما وأضحت هذه السمة من أبرز خصائص قطاع النقل في لبنان طيلة فترة الانتداب وبعدها .

ان وسائل النقل تلك قد لعبت دورا بارزا في نقل السواح والحجاج ، كما

(٢٣) — R. Thoumin « La géographie humaine... ». P. 95.

(٢٤) — Bulletin de C.I.F.L. du Août-Septembre 1925. P. 32.

(٢٥) — Bulletin de C.I.F.L. — No. I de 1927. P. 142.

ان التأثير الاجتماعي لازدياد عدد تلك السيارات المستخدمة لنقل الركاب كان ذا دلالة هامة . فقد ترك بعض صغار التجار والعمال والحرفيين أعمالهم السابقة ، خاصة في المدن ، لينخرطوا كسائقين او باعة في محطات البنزين او عمال ميكانيك سيارات دون اختصاص مسبق . ومهما قيل في الثروات التي كان يمتلكها بعض هؤلاء الناس والتي سمحت لهم بشراء سيارة كي يعملوا عليها ، فان الاغلبية الساحقة منهم قد ارتبطت بشركات بيع السيارات عن طريق التسهيلات الكبرى بالدفع التي قدمها ممثلو الشركات الاميركية خاصة لزبائنهم اذ كانت سندات الدفع تقسط المبالغ وفوائدها الى اثني عشر شهرا او ثمانية عشر شهرا او اربعة وعشرين شهرا(٢٦) مما ضاعف عدد المبيعات من جهة ، وعدد العاملين في قطاع النقليات من جهة أخرى ، الذين ارتبطوا بحالة التبعية المطلقة لأصحاب تلك الشركات ، اذ ان عددا قليلا جدا منهم استطاع وفاء ديونه وفوائد تلك الديون وارتهن السائق للسيارة التي يعمل عليها دون ان تكون له ملكية فعلية لها بل على أمل ان تصبح له في المستقبل . بيد ان اسعار المحروقات المرتفعة جدا ، وقلة عدد الركاب ، والمزاحمة بين العاملين في هذا القطاع ، والاقساط المترتبة عليه وفوائدها ، والضرائب المباشرة وغير المباشرة التي كان يدفعها ، جعلت احلام الاغلبية الساحقة من هؤلاء السائقين تبقى حلما بعيد التحقيق . هذا الشكل من الاستغلال الذي قامت به الشركات الاميركية ، تحت أنظار وسمع الادارة الانتدابية الفرنسية ، سيبقى طيلة عهد الانتداب ويزداد شراسة بعد مطلع الاستقلال حتى اليوم .

أثر المواصلات في نمو قطاع الاصطياف

ان تطور وسائل النقل ، البحري منه والبري ، السكك الحديدية والطرق المعبدة ، قد أدى دورا رئيسيا في التوسع التجاري والمالي لفرنسا بشكل خاص . فبفضل البواخر والقطارات والسيارات كانت البضائع الفرنسية والاوروبية والاميركية تدخل على نطاق واسع ، لا للبنان الكبير فحسب ، بل وأيضا الى سوريا والعراق وايران وداخل الجزيرة العربية . وبالمقابل ، تسهلت عملية نقل المنتوجات الزراعية والمواد الخام من الداخل الى فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة وايطاليا والمانيا وغيرها .

كما ان تلك المواصلات لم تقتصر فائدتها على النواحي الاقتصادية وتبادل البضائع ونقل الافراد فحسب بل تعدتها ايضا الى الاحتكاك المباشر بالصناعات الاوروبية الحديثة والتعامل معها فكريا وعمليا بحيث ان المواصلات « ساعدت على تحرير اللبناني من الارتباطات القاسية التي فرضتها عليه بيئته الطبيعية القاسية »(٢٧) كما جعلته ينتظر فصل الصيف ويرصد مجيء المصطافين العرب والسواح الاجانب كي يجتذبهم الى المقهى الذي أقامه لهم او الكاراج الذي فتحه لاصلاح سياراتهم ، او المطاعم التي تقدم لهم أشهى المازات والمأكولات . لقد جعل الاحتكاك المتواصل بهؤلاء

(٢٦) — R. Thoumin « La géographie humaine... ». P. 94.

(٢٧) — R. Thoumin « La géographie humaine... ». P. 203.

المصطافين من ساكن تلك المناطق تاجرا من نوع جديد . تاجر يفتش عن الربح في كل شيء : في ايجار المنزل ، في المطاعم والملاهي ، في الخضراوات ، في حفلات الطرب والكيف ... الخ . وقامت السيارات السياحية ترصد هذا الموسم كذلك ، فتؤمن حركة مواصلات دائمة ليلا ونهارا تربط بيروت بمراكز الاصطياف القريبة منها . وتشير مجلة « آسيا الفرنسية » : « ان ألف سيارة سياحية قد بيعت في بيروت وحدها حتى أوائل عام ١٩٢٢ »(٢٨) .

وبالفعل ، كانت أغلبية السيارات التي بيعت في لبنان الكبير خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين ١٩٢٠ و ١٩٢٦ سيارات سياحية خاصة لنقل الركاب . وحسب احصائيات صلاح عسلي « فان مجموع السيارات التي بيعت في لبنان وحده بلغت حتى ١٩٣٥ حوالي ١١٧١٦ سيارة منها ٩٨٩٥ سيارة نقل ركاب (تاكسي) مقابل ١٨٢١ سيارة خصوصية فقط . اما باقي الدويلات السورية فلم يتجاوز عدد السيارات فيها جميعا خلال تلك الفترة ٧٧١٦ سيارة فقط »(٢٩) .

يضاف الى ذلك ان « الشركة الشرقية للنقل » عندما قررت منذ ١٩٢٣ تنظيم رحلات اسبوعية بالسيارة بين بيروت وبغداد بطريق دمشق – تدمر ، جعلت من بيروت محطة صيفية بحرية لموظفيها في بغداد . وارسلت الشركة لموظفي الادارة البريطانية في الانتداب على العراق تقول ان باستطاعتهم « التمتع مع اسرهم بهواء جبل لبنان ومناظره الخلابة بأقل من مسافة يومين بالسيارة »(٣٠) . المفوضية العليا الفرنسية من جانبها قامت بدعوة المصطافين العرب الاغنياء الى « قضاء فصل الصيف في بلدهم الثاني لبنان » . وساهمت بمبلغ ١٠٠ ألف فرنك(٣١) من ميزانية دولة لبنان الكبير لعام ١٩٢٣ لاحداث نهضة كبيرة في الصناعة الفندقية . وألفت لجنة سياحية لدراسة وتقديم الاقتراحات التي من شأنها ان تجتذب أكبر عدد ممكن من المصطافين خلال فصل الصيف الى جبل لبنان ، ولتحسين طرق المواصلات الى مصايف الجبل ، ولمراقبة تعريفات الفنادق والسيارات كذلك . واقترح ادمون بليبل جائزة لمن يكتب مقالا عن « تعميم الاصطياف في لبنان وتحسينه تحسينا حيا ظاهرا » وجعل للفائز هدية هي « قلم حبر مذهب »(٣٢) فانبرت اقلام عدة « غير مذهبة » تدبج المقالات الطوال عن مناخ لبنان وعذوبة مياهه وكرم أهاليه وحسن ضيافتهم العربية . وقامت مناطق الاصطياف تبني فنادق فخمة لا تيمنا « بالفينيقية والفينيقيين » بل بأسماء عربية واضحة ، خاصة المصرية منها ، حين كان المصريون يفدون بالقطار الى حيفا ثم ينتقلون بالسيارات الى لبنان صيفا . فارتفعت فنادق بأسماء الاهرام والجيزة ومصر والكرنك والنيل وغيرها في جزين وبحمدون وعاليه وصوفر وباقي مناطق الاصطياف . لقد

(٢٨) — L'Asie Française — No. 201 — Avril 1922. P. 178.

(٢٩) — Salah Essaley « L'état actuel de l'économie syrienne » — Thèse. P. 204.

(٣٠) — H.C. « Rapport sur 1923-1924 ». P. 36.

(٣١) — H.C. « Rapport sur 1923-1924 ». P. 36.

(٣٢) راجع : المشرق – الجزء ٢٥ لسنة ١٩٢٧ – مقالة الاب لويس شيخو « تعميم الاصطياف في لبنان » ص ٢٨٦ – ٢٩٥ .

كان لأغنياء المصريين خاصة والعرب عامة دور أساسي ومحدد في ولادة قطاع الاصطياف في لبنان وتنميته .

دور بيروت في امتصاص خيرات الاصطياف

ادركت ادارة الانتداب منذ البداية أهمية هذا القطاع فعملت على دعمه ورفعت موازنات الاشغال العامة في دولة لبنان الكبير تباعا من ٥،٩٤٠،١٨٠ فرنك عام ١٩٢٤ الى ٩،٠٤٦،٧٨٧ عام ١٩٢٥ ، الى ١٦،٢١٩،٩٤٠ فرنك عام ١٩٢٦(٣٣) ، وصرف القسم الاكبر منها على شق الطرقات وتعبيدها . ودفعت بلدية بيروت الى القيام بأعمال موازية لأعمال ادارة الانتداب فأعادت ترميم الاحياء الوسطى من المدينة التي خربتها الحرب ، وشجعت الفنادق والمطاعم باعفائها من ضريبة المسقفات وأعادت تنظيم شركتي الغاز والترام القديمتين ، وأمنت الكهرباء ليلا ونهارا وسواها من الخدمات البلدية .

فبيروت في هذا المجال هي العاصمة ايضا وهي التي كانت مركز حركة الاصطياف بالذات ، كما هي مركز الادارة والتجارة والثقافة والمصارف للبنان وجميع الدويلات السورية . صحيح ان جبل لبنان كان ملتقى المصطافين العرب أكثر من اي منطقة لبنانية اخرى ، غير ان أولئك المصطافين كانوا ينزلون بيروت بادىء الامر ثم ينتقلون الى المنحدرات المحيطة بها . لذا فالمنطقة المجاورة لبيروت ، والتي لم تكن افضل من المناطق الاخرى من الناحية المناخية ، هي التي احتذبت غالبية المصطافين آنذاك .

فتارة تتسع قرى زراعية صغيرة في تلك المنحدرات القريبة من بيروت كعاليه وبيت مري ، لاستقبال المصطافين ، وتارة اخرى تنشأ فنادق في بقاع لا شيء فيها يساعد على سكنى الانسان كضهور الشوير وصوفر . كما ان عددا من الاسواق المحلية التقليدية القريبة من بيروت بدأ يتحول الى مراكز للاصطياف كسوق الغرب مثلا .

فالقرب من بيروت كان شرطا أساسيا لاستثمار البيئة الطبيعية تجاريا بمعنى ان الاهتمام كان ينصرف الى اختيار ارض جبلية ذات مناخ معتدل وعلى مقربة من بيروت ، تشرف على البحر ، فيبنى فيها فندق وعدد من المنازل الريفية . ثم يأتي بائع خضار وبقال وخباز ليقيموا قرب الفندق . وسرعان ما تأتي شركة اميركية فتبني محطة لبيع البنزين ، وينتقل ميكانيكي من بيروت فيفتح كاراجا هناك لتصليح السيارات ، ويلاحظ قروي أن من بستانه يشهد المرء منظرا رائعا لصنين والبحر معا ، فيحول قسما منه الى مقهى على الطريق . وهكذا ... تبدأ المنطقة بالحياة منذ منتصف حزيران لتنتهي في أوائل تشرين الاول .

ان قطاع الاصطياف قد تحدد آنذاك في جوار بيروت فقط ، في خط بيروت – برمانا ، او بيروت – عاليه – بحمدون – صوفر – سوق الغرب . وكان المصطافون العرب عماد ذلك الموسم ومصدر خيرات واسعة لسكان قرى المنطقة الجبلية المجاورة لبيروت دون سواها . كما أن الاسر البيروتية الغنية والذين كانوا على شيء من البحبوحة ، بدأوا بدورهم ينتقلون الى مراكز الاصطياف ، كي يقضوا فيها فصل

(٣٣) — M. Desjardins — op. cit. P. 183.

الصيف من جهة ، ويتعرفوا على أثرياء العرب فيعرضوا عليهم صفقاتهم التجارية من جهة أخرى . بيد ان انتقالهم للاصطياف كان يمتاز بفارق كبير عن المصطافين العرب اذ كانوا ينتقلون الى تلك المراكز كمالكين لفيلات جميلة وليس كمستأجرين . وكانت هذه الفئة البيروتية الغنية تبالغ في احترامها لتقاليد البذخ والترف(٣٤) . ان في بناء عماراتها وفيلاتها ، ام في حياتها اليومية .

وبالمقابل ، أصبح الجبليون ، الذين يحيون بين المصطافين وتجار بيروت المالكين طيلة نصف عام تقريبا ، والذين شاهدوا ما هم عليه من غنى وبحبوحة ، يتوقون هم ايضا الى تجربة حظهم في المهاجر او بالهبوط الى بيروت يفتشون عن مهنة ، او قصدا لتعليم ابنائهم فيها ، او هربا من البقاء في الجبل البارد المقفر شتاء ، وبدات تتزايد في نفوسهم رغبة الانفصال عن الحياة التقليدية والالتحاق بوكالات سياحية او وظائف صغيرة او أعمال حرفية وغيرها . حتى ان هجرات جماعية بدات تنتقل من الريف الى المدينة شتاء ، خاصة الى بيروت . وبدا الجبل يخلو شيئا فشيئا من حيويته في الشتاء ليقتصر على بعض الكهول في حين تغادره عناصره النشيطة الى بيروت او الخارج .

الهجرة اللبنانية تدعم قطاع الاصطياف وتنميه

ان توسيع رقعة جبل لبنان المتصرفية نحو « حدوده التاريخية والطبيعية » ، لم تدفع الجبليين من اللبنانيين الى استصلاح أراضي البقاع الخصبة – كما ادعى الفرنسيون وبعض سكان المتصرفية قبل الحرب(٣٥) – كما لم تحمل الفئات الميسورة الحال منهم على امتهان الزراعة ، بل هيأ الاحتلال الفرنسي والادارة الانتدابية المعسكرة لسكان المناطق التي الحقت بمتصرفية جبل لبنان ، فرصة مساواتهم باخوانهم في الجبل وذلك بفتح طريق المهاجرة امامهم والتي كانت تقتصر حتى ذلك الحين على الجبليين دون سواهم . فهاجر سكان بعض القرى ، جلهم او جميعهم أحيانا ، الى اميركا، خاصة الجنوبية منها . وتدل الاحصائيات على ان ٥٠٪ من المهاجرين اللبنانيين في تلك الفترة ، بين ١٩٢٠ و ١٩٣٠ ، قد توجهوا نحو اميركا الجنوبية و ١٥٪ منهم نحو افريقيا ، و ١٠٪ نحو مصر ، و ١٠٪ نحو اميركا الشمالية ، و ١٥٪ نحو بلدان مختلفة اخرى(٣٦) .

ان فقر البلاد كان السبب الاول والاساسي لتلك الهجرة . فتوزيع الملكية في الداخل ، خاصة الزراعية منها ، والذي جاء الانتداب الفرنسي يزيد في أزمته ويعطي صفة شرعية للتجاوزات والنهب الاقطاعي التركي القديم ، وطريقة الاستغلال التقليدية للارض ، وهيمنة الاقطاعيين على كامل المردود ، وأعمال السخرة التي قام بها الفرنسيون بالذات ، وضعف الصناعات والحرف وعجزها عن استيعاب اليد العاملة

(٣٤) — R. Thoumin — op. cit. P. 93.
(٣٥) — Capdejelle-Hachem « La question syrienne ». P. 35.
(٣٦) — R. Thoumin — op. cit. P. 336.

التي تدخل تباعا في عملية الانتاج ، يضاف الى ذلك الربا والضرائب والآفات التي تلحق بالمزروعات ، كذلك دعوة المهاجرين لذويهم والتشبه بمن اغتنوا في المهاجر ، وغيرها ، كانت من الاسباب الرئيسية للهجرة اللبنانية(٣٧) .

وكوّن هؤلاء المهاجرون جاليات لبنانية في ما وراء البحار ، عمادها التجار وبعض الحرفيين دون أن تتخلى عن الروابط التي تشدها الى أسرها المتبقية في لبنان . ويقول ايلي صفا : « ان الرعيل الاول من المهاجرين اللبنانيين ، الذين كانوا في الغالب فلاحين أقوياء ، نشيطين ومقتصدين ، قد مارس تجارة متعبة جدا وبسيطة في نفس الوقت ، اعتمدت على البيع « بالكشة » اي نقل بعض البضائع خاصة الالبسة على الظهر وبيعها في القرى . ذلك ان هذا النوع من التجارة كان في متناول أيدي المهاجرين الذين لا يمتلكون رأسمالا كبيرا ولا يفترض اي تدريب مهني للبيع . ليس هذا فحسب – برأي صفا – بل وكذلك لأنها لا تربط المهاجر بالارض . وهذا هو السبب الاهم . فهي تناسب أشخاصا مثلهم يريدون العودة الى الوطن بأسرع ما يمكن ، بعد ان يجمعوا ثروة صغيرة . ان ما يفسر وضعهم المتقلقل في الخارج هو هذا السبب بالذات »(٣٨) .

ومهما تكن انتقاداتنا على هذه الفكرة ، فمما لا شك فيه ان الهجرات الاولى كانت ترتبط على الغالب بالعودة السريعة او بارسال كميات وافرة من الاموال الى الاهل .

لقد احدثت حركة العودة الواسعة الى الوطن الام أثرا كبيرا في لبنان . ذلك ان المهاجر كان يرسل أموالا طائلة الى أهله حالما يستطيع ذلك ، كما يرسل هبات للجماعة التي ينتسب اليها او الى الكنيسة وغيرها . وكان يرسل ايضا أموالا كي يشتروا له أراض في قريته . ولدى عودته لم يكن يقصر في عرض ثروته الجديدة اما بشراء بعض قصور الاقطاعيين السابقين ، او بناء منازل واسعة على قسط وافر من الراحة والفخامة . فرغم العادات التجارية التي يقتضيها العمل بالتجارة بالذات اي توظيف الرساميل وفائض الانتاج في مشاريع مربحة او في البنوك لقاء فوائد مصرفية ، فان الكثير من المهاجرين ظلوا يوظفون أموالهم في عقارات او منازل عديمة الفائدة ماليا بل تعتبر مشاريع مجمدة . انه لأمر يصعب تفسيره – كما يقول الاستاذ يوسف ابراهيم يزبك – ما لم تؤخذ بالحسبان الناحية النفسية لذلك المهاجر ، وهي التعويض عن الحرمان والبؤس والفاقة التي عاشها في قريته قبل الهجرة(٣٩) .

لقد عاد قسم من المهاجرين مؤقتا الى قراهم ، فابتنوا لأنفسهم منازل جميلة ، واشتروا عقارات واسعة ، وتزوجوا من لبنانيات ، وجددوا الفرع المغترب بدم لبناني جديد عن طريق الاستمرار في استدعاء الاخوة والاقرباء ، فراح دفق مستمر

(٣٧) — Voir R. Thoumin — op. cit. PP. 331-340 et Elie Safa « L'émigration libanaise ». PP. 160-178 et Briot et Dresch «La Méditerranée et le Moyen-Orient» T. II. PP 417-419.
راجع ايضا « مجلة المقتطف » — فيليب حتي « السوريون في الولايات المتحدة » خمس مقالات عام ١٩٦٠ — الاعداد ٢ — ٣ — ٤ — ٥ — ٦ .
(٣٨) — E. Safa « L'émigration libanaise ». P. 206.
(٣٩) يزبك — مقابلة خاصة .

من المال يرد الى لبنان الكبير معيلا قطاعا واسعا من الاهل العاجزين عن العمل ، ومدخلا خيرات واسعة الى ميزانية الدولة .

وقد قدّر عدد المهاجرين في تلك الفترة بحوالى ٦٥٣٨ لعام ١٩٢١ ، و ٧٧٧٩ لعام ١٩٢٢ و ٨٦١٤ لعام ١٩٢٣ ، و ٦٣٧١ لعام ١٩٢٤ ، و ٧٦٥٠ لعام ١٩٢٥ ، و ٨٤٨٧ لعام ١٩٢٦(٤٠) . اما أرقام المفوضية العليا فتشير الى ٨٦١٤ مهاجرا لعام ١٩٢٣ مقابل ٦٣٧١ لعام ١٩٢٤ ، و ١١١٠٠ لعام ١٩٢٥ ، و ١٥٨٥٦ لعام ١٩٢٦(٤١) ، فلا ريب ان بعض هذه الارقام تشمل سوريا ولبنان معا .

وقدرت المبالغ التي أرسلها المهاجرون حتى عام ١٩٢٢ ما بين ٨٠٠ الف ومليون ليرة استرلينية اي حوالى ٥٠ مليون فرنك فرنسي . اما توظيفات المهاجرين ، المنقولة والثابتة في الخارج فقد قدّرت ايراداتها بعشرين مليون فرنك فرنسي(٤٢) . ويقدر بنوا ابو صوان ايرادات المهاجرين التي يرسلونها سنويا الى لبنان بين ١٩٢٠ و ١٩٢٦ بثلاثين مليونا من الفرنكات ، كما ان مجموع ما أرسله المهاجرون اللبنانيون في اميركا فقط حتى ١٩٣١ قد بلغ ١٢٥ مليون فرنك(٤٣) . ويقدر ابو صوان كذلك ثروة اللبنانيين المقيمين في مصر عام ١٩٠٧ بحوالى مليار ونصف المليار من الفرنكات الفرنسية والتي كانت تمثل جزءا من عشرة أجزاء من الثروة المصرية بكاملها(٤٤) .

وبعد قيام دولة لبنان الكبير عمد بعض أغنياء اللبنانيين في مصر واميركا الى تصفية جزء او كامل ثرواتهم الثابتة هناك ووظفوا القسم الاكبر من أموالهم في قطاع الاصطياف في لبنان ، فابتنوا الفيلات والفنادق والمطاعم والمقاهي ، بعد ان اعفت ادارة الانتداب جميع الابنية المقامة لأغراض سياحية ، والفنادق العشرة الاولى التي ارتفعت في بيروت من ضريبة « الويركو » او ضريبة الاملاك المبنية لمدة خمس سنوات(٤٥) . وهكذا بدأ جبل لبنان يفتني تباعا بالفيلات الجميلة التي يبنيها المهاجرون والاغنياء المحليون ، وانتعشت بيروت بعدد وافر من الفنادق المعدة لاستقبال السواح .

لقد قدم المهاجرون اللبنانيون الى سلطة الانتداب مساعدات قيّمة في هذا المجال اذ أمدوها بأموال طائلة بفعل ارتباط المهاجر بأهله وبوطنه الام ، مما سهّل لادارة الانتداب ان تشارك المهاجرين اللبنانيين في أجزاء عريضة من الاموال التي جنوها في الخارج .

وكان من مصلحة الانتداب بالذات توثيق الروابط بين اللبنانيين في الوطن والمهجر . لذا عمدت الى سد عجز الميزان التجاري الناتج عن سياستها بالذات على حساب قسم من ثروات المهاجرين اللبنانيين . فمن المتصرفية الى لبنان الكبير، استمر المهاجرون اللبنانيون عرضة لاستغلال الاجانب المسيطرين على بلادهم وشارك الفرنسيون بذلك في نهب اللبنانيين ، لا المقيمين منهم فحسب بل في جميع المهاجر .

(٤٠) — E. Safa — op. cit. P. 195. Voir aussi Beauplan « Où va la Syrie ?» P. 137.
(٤١) — H.C. « La Syrie et le Liban 1919-1927 ». P. 278.
(٤٢) ايلي وجرجي جدعون — الدليل السوري لعام ١٩٢٢ — ص ٤٥ .
(٤٣) — B. Aboussouan — op. cit. P. 29.
(٤٤) — B. Aboussouan — Ibidem. P. 29.
(٤٥) مجلة الحارس — السنة الثانية — عدد ١٥ — ١٦ — تاريخ ١ — ١٥ نيسان ١٩٢٥ ، ص ٧٥٥ .

لقد سعت ادارة الانتداب منذ البداية الى تنشيط قطاع الاصطياف الوافر الارباح لما يقدمه من أموال لبنانية وعربية . وقد استطاعت جذب أغنياء العرب الى مراكز الاصطياف اللبنانية حيث صرفوا بسخاء أموالا طائلة ، كما سهلوا اتصال المغتربين بذويهم عن طريق شبكة واسعة من البريد عمموها على معظم المناطق اللبنانية ويسروا لهؤلاء المهاجرين توظيف قسم كبير من ثرواتهم في الوطن الام ، في مصارف الفرنسيين بالذات . فقد أدرك الفرنسيون ان خيرات هذا القطاع ستعود لمصلحتهم بالدرجة الاولى طالما سيطرتهم مستمرة على سوريا ولبنان .

ومنذ ١٩٢٤ قام جيلي ، مدير المكتب التجاري في المفوضية العليا ، يحدد الاطار العام لسياسة الانتداب في هذا المجال فكتب في ٤ حزيران يقول : « ان في وسع لبنان ان يجد في توسيع الاصطياف والسياحة موارد بالغة الاهمية . ان جبال لبنان مركز ممتاز للاصطياف وينطوي على جميع المزايا المطلوبة من أغنياء المصريين الذين يؤمونه بالفعل ، كذلك بالنسبة للموظفين الانكليز وأغنياء بلاد ما بين النهرين ، الذين أصبح بامكانهم المجيء بسياراتهم من هناك في مدى ست وثلاثين ساعة لا غير ... »(٤٦) .

وفي هذا القول اعتراف واضح ان المصطافين كانوا يأتون ، في معظمهم ، من مصر والعراق ، كذلك من سوريا وفلسطين وغيرها ، كما تدل احصائيات تلك الفترة . فقد أمّ لبنان في عام ١٩٢٣ حوالى ٤٥٠٠ مصطافا مقابل ٨٠٠٠ في عام ١٩٢٤(٤٦) . وقدرت مصروفاتهم لعام ١٩٢٣ بمليون ليرة لبنانية — سورية(٤٧) اي ٢٠ مليون فرنك مقابل ٢٫٥ مليون ليرة لبنانية — سورية لعام ١٩٢٤ اي ٥٠ مليون فرنك(٤٨) ، في حين لم تتجاوز موارد الاصطياف والسياحة والمؤسسات التعليمية في لبنان لعام ١٩٢٢ ما قيمته ١٥ مليون فرنك فرنسي(٤٩) .

وهكذا نشط هذا القطاع منذ المرحلة الاولى من الانتداب وما برح يعد بين القطاعات الاكثر تطورا في لبنان المستقل . وارتفع عدد المصطافين من ٤٥٠٠ الى ٨٠٠٠ في عامي ١٩٢٣ و ١٩٢٤ الى ١٢ الف عام ١٩٢٧(٥٠) . وبقيت جنسياتهم دوما ذات صفة عربية واضحة . فحتى عام ١٩٣٨ ومن أصل ١٨٦٠٠ مصطافا(٥١) أموا لبنان ، كان بينهم ٨٢٦٤ مصريا و ٥٢٧٤ فلسطينيا و ٣٧٩٧ عراقيا و ٢٣٠ ايرانيا و ١٠٤٥ من جنسيات مختلفة .

وجرّ هذا القطاع معه تقدما هائلا في قطاع البناء ، خاصة الفنادق والفيلات

(٤٦) — H.C. « Rapport sur l'année 1923 ». P. 36.
(٤٧) مجلة الحارس — السنة الاولى — عدد ٢٢ الصادر في ١٥ ايار ١٩٢٤ — ص ٤٠ .
(٤٨) مجلة الحارس — السنة الثانية — عدد ١٥ — ١٦ الصادر في نيسان ١٩٢٥ — ص ٧٥٠ .
(٤٩) ايلي وجرجي جدعون — الدليل السوري لعام ١٩٢٢ — ص ٤٥ .
(٥٠) — Bulletin annuel de Banque de la Syrie et du Liban — Année 1939. P. 34.
(٥١) — Bulletin annuel de Banque de la Syrie et du Liban — Ibid. P. 34.

التي تطورت بشكل هائل بعـد ان أصبح هذا القطاع يغل سنويا ، باعتراف الفرنسيين أنفسهم ، أكثر من مئة مليون فرنك فرنسي(٥٢) سنويا ، في حين ان قطاع الحرير الذي كان أنشط القطاعات انتاجا حتى تلك الفترة لم يرتفع مردوده الى ٥٠ مليون فرنك فرنسي عـام ١٩٢٧ . كما جر هذا القطاع معه ارتفاعا كبيرا في أسعار الاراضي في مناطق الاصطياف بالذات . وكانت نسبة ذلـك الارتفاع كبيرة جـدا في بعض المناطق . ويؤخذ من التقديرات المحلية ان سعر الفـدان من الارض كان في صوفر قبل حرب ١٩١٤ مباشرة ، حوالى ألف قرش(٥٣) ، فأصبح يباع عـام ١٩٢٦ بألف ليرة لبنانية ـ سورية . وباتت بلـدة صوفر ، التي لم يكن فيها سوى خان واحـد قبل الحرب ، تضم عدة فنادق كبيرة وبضع فيلات مخصصة لاصطياف الاغنياء العرب وكبار التجار البيروتيين .

ان تنشيط الاصطياف ساهم فعليا في استدرار أموال وفيرة لصالح الانتداب من جهة ، ولصالح الجبليين المجاورين لبيروت على محور الاصطياف من جهة أخرى وأدى الى ارتفاع أسعار الاراضي فيها بشكل عمودي في معظم المناطق الاصطيافية كما دفع ادارة الانتداب الى توسيع شبكة الطرقات والكهرباء والمياه في تلك المناطق قبل سواها بزمـن طويل .

بعض الاستنتاجات

ان الخيرات الاصطيافية لم تعم كل لبنان بل تمركزت فقط في المناطق المحيطة ببيروت والقريبة منها وكانت تدور في محاور الطرقـات الممتدة بين بيروت ـ عاليه ـ بحمدون ـ صوفر ، وبيروت ـ بيت مري ـ برمانـا ـ ضهور الشوير او بكفيا دون أن تتعداهما في تلك الفترة . حتى ان الازدهار الاكثر بروزا كان باتجاه الطريق الاولى التي كانت طريق البقاع ودمشق في الوقت نفسه . وكان من الطبيعي انتشار وسائل الترفيه والتسلية والانارة ومياه الشفة وغيرها في تلك المناطق الاصطيافية وحدها ، وبقيت حكرا عليها زمنا طويلا أيـام الانتداب وبعده .

والانتعاش الكبير في هذا القطاع أمـد قسما كبيرا من سكان الجبل اللبناني ، في المناطق القريبة من بيروت وحدها ، بأمـوال وفيرة أضحت منذ ذلـك التاريخ دخلا ثابتا لهـم ، مما دفع العديـد من القرى المجاورة لمحور الاصطياف الى شق طرقـات على نفقاتها الخاصة بقصد الاتصال بالخط الرئيسي للاصطياف واجتـذاب عدد من المصطافين نحو قراهم . وبالرغم من فشلهم في اجتذاب المصطافين الاغنياء العرب فقد مهـدوا الطريق أمام مصطافين محليين ، من بيروت بشكل خاص . ولعبت تبرعات المهاجرين الاغنياء ، أبناء تلك القرى ، دورا بـارزا في مـد الطرقات وانارة قراهم بالكهرباء ، وجر المياه اليها ، وهذا مـا يفسر كيف كانت تلك الطرقات تشق

---

(٥٢) — H.C. « La Syrie et le Liban de 1919-1927 ». P. 281.

(٥٣) ابراهيم خيرالله « صوفر قبل خط الحديد وبعده » ـ مجلة الحارس ـ العدد التاسع ـ حزيران ١٩٢٦ ـ ص ٧٨١ .

دون تخطيط هندسي بل تأخذ بالاعتبار مـا كان يحمله أولئك القرويون مـن نظرة خاصة لوجهائهم ومهاجريهم المتبرعين . فالطريق تنعطف معظم الاحيان لتمر أمام دارة هذا الوجيه وذاك المغترب السخي وتتعرج دون اي تخطيط لترتبط بفيلا أقامها حديثا مهاجر تبرع بمبلغ كبير للقرية ... الخ . لقد عرف أولئك الجبليون كيف يجعلوا من قراهم مناطق اصطيافية ، وان بدرجة ثانية ، بعد أن أهملتهم ادارة الانتداب الفرنسي من حساباتها ، وهذه الظاهرة ستستمر طيلة عهـد الانتداب وعهد الاستقلال ، بحيث ألقيت أعباء تشجيع الاصطياف محليا على كاهل العاملين فيه دون مساعدة فعلية من جانب الدولة .

فبيروت ، التي انتعشت برساميل اجنبية ضخمة ومؤسسات مالية متزايـدة النمو ، والتي ما انفك مرفأها يفرغ ويصدر ما تجلبه اليه السفن التجارية الاجنبية ، أنعشت بجوارها قطاعا اصطيافيا بالغ الاهمية مـا زال يتنامى بسرعة حتى اليوم . هذا القطاع اعتمد ، منذ البداية ، على الاغنياء العرب . مما جعل هذا القطاع المزدهر يفرض على الاقتصاد اللبناني ارتباطا وثيقا بالعالم العربي في الداخل سيتعزز بأغنياء البترول العرب الذين حلوا محل المصريين والفلسطينيين والسوريين بعد الاستقلال .

ان هذا القطاع الاصطيافي الذي دعمته أموال المهاجرين اللبنانيين بشكل خاص ، والايدي العاملة اللبنانية ، بشكل عـام ، ساهم في نشوء قطاع جديد مرتبط به هو قطاع البناء . هـذا القطاع الذي بـدأ بالفنادق في بـيروت والفيلات في مناطق الاصطياف ، والمعدّة أصلا لراحة السواح والمصطافين ، سيتوسع فيما بعد ليصبح أوسع القطاعات ازدهارا في بيروت التي أصبحت مركز الادارة والتعليم والتطبيب والتجارة والمصارف والمواصلات وغيرها . وسيتعزز كذلـك بحركة الهجرة الريفية الى بيروت فيرفع أسعار الاراضي فيها ويزيـد من حركة البناء المعـد للايجار في بيروت ومناطق الاصطياف المجاورة لها .

ان قطاع الاصطياف في لبنان ، الذي استنـد منذ البداية على الرأسماليين العرب دون سواهم ، لم يتوسع ويزدهر بفضل دعم الانتداب الفرنسي له بل قـام على أكتاف اللبنانيين في الوطن والمهجر في حين نـال الفرنسيون القسم الاكبر من أربـاح هذا القطاع الذي ساهم ، الى جانب أموال المهاجرين اللبنانيين المرسلة الى ذويهم ، بدور أساسي في تعديل كفة الميزان التجاري اللبناني الشديد الاختلال لصالح الشركات الفرنسية والتجار الوسطاء في بيروت .

فأموال المهاجرين اللبنانيين وخيرات الاصطياف الوفيرة لم تعط ثمارها الحقيقية الا بعد الاستقلال حيث تعززت مكانة هذا القطاع كثيرا بفضل دعم السلطة الاستقلالية له . الا ان هذا الدعم لم يتغير من الانتداب الى الاستقلال بل كان هدفه استدرار أموال الاثرياء العرب لسد جزء من العجز في الميزان التجاري اللبناني ، ذلـك العجز الناتج أصلا عن تدعيم أسس الاقتصاد الوحيد الجانب القائم على التجارة والخدمات على حساب القطاعات الاخرى المنتجة . ان السياسة المشوهة التي اعتمدها الفرنسيون لدعم قطاع الاصطياف استمرت طيلة أيام الانتداب وما بعـد الاستقلال .

الفصل الرابع
التعليم الخاص يهيمن على التعليم الرسمي

التعليم في سوريا وجبل لبنان حتى الحرب العالمية الاولى

١ ـ التعليم العالي :

لا شك ان مدارس جبل لبنان في القرن التاسع عشر كادت ان تكون جميعها في ايدي الرهبان والمبشرين وبعض المثقفين المحليين الذين تربوا على أياديهم .

والرهبان والمبشرون ، من فرنسيين واميركيين ، بشكل خاص ، قد زاولوا مهنة الطب هناك لأن الجبل كان آنذاك ، كسائر انحاء المشرق ، بحاجة ماسة الى أطباء مختصين . وقد اهتم المرسلون الاجانب اهتماما بالغا بالطب كوسيلة للتأثير في الناس وجذبهم نحوهم . لذا يصح القول « ان المبشرين الاميركيين كانوا اول من ادخل النشاط الطبي في العمل التربوي الاجنبي الى سوريا ولبنان »(١) . في حين ركزت الجزويت خاصة ، والمبشرون الفرنسيون عامة على ارسال منح للتخصص العالي في فرنسا . وكان هدفهم من ذلك « صنع قادة انسانيين مستنيرين »(٢) . لذا كانت المنح مخصصة ، بصفة رئيسية ، لأبناء المشايخ والامراء الموارنة . « وكان من أوائل المستفيدين منها أولاد المشايخ من آل شهاب والخازن وحبيش والدحداح وخوري وتابت ... »(٣) .

وجامعة القديس يوسف للآباء اليسوعيين ، التي نقلت الى بيروت منذ ١٨٨١ ، لم تكن تضم في ذلك الحين سوى كليتين دينيتين هما كلية اللاهوت وكلية الفلسفة . وكان عمل هاتين الكليتين ينصب على تخريج دفعات واسعة من رجال الدين المسيحيين على مختلف الدرجات والرتب . ويكفي ان نذكر هنا ان البطريرك الماروني الياس يزبك ، وبطريرك الكلدان عمانوئيل توماس ، وبطريرك الاقباط في القاهرة سيريل ماكير

(١) — Benoît Aboussouan « Le problème politique syrien ». Thèse. P. 40.

(٢) — D. Chevallier « La Société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe ». P. 259.

(٣) — D. Chevallier — Ibidem — P. 265.

وغيرهم ، كانوا من تلامذة المعهد الديني الشرقي ســان فرانسوا كزافييه التابع لكلية اللاهوت بجامعة القديس يوسف ببيروت(٤) .

فكانت الغلبة المطلقة لليسوعيين في هذا المجال بين رجال الدين المسيحيين من جميع الطوائف الخاضعة للبابوية في روما . الا ان اقتصار جامعة القديس يوسف على مثل تلك الفروع اللاهوتية كان ضارا بآفاق تطورها أمام ضغط الكلية السورية في بيروت (الجامعة الاميركية لاحقا) التي كانت تتعزز فيها تباعا الكليات العلمية والادبية . لذا سارعت جامعة القديس يوسف منذ ١٨٨٣ الى انشاء كليتين جديدتين للطب والصيدلة . وساعد فتح هاتين الكليتين على تخريج دفعات واسعة من الاطباء والصيادلة بلغ تعدادهم حتى بداية الحرب العالمية الاولى ٥٧٨ متخرجا . والملاحظ ان هؤلاء المتخرجين الاول حتى عام ١٨٩٨ لم يكن يسمح لهم بمزاولة الطب والصيدلة الا في المستعمرات الفرنسية(٥) . ثم الغي هذا القرار بعد ذلك التاريخ ولم يعد هناك اي فرق بين خريجي الجامعات الفرنسية وخريجي كلية الطب الفرنسية في جامعة القديس يوسف ببيروت .

وقبيل الحرب مباشرة ، وفي عام ١٩١٢ بالضبط ، تألفت في مدينة ليون لجنة ضمت بعض اساتذة الجامعة فيها وأعضاء في غرفة تجارتها وانشأت جمعية هناك سميت « بالجمعية الليونية لنشر التعليم العالي والفني في الخارج » . وأخذت تلك الجمعية على عاتقها مهمة تأسيس كلية للحقوق في بيروت فتحت منذ أواسط ١٩١٣ وكلية للهندسة المدنية تأخر فتحها حتى عام ١٩٢١ ، في مدينة بيروت ايضا ، كجزء من جامعة القديس يوسف .

بالمقابل ، كانت الكلية البروتستانتية السورية تضم عشية الحرب العالمية الاولى ٢٦ فرعا ثقافيا(٦) باعتراف الجزويت انفسهم منها كلية للطب وأخرى للصيدلة ومدرسة اعدادية للمعلمين ومدرسة للتجارة وكلية لطب الاسنان ومدرسة زراعية ومدارس ثانوية وتحضيرية تابعة لها .

وكانت الكلية السورية تتلقى اعتماداتها من الحكومة الاميركية وبعض الافراد هناك ، كذلك من هبات قدمها لها بعض المغتربين اللبنانيين . وكانت الولايات المتحدة الاميركية تشرف ، منذ البداية ، على مناهجها وجهازها التعليمي ، ونظام الدروس فيها .

اما جامعة القديس يوسف ببيروت فكانت محرومة ، حتى الحرب العالمية الاولى ، من اية مساعدة رسمية من قبل الحكومة الفرنسية ، كما ان هذه الجامعة لم تتوسع بكليات جديدة الا بمعونة الجمعية الليونية التي أغنت الجامعة بكليتي الحقوق والهندسة(٧) .

(٤) — L'Asie Française — No. 154 — Janvier 1914 — P. 21.
Saint-François Xavier
(٥) — U.S.J. « L'Assemblée Générale au Liban » — UNESCO 1948 — P. 24.
(٦) — U.S.J. « Beyrouth et le Grand-Liban » — P. 1.
(٧) — Livre d'Or de Saint Joseph : Les Jésuites en Syrie 1831-1931 — voir article de Louis Jalabert sur la Faculté Française de Médecine - F.F.M. ». P. 16.

على الصعيد المحلي ، لم تكن جامعة دمشق العربية تضم في تلك الفترة سوى كلية للطب واخرى للحقوق(٨) . وكانت الدروس فيهما تعطى باللغتين التركية والعربية على أيدي اساتذة نالوا شهاداتهم من القسطنطينية . وكان عدد طلابها ضئيلا . وعندما دخلت تركيا الحرب رسميا الى جانب المانيا ، اضطرت البعثات الفرنسية والانكليزية الى مغادرة البلاد ، فاحتلت أماكنها واستقرت كلية الطب العثماني في دمشق مكان كلية الطب الفرنسية في بيروت طوال فترة الحرب .

كان التعليم العالي قبل الحرب العالمية الاولى محدودا جدا ويتركز بشكل رئيسي في سوريا ولبنان على مدينتي دمشق وبيروت . وكانت الجامعتان الرائدتان في هذا المجال : جامعة القديس يوسف لليسوعيين والكلية السورية البروتستانتية للاميركيين ، وكلتاهما اجنبيتان ولا تخضعان لأي اشراف مباشر من قبل السلطات المحلية في حين كانت جامعة دمشق تمولها الدولة العثمانية وتشرف على ادارتها ونظام التدريس فيها . وكان للاستقلالية الواسعة التي نالتها كل من الجامعتين الاجنبيتين تأثير واضح في تطوير مناهجهما ونظام الدراسة فيهما على أحدث ما توصلت اليه اوروبا الليبرالية في مطالع القرن العشرين والولايات المتحدة الاميركية . وكانت نسبة الطلاب فيهما تتجاوز ، مجتمعتين او منفردتين ، عدة أضعاف تعداد طلاب الجامعة العربية في دمشق ، التي وقعت أسيرة الجمود والانحطاط الفكري العام اللذين سيطرا على جميع مرافق الدولة العثمانية آنذاك . وكان أثر التقدم العلمي والتكنولوجي لأوروبا واميركا في هذه الفترة ، والذي دفع بوضوح تطور اليسوعية والاميركية في مناهجهما وجهازهما التعليمي ، يكاد ينعدم تماما في جامعة دمشق .

ب ـ التعليم الثانوي والابتدائي :

لم تكن غالبية التعليم في جبل لبنان سوى مدارس خاصة فتحها ونظمها وادارها بحرية رؤساء دينيون من أبناء البلاد او افراد مدنيون او بعثات اجنبية . فالتعليم الابتدائي والثانوي في الجبل كان بكليته تقريبا تعليما خاصا عشية الحرب العالمية الاولى وتقع أعباؤه على عاتق الاهالي دون أية مساعدة فعلية من قبل الدولة(٩) ، فتحمل سكان الجبل مسؤولية اعالة تلك المؤسسات التعليمية وأمدوها بالاراضي والاموال والخدمات وقسم من الجهاز التعليمي والاداري . بمعنى آخر ، ان تلك المؤسسات ، بالرغم من دورها الثقافي الذي قامت به ، كانت عبئا ثقيلا على كاهل اللبنانيين قبل الحرب وبعدها حتى اليوم .

وكان الوجود الفرنسي مهيمنا داخل تلك المؤسسات التعليمية الخاصة في الجبل . وكان الآباء اليسوعيون يحتلون المركز الممتاز في هذا المجال . فقد امتلك التعليم باللغة الفرنسية في سوريا وفلسطين وجبل لبنان حتى أوائل شباط ١٩١٤

(٨) — L. C. Catroux « Deux missions au Moyen-Orient » — P. 59.
(٩) محمد رفيق — ولاية بيروت — ص ٢٩٣ .

حوالي ١٠٥ مدرسة(١٠) ضمت أكثر من ٥٠ ألف تلميذ من الجنسين مقابل ١٠٠ مدرسة انكليزية ضمت ٧ آلاف تلميذ وتلميذة تضاف اليها ٨٨ مدرسة اميركية ضمت ٥ آلاف تلميذ وتلميذة يضاف اليها الكلية السورية التي ضمت بمفردها ٨٧٤ طالبا وطالبة في تلك الفترة . والوجود الالماني اقتصر على أربع مدارس ضمت ١٩٣٥ تلميذا وتلميذة ، بينما كان للروس ١٠٥ مدارس ضمت ١١٥٠٠ تلميذ من الجنسين .

وقدر عدد تلاميذ المدارس الاوروبية والاميركية العاملة في سوريا ولبنان قبيل الحرب العالمية الاولى بحوالى ٢٥ ألفا مقابل ٤٠ ألفا للمدارس الفرنسية يضاف اليها ١٠ آلاف تلميذ وتلميذة يذهبون الى المدارس المحلية التي يتم التعليم فيها باللغة الفرنسية بحيث اتفقت معظم الاحصائيات آنذاك على تقدير تلامذة المدارس التي تدرّس اللغة الفرنسية من أجنبية ومحلية بحوالي ٥٠ ألف تلميذ وتلميذة مقابل ٢٥ ألفا للمدارس الاجنبية الاخرى مضافا اليها ١٢ ألفا من التلاميذ الذين كانوا يؤمون المدارس الرسمية المحلية خارج جبل لبنان . فقدر بذلك عدد التلاميذ في سوريا ولبنان بحوالى ٩٠ ألفا(١١) (٨٧ ألفا بالضبط) . ويشير جونغ في هذا المجال ان « من بين هؤلاء التلاميذ الذين يدرسون باللغة الفرنسية في سوريا ولبنان ، والذين بلغ تعدادهم ٥٠ ألفا قبيل الحرب العالمية الاولى ، كان ٢٥ ألفا منهم في مدارس جبل لبنان وحدها »(١٢) . « فكانت هذه المؤسسات التعليمية الفرنسية الرائدة الحقيقية للنفوذ الفرنسي في سوريا ولبنان . فجميع المتعلمين في هذين البلدين تقريبا ، كانوا يتكلمون اللغة الفرنسية »(١٣) . لقد عرف الفرنسيون كيف يمهدون لانتدابهم اللاحق بسيطرة مالية واسعة وهيمنة على جميع القطاعات الاقتصادية في هذين البلدين ، بعد ان أضافوا الى سيطرتهم تلك عنصرا هاما هو اللغة الفرنسية في بلد يقول عنه ميشال شيحا « ان المدرسة والتعليم بالنسبة الى لبنان ، هما أكثر أهمية منهما في أي بلد آخر . فهما ركيزة أساسية ، وهما ضمانة للمستقبل »(١٤) . ان تركيز الفرنسيين على الثقافة الفرنسية في لبنان وتغريب الطالب اللبناني عن محيطه الطبيعي الذي يعيش فيه كطالب عربي له حضارته وتراثه كانت لهما اسوأ الآثار على مستقبل طلاب لبنان الذين تلقوا علومهم في تلك المدارس . وقد أبرز الياس ابو شبكة هذا الاثر بقوله : « أول ما فكرت فيه الرسالات (الارساليات ـ م.ض) الفرنسية عندما أمت هذه البلاد هو بثها الفضائل التي تحلى بها ملوكها وأدباؤها ورجالها العسكريون والبحريون ، وقد كان لهذه الدعوة أثرها العميق في المسيحيين على الخصوص ، فراحت الناشئة تغرف من معين تلك الفضائل غذاء لتفكيرها ، واذا هي تعرف عن كلوفيس وشرلمان وفرنسيس الاول ولويس الرابع عشر وجان دارك ورابله وديكارت

(١٠) — E. Jung « La Révolte arabe » — T.I. — P. 93.
Voir aussi John Morgan Jones « La fin du Mandat français en Syrie et au Liban ». Thèse. P. 20, et Correspondance d'Orient — No. 130 — Février 1914 — P. 177.

(١١) — Cressaty — Bulletin trimestriel de C.I.F.L. — No. 1 de 1927, article « La Syrie Française » — P. 58.

(١٢) — E. Jung — Op. Cit. — P. 93.

(١٣) — B. Aboussouan — Op. Cit. — P. 41 — et J. Achkar — Op. Cit. — P. 19.

(١٤) — Michel Chiha — politique intérieure — P. 108.

وكورنيل وراسين ولافونتين وبوالو اكثر بكثير مما تعرف عن أبطالها وأدبائها وملوكها ... »(١٥) .

أما التعليم الرسمي قبل الحرب العالمية الاولى فكان مقتصرا على المدارس الابتدائية دون غيرها ، وهي مدارس قليلة العدد ومبعثرة في مختلف المناطق السورية واللبنانية ولا يؤمها الا أولاد الفقراء خاصة ، والذين كانوا في غالبيتهم من المسلمين. وقد فسر الامام رشيد رضا تلك الظاهرة بالقول : « ... فالمسلمون في سوريا ولبنان تأخروا عن أخوانهم النصارى واليهود والدروز في طلب العلم لأن القدماء من أكابرهم وأغنيائهم كانوا يعتقدون ان طلب العلم انما يراد لطلب الرزق . والوجيه الكبير المتوافر رزقه كان يعد من العار على أبنائه ان يطلبوا العلم للارتزاق « من شق القصبة » . وضاعف في ذلك ان المدارس كانت كلها نصرانية ، اما للأجانب واما للمسيحيين الذين تأدبوا بآداب الاوروبيين فحذوا حذوهم وساروا في العلم سيرتهم . وقد لقيت هذه الفكرة تشجيعا من الحكومة (التركية) بل ربما غرست الحكومة نفسها هذه الفكرة في الصدور حتى يظل المسلمون على حالهم فلا يطلبون اصلاحا ولا يطالبون بحق . وليس للمسيحيين وسواهم ممن يتعلمون تأثير او نفوذ لأنهم الاقلية ، ولهذا السبب لم يتمتع أحد من أبناء سوريا بذلك الانعام الذي أنعم به ابراهيم بن محمد علي باشا على لبنان وسوريا بأن يعلم طائفة منهم في مدارس مصر العالية وانحصرت تلك النعمة حتى عهد الاحتلال (الانتداب الفرنسي) بأبناء المسيحيين السوريين وحدهم ، وظلت الحال على هذا المنوال ولا مدارس ولا مكاتب للمسلمين في سوريا ، حتى ان دخل أوقاف المدارس والمكاتب (الكتاتيب) فيها كان يجبى للآستانة »(١٦) .

والمدرسة الرسمية التي كان يتلقى فيها هؤلاء الفقراء العلم « كانت تتألف من غرفة واحدة تضم أكثر من ٥٠ ولدا يتولى تعليمهم فيها شيخ يجلس وبجانبه عصا طويلة يملأ منظرها قلوب الاطفال الابرياء رعبا ويفعم صدورهم حزنا وغما . وكم كان هؤلاء الاطفال يتعلمون الذل والخنوع ، هذا اذا لم يصابوا بالبله وركود الذهن »(١٧) .

لقد كان التعليم الرسمي مميزا بوضوح عن التعليم الخاص ولا نحتاج للكثير من العناء في سبيل الوصول الى ابراز هذه الحقيقة التاريخية . فالمدرستان تختلفان كليا من حيث جهازهما التعليمي وأماكن تواجد الطلاب فيهما ، وتجهيزاتهما المدرسية ، ولغة التدريس فيهما ، ومستوى المعلمين الثقافي ، وطرائق التدريس والمناهج . وبكلمة مختصرة لم تكن سوى التسمية فقط تجمع بين تلك المدارس الرسمية والخاصة . الاولى شديدة الانحطاط في مستوى تدريسها وبرامجها واساتذتها وأمكنتها ونسبة المساعدات الحكومية لها ، والثانية حسنة التنظيم عموما وبعضها يضاهي مستويات راقية ومتطورة ، وتنحصر في جبل لبنان وبيروت دون أن تتعداهما

(١٥) الياس ابو شبكه « روابط الفكر والروح بين الشرق والغرب » ص ٥٧ .

(١٦) رشيد رضا ــ المنار ، المجلد ١٩ ــ الجزء الثالث ــ مقالة « المشانق في سوريا » ــ ص ١٨٣ ــ ١٨٤ .

(١٧) مقبولة شلق ــ « المرأة العربية قبل الحرب العامة وبعدها » ــ مجلة الطريق البيروتية ــ المجلد الاول ــ الجزء الرابع ــ ص ١٠ ــ ١١ .

الى باقي المناطق اللبنانية خاصة تلك التي ألحقت بالجبل منذ ١٩٢٠ والتي كانت لا تزال تشكل جزءا من الدولة العربية في دمشق فكانت حتى مدارسها الرسمية نادرة كل الندرة وتتبع فيها طريقة في التعليم لم تتغير منذ عهد بعيد . وكانت الدروس فيها تعطى باللغتين العربية والتركية . واقتصرت تلك المدارس على عدد ضئيل من المؤسسات الملحقة بالاوقاف الاسلامية التي كانت ترسل فئة صغيرة جدا من خريجيها الى الجامع الازهر في مصر كما كان الشيعة يقومون بارسال بعض أبنائهم الى النجف في العراق لاستكمال علوم الدين وتخريج الشيوخ . اما المدارس الفرنسية والطائفية المسيحية التي تتبعها فكانت تقوم بتدريس اللغة الفرنسية وتعتني بها أكثر من تدريسها اللغة العربية بالذات . ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى عدد قليل جدا من مدارس أشرف عليها بعض المحليين الضليعين باللغة العربية فاتقنوا تدريسها ونخص بالذكر من بين تلك المدارس مدرسة عين ورقة ومدرسة الثلاثة أقمار ثم فيما بعد مدرسة الحكمة بشكل خاص . وهكذا أضحت اللغة العربية ضيقة الآفاق في مدارس لبنان في حين كانت واسعة الانتشار في سوريا التي غدت « مركز الدراسات العربية في الشرق كله »(١٨) .

لقد لعبت المدارس الخاصة ، الاجنبية منها والمحلية ، دورا كبيرا ولا شك في توسيع رقعة التعليم في جبل لبنان . الا ان تلك المدارس ، والتي اتخذت اللغة الفرنسية لغتها الام بشكل خاص ، هيأت بين الشبيبة اللبنانية أرضا خصبة استغلتها السلطة المنتدبة على أكمل وجه ، لترسخ انتدابها في سوريا ولبنان . لذا كان تقدير دور تلك المدارس يتسم بالعاطفة والتسرع . فمن ممجد ومبخر لدور تلك المدارس في « النهضة اللبنانية وانفتاح لبنان على الغرب ونقل حضارته الينا بحيث أضحى لبنان الوسيط الطبيعي بين الشرق والغرب في هذا المجال » ، الى القول ان « بواسطة المدارس ، توصلت اوروبا ، خاصة فرنسا الى تحويل قسم كبير من المسيحيين واليهود عن العروبة ، بعد ان أوجدت لها بين هؤلاء اتباعا مخلصين ذوي فعاليات كبيرة »(١٩) . حتى ان تلك المدارس غدت عقبة كأداء في طريق توحيد الآراء والعمل السياسي المشترك في سوريا بعد الحرب(٢٠) . وذهب بعض الكتاب السوريين أبعد من ذلك في تعتيم دور تلك المدارس فألقوا عليها تبعة اثارة الطائفية وتثبيت نفوذها في لبنان بشكل خاص لأن هذه المدارس « لا تبذر بذور التعصب الديني فحسب في نفوس الناشئة ، بل كذلك تنتزع منهم فكرة التآزر والاخاء القومي . حتى ان تلك الشبيبة التي تربت فيها فقدت كل مظاهر الوطنية والولاء القومي . يقولون بأن هذه الشبيبة كانت تتجه الى فرنسا فقط ؟ هذا سخف وهراء ! ان تلك الشبيبة اللبنانية والسورية التي تربت في تلك المدارس ، لا تتفرد في الولاء لأية دولة ، بل هي مستعدة لخدمة اول دولة أجنبية تعرض عليها العمل لديها »(٢١) (كذا) .

(١٨) — Haut-Commissariat « La Syrie et le Liban de 1919-1927 » — P. 96.

(١٩) — E. Rabbath « L'évolution politique de la Syrie sous mandat » — P. 25.

(٢٠) — E. Rabbath — Ibidem — P. 25.

(٢١) — Omar Djabry « Le rôle des écoles françaises en Syrie et au Liban ». P. 16.

ان تلك المدارس لعبت ولا شك دورا هاما في التمهيد للانتداب الفرنسي على لبنان بشكل خاص ، غير ان تحميل تلك المدارس تبعة « الطائفية واثارة التعصب القومي والتفرقة العنصرية وضرب الولاء الوطني ومسخ شخصية الشباب اللبناني » ، لا يمكن ان يتوافق مع حجم الدور الذي بامكان المدرسة ان تقوم به اصلا ، ونحن ننوه الى ان عددا كبيرا من قادة حركة التحرر الوطني في سوريا ولبنان ، تربوا بالذات في تلك المدارس الاجنبية . صحيح ان هيمنة الفرنسيين على التعليم في سوريا ولبنان قبل الحرب ، كانت من الاسباب التي ساعدت فرنسا على تبرير انتدابها عليهما ، غير ان التفتيش عن المفتاح الاساسي لفهم كيفية فرض ذلك الانتداب يلقى وجوده حتما في تغلغل الرساميل الفرنسية فيهما قبل الحرب العالمية الاولى . وقد عبر دوريو عن ذلك بصدق حين قال : « أنتم هناك لتثمير رؤوس الاموال الفرنسية التي صدّرت اليهما قبل الحرب . أنتم هناك للسيطرة التامة على سوريا ولبنان واستغلالهما استغلالا كاملا بالطرق الاستعمارية المعروفة »(٢٢) .

« معاداة الاكليروس ليست سلعة قابلة للتصدير » الى لبنان

تلك الكلمة قالها غامبيتا ، رئيس وزراء فرنسا سابقا ومن أشد خصوم الاكليروس . غير ان غامبيتا او أياً من خصوم الاكليروس في فرنسا لم يتوانوا فيما بعد عن دعم اليسوعيين في المناطق التي سيطروا عليها خاصة في سوريا ولبنان لأن النفوذ المعنوي لفرنسا في الشرق انما قام على أكتاف هؤلاء المرسلين الذين نشطوا في نشر العلم في الجبل منذ زمن بعيد على أسس مطابقة للتي كانت تدرّس في فرنسا بالذات . لذا فمعاداة الاكليروس في سوريا ولبنان لن تكون لصالح الفرنسيين على الاطلاق . ومهما تكن السياسة التي انتهجها الفرنسيون ضد اليسوعيين ورجال الدين عامة بعد الثورة الفرنسية الكبرى ، كان وجودهم هنا ، قبيل الحرب وبعدها ، ضرورة مطلقة وحيوية بالنسبة لمخططات السياسة الفرنسية في الشرق الاوسط ، وبالتالي كان هذا الوجود لليسوعيين مكسبا كبيرا على فرنسا ان تقوم بدعمه . فلم يعتبر الفرنسيون جامعة القديس يوسف في بيروت جامعة للآباء اليسوعيين فحسب ، بل جامعة فرنسية تعمل من أجل فرنسا . وقد عبرّ عن هذا الواقع الاب شانتور ، رئيس جامعة القديس يوسف آنذاك ، في افتتاح العام الدراسي في الكليات الفرنسية يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٢١ ، وبحضور الجنرال غورو شخصيا . قال الاب شانتور في خطابه ذاك : « ان هذه الجامعة هي جامعة فرنسية ، في نشأتها وتطورها ، في لغة تدريسها وفي نظام تعليمها العالي »(٢٣) .

لقد تلاقت مصلحة الانتداب الفرنسي ومصالح الآباء اليسوعيين خلال هذه الفترة بالذات . فقامت الحكومة الفرنسية بتقديم العون الواسع لجامعة القديس يوسف منذ اليوم الاول لتمركز الجنرال غورو في منصب المفوضية العليا . فالفرنسيون

(٢٢) — Doriot « La Syrie aux Syriens » — P. 25.

(٢٣) — U.S.J. « L'université Saint-Joseph en 1922 » — P. 34.

بأمسّ الحاجة الى كادرات من الموظفين المحليين الذين سيقومون بأعباء الوظائف الدنيا، كما كانوا يساندون تعميم نشر اللغة الفرنسية في البلدين الواقعين تحت انتدابهما ، وبشكل خاص في سوريا . اما الآباء اليسوعيون ، فكان من مصلحتهم بالذات ، دعم الحكومة الفرنسية لجامعتهم كي يستطيعوا الوقوف بوجه تطور الجامعة الاميركية في بيروت التي تساندها الولايات المتحدة الاميركية بشتى أشكال الدعم وبوجه جامعة دمشق العربية التي كان الوحدويون السوريون ، خلال حكمهم القصير لدمشق ، قد خططوا لها مستقبلا زاهرا .

الا ان تلك المصلحة المشتركة لم تنف وجود اختلاف واضح في خطة العمل بينهما . ففي حين كانت فرنسا ترغب في الوقوف الى جانب اليسوعيين وتحاول دعمهم ، كانت أساليب اليسوعيين تخيف الحكومة الفرنسية التي تحرص على اقامة علاقة طيبة مع السكان ، خاصة السوريين منهم . وكانت ادارة الانتداب تخشى اصطدام اليسوعيين بالتيار العروبي في الداخل ، وجل دعاته من المسلمين المعارضين لفرنسا ، بحيث أن ذلك الاصطدام سيؤدي الى ازدياد نفوذ الجامعة الاميركية في أوساط هؤلاء بالذات ومن ورائها نفوذ الولايات المتحدة الاميركية . وكانت أولى الاصطدامات حول اغلاق جامعة دمشق .

فكلية الطب العثمانية بدمشق حلت محل كلية الطب الفرنسية في بيروت طيلة أيام الحرب . وبما ان الحكومة العربية بدمشق قد حاولت خلال مدة حكمها القصير، تطبيق نظام للتعليم الابتدائي الالزامي في منطقة دمشق كخطوة اولى نحو تعميم هذا النظام الى كافة المناطق السورية ، بما فيها المناطق اللبنانية التي ألحقت بالجبل(٢٤) ، عمد اليسوعيون الى تقديم اقتراح لادارة الانتداب الفرنسي اثر معركة ميسلون مباشرة ، وتضمن الاقتراح دعوة صريحة الى اغلاق كلية الطب العثمانية بدمشق « بحجة ان التلاميذ هناك سيتلقون في بؤرة العروبة ـ اي كلية الطب بدمشق ـ مشاعر العداء للفرنسيين . وطلب اليسوعيون من الجنرال غورو ، كاجراء سريع لا يحتمل التأجيل ، ويتعلق مباشرة بالسيادة الفرنسية ، ان يعلن اغلاق جامعة دمشق نهائيا ، او بالاحرى كليتي الطب والحقوق ... « وقد تلقيت توجيها رسميا ـ يقول الليوتنان كولونيل كاترو ـ باغلاق هاتين الكليتين فعلا ... »(٢٥) وينتهي كاترو الى القول انه استطاع اقناع الجنرال غورو بالحفاظ على بقاء جامعة دمشق « من أجل مصلحة الانتداب الفرنسي بالذات »(٢٦) كي لا يثير مشاعر السكان ضد فرنسا .

ولما أصر اليسوعيون ، برئاسة الاب شانتور بالذات، على اغلاق جامعة دمشق ، سارع الجنرال غورو الى شرح وجهة نظره « بأن مصالح الرهبانية اليسوعية في المشرق عزيزة جدا على قلبه ، بيد انه لا يستطيع تجاهل مصلحة فرنسا العليا في

(٢٤) جريدة الحقيقة البيروتية ـ السنة ١١ ـ العدد رقم ٦٩٨ ـ الصادر في ١١ كانون الاول ١٩١٨ ـ ص ٢ . راجع القسم المتعلق بالتعليم الابتدائي في الصفحات التالية من هذا الفصل .

(٢٥) — L. C. Catroux « Deux missions au Moyen-Orient » — P. 61-62.

(٢٦) — L. C. Catroux — Ibidem — P. 63.

المنطقة »(٢٧) . ولما يئس شانتور من امكانية حمل غورو على ما يرغب ، قام باتهام كاترو بتفشيل مشروعه ذاك . ويقول كاترو « ان رئيس جامعة القديس يوسف أصدر جرما على الجنرال غورو وعلي انا »(٢٨) .

وهكذا اصطدمت رغبة اليسوعيين بالتفرد في التعليم العالي في سوريا ولبنان بمصالح فرنسا العليا فيهما . وكانت نيتهم تتجه الى خنق الجامعة العربية في دمشق كخطوة اولى يتسنى لهم بعدها خنق الجامعة الاميركية في بيروت بالرغم من تعهد الفرنسيين بحرية المؤسسات التبشيرية الاميركية في دولتي الانتداب . غير ان ارتباط الفرنسيين بمعاهدة واضحة بهذا الخصوص مع الاميركيين ومعرفتهم المسبقة بعجزهم على القيام بما فعلوه في الجزائر في هذا الخصوص من ضرب للغة العربية والثقافة العربية ، أجبرتهم على الابقاء على الجامعة العربية في دمشق . اما ذلك الابقاء فلم يكن يعني تشجيعا لها او تنفيذا للدور الذي رسمه لها الملك فيصل الاول خلال حكمه القصير وبهدف سياسي واضح هو تحويلها الى جامعة عربية تضم جميع الكليات وتؤدي دورها الثقافي كاملا . « وكان هدفه من ذلك ـ كما يقول كاترو ـ تحويل العاصمة السورية الى عاصمة ثقافية لجميع البلدان الناطقة باللغة العربية »(٢٩) . فالخطة الفرنسية تهدف الى الابقاء على الجامعة العربية في دمشق مقتصرة على كليتي الطب والحقوق . وضغط اليسوعيين المتواصل سيضرب التطور اللاحق لهذه الجامعة . وبالرغم من استمرارها في الوجود فقد ألحقت بها هيئة تعليمية كانت اغلبية أفرادها من الفرنسيين . وبقيت كليتا الطب والحقوق وحدهما جنينا لتلك الجامعة التي لم تنم قط خلال الفترة الانتدابية الاولى . وهذا ما يفسر تعداد الطلاب فيها عام ١٩٢٤ حيث قدر عدد الطلبة في كلية الطب ١٤١ طالبا وفي كلية الحقوق ١١١ طالبا اي ما مجموعه ٢٥٢ طالبا مقابل ١١٥٣ طالبا في جامعة القديس يوسف و ١١٢٠ طالبا في جامعة بيروت الاميركية والمدارس الملحقة بهما في العام نفسه(٣٠) . ان اليسوعيين ، وان لم يتمكنوا من اغلاق جامعة دمشق نهائيا ، استطاعوا الحد من تطورها وأصابوا بذلك نجاحا كبيرا دون شك . لكن هذا النجاح لم يثمر لصالح الجامعة اليسوعية في بيروت وحدها بل جاء يدعم الجامعة الاميركية فيها فأضحت تشكل منافسا خطيرا لها، فاستفادت كثيرا من كبح تطور جامعة دمشق بحيث توجه قسم كبير من الطلبة السوريين اليها ، خاصة من الطوائف الاسلامية ، في حين احتفظت جامعة القديس يوسف بوجه طائفي مسيحي ماروني لم تستطع التخلص منه طيلة عهد الانتداب . وباعتراف السكرتير العام للانتداب ، روبير دوكيه ، « فان تغلغل التعليم الفرنسي اقتصر فعلا على العنصر المسيحي في سوريا ولبنان »(٣١) . حتى ان المدارس الملحقة بجامعة القديس يوسف والبالغ عددها اثنتي عشرة مدرسة ، سبع مدارس منها

(٢٧) — L. C. Catroux « Op. Cit. » — P. 64.

(٢٨) — L. C. Catroux « Op. Cit » — P. 63.

(٢٩) — L. C. Catroux « Op. Cit. » — P. 59

(٣٠) — Haut-Commissariat « Rapport sur l'année 1925 » — P. 95.

(٣١) — R. de Caix — Histoire des colonies françaises — La Syrie — T. 3. P. 485.

للذكور ، وخمس مدارس للاناث ، لم تضم ، في الغالب ، سوى تلاميذ من الموارنة والكاثوليك بلغ تعدادهم ٨٨٩ تلميذا و ٦٧٢ تلميذة في عـام ١٩٢١ . ويقول الدكتور عبدالله اليافي : « كنا قليلي العدد الى أقصى الحدود في الجامعة اليسوعية ، لكن الآباء اليسوعيين كانوا يحترموننا كل الاحترام ... »(٣٢) .

« في الحقيقة ــ يقول الجنرال كاترو (١٩٢٢) ــ كان عـدد الطـلاب المسلمين قليلا جدا في مدارس الآبـاء اليسوعيين ، غير ان الغالبية منهم ، وعموم الذين كانوا من الجنسية السورية ، كانوا يواصلون تعليمهم في الجامعة الاميركية البروتستانتية ببيروت »(٣٣) . ان تشدد اليسوعيين في ضرب الجامعة العربية بدمشق في ظروف توسع الجامعة الاميركية المدعومة من حكومة الولايـات المتحدة الاميركية والمساعـدات الفردية ، وفي ظروف النكسة التي أصيبت بها حركة التحرر الوطني السورية واللبنانية اثر ميسلون ونقمة الوطنيين على الفرنسيين والانكليز ، وفي ظروف الطابع الطائفي المحض الـذي تميز به تعليم اليسوعيين آنـذاك وغيرها عززت مواقع الجامعة الاميركية ، فأضحت ، بالرغم من وجود الانتداب الفرنسي على رأس السلطات في بيروت ، منافسا خطيرا لجامعة القـديس يوسف وملتقى أبناء الاغنياء العرب الناقمين على السياسة الفرنسية في سوريـا ولبنان .

التنافس الحاد بين جامعة القديس يوسف والجامعة الاميركية

ان جامعة القديس يوسف ، بمحافظتها على وجهها الطائفي الماروني ــ الكاثوليكي آنذاك ، احتفظت أيضا بوجه لبناني وان وحيد الجانب نسبيا ، في حين أصبحت الجامعة الاميركية في بيروت ذات أغلبية طلابية عربية ، خاصة من الدول الواقعة تحت الانتداب البريطاني ، وبعض دول الكومنولث . يضاف الى ذلـك ان الجامعتين ضمتا أعدادا قليلة من الطلاب الاوروبيين والاميركيين ومختلف الجنسيات . ومما لا ريب فيه ان التوجه الاساسي لهاتين الجامعتين لم يكن معزولا عن الاستراتيجية العامة للانتدابين الانكليزي والفرنسي من جهة ، وللمخططات الاميركية في المنطقة من جهة أخرى . ولم يكف الآباء اليسوعيون يوما عن اعلان تأييدهم التام للانتداب الفرنسي على سوريـا ولبنان، كي لا تتوقف المساعدة الحكومية الفرنسية لجامعة القديس يوسف عن الازدياد باضطراد(٣٤) . فأضحت هذه الجامعة فرنسية الصبغة تماما وأصبحت تخضع مباشرة لرقابة واشراف المفوضية العليا . وكان المندوب السامي يحضر شخصيا حفلة افتتاح العام الدراسي فيها وحفلة توزيع الشهادات لطلابها بحيث أضحت جامعة الحكـومة الفرنسية فعلا . في حين تبنت الولايات المتحدة الاميركية جامعتها وأمدتها بكل مقومات الدعم منذ البداية .

(٣٢) مقابلة خاصة .
(٣٣) — L. C. Catroux — Op. Cit. — P. 63.
(٣٤) — L'Asie Française — No. 208 — Janvier-Février 1923 — P. 44.

أ ــ في مجال الطب والصيدلة :

كان على الطلبة الذين يودون الانتساب الى كلية الطب الفرنسية التابعة لجامعة القديس يوسف ، ان يخضعوا لامتحان عام أمام لجنة يعينها المندوب السامي شخصيا ويرئسها من ينوب عنه من قبل المفوضية العليا . ولم يكن يستطيع التقـدم بطلبات انتساب الى هذه الكلية سوى المرشحين الحائزين على شهادة البكالوريـا الفرنسية والبكالوريا اللبنانية التي تعطيها ادارة المعارف الفرنسية في بيروت والشهادة السورية للتعليم الثانوي الصادرة عن الادارة الفرنسية في دمشق . واذا كان لا بد من المباراة ، يعفى حملة البكالوريا الفرنسية من هذا الامتحان(٣٥) .

اما لغة التدريس في هذه الكلية فكانت الفرنسية في جميع المواد . وتدل أرقام خريجيها ان عددا كبيرا من حملة شهاداتها ينتمون الى بلدان مجاورة للبنان وعربية الجنسية . وبلغت تلك الشهادات الممنوحة من كليتي الطب والصيدلة حتى عـام ١٩٢٢ ما مجموعها ٧٠٠(٣٦) متخرجا ومتخرجة موزعين على جنسيـات في الشرق الاوسط والشرق الاقصى وافريقيا واميركا . وكان عدد خريجي الطب من اللبنانيين يكاد أن يكون مرة ونصف المرة في كليـة الطب الفرنسية عنهـا في كليـة الطب في الجامعة الاميركية خلال أعوام ١٩٢٠ ــ ١٩٢٦ وتوزعوا على الشكل التالي :

كلية الطب في جامعة القديس يوسف(٣٧)

العـام	لبنانيون	سوريون	مصريون	جنسيات مختلفة	المجموع
١٩٢٠	٣	١	١	١	٦
١٩٢١	٩	٤	٢	٥	٢٠
١٩٢٢	١٠	٣	٣	٥	٢١
١٩٢٣	٩	٤	٨	٨	٢٩
١٩٢٤	١١	٥	٨	٣	٢٧
١٩٢٥	٥	١	٤	٩	١٩
١٩٢٦	٤	٢	٣	٢	١١

(٣٥) — U.S.J. « L'Assemblée générale de l'UNESCO — 1948 » — P. 115.
(٣٦) — U.S.J. « L'Université Saint-Joseph en 1922 » — P. 9.
(٣٧) — U.S.J. « Distribution des Prix 1919-1930 ».

كلية الطب في الجامعة الاميركية(٣٨)

العام	لبنانيون	مصريون	جنسيات مختلفة	المجموع
١٩٢٠	٧	٣	١٤	٢٤
١٩٢١	٥	٦	١٣	٢٤
١٩٢٢	٨	٤	٦	١٨
١٩٢٣	٤	٦	١٦	٢٦
١٩٢٤	٣	١١	١٠	٢٤
١٩٢٥	٤	٩	١١	٢٤
١٩٢٦	٣	١٤	٢٩	٤٦

عدة ملاحظات يمكن استخلاصها من الجدولين المتقدمين :

١ ــ ان عدد اللبنانيين لم يصل الى السدس من المجموع العام في الجامعة الاميركية في حين تجاوزت نسبة اللبنانيين هذه النسبة بكثير في المجموع العام لخريجي كلية الطب الفرنسية . فبين ١٣٣ طبيبا تخرجوا من اليسوعية بلغ عدد اللبنانيين بينهم ٥١ طبيبا مقابل ٣٤ لبنانيا من اصل ١٨٨ متخرجا من الجامعة الاميركية .

٢ ــ ان عدد الخريجين قد هبط باستمرار وبحدة بعد عام ١٩٢٣ في كلية الطب الفرنسية في حين ان احصاء ١٩٢٦ قد ضاعف عدد خريجي كلية الطب في الجامعة الاميركية وبدأت المنافسة تسير لصالح الاخيرة بالذات في هذا المجال الهام.

٣ ــ ان عدد المتخرجين اللبنانيين كان يتناقص باستمرار في كليتي الطب الاميركية واليسوعية .

٤ ــ ان عدد الطلبة المصريين في الكليتين كان كبيرا بالنسبة لمجموع عددالطلاب وكان بنسبة ١ الى ٢ بين اليسوعية والاميركية لصالح الاخيرة .

٥ ــ ان عدد الطلبة اللبنانيين بقي ضئيلا جدا بالنظر الى كثافة السكان في لبنان ، وكان بالتالي حكرا على عدد قليل جدا من أولاد الاغنياء اللبنانيين والعرب .

ولا بد من التنويه هنا ، وعلى عكس التوقعات السابقة للكولونيل كاترو من ان « عموم الطلبة السوريين سيتوجهون الى الجامعة الاميركية في بيروت » ، فاننا لم نعثر في دليل الخريجين لكلية الطب في الجامعة الاميركية سوى على ثلاثة اسماء فقط لأطباء سوريين نالوا شهاداتهم من تلك الكلية . اثنان منهم تخرجا عام ١٩٢٣ والثالث في عام ١٩٢٦ ، في حين ان وجود الاطباء السوريين بين خريجي الكلية الفرنسية واضح من الاحصاء المذكور وبلغت نسبتهم ٢٠ متخرجا مقابل ٥١ لبنانيا تخرجوا خلال الفترة المذكورة . ولعل كلية الطب بجامعة دمشق ، بجهازها التعليمي من الفرنسيين ، كذلك التعليم العام باللغة الفرنسية ، أجبرا الطلاب على التوجه خارج دمشق الى كلية الطب الفرنسية دون غيرها .

(٣٨) — A.U.B. — Directory of Alumni 1870-1957.

ب ــ تدريس الحقوق في لبنان حكر على اليسوعية

اذا كان امتياز كلية الطب قد حصر بالاغنياء من بلدان متفرقة بينها لبنان ، فان امتياز الدخول الى كلية الحقوق في الجامعة اليسوعية بقي حكراً على اولاد الاغنياء او « ابناء العائلات » **كما يطلق عليهم ، ولم يتجاوزهم سوى لعدد قليل جدا** من السوريين والمصريين والفرنسيين ، والاحصاء التالي يبين لنا عدد الخريجين من كلية الحقوق اليسوعية خلال اعوام ١٩٢٠ ــ ١٩٢٦(٣٩) .

العام	لبنانيون	سوريون	مصريون	فرنسيون	المجموع
١٩٢٠	١١	ــ	ــ	١	١٢
١٩٢١	١٥	١	ــ	١	١٧
١٩٢٢	١٦	٢	ــ	١	١٩
١٩٢٣	١٣	٣	ــ	٣	١٩
١٩٢٤	١٧	٢	٢	ــ	٢١
١٩٢٥	١٣	٣	ــ	١	١٧
١٩٢٦	١٥	١	٢	٥	٢٣

يستنتج من هذا الجدول ان وجود اللبنانيين كان ساحقا في هذه الكلية اذ بلغ ١٠٠ طالبا من أصل ١٢٨ طالبا كما ان هذا العدد قد تجاوز الوجود اللبناني في كليتي الطب في الجامعة الاميركية والجامعة اليسوعية معا والذي لم يتجاوز ٨٥ طالبا خلال الفترة عينها . مما يدل بوضوح ان الفرنسيين كانوا بحاجة الى بعض الكادرات المحلية اللازمة لانتدابهم في سوريا ولبنان، ولتكريس تعليم مشوه يعتمد على تشجيع القطاعات غير التطبيقية والتقنية على حساب الفروع التطبيقية الضرورية لتطوير المجتمع المتخلف في لبنان .

اما كلية الحقوق بجامعة القديس يوسف ، والتي قامت بانشائها الجمعية اليونية منذ عام ١٩١٢ دون ان تمارس نشاطها فعليا الا بعد اعادة افتتاحها عام ١٩١٩ ، سدت جزئيا حاجة الانتداب الفرنسي الى الاداريين في الوظائف المتوسطة والكبيرة ايضا ومهدت الطريق امام المتخرجين فيها ، على نفس الانظمة والبرامج المطبقة في كليات الحقوق الفرنسية ، الى تولي مناصب كبرى في ظل الانتداب الفرنسي . وبذلك استطاع هذا الانتداب ، في محاولة لامتصاص نقمة السكان ، ملء وظائف كثيرة بواسطة خريجي هذه الكليات بالذات ، واضفاء الطابع الوطني المحلي على ادارته في المرحلة الانتدابية الدستورية . ويكفي ان نشير في هذا المجال الى انجميع الذين شغلوا منصب رئاسة الجمهورية اللبنانية ، قبل الانتداب وبعده،

(٣٩) — U.S.J. — Distribution des Prix 1919-1930.

هم من خريجي المدارس اليسوعية بشكل عام ، وكلية الحقوق فيها بشكل خاص. وحتى الستينات من هذا القرن ، كانت الاغلبية الساحقة من الوزراء والمدراء العامين وكبار موظفي الادارة ، والنواب المثقفين ، من بين خريجي هذه الكلية دون سواها.

ومتخرجو هذه الكلية كانوا من ابناء الميسورين واغنياء اللبنانيين والسوريين بشكل خاص . لذا حافظت هذه الكلية على وجهها الطبقي الواضح منذ نشأتها بالذات ، كما حافظت الجامعتان الاجنبيتان في بيروت على هذا الوجه طيلة ايام الانتداب وبعد الاستقلال . اما ما اعتبر فارقا بينهما فينبع من واقع ان اليسوعية كانت حكراً على ابناء اغنياء اللبنانيين والسوريين وبعض المصريين في الغالب ، في حين فتحت الجامعة الاميركية ابوابها امام ابناء الاغنياء من العرب وبعض دول الكومنولث من جنسيات مختلفة . فبالرغم من تعدد القوميات والجنسيات هذه فان الوجه الطبقي كان واحدا في الجامعتين .

لقد تخرج من كلية الحقوق في الجامعة اليسوعية ٦٥٢(٤٠) طالبا حتى عام ١٩٤٧ ، منهم ٣٩٠ لبنانيا و١١٦ سوريا و٢١ فرنسيا و١٢٥ طالبا من تسع جنسيات اخرى . وقد شغل هؤلاء المتخرجون ابرز مناصب الادارة الاستقلالية في لبنان ، في حين بقيت الجامعة الاميركية دون كلية للحقوق فيها حتى اليوم . ويعلل الدكتور رباط(٤١) ذلك بأن تعليم القانون الفرنسي وحده في لبنان الكبير وطيلة الفترة الانتدابية وحتى لبنان المستقل كان ابرز الاسباب التي جعلت الاميركيين يحجمون عن فتح مثل تلك الكلية نظرا لرفضهم تدريس تلك القوانين الفرنسية من جهة ، ولفقدان الجهاز التعليمي القادر على تدريس تلك القوانين في كليتهم في بيروت من جهة اخرى . اما الدكتور نقولا زياده(٤٢) ، فأضاف سببا أسياسيا هو خشية الاميركيين من اقدام الفرنسيين على اغلاق جامعتهم ان هي تدخلت في الشؤون الخاصة لفرنسا المنتدبة .

« ان المؤسسات التعليمية الفرنسية في الشرق هيأت لنا عناصر ممتازة لملء وظائف ثانوية في ادارتنا(٤٣) ، يقول بوربون ، الا ان كلية الحقوق في جامعةالقديس يوسف هيأت عناصر الادارة اللبنانية ، لا في ظل الانتداب فحسب ، بل في الفترة الاستقلالية التي تلتها ايضا . ان حرمان الجامعة الاميركية من كلية للحقوق في ذلك الحين ، حرمها ايضا من المشاركة في مغانم الادارة اللبنانية فترة طويلة من الزمن. وما نشهده اليوم من صراع على تلكالادارة ليس الا محاولة حثيثة منجانبالاميركيين للتعويض عما فاتهم من حرمان ولعدم توافق مشاركتهم في الادارة بنسبة سيطرتهم على الاقتصاد اللبناني في الوقت الراهن .

(٤٠) — U.S.J. « L'Assemblée générale de l'UNESCO 1948 » — P. 181.

(٤١) مقابلة خاصة .

(٤٢) مقابلة خاصة .

(٤٣) — Bourbon « La Syrie et la France » — P. 27.

ج ـ في الهندسة وطب الاسنان وباقي المجالات

كي تحافظ جامعةالقديس يوسف على «امتياز الفنى» كشرط أساسي للدخول الى حرم كلياتها ، انشأت منذ ١٩١٩ مدرسة تحضيرية مهمتها « اعداد التلاميذ لامتحانات القبول في كليات الطب والحقوق والهندسة(٤٤) . وكان جميع تلامذتها خارجيين يداومون باستمرار طيلة العام الدراسي ، ولغة التدريس الوحيدة فيها هي الفرنسية .

هذه المدرسة أعدت مباشرة الطلاب للدخول في الكليات اليسوعية. ومما يلفت النظر ان كلية الهندسة التي انشئت عام ١٩٢٢ ، وكانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات ، لم تخرج في أعوام ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ سوى ٢٠ طالبا فقط توزعوا على السنوات المذكورة كما يلي : ٧ ، ٧ ، ٦ . وكان عدد اللبنانيين بينهم كما يلي : ٤ ، ٢ ، ٤ ، وعدد السوريين ١ ، ٣ ، ٢ ، وعددالمصريين ١ ، لعام ١٩٢٥(٤٥) فقط.
اما كلية الصيدلة ، القديمة العهد في لبنان ، فكانت دفعات خريجيها على التوالي(٤٦) :

العام	لبنانيون	سوريون	مصريون	جنسيات اخرى	المجموع العام
١٩٢٠	١	٤	—	٢	٧
١٩٢١	١	١	١	١	٤
١٩٢٢	٣	٢	٢	٣	١٠
١٩٢٣	٢	—	—	٤	٦
١٩٢٤	٢	—	—	١	٣
١٩٢٥	١	١	١	٢	٥
١٩٢٦	٢	٢	١	—	٥

يتبين من هذا الجدول ان عدد الخريجين كان قليلا جدا خلال سبع سنوات اذ لم يتجاوز ١٢ متخرجا من لبنان مقابل ٩ متخرجين سوريين و ٥ متخرجين مصريين و ١٣ متخرجا من جنسيات اخرى .

وفي كلية طب الاسنان بجامعة القديس يوسف ، التي انشئت منذ ١٩٢٠ ، كان الطلاب فيها من الجنسيتين اللبنانية والمصرية بشكل خاص وبعض السوريين . وتوزع خريجوها كما يلي : (٤٧)

(٤٤) — U.S.J. « Beyrouth et le Grand-Liban » — P. 18.

(٤٥) — U.S.J. — Ibidem — P. 18.

(٤٦) — U.S.J. « Distribution des Prix », 1919-1930.

(٤٧) — U.S.J. — Distribution des Prix, 1919-1930

العـام	لبنانيون	مصريون	سوريون	جنسيات اخرى	المجموع العام
١٩٢٣	٢	٥	٢	—	٩
١٩٢٤	—	٤	—	٢	٦
١٩٢٥	٤	٢	—	١	٧
١٩٢٦	٨	٣	—	—	١١
١٩٢٧	٨	٣	١	٤	١٦

ولم نستطع الحصول على ارقام تفصيلية لخريجي الجامعة الاميركية في تلك الفترات . لكننا وجدنا مقارنة بين طلاب الجامعتين لعامي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ وردت في النشرة الاقتصادية لجمعية التجار والصناعيين الفرنسيين في الشرق(٤٨) .

	طب	صيدلة	طب اسنان	توليد	هندسة	حقوق
١٩٢٥						
القديس يوسف	١٨٢	١٠	٣٧	—	٣٣	١٤٦
الجامعة الاميركية	٩٢	٤٤	٥٢	—	—	—
١٩٢٦						
القديس يوسف	١٣٩	٢١	٤٣	٢٢	٤٣	١٤٢
الاميركيـة	٩٩	٣٤	٣٩	٣٤	—	—

يتبين من هذين الجدولين ان نسبة النجاح ضئيلة جدا في جامعة القـديس يوسف بالرغم من كل التضييقات السابقة والمدرسة التحضيرية . فمقابل ٣٧ طالبا في كلية طب الاسنان فيها لم يتخرج سوى ٧ طلاب فقط عام ١٩٢٥ ، ومقـابل ٤٣ طالبا لم يتخرج سوى ١٣ طالبا عام ١٩٢٦ و ١٦ طالبا عام ١٩٢٧ . وبالرغم من عدم توفر الاحصاءات الدقيقة لدينا ، نستطيع القول ان نسبة النجاح فيها لم تبلغ ٤٠٪ بعد كل العراقيل السابقة . اما في كلية الهندسة فكانت النسبة ادنى من ذلك بكثير. فقد تخرج ٧ طلاب فقط عام ١٩٢٥ مقابل ٣٣ طالبا مسجلين فيها و ٧ طلاب ايضـا عام ١٩٢٦ مقابل ٤٣ طالبا . كذلك الحال بالنسبة لكلية الحقوق التي تخرج منهـا عام ١٩٢٥ فقط ١٧ طالبا مقابل ١٤٦ طالبا مسجلا و ٢٣ طالبا تخرجوا عام ١٩٢٦ مقابل ١٤٢ طالبا مسجلا . وفي كلية الطب الفرنسية تخرج ٢٧ طالبا فقط للعـام الدراسي ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨ مقابل ١١١ طالبا مسجلا ، و ٣ طلاب تخرجوا من كليـة الصيدلة مقابل ١٨ مسجلين ، و ٩ خريجين في معهد طب الاسنان فيها مقابل ٤٢ مسجلين(٤٩) .

ان صعوبة الامتحانات ، اذا ما اضيفت الـى العراقيل العديدة التي فرضهـا اليسوعيون امام الدخول الى كلياتهم ، كانت من الاسباب الهامة التي دفعت أعدادا

(٤٨) — Bulletin Trimestriel du C.I.F.L., No. 1 — 1927 — P. 69.

(٤٩) — R. O'Zoux « Etats du Levant... » — P. 184. et H. C. « Rapport sur 1925 » — P. 95.

كبيرة من الطلاب وجهة الجامعة الاميركية ، فاغتنت اكثر من منافستها بعدد الطلاب وبدأت مؤشرات التطور تعمل لصالح الاميركية على حساب تدهور اليسوعيـة منذ الفترة الانتدابية الاولى . ولم يحفظ لجامعة القديس يوسف نفوذها في لبنان الا قرارات المندوبين السامين المستمرة ، وكلية الحقوق فيها التي عملت باستمرار على ابراز اليسوعية في الصف الاول للتعليم العالي في لبنـان آنذاك ، وبسبب الـدعم المباشر الذي قدمه لها خريجوها المنتشرون في دوائر دولـة الانتداب بالـذات دون وجود أقران لهم من الاميركية .

د ــ آفاق تطور الجامعتين :

اعتبارا من ١٩٢٤ بدأت جامعة بيروت الاميركية تحرز تفوقا ملحوظا على جامعة القديس يوسف . فقد ارتفع عدد طلابها من ٤٤٩ طالبا عام ١٩٢٣ الى ٥٩٣ عام ١٩٢٤ أي بزيادة ١٤٤ طالبا مقابل زيادة ٢٩ طالبا فقط في اليسوعية التي ارتفع عدد طلابها من ٣٧٢ عام ١٩٢٣ الى ٤٠١ عام ١٩٢٤ .

وفي كلية الطب بالجامعة الاميركية ارتفع عدد الطلاب من ١٦٤ طالبا الى ١٨٥ خلال تلك الفترة في حين انخفض عدد طلاب كلية الطب في اليسوعية من ١٧٧ طالبا الى ١٧٤ خلال ١٩٢٣ ــ ١٩٢٤ ، الى ١١١ طالبا فقط لعام ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨(٥٠) .

زيادة على ذلك ، تعززت كليات الفنون والعلوم والتجارة في الجامعة الاميركية بأعداد كبيرة من الطلاب . ففي كلية الفنون والعلوم ارتفع عدد الطلاب من ١٣٧ طالبا عام ١٩٢٣ الى ٢٣٧ طالبا عام ١٩٢٤ . في حين ضمت كلية التجارة فيها ٧٨ طالبا عام ١٩٢٤ مقابل ٦٨ طالبا عام ١٩٢٣(٥١) .

صحيح ان كلية الحقوق بجامعة القديس يوسف بقي بمقدورها دومـا تغيير ميزان الأعداد الطلابية لصالح الجامعة اليسوعية ، غير ان المساعدات المستمرة من جانب حكومة الولايات المتحدة والمغتربين اللبنانيين للجامعة الاميركية والتي تجاوزت بكثير نسب مساعدات الحكومة الفرنسية لجامعة القديس يوسف ، أوجدت قلقـا جديا وهلعا في نفوس الجزويت عن الأفق القاتم لتطور جامعتهم . وقد عبرت مجلة « آسيا الفرنسية » الوثيقة الاتصال بدوائر الانتداب وخفايا باريس ، عن هذا القلق منـذ ١٩٢٩ فكتبت تقول : « أن عـدد اليسوعيين الفرنسيين في لبنـان يتنـاقص باستمرار . فقد انخفض ما بين ١٩٠٥ و ١٩٢٨ من ٨٥ الى ٥٤ يسوعيا . زد علـى ذلك ان ميزانية الكلية الفرنسية ببيروت (جامعة القديس يوسف) تبلغ ٤ ملايين فرنك تقـدم منها حكومة باريس مليونا و ٨٠٠ الفا فقط ، في حين ان ميزانية الجـامعة الاميركية في بيروت تزيد على ١١ مليون فرنك تدفعها حكومة الولايات المتحدة بكاملها، ويضاف اليها العديد من الهبات »(٥٢) .

(٥٠) — H. C. « La Syrie et le Liban, 1919-1927 » — P. 129.

(٥١) — H. C. — Rapport sur l'année 1925 — P. 95.

(٥٢) — L'Asie Française — L'union économique de la Syrie — article « pour le maintien de l'influence française dans le Levant » — No. 267, Février 1929. P. 66.

هذا الدعم الخارجي الهام ، مضافا الى سياسة اليسوعيين السيئة والضيقة الأفق على الصعيد المحلي ، والتي اعتمدت على ابقاء الوجه الطائفي لجامعتهم بأن جعلوها تقتصر على العنصر المسيحي بشكل عام والماروني ـ الكاثوليكي بشكل خاص، دفعت باقي الطوائف الى تثقيف ابنائها في الجامعة الاميركية ببيروت .

ونعترف هنا اننا لم نستطع الحصول على احصائيات دقيقة للتوزيع الطائفي في الجامعتين بالنسبة للطلاب غير ان احصاء علميا أورده هاني فياض عن عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٤ يدعم وجهة نظرنا السابقة مع اعتقادنا الأكيد ان النسبة كانت أسوأ من ذلك حتما في الفترة التي درسناها . وقد جاء في احصائيات هاني فياض(٥٣) .

	ارثوذكس	سنة	دروز	شيعة	موارنة	بروتستانت	كاثوليك
١٩٥٢							
الاميركية	٢٠	٢٤	٧	٣	٣	٩	٢
اليسوعية	١٤	٥	٢	٤	٣٢	١	١٧
١٩٢٦							
الاميركية	٢٦	١٢	٦	٥	٣	٨	١
اليسوعية	٩	١٣	١	٥	٤٦	٣	١٢

هذه الاحصائيات تثبت توجه الاورثوذكس والدروز والبروتستانت بكثافة نحو الاميركية مقابل توجه الموارنة والكاثوليك بأغلبية ساحقة نحو اليسوعية وتوزع السنّة والشيعة بين الجامعتين مع اعتقادنا الصريح ان توجه هؤلاء كان في الغالب نحو الاميركية خلال الفترة الاولى للانتداب .

لقد كان وجود الانتداب الفرنسي دعما قويا للجامعة اليسوعية كي تنمو وتزدهر خلال فترة الانتداب بكاملها الا ان وجود الجامعة الاميركية في بيروت ، وضعف المساعدات الفرنسية لجامعة القديس يوسف اذا ما قورنت بحجم مساعدات الحكومة الاميركية لجامعتها ، والوجه الطائفي لجامعة الجزويت ، كانت من الاسباب الهامة التي كانت تعيق تطور جامعة القديس يوسف في بيروت .

التعليم الثانوي في ظل الفرنسيين

ان المنافسة العنيفة التي وجدها اليسوعيون في مجال التعليم العالي والتي تمثلت بالجامعة الاميركية في بيروت كانت معدومة الأثر على مستوى التعليم الثانوي والابتدائي ، فكانت هيمنتهم شبه مطلقة في هذين المجالين . وقد أصر اليسوعيون منذ البداية على ضرورة تشجيع المدارس الخاصة دون غيرها على هذا الصعيد ، خاصة تلك التي تدرّس اللغة الفرنسية ، أجنبية كانت أم خاصة .

(٥٣) — Hani Fayyad « The effects of sectarianism on the Lebanese administration » — thesis — P. 33.

فخلال الحرب العالمية الاولى اصيب التعليم في لبنان بكارثة ، خاصة المدارس التي تعطي دروسها باللغة الفرنسية او الانكليزية واغلقت جميعها ولم تبق سوى واحدة فقط هي مدرسة الأليانس الاسرائيلية ببيروت ، التي استمرت بتدريس الفرنسية واستحقت شكر فرنسا فيما بعد ، على لسان المسؤول الفرنسي عن التعليم في ادارة الانتداب اسوريا ولبنان ، السيد شفالي الذي أرسل الى حكومته يقول بهذا الخصوص « علينا الا ننسى وفاء الأليانس الاسرائيلية، وأن نقدم لها كل دعم(٥٤)»، في حين استمرت المدارس الالمانية القليلة العدد تعمل بانتظام ، كذلك مدارس البعثات الاميركية التي قامت بدور هام في توزيع الأغذية والملابس وبناء الملاجىء والمياتم .

وحسب احصائيات بنك سوريا ولبنان ، كان في سوريا ولبنان الكبير عام ١٩٢٢ بالذات ١٦ مدرسة(٥٥) ثانوية للذكور تضم ٦،٢٦٣ تلميذا و ٧ مدارس للأناث تشتمل على ٣١٨ تلميذة و ٣ مدارس تعليمية أو فنية ثانوية تضم ٦٤ تلميذا وتلميذة. ومن بين طلاب هذه المدارس الثانوية يوجد ٦٦٨ تلميذا من سوريا و ١٨٨٥ تلميذا من بلدان اوروبية أو اميركية مختلفة ، خاصة أولاد المهاجرين اللبنانيين » . وهكذا يتبين ان عدد الطلاب اللبنانيين في تلك المدارس الثانوية والفنية حوالي ٤ آلاف تلميذ وتلميذة فقط توزعوا على مدارس خاصة محلية وأجنبية ، وكانت الغلبة الساحقة فيها للمدارس الاجنبية التي يشرف عليها اليسوعيون والفرنسيسكان والفرير أو اخوة المدارس المسيحية والأخوة المريميون ، والأليانس الاسرائيلية ، وراهبات المحبة التابعات لرهبانية القديس فنسان دو بول ، وراهبات الناصرة ، وراهبات العائلة المقدسة ، وراهبات القديس يوسف المتجلي ، وراهبات بيزنسون ، وراهبات الراعي الصالح ، وراهبات زيارة العذراء ، وراهبات القلب الأقدس وغيرها . وكانت هذه المدارس تتوزع على معظم مناطق الجبل اللبناني خاصة جونيه وبعبدا وبكفيا وحمانا وعينطوره بالاضافة الى بيروت وطرابلس . أما أهم المدارس الثانوية المحلية او الأهلية ، وكلها مدارس خاصة ، فكانت الحكمة المارونية الثانوية ، والثانوية البطريركية في بيروت ، وثانوية الأب لطفي ، ومدرسة الثلاثة أقمار الاورثوذكسية، وثانوية زهرة الاحسان ، وثانوية تهذيب الفتاة ، وثانوية المقاصد الخيرية الاسلامية، والكلية الوطنية بعاليه ، والثانوية الوطنية اللبنانية .

« وفي مرجعيون ، كانت مدرستان خاصتان تمنحان تلامذتهما شهادة تخولهم الدخول مباشرة الى المؤسسات التعليمية العالية في بيروت »(٥٦) . اما المدارس الثانوية الرسمية فكان عددها ثلاثة مدارس(٥٧) حتى عام ١٩٢٦ يضاف اليها مدرسة للصنائع والفنون في بيروت ، التي انشئت فيها قبل عام ١٩١٤ « لكنها لم تعرف الانتظام قط في عملها »(٥٨) . وكانت هذه المدرسة للصنائع تنتقي طلابها بين سن

(٥٤) — Chevalley « L'enseignement en Syrie pendant la période d'Organisation 1919-1921, foire-exposition de Beyrouth — P. 105.

(٥٥) — Bulletin annuel de la Banque de Syrie et du Liban — Année 1929. P. 38.

(٥٦) مجلة الحارس البيروتية ـ السنة الاولى ـ العدد الرابع ـ تموز ١٩٢٣ ـ ص ١٧٦ .

(٥٧) — H. C. « Rapport sur l'année 1925 » — P. 95.

(٥٨) — Huvelin « Que vaut la Syrie ? » — P. 24.

الثالثة عشرة والثامنة عشرة . وكانوا قسمين : طلاب ينالون منحة من الدولة وطلاب يدفعون مصاريف نفقاتهم . وكانت مدة الدراسة فيهـا ثلاث سنوات وفي السنـة الرابعة يحضّر الطالب دبلوما للدراسات العليا في فرع تخصصه . وبلغ تعداد طلابها ٧٠ طالبا عام ١٩٢٧(٥٩) في السنوات الاربع .

اما مواد تلك الدراسة فكانت تقتصر على الميكانيك والكهرباء وتصليح السيارات وسبك المعادن والحدادة والرسم الصناعي والمساحة(٦٠) . كذلك كانت هناك مدرستان لإعداد المعلمين والمعلمات في بيروت انشئت الاولى منذ ١٩٢٥ والثانية في عام ١٩٢٦ تعملان تحت اشراف المسؤول التربوي في ادارة الانتداب مباشرة والذي عاد فجمعها في مدرسة واحدة منذ ١٩٢٧ ، وبلغ تعداد طلابها عام ١٩٢٨ (٦١) اربعة عشر طالبـا وطالبة منهم ثمانية طلاب وستة طالبات فقط وبقي تأثيرها ضئيلا جدا طيلة الفتـرة الانتدابية بكاملها. وحتى المرحلة الانتدابية الاولى، كانت الدراسة الثانوية ، التعليمية والتقنية ودور المعلمين ، مقصورة تقريبا على المدارس الخاصة ، الاجنبية واللبنانية.

ومن أصل ٣٨ مدرسة ثانوية كانت هناك ٣٤ ثانوية خـاصة وثلاث ثانويـات رسمية ومدرسة للصنائع والفنون . ومن بين تلك الثانويات الخاصة ال ٣٤ ، والبالغ عدد تلامذتها ٧٦٤٧ تلميذا وتلميذة عام ١٩٢٦(٦٢) ، كانت هناك ١١ مدرسة خـاصة لبنانية فقط تضم ١٤٧٧ تلميذا وتلميذة ، أي بزيادة ثانويتين على عـام ١٩٢٤ و ٤ ثانويات لبنانية محلية على عام ١٩٢٣(٦٣) . ومقابل هذه الثانويات اللبنانية الخاصة كانت هناك ٢٣ ثانوية اجنبية تضم ٦،١٧٠ تلميذا وتلميذة وبينهـا عشرون ثانويـة تدرّس باللغة الفرنسية .

اما المنابت الاجتماعية لتلامذة هذه الثانويات ، فباعتراف الفرنسيين انفسهم أن تلك الثانويات « لم تكن تستقبل سوى ابناء الأسر الغنية »(٦٤) في حين ان الثانويات الخاصة المحلية « تستقبل ابنـاء الأسر الميسورة فتوصلهم الى الشهـادة الابتدائية العالية (البريفه) ونادرا الى البكالوريا »(٦٥) .

وهكذا يبدو واضحا تمامـا ان السياسة الفرنسية التعليمية في هذا المجال كانت تهدف منذ البداية الى دعم قطاع التعليم الثانوي الخاص بشكل عام، والثانويات التي تدرّس باللغة الفرنسية بشكل خاص ، وجعل الثانويات الخاصة المحلية تعجز عن اتمام دراسة تلامذتها ، في الوقت الذي اهملت فيه اهمالا تاما الثانويات الرسمية للدولة والتي لم تتطور قط خلال تلك الفترة الانتدابية الاولى . فانفرد اليسوعيون في الهيمنة على التعليم الثانوي في لبنان دون ان يجدوا لهم منافسا جديا كما جرى

(٥٩) — R. O'Zoux « Les Etats du Levant... » — P. 200.
(٦٠) — H. C. « Rapport sur l'année 1925 » — P. 95.
(٦١) — R. O'Zoux « Etats du Levant... » — P. 196.
(٦٢) — Bulletin de C.I.F.L. — No. 1 de 1927 — P. 154.
(٦٣) — Rapport sur l'année 1925 — Index No. 4.
(٦٤) — Chevalley — Op. Cit. — P. 115.
(٦٥) — Chevalley — Op. Cit. — P. 116.

على صعيد التعليم العالي ، بل كانت الثانويات الاخرى ، رسمية وخاصة محليـة ، في حالة تبعية تامة لبرامجهم وانظمة امتحاناتهم التي فرضوها رسميا على الجهـاز التربوي برمته في لبنان الكبير والذي كان فعلا منهم ولهم .

ان هيمنة اليسوعيين على التعليم الثانوي في جميع مدارسه بقي دون منافس جدي طيلة عهد الانتداب . وكانت برامجهم تعتمد أساسـا اللغة الفرنسية والتراث الفرنسي في محاولة لاقتلاع الطالب اللبناني من جذوره التاريخية وجعله أسير الثقافة الفرنسية حتى التافه منها . لقد عانى اليسوعيون كثيرا في محاولتهم مسخ شخصية الطالب اللبناني وعزله عن محيطه الطبيعي الذي يعيش فيه .

التعليم الابتدائي أيام الانتداب

منذ دخول فرنسا المنتدبة ، وحتى قبيل اعلان انتدابها ، الى سوريا ولبنان، سعت بإلحاح الى اعادة تشجيع التعليم الابتدائي الخـاص كي يحتل المركز المتمـاز الذي كان له قبل الحرب العالمية الاولى .

فمنذ كانون الثاني ١٩١٩ ، أي بعد ثلاثة اشهر فقط من دخول الجيوش الحليفة الى لبنان ، دعا المفوض السامي الاول ، فرنسوا جورج بيكو ، الى محاضرة تكلم فيها عن ضرورة تعزيز التعليم في لبنان. ولبى دعوته تلك جميع الزعماء الدينيين ورؤساء الرهبانيات والعديد من رجال الدين المسيحيين واصحاب المدارس الخاصة الطائفية المسيحية . واعلن بيكو في الخطاب الذي القاه في هذه المناسبة قراره على دعوة كل طائفة الى فتح مدارسها التي كانت تعمل قبل الحرب ، ودعا الى فتح مدرسة في كل قرية ، كما أعلن ان المفوضية العليا ستخصص لتلك المدارس ما بين ١٦٠٠ و ١٩٠٠ فرنك فرنسي سنويا عن كل معلم فيها ، بالاضافة الـى معونات استثنائية لنفقـات البناء الاولى . وقد خصصت الحكومة الفرنسية بالفعل مبلغ مليون ونصف المليـون من الفرنكـات الفرنسيـة الذهبيـة كرصيد لتلك النفقـات الاولية . وبفضل هذه الاجراءات المشجعة فتحت ٦٦٨ مدرسة في لبنان منذ أواخر ١٩١٩ ، وارتفع الرقم الى ٨٢٠ مدرسة عام ١٩٢٠ والى ٩٩٣ عام ١٩٢١(٦٦) .

لقد كان التوجه لادارة الانتداب غاية في الوضوح ، فأدت تلك الاجراءات الى تطوير المدارس الخاصة بسرعة . وجوابا عن تطـور التعليم الرسمي يقـول التقرير السنوي لعصبة الامم عنه حرفيا « اما التعليم العام (الرسمي) فحسب مـا تسمح به مداخيل دولة لبنان الكبير من اعتمادات خاصة في هذا المجال »(٦٧) (كذا) .

وعبارة « حسب ما تسمح به مداخيل دولة لبنان الكبير » كانت تعني انخفاضا مستمرا على موازنات التعليم الرسمي . فقد هبطت ميزانية هـذا القطاع من ٢٠٠ الف ليرة سورية (مقابل مليون ونصف المليون من الفرنكات الذهبيـة كهبـات لسد النفقات الاولى للمدارس الخاصة !!!) عام ١٩١٩ الى ١٥٢،٠٥٦ ليرة سورية لعـام

(٦٦) — Voir: Bulletin économique de C.I.F.L. — No. 1 de 1927 — P. 58.
(٦٧) — Rapport sur l'année 1925 — P. 24.

١٩٢٣ الى ١٢٤،٧١٢ ليرة سورية لعام ١٩٢٤ الى ١٣٨،٨٠١ ليرة سورية لعام ١٩٢٥(٦٨) . وأشار تقرير عام ١٩٢٥ بصراحة الى « ان عملية الاقتصاد تلك هي بالغة الأهمية ومقصودة وتجد تبريرها في العدد الكبير للمدارس الخاصة المتواجدة في لبنان الكبير »(٦٩) . فالهدف واضح : جعل التعليم الرسمي في حالة تبعية تامة للتعليم الخاص ، وكلما تطور هذا الاخير كان من الضروري — برأي ادارة الانتداب — تقليص عدد المدارس الرسمية .

وبالرغم من ان وجود التعليم الرسمي كان مقتصرا فعليا على شكله الابتدائي ، فان تلك السياسة الانتدابية قد جمّدته في مكانه وحدّت من آفاق تطوره اللاحق. فلم تكن هناك أية ميزانية جدية للتعليم الرسمي . فمن أصل ميزانية عامة بلغت أرقامها ٢،١٩٩٦٤٠٠ ليرة سورية عام ١٩٢٤ كانت حصة التعليم فيها ١٢٤،٧١٢ ل.س . ومن أصل ميزانية عامة ٢،٥١٥،١٣٢ ل.س. لعام ١٩٢٥ ، كانت ميزانية التعليم فيها ١٣٨،٨٠١ ، أي بنسبة ٦٪(٧٠) تقريبا في الحالتين .

ومن أصل ٩٨٥ مدرسة ابتدائية عاملة في لبنان الكبير عام ١٩٢٤ ، لم يكن عدد المدارس الرسمية يتعدى ١١٥ مدرسة تضم حوالي ٨٠٠٠ تلميذ وتلميذة مقابل ٨٧٠ مدرسة خاصة ، محلية وأجنبية تضم ٨٠ ألف تلميذ وتلميذة ، وبتدني عدد تلامذة المدارس الرسمية من ٨٦١١ تلميذ وتلميذة عام ١٩٢٣ الى ٨،٠٦٤ عام ١٩٢٤(٧١) . لذا كان الوضع العام للتعليم الرسمي يزداد سوءا عاما بعد عام . فانخفض عدد المدارس ايضا عام ١٩٢٥ حتى وصل الى ١١٣(٧٢) مدرسة . وبالرغم من ان هذا التعليم سيسجل تقدما ملحوظا مع مجيء الجنرال ساراي ودعوته للعلمانية اذ ارتفع عدد المدارس الرسمية فجأة الى ١٤٤ مدرسة عام ١٩٢٦ ، منها ١١٤ مدرسة للذكور و ٣٠ مدرسة للأناث فان عدد تلاميذ تلك المدارس لم يتجاوز ٩،٤٣٢ منهم ٦،١٧٣ تلميذا و ٣٢٥٩(٧٣) تلميذة .

ولعل الجدول التالي يوضح نسبة التلاميذ في المدارس الخاصة والرسمية منذ ١٩١٩ حتى ١٩٢٦(٧٤) في دويلات سوريا ولبنان الكبير .

(٦٨) — H. C. « Rapport sur l'année 1924 » — P. 24.
(٦٩) — H. C. — Ibidem — P. 24.
(٧٠) ايلي وجرجي جدعون — الدليل السلوري لعام ١٩٢٤ ص ١٥ ولعام ١٩٢٥ ص ١٥٢ .
(٧١) — Rapport sur l'année 1925 — Index 4 — P. 95.
(٧٢) — L'Asie Française — No. 225 — Décembre 1927 — P. 394.
(٧٣) — M. Desjardins « Le problème syrien... » — thèse — P. 83.
(٧٤) — M. Desjardins — Ibidem — P. 84.
et Bulletin de C.I.F.L. No. 1 — 1927 — P. 59.

العام	التعليم الرسمي عدد التلاميذ	التعليم الخاص عدد التلاميذ
١٩١٩	لا احصاء	٣٩،٠٠٠
١٩٢٠	لا احصاء	٧٥،٦٧٩
١٩٢١	١٦،٨٩٧	٧٢،١٤١
١٩٢٢	٣٠،١٤٥	٧٥،٢٤٢
١٩٢٣	٣٣،٥٠٥	٧٩،٨٣٤
١٩٢٤	٣٥،٨٦١	٨١،١٠٣
١٩٢٥	٣٥،١٥٥	٧٣،٥٦٧
١٩٢٦	٣٨،٨٧٣	٩٢،٤٨٧
١٩٢٧	٤٠،٠٠٠	٨٠،٠٠٠ (٧٥)

ان عـدد التلاميذ هنا يشمل جميع المدارس الرسمية في دويلات الانتداب الفرنسي . وقد أشرنا منذ قليل الى تعداد المدارس والطلاب في دولة لبنان الكبير بمفردها . وأشرنا كذلك لتلامذة المدارس الخاصة حيث ان الأغلبية الساحقة من تلك المدارس وتلامذها كانت تتمركز في دولة لبنان الكبير بالذات . ومن الثابت القول ان نسبة التعليم الرسمي لم تتعدّ واحد الى عشرة (٧٦) بالنسبة الى التعليم الخاص الاجنبي والمحلي ، ان بعدد المدارس أو بعـدد التلاميذ ، وذلـك باعتراف المسؤول الفرنسي عن التعليم في دول الانتداب الفرنسي بالذات .

وبلغ تعداد المدارس الخاصة الاجنبية عام ١٩٢١ ، حسب احصائيات شفالي نفسه ، ٣٦٠(٧٧) مدرسة ، منهـا ٩١ مدرسة لليسوعيين و ٤٧ للعـازاريين و ٣٥ لراهبـات المحبـة ، و ٣٤ لأخوات القلب الأقدس ، و ٢٤ للكبوشيين و ١٦ لاخوات القديس يوسف، و ١٦ لأخوات الوردية، و ١٢ لراهبات الناصرة، ومدرسة الأليانس الاسرائيلية ، و ٩ مدارس لأخوة المدارس المسيحية (الفرير) ، و ٩ للعائلة المقدسة اللبنانية و ٩ للمريميين وغيرها . أما عدد المدارس الطائفية المحلية وشبه الطـائفية المجانية ، وتلك التي يديرهـا مواطنون محليون ، فبلغت ٨٠٣ مدارس عـام ١٩٢١ كمـا يلي : ٢٥٨ مدرسة مارونيـة ، و ٢١٦ مدرسة للروم الكاثوليك و ١٥٤ للروم الاورثوذكس و ١٥٣ للسنّة والشيعة والدروز و ٢٢(٧٨) لطوائف اخرى .

تضاف الى هذه المدارس الخاصة أيضا ، مدارس انكليزية بلغ تعدادهـا ٢٢ مدرسة لهذا العام و ٥٧(٧٩) مدرسة اميركية .

(٧٥) هذا الاحصاء للسنة الاخيرة هو احصاء تقريبي ورد في
— R' O'Zoux « Etats du Levant sous mandat français » — P. 193.
(٧٦) — Chevalley — Foire-exposition de Beyrouth « L'enseignement en Syrie et au Liban » — P. 114.
(٧٧) — Chevalley — Op. Cit. — P. 115-116.
(٧٨) — Chevally — Op. Cit. — P. 144.
(٧٩) — H. C. « Rapport sur l'année 1925 » — P. 95.

وفي رأينا ان هذه الاحصائيات ليست دقيقة . كما ان النشرة الاقتصادية التي تصدر كل ثلاثة أشهر عن جمعية التجار والصناعيين الفرنسيين في الشرق قد أعطت أرقاما مختلفة عن عام ١٩٢١ اذ قدرت عدد المدارس الخاصة في لبنان ٩٩٣(٨٠) مدرسة في حين ان احصائيات شفالي ترفع هذا الرقم الى ١٢٤٢ مدرسة موزعة كما يلي : ٣٦٠ مدرسة خاصة اجنبية فرنسية ، ٢٢ مدرسة انكليزية ، ٥٧ مدرسة اميركية ، ٨٠٣ مدارس طائفية ومحلية ، ولعله يشير الى جميع المدارس الخاصة في سوريا ولبنان معا .

ومهما يكن من أمر تلك الاحصائيات فان نسبة التعليم الرسمي لم تتعدّ فيها جميعا واحد الى عشرة كما ألمحنا سابقا. كما ان هناك بعض المدارس في المناطق، خاصة المدارس الخاصة منها التي جرى احصاؤها من قبل الفرنسيين دون ان تذكر في جداول جمعية التجار والصناعيين . وعلى سبيل المثال ، فان جديدة مرجعيون وحدها كانت تحوي ٨(٨١) مدارس للبنين والبنات تجمع بين جدرانها نحوا من ٧٠٠ تلميذ وتلميذة خلال تلك الفترة .

بيد ان ما هو ثابت من تلك الاحصائيات ان اليسوعيين خاصة والتعليم الخاص باللغة الفرنسية عامة ، كانا على رأس المدارس في لبنان الكبير ، ان من حيث عدد المدارس أو عدد التلاميذ ولم يكن امامهم من منافس جدي في هذا المجال . وبالرغم من بروز « الجمعية الطليانية للأعمال الخيرية والتثقيفية » في لبنان الكبير منذ ١٩٢٢ فان تلك الجمعية مرت بمرحلة ازدهار عابرة فقط . فقد كانت المدارس الايطالية في لبنان قليلة العدد قبل الحرب العالمية الاولى وتوقفت عن العمل ابان الحرب التركية ـ الايطالية . ثم عادت الى الازدهار بعد الحرب منذ ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ بعد ان قامت بفتح مدارس جديدة لها في لبنان بفضل المساعدات السخية التي قدمتها « الرابطة الوطنية للبعثات الايطالية في الشرق » . فأنشأت لها مدرسة للبنين في طرابلس باشراف الآباء الكرمليين ، تلتها اخرى للبنات باشراف الأخوات الكرمليات ثم ثلاث مدارس دفعة واحدة للآباء مقابل ثلاث مدارس للأخوات اتباع القديس كارم توزعت على بشري والقبيات واهدن خلال عامي ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣(٨٢) وحدهما . كما قام الآباء الدومنيكان بفتح ثانوية للبنين في بيروت. واقيمت مستشفى اتبعت بها مدرسة للتمريض في طرابلس للأخوات الكرمليات . وجرى فتح عدة مدارس للبنات في بيروت والمناطق باشراف أخوات الحبل بلا دنس . وهكذا توسع الوجود التعليمي للمدارس الايطالية بسرعة خلال تلك الفترة بعد بروز الفاشيين على سدة الحكم في ايطاليا . الا ان تلك المدارس لن يصبح بمقدورها ان تنافس جديا مدارس الجزويت التي أرست قواعدها هنا منذ زمن بعيد ، ولم يتجاوز عدد المدارس الايطالية في عام ١٩٢٤ اكثر من ١٤ مدرسة بلغ تعداد تلامذتها ١١١٠(٨٣) تلاميذ فقط .

(٨٠) — Bulletin de C.I.F.L. — No. 1 — 1927 — P. 58.
(٨١) مجلة الحارس البيروتية — السنة الاولى — العدد ٤ — تموز ١٩٢٣ — ص ١٧٦ .
(٨٢) — H. C. « Rapport sur l'année 1925 » — P. 95.
(٨٣) — H. C. « Rapport sur l'année 1925 » — P. 95.

بيد أن جميع الاحصائيات تشير الى ان التعليم سيتقلص منذ ١٩٢٣ ، ان في عدد المدارس أو في عدد التلاميذ . فقد انخفض عدد المدارس الخاصة المحلية من طائفية وغيرها الى ٧٢٨ مدرسة عام ١٩٢٤ مقابل ٧٨٥ عام ١٩٢٣(٨٤) . اما المدارس الخاصة عامة فقد انخفض تعدادها ، حسب احصائيات جمعية الصناعيين من ٩٩٣ مدرسة عام ١٩٢١ الى ٩٩٠ عام ١٩٢٢ الى ٩٣٥ عام ١٩٢٣ ، الى ٩٨٥ عام ١٩٢٤ ، الى ٨٩٥ عام ١٩٢٥ ثم ارتفع الى ٩٨٠ مدرسة في عام ١٩٢٧(٨٥) في لبنان وحده مقابل ٦٣٧ مدرسة خاصة في جميع الدويلات السورية .

والمدارس الرسمية انخفض تعدادها كذلك من ١١٦(٨٦) مدرسة عام ١٩٢٣ الى ١١٥ مدرسة عام ١٩٢٤ الى ١١٣ مدرسة عام ١٩٢٥ ثم ارتفع الى ١٤٤ مدرسة حتى عام ١٩٢٧ مقابل ٤٣٥ مدرسة رسمية في الدويلات السورية .

هذا الانخفاض المستمر في تعداد المدارس كان يرافقه هبوط عمودي في تعداد التلاميذ في القطاعين الخاص والعام . فقد هبط عدد التلاميذ في المدارس الخاصة عامة من ٥٥،١٨٢ عام ١٩٢٣ الى ٥١،٥٥٣ عام ١٩٢٤ في المدارس التي تستخدم اللغة الفرنسية . ويشير تقرير المفوضية العليا الى ان المدارس التي كانت تدرّس باللغات الاخرى ظلت محتفظة بتعداد مدارسها لكن دون زيادة بين أعوام ١٩٢١ الى ١٩٢٥ . فكانت المدارس التي تعلم الانكليزية ٧٩ مدرسة ، منها ٢٢ انكليزية و ٥٧ اميركية بلغ تعداد تلاميذها ١،١٥٢ للمدارس الانكليزية مقابل ٣،١٣٢ تلميذا وتلميذة للأميركية منها بالاضافة الى المدارس الايطالية الأربعة عشر التي بلغ تعداد تلامذتها ١١١٠(٨٧) تلاميذ .

معركة العلمانية نصر آخر لليسوعيين

ان معركة العلمانية التي بدأها الجنرال ساراي ، ساعدت على ارتفاع عدد المدارس الرسمية عام ١٩٢٦ الى ١٤٤ مدرسة اي بزيادة ٣١ مدرسة في عام واحد وبنسبة تجاوزت ٢٠٪ دفعة واحدة . وقام كايلا ، حاكم لبنان الكبير عام ١٩٢٥ ، يعلن في خطاب له في ١٦ آذار في مدينة زحلة ، عن ضرورة العلمانية في التعليم . وجاء في خطابه « انني اثني على المدرسة العلمانية لأنها تخرج شبانا ليس فيهم تلك الروح المعروفة بل يعملون بروح المدرسة وبتعاليمها التي لا تفضل فريقا من أبناء الوطن على آخر ، فهي اذاً روح المدرسة الوطنية . اننا سنوجد هذه المدرسة لأننا لا نشتغل في الظلام بل على ملأ الناس لكي يتحرر التعليم من كل القيود التي عاقت

(٨٤) — H. C. — Ibidem.
(٨٥) — Bulletin de C.I.F.L. — Op. Cit. — P. 58.
(٨٦) — H. C. — Rapport sur 1925 — Index 4, et R. O'Zoux « Etats du Levant sous mandat français... » — P. 195.
(٨٧) — Rapport sur 1925 — Op. Cit. — Index 4.

« أعاقت – م.ض) لبنان الكبير حتى الآن .. »(٨٨)

وكان رد الجزويت عنيفا جدا ضد هذه العلمانية التي ستهدد وجودهم بالذات في هذه المنطقة وانبرت جريدتهم « البشير » تصدر سلسلة مقالات ضد العلمانية . وكانت أبرز عناوينها « العلمانيون ليس لهم رب ولا دين ولا خلق » . « يحرضون على الفتنة » ، و « محاربة الدين باسم العلمانية » ، « المدارس العلمانية اللادينية هل تحترم الأديان ؟ » ، « حكومة الولايات المتحدة ما أبعدها عن العلمانية » ، « فرنسا هل تؤيد كايلا ؟ »(٨٩) الخ ...

ومن جملة ما كتبت « البشير » في تلك المقالات ردا على كايلا « – أولا ان المدارس العلمانية هي منافية لكل الأديان . ثانيا : انها منافية للآداب وجالبة للويلات والبلايا على المجتمع الانساني . ولا نشك أبدا ان اللبنانيين ينضمون كتلة واحدة بعد نشر هذا المقال لمقاومة المدارس العلمانية التي لا إله لها دفاعا عن دينهم وآدابهم »(٩٠).

لقد عرف الجزويت كيف يقودون المعركة ضد العلمانية ، والتي لم تكن تنفصل آنذاك وحتى اليوم ، عن تشجيع المدارس الخاصة على حساب المدارس الرسمية في حقل التعليم ، وذلك باسم الدين ، في زمن كان التعصب الديني فيه يبلغ أقصى مداه . وقام اليمين الفرنسي بجميع أجنحته يضغط على حكومة باريس لإجبار الجنرال ساراي على مصالحة الآباء اليسوعيين الذين كانوا أكبر قوة تدعم النفوذ الفرنسي في هذا المجال .

وقد مهد اليسوعيون لحملتهم تلك منذ معرفتهم الاولى بتعيين الجنرال ساراي في المفوضية العليا ببيروت . ويقول لامازيير ، معبرا بصدق عن تلك الفترة « عندما انتشر خبر استدعاء ويغان الى باريس وعرف اسم خلفه ساراي في أوساط المسيحيين ، خاصة اليسوعيين في لبنان الكبير ، اعتبر تعيينه تحدّ لهم . وانطلقت صحف اليسوعيين خاصة ، والموارنة عامة ، تكتب المقالات وتنشر الأنباء ذات الطابع العدائي الواضح ضد ساراي . ووجهت الرسائل والعرائض والبرقيات الى كل من رئيس مجلس الوزراء ، ورئيس الجمهورية ، في فرنسا ، كذلك الى الوزراء والنواب والشخصيات البارزة ، مطالبين بتبديل المفوض السامي الجديد قبل أن تطأ قدماه أرض لبنان »(٩١) .

ان الهجوم العنيف على الجنرال ساراي ومن ثم على العلمانية فيما بعد لم يكن يهدف الا وضع العراقيل أمام فك الارتباط بين اليسوعيين في لبنان والسياسة الفرنسية فيه ، أياً كان الحاكم في باريس . فالمعركة هناك ارتدت طابعا واضح

(٨٨) – Correspondance d'Orient — No. 329 — Mai 1925 — P.2 05.
وقد نقلت الخطاب ايضا جريدة « الاحرار » البيروتية في عددها ٢٩٣ الصادر في ١٧ آذار ١٩٢٥ .

(٨٩) بدأت حملة « البشير » ضد العلمانية منذ العدد ٣٣١٥ الصادر في ١٨ نيسان ١٩٢٥ ، وفي الاعداد اللاحقة .

(٩٠) « البشير » – العدد ٣٣١٥ – تاريخ ١٨ نيسان ١٩٢٥ .

(٩١) – La Mazière « Partant pour la Syrie » — P. 107.

المعالم بين اليمين وكارتيل اليسار بينما معركة اليسوعيين هنا ارتدت طابعا طائفيا واضحا وجعلت حكومة الكارتيل أمام خطر فقدان ركيزة أساسية من ركائز فرنسا في الشرق الأوسط ان استمر ساراي في عدائه للجزويت وفي معركة العلمانية .

لقد كان لفرنسا المنتدبة ، فرنسا اليمين وفرنسا الكارتيل ، فائدة كبرى من تأييد الآباء اليسوعيين في لبنان . ولم يكن من مصلحتها قط تقويض احدى قواعد وجوده في المنطقة ارضاء العلمانية الجنرال ساراي التي وجهها ضد رجال الدين ، خاصة الموارنة منهم ، في بلد متعدد الاديان وسريع الانفعالات الطائفية . ولقد عرف اليسوعيون نقطة الضعف تلك في جبهة العلمانية ، فانبروا يصورون العلمانية على انها حرب حقيقية ضد الدين في لبنان الكبير بشكل عام ، وضد الموارنة والكاثوليك بشكل خاص ، واستطاعوا بذلك ان يؤلبوا السكان ضد ساراي . وتضافرت كل القوى ، الداخلية والخارجية ضد المفوض السامي العلماني ، ولم يسانده سوى عدد قليل من اللبنانيين والسوريين ، وكانت النتيجة الحتمية لذلك تراجع الجنرال ساراي ، وذهابه الى بكركي معتذرا يوم أطلق عبارته المشهورة « ان باريس تستأهل قداسا » . الا ان تراجع الجنرال « اليساري » كان يعني الكثير على الصعيد الداخلي ، اذ ثبّت هيمنة الآباء اليسوعيين على التعليم في لبنان ، فاستمروا الأكثر عددا في المدارس ونسبة التلاميذ ، وفرضوا هيمنتهم المطلقة على الجهاز التربوي اللبناني برمته خارج أسوار الجامعة الإميركية فقط ، وأشرفوا على مناهج التدريس ، ونظام الامتحانات ، ونوعية الشهادات ، ووضعوا التعليم الرسمي بحالة تبعية مطلقة للتعليم الخاص . هذه التبعية ستستمر طيلة أيام الانتداب الفرنسي ، ومرحلة واسعة من الاستقلال حتى يومنا هذا .

وهكذا سيطر الآباء اليسوعيون ، حملة لواء التعليم الخاص باللغة الفرنسية على جهاز التعليم الابتدائي والثانوي في لبنان الكبير . وبالرغم من وجود بعض المؤسسات الاجنبية والخاصة المحلية على جنباتهم ، فقد هيمنوا ، دون منافس جدي في هذا المجال ، على التعليم الخاص والعام هنا ، وسدوا آفاق التطور بوجه التعليم الرسمي طيلة عهد الانتداب .

النتائج الاجتماعية لهيمنة التعليم الخاص في لبنان

ان تبعية التعليم الرسمي للتعليم الخاص طوال مرحلة الانتداب الفرنسي ، جعلت تعليم الدولة في حالة من الركود والانحطاط المستمر . فالمدرسة الرسمية في القرى ، خاصة في المناطق التي ألحقت بجبل لبنان منذ ١٩٢٠ ، لم تختلف بشيء عن مدارس الاتراك السابقة(٩٢) ، لا في طريقة تدريسها ولا في جهازها التعليمي ولا في منابت التلاميذ الذين كانوا يؤمونها . وبقي الشكل الأكثر انتشارا : معلم واحد لأكثر من خمسين تلميذا . والطريقة المتبعة : العصا الطويلة والتكرار

(٩٢) مقبولة شلق « التعليم في لبنان قبل الحرب العالمية الاولى وبعدها » – مجلة الطريق – المجلد الاول – الجزء الرابع – ص ١٠ – ١١ .

الرتيب للدروس ، والحفظ عن ظهر قلب ، بالاضافة الى بعض مبادىء علم الحساب. وقد اعترف تقرير فرنسا المنتدبة لعام ١٩٢٤ ، المرسل الى عصبة الامم، بهذه الحقيقة صراحة اذ قال « ان المدارس الرسمية في لبنان الكبير لم تتغلب بعد على مناهجها القديمة وأوضاعها المتردية وطرائق تدريسها السيئة الناتجة عن فقدان معلمين مختصين »(٩٣) .

وجاء فرض اللغة الفرنسية في المدارس الرسمية ، مكان اللغة التركية السابقة ، يضيف عاملا معيقا آخر في وجه تطور هذه المدارس ، بسبب فقدان الجهاز التعليمي بصورة تكاد تكون تامة لتدريس هذه اللغة من جهة ، وبسبب العقبات التي فرضتها هذه اللغة في وجه طلاب المدارس الرسمية . صحيح ان اللغتين ، العربية والفرنسية(٩٤) ، اعتبرتا رسميتين في المدارس الرسمية واجباريتين ، فان الفرنسية كانت لغة تدريس معظم المواد تقريبا في تلك المدارس ، بالاضافة الى كونها لغة التدريس الوحيدة في المدارس الخاصة التي تدرس بالفرنسية . وكانت الامتحانات الرسمية تجري طبقا لمناهج المدارس الخاصة بالذات . لهذا فرضت مواد اللغة الفرنسية والرياضيات والعلوم وأحيانا التاريخ والجغرافيا والحساب في المدارس الرسمية باللغة الفرنسية ، في حين كانت اللغة العربية تدرّس « كلغة حية أولى »(٩٥) في المدارس الخاصة ، الاجنبية والطائفية ، كما قامت المدارس الانكليزية والايطالية والالمانية وغيرها في لبنان باستخدام لغاتها أولا في تعليم تلامذتها ، وتدرّس اللغة العربية والفرنسية كلغتين حيتين . وهذا ما جعل « العروبة اللغوية » تقتصر على بعض المدارس الرسمية السيئة التعليم وعدد قليل جدا من المدارس الخاصة المحلية التي اهتمت بتدريس تلك اللغة . فحلت اللغات الاجنبية ، وخاصة الفرنسية والانكليزية ، وهما حكر على أبناء الطبقات الغنية والميسورة أساسا ، محل اللغة العربية الام التي أصبحت تدرّس « كلغة حية » فقط في المدارس الخاصة ، ونشأ عن ذلك تبعية مطلقة للثقافات الاجنبية التي تدرسها تلك اللغات مع احتقار تام للغة العربية ولكل التراث المكتوب فيها .

والنتيجة الثانية ، ان التعليم الرسمي انتشر ببطء في المناطق الفقيرة فقط ، وكان جميع الذين اقبلوا عليه من أبناء الطبقات الكادحة عامة ، والمسلمين منهم بشكل خاص . فمن أصل ٥٤٩٩ تلميذا عام ١٩٢٤ ، موزعين على ٩١ مدرسة ابتدائية رسمية ، وباعتراف تقارير المفوضية العليا بالذات ، كان عدد المسلمين منهم ٤٤١٦ تلميذا مقابل ١٠٨٣ تلميذا مسيحيا . ومن أصل ٢٥٧٩ بنتا في العام نفسه كانت نسبة المسلمات منهن ٢٣٢٣ تلميذة مقابل ٢٥٦ تلميذة مسيحية فقط . في حين ان النسبة ستكون معكوسة تماما في المدارس الخاصة . فمن أصل عدد التلاميذ لعام

(٩٣) — H. C. « Rapport sur l'année 1924 » — P. 19.
(٩٤) راجع المقطع الهام جدا الذي كتبه الدكتور جورج حنا في « من الاحتلال الى الاستقلال » حول دور اللغة الاجنبية في مسخ الثقافة الوطنية والشعور القومي في لبنان — ص ٣٤ — ٣٥ .
(٩٥) — H.C. « Rapport sur 1924 » — P. 12.

١٩٢٤ والبالغ ٥٥٣٥٨ تلميذا وتلميذة(٩٦) ، ينتشرون في ٧٢٢ مدرسة تدرّس باللغة الفرنسية ، لم يكن بينهم سوى ٧٨٣٩ تلميذا وتلميذة من السنة و ١٠١٥ من الدروز و ٩٦ من الشيعة مقابل ٤٦٤٠٨ من المسيحيين وعدد ضئيل من اليهود . يضاف الى ذلك ، ان تلامذة المدارس الاجنبية ، غير الفرنسية ، كانوا يبلغون ٦١٧٣ تلميذا وتلميذة عام ١٩٢٤ ، ويتوزعون على ٨٨ مدرسة . وكانت نسبة السنة فيهم ٨١٦ و ٤١٣ درزياً ودرزية ، و ٦٤ من الشيعة مقابل ٤٨٦٠ من الطوائف المسيحية وبعض اليهود .

ومن أصل ٢٥٧٤٥ بنتاً موزعة على ٢٦٣ مدرسة فرنسية ومحلية تدرّس الفرنسية عام ١٩٢٤ ، كانت نسبة المسيحيات منهن ٢٣٦٨٢ مقابل ٢٠٦٣ مسلمة موزعات كما يلي : ١٦٩١ سنية ، و ٣٠٩ درزية ، و ٦٣ شيعية(٩٧) . وهكذا يتبدى لنا ان التعليم الخاص قد أوجد اتساعا في شقة التحصيل الثقافي بين الطوائف اللبنانية بالذات ، وأضحى أداة للتصفية الطبقية لصالح المسيحيين دون المسلمين .

فالتعليم الخاص في لبنان بقي محصورا ضمن الطوائف المسيحية بشكل عام ، والاغنياء منهم بشكل خاص . ودلت احصائيات رسمية أجريت عام ١٩٠٣ ، ان نسبة الاميين في البلاد الواقعة تحت الانتداب الفرنسي كانت تبلغ ٤٠٪ في لبنان ، و ٧٧٪ في سوريا ، و ٨٥٪ في بلاد العلويين ، و ٩٣٪ في جبل الدروز(٩٨) . فالتعليم الخاص جعل لبنان يتبوأ المركز الاول بين تلك الدويلات ، الا ان نسبة الامية ظلت مرتفعة جدا فيه ، خاصة في صفوف الطبقات الفقيرة .

وتوزعت تلك النسب على الطوائف في عام ١٩٣٥ كما يلي : ٨٣٪ بين الشيعة ، و ٦٦٪ بين السنة ، و ٥٣٪ بين الدروز ، و ٥٣٪ بين الارثوذكس ، و ٤٨٪ بين الموارنة ، و ٣٨٪ بين الكاثوليك(٩٩) . وحسب احصاء رسمي للأميين في لبنان الكبير والذي يرقى الى عام ١٩٢٢ ، توزعت نسبة الاميين فيه حسب المناطق اللبنانية على الشكل التالي :

المحافظة	عدد الاميين	النسبة المئوية من السكان
بيروت	٤٢،٦٨٢	٣٧،٦٢٪
جبل لبنان	٩١،٦٤٤	٤٠،٠٣٪
لبنان الشمالي	٨٩،٩٣٤	٥١،٤١٪
لبنان الجنوبي	٨١،٢٩٤	٤٨٪
البقاع	٦٣،٤٣٣	٥٣،٧٤٪(١٠٠)

(٩٦) — H.C. « Rapport sur 1925 » — Index 4.
(٩٧) — H.C. « Raport sur 1925 » — Index 4.
(٩٨) جريدة « صوت العمال » — العدد الاول — الصادر في ٧ آذار ١٩٣٠ — الصفحة الرابعة .
(٩٩) — L'Orient (Journal) — 24 Janvier 1935 — Voir aussi : Hani Fayad. « The effects of sectarianism... » — Thesis — P. 33.
(١٠٠) سعيد حماده — « النظام النقدي .. » ص ١١ .

نتيجة أخرى نشير اليها هنا ، ان فرنسا المنتدبة ، بتأييدها لقطاع التعليم الخاص دون سواه ، خاصة ما يعود منه للآباء اليسوعيين ، شجعت المؤسسات التعليمية ، الاجنبية منها والخاصة المحلية ، المدنية والدينية ، كي تلعب دور صاحب المؤسسة في معاملته لعماله . فقد عمدت تلك المؤسسات التعليمية الى استغلال اساتذتها بصورة مباشرة ، وهو استغلال لم يتوقف عن الاتساع . ففي غياب أي تشريع قانوني يضمن عمل أولئك الاساتذة ، وفي غياب أية رقابة فعلية من جانب الدولة على تلك المدارس ، كانت أجور الاساتذة متدنية جدا ، كما كانوا عرضة للتسريح الكيفي والطرد .

وباعتراف الفرنسيين أنفسهم ، فان المدرّس في تلك المؤسسات الخاصة لم يكن يتقاضى أجراً يساوي الاجر الذي تقدمه له الدولة نفسها لقاء عمل مساو لعمل زميله في مدارس الدولة ، ان لم يكن أكثر ارهاقا في معظم الحالات . وقد أورد هذه الحقيقة ، السيد شفالي ، المسؤول العام عن التعليم في لبنان الكبير حين قال : « ان معلمي المدارس الخاصة يتقاضون أجورا أقل من أجور معلمي المدارس الرسمية . فمرتباتهم الشهرية تتراوح ما بين ٣ و ١٠ ليرات لبنانية ـ سورية ، بينما يتراوح مرتب المعلم في المدارس الرسمية ما بين ٧ و ٢٠ ليرة »(١٠١) . هذا الوضع الشاذ والبالغ السوء ، الذي أرست قواعده الادارة الفرنسية في لبنان الكبير ، والذي يطال مجموعة كبيرة من العاملين في حقل التعليم الخاص ، سيستمر طيلة فترة الانتداب وبعده . لقد مارس أصحاب تلك المدارس ، مدنيون ودينيون ، دور أصحاب المصانع وأرباب الاعمال ، ففقدت المدرسة مع هذا الدور البشع لأصحابها ، طابعها التثقيفي الحضاري ، لتنزوي في الجانب التجاري القائم على الاستغلال وامتصاص خيرات القوى المنتجة الحقيقية في المجتمع .

بعض الاستنتاجات

لا ريب ان التعليم الخاص أدى خدمات كبيرة في مجال التثقيف في لبنان ووضع الشبيبة اللبنانية وسط حركة ثقافية واسعة بالنسبة لسكان المنطقة بأسرها . بيد ان هذا التعليم بالذات كان أداة للتمييز السياسي والثقافي بين أبناء البلد الواحد . « فالتربية في لبنان ـ كما يستنتج بنوا ابو صوان منذ ١٩٢٤ ـ كادت ان تكون فرنسية تماما . واذا كانت اللغة العربية هي اللغة الاساسية للبنان ، فان اللغة الفرنسية كانت تفوقها انتشارا في دوائر المثقفين . تلك الدوائر بالذات التي ستقود الشعب اللبناني بأسره ، مدعومة بدوائر الانتداب الفرنسي »(١٠٢) .

والجامعتان الكبيرتان في بيروت اليسوعية والاميركية ، لم تعودا بأية فائدة على صعيد الطبقات الفقيرة وابنائها ، بل على العكس من ذلك ، كرستا وجودهما لخدمة

(١٠١) — Chevalley « L'enseignement en Syrie... » Op. Cit. — P. 114.

(١٠٢) — B. Aboussouan « Le problème syrien ... » P. 173-174

أبناء الاغنياء من اللبنانيين خاصة ، والعرب عامة . وقامت جامعة القديس يوسف بدعم ادارة الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان بالعديد من الموظفين على مختلف المستويات ، وببعض الاطباء والمهندسين من أبناء البورجوازية اللبنانية والعائلات الاقطاعية . اما الجامعة الاميركية فساهمت بقسط كبير في الدور المماثل بالنسبة للعراق وفلسطين وشرقي الاردن وحتى مصر . وتدل احصائيات ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ ان تعداد الاساتذة في الجامعة الاميركية قد بلغ ٢١٤ استاذا بينهم ٨٤ استاذا مشرقيا فقط . وبلغ تعداد الطلاب فيها ، لنفس العام ، ١١١٧ طالبا(١٠٣) بينهم ٣٩٩ فقط من جميع الدول الواقعة تحت الانتداب الفرنسي و ٢١٣ فلسطينيا و ١٤١ ارمنيا و ١٤٢ عراقيا و ٨٥ مصريا و ٤٥ فارسيا و ٢٨ يونانيا و ٦٤ طالبا من جنسيات متفرقة . اما الجامعة السورية فقد اقتصر عدد طلابها ذلك العام ، بسبب الخطة الفرنسية الرامية الى ابقائها ضمن جدران كليتي الحقوق والطب، على ٣٩٤ طالبا(١٠٤) منهم ٢٤٦ في كلية الحقوق و ١٠٠ طالب في كلية الطب و ١٦ طالبا في فرع الصيدلة و ٩ طلاب فقط في فرع طب الاسنان ، و ٢٣ فتاة في مدرسة التمريض .

اما التعليم الرسمي فاستمر على ضعفه ولم يتجاوز عدد المدارس الرسمية عام ١٩٢٧ اكثر من ٥٧٩ مدرسة في جميع الدويلات السورية ولبنان مقابل ١٥١٧ مدرسة خاصة فيها ، يتمركز منها ٩٨٠ مدرسة في لبنان وحده ولم يقبل على هذه المدارس الرسمية سوى أبناء الطبقات الاكثر فقرا وحرمانا . وقد اتسم التعليم الرسمي بالعجز الدائم في ميزانيته وملاكه التعليمي وأبنيته وأدواته التربوية الضرورية .

فحتى عام ١٩٢٧ لم تتجاوز حصة التعليم ٨٪(١٠٥) فقط من الميزانية العامة للدول الواقعة تحت الانتداب الفرنسي . وهذه الحصة تتوزع بين التعليم الخاص والتعليم الرسمي في حين استمرت ميزانية قوى الامن والبوليس والامن العام تتجاوز ثلاثة أضعاف ميزانية التعليم في سوريا ولبنان . وكانت النتائج الملموسة لهذه السياسة تنعكس بارتفاع نسبة الجهل والامية فيهما والتي بقيت ، حسب اعتراف الفرنسيين أنفسهم ، تتجاوز نسبة ٨٥٪(١٠٦) من سكان البلدين . والاميون هنا ليسوا أبناء الاغنياء والميسورين على كل حال . فقد كان التعليم الخاص ، المدعوم من ادارة الانتداب الفرنسي او حكومة الولايات المتحدة الاميركية ، او الواقع على كاهل الميسورين المحليين ، يستأثر بالغالبية الساحقة من تعداد الطلاب والتلاميذ من هذه الطبقة . لقد عرفت الفئات الغنية والميسورة في لبنان خاصة ، وفي الوطن والمهجر ، كيف تستفيد من جميع أبواب التعليم التي فتحت أمام أبنائها . فالاسر الغنية تلك ، مهما كانت ميولها وآراؤها ، ولغتها ، كانت تجد على الدوام المؤسسة التعليمية التي تروق لها ، وباللغة التي ترغب تعليمها لأبنائها . فأمامها الاختيار بين التعليم بالفرنسية والانكليزية والالمانية والايطالية وغيرها . وأمامها الاختيار الواسع بين مدارس الآباء

(١٠٣) — R. O'Zoux « Etats du Levant sous mandat Français » P. 188.

(١٠٤) — Ibid. P. 191.

(١٠٥) — R. O'Zoux « Etats du Levant... » — P. 154.

(١٠٦) — V. de Saint-Point « La vérité sur la Syrie » — P. 5.

اليسوعيين ، ومدارس البعثات العلمانية الفرنسية ، ومدارس الفرير ، والاليانس اليهودية ، ومدارس راهبات الناصرة ، والمدارس البروتستانتية ، والمدارس الاميركية والايطالية والانكليزية والالمانية ... الخ ، فهل كان غريبا بعد هذا ، ان تجد معظم الدول الاجنبية من يتقن لغاتها في لبنان ؟

ان سياسة الادارة الانتدابية، بتشجيع القطاع التعليمي الخاص(١٠٧) على حساب التعليم الرسمي أعطت للتعليم في لبنان ، ومنذ ذلك التاريخ ، وجها طبقيا واضحا . نأضحت المدرسة اللبنانية أداة تمييز طائفي ، وظيفي ، اجتماعي ، اقليمي وطبقي . **ومهما قيل في محاسن ذلك التعليم الخاص ، فان دورا مشوها أعطي للمدرسة** اللبنانية منذ ذلك التاريخ واستمر طيلة عهد الانتداب وفي ما بعد الاستقلال .

(١٠٧) يشير تقرير ١٩٢٥ صراحة الى ان ادارة الانتداب كانت تمول ٩٩٧ مدرسة خاصة في دول الانتداب الفرنسي .

الباب الثالث

الارياف اللبنانية في مطلع عهد الانتداب

الفصل الأول
سياسة الانتداب تدعم تركز كبار الاقطاعيين في الريف اللبناني[1]

النظام العقاري التركي المطبق في لبنان

كانت القوانين العقارية المطبقة في جميع المناطق اللبنانية حتى الحرب العالمية الاولى تجد نصوصها في الشرع الاسلامي الذي بقي ساري المفعول حتى ذلك الحين وفي الفرمانات أو الارادات السلطانية التي كانت تصدر تباعا وأبرزها « قانون الاراضي » الصادر في ٢١ نيسان ١٨٥٨ والمعروف « بالمجلة العثمانية لعام ١٢٧٤ هجرية » . وبموجب هذا القانون، اعتبرت الارض ملكا كلياً أو جزئيا للدولة ، وحق السيادة عليها يرجع للسلطان دون سواه . واشتمل القانون على سبع فئات من الاراضي ، مقسمة بدورها الى فروع أو فئات فرعية :

١ ــ الاراضي الملك وهي مقسمة الى ثلاث فئات فرعية : أ ــ ملكية تامة (داخل المدن والقرى) . ب ــ ملكية عشرية اي خاضعة العشر . ج ــ ملكية خراجية أي خاضعة للخراج .

٢ ــ الاراضي الوقف أو الممتلكات الموقوفة . وقد فرض عليها عدم التصرف بها كلياً أو جزئيا الا بأمر من السلطان أو من ينوب عنه .

٣ ــ الاراضي الأميرية : اي التي تخص الدولة بدون مشاركة فيها .

٤ ــ الاراضي المتروكة والاراضي المحمية واعتبرت أيضا من الاملاك العامة .

٥ ــ الاراضي المرفقة او ذات الملكية المشتركة والجماعية .

٦ ــ الاراضي الميتة او الموات أي تلك التي لم يعرف قط انها امتلكت في السابق.

٧ ــ الاراضي المباحة اي التي وضعت خارج نطاق الاتجار بها(١) .

وكانت تحديدات هذه الانواع غامضة ومشوشة بحيث لم يكن بالامكان تحديد الملكية بشكل ثابت ودقيق . وعلى سبيل المثال ، فقد جاء في المادة ١٠٦ من « المجلة العثمانية » تعريف الاراضي الموات كما يلي : « الاراضي الموات هي الاراضي الموحشة

(١) — Louis Cardon « Le régime de la propriété foncière en Syrie » — Thèse P. 148.

والاماكن الحجرية الوعرة المسالك ، والمراعي لتي تنبت فيها الحشائش قصيرة جدا ، والتي ليست ملكا لأحد يستخدمها سكـان النواحي والقرى المجـاورة ، والتي هي بعيدة عن تلك الاماكن بحيث لا يمكن سماع رجل ذي صوت جهوري مـن أطراف الاماكن المسكونة ... »(٢) .

الملكية العقارية في لبنان حتى الحرب العالمية الاولى

أ ـ في الجبل

كان جبل لبنان استثناء فريدا في شكل الملكية الذي كان سائـدا فيه حيث كانت معظم الاراضي تقريبا تعتبر ملكا خاصا ولأصحابها حق الاستغـلال والتصرف والبيع والرهن . وقد تميزت هذه الملكية في الجبل بوضوح كلي عن سـائر المناطق اللبنانية خاصة بعد ثورة الفلاحين هناك .

فالمحاصيل الزراعية الضئيلة في الجبل كانت من الشح بحيث لـم تكن الارض تحتمل العبء المزدوج للمالك من جهة وللفلاح المرابع او المحاصص او المغارس مـن جهة ثانية . فالارض الزراعية في الجبل هي من صنع الفلاح « ان ارض الجبل جدباء لكن فلاحها يتمتع بقسط كبير من الحرية عليها ، هذا الفلاح منحه فقره الاستقـلال في جبله »(٣) . لكنه بقي في الواقع خاضعا لاستغـلال بشع مـن جانب المقاطعجية المسيطرين وراثيا على أراضي الجبل وذلك على حساب فقر الفلاحين . وكانت الهوة تزداد عمقا بينهم وبين اسياد الاراضي(٤) .

غير ان الفئات الفلاحية الآنفة الذكر كانت تنتشر في الجبل اللبناني بدرجـات متفاوتة وكانت تنحصر في خمس فئات فقط من الناحية القانونية : الاراضي الاميرية ، الاراضي الملك، أملاك الدولة أو الدومين كما سماها الفرنسيون، والاراضي الميتة أو المباحة ، وأراضي الوقف . امـا الاراضي المشاعية فكانت أقل انتشارا منها في سائر المناطق اللبنانية .

وكانت المـلكية الزراعية الصغيرة أكثر الانـواع انتشارا نظرا لوضع الجبل الجغرافي الذي يجعل معظم أراضيه غـير صالحة للزراعة او للاستصلاح الزراعي بالنسبة لأدوات ذلك العصر ، وقد لعبت ثورة طانيوس شاهين دورا أسـاسيا في تفتيت سيطرة المقاطعجية في الجبل والغـاء ما كان يدعى « بحقوق المقاطعجية » ، كما لعبت الهجرة الكثيفة الى بيروت والخارج دورا هاما بانتقال قسم من المقاطعجية الى بيروت لتعاطي الوسـاطة التجارية مما اضطرهم الى تـأجير او بيع املاكهم في الجبل . ونظرا للهبوط المستمر في اعداد الفلاحين المقيمين هناك ، اصبح بمقـدور هؤلاء الاستفادة من الوضع الناتج عن الثورة الفلاحية من جهة ، وقلة الايدي العـاملة

(٢) — Cité par Joseph Chaoui « Le régime foncier en Syrie » — Thèse. P. 76.

(٣) — J. Weulersse « Les pays des Allaouites » — P. 21.

(٤) — Elie Safa « L'émigration libanaise » — P. 170.

في الزراعة بسبب الهجرة من جهة اخرى ، وحاجة المقاطعجية الى الاموال لتعاطي التجارة وغيرها كي يحسنوا من ظروفهم المادية ويقتنوا أجزاء واسعة من أراضي الملاكين المقاطعجية القـدامى .

غير ان القدر اليسير من الملكية التي جمعها الفلاحون الصغار في الجبل لم يكن بالامكان مقارنتها مع مـا جمعته الكنيسة المارونية لنفس الاسباب السابقة وغيرها . « فمنذ منتصف القرن التاسع عشر تحولت الكنيسة المارونية الى أكبر قوة عقارية في الجبل »(٥) . فكانت دافعا أسـاسيا من دوافع الثورة الفـلاحية ضد تسلط المقاطعجية وكانت المستفيد الاكبر من تفجير تلك الثورة بعد ان حولتها لصالح ملكيتها الكبيرة . فقد استغلت تلك الكنيسة ظروف الثورة ومـا تبعها ، استغلالا واسعا بغية السيطرة على الجزء الكبير من الاراضي المسماة بالخالية او الموات والتي كانت تزداد باستمرار بسبب الهجرة والوفاة والنزوح والضرائب حتى ان الارض الموقوفة في مطلع القرن العشرين أضحت تحجب أكثر من ثلث(٦) الاراضي الزراعية والقابلة للزراعة في الجبل . هذه الارض التي حرمت ملكيتها على الفلاحين كانت ممنوعة أيضا على التجارة بحجة الوقف .

ان الاراضي الموقوفة أو الوقف كانت في أساس الملكية العقارية الكبيرة للكنيسة المارونية في جبل لبنان (٧) . تلك الملكية التي ما فتئت تزداد تباعا بفضل «الهبات» التي كان يقدمها الفلاحون لها تهربا من دفع الضرائب . غير ان تلك «الهبات» حملت معها اسلوبا استغلاليا بشعا لا يعادله الا اساليب رجال الاقطاع في باقي المناطق . فقد قامت الكنيسة باستغلال هؤلاء الفلاحين مباشرة كمالك فعلي لتلك الاراضي . وساهم هذا الشكل من الملكية والاستغلال في تدهور وضع الفلاحين المادي والاقتصادي وترسخت دعائم الملكية العقارية الدينيـة في الجبل ولا زالت مستمرة حتى اليـوم بعد ان حرمت آلاف الفلاحين من الملكية الخاصة والعمل الحر . فالكنيسة المارونية لم تفتن ملكيتها الزراعية على حساب الاراضي الموات والهبات الفلاحية الصغيرة بل وأيضا على حساب ضرب اسر المقاطعجية ، أسياد الجبل السابقين ، والسيطرة على أجزاء كبيرة من ملكياتهم . وحتى اليوم لا تزال جميع المـلكيات الموقوفة ، كالاديرة والكنائس وما جاورها ، تقوم على أراضٍ كانت ملكا لتلك الأسر القديمة . ويكفي ان نذكر كمثال خلاصة الدعوى الشهيرة التي تقدم بها آل صفـير ضد بكركي . فتحت عنوان « الاعتراف بملكية دير روميه للبطريركية المارونية » كتبت صحيفة «الاوريان ـ لوجور » تقول « أصدرت محكمة الاستئناف في بـيروت ، برئاسة السيـد ف. حداد ، حكمها في الدعوى العقارية التي تتنازع عليها اسرة صفـير مع البطريركية المارونية حول ملكية أراضٍ في كسروان تفوق قيمتها ٢٠ مليون لـيرة لبنانية . ان هذه القضية التي تستمر منذ عام ١٩٥٩ ، هي كمثيلاتها ، معقدة الى أقصى حـد .

(٥) — D. Chevallier « La société du Mont-Liban... » — P. 256.
et T. Touma « Paysans et institutions féodales » — P. 528 et s.

(٦) — Jouplain « La question du Liban » — P. 564.

(٧) — T. Touma « Paysans et institutions féodales... » — T. II — P. 538 et s.

وقد أقرت المحكمة حق الملكية ، المسجلة في المساحة كهبات لمدرسة دير روميه من آل صفير ، الى الطائفة المارونية وبالتالي الى البطريركية المارونية بصفة وقف خيري . وقد رد طلب أسرة آل صفير القاضي بالاعتراف لهم بملكية الارض مع الاعتراف بحق الانتفاع بها للأكليروس الماروني »(٨) .

ب ـ في المناطق اللبنانية الاخرى

ان كانت « الهبـات » و « الاراضي الخالية » هي الاسـاس في توسيع دائرة الملكية العقارية الكبيرة للكنيسة المارونية في الجبل ، على حسـاب ضرب امتيازات المقاطعجية القدامى وخراب الفلاحين ، ففي لبنان المضموم ، كانت أساليب امتـلاك الاراضي الواسعة متنوعة جدا : فمنها ما كان على شكل هبات سلطانية تمنح لكبار الموظفين وأرباب الحظوة والاقطاعيين المحليين ، ومنها ما تم الاستيلاء عليـه بالقـوة وبحروب بين الاقطاعيين بالذات ، ومنها ما تم برشوة الموظفين الاتراك واستصدار فرمانات بتملك أراضي الدولة .. الخ. لكن السمة البارزة لتلك المناطق ان نظام الملكية العقارية فيها كان يتركز أساسا على سيطرة الملكية الكبيرة لا بل الكبيرة جدا خاصة فيسهول عكار والبقاع والبقيعة ونشأت عن ذلك ملكية فردية أو عائلية تضم الواحدة منها عشرات القرى قد تبلغ الثلاثين(٩) احيانا . فقد حصل آل مرعب في عكـار ، منذ القرن الثامن عشر ، على الجزء الأكبر من سهل عكار . وظل عبود عبد الرزاق، الذي ينتمي الى هذه الأسرة ، يمتلك أكثر من ٢٧ قرية ، كليا أو مشاركة ، بعضهـا في لبنان والبعض الآخر في سوريا ، واستمرت ملكيته تلـك حتى أواسط القـرن العشرين بالذات . واستمرت تلك الملكية الكبيرة لا تتجزأ بين المالكين خوفـا من دفع رسوم التسجيل . وكانت البنات من تلك الأسر الاقطاعية يزوجن الى أبناء أعمامهن داخل تلك الأسر . واذا صادف ان سمح لفتاة منهن بالزواج من خارج العائلة كان عليها ان تتنازل عن ملكيتها العقارية وتعطى مبلغا معينا من المال وتبقى الملكية الكبيرة غير مجزأة يتقاسمها الاخوة بالتراضي(١٠) .

ان قانون الاراضي العثماني لعام ١٨٥٨ وما سمي بالاصلاحات الزراعية لأعوام ١٨٨٠ و ١٩١٣ جاءت تدعم ركائز هذه الملـكية العقارية الكبيرة . ففي العـديد من المناطق ، كان الفلاحون يرفضون التصريح عن أراضيهم أو يتعمدون اعطاء تصريحات كاذبة بعد ان عوّدتهم الدولة العثمانية فرض ضرائب جديدة عقب كل « اصلاح » . وزاد في فداحة النتائج التي ترتبت على تلك الاصلاحات ان عمليات التسجيل كانت تقوم على أساس شهود فقط ودون الكشف على الاراضي وتحديدها فعليا في معظم

---

(٨) — L'Orient-Le Jour — No. 501 du 31 Octobre 1972.

(٩) راغب الاسمر « الارض والفلاح » ص ١٢ .

(١٠) اخبرني الاستاذ اكرم الرافعي عن زواج شقيقه النائب السابق في عكار بشير العثمـان والقصـة تنطبق تماما مع هذا الوضـع . وهنـاك امثلة عديدة على ذلك تنطبق عـلى الطوائف المسيحيـة والاسلامية في عكار

الاحيان . فلا تعيين حدود ولا مسح دقيق ولا حتى رسم تخطيطي للقطعة الممسوحة بل مجرد اعطاء « سند طابو » أو « حجة » . وكان كبار المتنفذين يستصدرون تلـك السندات بأسمائهم ويجردوا الفلاحين(١١) بذلك من البقية المتبقية لهم من الملكيـة الصغيرة، واعطت تلك «الاصلاحات» الطابع القانوني والشرعي للنهب العقاري الذي قام به اولئك الاقطاعيون. اما في المناطق العشائرية كالهرمل وأكروم فلم تصلها سندات الطابو واستمرت ملكيتها جماعية الى جانب الملكية المشاعية الكبيرة هناك . لقد أدت تلك التنظيمات العثمانية الى حالة من البلبلة في كل مكان ورسخت دعائم الملكيـة العقارية الواسعة على حساب تقهقر الملكية الصغيرة في تلك المناطق .

وهكذا اتخذت الملكية العقارية الكبيرة في الريف اللبناني « صفة قانونية » بعـد تلك الاصلاحات العثمانية واضحت الواقع المعاش الذي تحددت عليـه جميع جوانب الحياة الاجتماعية في عكار والبقاع والبقيعة وغيرها . وكانت سمتها الاساسية أن تظل عائلية مشتركة لا تنقسم ولا تتجزأ رسميا في كافة هذه المناطق. لقد استطاعت تلك الملكية العقارية الريفية الواسعة في لبنان المـدمج ، بفضل تفاديها للتقسيمات بين الورثة ، وبفضل أساليب القمع والنهب لانتاج الفلاحين واستغلالهم كعبيد من القرون الوسطى ، ان تتمتع بثبات يمكنها من الاستمرار كما كانت منذ مطلع العهـد العثماني لكن بصورة قانونية حتى الحرب العالمية الاولى . وبقي الملاكون الكبار في تلك المناطق يعجزون عن اعطاء المساحة الحقيقية لممتلكاتهم .

غير ان ذلك الشكل من الملكية لم يكن وحيد الجانب في تلك المناطق بل كانت هناك ممتلكات عامة واسعة بقيت ملكا للدولة أو الاراضي الاميرية . ففي ظل الحكم العثماني بقيت الدولة المالك الوحيد للأرض في تلك المناطق ولأصحابها حق الاستغلال أو التصرف بموجب « حجة » مدونة في السجل الخاص أو « الدفترخانة » . وكان امتلاك الاراضي الزراعية بموجب القوانين العثمانية المرتكزة علـى الشرع الاسلامي خاضعا لشروط معينة منها شرط الزراعة وذلك وفق قانون «الارض الموات» الاسلامي ، « من أحيا ارضا مواتا فهي له » ، شرط ان يقوم بحراثتها والا يتركها دون زرع ثلاث سنوات متتالية ، فتعود ملكيتها عندئذ الى الدولة » . غير ان المتتبع لنظام الـدورة الزراعية المعتمد في تلك المناطق آنذاك يجد ان الارض كانت تزرع سنة وتترك بوراً سنة اخرى وذلك بصفة دورية وأحيانا كثيرة تزرع قمحـاً في السنة الاولى وتترك للمرعى سنة أخرى ثم بوراً سنة ثالثة ، مما أبقى هذا الشكل من الملكية او التصرف عمليا خارج دائرة الانتاج الفعلي في تلك المناطق . وقـد حرم الفلاحون بذلـك من استصلاح تلك الاراضي مع اجبارهم على البقاء مرابعين عند أسيادهم الاقطاعيين.

شكل آخر للملكية في تلك المناطق هي الملكية المشـاع وكانت نسبتها كبـيرة جدا . والارض المشاع هي تلك التي يعود حق الانتفاع بها في قرية واحدة أو عـدة قرى ، الى جميع السكان بصورة جماعية . فالفلاح هنا لا يملك أرضا خاصة به ،

---

(١١) راغب الاسمر « الارض للفلاح » مقالة « كيفية استيلاء الاقطاعيين على الارض في لبنان وسوريا » ص ٥٢

بل يملك حق التصرف على جزء من مجمل تلك الاراضي . وبقيت قرى بكاملها في البقاع مشتركة الملكية حتى وقت متأخر . فقرية بر الياس مثلا استمرت حتى عام ١٩٣٤ على هذا الشكل المشاعي . كذلك قرية يونين التي استمرت ملكيتها مشاعية بصورة جزئية حتى عام ١٩٣٦ . وقد اشارت تقارير المفوضية العليا تباعا الى هذه الملكية منها ما جاء في تقرير ١٩٢٦ : « يمكن للمرء ان يلاحظ في السهول الواقعة في الشرق أو الشمال الشرقي من لبنان أي في مناطق الهرمل وأكروم وعكار وبعلبك، ممتلكات واسعة ذات ملكية جماعية لأسرة واحدة أو لقرية واحدة »(١٢) . فالاراضي المشاع انتشرت في لبنان المضموم الى جانب الاراضي ذات الملكية العقارية الكبيرة ، وأراضي الدولة ، وأراضي الاوقاف ، خاصة الاسلامية منها ، كذلك الاراضي العشائرية ذات الملكية الجماعية .

اما الاراضي الملك المفروزة التي تكون تحت تصرف المالك بصفة كلية والتي تنقل عن طريق الإرث بموجب قوانين الاراضي المنقولة ويمكن اخضاعها للضمان والرهن والهبة ، فلم يكن لها وجود فعلي في لبنان المضموم خارج نطاق المدن. هذه الملكية ، على العكس من جميع سابقاتها ، كانت صغيرة . ومن الناحية الجغرافية لم تتجذر في الارض بمعنى انها كانت غير واضحة ودون ان تكون لها حدود جلية وملكية ثابتة بل كانت تتنقل وتتبدل ملكيتها باستمرار ، وكانت السيطرة فيها لصالح العائلات المحلية وللمرابين والتجار ولم تشمل مساحة واسعة من الاراضي . أما فلاحو تلك المناطق فكانوا محرومين تماما من الملكية الفعلية . وحتى الأجزاء الصغيرة التي استطاع البعض انتزاعها عن طريق المغارسة وغيرها كانت عرضة للنهب الاقطاعي في كل حين .

يتبين من ذلك ان نظام الملكية العقارية في لبنان قبل الحرب العالمية الاولى كان يتسم بطابعين متناقضين : ملكية صغيرة ومتناهية في الصغر وفلاح فقير وأوقاف كنسية واسعة الاراضي في الجبل ، يقابلها ملكية كبيرة ومتناهية في الكبر وغير معرضة للتجزئة وملكية مشاعية واسعة وأراضٍ للدولة وفيرة وملكية صغيرة جدا وغير مستقرة بجوار المدن وسيطرة اقطاعية يرافقها استغلال رهيب لفلاحين محرومين من جميع الحقوق الاساسية ، في المناطق التي ضمت لاحقا لجبل لبنان . فماذا فعل الانتداب الفرنسي للتقليل من ويلات هذا الواقع البالغ السوء للملكية العقارية في لبنان ؟

الحرب العالمية الاولى تؤزم وضع الفلاحين في الجبل

ان تكوّن الملكية الصغيرة في الجبل ايام المتصرفية وانتعاش أعداد كبيرة من الفلاحين الصغار لم تقدم حماية رسمية لهؤلاء تجاه المقاطعجية القدامى وتوسع نفوذ ملكية الوقف ، كما لم تستطع حمايتهم من السنين العجاف فلم يكن بمقدور الفلاح

(١٢) — Haut-Commissariat « La Syrie et le Liban de 1919-1927 » — P. 243.

الجبلي ، المحاصص والمغارس والمالك الصغير ، ان يواجه منفردا تقلبات المردود الزراعي الضئيل . لذا كان يلجأ دوما في حالة الافلاس والعوز الى المرابين ليستلف منهم الاموال بفوائد مرتفعة جدا . فبالرغم من استمرار الملكية الصغيرة في الجبل كأكثر أشكال الملكية انتشارا فيه فان الوجود الحر لتلك الملكية وللفلاحين الصغار كان عرضة لتقلبات وأزمات شديدة الأخطار في أثناء الكوارث الطبيعية . وكان قسم منهم يهجر أراضيه بوراً ويغادرها الى المدينة يعمل هناك في التجارة أو في الوكالات الاجنبية أو في مناصب الفئات الدنيا ، وقسم آخر « يهب » أملاكه للكنيسة التي غدت المالكة العقارية الكبرى منذ زمن بعيد . وجاءت الحرب العالمية الاولى تقضي على العديد من الفلاحين الصغار والمتوسطين من سكان الجبل، و «باع» قسم كبير منهم أملاكه ، بشروط بالغة الاجحاف ، الى رأسماليي بيروت وطرابلس وحلب(١٣) لقاء مبالغ من المال لا تتعدى عشر قيمتها الحقيقية . ففي مثل تلك الظروف القاسية « اشترى » هؤلاء الرأسماليون أجزاء واسعة من الاراضي في المتن والشوف وكسروان وبيروت . وقام الاهالي يطالبون ، بعد الحرب، بالغاء تلك البيوع، وقامت مظاهرات عنيفة طيلة عام ١٩٢١(١٤) حتى اضطرت المفوضية العليا لتعديل بعض تلك البيوع والغاء البعض الآخر بالقرار رقم ٧٩٧ تاريخ ٢١ آذار ١٩٢١ .

مراسيم الانتداب تعطي الواقع السيء صفة حقوقية

أ ـ توسيع ملكية الدولة

لقد رسمت قرارات المفوضية العليا في بيروت أهداف الانتداب الفرنسي في الريف اللبناني بوضوح وأبرز تلك القرارات ما صدر في ٢١ كانون الثاني ١٩٢١ برقم ٦٥٥ والقرار رقم ٧٩٧ الصادر في ٢١ آذار ١٩٢١ ايضا . وقد تناول هذان القراران النقاط الأساسية التالية : (١٥) .

١ ـ وضع قوانين لصيانة ونقل حقوق الملكية وما يتفرع عنها ، والعمل قانونيا على تجزئة الملكيات المتوارثة دون تقسيم ، كذلك الملكيات المشاعية .

٢ ـ تحسين الوضع الاقتصادي في الريف اللبناني بتجزئة الملكيات الكبيرة وفرز أراضي الدولة وخلق الملكية الزراعية الصغيرة .

٣ ـ تسهيل التسليف العقاري عن طريق تسويق الارض وذلك بجعلها سلعة تجارية حقيقية تباع وتشرى بموجب سندات رسمية .

٤ ـ السماح للأفراد وللشركات الاجنبية بالاتجار بالارض دونما ازعاج من أحد.

فاذا كانت الملكية العقارية الكبيرة في لبنان المضموم قد نشأت عن طريق الهبات

(١٣) — J. Luquet « Le Mandat A... » — P. 158-159.

(١٤) لسان الحال ـ العدد ٨٢٤٧ تاريخ ٢١ شباط ١٩٢١

(١٥) — Louis Cardon « Le régime de la propriété foncière en Syrie et au Liban » Thèse — P. 118.

السلطانية والمنازعات الاقطاعية والقوة والعنف ضد الفلاحين ، وترسخت عن طريق « الطابو العثماني » ، واذا كانت الكنيسة المارونية قد استغلت الاراضي الموات او الخالية و « الهبات » لتوسع ملكيتها الوقفية بشكل هائل في جبل لبنان ، فكيف سيفسر عمليا الهدف الاول من الانتداب « وضع قوانين لصيانة ونقل حقوق الملكية وما يتفرع عنها » سوى تعزيز وضع تلك الملكيات الكبيرة واضفاء الطابع القانوني الحقوقي على ما اخذ بالقوة والنهب واستغلال الظروف الحرجة التي مر بها الفلاحون قبل الحرب وبعدها ؟.

فالقرارات ١٣٧٨ الصادرة في ٢٠ نيسان ١٩٢٢ ، و ٢٠٠٠ الصادر في ٢٣ حزيران ١٩٢٣ ، و ١٤٤/س الصادر في ١٠ حزيران ١٩٢٥ ، و ٢٧٥ الصادر في ٥ أيار ١٩٢٦ وغيرها ، تحت شعار « تنظيم الاملاك في دولة لبنان الكبير وذلك انسجاما مع المصلحة العامة في تكوين الملكية الريفية الصغيرة »(١٦) ، شملت العقارات المبنية وغير المبنية ، وتوزعت الملكيات بموجبها على الشكل التالي(١٧) :

١ ـ الاراضي الأميرية ويعود القسم الأكبر منها للدولة .

٢ ـ الاراضي المتروكة المرفقة ، وهي الاراضي الموضوعة تحت تصرف الجماعات .

٣ ـ الاراضي الخالية كالأحراش والغابات والجبال غير المزروعة وغير القابلة للاستصلاح الزراعي ، اي بصورة عامة ، جميع الاراضي التي جعلها القانون العثماني ضمن باب الاراضي الموات ، مع الاحتفاظ بالحقوق العينية او حق الانتفاع المكتسب طبقا للقوانين والنظم التي كانت سارية أيام الاتراك .

٤ ـ الاراضي المسجلة حتى في ذلك الحين في السجلات باسم الاراضي المخلوطة التي لا مالك لها او التي مر الزمن على ملكيتها فأضحت دون مالك شرعي .

٥ ـ العقارات أو الاراضي المدوّرة أي المحجوزة بشكل دوري متتابع لصالح الخزينة .

٦ ـ الاراضي المسجلة في سجلات دوائر الملكية المبنية .

٧ ـ الاراضي التي تثبت المساحة والتحديد انها من ضمن املاك الدولة .

٨ ـ الاراضي الموات التي تعود ملكيتها للدولة والتي لا تدخل في باب الاملاك العامة أو الدومين .

٩ ـ الاراضي الخالية من الاملاك الخاصة أي التي كانت مملوكة وفقدت مالكها لسبب أو لآخر .

١٠ ـ الاراضي المسجلة على اسم الخزينة في سجلات الادارات العامة .

١١ ـ الاراضي الناشئة عن اهمال الزراعة والتركات الشاغرة او الساقطة الأجل والتي أثبت القانون اهمالها أو انتهاء اجلها .

ملاحظة نقدية لهذه البنود نرى ان التركيز الاساسي فيها باتجاه توسيع ملكية الدولة أو الخزينة أو الاملاك العامة دونما ذكر للملكية الصغيرة وسواها . فقدرت

(١٦) — Achard « Notes sur la Syrie » — P. 80.

(١٧) — L. Cardon « Op. Cit. » — P. 208-209 et Haut-Commissariat « La Syrie et le Liban de 1919-1927 » — P. 43 et ss.

أملاك الدولة رسميا عام ١٩٢٢ في سوريا ولبنان بحوالي مليون ونصف المليون(١٨) من الهكتارات . اما في لبنان ، ففي عام ١٩٢٥ كانت أملاك الدولة او الممتلكات الاميرية تشمل ٥٠٠ هكتارا في منطقة رأس العين وحدها في قضاء صور ، و ١٢٠ هكتارا في مغرود في البقاع ، و ٨٠٠(١٩) هكتارا في جرد المسيري في البقاع أيضا أي « الاغلبية الساحقة من مساحة تلك النواحي تقريبا »(٢٠) وذلك باعتراف كتّاب فرنسيين بالذات .

فالدولة في أيام الانتداب الفرنسي ، أصبحت المالك الفعلي لمساحات واسعة من الاراضي في سوريا ولبنان بعد ان كان لها طابع الملكية الشكلية أيام الاتراك ، وان هذه الدولة بالذات قامت بسن القوانين واصدار المراسيم التي جعلت منها ، وبصفة قانونية ، اكبر مالك عقاري في البلدين على الاطلاق .

ان قرارات المفوضية العليا في بيروت ، والتي صدرت تحت شعار « تكوين الملكية الريفية الصغيرة في لبنان الكبير » لم تكن تهدف في الواقع الا لإضفاء الصفة الشرعية على ما كان سارياً أيام الاتراك ، وجعلت من تلك الاملاك التي عادت ملكيتها قانونيا للدولة سلعة تجارية حقيقية تباع وتشرى بموجب سندات رسمية تباع لصالح الخزينة أي لصالح ادارة الانتداب بالذات في حين استمر نهب الفلاحين كالسابق واستمر حرمانهم من الملكية الزراعية . ان ادخال الدولة كشريك أساسي حقوقي في ملكية الارض اللبنانية كان خطوة هامة على طريق بناء الدولة الرأسمالية في لبنان التي عمل الفرنسيون باصرار وتصميم على ارساء قواعدها منذ الايام الاولى لانتدابهم عليه . وكان الفرنسيون بذلك اول من جعل الارض اللبنانية سلعة تجارية ، لا في الجبل وحده حيث كان هذا الشكل منتشرا منذ ايام المتصرفية ، بل في جميع الاراضي اللبنانية .

ب ـ المساحة والتحديد يثبتان قانونيا النهب السابق

كانت سجلات الطابو القديمة بالغة التشويش وتحديداتها من أشد الامور إبهاما ، وكانت الاغتصابات سهلة جدا ، وحقوق الملكية تبدلها القوة باستمرار ، والحجج أو سندات الطابو لا تزال دوما في حوزة الاقطاعيين دون سواهم مما كان يزيد في سهولة التزوير . لذا فالمساحة التي قامت بها دولة لبنان الكبير واستندت اساسا على التجاوزات السابقة سهلت انتقال تلك التجاوزات الى الشرعية والقانونية .

وأبرز القرارات التي صدرت حول المساحة والتحديد كانت في عام ١٩٢١ وحملت أرقام ٦١٥ الصادر في ٢١ كانون الثاني و ٧٩٧ الصادر في ٢١ آذار و ٨٢٤ الصادر في ١٣ ايار وكذلك القرارات رقم ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ الصادرة في ١٥ آذار ١٩٢٦ وغيرها . وقد نظمت تلك القرارات وضع نقاط التثليث وتحديد قواعد

(١٨) — L. C. Catroux « Le mandat français en Syrie » — P. 31.

(١٩) — L. Cardon « Op. Cit. » — P. 211.

(٢٠) — L. Cardon — Ibid — P. 211.

وزوايا الحدود وتوضيح المناطق الممسوحة وعلامات المساحة ، ولوائح الاحصاء ، والجداول الابجدية لذلك ، وطبيعة التربة للارض الممسوحة ، وتوزيع المياه لها ، ومواقع القرى الممسوحة واسماءها الدقيقة ، والطبيعة القانونية للملكية (أميرية ، وقف ، مخلوطة ، الخ . .) (٢١) وغيرها .

وحسب النظام الجديد للمساحة والتحديد قسمت القرى الى مناطق ، والمناطق الى أجزاء صغيرة بحيث ان الأسرة لم تلجأ الى تصفية تركات أعضائها بعد وفاتهم خشية تفتيت الملكية بشكل متناه بل أبقت على تلك التركات كأرض مخلوطة تجاوزت حدود أجيال من المالكين أحيانا .

وقد اعطى اندريه لاترون مثالا على النتيجة التي ترتبت على تلك المساحة في قرية « المرج » في البقاع وذلك عام ١٩٣٦ ، ونحن ننقل حرفيا هذا المقطع البالغ الدلالة . يقول لاترون « كانت اربع أسر كبيرة تمتلك قرية المرج هي : أسرة كعك واسرة صالح واسرة شاهين واسرة جراح . وقدرت مساحة الاراضي المروية في تلك القرية بأربعين فدانا ، مقسمة الى ٣٣ منطقة حسب النظام الجديد للمساحة . وقسمت تلك المناطق الى ١٣١ قطعة انقسمت بدورها ، على اثر التقسيمات المتلاحقة الناشئة عن المواريث وعمليات البيع للغير ، الى ٢٣،٦٩٦ جزءا في عام ١٩٣٦ لمساحة أرضية لا تتجاوز ٨٢٠ هكتارا مما جعل متوسط مساحة الجزء الواحد ٣٢٩ مترا مربعا . وباجراء التقسيم للقطع أخيرا ، وهو تقسيم يجري باتجاه الطول ، أدى ذلك التقسيم في النهاية الى حصص تبلغ مساحتها بضع مئات من الأمتار المربعة بطول يزيد أحيانا على كيلومتر واحد ، في حين لا يتعدى العرض بضعة أمتار وأحيانا بضعة أثلام . ونتيجة ذلك التقسيم الذي تعاقب على « المرج » حتى عام ١٩٣٦ ، فان حمد الجراح كان يمتلك قطعة ارض مساحتها ٢٥٢،٠ م٢ بقيمة لا تزيد على ٢١٠،٠ قرشا ذهبيا ، وسمير الطرزي شاهين ، كان يملك ٢٧١،٠ م٢ بقيمة ٣١٨،٠ قرشا ذهبيا . عندها تنازل كل من الفلاحين عن « ملكيته » للعائلة التي ينتمي اليها ، فزاد نظام المساحة ذاك بحرمانه من الارض التي يعمل عليها ووسّع من الملكية المخلوطة على تلك الشاكلة »(٢٢) .

فنظام المساحة هذا لم يجزء الملكية الاقطاعية الكبيرة ، بل على العكس من ذلك ، ثبّت الملكية الكبيرة المشتركة . وبدلا من ان يعيد نظام المساحة الفرنسي في لبنان الكبير تنظيم الملكية فعليا بحيث يستفيد منها في الدرجة الاولى الفلاحون العاملون في الزراعة ، لم يفعل ذلك النظام سوى تثبيت المفاسد القديمة التي قام بها الاقطاعيون أيام الاتراك مع استحداث تجاوزات جديدة لصالح ملكية الدولة او الاملاك العقارية .

وقد عقّب لويس كاردون على هذا النظام الجديد للمساحة بقوله « بالاختصار ، كان نظام المساحة المتبع في لبنان الكبير كأسوأ ما يمكن تصوره ، اذ بنى حق الملكية ، لا على أساس تقسيم العمل ، بل على أساس المفاسد التركية السابقة »(٢٣) .

---

(٢١) — H. C. « La Syrie et le Liban de 1919-1927 » — P. 43 et ss.

(٢٢) — A. Latron « La vie rurale en Syrie et au Liban » — P. 62-64.

(٢٣) — L. Cardon « Op. Cit » — P. 97.

ج ـ حق الشفعة يرشح الملكية العقارية الكبيرة غير المجزأة .

امعانا في ابقاء الملكية العقارية المشتركة دون تجزئة ، وفي سبيل حماية الملكيات الكبيرة والوقفية أيضا ، عمدت ادارة الانتداب الى القبول بقانون « حق الشفعة التركي » الذي نصت عليه المادة ٩٥٠ من « المجلة العثمانية » الصادرة عام ١٢٧٤ هجرية . واستمر هذا الحق طيلة عهد الانتداب وبعد الاستقلال . ويتلخص هذا الحق بامكانية استرداد الارض الملك المباعة الى شارٍ جديد حتى بعد دفع ثمنها واعادتها الى أحد أفراد المالكين بالشراكة لتلك الارض . وقد حدد جوزف شاوي الاشخاص الذين يملكون حق الشفعة هذا وهم : (٢٤)

١ ـ الشركاء في عقار له صفة ارض الملك المشترك ، فيما يتعلق بحصة شائعة من الشراكة .

٢ ـ الشركاء في حق قانوني شائع مثبت ايضا لحساب الملك المشترك المباع .

٣ ـ الجيران المالكون للعقارات الملاصقة للارض المباعة » .

لقد ضمن حق الشفعة هذا الملكية المشتركة في لبنان الكبير من المضاربة والانتقال لمالكين جدد وحرم بالتالي الفلاحين من امتلاك أراض جديدة بسبب هذا الحق الذي كرس اعادة الارض الى أحد الاشخاص الذين اعطتهم الشفعة حق استردادها ولو بعد زمن .

الملكية العقارية الكبيرة حماها نظام المساحة الجديد ، والملكية الوقفية اتخذت طابعا قانونيا ثابتا بعد تلك المساحة ، وحق الشفعة حمى الملكية المشتركة من التجزئة وامتلاك الغير لها ، فهل جاءت مراسيم الانتداب الفرنسي الا لتدعم سيطرة كبار الاقطاعيين في المناطق المضمومة وسيطرة الكنيسة المارونية في الجبل ؟.

ان تلك الملكيات العقارية الواسعة اصبحت « مصونة وفي حمى القانون » بواسطة جهاز رسمي تحميه جيوش الانتداب والقوى المحلية المساعدة ، في حين يؤخذ من التقرير الرسمي المرسل الى عصبة الامم لعام ١٩٢٢ ان عدد الفلاحين الذين لا يملكون أرضا والذين ادرجهم التقرير تحت اسم « العمال الزراعيين » تجاوز تعدادهم ٧٩ ألف عامل زراعي(٢٥) في لبنان الكبير وحده يضاف اليهم ٢٢ ألف خادم في المدن ، وأغلبيتهم الساحقة من منابت ريفية دون شك ، اي ما مجموعه مائة ألف عامل زراعي وخادم على مجموع سكاني لا يتجاوز ٥٧٩،٧٧٨ ألف لبناني خلال تلك الفترة . فباعتراف الفرنسيين أنفسهم كان خمس السكان محرومين من اية ملكية زراعية وغير زراعية ، ليس هذا فحسب بل حرم العاملون فعلا في الزراعة من اية ملكية او حتى أمل في ملكية الاراضي التي يفنون عليها أيامهم من المهد الى اللحد . فهل تغير القانون التركي المشهور « من يعمل لا يزرع ومن يزرع لا يعمل » مع مجيء رسل الحرية والاخاء والمساواة الى لبنان ؟.

---

(٢٤) — J. Chaoui « Le régime foncier en Syrie » — Thèse — P. 100-101.

(٢٥) — H. C. « Rapport sur l'année 1922 » — P. 290-292.

د ـ السخرة ترتدي طابعا قانونيا

بالاضافة الى الاعدام والشنق والنفي الى الاناضول والروملي ، كان من مآثر اعمال العثمانيين في لبنان القانون الصادر في ٢٤ تموز ١٩١٦(٢٦) والذي خول الحكومة التركية سلطة مصادرة الرعايا العثمانيين وغير العثمانيين في السلطنة الذين لم يؤدوا الخدمة العسكرية ، رجالا كانوا ام نساء ، وذلك للقيام بالاعمال الزراعية في مدة زمنية تحددها وزارة الزراعة العثمانية . هذه المصادرة لم تكن جديدة على اللبنانيين .

فقد شهد فلاحو لبنان عصورا واسعة من السخرة والمصادرة ايام السيطرة المقاطعجية وابان الحكم المصري في القرن التاسع عشر ، بيد ان ثورة الفلاحين في كسروان جعلت هذه المصادرة نوعا من الذكرى المريرة القابعة في وعي الجماهير الفلاحية كإرث ثقيل ومقيت من تركة السيطرة المقاطعجية على الجبل . غير ان الادارة الانتدابية في لبنان ، وجدت في الاعمال السابقة للاتراك مثالا يحتذى به وأخذت تستخدم قوانين المصادرة والسخرة حسب الظروف ، وعلى نطاق واسع ، خاصة في المناطق المضمومة الى الجبل . واتخذت تلك السخرة أشكالا مختلفة حتى ان البعض منها يثير الضحك والاستغراب . ففي طرابلس مثلا كان الجنود يقفون في ساحة التل ، وهي الساحة الرئيسية في المدينة ، والى جانبهم حجر ثقيل الوزن ، ويجبرون كل مار من هناك على نقله من مكان الى آخر ، والقصد من ذلك اذلال السكان .

وفي عكار كان الكابتين ميك MIC وكلبه « يحكمان المنطقة »(٢٧) حسب التعبير الشائع فيها حتى اليوم . فكان الكابتين ينتقي وجهاء المنطقة وفلاحيها ويجبرهم على العمل اياما في شق الطرقات ونقل الحجارة على ظهورهم . لكن الاخطر من ذلك ان فرنسا الانتداب قد اعترفت بتلك السخرة رسميا في تقريرها لسنة ١٩٢٤ المرسل الى عصبة الامم حيث يقول : « عندما يطالب المكلفون في منطقة ما ، بشق طريق ذات فائدة محلية ، يحدد الوجهاء عدد ايام العمل التي ينبغي على البالغين القيام بها .

والبالغون هم الذين تتراوح أعمارهم بين السابعة عشرة والستين . ومن لا يستطيع القيام بالعمل شخصيا ، عليه ان يستأجر من ينوب عنه لذلك . اما العامل فعليه دفع حصته عملا عينيا »(٢٨) . هذا الاعتراف الواضح مترجم عمليا الى اتخاذ السخرة شكلا رسميا وقانونيا في شق الطرقات . ومن يتخلف عن ذلك ، كانت السلطة العسكرية هناك لاجباره على ذلك .

في الواقع ، كان هذا الشكل من السخرة ستارا لاستغلال العمال والفلاحين دون سواهم . ان العمال والفلاحين كانوا يدفعون العمل اليدوي العيني ، وهم الذين يدفعوا الضرائب لشق الطرقات ، وهم الذين قدموا العمل « المستأجر » من قبل الوجهاء والمتنفذين المحليين ، وبالاضافة الى كل ذلك ، كان على المارة ان يدفعوا ضريبة الطرق التي كانت تطال ايضا الفئات الفقيرة دون سواها .

(٢٦) — A. Mandelstam « Le sort de l'Empire ottoman » — P. 148.
(٢٧) جميع المقابلات الشخصية في قرى المنطقة تؤيد هذه الفكرة .
(٢٨) — H.C. « Rapport sur l'année 1924 » — P. 46-47.

« ان نظام العمل غير المأجور القائم على **التبرع** يشتمل ، بصفة خاصة ، العمل المجاني في الطرقات وأعمال الري وغيرها »(٢٩) ، كان خطة واضحة من خطط الفرنسيين « لانعاش الريف بسواعد ابنائه بالذات » (كذا !) .

لقد اتخذت السخرة طابع اذلال الفلاحين والعمال الفقراء ومدت الاقطاعيين بزخم جديد لاستغلالهم في اقطاعياتهم بعكار والجنوب والبقاع ، حيث ساعدت تدابير السلطة الانتدابية بالذات ، على تحويل القروي ــ الفلاح الى شبه عبد يأتمر بقضاء سيد يستأثر بكافة الحقوق ، بما فيها حق اقامة العدالة في قراه ، وبمراسيم سلطة انتدابية تقيم للسخرة شكلا قانونيا رسميا معترفا به على صعيد سياسة الدولة العليا . وكانت النتيجة الحتمية لذلك زيادة اذلال الفلاحين يقابلها زيادة في نفوذ مذليهم ، اقطاعيين كانوا ام سلطة انتدابية .

استمرار الوجود الاقطاعي والسيطرة الاقطاعية في الريف اللبناني

يختلف الباحثون في الملكية العقارية لجبل لبنان حول ما اذا كانت التسمية بالاقطاعية تصح هناك ام لا ، ويقترح دومنيك شفاليه ابدال الاقطاعية في الجبل بالمقاطعجية كونها تعبر بعلمية ودقة عن واقع تلك السيطرة فيه . بيد ان ما يهمنا التأكيد عليه هو ان هذا الشكل من استغلال الفلاحين والضرائب الباهظة المفروضة عليهم والتي تسمى بالحقوق الاقطاعية او المقاطعجية كان واسع الانتشار في الجبل حتى الثورة الفلاحية الكبرى فيه لعام ١٨٥٨ التي ساهمت في رفع نير الاضطهاد عن أعناق الفلاحين دون ان تزيل هذا النير تماما بل كانت بداية مرحلة جديدة في تاريخ جبل لبنان . وحتى الوقت الحاضر لا تزال كلمات الاقطاعية وشبه الاقطاعية والحقوق الاقطاعية واسعة الانتشار . ففي رأي ادمون رباط « ان النظام شبه الاقطاعي كان مسيطرا في لبنان ويستغرق وقتا طويلا كي يزول من المناطق الملحقة بالجبل . هذا النظام ، لم يعد في الجبل اللبناني سوى ذكرى انقضى أجلها منذ عام ١٨٦٠ ، اما في المناطق الملحقة فقد تحول نظام الملكية الواسعة جدا الى استغلال اقتصادي للفلاح من قبل كبار الملاكين »(٣٠) .

وفي رأي ميشال شيحا « ان الاقطاعية هي ذلك الشكل من التبعية الذي يستند الى الجهل المطبق بحقائق الحياة السياسية الحديثة ، والذي ينزع عن المرء شخصيته البشرية بالذات »(٣١) .

ويربط الدكتور بشارة الدهان بين الاقطاعية والهجرة فيقول : « ان الاقطاعية ما زالت قائمة في بعض المناطق اللبنانية بمختلف مظاهرها المادية والطائفية والعائلية

(٢٩) — H. C. — Ibid — P. 46.
(٣٠) — E. Rabbath « L'évolution politique de la Syrie sous mandat... » — P. 231.
(٣١) — Michel Chiha « Politique intérieure » — P. 181.

والسياسية . لقد كانت دوما ومـا برحت ، سببا لهجرة السكان الريفيين الجماعية الى المدن »(٣٢) .

اما هاني بزي فيرى « ان السمة المميزة للبنان هي تركيبه الاقطاعي بالذات »(٣٣) .

وعنوان كتاب توفيق تومـا « الريفيون والمؤسسات الاقطاعية عند الدروز والموارنة في لبنان من القرن السابع عشر حتى ١٩١٤ » ، كذلك كتاب ميشال غريب « الطائفية والاقطاعية في لبنان » يؤكدان دلالة الاقطاعية كنظام سـائد في الريف اللبناني ، ان لم يكن في لبنان كله حيث ميزوا بين اقطاعية ومقاطعجية ، فالاتفاق تـام حول طبيعة هذا النظام في الارياف الملحقة بجبل المتصرفية(٣٤) عـام ١٩٢٠ .

في الواقع ان استعمال كلمة اقطاعي او شبه اقطاعي ، واقطاعية ، وفيودالية ، وحقوق اقطاعية ، بحاجة الى الكثير من الدقة في الاستعمال المعاصر ، وهي تستخدم في شتى المناسبات ، وفي الصحافة بدون تحديـد دقيق وتشير دوما الى البكوات والزعماء بالوراثة ، والنظام المتعفن ، والعقلية المتحجرة ، الخ . ويشير جاك بيرك الى « ان تعبيري الاقطاعية والامبريالية ، يقترنـان دوما عند العرب ، بتعبير ثـالث هو الانسحاق او الحرمان في كافة المجالات الجنسية والحياتية والروحية »(٣٥) .

غير ان هذه الكلمات تهمنا بقـدر ما تدمغ نمط الاستقلال اللانساني الذي كان مسيطرا على فلاحي لبنان في تلك الفترة وحتى اليوم . بتعبير آخر ، نردد ما قاله البير سوبول عن استعماله لكلمة فيودالية في فرنسا ، خـلال القرنين الثامن والتاسع عشر فيقول « انا استخدم الفيودالية والحقوق الفيودالية لا بالمعنى الذي يقصـده رجال القانون او الحقوقيون ، بل بالمعنى الذي يعانيه الفلاحون بالذات »(٣٦) .

فالاقطاعية ، برأينا، هي ذلك النمط من الاستغلال الذي يعني في نظر الفلاحين المحرومين من الملكية ، عبودية الارض التي تثقلها الضرائب الاقطاعية العقارية التي لا يمكن التهرب منها ، وتعني ايضا تلـك المساحات الشاسعة مـن الاراضي التي يستخدم عليها اسلوب زراعي موغل في القدم والضرائب المستمرة والاعشار واعمال السخرة التي ترهق كاهل الفلاحين ، كما تعني بالنسبة للفلاحين ، تدخل السلطة لحماية مركز الاقطاعي وتأديب « العصاة » من الفلاحين الذين ينتفضون في وجهه مطالبين بحقوقهم . فالاقطاعية « الحديثة » هي الواقع المعاش الذي مـا زال مسيطرا في كثير من المناطق اللبنانية ، والذي قـام وما زال على العنف والعبودية وما برح يحمل آثار استرقاق الجماهير الفلاحية بالسخرة والعشور والحقوق الاقطـاعية

(٣٢) — Béchara Dahan « L'exode rural » — Semaines Sociales 1962 — P. 13.

(٣٣) — H. Bazzi « The Lebanese executive between 1943 and 1963 » — P. I.

(٣٤) — Voir aussi: D. Chevallier « La Société du Mont-Liban... » et Jouplain « La question du Liban » et Elie Safa « L'émigration libanaise... »

(٣٥) — Jacques Berque « Leçon inaugurale au Collège de France » décembre 1956 — P. 19.

(٣٦) — Albert Soboul « La féodalité et la Révolution Française ». La Pensée — No. 149 — P. 59. Voir aussi Boutruche « Seigneurie et féodalité » — T. I. P. 18.

ومختلف انواع الاذلال وسلب الحريـات الاساسية واستخدام الدولة لمختلف اجهزتها القمعية لصالح الاقطاعيين والمتنفذين في سبيل ابقاء الفلاحين والمزارعين على تخلفهم وجهلهم وحرمانهم وتبعيتهم المطلقة لأبناء الاقطاع القديم واحفاده .

البنك الزراعي يدعم كبار الاقطاعيين والضرائب ترهق الفلاحين

بدأ البنك الزراعي للبنان الكبير ، وهو استمرار للبنك الزراعي العثماني الذي اوقفه الحلفاء منذ ١٩١٩ ، يعطي التسليفات الزراعية منذ مطالع ١٩٢٦ . وكانت قروض هذا البنك حكرا على كبار الاقطاعيين فقط ، وهم بدورهم يقرضون الفلاحين بفوائـد مرتفعة جدا ارتفعت في شمال سوريـا الى ٧٥٪(٣٧) من رأس المـال لأن الاقطاعيين هناك لم يدفعوا حتى رؤوس الاموال المستلفة من البنك . والبنك لا يعطي قروضا الا لقـاء رهونات على العقارات بفوائد اسمية تتراوح بين ٩ و ١٠٪ مما يعني عمليا حرمان جميع الفلاحين ، المحرومين أصلا من الملكية القابلة للرهن ، من اية قروض زراعية ، فجاءت قروض البنك الزراعي ـ الذي لم يكن له من الزراعة سوى الاسم ـ يعمل لمصلحة الاقطاعيين المالكين دون سواهم وذلك بسبب طبيعة قروضه بالذات .

وبالمقابل ، كانت الضرائب تتعدد على كل مظاهر الحياة الاجتماعية لكن ابرزها الويركو ، او ضريبة الاملاك المبنية وهي ٤٪ ، وضريبة الانتقال ٥٪ ، والعشر وتتراوح، بالرغم من تسميتها ، من ١٠ ــ ٢٠٪ ، وضريبة الاغنام ١٠٪ ، وضريبة بدل الطريق وهي ١٠٠ قرش في السنة عن كل شخص بالغ(٣٨) ، وغيرها . وكانت الضريبة العقارية في سوريا ولبـنان اهم مورد مباشر للخزينة . ومنذ عام ١٩٢٥ ابدلت ضريبة العشر بضريبة أخرى اسمها « التربيع »(٣٩) بعد ان زيدت بنسبة ٩٧٪(٤٠) ، وقيل عنـد وضع هذه الضريبة ، انها مؤقتة بسبب الجفاف والقحط وبسبب العجز الذي احدثته الثورة السورية الكبرى في ميزانية الادارة الانتدابية ، لكن الفرنسيين استمروا في جبايتها حتى عـام ١٩٣٣ يوم اعيدت الى اسمها الاصلي . اما في جبل لبنان ، فكانت السلطة الانتدابية « وفية » لتقاليده هناك فأبقت الضرائب فيه على مـا كانت عليه ايـام المتصرفية والتي لم تتغير منذ ايـام العثمانيين لا بل المماليك بحكم العرف والعادة اذ ان الضرائب كانت المصدر الرئيسي لخزينة الجبل وكانت ابرزها : الفردية والشوبصة والتوت او الحرير والزيتون والكرمة والعشور والطواحين والاغنام والميزان(٤١) وغيرها .

وبما ان اعوام ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٦ كانت اعوام جفاف وقحط ، وكان اجتياح الجراد يتكرر سنويـا تقريبا منذ الحرب العالمية الاولى ، فقد قدرت الخسائر مـن جراء موجات الجراد فقط في عـام ١٩٢٤ ــ ١٩٢٥ في سوريا ولبنان بحوالي ٧٠

(٣٧) — L. Cardon « Op. Cit » — P. 264.

(٣٨) — M. Mounayer « Le régime de la terre en Syrie » — P. 220-222.

(٣٩) — Arrêté No. 123 de 1925.

(٤٠) — M. Sarrage « La nécessité d'une réforme agraire en Syrie » — P. 127.

(٤١) — T. Touma « Paysans et institutions féodales » — T. II — PP. 647-649.

مليون ليرة لبنانية ـ سورية(٤٢) ، مما جعل جميع الفلاحين والمالكين الصغار مدينين لضرائب الدولة ولسادتهم الاقطاعيين وللمرابين . فنشطت هجرة كثيفة(٤٣) في صفوفهم تخلصاً من الارض والضرائب ، وأصبحت مناطق واسعة في عكار والبقاع والجنوب بوارا او تعطي مردودا ضئيلا جدا .

وبدلا من ان تلجأ الدولة الى مساعدة الفلاحين المنكوبين ، شددت قبضتها لتحصيل الضرائب المتراكمة ، واستخدمت اساليب بربرية في جباياتها . فقد وضعت يدها على املاكهم الصغيرة ، وصادرت ماشيتهم ومحاصيلهم ، وعرضت للبيع بالمزاد العلني بعض حاجياتهم القليلة . ويقول شهود عيان ، ان مئات الفلاحين كانوا يغادرون قراهم جماعات جماعات ، هربا من الجباة الفرنسيين ، الذين ، زيادة في اذلال الفلاحين ، كانوا يفرضون تحصيل الضرائب ، خاصة العشر منها ، بالعملات الذهبية او الفضية وليس الورقية .

ونروي حادثة طريفة في هذا المجال ، ان مزارعا من احدى قرى عكار يدعى حنا جرجس ، تنازل عن ارضه للدولة هربا من دفع الضريبة في عام ١٩٢٥ ، وسار الى ساحة القرية ، مرفوع الراس ، مفتول الشاربين وأخذ يتمخطر هناك كأنه قام بعمل بطولي . مما أوحى لأحد الزجالين الشعبيين بهذا البيت :

شال العشر عن حالو
حنا جرجس نيالو

وانتشرت هذه « الردة الزجلية » في معظم قرى المنطقة ، حتى ان الدولة باتت ترفض تسلم الارض من « واهبيها » وتصر على دفع الضريبة والمصادرة لأبسط موجودات الفلاحين المنزلية .

النتائج الاجتماعية لسياسة الانتداب في الريف اللبناني

أ ـ ترسيخ الملكية العقارية الكبيرة

لقد اتسعت الملكيات الكبيرة رسميا بعد اجراء المسح في سوريا ولبنان ، وذلك على حساب صغار الملاكين وتوسعت ايضا الملكيات الاميرية للدولة . وخير نموذج على ذلك ، احصائيات قام بها محمد مراد في قرى بقاعية لعام ١٩٤٩ ، اي بعد المساحة بفترة طويلة جدا وتدل الارقام(٤٤) :

ـ ان في قرية حشمش (قرب رياق) ، حيث الاراضي خصبة جدا لا بل من

(٤٢) — L. Cardon « Op. Cit. » — P. 264.

(٤٣) ارتفعت الهجرة تباعا في سوريا ولبنان من ٨ الاف ١٩٢٢ الى ١١ الفا ١٩٢٥ الى ١٥،٨٥٦ عام ١٩٢٦ ، وكانت اغلبيتها الساحقة من اللبنانيين، في حين انخفضت في صفوفهم من خمسة الاف لبناني ١٩٢٩ الى ٣ الاف ١٩٣٠ الى ١٣٠٠ عام ١٩٣١ و ١١٠٠ عام ١٩٣٢ .
Voir E. Rabbath « Evolution politique... » P. 277 et Beauplan « Où va la Syrie ? » P. 137 et M. Sarrage « La nécessité d'une réferme agraire en Syrie » P. 74 et Safa « L'émigration libanaise » P. 195 et R. Thoumin « La géographie humaine de la Syrie centrale... » P. 335-336.

(٤٤) محمد مراد « المسألة الزراعية في لبنان » ص ٥٦ — ٥٧ .

اكثر أراضي البقاع خصوبة ، كانت تلك الاراضي برمتها حكرا لثلاثة اقطاعيين فقط امتلكوا الى جانبها بيوت الفلاحين ايضا .

ـ وفي قرية رياق نفسها كان ٩٢٪ من الاراضي المروية ملكا لثلاثة من كبار الملاك ايضا .

ـ وفي قرية « علي النهري » كان ٥٠٪ من الاراضي المروية تخص مالكا واحدا فقط .

ـ كذلك امتلك اقطاعي واحد ثلثي قرية « الناصرية » .

ـ وامتلك اقطاعيان ٤٠٪ من اراضي قرية « مسا » .

ـ اما في قرية « رعيت » ، حيث الارض صخرية مجدبة ، فكان مالك واحد يمتلك ٢٠٪ منها .

وتدل النسبة بالاجمال ان ٦٠٪ من الاراضي المروية في تلك القرى كانت حكرا على عشرة ملاك كبار فقط .

ان نظام المساحة الذي أجراه الفرنسيون لم يقلق الاقطاعيين في سوريا ولبنان ، بل على العكس من ذلك . كان مدعاة اطمئنان لهم اذا استمروا في سكناهم في المدن واستغلوا نظام المساحة ذاك ليوسعوا من حدود أراضيهم . وباعتراف الفرنسيين انفسهم « فان الغالبية الساحقة من كبار الملاكين في سوريا ولبنان ، بقيت تجهل مساحة ممتلكاتها كما كانوا ايام الاتراك . واذا سئل أحدهم عن عدد الدونمات او الفدادين التي يمتلكها ، أجاب عن عدد الساعات التي يحتاج اليها الحصان او سيرا على الاقدام لاجتياز تلك الاراضي . واذا سئل احدهم عن مساحة أراضيه بقي يجيب على الفور بتعداد القرى القائمة على سطح تلك الاراضي »(٤٥) .

وتعترف مجلة الانتداب ، مجلة « آسيا الفرنسية » بهذه الحقائق فتقول : « لقد أصبحت مناطق غنية جدا ، والى حد غير مألوف ، لا تقدم سوى انتاج ضئيل لا بل تافه ، إذا ما قيس بالانتاج الذي تستطيع ان تغله »(٤٦) .

أضف الى ذلك ان الادارة الانتدابية سارعت الى استغلال ظروف الثورة السورية الكبرى لتدعم مراكز الاقطاعيين الموالين لها على حساب الزعماء الوطنيين . فقد أعلن القراران ١٧١ و ١٨٦ الصادران في ١٠ و ١٥ آذار ١٩٢٦ ، عن قسمة الملكية المشاعية بين اصحاب الحقوق فيها . وجاء تقسيم هذين القرارين « وسيلة لاستلاب أراضي الفلاحين وتملكها من قبل اصحاب النفوذ ... وتسجيلها باسم احد الوجهاء من المقربين او من الزعماء اصحاب الجاه عند المستعمر ... »(٤٧) .

فبظروف الاوضاع السائدة من العهد العثماني، وبقاء قوانين المساحة والتسجيل تستند الى الفش الموروث ، وتثبيت الملكية الكبيرة القائمة على الاستثمار البشع للفلاحين ، يقول اشار ـ مخطط السياسة الانتدابية في الريف اللبناني ـ السوري في ملاحظاته ـ « ماذا ستكون نتيجة التوسع في انشاء الطرقات والقنوات الا الزيادة

(٤٥) — Achard « Notes sur la Syrie » — P. 80.

(٤٦) — L'Asie Française — No. 309 — Avril 1933 — P. 136.

(٤٧) منير الشريف « قضية الارمن في سوريا » ص ٦٨ عن السباعي « اضواء » ص ١٣٤ — ١٣٦

المادية في قيمة بعض الاراضي وتضخيم ثروة عدد ضئيل جدا من كبار الملاكين ؟ »(٤٨)
لقد اعترف الفرنسيون صراحة ان نظام « الطابو » العثماني كان بالغ السوء اذ جعل أراضي الدولة او الدومين والملكيات الصغيرة(٤٩) عرضة لنهب الاقطاعيين وسيطرتهم ، لكن نظام المساحة هذا ، وبالشكل الذي طبق فيه ، أعطى هؤلاء الاقطاعيين السندات القانونية لملكيتهم ووضع عساكر الانتداب ، الاجنبية منها والمحلية ، في خدمة الاقطاعيين ولتثبيت « ملكياتهم القانونية » التي اكتسبوها حديثا .

ب ـ اعطاء الاقطاعيين السلطة التنفيذية المطلقة في مقاطعاتهم

كان الاقطاعي يمتلك مساحات واسعة من الارض التي تعمل عليها مجموعة كبيرة من الفلاحين على أساس نظام المرابعة او المحاصصة . وكان الاقطاعي يجبي شخصيا ضرائب لحسابه الى جانب الضرائب التي تفرضها الدولة وتجمعها تحت اشرافه . وقد ترسخت تلك الضرائب ، خاصة العشر ، في جميع انحاء الريف اللبناني ، وترسخت معها الحقوق الاقطاعية التي مثلت مظهرا من اسوأ مظاهر الحياة الريفية ابان العهدين التركي والفرنسي فقصمت ظهور الفلاحين بكثرتها . واتخذت تلك الحقوق طابعها القانوني الشرعي خلال فترة الانتداب اذ مارستها السلطة المنتدبة ايضا على شكل سخرة وضرائب عينية لانجاز الطرقات وأعمال الري وغيرها ، مما شجع الاقطاعيين على استغلال فلاحيهم أكثر فأكثر ، فكان له حق القضاء واجراء العدالة في منطقته دونما اي تدخل من الدولة . واتخذ الاقطاعي ، في هذه الحالة زعامة مزدوجة : فهو زعيم المنطقة التي يسيطر عليها ، كونه يمتلك مساحات شاسعة من الارض ويسيطر على الفلاحين العاملين عليها ، وهو من جهة أخرى ، زعيم سياسي يمثل منطقته في الادارة المركزية في بيروت ، كونه وزيرا او نائبا عن منطقته او موظفا كبيرا فيها .

لقد خولته تلك الزعامة المزدوجة رئاسة السلطة التنفيذية برمتها في منطقته . تلك السلطة بالذات وضعت تحت امرته لا جموع الفلاحين والقاطنين في منطقته فحسب بل وجموع القوى العسكرية المرابطة فيها ايضا . ولم يحدث قط ان خالف ضابط او مسؤول عن الامن أوامر الاقطاعي في مقاطعته بل مثل هؤلاء دوما الاداة الطيعة بيده والا كان مصيرهم العزل او النقل . لقد اصبحت السلطة المركزية بالذات بحاجة الى هؤلاء الاقطاعيين الموالين لها كي تضرب اية معارضة لها في الريف الذي سيطرت عليه عنوة . وقد استغل الاقطاعيون هذا الوضع أوسع استغلال ، اذ اصبح الاقطاعي سيد اقتصاد المنطقة برمتها وسيد السلطة التنفيذية فيها ، كما يمثل تلك المنطقة في الادارة المركزية العليا ، وكان الوحيد الذي وضعت الدولة بنكها الزراعي لتسليفه كي يقرض الفلاحين بدوره لقاء حرمانهم حتى من حرية الانتقال احيانا . وأدى هؤلاء الاقطاعيون بالمقابل ، خدمات جلى للسلطة المنتدبة . فقد كانوا أدواتها التي توسلتها للسيطرة على جميع المناطق اللبنانية بعد ان استعانوا لهذا الهدف

(٤٨) — Achard « Notes... » — P. 80.
(٤٩) — R. O'Zoux « Etats du Levant sous mandat français » — P. 175.

بالرشوة وتوزيع الاراضي على الموالين واطلاق حرية التصرف لهم . وللتأكد من ولائهم التام والمستمر لجأت ادارة الانتداب كذلك الى توظيف ابناء الاقطاعيين وأعوانهم في مختلف مراكز الدولة الهامة(٥٠) .

فالاقطاعي اذاً استطاع ايجاد مكان رحب له ولأعوانه في جهاز الدولة الانتدابية . فالاغلبية الساحقة من الضباط ، والجنود الفقراء وصغار الموظفين ، ورجال الدرك والشرطة ، كانوا ريفيين في الغالب . هؤلاء ، وان تحرروا ظاهريا من سلطة الاقطاعيين ، فان قسما كبيرا منهم كان صنيعة هؤلاء الاقطاعيين بالذات واستمرارهم في وظائفهم رهن بارادة الاقطاعيين ايضا ، في حين بقي اهاليهم تحت سيطرة الاقطاعيين المباشرة . وبرأينا ، ان هؤلاء الموظفين والعسكريين لم يشكلوا اداة ضغط في جهاز الدولة لضرب نفوذ الاقطاعيين في مناطقهم ، بل على العكس من ذلك ، كانوا اداة توسيع نفوذ هؤلاء الاقطاعيين خارج مناطقهم وفي مختلف ادارات الدولة .

لقد تمثلت الارياف اللبنانية بأسوأ رجالاتها الاقطاعيين . ويكفي القول ان ممثلي الدولة في الريف ما كانوا الا الطبقة المستغلة له اي الاقطاعيين انفسهم . فالاراضي كانت تحت سيطرتهم او سيطرة الدولة التي كانوا هم ممثليها . فهل تغير وضع الفلاح من العهد التركي الى العهد الفرنسي ؟

ان فائض انتاج الريف كان يجري لصالح الاقطاعيين وضرائب الدولة ، وحرم الريف ، المنتج لتلك الخيرات ، من جميع فوائدها . ولما كان الاقطاعيون وأجهزة الدولة ، المدنية والعسكرية ، تتمركز في بيروت خاصة وباقي المدن ، فان فائض انتاج الريف لم يتحول الى مشاريع تعود بالفائدة على المكان الذي أنتج فيه بل كانت المدن ، وخاصة بيروت ، المستفيد الاول من ذلك الفائض ، مما شكل أحد الاسباب الرئيسية للركود الاقتصادي المستمر في الريف اللبناني . وفي الوقت الذي ارتفعت فيه اسعار كافة السلع ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الاولى ، فان اسعار المنتوجات الزراعية احتفظت بأسعار مبيعها القديمة تقريبا في الريف طيلة عهد الانتداب(٥١) .

اما رجال الاقطاع المتوسطو الحال والصغار ، فكانوا هم ايضا مضطرين للسكنى في المدينة حيث تتمركز ادارات الدولة والمؤسسات التعليمية ووسائل الترفيه وغيرها . ولم يكن بمقدورهم استيراد وشراء الادوات الزراعية الحديثة ، لذا استمروا على الانماط البدائية للانتاج والتي لا تعطي سوى مردود ضئيل ، في حين كان سكنهم في المدينة يضطرهم الى تكبد النفقات الكبيرة والاستدانة بفوائد فاحشة . فيعودون عندها الى مزارعيهم وفلاحيهم ، وتزداد اساليب استغلالهم شراسة يوما بعد يوم . ويلجأون الى جميع الانماط التي توفر لهم مداخيل اكثر من المحاصصة والمرابعة والعقود الفصلية والشهرية واليومية . ولما لم يكن العقد المكتوب مألوفا ، ولا توجد قوانين عمل في الريف اللبناني ، كانت اليد العاملة تشغل افراديا وشفهيا حسب

(٥٠) السباعي ، اضواء .. ص ٢٣٠
(٥١) — Omar Djabry « La Syrie sous le mandat » — P. 124.

العادات المحلية التي كرسها العرف(٥٢) . وسرعان مـا كان هؤلاء الاقطاعيون يتملصون من « عقودهم » ايـام الحصاد ويستغلون فلاحيهم دونما رحمة او رادع ، مما أجبر هؤلاء على ترك الريف والنزوح الى المدن او الهجرة الى الخارج التي توسعت بشكل كثيف خلال تلك الفترة لتشمل لبنان بأسره بعد ان كانت حكرا على جبل المتصرفية قبل الانتداب .

اما التقنية الزراعية فلم تشق طريقها نحو الريف اللبناني وتنعـدم هناك بصورة تكاد تكون تامة خلال الفترة الاولى من الانتداب . فالاقطاعي هنا، اما متعاطي السياسة ويهمـل أملاكه الواسعة او يعطيها الى وكلاء ، واما غير قـادر على شراء المعـدات الحديثة . لذا كان ابقاء الفلاحين القسري هو السبيل الوحيد الذي يضمن استمرار اساليب وأشكال الاستغلال القديم . بيد ان الهجرة والنزوح حررا اعدادا كبيرة مـن الفلاحين وأجبرا الاقطاعيين الصغار على بيع قسم مـن أملاكهم ، في حين استمر الاقطاعيون الكبار المتنفذون يحافظون على أراضيهم الواسعة ويزيدون في انتشارها وبدأ الانقسام الطبقي في الريف اللبناني يزداد وضوحا واتساعا على اساس طبقتين رئيسيتين : كبار الملاكين الاقطاعيين والفلاحين المعدمين . ففي حين كانت الطبقة الاولى تتسع ملكيتها ويقل عدد افرادها ، كانت الثانية تزداد عددا وتتقلص نسبة ملكيتها باستمرار .

ج ـ دور نظام المغارسة في ابراز الملكية العقارية الصغيرة في الاريـاف اللبنانية

في مثل تلك الاوضاع من الانعدام شبه الكامل للتقنية الزراعية الحديثة في لبنان ، ولازديـاد موجة النزوح والهجرة نحو المدينة والخارج ، ولاضطرار قسم من الاقطاعيين الصغار الى بيع أجزاء من ممتلكاتهم ، ولفقدان اية مساعدة من جانب الادارة الانتدابية للفلاحين الصغار ومساعدتها ودعمها لكبار الاقطاعيين في الريف ، لعب نظام المغارسة دورا هاما في تحرير الفلاحين نسبيا من اسلوب الاستغلال الاقطاعي البشع .

ونظام المغارسة(٥٣) أساسا لا يتناول سوى زراعة الاشجار . لذا فهو عقد طويل الامد . وطبقا لهذا النظام ، يعهد المالك بأرض الى احـد الفلاحين او المزارعين كيما يقوم بالغرس والزرع والتطعيم وبذل كل مـا ينبغي من العناية بالاشجار . وبعـد ثلاث الى خمس سنوات على زراعة التوت، واربع الى ست سنوات على زراعة الكرمة ، وسبع الى ثماني سنوات على زراعة اشجار التين ، وعشر الى اثنتي عشرة سنة على زراعة اشجار الزيتون ، يتم تقـاسم الارض المغروسة بالثلث او بالنصف . ولا يحق للمزارع الشريك ان يطلب اجراء القسمة خـلال سريان العقد الشفهي .

اما محاصيل الثمار الناتجة عن الشراكة ، وكذلـك محاصيل المزروعات الاخرى

(٥٢) — H. C. « La Syrie et le Liban de 1919-1927 » — P. 307.

(٥٣) — A. Latron « La vie rurale en Syrie et au Liban » — P. 66-67. Voir aussi M. Sarrage « La nécessité d'une réforme agraire en Syrie » — P. 30-33.

فتقسم بينهما مناصفة .

لقد ثبّت هذا الشكل من المزارعة حق الفلاح كشريك ، لا كعبد للاقطاعي . ومن هذا المنطلق بالذات جاء نظام المغارسة ليعطي الفلاح حق التملك لثلث او نصف الارض المغروسة بالكروم والاشجار المثمرة ، ومن هنا ايضا تبرز اهميته كنواة اساسية لبروز الملكية الريفية الصغيرة في المناطق اللبنانية خارج الجبل . فقـد أدت المغارسة فعلا الى تجزئة الارض(٥٤) ، وترسيخ حق المزارع من هذا النوع بحصة منها .

بيد ان الاقطاعي كان يجبي الضريبة والاتـاوات العينية قبل اقتسام المحصول ، كما كان يجبر المزارع على حراثة الارض وعـدم تركها بورا ، وعلى ربط المزارع بأرض سيـده دون السماح له بمغادرتها(٥٥) . ولم يكن المالك الاقطاعي يلجأ الى المغارسة الا اذا كانت مداخيله وفيرة بحيث يستغني عن مردود بعض الاراضي التي يخضعها لهذا النظام ، شرط ألا تكلفه شيئا ، على أمل ان يكون مردودها من الاشجار المثمرة اكثر بكثير من مواردها الزراعية .

وعندما يحين موعـد اقتسام الارض ، لا يعترف الاقطاعي للمزارع الا بحصة صغيرة جدا بعـد ان يسدد الديون والضرائب والاتاوات التي يفرضها عليه . لـذا ، فغالبا ما يكون الدفع مجرد استيفاء الدين اذا ما اراد المزارع الاستقلال عن الاقطاعي ، اذ ان هذا المزارع مدين باستمرار للمالك الكبير . واذا رفض المزارع القسمة يقـوم الاقطاعي باحتجاز الارض بالقوة وتلقين المزارع درسا تأديبيا صارما بواسطة أزلامه .

امـا اذا قبل القسمة فيعطيه الاقطاعي أرضا جديـدة لغرسها لقاء تنازل المزارع عن حصته في الارض المغروسة سابقا ، وتبقى ملكية الارض الجديـدة باسم الاقطاعي رسميا ، والهبة تبقى شفهيا فقط بحيث انه في نهـاية مدة المزارعة ، وعندما تبدأ الاشجار المثمرة بالانتاج يتم طرد المزارع منها بالقوة او لقاء ارض جديدة لغرسها ...

اما اذا كانت الارض موقوفة اي تابعة لاحدى المؤسسات الدينية فيحظر على المزارع طلب القسمة الرسمية « لأن هذه الارض ، بطبيعتها ، غير قـابلة للتقسيم » ، وبالتالي ، فـان الخيار الوحيد أمام هذا المزارع هو الاستمرار بالعمل عليها ، والا فهو « حر في التنازل عن حصته او نقل ملكيتها للوقف »(٥٦) .

غير ان الهجرة الكثيفة نحو الخارج والنزوح الى المدن ، بالاضافة الى ان عـددا من تجار وأغنياء المدن ، وحتى الحرفيين الميسورين فيها ، بدأوا يتطلعون نحو الريف لامتلاك بساتين لهم هناك أملا في توظيف رساميلهم فيه نظرا لتحسن اسعار الاراضي الريفية القريبة من المـدن . كما ان قسما كبيرا من المرابين أخـذ يضع يده على أملاك تابعة لصغار الاقطاعيين الذيـن رهنوها دون ان يستطيعوا ايفاء ديونهم وفوائـدها الباهظة . وسرعان مـا عمد هؤلاء الى بيع تلك الاراضي بأسعار مغرية نظرا للسعر المتدني الذي سيطروا به عليها ، مما سـاعد عددا من الفلاحين الميسورين ، ومـن العمال الزراعيين الذين كانوا يحصلون على أجورهم بالنقود ، على تملـك قطع صغيرة

(٥٤) — A. Latron — op. cit. — P. 70.

(٥٥) — M. Mounayyer « Le régime de la terre en Syrie... » — P. 74.

(٥٦) — A. Latron « op. cit. » — P. 71.

من الاراضي في الريف . كل تلـك الاسباب وغيرها أجبرت الاقطاعيين على تخفيف حـدة أساليب استثمارهم للفلاحين والمزارعين الذين أضحى بمقدورهم العمل عند أغنياء او تجـار المدن الذين امتلكوا ارضا في الريف ، مما جعل عقـد المفارسة أكثر تساهلا من السابق وذلـك لصالح المزارعين بالذات .

وعلى هذا النحو بدأ ازديـاد الملكية العقارية الصغيرة في جوار المدن ، قرب بيروت وطرابلس وصيدا وصور وبعلبك ومرجعيون . ومن حالة العبودية للاقطاعي ، من حالة الالتصاق بالارض التي ليست له والتي لا يطمح ان يصبح مالكا لها بل من عبد مقيد بها عن طريق العرف المتوارث عن الاسلاف(٥٧) ، انتقل عـدد من الفلاحين والمزارعين اللبنانيين ـ وان كان محدودا في الفترة الاولى ـ ليصبحوا عمالا زراعيين ، وحتى مـالكين صغار . وهكذا أصبحوا اكثر تحررا مـن ضغط البكوات والاغوات والمشايخ ورجال الدين . لقـد سار فلاحو المناطق المضمومة الى المتصرفية على طريق رفاقهم فلاحي الجبل في امتلاك اراض كانت حكرا على الاقطاعيين المسيطرين عليهم . . . « تلك كانت قديما قصة قرية الدامور ، التي استبعـد المزارعون فيها ، عن طريق المفارسة ، مالكي القرية من أسرة آل شهاب »(٥٨) . وعلى غرارها حديثا بدأ انتقال اراضي العديد من القرى في الريف اللبناني الى فلاحين متوسطين وصغار .

ومهما كانت الضغوط المستمرة التي مارسها الاقطاعيون على المزارعين بموجب نظام المفارسة ، فقـد لعب هذا النظام دورا بالغ الاهمية في المناطق المضمومة الى الجبل ، نظرا للحقوق التي رسخها للمزارعين وابرزها حق المزارع في التملك . لقد كان من شـأن هذه المفارسة ان تساعد على انتشار الملكية الصغيرة وتوسيع المزارع القليلة المساحة ، خاصة تلك التي تشمل حصة المفارسة فيها الارض والاشجار . ففي هذه الحالة ، أكثر من سواها ، اخـذ المالك الصغير يفتني الى الحـد الذي يستطيع معه حيازة قسم من أراضي الاقطاعي المسيطر عليه سـابقا .

د ـ بداية ظهور البروليتاريا الزراعية

بالاضافة الى المفارسة ، كانت حاجة المفوضية العليا الفرنسية مـاسة الى اليد العاملة الزراعية في لبنان وسوريـا لتنشيط مواسـم انتاج الحرير . فقـد وزعت خلال عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ فقط اكثر من ٩٠٠.٠٠٠(٥٩) الف نصبة توت ، وسارعت بيوت المال الفرنسية تقدم السلف الواسعة على كميات الحرير التي ستنتج . وجاءت حملة المفوضية العليا هذه لزيـادة انتاج الحرير تخدم ، الى حـد بعيد ، تجزئة الاراضي الكبيرة في الريف اللبناني . فهي بحاجة الى اليد العاملة بقدر حاجتها ، ان لـم نقل اكثر ، الى الارض . لـذا كان تشجيع المزارعين الصغار اسـاسيا في برنامج تلـك

(٥٧) — J. Luquet «Le Mandat A et l'Organisation française en Syrie et au Liban» P. 158.

(٥٨) — A. Latron « Op. Cit. » — P. 72.

(٥٩) السباعي « اضواء . . » ، ص ١٩٦

الحملة ، خاصة وان قلة عـدد هؤلاء ، والمتناقص باستمرار بسبب النزوح والهجرة ، عزز وضعهم الاقتصادي . فبين حاجة المفوضية العليا لهم لانجاح حملتها « الحريرية »، وحاجة الاقطاعيين وتجار المدن وغيرهم من المالكين ، لتلك اليد العاملة في الزراعة خشية ان تصاب أشجارهم باليباس وأراضيهم الزراعية بالبوار ، فاندفع العديـد من المزارعين والفلاحين الى هجر العمل القـديم كمحاصص او مرابع ، والعمل بأجر يومي نقـدي . وبرزت مجموعة واسعة من العمال الزراعيين ، والاجراء ، والبروليتاريـا الزراعية ، وأنصاف البروليتاريا ، والاجراء الفصليين او الموسميين وغيرهم . واتاحت النقود ، التي اصبحت بحوزة هؤلاء العمال ، شراء أجزاء جديدة من أراضي الاقطاعيين الصغار او اراضي الدولة وغيرها . فقد قدر عدد العمال الزراعيين في عـام ١٩٢٢ بحوالي ٧٩ الف عامل(٦٠) ، متوسط الاجر اليومي للرجل منهم ٦٠ قرشـا سوريا ـ لبنانيا ، مقابل ٣٠ ق.س.ل للمرأة و ٢٠ ق.س.ل للولـد .

بيد أنه يمكن القول ان الملكية الاقطاعية الكبيرة لـم تلق منافسة جدية من جراء المفارسة والعمل المأجور ، بل كان التنافس فقط في جوار المدن وفي المناطق الزراعية الكثيفة بالسكان ، حيث استطاع دخل المزارع امتلاك قطع صغيرة من الارض . وجاء انتشار العمل اليومي المدفوع نقـدا يساعد على تحرر الفلاحين من الارض التي ليست ملكا لهم كي ينتقلوا الى انواع جديدة من الاعمال في المـدينة والريف ، خاصة في صناعة التبغ والحرير وكانوا ابتدائـا بولادة نواة البروليتاريا اللبنانية التي وجـدت أولى تنظيماتها السياسية والنقابية في الريف مع حزب الشعب اللبناني عام ١٩٢٤ .

ه ـ بين الملكيات الكبيرة جدا والمتناهية في الصغر

أخذت ملكيات صغار الاقطاعيين غير المدعومين مـن الادارة الانتدابية بالتقلص تدريجيا لصالح الملكية العقارية الكبيرة ، والملكيات الفلاحية الصغيرة وشكلت نـواة الملكية العقارية المتوسطة . هذه الملكية التي انبسطت في لبـنان بين الملكية الكبيرة والبالغة الكبر من جهة ، والملكية الصغيرة والمتناهية في الصغر من جهة أخرى ، لـم تتمتع بطابع الاستقرار في مجتمع شرقي يقول عنه جـاك ويلرس انه « مشطور الى شطرين حادين بحيث لا توجـد بينهما فئات متوسطة ولا طبقة وسطى . فالملكـية الوسطى كانت حكرا على أغنياء المدن ووجهاء الريف دون سواهم »(٦١) .

أضف الى ذلك ان أصحاب الاملاك الواسعة ، من الاقطاعيين الكبار والاغوات والبكوات ، لم يمارسوا العمل ولا السكن في الريف . وكان الميسورون منهم يعينون من قبلهم « خوليا » او « وكيلا » او « شوباصيا » مخلصا وذا خبرة للاشراف على أملاكهم . هـذا الوكيل ، كان في الغالب مزارعا ناجحا او وجيها محليا او شيخا من الاسرة الاقطاعية نفسها . وكان هذا الوكيل يستغل أراض لحسابه الخاص ، لقاء مبلغ من المال او جزء معين من المحصول يؤديه للاقطاعي المالك . وسرعان مـا اغتنى هؤلاء

(٦٠) — H. C. « Rapport sur l'année 1922 » — P. 294.

(٦١) — Jacques Weuleresse « Les paysans de la Syrie et du Proche-Orient » P. 120.

الوكلاء ووسعوا ثرواتهم الشخصية بعد ان اصبحوا ملتزمين لمناطق واسعة، ومدعومين مباشرة بسلطة الاقطاع المتنفذ على صعيد الدولة ، مما سهل لهم عملية استغلال الفلاحين الى أقصى حد ، والى امتلاك أراض واسعة على حساب بعض الاقطاعيين الاضعف نفوذا وعلى حساب أملاك الدولة ايضا . وعن هذين الطريقين تكونت الملكية العقارية المتوسطة ، والتي انتشرت بشكل خاص في المناطق الملحقة من لبنان . وبقيت تلك الاراضي عديمة الاستقرار وتتبدل ملكيتها دوما ، خاصة ما قام منها على دعم الاقطاعي المتنفذ للمالك العقاري المتوسط .

لقد بقيت الملكية الاقطاعية الكبيرة السمة المميزة للملكية في الريف اللبناني . اما الملكية المتوسطة فكانت سريعة التبدل ، في حين بقيت الملكية الصغيرة ، الحديثة العهد هناك ، غير ذي أهمية كبرى . يضاف الى تلك الملكية الاقطاعية الواسعة ، ملكيات من نفس النوع باسم الملكية المشاعية الواسعة الانتشار ، وأملاك الوقف ، والملكيات الكبيرة المشتركة غير المجزأة .

استمرار تمايز جبل لبنان عن سائر الارياف اللبنانية

لا شك ان العلاقات الرأسمالية التي دخلت جبل لبنان منذ بداية القرن التاسع عشر وارتباط السوق التجارية في الجبل مباشرة مع الغرب الرأسمالي(٦٢) ، خاصة فرنسا وبريطانيا ، وضرب المقاطعجية فيه بعد ثورة الفلاحين عام ١٨٥٨ وغيرها قد حدت من سيطرة كبار الملاكين والمقاطعجية على مستقبل فلاحي جبل لبنان وبدأ نفوذهم بالانحدار تدريجيا منذ قيام نظام المتصرفية هناك .

ومع مطالع القرن العشرين ، كان نظام المغارسة ونظام العمل المأجور والمدفوع نقدا ، ونظام استئجار الاراضي ، وهجرة العديد من المقاطعجية السابقين الى المدينة والعمل هناك كوسطاء تجاريين ، والهجرة المتواصلة من الجبل نحو بيروت والخارج ، فرضت شروطا أكثر ملاءمة لصالح الفلاحين وعلى حساب امتيازات المقاطعجية السابقة . وجاءت الحرب العالمية الاولى والتي تسببت بوفاة أكثر من ثلث سكان الجبل اللبناني لتعزز من وضع المتبقين فيه والعاملين في قطاع الزراعة اذ اضطر المقاطعجية والكنيسة المارونية المالكة لعقارات كثيرة الى عقود اكثر انفتاحا خشية بوار أراضيهم .

اما حملة تشجيع المفوضية العليا لتربية دود الحرير فكانت بحاجة ماسة الى اليد العاملة أكثر من حاجتها للاراضي ، فجميع المناطق صالحة لزراعة التوت . لذا ساهمت المفوضية العليا مساهمة ناشطة في اعادة انتاج الحرير الى سابق عهده وأمدت المؤسسات المالية الفرنسية الفلاحين بالقروض والتسليفات والاعانات بسبب الارباح الطائلة التي جنوها من اتجارهم بالحرير اللبناني .

وتنشيط الحرير أدى دورا هاما في ابراز دور الفلاح المنتج للخيرات لا الارض

(٦٢) — D. Chevallier « De la production lente à l'économie dynamique en Syrie ». Annales 1966 — P. 65.

الجرداء القاحلة في الجبل مما زاد في أهمية هذا الفلاح وجعله يعي موقعه الطبقي من تقسيم العمل أكثر فأكثر ومن توزيع الارباح والملكية فكان يطالب بشروط أفضل ويعمل على التحرر نهائيا من سيطرة المقاطعجية ويسعى الى شراء العديد من مقاطعاتهم . ان هذا الوضع المميز لفلاح الجبل ساعده على سد العديد من حاجاته الضرورية والاحتفاظ بملكية خاصة لقطع من الاراضي وشراء قطع جديدة على حساب تفسخ ملكية المقاطعجية . وتعززت بذلك مواقع الملكية العقارية الصغيرة كطابع مميز للملكية في جبل لبنان ، وانتشر فيه العمال الزراعيون الاجراء بفضل زراعة التبغ والحرير أكثر من باقي المناطق . وكان ظهور هؤلاء المياومين الزراعيين ، ولأول مرة في لبنان ، ايذانا ببداية مرحلة جديدة لتحرر الفلاحين من سيطرة المقاطعجية والكنيسة المارونية . وساهم الاجر النقدي والمنتوجات الزراعية المرتفعة الاسعار كالحرير والتبغ ، في تحسين وضع الفلاح الفقير في الجبل وفي توسيع ملكية الفلاحين المتوسطين والميسورين .

ان المرحلة الانتدابية الاولى ، بفعل ما رافقها من تنشيط لانتاج الحرير خاصة في جبل لبنان، لعبت دورا هاما في تحسين وضع العمال الزراعيين والفلاحين هناك. فبقدر ما كانت المزروعات التجارية مصدرا لغنى المتاجرين بها ، بقدر ما كان التجار أكثر عددا وأشد تنافسا على امتلاك المحصول ، فيصبح المزارع والاجير والفلاح أكثر انفلاتا من الضغوطات السابقة ويتحسن بالتالي مستوى معيشته ويتاح له شيء من البحبوحة في المسكن والمأكل والملبس وفي ادخار جزء من دخله يشتري به أرضا صغيرة يمتلكها او يضيفها الى ملكية صغيرة سابقة .

ان تحرر العمال الزراعيين والفلاحين من سيطرة المقاطعجية حررهم ايضا من ارتباطهم بالارض التي ليست ملكا لهم ، او أرضهم التي لا تكفيهم مؤونة العيش . لذا بدأوا يغادرون مناطقهم بعد انتهاء مواسم الحصاد والحرير والتبغ ويتوجهون الى المناطق الاخرى والمدينة طلبا للعمل وهروبا من البطالة القسرية التي تفرضها عليهم مواسم العمل بالذات . ومن هنا بدأ نشوء فئة واسعة من العمال الموسميين غير المستقرين الذين يرتحلون الى المدينة ثم يعودون الى أريافهم في مواسم الزراعة والحصاد . هذه الظاهرة بدأت في جوار بيروت ثم أخذت تتوسع فشملت معظم الارياف اللبنانية القريبة من المدن وساهمت الى حد بعيد في تأمين دخل للمزارع والفلاح طيلة ايام السنة ، وحدت بالتالي من بطالته المستمرة خارج أوقات العمل الزراعي(٦٣) .

ولا بد من الاشارة ايضا الى ان تشجيع المفوضية العليا للاصطياف امدّ جوار بيروت بمداخيل ثابتة ووفيرة ودفع اعدادا كبيرة من الفلاحين والاجراء للعمل بهذا القطاع الصيفي . فبدأوا بتسويق منتوجاتهم الزراعية دونما حاجة الى سماسرة المدينة وجنوا أرباحا لا بأس بها من اختلاطهم بالمصطافين ، الاجانب والمحليين ، الذين يتسمون جميعا بطابع الفنى الفاحش . وقد استطاع هؤلاء الريفيون بفضل تأجير

(٦٣) — Latron — op. cit. — P. 113.

قسم من مساكنهم ، وبيع محاصيلهم دونما سمسرة ، وتقديم الخدمات للمصطافين ، والعمل اليومي بأجور نقدية ، والانتقال الى المدينة للعمل فيها فترة من السنة ، كل هذه السمات وغيرها جعلت من جبل لبنان منطقة مميزة ، كما في السابق ، عن سائر الاريـاف اللبنانية .

ففي حين استمرت سائر الارياف على ما كانت عليه أيام الاتراك تقريبا ، استفاد جبل لبنان من سياسة الانتداب ليتعزز اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا ويتميز بوضوح تـام عن سـائر المناطق اللبنانية .

بعض سمات الريف اللبناني في نهاية المرحلة الانتدابية الاولى

لم تنجح الادارة الانتدابية ، لا بل لم ترغب في خلق الملكية الصغيرة في الريف ، كما وضعت في برامجها وقراراتها ، واستمر النظام الاقطاعي هناك الشكل البارز لسيطرة الملكية العقارية الكبيرة على الارض. وبقيت ٧٨٪ (٦٤) من ملكيات سهل البقاع، حتى عـام ١٩٢٥ ، ذات طابع مشترك بين أفراد من أسر واحـدة دون ان تجزأ تلـك الملكيات الكبيرة ، وذلك باعتراف الفرنسيين أنفسهم . امـا في الهرمل مثلا ، فقـد بقي ٩٣٪ من أراضيه غير مستثمر حتى ١٩٧٢ بالذات . ومن أصل ٦٣،١٨٣ هكتارا هناك ، تقول الاوريـان ـ لوجور ، لم يوجـد سوى ٤٧٩٨ هكتارا مـن الاراضي المزروعة »(٦٥) .

ان الفرنسيين انفسهم حكموا على سياستهم الانتدابية في الريف اللبناني بما يلي :
« ان نظام الملكية العقارية البالغة الكبر ، والملكية الواسعة غير المجزأة ، وأملاك الوقف ، وطريقة الاستثمار المتبعة منـذ زمن بعيد والتي لا تبقي للفـلاح سوى الحـد الادنى للمعيشة ، والانعـدام الكامل للتعليم المهني والزراعي ، وللتشريع العقاري ، ولعقـود العمل ، والطرق البدائية في الزراعة ، والهجرة الكثيفة الى المدن والخارج ، والعشور والضرائب وأسـاليب جبايتها ، والانعدام التام للتسليف الزراعي للفلاحين ، وقلة طرق المواصلات ، كانت مـن أبرز الصعوبـات امـام تطور الريف اللبناني »(٦٦) .

ونضيف في هذا المجال ، ان دعم كبار الاقطاعيين ، واعطاء نظام السخرة طابعـا قانونيا ، والابقاء على الملكيات الكبيرة دون تجزئة ، وبقاء شعار « من يزرع لا يملك ، ومن يملك لا يزرع » الذي كان سـائدا في العهـد التركي ، ساري المفعول أيام الانتداب ، وغيرها ايضا ، كانت أبرز السمات للريف اللبناني في نهـاية هذه المرحلة من الانتداب .

لقد خضع سكان الريف اللبناني لنوعين متلازمين من الاستغلال يكمل احدهما الآخر : استغلال مباشر من قبل كبار المتنفذين والبكوات والاغوات والسياد والمشايخ الاقطاعيين عامة من جهة ، واستغلال من الدولة الانتدابية التي قدمت لأولئك المستغلين

(٦٤) — Charles Burckard « Le Mandat Français en Syrie et au Liban » — P. 15.

(٦٥) — L'Orient-Le Jour — No. 421 du 12 Août 1972.

(٦٦) — Achard « Notes sur la Syrie » — P. 80.

كل دعم ورفعتهم الى مراكز السلطتين التشريعية والتنفيذية .

لقد ربط المستغلون الخارجيون ، بشكل طبيعي وحتمي ، علاقـاتهم السياسية والاجتماعية والادارية والفكرية ، بالمستغلين في الداخل ، وشكلوا واياهم حلفا واحدا لاستغـلال الفلاحين والمزارعين ونهب خيرات الريف ومدخراته النقدية والانتاجية .

ان السياسة الانتدابية الفرنسية في هذه المرحلة ، لـم تجزء الملكية العقارية الكبيرة في الريف اللبناني ، كما وعـدت هي بالذات ، بل قامت بترسيخ النهب الذي تم في العهـد التركي السابق واعطائه صفة قانونية لم تكن له في الماضي .

الفصل الثاني

ملامح من الحياة الاجتماعية اللبنانية

البيت — العائلة — العمل

١ — المسكن اللبناني

التجمعات السكنية

ان احدى السمات المميزة للحياة القروية في لبنان آنذاك ، ان القرى السهلية فيه كانت خالية تماما من وسائل الدفاع المادية كالحصون والقلاع وغيرها . فالقرية المحصنة كانت أمرا غير مألوف تماما . والسكن القروي في السهل كان يعتمد على الامان من الخارج أكثر من داخل القرية المفتوحة على جميع الجهات . والتحصين المنظم والواعي لم يكن يظهر اطلاقا في جميع قرى لبنان ، الجبلية منها والقائمة في السهل . والقرية لم تتخذ طابع الجسم السياسي الموحد ولم تكن تطمح قط للاستقلال عما جاورها والاكتفاء الذاتي بمنتوجاتها ، كما لم تكن تنعزل عن جيرانها حتى في أشد الظروف الطائفية العصيبة التي كانت تمر بها بل كانت بيوت المسيحيين تنفتح أمام الاقليات المسلمة ابّان الحوادث كذلك الحال بالنسبة لبيوت المسلمين . فالقرية اذاً ، لم تكن جسما مستقلا عما يجاورها من القرى بل كانت خاضعة ، اداريا وسياسيا ، لأسياد البلاد ، أتراكا كانوا ام اقطاعيين محليين . والاختلاف الوحيد بين القرية الجبلية والقرية السهلية هو اختلاف في البناء والموقع والحماية الطبيعية وكان الجبل برمته يعتبر حصنا يحمي قراه بوعورة مسالكه وصعوبة محاربة أهاليه ، مما اكسب الجبليين تاريخا من الحرية عبر العصور .

ان فهم التكوين العائلي والسلطة العائلية في القرية(١) ، أمر في غاية الاهمية لمعرفة القرية الجماعية اللبنانية وخصائصها ، في السهل والجبل على السواء . فالقروي لا يترك قريته وعائلته الا في ظروف العسر المتناهي ، وهو مرتبط بوجدان الجماعة التي ينتمي اليها حيث يتغلب لديه الشعور الجماعي أكثر من الشعور الفردي .

(١) — A. LATRON « Sn Syrie et au Liban : village communantaire et structure Sociale » — P. 233.

فأفكار الفلاح وعواطفه وردود فعله لا تفهم تاريخيا الا بربطها بتلك الروح الجماعية التي سيطرت عليه(٢) داخل نظام انتاجي اقتصادي شبه مغلق .

ان بنية العائلة اللبنانية تكاد تتشابه في السهول والجبال . غير ان القرى السهلية ، بحكم السيطرة الاقطاعية المزمنة عليها ، كانت مجموعة من البيوت والاكواخ غير المبنية على الارض بناء راسخا . فالارض التي شيدت عليها تلك القرى والمزارع لم تكن ملكا للفلاحين بل للاقطاع ، والفلاح المعدم مربوط بهذه الارض بحكم العادة والاعراف وأبشع مظاهر الاستغلال والسيطرة . لذا بقيت بيوتها من الطين واللبن وجذوع الاشجار . فهي مأوى للعمل الاجباري وليست منزلا للفلاح الحر ، في حين كانت قرى المنحدرات والجبال ذات رسوخ على الارض التي كانت في الغالب من صنع الفلاحين الفقراء الذين بدأوا يوسعون ملكياتهم وبيوتهم منذ بداية تحررهم من سيطرة المقاطعجية في منتصف القرن التاسع عشر مع ثورة طانيوس شاهين .

دلالة البيت اللبناني في الريف

وعلى العموم ، كانت مساكن اللبنانيين تنقسم الى فئتين كبيرتين : البيت اللبناني القديم ذي السطيحة او « المصطبة » ، وهو واسع الانتشار في جميع المناطق اللبنانية . والبيت « البيروتي » او على الطراز الغربي ذي السقف القرميدي(٣) .

فالاول يذكر بأبنية الداخل العربي وأبسط نموذج له ذاك الذي يشتمل على حجرتين وليوان او رواق او ردهة . ولما كانت الامطار الشتوية غزيرة التهطال في لبنان ، فقد كان اللبناني مضطرا الى بناء منزل يمكن الانتقال فيه من حجرة الى اخرى دون المرور خارج الفناء او الرواق المسقوف . لذا كانت الحجرتان تفصلان برواق مسقوف يمسي مركزا للالتقاء بين افراد العائلة وقاطعا بين الذكور والاناث لدى بعض الطوائف او حتى بين الزوجات في حال تعددهن .

اما النموذج الثاني فدليل على الغنى والجاه ويبرر نشوؤه اصلا بتأثير العمارة الغربية . فحيازة بيت ذي سقف أحمر من القرميد ، خارج بيروت ، كانت تدل على الرفعة والجاه ، وعلى ان صاحبه من الاعيان او مهاجر ثري . ومع ازدياد اقبال المصطافين أصبح يرجى منه جذب هؤلاء للاقامة فيه صيفا .

والبيت اللبناني ، في المدينة والريف ، كان دليلا حسيا ملموسا على وضع صاحبه الاجتماعي من حيث الغنى والفقر . فبيت الفقراء كان يتألف من غرفة واحدة او كوخ للعائلة والحيوانات والمؤن والمطبخ وهو مائل الى السواد بفعل الدخان المتصاعد من « مطبخه » . هذه الحجرة لا يدخلها الهواء النقي ولا النور وليس امامها اية فسحة ولا تدخلها الكهرباء ولا المياه .

واذا ما ارتفع دخل الفلاح او العامل أصبح المسكن غرفتين اي استطاع اخراج الحيوانات والمؤن والمطبخ من تعداد « سكن العائلة » .

(٢) — J. Weuleresse « Les paysans de Syrie et du Proche-Orient... » — P. 240.

(٣) — R. Thoumin « La géographie humaine de la Syrie centrale » — P. 294.

وبيت الوجهاء وأعيان الريف يحتفظ بطابع الحجرة الواحدة بعد ان تصبح أرحب مدى واكثر انارة وتهوية ، ثم تضاف اليها غرفة ثانية للنساء وثالثة لاستقبال الضيوف التي تؤثث على الطراز المحلي فتوضع الدواوين على جوانبها ليتذوق عليها الزائرون قهوة الترحيب(٤) .

اما الاثاث الريفي فكان متشابها تقريبا . فهو من البساطة في كل مكان بحيث كانت متطلبات الحياة اليومية كالاكل والاستراحة والنوم تجري كلها على الارض . فلم يكن هناك أسرّة للنوم ، حتى عند الميسورين من سكان الريف . والسرير هناك ، اذا ما وجد ، كان خشبيا وليس معدنيا طيلة تلك الفترة .

مسكن فقراء الريف والمدينة

بيت الفلاح الريفي المعدم هو مكان العيش ومكان العمل في الوقت ذاته . وبهذا تتحدد البنية الاجتماعية لهذا البيت . فداخله تمر حياة الفلاح الاجتماعية والاقتصادية من المهد الى اللحد . هذا الفلاح ، لم يكن يشتري، مبدئيا ، شيئا من الخارج . فقد كان عليه ان يعيش فقط من محصوله الخاص ، او بعبارة أدق ، مما تتركه له الدولة والاقطاعي والمرابي من المحصول . فلا شراء من الخارج ، واحيانا لا اتصال مع هذا الخارج . هذا هو الاطار الاجتماعي للاقتصاد المغلق ، لاقتصاد البؤس والجهل والعبودية للأرض التي عاشها الفلاح الفقير في الريف اللبناني . لا تعليم ، ولا وقاية صحية ، ولا كهرباء ، ولا ماء ، ولا امتلاك للأرض التي يفني عليها حياته ، ولا حتى للكوخ الذي يقيم فيه مع أفراد عائلته ، ولا الامل في التحرر من تلك القيود الثقيلة(٥) . فبيته ، والارض التي يعمل عليها ، وقوة عمله ، وفائض الانتاج ، قد امتلكها الاقطاعي دون سواه وأضاف اليها « تمثيله الحر » لهذا الفلاح في المجالس المحلية والعامة اذا وجدت .

ومسكن هذا الفلاح ، كمسكن الفقير المعدم في المدينة ، عبارة عن كوخ حقير في زحام من الاكواخ المشابهة . والكوخ عبارة عن فسحة محدودة الابعاد ومسقوفة بجذوع الشجر والاتربة ولها من الارتفاع بمقدار ما يلامس رأس الواقف سقف ذلك الكوخ فيضطر للانحناء كما تعود الفلاح في حضرة سيده الاقطاعي .

وتختلف مواد البناء في هذا الكوخ ، من منطقة الى أخرى . فهي من الحجر تارة ومن الطين المشوي تارة أخرى .

وكوخ المدينة يسقف بقطع من الصفيح القديمة والاخشاب التي توزع كيفما اتفق(٦) . وتتم « التهوية » عبر فتحتين تؤدي احداهما دور الباب والاخرى دور النافذة . و« المطبخ » في كوخ المدينة يقوم على جانب الشارع ، كذلك المرحاض ،

(٤) — J. Weuleresse « Les paysans de Syrie... » — P. 236.

(٥) كان من مطالب الحركة الفلاحية التي اندلعت في عكار ١٩٦٩ ان يسمح للفلاح بدفن موتاه في الارض وليس على جوار النهر .

(٦) — S. Chehab-ed-Dine « La géographie humaine... » — P. 333.

اما في القرية فالمطبخ هو جانب الجدار الامامي للكوخ ، اذا كان من الحجر ، او كومة من الحجارة القريبة ، اذا كان الكوخ غير حجري البناء . والمرحاض يحتل مساحة واسعة من الاراضي المجاورة للكوخ .

هذا الكوخ يفتقر الى المياه والكهرباء سواء في المدينة او الريف . والبحر قرب المدينة يقوم مقام الحمام صيفا(٧)، كذلك النهر او الساقية يلعبان الدور نفسه للقرية . وتغسل الملابس وتنشر على ضفاف النهر او الساقية او البحر او البركة للمياه الراكدة التي تتجمع من امطار الشتاء وتلعب دور المشرب للانسان والحيوان .

اما أثاث الكوخ فلا يختلف كثيرا بين الريف والمدينة . فهو عادة فراشان قذران مصنوعان من الخرق البالية ويبسطان على الارض او على دكة خشبية يطلق عليها اسم « الديوان » او « الطزر » او « الدشك » وذلك حسب المناطق .

والكوخ دوما مرتع للجرذان والفئران بسبب الحبوب والاجبان ، مما يضطر سكان الكوخ الى تعليق الخبز و « الجبنة » و « الشنكليشة » وبقايا الزاد اليومي ، على عمود الكوخ والا فقدوا غذاءهم لليوم التالي .

ان قرية الفلاحين المعدمين ليست سوى مجموعة من هذه الاكواخ تتشابه مع مثيلاتها في المدن وتختلف عنها فقط بوجود منزل البيك او الآغا او الاقطاعي في الريف . فبالرغم من ان هؤلاء الاقطاعيين هم من سكان المدن ويحتقرون حياة الريف والبؤس العميق المتوارث فيه ، فان هذا الاقطاعي كان يبني لنفسه بيتا حجريا لتمضية بضعة ايام هناك أثناء مواسم الحصاد . لذا تميزت قرى الفلاحين المعدمين بنمط شبه موحد في معظم المناطق المضمومة الى جبل لبنان عام ١٩٢٠ : ففي وسط اراضي الاقطاع الواسعة تقوم مزارع صغيرة هي عبارة عن بعض الاكواخ المتراصة جنبا الى جنب ، والقليلة العدد جدا . وعلى مكان قريب منها ، لكنه معزول عنها ، وقرب النبع او البئر بالذات ، يقوم منزل وحيد ، مريح وحجري ، ينزل فيه الاقطاعي عند مروره بالمزرعة(٨) . والاشجار الوحيدة في الجوار هي أشجار البساتين التي تحيط بذلك المنزل وتمتد خلفها مساحات شاسعة من الاراضي البور . وقرب ذلك المنزل بيادر الحصاد التي تصب غلالها في منزل الاقطاعي دون سواه . ومنه بالذات تجري عملية اعادة توزيع لبعض الانتاج على شكل قروض بفوائد فاحشة او تسليفات تعطي للفلاح لقمة العيش وتستلبه كل نفحة من حرية او استقلالية عن البيك وأزلامه ووارثيه .

مسكن الفلاح المتوسط والعامل الميسور

هذه الفئات الاجتماعية هي كبيرة العدد نسبيا . ففي الريف(٩) ، كان الفلاح المالك الصغير يعيش في بيت واحد مع جميع افراد اسرته مهما بلغ عددهم . وكان هذا البيت ملكا له وتم بناؤه بمساعدة أفراد الاسرة انفسهم والاقارب والجيران .

(٧) — S. Chehab-ed-Dine — op. cit. P. 333.
(٨) — J. Weuleresse « Les pays des Allaouites » — P. 364.
(٩) — A. Latron « La vie rurale... » — P. 113.

وكان الابن المتزوج ، في أغلب الاحيان ، يبقى في البيت مع والديه واخوانه واخواته ويضيف اليهم الزوجة الجديدة كذلك الاولاد فيما بعد ، او يبنون له غرفة ملاصقة للبيت الابوي يسكن فيها مع زوجته واولاده . واذا كانت العائلة على شيء من اليسر ، ابتنت لها غرفة اخرى للمؤونة واسطبلا للحيوانات . وغرفة المؤونة عادة حجرة واسعة لتخزين الحبوب وصنع الخبز وطهي الطعام . فهي مطبخ ومستودع في الوقت نفسه .

وبيت هذه الاسرة عادة من الحجر المسقوف بجذوع الاشجار ، لكنه في بعض المناطق ، من اللبن والطين . اما أثاثه فيعتمد على بعض الكراسي من القش وطاولة للطعام أحيانا وحصر وطنافس او طراريح . والمنامة تبقى دوما على الارض . فالفراش من الصوف واللحاف من القطن ، وفي بعض الاحيان تضاف اليها أسرّة من الخشب ، خاصة في الصيف ، على سطح المنزل ، كذلك سرير خشبي او مرجوحة للطفل الصغير . ونادرا ما عرفت هذه الفئة في الريف ، المراحيض ، بل بقيت تعتمد على البرية في قضاء حاجاتها او « بيت الخلاء » حسب التعبير المستخدم حتى اليوم .

اما في المدينة(١٠) ، فعائلة العامل الميسور تعيش عادة في بيت حجري مبني قبيل الحرب ومؤلف من حجرة واحدة فقط ومن مطبخ ومرحاض تفصلهما عن حجرة السكن حديقة صغيرة هي كناية عن أرض زراعية خصبة يقوم العامل نفسه بزراعتها ببعض الخضار كالبصل والثوم والبقدونس والخس والفجل وغيرها . ومطبخ هذه العائلة عادة من الخشب القديم المشقق مع بعض ألواح التوتياء . هذا المنزل هو ملك للعائلة او مستأجر . اما أثاث حجرة السكن فعبارة عن سرير للزوجين تم شراؤه قبل الزواج ، ومن فراشين اثنين ، وسرير خشبي ان كان هناك من اطفال ، مع خزانة خشبية وعدة كراسي . والبيت مزود كذلك بالكهرباء والماء وله باب واحد ينفتح على الحديقة .

مسكن تجار المدن وأعيان الريف

يتكون مسكن التاجر الصغير في بيروت عادة من بيت حجري مؤلف من غرفتين وردهة وشرفة وحمام عربي ومرحاض. ويرقى الى هذا المنزل بسلم خشبية خطرة احيانا. ويكون المنزل مجهزا بالكهرباء ومزودا بمياه الشرب. وتزين كل حجرة بسريرين وخزانة للملابس وتستخدم الردهة كقاعة للاستقبال ومنامة للأولاد عند مجيء الضيوف(١١) . وجميع الغرف مضاءة بالكهرباء ، والمسكن مزود دوما بمياه الشرب النقية . اما المطبخ ففيه أثاث حديث وعلاّقات للصحون ، وطناجر ودزينات من الملاعق والسكاكين والشوك ، كما يضم ايضا طاولة خشبية للطعام مع عدة كراسي .

وكلما ازداد اللبناني غنى ، ازداد مسكنه اتساعا وأثاثه فخامة وأناقة . لذا كان منزل كبار التجار والنواب والوزراء ، خاصة في بيروت ، ملكا لهم والقليل منهم يسكن بالايجار ويتكون من ثلاث غرف للنوم او أكثر ، وقاعة او اثنتين للاستقبال ، وردهتين ،

(١٠) — S. Chehab-ed-Dine — op. cit. — P. 335.
(١١) — S. Chehab-ed-Dine — op. cit — P. 338.

وغرفة للطعام ، ومطبخين وحمامين . وكان البناء بالغ الاناقة ، وأحيانا لا يشاركه في سكنه أحد بل عبارة عـن فيلا ضخمة مستقلة بنيت على طراز العمارة الفرنسية او الايطالية ، زينت جدرانها بالنقوش والرسوم الجميلة ، كذلك شبابيكه بالزجاج الملون. وعلى مدخله أقيمت بركة للمياه، وعلى جانبيه أشجار وارفة الظلال تحضن منزلا للخدم وكاراجا للسيارة . هذه الفئة الغنية كانت تسكن في أحياء خاصة بها أبرزها حي السراسقة في بيروت ، على مقربة من منزل المفوض السامي الفرنسي وكبار موظفي الادارة . أما أثاث المنزل فمن الخشب المطعَّم بالذهب او العاج ، ومعظمه من صنع أشهر صالات العرض في ايطاليا وفرنسا .

امـا مسكن أعيان الريف واقطاعييه فكان مزدوجا : مسكن أسـاسي لهم في المدينة ولا يختلف بشيء عن منازل الميسورين فيها وليس الاغنياء . ومسكن آخر في الريف ، وهو عبارة عن بيت حجري كبير يشتمل داخله على « مضافة » . وكان للعديد من أعيان الريف منازل شبه مهجورة في مناطقهم ، اذا كان سكنهم الاسـاسي في المدينة ، ومنازل بسيطة الاثاث والبناء اذا كان الوجيه متوسط الحال .

كانت الهوة عميقة جدا بين منازل اغنياء المدن، خاصة كبار التجار منهم، ومنازل أعيان الريف الساكنين فيه وحتى المقيمين في المدن . ففي حين جلبت التجارة واردات ضخمة لأولئك التجار بحيث اغتنت جيوبهم « وأبتدراهمهم الا انترفع أعناقها » فكانت قصورهم الفخمة وكان أثاثها الفاخر ، بقي المردود الزراعي الضئيل لا يكفي لاعـالة الاقطاعي وسد نفقاته المدينية ناهيك باعـاشة الفلاحين وعوائلهم . لقـد بدأ بعض الاقطاعيين منذ ذلك التاريخ يسعون جديـا لاحتلال مركز تجاري او منصب في ادارة الدولة يدر عليهم أرباحـا وجاها وعمارة وثروة بحيث تصبح موارد الريف احتياطا لمداخيلهم لا مصدرا أسـاسيا لمعيشتهم وترفهم .

٣ ـ العائلة اللبنانية

بنية العائلة اللبنانية

كانت العائلية تلعب دورا في المقام الاول في حياة اللبناني ، سواء كان في المدينة او الريف . فالعائلة بالنسبة للفلاح خاصة ، هي الذات والوطن(١٢) . وفي تشبثه بها، كان الشعور العائلي لديه يتحول الى شغف بها وخضوع تـام لها يستولي على جميع ملكاته الفكرية . فالقانون الاوحد الذي يخضع له طوعيا ، انه مـا دام قد تلقى الحياة في عائلة محددة فعليه ان يهبها بدوره كل طاقاته الجسدية والفكرية دون تذمر . فالعائلة هي الاسرة في المقام الاول ثم تمتد أحيانا فتصل الى الدرجة البعيدة مـن القرابة . لذا تتحدد علاقة الفلاح ابتداء من الاقرب بالدم ويتجسد المثل القائل « أنـا وخيي عا ابن عمي ، وأنـا وابن عمي عالغريب » بمؤازرة الاكثر قرابة في النسب .

(١٢) — J. Weulersse « Les paysans de Syrie et du Proche-Orient » — P. 216.

هذه البنية العائلية شديدة الانطباق على عائلات لبنان بجميع طوائفه الدينية(١٣)، كما هي ايضا بالنسبة للعائلة الشرق ـ اوسطية عامة . صحيح ان للعائلة اللبنانية استقلاليتها النسبية ، غير ان تلك العائلة تقوم ايضا على صلة الدم والقرابة وتقـوم على الارتباط الوثيق بالارض كما هو الحال في الاطار الاجتماعي للعائلة في الشرق الاوسط . فالبيت ليس بناء ماديـا فحسب بل وروحي كذلك . والافراد ـ كما يقول د. شفاليه ـ في جبل لبنان ، لم يحققوا ذواتهم الا أزواجا بالنسبة للآخرين . ذلـك ان وجودهم الاجتماعي لـم يتم تعريفه الا داخل جماعات مغلقة ، والا بنسبة تجميع هذه الاسر بعضها الى بعض(١٤) . فوجود العائلة كان ضرورة اجتماعية آنـذاك وله مبرره التاريخي خاصة في الجبل اللبناني ، اذ ان العائلات الفلاحية فيه كان عليها ان تتجمع وتتعاضد للحصول على انتاج جيد وتسهيل عملية استثمار الارض الصخرية . امـا الاسر الاقطاعية او المقاطعجية فكـان عليها ايضا الاحتفاظ بتجمعاتها وبالتالي بمكانتها الاجتماعية التي ترتكز على وجودها كعائلات مقاطعجية بالـدرجة الاولى ، وكعائلات تحافظ على وحدة أراضيها غير مجزأة بالدرجة الثانية . ذلـك ان قسمة الاراضي لا تخـدم المقاطعجي ، ولا تخدم عائلته كذلك ، كما هو الحال بالنسبة للفلاح والمالك الصغير . وتقسيم الاراضي كثيرا مـا كان يقود الى تأخر العائلات المقاطعجية السياسي بالنسبة لها وللجماعات الفلاحية المرتبطة بها . فالعائلة اذاً تكون قوية بقدر ما تسيطر على أراضي غير مجزأة يعمل عليها فلاحون محاصصون او أتباع لها ، اي بقـدر ما كانت تشكل حولها مجتمعا يقوم على الملكية غير المقسمة للأرض . وبالحرص على هذا الشكل من الملكية يمكن تفسير الزواج اللحمي او الزواج من أبناء العم ، لا في جبل لبنان وحـده بل في جميع المناطق اللبنانية ولدى جميع الطوائف، وان بدرجات متفاوتة . ان مجتمع العائلات ذوات الملكية غير المجزأة والقائمة على أفضلية الزواج اللحمي هي احدى السمات الرئيسية للعائلة اللبنانية آنذاك .

الزواج المبـكر

والعائلة ، في نظر اللبناني، لا تنفصل عن الزواج . فالزوجان يشكلان« عيلة» . والفردية لا وجود لها . فالفرد « المعزول » ، الفرد العازب في سن الرشـد ، ظاهرة غريبة وشاذة . « فليس للفرد وجود الا بعائلته ومن أجل عائلته »(١٥) . لـذا فالزواج يتم دوما في سن مبكرة . وبصورة عامة ، كان من النادر ان يبقى الشاب ، مـن اية طائفة كان ، عازبـا بعد سن العشرين . ويعتبر الزواج في الريف كما في المدينة أسعد حدث في حياة الانسان . لـذا فأكبر سعادة يحلم بها الآباء هي تزويج أبنائهم وبناتهم قبل الشيخوخة والوفاة . وهذا مـا يفسره الدعاء او الامنية التي تتردد في جميع المناسبات السعيدة « ان شاء الله بتزوج الكل عاحياتك » . فاستمرار الشاب عازبـا

(١٣) — M. Feghali « La famille maronite » — P. 7.
(١٤) — D. Chevallier « La Société du Mont-Liban... » — P. 73.
(١٥) — J. Weuleresse — op. cit. — P. 216.

بعد سن العشرين ، خاصة في الريف ، كان عارا مذلا على نفسه وعلى عائلته . ونادرا جد ما كانت هذه الظاهرة واسعة الانتشار الا في حالات الامراض المستعصية . لذا فنسبة الزواج تبلغ حدها الاقصى في الارياف حتى ينعدم وجود العازبين والعازبات تقريبا. وفي الواقع، قلما كانت توجد عوانس في لبنان آنذاك الا لأسباب قاهرة. فالبنات العوانس مذلّة بل عار لعائلاتهن(١٦) . وهذا ما يفسر التشاؤم المبكر على مصيرهن منذ الولادة . ويشهد على ذلك المثل القائل : « خير للبنت ان تتزوج خشبة من ان تبقى عانسا في بيت أبيها » .

والتفاوت في سن الزوجين كان نتيجة ملازمة للزواج المبكر . فالذكور عادة يتزوجون بين الخامسة عشرة والعشرين ، والفتيات في سن الرابعة عشرة أحيانا . واذا زاد هذا التفاوت أصبح ملفتا للنظر في بعض الاحيان ولو ان اقتران رجل في سن الثلاثين من صبية في الخامسة عشرة كان كثير الحدوث في المدن خاصة . وكان الآباء يترددون في تزويج بنت في الرابعة عشرة الى رجل مسن بعد الاربعين . بيد ان الزواج يتوقف بالدرجة الاولى على مشيئة الاب . وكان مثل هذا الزواج المبكر يؤدي الى أوخم العواقب . فقد كانت نسبة الوفيات في الولادات الاولى مرتفعة الى أقصى حد . كما كانت نسبة الوفيات بين الامهات خلال أول وضع كبيرة جدا ، كذلك الحال بالنسبة للأطفال دون السنة . ويفسر ذلك انعدام الوقاية الصحية التام ، خاصة في المناطق ، وجهل القرويات المطبق لأبسط قواعد الوقاية ، كذلك الحر الشديد أثناء الصيف والبرد القارس في الشتاء . يضاف الى ذلك ان هذا الزواج المبكر وقبل النضج أحيانا ، كان بالغ الضرر على الام وطفلها حيث ان الامهات الصغيرات السن ، كن ما زلن قريبات العهد بالطفولة ولم تكن لديهن الدراية الكافية والصبر على تربية أطفالهن .

الزواج من بنت العم

في معظم أسر العائلات الشرق ـ اوسطية ، سواء البدوية منها ام الحضرية ، كانت هناك أفضلية مطلقة للاقتران بنت العم(١٧) . لذا تميزت العلاقات الاجتماعية داخل القرية اللبنانية في القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين ، بصرف النظر عن الطائفة التي ينتمي اليها سكان تلك القرية ، باضفاء صفة الافضلية تلك على الزواج من ابنة العم(١٨) . وعلى العموم ، كان لابن العم ، عند جميع اللبنانيين ، حق الاولوية في خطبة ابنة عمه ، على ان يكون هذا الحق متدرجا من ابن العم الاقرب الى الابعد . وكان هذا الحق محترما الى حد بعيد عند جميع القرويين اللبنانيين ، وان كان تطبيقه أقل نسبة بكثير عند سكان المدن .

هذه القاعدة ، المحض شرقية ، نشأت لدى الطوائف المسيحية قديما عن تأثير

(١٦) — M. Feghali — op. cit — P. 7.
(١٧) — J. Berque « Normes et valeurs dans l'Islam contemporain : deux cas de compromis entre droit universaliste et réalités locales » — P. 137.
(١٨) — D. Chevallier « La Société du Mont-Liban... » — P. 66.

الكنيسة المسيحية نفسها(١٩) ـ كما يقول المونسينيور ميشال ففالي ـ وبالتالي عن حاجة المسيحيين الماسة الى الانضواء في عائلات متماسكة ومتراصة ، كما هو الحال بالنسبة للعائلات الاسلامية ، خاصة تلك الواقفة منها على رأس السلطة .

بيد ان هذا الوضع بدأ يتغير مع بداية القرن العشرين . وبدا التغير شديد الوضوح لدى الطوائف المسيحية في لبنان ، مع عدة قرارات أصدرتها الكنائس فيه وتناولت حالات عدة تمنع الزواج : بين ذوي القربى الدموية ، وبين الاقارب الذين تجمع بينهم صلة النسب او المصاهرة أو يجمع بينهم العماد . فالعراب مثلا لا يجوز له الاقتران بابنته في المعمودية . وتشددت بعض الطوائف المسيحية فمنعت زواج ابن العراب كذلك من تلك البنت وحتى الزواج من ابنة العمة والخالة .

لقد ظهر نموذجان أثنان في لبنان أيام الانتداب للزواج من ابنة العم : الاول مسيحي يحرم الزواج منها شرعيا ، والثاني مسلم يندرج مع الاغلبية الساحقة لشعوب سكان المنطقة ويعطي الافضلية بدرجات متفاوتة بين الطوائف لهذا القران . وهكذا بدأ المسيحيون ينفصلون تدريجيا ، خاصة في جبل لبنان ، عن قواعد ارتباطهم الوثيقة بالشرع الاسلامي عبر مئات السنين ، فأخذوا يشكلون حالة متميزة وجديدة حتى ان جاك بيرك يصف هذا الوضع بالقول : « لم يعد هناك خلاف بين حق واحد وعادة واحدة فقط بل بين حقين وعادتين »(٢٠) . لقد بدأ المسيحيون يتوجهون شطر الغرب في تشريعات الزواج والطلاق والارث ، هذا التوجه ، وان كان عميق الجذور ويعود الى القرن التاسع عشر ، لم يكن يجرؤ على الظهور بوجهه المستقل الا في ايام الانتداب بالذات وبتشجيع من الفرنسيين أنفسهم .

كثرة الاولاد

لم يكن هناك أي تحديد ارادي للنسل . فالدين يعتبر ذلك جريمة لا تغتفر . كذلك القانون . كما ان مصلحة العائلة ، ومصلحة الاهل تقضيان بانجاب أكبر عدد ممكن من الاولاد . لذا كانت نسبة المواليد مرتفعة جدا . والعائلة العديدة الاولاد هي القاعدة لجميع الطوائف اللبنانية في تلك الفترة في مجتمع تحتل الزراعة فيه المكان الاكبر في الاقتصاد(٢١) . والناس يأملون بذرية تخلفهم وتساعدهم في الحقول . فالتضامن في العمل والحاجة الماسة للأيدي العاملة كانا في أساس الدعوة الى الاكثار من الاولاد حسب نظام القرابة السائد لأن حراثة الارض القروية تعتمد على القطع الصغيرة في الجبل والتي تتكيف حسب شكل وأساليب الجهد الانساني المبذول لاحيائها . وقطعة الارض تلك ، التي يزرعها الفلاح اللبناني ، خاصة في الجبل ، سواء كان مالكا لها أو محاصصا فيها ، تخضع دوما لجهد العائلة بأسرها . ان ممارسة التضامن الجماعي والذي فرضته أساليب التقسيم الاجتماعي للعمل بالذات ،

(١٩) — M. Feghali — op. cit. — P. 11.
(٢٠) — J. Berque — op. cit. — P. 132.
(٢١) — E. Safa « L'émigration libanaise » — P. 167.

فرضت كثرة الاولاد عند جميع الطوائف اللبنانية .

وعندما يقولون « ولد » كانوا يعنون الصبي وليس البنت ، « اذ لا حساب للبنات فيما يتعلق بتعداد العائلة »(٢٢) . والبيت الذي يخلو من الصبيان بيت نزلت عليه اللعنة الالهية . ويقول المثل الشائع « البيت اللي مـا في ولاد الله مـا بيباركه » كذلك « من خلّف مـا مات » .

والآبـاء كانوا يرون بكثرة الاولاد مصدرا للجاه وطاقات هائلة للعمل ، وقـوة يواجهون بها الآخرين ، وكانوا يحرصون على اختيار فتيات لأبنائهم متينة البنيان ، تـامة الصحة ، وينتمين الى عائلات تمتاز أيضا بكثرة انجاب الاولاد . وكانت الاسئلة الخفية تدور حول « ماضي » ام العروس وسلوكها وشخصيتها فالمثل الدارج « طب الجرة عاتما (فمها) البنت بتطلع ل اما (أمها) » يلخص ذلك الحرص على تلك الاسئلة.

ولدى جميع الطبقات والفئات الاجتماعية في لبنان ، كان مولد الذكر أشبه بعيد يملأ البيت فرحة وحبورا . ففي الاوســاط الميسورة والغنية ، تسرع القابلة الى الوالـد الجالس في قاعة مجاورة بين الاهل والاصدقاء ، تزف اليه البشرى السعيدة وتنال « حلوينتها » بالليرات الذهبية . عندها تنطلق مظاهر الفرحة الصاخبة مـن عقالها ، خاصة في الريف ، ويسارع الحضور الى تقبيل الوالد السعيد ، ويعتلي الشبان المتحمسون سطح المنزل او السطيحة التي أمـامه ويبدأون باطلاق رصاص البهجة . ويبدأ الجميع بالرقص والغناء ، وشرب العرق والنبيذ عند المسيحيين ، وتدور الحلويات والسكاكر مرات ومرات على الحاضرين(٢٣) . واذا كان الوالـد وجيها او زعيما سياسيا ، يرتدي الحـدث طابعا سياسيا واضحا ، وتبدأ الوفود تتتالى من القرية والقرى المجاورة لتهنئة الزعيم وكأنهم بذلك يعلنون ولاءهم المبكر للسيد ابن السيد ، زعيم المنطقة في المستقبل . ويظهر الزعيم سخاء منقطع النظير ، وتنهال هدايا الفلاحين على البيك من خراف ومـاعز ودجاج وألبان وسمن وأرز وسكر وغيرها .

فولادة الذكر لدى السياسيين خاصة كانت تتسم بفرحة شاملة عند جميع مناصريه ، وكان العناية الالهية شـاءت الا « يفرغ العرين من الاشبال » ، والويل كل الويل لمن يتقاعس في تهنئة البيك ، فلـديه سجلات وأزلام يرصدون ، في الافراح والمآتـم ، المتقاعسين المعارضين لسطوته . لقد كان الوجهاء والسياسيون يبالغون عمـدا في أضفاء طابع سياسي بـارز على جميع حفلاتهم الاجتماعية ويعتبرون ذلك مقياسـا لشعبيتهم ونفوذهم .

كذلك كانت ولادة الذكر مصدر بهجة عند الفقراء والفلاحين . فالذكر يعني يدا عاملة قوية تساند الاسرة وتساعد في أعالتها وتمـدها بالانجاب الضروري لبقائها .

اما ولادة البنت ، فكانت، لدى جميع الطبقات، مصدر أسى وحسرة ، خاصة بين النساء الكبيرات في السن واللواتي يرددن : « عندما تولد البنت تحمل عتبة البيت الحداد اربعين يوما » او « خبروا السلطان الرصين فأصبح معتلا حزينا » ، وغير ذلك من الامثال التي تحط من قيمة البنت . وتلبث القابلة صامتة دون ان تنال الحلوينة .

(٢٢) — M. Feghali — op. cit. — P. 7.

(٢٣) — M. Feghali — op. cit. — P. 8.

امـا الاهل والاقرباء فينسحبون صامتين ويتوجهون الى منازلهم دون تهنئة لأحـد . فعندما تولد الانثى ، لا يزعج الرجال ، حتى من الاقربـاء ، خاطرهم بزيارة والـد ووالدة البنت بل تأتي النساء فقط لزيارة الام . فالبنت تعني عـارا للعائلة لا يمكن تجنبه الا بوفاتها . وطالما هي على قيد الحياة ، وحتى بعـد زواجها ، كانت مسؤولية أعمالها تعتبر أصلا على عاتق أسرتها التي ولدت فيها وعلى كاهل والدتها بالـذات . فالفتاة ينظر اليها ، لا كعضو ثابت من أعضاء العائلة بل كجزء منفصل عنها تقريبا . وبالتالي واجب العائلة فقط اعالة الفتاة حتى تحظى بعريس يزوجونها أيـاه في أقرب وقت ممكن .

ان مـا يلفت النظر في هذا المجال ان القدرية وجدت طريقا واسعـا لها في صفوف سـكان الريف اللبناني ، ذكورا واناثا . فنظرا لكثرة الولادات والانجاب المستمر ، كانت وفاة الوليد تعتبر حادثا عاديا في كل مكان ، ولا تثير الكثير من الحزن والاسى . ان أمورا اسوأ من ذلـك كانت تحـدث في حالة وفـاة البنت في سنيها الاولى ، حتى ان بعض النسوة مـا كن يخفين شعور الفرحة في بعض المناطق اثر وفاة مبكرة للبنت . وكثيرا مـا كانت تتردد عبارة « يـا الله ! ارتاحت وريحت امـا » (ارتاحت وجلبت الارتياح لأمها) .

لقد كانت نسبة الوفيات مرتفعة في الريف بحيث تجاوزت ٢٧ بالالف مقـابل ٤٧ بالالف هي نسبة الولادات . وبهـذا بقيت الزيادة السنوية في السكان لا تتعدى ٢٠ بالالف(٢٤) من تعداد السكان . وبالرغم من فقدان الاحصائيات التفصيلية في هذا المجال فان معظم العائلات اللبنانية كانت تفقد حوالي نصف تعـداد أطفالها في السنين الاولى للولادات وترتفع النسبة الى أكثر من ذلك في بعض الارياف اللبنانية . لقـد كانت كثرة الانجاب أمرا طبيعيا مرده الجهل والفقر من جهة ، والتعويض عن ازديـاد الوفيات من جهة أخرى . وكانت السمة الرئيسية لكثرة الانجاب تأمين استمرار نفوذ العائلية وتوزيع العمل الزراعي وبسبب فقدان الارشادات الطبية وسيطرة النظريـات الدينية خاصة في مجال الاجهاض ومنع الحمل وغيرها . وكان للزواج المبكر القائم على الجهل المطبق جنسيا تأثير كبير على العائلة اللبنانية وازديـاد عدد الانجاب فيها ، كما جاءت النظرة الاجتماعية الى الفتاة والقائلة باسقاط البنت من تعـداد أفراد العائلة حيث اعتبر وجودها فيها لا وجودا دائما بل عرضيا ، لتسهم هي الاخرى بدورها في الاكثار من عـدد الاولاد اعتمادا على أرقـام الذكور فقط .

الاسرة اللبنانية بين العائلية والزواج الحر

كانت الاسرة اللبنانية(٢٥) تتميز بمظهرين واضحين في المـدينة والريف على السـواء : الاول منهما يتمثل بسيطرة الاب او الرجل ، والثاني بالزواج الحر او محاولة التحلل من تلك السيطرة . فسيطرة الرجل او الاب تتصل جذورها تاريخيا بالنظام

(٢٤) — J. Weuleresse — op. cit. — P. 248.

(٢٥) — S. Chehab-ed-Dine « La géographie humaine de Beyrouth » — P. 291.

الاقطاعي السائد منذ زمن قديم والذي جعل الرجل المحارب صاحب السلطة العليا في بيته وعلى أرضه ، واستمرت تلك السيطرة عبر العادات والاعراف ، وعبر الملكية غير المجزأة ونظام تقسيم العمل الاجتماعي بالذات . اما الزواج الحر فيستمد وجوده من التطور الاجتماعي وعبر الاحتكاك بالغرب والاقتباس عنه . والزواج الحر لم يكن يعني تحرر المرأة فقط بل والابن ايضا من سيطرة أبيه . لقد بدأ هذان المظهران يتصارعان بوضوح مع بداية دخول الرأسمالية الى لبنان منذ القرن التاسع عشر واتخذا شكل الصراع المكشوف في مطالع القرن العشرين ، خاصة في مدينة بيروت بالذات . فمن الناحية الاولى ، كان الاب يحاول الاستمرار في تقرير مصير أولاده ونمط حياتهم وثقافتهم وتوجههم المستقبلي ، ومن ناحية أخرى كان الشاب يسعى الى التملص من تلك السيطرة وتكوين البيت المستقل القائم على حرية الاختيار للزوجة والمهنة وتربية الاولاد .

كما ساعدت الهجرة مع العودة الى الوطن بعد تجميع ثروة وبناء بيت حديث في الجبل او الريف على تفسيخ نظام الاستثمار الاقطاعي القديم حيث أفقدته تلك الهجرة أعدادا كبيرة من الشبان الذين تحرروا من ذلك النمط الانتاجي من جهة ومن سيطرة الاب في الوقت نفسه من جهة أخرى. صحيح ان الاهل استمروا يختارون للابن الزوجة حسب العادات القديمة بشكل عام ، بيد ان ذلك الاختيار سرعان ما كان يتبعه هجرة المرأة مع زوجها او بقاؤها في البيت الذي بناه زوجها خلال اقامته بعد العودة . ان هذه الاقامة الجديدة ستفرض على الزوج ارسال الاموال اللازمة لاعالة زوجته وأولاده ورفضه اشراكها في أعمال الحقول لأسباب تتعلق « بكرامته » و « سمعته » في القرية والمنطقة . وكائنا ما كانت النسبة ضئيلة في هذا المجال ، فقد اعطت نموذجا صالحا للشاب والفتاة بامكانية التحرر من نمط الحياة الروتيني في القرية ، ونمط الانتاج الزراعي القاسي ، وامكانية التحرر من سيطرة الوالد وبناء بيت زوجي مستقل ، ولو أدى ذلك الى ترك منزل ابيه وترك العمل الزراعي والسفر الى المدينة او الخارج . لقد ارتبطت إستقلالية الزواج مع استقلالية العمل وسارتا جنبا الى جنب . فانفصال الشاب عن النظام الانتاجي المغلق الجماعي جر معه انفصال هذا الشاب واستقلاليته عن منزله الابوي وأدى به الى تشكيل البيت الحر .

كما ان الاحتكاك بالاوروبيين ، خاصة في بيروت ، ساعد على نقل الطراز الاوروبي الداعي الى استقلالية الزوجين عن الاهل بصورة تكاد تكون تامة . وكان طلاب الجامعتين الاجنبيتين في بيروت ، والذين تابعوا ثقافتهم العليا في الخارج ، السباقين الى بناء هذا البيت المستقل . كذلك بدأ العمال القادمون من الريف الى المدينة ينقلون نساءهم معهم اليها ويستأجرون لهن منازل خاصة بهن تاركين آباءهم في الريف .

بيد ان ظاهرة تحلل الابناء من سيطرة الآباء وارتباطهم الاقتصادي والاجتماعي بهم بقيت ضئيلة النسبة في ذلك الحين ولم تشهد هذه الفترة من الانتداب سوى بداية تلك الظاهرة فقط . وكان الابناء العازبون، على العموم ، وحتى المتزوجون منهم، يظلون منضمين الى البيت الابوي في المدينة والريف . وفي القرى بشكل خاص ،

بقيت السلطة الابوية شديدة التماسك خاصة اذا كانت الاستثمارات الزراعية لا يمكن تجزئتها دون تعريض كيان الاسرة والعائلة لضرر بالغ . واستمر الآباء المسنون يعيشون مع هذا الولد او ذاك ، وعلى هذا النحو كان البيت يضم بين جدرانه ثلاثة أجيال وأحيانا اربعة تحت سقف واحد .

وحتى في الحالة التي يتمتع بها الابناء المتزوجون بحرية اقامة منازل خاصة بهم ، استمروا يخضعون معنويا لسلطة الاب ، وكانت الاسرة تتجمع حول « عميدها » خاصة أيام الاعياد والمناسبات ، وبقي الجد الاكبر السيد المطلق الحرية والممثل الوحيد للجماعة والحكم الوحيد في خلافاتها والناطق الرسمي باسمها والمتفاوض باسم عدد البالغين ، ذكورا واناثا ، في ايام الانتخابات المحلية والعامة .

لقد كان السيد هو الجد الاكبر الذي لم يدركه سن العجز بعد والا انتقلت السلطة للأب ، وفي حال عدم وجوده ، كان الابن الاكبر ، او حتى الابن الاكثر شجاعة وجرأة ، هو الذي يمثل الزعامة العائلية وينطق باسم أخوته وأخواته والموالين له(٢٦) . ورئيس العائلة هذا او عميدها ، يفرض سيطرته على جميع املاك العائلة غير المجزأة ويشرف على شؤون العائلة . فهو الذي يدير عملية الاستثمار والمحاصصة ، ويدافع عن ممتلكات العائلة ، ويوزع العائدات على افراد العائلة بنسب متفاوتة حسب حصصهم في الملكية . وكان تأجير الملك او استثماره بالمحاصصة والمغارسة ، كذلك بيع المحصول قبل جنيه ، يزيدان في مركز عميد الاسرة وفي طابع الملكية غير المقسمة ويجعلان من التكوين العائلي السائد أكثر صلابة ورسوخا . فقد كان عميد الاسرة المالك الفعلي للأراضي والبيت طيلة ايام حياته . وفي الارياف كان لهذا العميد حق فرض العقوبات على المخالفين ، وحق اقامة العدالة بين أفراد استثمارته جميعا . والعدالة العائلية هي باستمرار المظهر الوحيد للعدالة في الريف . وكان فرض العدالة يختلف تبعا للمناطق ولشخصية عميد العائلة ، لكن النتيجة تنسجم تماما عندما تمس كرامة العائلة او شرفها ، كما في حالة التفرير باحدى بناتها او خيانة زوجية ، ففي هذه الحالة تطبق العادات القديمة بكل صرامتها مع تأييد عام وعلني لجميع أفراد العائلة والموالين لها ، ومع اغضاء السلطات العليا عن الاقتصاص من مرتكبي « جرائم الشرف وغسل العار » التي ما زالت مستمرة حتى اليوم .

ونظرا لتعدد الزوجات عند أعيان الريف ، ولكون عمادة العائلة تنتقل الى أحد الاولاد فقط ، وهو الاكبر سنا في العادة ، كان العديد من هؤلاء الاعيان ، ومن أجل حماية زوجاتهم من المضايقات المحتملة بعد وفاتهم ، يلجأون الى اجراء عقود بيع لهن على جزء من ممتلكاتهم المنقولة والثابتة . وخوفا من ان تنتقل هذه الممتلكات التي أجريت عليها عقود البيع فعليا الى هذه الزوجات وبالتالي الى أقربائهن بعد الوفاة ، كان الاعيان يقومون باجراء عقود بيع مضادة ، او يجبرون الزوجات على تحرير اعتراف بدين في ذمتهن لصالح الازواج او ورثتهم . وبذلك تبقى الملكية الكبيرة للعائلة متحدة ولا تمسها اية تجزئة .

ومن أجل تفادي وقوع خلافات بين الورثة ، كان بعض الشيوخ والاعيان يعمدون

(٢٦) — A. Latron « La vie rurale... » — P. 226.

الى تقسيم ممتلكاتهم ، كليا او جزئيا ، بين أولادهم وزوجاتهم ، كاجراء احترازي . فكانوا عـادة ، يخصصون ثلث ثروتهم لتغطية النفقات اللازمة لجنازاتهم ولأعمال يرصدونها من أجل راحة نفوسهم ، او لوفـاء ديونهم ، او لتوزيع الصدقـات على المعوزين(٢٧) .

لقد لعبت العائلية وتنظيم الاسرة المستند أساسا على سيطرة الاب على الارض ومن يعمل عليها دورا أسـاسيا في استمرار النمط الاقطاعي القديم المتمثل بالملكية العقارية الكبيرة غير المجزاة طيلة ايـام الانتداب ، دون أن يترسخ وجود الزواج الحر الا في المدينة وبشكل محـدود جدا .

ابرز سمات الزواج في لبنان

أ ـ الوجه الطبقي

كان الزواج بين العـائلات الغنيـة والاقطاعية ، في المدينة والريف ، من ابرز سمات التزاوج بين اللبنانيين . وكان الدافع لهذا الحصر في الزواج بين العائـلات يحدوه الشعور الطبقي بالمركز الاجتماعي المميز لتلك العائلات ، وهاجس المحـافظة على الثروات الموروثة والمتزايدة في الاتساع . لذا كان الزواج لا يتعدى العائلات بل يتم غالبا بين أبناء تلك العائلات حسب مستواها المادي والسياسي . وهكذا ظل هذا البناء الطبقي متماسكا اقتصاديا عبر الاجيال ، وتكدست تلك الثروات التي كانت تضاف الى بعضها بالزواج ، لتجعل من بعض الأسر اللبنانية ، في المدينة والريف ، عائلات ذات ملكيات عقارية كبيرة وأموال وافرة ، حافظت عليها طيلة أيام الانتداب ولا زالت حتى اليوم . ومن الملاحظ ان أيا من العائلات الغنية في لبنـان لم تفقد ثرواتها بسبب المصاهرة .

اما الفئات الميسورة والمتوسطة الغنى والمكونة في الغالب من تجار ومثقفـين وموظفين ، فكانت تتزاوج فيما بينها بالدرجة الاولى ، لكنهـا تنفتح على المثقفـين والاغنياء الجدد من الطبقة الفقيرة او ذوي الاصول الوضيعة خاصة المهاجرين منهم . لذا لم يبق التزاوج في هذه الطبقة محصورا على افرادها بالذات بل تعداهـا الـى الطبقات الاخرى ، في حين اقتصر الزواج بين الطبقـات الفقيرة المؤلفة من العمـال وصغار المستخدمين والفلاحين ، على التزاوج بين أفراد من نفس الطبقات او الفئات الاجتماعية . وكثيرا ما كان الزواج يتم بين رجل وامرأة من نفس الفئـة او المهنـة الاجتماعية ويبقى محصورا داخل العائلة الواحدة ولا يتعدى حدود القرية الواحـدة الا نـادرا(٢٨) .

(٢٧) — T. Touma « Les paysans et les institutions féodales chez les Druzes et les Maronites... » — P. 581.

(٢٨) — Saïd Chehab-ed-Dine « La géographie humaine de Beyrouth » — P. 291 et s., et Khalid Chatila « Le mariage chez les musulmans en Syrie et au Liban » — P. 90-98.

ب ـ الوجه الاقليمي

ان سلطة الانتداب كانت سلطة مدينية بالدرجة الاولى وتتمركز في بيروت . لذا ، فالريف اللبناني لم يشعر بأي تبدل عميق في حياته الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة . ولما كانت الاستثمارات الفلاحية تقوم أساسا على العمل المشترك بين أفراد القرية وخاصة بين افراد العائلة الواحدة ، فان أي نقص في تعداد أفراد تلك العائلة ، أي الافراد الذكور ، سيؤدي الى خلل في تركيبها الاقتصادي ويضعف بالتالي مركزها الاجتماعي بالذات .

هذا الاقتصاد الفلاحي شبه المغلق، بسبب اهمال الفرنسيين للريف وللمواصلات فيه ، فان الزواج في القرى بقي محصورا داخل أفراد العائلة الواحدة . وكانت عقود الزواج تشمل عائلات القرية بكاملها اذا كانت هذه العائلات ذات صلات قربى او اذا لم يحدث اصطدام وقتلى بين عائلاتها يؤدي الى اغلاق أبواب الزواج تماما بين تلـك العائلات . غير ان تزاوج عائلات القرية الواحدة لم يكن يتعدى تلك القرية الى جوارها الا بشكل نـادر وشبه استثنائي .

أمـا خارج حدود القرية والجوار ، فكان الزواج معدوما تماما . وحتى في الحالات التي كان فيها العمال ينتقلون الى المدن ، خاصة العمال الموسميون منهـم ، كان الحرص الشديد عند الاهل ينصب على تزويج أولادهم في سن مبكرة خشية ان يتزوج فتاة من المدينة . وقـد أحاطوا هذه الفتاة بأسـاطير متعددة وواهية تنال من « شرفها » و « عرضها » وتتحـدث عن « اباحيتها » وانفلاتها من جميع التقـاليد والاخلاق . فالآباء يحرصون على بقـاء أولادهم تحت سيطرتهم حفاظا على وحـدة التقسيم الاجتماعي للعمل الريفي من جهة ، وعلى عـدم انتقال أبنائهم للسكن في المدن التي انتشرت فيها الكهربـاء والماء والسيارات وغيرها بحيث أضحى من الصعب جدا على فتاة المدينة سكنى الاريـاف المحرومة من أبسط مقومات المدنية والمدارس ونوادي التسلية وغيرها . لقد ارتدى الزواج وجها اقليميا واضحا بقي مسيطرا طيلة أيام الانتداب بحيث كانت الافضلية للزواج داخل القرية دون ان يتعـداها الا الى الجوار الريفية . وكل زواج يتم مع الخارج ، خاصة مع المـدن ، كان قـائما على محاولة التحلل من سيطرة العائلية والعمل الزراعي الريفي ، ونـادرا جدا مـا كان يحظى بموافقة الاهل الا مرغمين .

ج ـ الوجه الديني الطائفي

رغم ان الدين الاسلامي لم يمنع زواج المسلم من المسيحية او اليهودية ، فان هذا الزواج بين الطوائف كان شبه معـدوم ان لم نقل معدوما تماما في جميع أنحاء لبنان . أمـا الحالات الخاصة فكانت تقوم على زواج مسلم ، عـادة من المثقفين الذين يتابعون دراستهم في الجامعات الاجنبية في لبنان او الخارج ، من امرأة مسيحية ، اوروبية كانت أم من جنسيات أخرى .

بيد ان هذا الحظر لزواج مسلم من غير مسلمة ، لم يقف عند حدود المنع للتزاوج بين المسلمين والطوائف الاخرى ، بل كذلك لكل طائفة من طوائف لبنان ، مسيحية كانت ام مسلمة ، من الطوائف الاخرى . وكان من النادر جدا زواج سنية من شيعي او درزي كذلكزواج مارونية من ارثوذكسي او بروتستانتي او غير ذلك. لقد حاول الاغنياء والمتنفذون ، من جميع الطوائف اللبنانية ، مدعومين بسلطة رجال الدين وعساكر الانتداب ، ان يبقوا من تلك الطوائف قلاعا مغلقة على بعضها اجتماعيا بحيث لا تنفتح الا اقتصاديا وفي سبيل دعم مصالحهم المادية بالذات . ان التستر بالدين لمنع التزاوج بين الطوائف ، حتى داخل الديانة الواحدة ، لم يكن يهدف الا تكريس السيطرة الاقطاعية والسياسية للتجمعات العائلية التي كانت تدعي النطق تقليديا باسم تلك الطوائف . وكان الحظر الاسلامي السني أشد بكثير من حظر باقي الطوائف الاسلامية ، كذلك الحال مع الحظر الماروني بالنسبة لباقي الطوائف المسيحية ، ولعل هذا ينبع من شعور الطائفتين الاكثر قوة ونفوذا في لبنان .

« ان العدد الضئيل جدا من المسيحيين الذين تزوجوا ، في المدن فقط ، نساء مسلمات — يقول كاظم الداغستاني — قد واجهوا أكبر المصاعب في سبيل حمل القضاة الشرعيين على جعل زواجهم شرعيا ، الى درجة ان البعض منهم قد اضطر الى اعلان اسلامه من أجل تحقيق ذلك »(٢٩) . اما العائلات الدرزية ، فلم تكتف بالحظر على زواج بناتها لطوائف اخرى ، مسيحية كانت ام مسلمة ، فقد ضيقت دائرة الزواج بحيثانحصرت داخلحدود أبناء العمومة ضمنالعائلة الدرزية الواحدة .

فالانفلاق الاجتماعي بين الطوائف المتمثل بالزواج ساهم في ترسيخ الملكيات العقارية العائلية الواسعة من جهة ، وفي سيطرة الاسر التقليدية اللبنانية في المدينة وفي الريف بشكل خاص على مقدرات لبنان بحيث عادت تتحكم بمصيره بعد جلاء القوات الفرنسية عن أراضيه وتتقاسم الحكم مع البورجوازية التجارية الوسيطة في بيروت .

الفتاة اللبنانية ضحية الشرع والتربية والتقاليد

كان الدور الرئيسي مسندا الى الرجل الاب . أما الزوجة فكانت نظرة المجتمع السائدة آنذاك انها ما خلقت الا لانجاب الاطفال وتربيتهم ، حتى ان بعض العائلات اللبنانية كانت تتشدد في اغلاق أبواب الحياة أمام المرأة بحيث لا تغادر بيتها الا الى القبر . وهذا ما يفسره القول الشائع « المرأة لا تخرج من الخدر الا الى القبر » .

فالرجل عمليا ، عند المسلمين والمسيحيين على السواء ، هو الاهم . فهي تسمع يوم زفافها بالذات « الرجل هو رأس المرأة كما ان المسيح هو رأس الكنيسة » و « أيتها النساء أطيعوا رجالكن ، وأيها الرجال **أحبوا** نساءكم كما أحب المسيح الكنيسة ... » او بالكلام الموجه للرجال « فانكحوا من النساء ما طاب لكم ، مثنى وثلاث ورباع ... » و « للرجل حظ الانثيين » ... الخ . وكان الزواج يعني للفتاة الانفصال التام عن

(٢٩) — Kazem Daghestani « La famille musulmane contemporaine en Syrie » — thèse — P. 22.

العائلة التي ولدت فيها . فهي لا تسمع الا نصائح عن « طاعة زوجها طاعة عمياء » ، وانها . « اذا ما خرجت من عتبة الدار يجب ألا تعود اليها » . واذا ما تجرات فأحبت من لم يتلاءم مع مزاج أخيها او احد أبناء عمومتها فيجب ان تقطع علاقتها به فورا ، واذا تزوجته اعتبروا عملها هذا فعلا شنيعا تستحق عليه الموت ذبحا ، غسلا للعار وانقاذا للشرف الرفيع الذي يجب ان يراق على جوانبه دم الفتاة .

ان تلك النظرة قد ساهمت فعلا في احتقار دور الفتاة وبالتالي الام ، وجعلت منها انسانا ضعيفا ذا مكانة اجتماعية من الدرجة الدنيا . وقد انعكس ذلك مباشرة على سلوك الفتاة والام . فهي تشعر انها غريبة عن العائلة التي ولدت فيها كما تشعر ايضا انها غريبة عن العائلة التي انتقلت اليها بعد الزواج . لقد جعلت تلك التقاليد والعادات البشعة من المرأة اللبنانية ، خاصة الفقيرة ، كومة من الرواسب النفسية المعقدة . فهي لا تجرؤ على الافصاح عن شخصيتها وما يجول في ذهنها ، ولا تعي أيا من حقوقها الاساسية . فقد حرمت من العلم والعمل ، ووضعت تحت سيطرة الرجل من جهة ، وسيطرة الاعراف والتقاليد من جهة أخرى . ان القانون الاخلاقي الوحيد الذي كانت العائلة تلقنها اياه ان الفتاة مصدر عار دائم على نفسها وزوجها وجميع أفراد عائلتها وان « شرفها » و « عرضها » ، اي عمليا ارتباطها جنسيا وعاطفيا بأي انسان قبل الزواج ، وارتباطها الوحيد بزوجها بعده ، هما الشرعة الاخلاقية الوحيدة التي يجب ان تحافظ عليها والا فالعاقبة وخيمة وقصص القتل وجرائم غسل العار تتعدد وتتكرر يوميا بحيث تصبح هاجسا فكريا يرافقها منذ تفتح وعيها حتى اللحد .

فالفتاة اللبنانية آنذاك لم تكن تعلم ان لها حقوقا كي تطالب بها ، بل كل حياتها واجبات مستمرة تجاه عائلتها وزوجها وأولادها . وكل ما تعطاه تلك الفتاة كانت تعتبره « احسانا » و « عطفا » من الاهل والاخوان . لقد أنسيت حقها بالزواج ، وحقها بالتعليم والثقافة ، وحقها بالعمل خارج البيت الا برضى العائلة ، وحقها بالطلاق اذا كانت حياتها جحيما بالفعل ، وحقها بالانتخاب والتمثيل ، وحتى حقها بالحياة اذا ما خالفت التقاليد والقانون الاخلاقي الوحيد الذي لقنوها اياه . حتى في حالة الزنى ، يحق للرجل ما لا يحق للمرأة ، لا لشيء الا لكونه رجلا في مجتمع تعطى الافضلية فيه للرجل :

وسرير واحد ضمهما   تسقط الانثى ويحمى الرجل(٣٠)

استغلال للرجل والمرأة لا استغلال الرجل للمرأة

في المدينة ، يقتصر عمل المرأة داخل المنزل فقط دون ان يتعداه . فهي تدبر المنزل وتهتم بتربية الاولاد . وكانت المرأة المدينية السيدة الحقيقية لمنزلها ، خاصة في البيئات الغنية : ولم يكن الزوج من هذه الفئة يهتم بأمور المنزل الا من الناحية المالية فقط . لذا تمتعت المرأة الغنية بحرية نسبية بحيث كان لها صديقاتها الحميمات

(٣٠) نزار قباني — من قصيدة « البغي » .

وكانت تقيم لهن حفلات الرقص والسهرات الممتعة بين الحين والحين ، داخل منزلها الزوجي بالذات ، وكن يتكلمن اللغة الفرنسية في الغالب ويتحدثن عن آخر الازياء الباريسية(٣١) .

بيد ان نسبة هؤلاء النسوة كانت ضئيلة جدا وتتوافق مع تعداد الفئة الارستقراطية المتمركزة في بيروت بشكل خاص ولم يكن دورهن الاجتماعي يتعدى تلك الحفلات اطلاقا . اما النساء الفقيرات ، وهن الاغلبية الساحقة من نساء لبنان في المدينة والريف فكن يقمن بأعمال تساوي ما يقوم به الرجل وأحيانا أكثر خاصة في الارياف . فالمرأة هناك لم تكن تتولى شؤون المنزل فقط . فهو اقل تجهيزاً عند القرويين منه عند سكان المدن ، بل كانت كذلك تقاسم زوجها كثيرا من أعمال الحقول . فالفلاحة كانت تتحمل بالفعل حياة شاقة خاصة في مناطق الهرمل وعكار بحيث يبدو عليها الهرم وهي في سن الاربعين .

ولعل السبب في ذلك ان الزواج الفلاحي ليس في الواقع عقدا دينيا او سياسيا بل عقدا اجتماعيا بالدرجة الاولى . فهو عقد له صفة خاصة الى اقصى الحدود . فما هو ربط بين عائلتين بل ربط بين شخصين على مصير معروف لا يحتمل التغيير والتبديل ويستند بالدرجة الاولى على انجاب فلاحين جدد . فالمرأة الفلاحة ، المحرومة من كل ثقافة ، والمرتبطة تبعيا واقتصاديا بمصير زوجها الفلاح ، والمنفصلة تماما عن عائلتها القديمة ، فقدت كل أمل بالتحرر من وضعها الشاق وأضحت أداة للاستغلال من زوجها ومن النظام الاقطاعي المسيطر في نفس الوقت . فالعادات والتقاليد أعطت الفلاح سوطا يلهب به ظهر المرأة الفلاحة في حين كان السوط الاشد والذي يلهب ظهر الاثنين معا، هو سوط الاقطاع والسلطة الانتدابية والتقاليد البالية . ان الكلام عن استغلال الرجل للمرأة في الريف ليس في الواقع سوى الوجه الظاهري لعملية الاستغلال الحقيقية للاقطاعيين ضد مجموع سكان الريف رجالا ونساء وأولادا .

اما المرأة المدينية المتوسطة ، خاصة عند الطوائف الاسلامية ، فلا تعمل خارج منزلها الا في النادر . وعدد قليل جدا منهن كن يعملن كمعلمات في مدارس البنات خاصة ، او كقابلات قانونيات . ونادرا ما دخلت المرأة المسلمة دوائر الدولة في لبنان الكبير كموظفة او سكرتيرة او غير ذلك .

اما المرأة في جبل لبنان فكانت ، على العموم ، تعمل في الزراعة ، وخاصة انتاج الحرير وتصنيعه عملا يكاد ينحصر في نساء الجبل ، وكانت معظم معامل تكرير الحرير تشرف عليها النساء(٣٢) . وفي التقرير المقدم لعصبة الامم عام ١٩٢٢ ، قدر عدد العمال الزراعيين بحوالي ٧٩ الفا منهم ١٧ الف امرأة و ١٣ ألف ولد ، في حين كان تعداد النساء العاملات في الصناعة حوالي ٤٢٠٠ امرأة و ٢٤٠٠ ولد مقابل ٢٠ الف عامل(٣٣) .

ان الامتياز الذي أعطي للرجل او الذكر في الولادة والعمل والاجور والتعليم

(٣١) — K. Daghestani « étude sociologique sur la famille musulmane » — P. 79.
(٣٢) — Ducousso « L'industrie de la Soie en Syrie » — P. 89.
(٣٣) — H. C. « Rapport sur l'année 1922 » — P. 290.

والزواج والطلاق والارث والوظائف والسياسة وغيرها لم يكن وليد سيطرة الرجل على المرأة بقدر ما كان طابعا مميزاً للنظام الاقتصادي المتخلف في لبنان والمنتقل من التبعية للأتراك الى التبعية للفرنسيين دون ان تكون له امكانية التحرر من تلك التبعية وبالتالي تحرير القوى المنتجة الحقيقية فيه ، رجالا ونساء ، وعلى جميع الاصعدة ، الاقتصادية منها والسياسية والثقافية والاجتماعية .

تعليم الفتاة وأثره على تطور الحركة النسائية في لبنان

كان تعليم الفتاة اللبنانية قبل الحرب تحت رحمة الادارة التركية المحتلة في بيروت وسائر المناطق الملحقة ، وحكراً على بعض المؤسسات القليلة في جبل لبنان واللواتي كانت كلها تقريبا بادارة بعثات تبشيرية وراهبات . وكانت خدمات هذه المؤسسات تقتصر على عدد ضئيل من البنات الميسورات ، خاصة من أوساط مسيحية بالاضافة الى أعداد كبيرة من الراهبات ذوات المنابت الاجتماعية الفقيرة .

لذا بقي عدد المتعلمات قليلا جدا اذا ما قيس بعدد السكان آنذاك . ويكفي ان نذكر ان ذلك العدد كان يتناقص ايضا باستمرار . ففي عام ١٩٢٨ كان عدد مؤسسات التعليم الثانوي ١٦ مؤسسة للذكور تضم ٦٢٦٣ تلميذا مقابل سبع مؤسسات للبنات تضم ١،٠٠٢ تلميذة(٣٤) .

وفي عام ١٩٢٩(٣٥) أصبح في لبنان ١٨ مؤسسة للذكور تضم ٦،٠٧٣ تلميذا مقابل ١٠ مؤسسات للاناث تضم٩٠٨ تلميذات انخفض عددهن الى ٧٧٠ عام ١٩٣٠(٣٦) والى ٧٣٨ في عام ١٩٣١ في ١١ مؤسسة الى ٧١٠ تلميذات في ١٥ مؤسسة لتعليم البنات في المرحلة الثانوية عام ١٩٣٢ مقابل ٥٤١٠ تلاميذ في ٣٧(٣٧) مؤسسة ثانوية للصبيان .

ان مؤسسات التعليم الثانوي ، وأغلبيتها الساحقة مؤسسات خاصة ، قد ارتفع عددها من ١٦ الى ٣٧ مؤسسة للذكور بين أعوام ١٩٢٨ و ١٩٣٢ في حين انخفض عدد طلابها من ٦٢٦٣ تلميذا الى ٥١٨٧ خلال الفترة نفسها ، مقابل ارتفاع عدد مؤسسات البنات من ٧ الى ١٥ مؤسسة تدنى عدد تلميذاتها من ١،٠٠٢ الى ٧١٠ تلميذات على مجموع سكاني قارب ٨٠٠ الف نسمة .

ان سياسة الانتداب التي توسعت نسبيا في فسح المجال أمام بعض الشبان من اللبنانيين لملء الكادر الاداري للانتداب في سوريا ولبنان ، كانت تتشدد كثيرا في تعليم البنات ، وقلما تجاوزن المرحلة الثانوية . ولم يلاحظ قط وجود اية طبيبة او مهندسة او محامية خلال تلك الفترة بكاملها .

فليس غريبا الملاحظة ان نسبة الامية تكاد تكون تامة بين النساء الفقيرات في

(٣٤) — Bulletin annuel de la Banque de Syrie et du Liban » - Année 1929 - P. 38.
(٣٥) — Ibid — Année 1930. Index
(٣٦) — Ibid — Année 1931. Index
(٣٧) — Ibid — Année 1932. Index

جميع أنحاء لبنان ، حتى ان النساء اللواتي حصلن على نسبة ضئيلة من الثقافة الثانوية كن نادرات ولم يقمن بأي دور بارز على الاطلاق للمساهمة في تطوير المجتمع اللبناني ودفعه الى الامام .

وأبرز الحركات النسائية التي ظهرت في لبنان آنذاك كانت بين الطوائف الاسلامية ، وتعود الى أيام عزمي بك ، والي بيروت ، الذي بادر ، منذ ١٨٨٠ ، الى ارسال بعض الفتيات المسلمات لمتابعة تحصيلهن في الخارج ، كما ساهم في انشاء « نادي الشابات المسلمات »(٣٨) الذي اعتبر أول مكان عام تلتقي فيه البنات والنساء المسلمات ، حيث يرفعن الحجاب عن وجوههن ، ويساهمن في بعض النشاطات الاجتماعية . وأبرز أسماء تلك الفترة فتيات من عائلات بيهم وقدورة وخالدي وغيرها .

و « الحركة النسائية » تلك كانت مجرد ظاهرة ارستقراطية بحتة . فلم يكن لها برنامج ولا أية فكرة اصلاحية طيلة فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى ، بل كانت بعض النسوة يصاحبن زوجات البشوات وكبار الموظفين الاتراك ويتكلمن التركية بطلاقة . « فكن يجهلن تاريخ البلاد العربية بشكل يكاد يكون تاما ، ويحفظن تاريخ الامبراطورية العثمانية عن ظهر قلب . سياسيا ، لم يكنّ يعرفن سوى الدعاء الى الله ان يحفظ السلطان ابن السلطان ، ويجعل عهد الباشا التركي الحاكم في سوريا ولبنان مليئا بالازدهار »(٣٩) .

اما في أوساط الارستقراطيات المسيحيات ، فكانت نسبة التعليم أعلى ولا شك بسبب الوجود الكثيف للمؤسسات التعليمية الاجنبية . بيد ان ظهورهن اجتماعيا قد اقتصر على اقامة حفلات الكوكتيل واستعراض آخر أزياء باريس ومنتوجاتها الحريرية والعطرية ولم يكن لهن وجود فعلي على الصعيدين السياسي والفكري داخل المجتمع اللبناني .

كذلك فان أي ظهور لبوادر حركة نسائية لبنانية في الريف كان معدوما خلال تلك الفترة . فالحركة النسائية اللبنانية لم تتسع آلا مع انتشار التعليم . وفي الريف بشكل خاص ، ارتبطت الحركة النسائية بتطور التعليم الرسمي الى حد بعيد .

بيد ان تلك الحركة النسائية بدأت تنشط في فترة ما بعد الحرب ، وان على نطاق ضيق(٤٠) . فقد لوحظ وجود مظاهرات نسائية في لبنان وسوريا بين أعوام ١٩٢٠ — ١٩٢٥ ، واشتراك بعض النساء السوريات في معركة ميسلون ، وضد مرور بلفور في دمشق ، والمناداة بالاستقلال ومن أجل الدستور . وكانت هذه المظاهرات أولى التحركات السياسية للمرأة بعد الحرب في هذه المنطقة . وقد نادت هذه المظاهرات بالغاء الحجاب ، وبحقوق الفتاة في اختيار الزوج ، وبحقها في التعليم ، وبضرورة ادخال التاريخ العربي وتعزيز اللغة العربية في المدارس الاجنبية والخاصة ، كذلك بمقاطعة المنسوجات الاجنبية كاجراء لتشجيع الصناعة الوطنية ... ان تلك

(٣٨) — Paul Achkar « Le Féminisme au Liban... » - Supplément l'Orient-Le Jour No. 74 du 28 octobre 1972 — P. II.

(٣٩) مقبولة شلق « المرأة العربية قبل الحرب العالمية الاولى وبعدها » الطريق — المجلد الاول — العدد الرابع — شباط ١٩٤٢ — ص ١٠ .

(٤٠) — Correspondante d'Orient — No. 293-294 — septembre 1922 — P. 62 — et Achkar — op. cit. — P. I.

المظاهرات التي شهدتها دمشق خلال تلك الفترة كانت ذات انعكاس مباشر على وضع المرأة اللبنانية . وقد شهدت سوريا ولبنان عشرات المنظمات والمجلات النسائية خلال فترة الانتداب . وكانت تلك المنظمات تركز نضالها المباشر على متطلبات الحياة اليومية للمرأة ، أما النضالات السياسية فكانت غير واضحة ومبهمة الى درجة كبيرة . فقد طالبت تلك المنظمات بضرورة التقاء الشاب والفتاة قبل الزواج ، وتحديد الحد الادنى لسن الزواج عند البنت بالخامسة عشرة وعند الشاب بسن الثامنة عشرة . كذلك طالبت بالتطبيق الصحيح للشرع القاضي باستشارة البنت قبل موافقة الاهل على زواجها وبحقها في اختيار الزوج المناسب ، وطالبت ايضا بحماية الاطفال من الامراض وبمكافحة البغاء وادمان المسكرات والقمار .

لقد تأثرت الحركة النسائية خلال تلك المرحلة بثلاثة عوامل : الاول غربي يعتمد على الثقافة الاجنبية وحمل لواءه النساء اللواتي عشن في الخارج خاصة في أوروبا واميركا او تابعن دراستهن العليا في مدارس البعثات التبشيرية في بيروت(٤١) .

اما العامل الثاني فذو ارتباط بالحركة النسائية في مصر وتركيا وهو اسلامي بحت . ويؤكد دعاة هذا الاتجاه ان الاسلام لا يقف حجر عثرة في طريق ادخال اصلاحات على التشريعات الخاصة بالمرأة . فقد ازال مصطفى كمال الحجاب عن المرأة التركية ومنع استخدامه ، كذلك منع تعدد الزوجات واقر الزواج المدني على أساس القانون المدني السويسري فيما يتعلق بالاحوال الشخصية . فالمهم ، برأي دعاة هذا الاتجاه ، وجود مصلحين اجتماعيين بالدرجة الاولى .

اما العامل الثالث فعلى صعيد التجربة السوفياتية التي حررت المرأة من قيودها السابقة ومنحتها حق التعليم والعمل والزواج والطلاق والارث والانتخاب وساوتها بالرجل ، نظريا وعمليا . وبالرغم من ان مجلة « فتاة الشرق » تنعت ثورة اوكتوبر « بالفوضى المفعمة بالوحشية » فقد اهتمت بوضع المرأة المسلمة في مناطق آسيا السوفياتية الاشتراكية وقيّمت جهود السوفيات في الانجازات التي حققوها على صعيد مساواة المرأة بالرجل ووصفت تلك الانجازات بالايجابية وبأنها حررت المرأة المسلمة(٤٢) .

ان الحركة النسائية في لبنان بقيت حركة فوقية معزولة عن جماهير النساء طيلة أيام الانتداب الاولى . وجاء دستور ١٩٢٦ يضمن مساواة الرجل بالمرأة في مادته الثانية عشرة . لذا فتحت تلك المادة الباب أمام الحركة النسائية للمطالبة بحق الحصول على أجر متساو عن عمل مساو للذي يقوم به الرجل ، وبفتح دور للحضانة ، وبمطاعم شعبية وغيرها . وبقيت تلك الحركة أسيرة مجموعة صغيرة من الارستقراطيات دون ان يظهر لها دور فعلي قبل معركة الاستقلال ١٩٤٣ .

(٤١) — P. Achkar — op. cit. — P. II — et correspondance d'Orient — No. 239 — Juin 1920 — P. 506.

(٤٢) — Achkar — cité — P. II.

٣ ـ نظام العمل في الريف اللبناني

المحاصصة او المزارعة

كان نظام العمل الاكثر انتشارا في لبنان خلال تلك الفترة، سواء في المناطق المضمومة الى الجبل أم في جبل لبنان نفسه، هو نظام المزارعة او المحاصصة. فكانت اغلبية الاراضي الزراعية تستثمر حسب هذا النظام. والمزارعة او المحاصصة نظام قديم جاء تعريفه في قانون الاراضي العثماني القديم او « المجلة » الصادرة في نيسان ١٨٥٨، واستمر تطبيقه طيلة ايام الانتداب. وقد عرفت « المجلة » المزارعة بأنها « نوع من الشركة يقدم فيه أحد الشريكين أرضا ويقدم الثاني عملا، على ان تقسم أرباح الانتاج بين الشريكين » (المادة ١٤٣١).

بيد ان هذا التعريف الغامض لهذه « الشركة » و « القسمة بين « الشريكين » كان باستمرار لمصلحة كبار الملاك العقاريين. ذلك ان المزارعة لا تتناول سوى الاراضي المخصصة لزراعة الحبوب والخضار. وتتراوح حصة المزارعي بين الخمس والربع والثلث والنصف وتصل الى ٧٠ بالمئة وحتى ٨٠ بالمئة(٤٣) في الاراضي الجردية القاحلة كيما يستطيع الفلاح تأمين لقمة العيش من أرض مجدبة غير مروية لقاء تعهده بالاستمرار في زراعتها وانقاذها من العودة الى حالة الموات او البوار وفقدانها قيمتها الاقتصادية. فالمالك هنا يتنازل عن قسم من الانتاج الضئيل مفسحا المجال امام ربط هذا المزارعي بأرض مروية تابعة له ووافرة الانتاج، عندها يفرض شروطا قاسية على مزارعه بعد ايهامه بعدالة قسمته في الارض الصخرية.

وتنقسم المحاصصة الى أربعة أنظمة فرعية(٤٤):

أ ـ نظام المرابعة

يقدم مالك الارض الى المزارع، بموجب هذا النظام، السكن ونفقات الزراعة والبذار على ان يتكفل صاحب الارض بدفع الضريبة التي لم يكن يدفعها فعلا بل يحسمها عند اقتسام الانتاج او المحصول بمعدل ثلاثة أرباع للمالك والربع للفلاح. لذا فالمرابعة تعتمد على اقتسام عيني للمحصول وحصة المزارع لا تكفي لتأمين معيشته مع عائلته بل تبقيه دائما تحت رحمة المالك. فقد تميز هذا النظام بالاستمرارية طالما ان الفلاح لم يكن بمقدوره التخلص من الاستلاف والاقتراض من المالك بفوائد مرتفعة.

ب ـ نظام الشركة الحموية

كان المحصول يقتسم مناصفة بين المالك والمزارع بعد اقتطاع الضرائب وكافة النفقات الاخرى. والفلاح لا يقدم سوى قوة عمله وعمل ثوريه طيلة ايام السنة.

---

(٤٣) — L. Cardon « Le régime de la propriété foncière en Syrie » — P. 54.

(٤٤) — Latron « La vie rurale... » — P. 85 et Achard « Notes sur la propriété foncière en Syrie » — L'Asie Française — No. 309 — Avril 1933 — P. 135.

ج ـ نظام الشركة الحلبية

على الفلاح بموجب هذا النظام ان يقدم قسما من نفقات الزراعة والعمل اللازم لها. فالنفقات وحتى الخسائر يتحملها الفريقان مناصفة كذلك الاعشار. وكان هذا النظام واسع الانتشار في سهلي عكار والبقيعة.

د ـ نظام الخمس

يقضي هذا النظام بأن يقدم الفلاح العمل ونفقات الزرع وكذلك البذار. أما المالك فيقدم الارض فقط وسكن الفلاح ويتعهد بدفع الضريبة التي كانت تسمى بالعشر لكنها تجبى فعليا بنسبة ١٢،٥ الى ١٥ بالمئة(٤٥). فكان المحصول يقتسم على الوجه التالي: يقتطع المالك العشر قبل كل شيء ثم يأخذ الخمس والباقي للمزارع. هذا النوع من المحاصصة كان كثير الانتشار في عكار وجزين وحرمون وغيرها.

وبمقتضى نظامي « الشركة الحلبية » و « الخمس » كان للمزارع حرية العمل خارج اراضي المالك. لذا كان الفلاح يستأجر أرضا يعمل عليها لنفسه دون محاصصة لقاء مال سنوي معين يؤديه لصاحب الارض. فالمزارع لا تشغله الارض طيلة ايام السنة. وطمعا في زيادة دخله كان يؤجر قوة عمله اليومي، او قوة عمله وعمل ثوريه، لقاء أجر يومي معين يناله نقدا او عينا. وكان يوم العمل هذا يمتد من « الفجر الى النجر »، حسب التعبير الشائع، اي من طلوع الفجر حتى عتمة المساء. كذلك كان يتفق احيانا مع مالك الارض على حراثة مساحة معينة او عمل معين اذا ما قام به باليد، وهذا النوع يسمى « بالمقاطعة » اي « أجر مقطوع لقاء عمل محدود »(٤٦).

نظام الالتزام الدائم او العمل القسري مدى الحياة

انتشر هذا النظام منذ زمن طويل في مناطق عكار خاصة منطقة « الدريب »، وفي أكروم والهرمل وجوار مرجعيون وراشيا وحاصبيا وبعلبك والضنية وفي المزارع المجاورة لمشفرة وغيرها.

وتبعا لهذا النظام، أستمر الاقطاعيون بالسيطرة على الفلاحين المعدمين العاملين في مزارعهم واراضيهم. فالمالك العقاري الكبير او الاقطاعي كان يقدم « المسكن » أي الكوخ الخشبي او مساحة البيت الذي يقيمه الفلاح على « أرض سيده » بجهده الخاص، على ان تبقى ملكية الارض والبيت للمالك لا للفلاح. ولا يقدم المالك للفلاح اية مساعدة في الزراعة بل يؤمن له الحماية من اعتداء الآخرين عليه، كذلك

---

(٤٥) يعترف التقرير الفرنسي لعام ١٩٢٥ المرسل الى عصبة الامم ان ضريبة العشر كانت تجبى بمعدل ١٢،٥٪.
— H. C. « Syrie et Liban en 1925 » — P. 49.

(٤٦) — H. C. « Rapport sur l'année 1922 » — P. 290.

يتعهد بدفع الضريبة عن المحصول . ولقاء تلك الحماية الوهمية كان المالك يمتص القسم الاكبر من المحصول ان لم نقل المحصول بكامله . اما القسم المتبقي للفلاح فلا يكفيه الا لفترة قصيرة جدا من أيام السنة . والمالك يتعهد كذلك « بتقديم » السلفة للفلاح في أيام الشدة وسني القحط والزواج على ان يسددها الفلاح بكاملها مع فوائدها ، التي تفوق عادة أضعاف ما اقترضه ذلك الفلاح(٤٧) . وبمقتضى العرف والعادة والتقاليد كان الفلاح يمد المالك بكميات معينة من الحليب والسمن والماعز والدجاج والحبوب . وهو يشرك المالك باقتسام جميع مواشيه وطيوره وغلاله مناصفة .

ويروى عن الاقطاعي الشهير عبود عبدالرزاق المرعبي ، نائب عكار سابقا ، والذي كان يمتلك عشرات القرى في لبنان وسوريا ، انه عثر على عجلة (انثى عجل) اثناء مروره فياحدى القرى فأعطاها لفلاح يعمل لديه. وبعد ثماني سنوات كان تعداد البقر من تلك العجلة وذريتها يتجاوز ١٧ رأسا . وطلب الفلاح اقتسام الماشية من « البيك » . وبعد القيام بالحساب وما يتوجب على الفلاح دفعه للمالك كل سنة من أرطال السمن والحليب وغيرها عاد الفلاح لقريته برأسين من البقر واحتفظ « البيك » بخمسة عشر رأسا . والحادثة معروفة جيدا لدى جميع أوساط الفلاحين في عكار .

لقد ارتهن الفلاح قسراً في مسكن مشاد على أرض سيده ، محروما من المدرسة والطرقات والمياه وجميع مظاهر الحياة المعاصرة . واذا ما باع المالك الارض ، كان الفلاح ينتقل معها الى المالك الجديد دون علم منه ودون ان تكون لديه أية فكرة عن كيفية انتقاله ، وحتى دون رؤية سيده الجديد ، بل فرضت عليه ظروف عمل وعيش قاسية جدا بموجب هذا النظام الشديد التعفن والذي لقبه احد الاجانب بنظام « العبودية السائدة في القرون الوسطى »(٤٨) .

الالتزام السنوي

يقضي هذا النظام باستئجار الفلاح وثيرانه طيلة سنة زراعية قابلة للتجديد . والعقد دوما شفهيا كما في باقي الحالات . وبموجب هذا النظام يتقاضى المحاصص نصف أو ثلث المحصول عيناً بعد اقتطاع الضريبة وذلك تبعا لما تم الاتفاق عليه عند قيام العقد من مشاركة الفلاح في تقديم البذار او قسم منه او عدم تقديمه ذلك . ويفرض هذا الالتزام ايضا الا يدفع المالك الاجر اليومي لكل عمل يقوم به الفلاح ، مفردا او مع ثوريه ، في أرض المالك او خارجها شرط ان يتعهد المالك بدفع نقد عيني متفق عليه عن كل عمل يقوم به الفلاح خارج أرض المالك . ويتنوع الالتزام السنوي وفقا لحاجة المالك الى عمل الفلاح طيلة أيام السنة او لفترات متقطعة منها . وكثيرا ما كان المالك الكبير يمتلك أراض في عدة مناطق ، فيشتري ثوري

(٤٧) — L. Cardon — op. cit. — P. 54.
(٤٨) — J. Luquet « Le mandat A... » — P. 158.

البقر لحسابه الخاص ويلتزم فلاحا عليهما طيلة أيام السنة لقاء أجر معين ، عينا ونقدا .

الاجير السنوي

يمتاز هذا النظام عن سابقه بعدم وجود ثيران الحراثة . فالاجير هنا خادم فرد لا يمتلك سوى قوة عمله ، ولا يشتري له المالك أية حيوانات للعمل الزراعي . وهناك عدة أنواع من الاجراء السنويين منهم رعاة البقر او الماعز او الغنم ، ومنهم الاجراء الذين يخدمون في البيوت ، ذكورا ام اناثا . والاجير يعتاش دوما على حساب مخدومه او المالك الذي يؤمن له ايضا المسكن والملبس وأجرا عينيا او نقديا مقطوعا في كل عام . وكان بعض المالكين يلجأون الى منح الاجير قطعة أرض يعود كامل محصولها له بعد اقتطاع العشر لقاء عمله السنوي لديه .

وعقاب الاجير الذي يسرق بيت سيده الطرد ، لا من خدمة سيده فحسب بل ومن القرية ايضا بعد ضربه ضربا اليما . واذا صفح عنه « البيك » ــ وهي الحالة الغالبة ــ كان الاجير يجبر على العمل خلال سنة او أكثر دون اي أجر بعد أن يجبر كذلك على المبيت في اسطبل سيده . وكان هؤلاء الاجراء محرومين من أية حماية من جانب السلطة بل ارادة « البيك » هي القانون المنفذ في منطقته ولا مرد لأحكامه ، لذا كان الاجراء عرضة ، وباستمرار ، للسخرة والاهانة والاذلال .

الاجير الموسمي

طبق هذا النظام بوجه خاص في مناطق الزيتون والتين . فعند قطاف الزيتون ، يلجأ المالك في الكورة والزاوية والشويفات والشوف الى استخدام الاجير لمدة محددة زمنيا تنتهي غداة القطاف وجني المحصول . لذا كانت هناك امكانية انتقال الاجير ايضا من منطقة لأخرى عند انتهاء العمل ومن مالك صغير الى متوسط الى كبير ، حيث كان قطاف الزيتون في عكار يجري عادة في شهري تشرين الثاني وكانون الاول بينما يتأخر في الكورة وحاصبيا والشوف حتى كانون الثاني وشباط ، وفي هذه الحالة ينتقل الاجير من منطقة الى أخرى طمعا في استكمال مؤونته من زيت الزيتون وهربا من البطالة بعد انتهاء الموسم .

واطعام الاجير الموسمي يجري على حساب المالك ويعطى جزءا معينا من المحصول الذي يقوم بحراسته او بقطافه ، كما يتقاضى جزءا آخر منه بالنقود . وتتراوح حصة هذا الأجير تبعا للمناطق ما بين ١ على ١٢ و ١ على ٦ من كميات المحصول التي يجمعها بنفسه . اما الأجير الموسمي العامل في تربية دود الحرير فكانت حصته تصل الى ربع المحصول وأحيانا الى نصفه اذا كان الموسم رديئا(٤٩) .

(٤٩) — A. Latron « La vie rurale... » — P. 54.

الأجير الشهري

كان هذا النظام مقتصرا على العمال المختصين في الحدادة والنجـارة وقيـادة الآليات . وكان الأجر يدفع في نهاية كل شهر كما هو الحال بالنسبة لموظفي الدولة. ويتراوح الاجر تبعاً لنوعية العمل ومكانه ، وهو في جميع الحالات لا يتجاوز معـدل حاجات الأجير فيضطر دوما الـى الاقتراض من رب العمل . ويكون الاتفـاق ايضـا شفهيا(٥٠) دون ان يكون هناك اي اجبار من الدولة لصاحب العمل من أجل تـأمين حياة عماله ضد طوارىء العمل أو ضمان الشيخوخة . كما كان العامل عرضة دومـا لطرده من العمل دون أي عذر مشروع . ولم تسع سلطة الانتداب ، طيلة حكمهـا ، لاستصدار تشريعات للعمل على غرار تلك التي استحصل عليها العمال الفرنسيون ، بل كان هناك اختلاف واضح وتمييز عنصري بين العمال الفرنسيين أو عمال المتروبول الفرنسي والعمال المحليين(٥١) ، ان فيالاجور ام فيالعمل الاضافي ام فيالتعويضات.

الأجـير اليومي

كان العمال المياومون خاضعين لقوانين العرض والطلب وتتغير اجورهم حسب الفصول والمناطق . ففي الشتاء وأوائل الربيع يكون الأجر منخفضا جدا نظرا لقلـة الاعمال وكثرة اليد العاملة . أما في فصلي الصيف والخريف، فكان الأجر يبلغ اقصى مداه ، خاصة في الجبل والبساتين القريبة من المدن ، وغالبا ما كان الأجر الصيفي اليومي يصل الى ضعفي الاجر الشتوي . وميزة اختلاف الاجر حسب المناطق بقيت واضحة المعالم بعد الاستقلال . فقد نوه بهيج طبارة عام ١٩٦٠ الى ان الأجر اليومي لنعامل في الهرمل يتراوح بين ليرتين وثلاث ليرات ، بينمـا كان عـامل جبل لبنـان والمناطق الساحلية يتقاضى أجرا يوميا يتراوح بين ٥ و ٧ ليرات لبنانية(٥٢) .

وقد سجل تقرير ١٩٢٢ الاجر اليومي للعامل الزراعي بمعدل ٦٠ قرشا لبنانيا ـ سوريا للرجل و ٣٠ قرشا للمرأة و ٢٠ قرشا للولد . أمـا متوسط أجر العـامل الصناعي اليومي في نفس الفترة فكان ٧٥ قرشا للرجلو ٤٠ قرشا للمرأة و ٢٥ قرشا للولد في حين كان العامل في التجارة ينال أجرا يوميا يبلغ ١٠٠ قرشا للرجل و ٨٣ قرشا للمرأة و ٣٠ للولد (٥٣) .

اما يوم العمل فكان يتراوح بين ١٠ ـ ١٤ ساعة في اليوم . ولم تعمد سلطات الانتداب الى تحديد ساعات العمل طيلة الحكم الانتدابي على لبنان . وأول محـاولة للمطالبة بيوم العمل من ثماني ساعات كانت تلك التي تقدم بها حزب الشعب اللبناني عقب مظاهرات الاحتفال بأول أيار ١٩٢٥ .

(٥٠) — H. C. « La Syrie et le Liban 1919-1927 » — P. 308.

(٥١) راجع فصل « تطبيق الانتداب » : مقطـع « اجر غير متساو لعمل واحد » .

(٥٢) — Bahige Tabbarah « Procédés juridiques pour la mise en valeur de l'exploitation » — semaines sociales — P. 90.

(٥٣) — H. C. « Rapport pour l'année 1922 » — P. 294.

أدوات الزراعة والري

كانت التقنيـة الزراعية معدومة تماما في جميع الأريـاف اللبنانية . وكانت السكة الخشبية الأداة الزراعية الأولى لقلب التربة . والسكة ، سواء بسبب خفتها وطريقة استخدامها ، أو بسبب ضعف حيوانات الجر السيئة التغذية ، لم تكن تشق الارض الا على عمقضئيل جدا . وقد نتج عنتكرار هذه العملية فيالاراضي الزراعية ان تكونت تحت سطح تربتها ، وعلى قليل من العمق ، طبقة صلبة يصعب على ميـاه الامطار اختراقها وعلىجذور النباتات التغذية منها ، لذا كانالمردود عادة بالغ الهزال.

اما في المزروعات الصغيرة كالبقول والخضار فكان المعول ذو اليد الطويلة والحديدة المثلثة الشكل المسماة « مجرفة » والرفش ، أدوات الزراعة الرئيسية وان اختلفت تسمياتها حسب المناطق .

ويتم الحصاد غالبا بالمنجل. وفي المناطق الحجرية كان الحصاد يتم «بالقالوش» ، وهي عبارة عن منجل صغير . ويتم الدراس بواسطة النورج ، وهو لوح خشبي مستطيل الشكل فيه ثقوب أفقية متعددة مملوءة بقطع الحجارة الصلبة التي تطحن القش .

وري المزروعات ذو سمة مميزة في جميع المناطق . فقنوات الري مـن عمل المزارع الفرد او الجماعة العائلية المحدودة بنطاق القرية الواحدة . والري من الانهار يقوم في الغالب على الحق المكتسب بالعرف والعادة لجميع الاراضي الواقعة على ضفاف النهر او تلك التي تصلها مياه النهر حسب فترات زمنية منظمة سابقا . فالماء، بالمفهوم الشائع لاستعماله آنذاك ، ملك خاص لمفجره اذا كان بئرا ، وللأراضي الواقعة على ضفافه اذا كان نبعا او نهرا(٥٤) . والقاعدة المتبعة منذ أيـام الاتراك ان الاستعمال يخلق الحق . لذا بقي الاستعمال حكرا على أراضي الاقطاعيين والاغنياء والموالين لهم . بمعنى ان القوة الاقطاعية هي التي فرضت قانون توزيع المياه . وعن طريق خدمة هؤلاء الاقطاعيين وممالأتهم اكتسب بعض المزارعين حقوقا ثابتة في الري سرعان مـا تمسكوا بها ودافعوا عنها بقوة وثبتوها عن طريق المساحة . اما استخدام التكنيك في جر المياه واكتشافها فلم يكن له أي وجود . لذا ظلت معظم الينابيع خارج الاستخدام الزراعي وبقيت الانهار تحمل مياهها للبحر دون ان يستفاد من الطاقات الهائلة التي تحملها للري . وبالمقابل استمرت معظم الاراضي اللبنانية الصالحة للزراعة تعطي مردودا ضئيلا جدا وتعتمد في انتاجها على الامطار . أمـا السدود فلم يظهر لها اي أثر طوال فترة الانتداب ، كذلك مشاريع تربية الحيوانات المائية كالاسماك وغيرها ، وظل الري في جميع المناطق اللبنانية يعتمد مباشرة على مزارعين ، أفراد وجماعات ، يتشبثون بالتقاليد والعرف والعادة(٥٥) .

(٥٤) — J. Weuleresse « Les paysans de Syrie... » — P. 43.

(٥٥) — J. Weuleresse — op. cit. — P. 43.

ان اغفال تنظيم الري عمداً ، لعب دورا أساسيا في زيادة افقار وخراب الفلاحين لصالح كبار الملاكين الاقطاعيين وهيمنتهم على الارياف اللبنانية . فالري هو العصب الرئيسي للزراعة . وسيطرة الاقطاعيين عليه ، بدعم مباشر من حراب عساكر الانتداب ، أخرج مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية من دائرة الانتاج ورماها في البوار والمردود التافه بحيث اضطرت أعداد كبيرة من السكان الى الهجرة من الارياف الى المدن والخارج .

لمصلحة من اختلاف المكاييل والمقاييس والاوزان ؟

كانت المكاييل الزراعية وثيقة الاتصال بأدوات العمل والنقل ونوعيتها لدى الانسان والحيوان ، كما ترتبط أسماؤها بالحبوب والحيوانات المستخدمة في الزراعة وتتكيف طبقا لطبيعة المنتوجات الزراعية وللضرورات الاقتصادية والاجتماعية . ففي مجتمع كان القمح أساس الاقتصاد فيه ، كانت « القمحة » تعتبر الوحدة الصغرى في الاوزان الزراعية وترتبط بها الاوزان التالية(٥٦) :

الحبة أو القمحة	وحدة الوزن الاساسية	وتساوي	٠،٠٥ غراما
القيراط	٤ حبات	وتساوي	٠،٢٠ غ.
الدرهم	١٦ قيراطا	«	٣،٢٠ غ.
المثقال	١،٥ درهما	«	٤،٨٠ غ.
الأوقية		«	٢١٥ غ.
الأقة		«	١،١٨٢ كلغ
الرطل		«	٢،٥٦٤ كلغ
القنطار القديم		«	٣٢٠ كلغ
القنطار الجديد		«	٢٥٦ كلغ

وتباع الحبوب بالكيل . والوحدة الشائعة للمكاييل هي « المد » في معظم المناطق اللبنانية ، و « الطبة » او « المسحة » في مناطق عكار بشكل خاص . وأهم متفرعات المد هي(٥٧) :

الثمنية او التمنية وتساوي ثمن من المد او ٢،٢٥ كلغ .
الربعية وتساوي ربع من المد او ٤،٥٠ كلغ .
المد ويساوي ١٨ كلغ من القمح .
الكيلة وتساوي مدين او ٣٦ كلغ من القمح .
الشنبل ويساوي ٣ كيلات او ١٠٨ كلغ من القمح .
الشراره وتساوي ١٢ كيلة او ٤٨٢ كلغ من القمح .

(٥٦) — Latron « La vie rurale » P. 7; et E. G. Gédéon « L'indicateur syrien de 1922 » P. 48 et N. Maestracci « La Syrie contemporaine » P. 94.
(٥٧) — Latron « op- cit » P. 8, et Gédéon « op. cit. » P. 49, et Maestracci « op. cit. » — P. 95.

أما السوائل فكانت تباع على أساس الرطل بالنسبة للزيت او الحليب او الدبس وغيرها . وكان الرطل الشامي او الاسطمبولي هو الرطل الرسمي الذي فرضته الحكومة العثمانية وينقسم الى أقتين بالضبط ، وتنقسم كل منهما الى ست أوقيات بحيث يبلغ وزن الرطل تقريبا ٢،٦ كلغ على أساس ان الكيلو الواحد يساوي ٥ أوقيات والاوقية ٢١٥غ وليس ٢٠٠غ كما هي حاليا .

أما في التطبيق العملي فكان الرطل في صيدا يساوي ١٥ أوقية بدلا من ١٢ ، وفي جزين ١٨،٥ أوقية ، وفي الشويفات ١٣،٥ أوقية ، وفي عكار ١٢،٥ أوقية(٥٨) .

كذلك تختلف الاوزان حسب المناطق والمنتوجات وتختلف معها الاجور العينية . « فالطبة » او « المسحة » كانت تزن ١٤ كلغ من القمح في مناطق عكار وطرابلس والزاوية . لكنها تزن ١١ كلغ من الشعير في سهل عكار مقابل ١٠ كلغ من نفس المادة في الدريب في المنطقة ذاتها . وتزن كذلك ١٣ كلغ من « السورغو » او الذرة البيضاء علف الدجاج وتزن ٨ كلغ من الشوفان و ١١ كلغ من السمسم و ١٢،٥ كلغ من العدس والحمص وغيرها من البقول في مناطق الدريب بعكار . فالطبة اذاً لم تكن موحدة الوزن بل تختلف حتى داخل المنطقة الواحدة وباختلاف المادة الزراعية . لذا كان التجار يقتنون نوعين من « الطبات » : واحدة للمبيع وهي صغيرة ، وأخرى للشراء وهي كبيرة . ويكون الاختلاف بينهما واضحا ويتجاوز الكيلو الواحد في جميع الحالات . كذلك كان الاختلاف واضحا في أدوات بيع التبن وأرطال الزيت والحليب وغيرها بحيث كان التاجر يستخدم دوما أداتين لا واحدة .

ويتغير وزن المد حسب المواد الزراعية وحسب المناطق . فهو يزن أساسا ١٨ كلغ من القمح لكنه يرتفع الى ١٩ كلغ قمحا في مناطق العاقورة وكسروان وعاليه وينخفض الى ١٧،٥ كلغ قمحا في المتن والشوف والى ١٣،٥ كلغ قمحا في صور والنبطية والى ١٢،٥ كلغ قمحا في صيدا ويحافظ على نسبة ١٨ كلغ من القمح في البقاع الشمالي والجنوبي وفي حاصبيا وراشيا ومرجعيون(٥٩) .

ومد الشعير يختلف ايضا تبعا للمناطق فهو ١٢،٥ كلغ في المتن مقابل ١٥ كلغ في الشوف والبقاع الشمالي و ١٤ كلغ في البقاع الجنوبي و ١١ كلغ في عكار و ١٠ كلغ في الدريب من نفس المنطقة ، و ١٠ كلغ في صور و ٩ كلغ في صيدا .

اما مد الذرة فيعادل ١٣ كلغ في عكار و ١٤ كلغ في الزاوية و ١١ كلغ في صيدا ، و ١١،٥ كلغ في النبطية و ١٧ كلغ في البقاع الشمالي و ١٨ كلغ في البقاع الجنوبي .

ويزن شنبل الحنطة ١٤٠ كلغ في عكار والدريب ، وشنبل الشعير ١١٠ كلغ في عكار مقابل ١٠٠ كلغ في الدريب(٦٠) .

لقد كان الاختلاف في المكاييل والاوزان يتم لصالح التجار وعلى حساب المنتجين الزراعيين . وكان هذا النوع من الغبن والنهب واسع الانتشار في جميع الارياف

(٥٨) — A. Latron « op. cit. » — P. 8.
(٥٩) — Latron « op. cit. » — annexe I.
(٦٠) — Latron « op. cit » — annexe I.

اللبنانية . ولم تتدخل السلطة المنتدبة خلال الفترة الانتدابية الاولى لوضع أوزان موحدة وفرضها في جميع المناطق بل لجأت فقط الى اعتماد المتر في الاسواق المدينية واليارد بالنسبة للبضائع الانكليزية . وبالرغم من اعتماد الكيلوغرام في الاوزان فان هذه الوحدة لم تتعد نطاق المدن ولم تسع سلطات الانتداب لفرضها رسميا في جميع المناطق .

أمـا مقاييس الطول فكانت وحدتها « الدراع » أو « الذراع » لا المتر المربع . وكان « الدراع المعماري » الوحدة الاساسية في قياس الاراضي ويتفرع عنه الباع المساوي لأربعة اذرع ، والميل المساوي لألف ذراع . ويعتبر الذراع المعماري ٧٥ سم والباع ٢٫٧١م والميل ٧٥٠م(٦١) .

وحدة مقاييس المساحة هي « الدونم » عـادة بالنسبة لقياس الملكيات ، كذلك « الفدان » أي يوم الفلاحة الذي باستطاعة الفدان ان يقوم به . وترتبط بالدونـم التقسيمات التالية(٦٢) :

الدراع المربع ويساوي ٠٫٠٠٤٥٩ م٢ .
الدراع المعماري ويساوي ٠٫٠٠٧٥ م٢ .
الفـدان ويساوي ٧٥٤ م٢ .
الدونم ويساوي ٨٠٠ م٢ بدلا من ١٠٠٠ م٢ كما هو حاليا .

ولا بد من التنويه في هذا المجال ان قياسات المسافة كانت وحـدتها الاساسية بالكيلومتر لكنها حصرت في نطاق الخطوط الحديدية والطرقات ، في حين استمر قياس المسافات ، طيلة أيـام الانتداب ، بساعات السير على الاقدام ، وبالفرسخ التركي الذي يبلغ في المتوسط خمسة كيلومترات ويعبر عنه بالمسافة التي يقطعها حصان محمل في مـدى ساعة واحـدة . لكن الفرسخ التركي كان يختلف ايضا بالنسبة للمناطق فيصل احيانا الى ٣ أميال او ٨٫٣ كلم . وبقي استخـدام الميل الهاشمي المساوي ١٠٠٠ باع او ٢٫٧٠ كلم(٦٣) شائع الاستعمال .

من المؤكد ان الارياف اللبنانية عامة ، والارياف الواقعة خارج جبل لبـنان خاصة ، ومناطقها البالغة الخصوبة زراعيا على الاخص ، كانت عرضة لاستغـلال مباشر لصالح تجار المـدن وسماسرة الحبوب . فهذه المناطق بالذات كانت بمثابة مركز لتموين سـكان المدن بالحبوب . وقد لعبت المقاييس والاوزان والمكاييل دورا هامـا في نهب الفلاحين والمزارعين تحت أبصار ادارة الانتداب بالذات . تلك الادارة كانت مدينية الطابع والمكـان بحيث اعتبرت بيروت المركز الاساسي لادارتها وعسكرها وسياساتها وتجارتها وتوجيهها الثقافي وغيره . وبقدر مـا كان يزداد نهب تجارها وموظفيها لبيروت وباقي المدن اللبنانية والسورية ، بقدر مـا كانت تفسح المجال أمام تجار وسماسرة المدن لنهب الارياف وتجميع خيراتها في مصارف ومؤسسات الفرنسيين .

(٦١) — H. C. « Ce que tout Français doit savoir de la Syrie et du Liban » — P. 51.
(٦٢) — Latron « op. cit. » — Annexe I — et Gédéon « op. cit. » — P. 49 — et Maestracci « op. cit. » — P. 95.
(٦٣) — Latron « op. cit. » — P. 201.

فالادارة الانتدابية لم تسع الى تنظيم الريف الا بمقدار مـا ينسجم ذلك التنظيم مع مصلحة الاقطاعيين والسماسرة المحليين العاملين على تأييد سياستها .

سمسار المدينة يشارك ايضا في نهب الفلاحين

بين بداية مواسم الحصاد والاشهر القليلة التي تليه ، كان يلاحظ انخفاض عمودي في أسعار الحبوب بحيث تنحدر الى ٣٠ و ٤٠ و ٥٠ بالمئة عما كانت عليه قبل ذلك التاريخ . وفي حين تحافظ الحبوب على أسعار متدنية طيلة فترة جني المحصول، ترتفع فورا الى ضعفين او ثلاثة اضعاف عند شراء البذار ثم تزداد ارتفاعا في الشتاء وتبقى مستمرة الارتفاع حتى بداية الموسم الجديد . وعلى هذا الاساس يضطر الفلاح الى شراء مـا باعه بأسعار مرتفعة جدا . والفلاح دوما مضطر لبيع محصوله عند الحصاد بسبب استدانته المسبقة من المرابي أو مالك الارض او تاجر المدينة ، وعليه ان يسدد مـا استدانه مع الفوائد الباهظة . اذا كان تاجر المدينة او السمسار يلعب دور المرابي لهؤلاء الفلاحين ويستغل حاجتهم الماسة الى القوت فيمدهم بالحبوب او النقود لقاء التعهـد بارسال محصولهم اليه ، وهو الذي يبيع المحصول كما يشاء ويقتطع نقوده وفوائدها كما يشاء ايضا ، ونـادرا ما يتبقى للفلاح الا مؤونة أشـهر قلائل يعود بعدها الى الاستدانة من جديد .

ان سمسار المدينة لعب دور البائع والشاري لمحاصيل الفلاحين . وكان يستغل هذا الوضع الى اقصى حد فيشتري المحصول في بداية الموسم بأسعار زهيدة ، ثـم يخزنه ويعود فيبيعه الى الفلاح نفسه بأسعار جد مرتفعة .

ان محتكري الحبوب في المدينة لعبوا دورا قـذرا في افقار وخراب المزارعين والفلاحين . فبتقديم المال والبذار لهم ، على حساب الموسم القادم ، كان السماسرة يسيطرون على انتاج هؤلاء . ففي حين احتجز الاقطاعي حرية الفلاح المعـدم ومنعه بالقوة من مغادرة الارض التي يعمل عليها ، كان سمسار المدينة يحتجز فعليا محصول الفلاح المتوسط والفقير والميسور وحتى الاقطاعي الصغير ويجبره على تقـديم كامل محاصيله لهذا السمسار . أما المحصول ، فجيدا كان أم رديئا ، لم يكن من نصيب الايدي التي عملت على انتاجه ، ولا من نصيب المنطقة التي أنتج فيها بل يذهب الى جيوب تجار المدن واقطاعيي الريف السـاكنين فيها ايضا .

ان سماسرة المدن جمعوا ثروات طائلة على حساب خراب الفلاحين في الاريـاف وامتصاص خيراتها لصالح حفنة صغيرة من تجار الحبوب المرابين .

سوء نظام التغذية

ان استغلال الفلاحين ونهبهم من قبل الدولة وسـادتهم الاقطاعيين والمرابين ، مضافا الى الكوارث الطبيعية والامراض التي كانت تفتك بهم وبماشيتهم ومزروعاتهم ، قـد تكشفت عن نتائج مذهلة من البؤس الرهيب في حياة الفلاحين والريفيين في

لبنان بشكل عــام . فالفلاح ، المعـدم والفقير والمتوسط ، يعيش دوما على حـدود المجاعة . فهو فريسة لسوء تغذية مزمنة وليس لديه سوى الخبز والبرغل واللبن الرائب . كما ان المحاصصة لا تترك له سوى الحـد الادنى مـن القوت الضروري لاستمرارية الحياة مع افتقار تـام للنقد الذي يستطيع بواسطته شراء حاجيات من خارج الانتاج الزراعي الذي يتم تبادله بالمقايضة . فالادخار ، مهما كان شكله ومهما كان نوعه ، كان حلما نادر التحقيق لذا كان الموسم الرديء يعني دمـار الفلاح او موته جوعا او الاستلاف بفوائـد فاحشة يدفعها احيانا ٤٠٠ بالمئة(٦٤) .

والخبز أساس التغذية الريفية فيجميع الاحوال. واستقبال الضيوف واحتفالات الاعياد كانت المناسبات الوحيدة التي يتغير فيها نوع الغـذاء تقليديـا عن مشتقات انبرغل والحبوب ومشتقات الحليب . ففي هذه المناسبات كان يتم ادخال اللحم على الطعام كذلك الدجاج الذي تربيه العائلة بالذات والذي ينجو من أنياب الاقطـاعي ورجال الدرك .

وفي السهول الكبيرة ، كان نظام التغذية يقوم أساسا على الحبوب ، من قمح وذرة وشعير والتي يصنع منها الخبز والحلوى والبرغل وغيرها . والشعير غـذاء الفلاح الفقير الذي لا يستطيع شراء القمح لأن الشعير عـادة هو علف الحيوانات ، خاصة الحمير . أمـا الذرة فكانت على نوعين : الذرة الصفراء وتكثر في مناطق عكار والبقيعة والبقاع وتستخدم كذلك في صنع الخبز ، والـذرة البيضاء ، وتسمى السورغو ، وهي غـذاء الدجاج عادة . لكن نظام الاستثمار ذاك دفع أعدادا كثيرة من السكان لمشاركة الدجاج في أكل السورغو ، كما دفعوا قسما آخر من السكان لمشاركة الحمير في غذائها من الشعير .

تضاف الى هذه الحبوب مـادة دهنية ، هي زيت الزيتون على السواحل وفي مناطق انتاج الزيتون ، او سمن الغنم والبقر في السهول والجبال ، ثـم الزيتون المكبوس ، مع بعض الخضار والبيض والفاكهة الطازجة والاجبان .

اما اللحم فلم يكن يحتل سوى مكانة ضيقة جدا في تغـذية الفلاحين . وفي الصيف خاصة ، كان اللحم وجبة غير عـادية في جميع أرجاء الريف اللبناني ، فهو لا يظهر الا في الآحاد وأيـام الجمعة والاعياد . وفي الشتاء يستعاض عن اللحم « بالقاورمة »(٦٥) او اللحم المدهن المحفوظ .

وكانت الخضار تستهلـك بكميات كبيرة في الجبل والسواحل . وفي جميع المناطق كان يجري تحضير أنواع من المربيات لفصل الشتاء خـاصة الدبس ومربى العنب والسفرجل والمشمش والزبيب وغيرها(٦٦) .

وفقير المدن لم يكن طعامه بأفضل من طعـام فلاح الريف بل كان يتغـذى بالخضار والفواكه الرخيصة وبقطع الخبز مع الحلاوة او الجبنة . فقـد كانت حياة الاثنين متشابهة في المأكل والمسكن والملبس . ففقير الريف يعتمد على مـا يبقيه له

---

(٦٤) — Latron « La vie rurale » — P. 117.
(٦٥) — J. Weuleresse « Les paysans de Syrie... » — P. 232.
(٦٦) — Latron « op. cit. » — P. 120.

المالك من انتاجه هو من الارض ، أي يعيش على حساب نفسه دون اي اتصال بالخارج ويعتاش المالك من استغلال فلاحه بالذات وعلى حساب خرابه، كذلك فقير المدينة الذي يعيش على جزء ضئيل من قوة عمله في حين يغتني التاجر او صاحب المصنع على حساب دماره ايضا(٦٧) . لقد كان الاثنان خاضعين لاستغلال رهيب ولا يستطيعان مغادرة عملهما الا اذا اختارا الموت جوعا او هاجرا تاركين وراءهما عيالا متعددة الاطفال .

أما الشراب فكان يختلف حسب المناطق والطوائف . وعلى العموم كان الريفيون مقلين في تناول المشروبات الروحية مـا عدا جبل لبنان حيث كان النبيـذ يستهلك بكثرة خاصة النبيذ المعتق في فصل الشتاء ، كما كان العرق الملقب « بحليب السباع » مشروب الاعراس عند المسيحيين وأثناء ولائمهم وأعيادهم الكبرى دون ان تكـون له صفة الاستهلاك اليومي . والنبيذ والعرق محرمان شرعيا لدى جميع الطوائف الاسلامية .

ان شراب الفلاح الاساسي هو الماء الذي يفضله من الينبوع مباشرة ويشربه حتى الارتواء ، بيديه او بالابريق الفخاري . وفي المنازل كانت القهـوة شراب الضيافة ويستعاض عنها بالشاي في بعض المناطق و « بالمتة » عند الدروز بشكل خاص .

سوء العناية الصحية

ان نقص التغذية ، والسكن الرديء ، والجهل بالوقاية الصحية ، وغياب الثقافة والتعليم ، وحياة البؤس المستمرة للأغلبية الساحقة من اللبنانيين ، والربا الفاحش ، وضرائب الدولة المتزايدة ، والسيطرة الاقطاعية ، وغيرها ، ساهمت الى حـد كبير الى جانب موجات الجراد والطاعون والكوليرا والتيفوئيد والامراض الوبـائية باعتلال صحة اللبنانيين ، خاصة الفقراء منهم في المدينة والريف ، كما يعترف بذلك صراحة تقرير المفوضية العليا لعـام ١٩٢٤ . حتى في جبل لبنان ، حيث المناخ أكثر ملاءمة من باقي المناطق وحيث مستوى الفلاح فيه مرتفع أكثر بما لا يقـاس من أقرانه في باقي المناطق ، فـان تقرير هذا العام يسجل ٣٤٤ اصابة بالحمى التيفوئيدية هناك ، و ٨٣ اصابة بالجدري ، و ١٢٤٣ اصابة بالحصبة ، و ٢٠٤ اصابات بالدفتيريـا او الخانوق ، و ١٣٤ اصابة بالتراخوما ، و ٩٢ اصابة بالسعال الديكي ، و ١٦٥ اصابة بأمراض الدماغ والجهاز العصبي ، و ٩٤٥ اصابة بأمراض جهاز الدورة الدموية ، و ١٤٧١ اصابة بأمراض الجهاز التنفسي ، و ٩٤٣ اصابة بأمراض الجهاز الهضمي ، و ٢٧٥ حالة وفـاة بأمراض خطيرة ، و ١٩ اصابة بالطاعون ، وغيرها(٦٨) . وتسـجل تقارير الفرنسيين ان سوريا ولبـنان كانتا عرضة باستمرار لموجات من الجـدري والطاعون والكوليرا والتيفوس التي كانت تجتاح السكان والحيوانات دون ان تكـون هناك أجهزة صحية قادرة على مكافحة تلك الاوبئة والامراض سوى المحجر الصحي في الكرنتينا في بيروت الضعيف التجهيز، وبعض المؤسسات الصحية الخاصة التي

---

(٦٧) — Noël Maestracci « La Syrie contemporaine » — P. 207.
(٦٨) — H. C. « Rapport sur l'année 1924 » — Annexes 6 et 7 — P. 98-99, et R. O'Zoux « Les Etats du Levant... » — P. 204-205.

تتطلب المعالجة فيها نفقات باهظة وتفتقر ايضا الى معظم الادوات الصحية اللازمة والتجهيزات .

ان السنوات الاولى التي تلت الحرب العالمية الاولى تميزت بالقسوة الهائلة على مجموع السكان في سوريا ولبنان بسبب موجات الجراد المتتالية التي كانت تجتاح اراضيهما وتأكل الاخضر واليابس تاركة وراءها كميات كبيرة من البيوض على أراض قاحلة مما اضطر الاهلين الى تنظيم حملات جماعية مستمرة لمكافحة الجراد وبيوضه دون ان تكون هناك وسـائل فعالة لمكافحته والقضاء عليه من الجو . وقـد تسبب الجراد والجوع والاوبئة بالعديد من الاصابات المميتة بين اللبنانيين والمهاجرين الارمن .

بعض الملاحظات

بقي الريف اللبناني خلال الفترة الانتدابية الاولى متروكا لشأنه دون اي تدخل فعلي من جانب سلطات الانتداب لتطويره وتنشيط الموارد الطبيعية فيه . فطبيعة الانتداب بالذات كانت ترتدي طابعا مدينيا واضحا وتتمركز في بيروت بشكل خاص حيث تجمعت فيها ادارات الدولة ومؤسساتها المالية والتجارية والعسكرية والتعليمية وغيرها . لكن لا بد من الاشارة الى ان الانتداب الفرنسي لم يكن يهمل الريف اللبناني في حملاته المتكررة لجمع مدخراته الذهبية وفرض الضرائب الباهظة على سـكانه . تلك الضرائب دفعت العديد من الريفيين ، بفعل سنوات الجفاف المتكررة خـلال تلك الفترة ونهب الاقطاعيين والاوقاف الدينية المتزايد للانتاج الفلاحي الضئيل الى هجرة قراهم والتمركز في المدن او الانتقال الى الخارج مما ادى الى افراغ قرى بكاملها من سكانها وازدياد سـكان المدن خاصة بيروت بشكل عامودي .

لقد لعب النزوح والهجرة دورا بـارزا في ضرب أسس الاقتصاد الفـلاحي ومؤسساته الاجتماعية في الريف خاصة المسكن والعائلة والعمل . فقد انتقل هؤلاء المهاجرون من العمل القسري او الايجار السنوي والموسمي الى العمل اليومي المدفوع الاجر نقـدا فشكلوا نواة اخرى من الطبقة العاملة اللبنانية المتفاوتة الاستقرار بـين البروليتاريا الصرف وانصاف البروليتاريا وبقيت السمة المميزة لهم ، خلال تلـك الفترة ، ارتباطهم الفعلي في الريف بحيث شاركوا في العمل اليدوي فيه خاصة في مواسم الحصاد والقطاف وغيرها كما شـارك المهاجرون في اعالة أعـداد كبيرة مـن الاهل والاولاد المقيمين فيه .

ان تطوير الريف اللبناني وشق الطرقات هناك ، على قلتها ، لم تكن فعليا مـن عمل ادارة الانتداب ، بل اعتمدت في الغالب على هبات الكرماء من ابناء القرى الذين هاجروا وأثروا ، كما اعتمدت على فرض السخرة في شق طرقات الريف واعمال الري فيه .

كذلك فتطوير المنازل السكنية في الريف لم يتم ايضا بفضل انعاش الريف بالمشاريع الاقتصادية التي تدر الخيرات الوفيرة على سـكانه بل بفعل الهجرة في المقام الاول وبفعل النزوح الى المدن ، هذا النزوح المرتبط بوثـاق متين مع الريف في المقام

الثاني . امـا حياة الريف الاقتصادية فبقيت كما كانت عليه أيـام الاتراك دون اي تغيير جدي وظاهر في جميع المستويات ، ان على صعيد نظام الملكية العقارية الكبيرة او على صعيد الري والطرقات وادوات الزرع والحصاد وغيرها . واذا استثنينا فقط حملة تشجيع زراعة التوت لانتاج الحريـر والتي تمركزت أساسا في جبل لبـنان وانعشت سـكانه لسنوات قليلة جدا بكميات وفيرة من النقود ، فـان اي مشروع اقتصادي او سـد مائي لم يظهر في ارياف لبنان طيلة العهـد الاول من الانتداب .

هذا الاهمال التام للريف أبقى حياته الاجتماعية على حالها دون تغيير جذري خلال هذه الفترة . فقـد استمرت سيطرة الاب على عائلته ، كما استمرت سيطرة الذكر ، المنتج زراعيا في اقتصاد يقـوم أساسـا على الزراعة البسيطة والتبادل البضاعي ، سمة بارزة من سمات الريف ، واستمر معها حق الاب أو الوصي في اجراء العقاب الفوري حتى الموت في بعض الحالات ، خاصة في « جرائم الشرف وغسل العار » دون تدخل مباشر من جانب السلطة المركزية .

ان قوانين العرف والعادة المتوارثة عبر مئات السنين بقيت سـارية المفعول وسيفا مسلطا فوق رؤوس الريفيين بحيث كان واضحا ان سيطرة الذكر او الاب ليست الا مظهرا من مظاهر سيطرة الاقطاعي ، الممثل للسلطة الانتدابية في الريف ، على الرجل والمرأة معا في حالة من نظام العبودية الموغل في القـدم .

وسيطرة الاقطاعيين على الريف لم تكن تحجب في الواقع دعم الفرنسيين لهؤلاء الاقطاعيين وتسخير عساكر ادارة الانتداب لخدمتهم بحيث أصبح الاقطاعي سـيد الريف وممثلة في ادارة الدولة الانتدابية الموالي لهـا . فتعززت بالتالي سيطرته العقارية والتنفيذية في منطقته دون ان تتعزز معهما امكانياته المادية التي يستطيع معها شراء الادوات الزراعية الحديثة وتنشيط زراعته في الريف . فهو مضطر لابراز زعامته الريفية ، ولتحمل أعباء السكن في المدن وما يقتضيه من نفقات باهظة . ولما كانت موارده الزراعية محدودة ، نتيجة نظام الاستثمار وادوات الزراعية والري ، كانت شراسته تزداد لنهب فلاحيه أكثر فأكثر ، بينما كان هؤلاء يلجأون الى النزوح والهجرة او يفرضون العمل اليومي المأجور نقدا ، مما زاد بشكل ملحوظ في أزمـة الاقطاعيين المادية وفي ارتفاع نسبة الاراضي البور في جميع الارياف اللبنانية خاصة اراضي الاقطاعيين وابقى أسعارها دون زيادة تذكر في حين كانت نسبة تكاليف المعيشة ترتفع باضطراد . هذا الواقع الجديد دفع العديد من الاقطاعيين ، كما دفع العديد من المقاطعجية سابقا في جبل لبنان ، الى تعـاطي التجارة وأعمال الوكالات ، حيث الربح السريع ، وابتياع أراض لهم في المدن حيث امكانية ارتفاع الاسعار كبيرة ، وبدأ بعضهم بترسيخ أقدامه في أجهزة الدولة سياسيا وماليا .

ان ابقاء الريف اللبناني يواجه قدره بنفسه دون مساعدة من دولة الانتداب او من الاقطاعيين المسيطرين عليه ، حرم هذا الريف كما حرم لبنان من خيرات اقتصادية وفيرة تختزنها اراضيه وبقيت مساكنه على حالها ، مـا خلا بعض مناطق الاصطياف القريبة من بيروت كما بقي التعليم فيه شبه معدوم بين الذكور والاناث ، واستمر نظام

العمل يقوم على العرف والعادة دون اية تشريعات او قوانين تضمن للفلاح الحد الادنى من امكانية العيش والضمان من الموت جوعا، كما استمرت الملكيات العقارية الكبيرة غير المجزأة سمة بارزة من سمات المجتمع الريفي في لبنان ، خارج أسوار قلعة جبل لبنان الصخرية . فالجهل والفقر والمرض والهجرة كانت الصفات الملازمة لحياة الريفيين في لبنان في أوائل عهد الانتداب .

الباب الرابع :
الحركة السياسية في لبنان : من الحكم العسكري المباشر الى الديموقراطية الشكلية
١٩١٨ - ١٩٢٦

الفصل الأول
بين الرفض المطلق والتبعية الكاملة للانتداب
١٩٢٠ - ١٩٢٤

تيار القومية العربية العلمانية

أدت الحرب العالمية الاولى الى نتائج بالغة الاهمية بالنسبة للعرب منها اعلان الثورة العربية عام ١٩١٦ للتخلص من النير التركي ، وهزيمة الامبراطورية العثمانية واقتسام تركتها بين الحلفاء المنتصرين .

وبالرغم من ان نهاية هذه الحرب لم تحمل آمالا زاهرة للعرب ، فقد حملت الثورة العربية الكبرى أحلاما كبيرة للوطنيين . فكتب الشاعر اللبناني بشارة عبدالله الخوري ، الاخطل الصغير ، يقول « ان الفكرة السائدة آنذاك ان الحلفاء سيبعثون الامبراطورية العربية وعلى رأسها الحسين بن علي . وكانت الحاجة ماسة الى اثارة الخواطر في البلاد تعجيلا ليوم الخلاص وهو أمنية كل البلاد العربية في ذلك العهد »(١)

بيد ان سياسة جمال باشا القمعية ، وشنق الاحرار ، والنفي الى الاناضول والرومللي ، انتهت بمقتل او ترحيل قسم كبير من المثقفين الوطنيين في سوريا ولبنان ، وقمع كل تعاطف مع الفرنسيين والانكليز بشدة بالغة ، وتناول الاضطهاد المسلمين والمسيحيين على السواء ، ودونما تمييز .

وقدم قنصل فرنسا ، فرنسوا جورج بيكو ، من حيث لا يدري ، أسماء جميع المتعاونين معه من المثقفين الوطنيين . ومن كتاب الشهيد فيليب قعدان الخازن نقرأ الفقرة التالية : « أعلنت الحرب العالمية الاولى في صيف ١٩١٤ وبدأ الانتقام الطوراني من العرب الذين عملوا لحرية قومهم ولا سيما في لبنان وسوريا وفلسطين . فكان من سبل الشر رعونة قنصل فرنسا في بيروت ، ف. جورج بيكو ، اذ سافر الى بلاده تاركا أوراقه وتقاريره السرية في خزائن القنصلية وأوكل أمر حمايتها الى قنصل

---

(١) « جريدة البرق — « لماذا تسميت بالاخطل الصغير ؟ » السنة ٢٣ — العدد ٣٣٨٦ الصادر في ١٥ كانون الاول ١٩٣٠ . حول الحياة السياسية في لبنان المتصرفية راجع مقالة الاستاذ يوسف ابراهيم يزبك « المقدمات التي مهدت للحياة النيابية في لبنان » المنشور في مجلة «الحياة النيابية» المجلد الثالث — تشرين الاول ١٩٧٣ .

الولايات المتحدة الاميركية . ولم يكن القنصل الاميركي حازما في مـا كلف له ، والحكومة العثمانية لم تبال بامتيازاته القنصلية فاستولت على اضبارات القنصلية الفرنسية ، ومن هذه الاضبارات عرفت جميع النشاطات التي بذلها القوميون العرب والاحرار والناقمون على سياسة الآستانة . فراحت تبطش بهم أفرادا وجماعات »(٢)

يتبين لنا من هذا المقطع ان الدعوة كانت قومية عربية وليست اقليمية حتى بين صفوف المسيحيين في لبنان . ويؤكد الكثير ممن كتب حول هـذه الفترة ان بعث الفكرة والشعور العربيين قـد ساهم فيه بنشاط المسيحيون اللبنانيون ، حتى ان الدكتور ادمون ربـاط ينسب الى هؤلاء ، تاريخيا ، « بعث هذه الفكرة ثم حـذا حذوهم كتاب مسلمون من سوريا لجأوا جميعا الى مصر هربا من استبداد السلطان عبدالحميد الثاني »(٣) . « ففكرة القـومية العربية تحركت أسـاسا من منطلقات ديمقراطية علمانية »(٤) ، كما يقول رئيف خوري . ويؤكد هذا القول البرت حوراني « بـأن القومية العربية ، في تعبيرها عن نفسها ، كانت حركة علمانية »(٥) . فقـد كان الزعماء يرغبون في تجريد فرنسا من سلاحها الاقوى وهو وجود الاقليات المسيحية التي كانت تتطلع الى فرنسا لحمايتها » .

لذا يمكن القول ان الشعارات التي رفعها دعـاة القومية هؤلاء ، انطلقت أساسا من الالتفاف حول العروبة لا الدين . وكان الهدف واضحا : تجميع العرب حول شعار وحدوي قومي للعمل ضد الاتراك وضد الانجرار وراء مخططات الاوروبيين ، فرنسيين كانوا ام انكليز .

وهذا مـا يفسر الى حد كبير ، مغزى الدعوة التي اطلقتها جريدة « الحقيقة » البيروتية منذ دخول الحلفاء الى سوريا ولبنان . « فالحقيقة » التي كانت تنطق آنذاك بلسان الوحدويين العرب ، رفعت شعار « تأليف حزب سيـاسي يضم المسيحيين والمسلمين في سبيل قيام وحدة وطنية على أساس مكين »(٦) .

ان الجو العـام الذي أعقب الحرب العالمية الاولى ، والذي كثرت فيه شعارات « حق تقرير المصير » و « حق الامم الصغيرة في ادارة نفسها بنفسها » و « نبـذ الطرق الاستعمارية القديمة » وغيرها ، دفعت العديد من المثقفين الى اقتباس شعارات الثورات التحررية في العالم وخاصة الثورة الفرنسية بالذات . ويقول الياس ابو شبكة في تقييمه لهذه الفترة « مـا كادت الحرب الكبرى (١٩١٤ — ١٩١٨) تضع أوزارها ، حتى ارتفعت أصوات الشرقيين ، على اختلاف أجناسهم وأديانهم ، داعية

(٢) كتاب الشهيد فيليب قعدان الخـازن — نشر يوسف ابراهيم يزبـك — ص ٦٩ . وسميـح الزين « ٦ أيار » ص ١٠٤ — ١٠٥ .

(٣) — E. Rabbath « L'évolution politique de la Syrie sous Mandat » — P. 22.

(٤) رئيف خوري . « عبد الغني العـريسي » . الطريق — السنـة ١٨ — كـانون الاول ١٩٥٩ — ص ١٢ .

(٥) البـرت حـوراني « الفكـر العـربي في عصر النهضة » — ترجمة كريـم عـزقول — ص ٣٥٣ . ونقولا زيادة « ابعاد التاريخ اللبناني الحديث » ص ٢٤٢ .

(٦) كمال عباس . « الحقيقة » — السنـة ١١ — العدد ٩٨٤ الصادر في ٥ كانون الاول ١٩١٨ .

الى الاخـاء ، والمحبة ، والحرية ، والمساواة . . . »(٧)

لقد تميزت السنوات الاولى من نهاية الحرب بمـد عروبي واسع في سوريـا ولبنان ، وكان على الحلفاء خاصة الفرنسيين منهم ، العمل بصبر وأنـاة لتفتيت وحدة هذا التيار ، وتأليب العديد من المحليين ضده باسم « الدين » و « الاستقلال التام » و « المساعدة » للوصول الى مدارج الحضارة . أن فكرة القومية العربية العلمانية وجدت صدى واسعا لها بين صفوف الكتاب والمثقفين اللبنانيين في الداخل والخارج ، فانبروا للدفاع عنها ومناصرتها كحركة قومية جامعة لشمل العرب وتتجاوز الاطر الدينية التي كانت أسيرتها آنذاك . والقومية العربية العلمانية كانت في الواقع تجسيدا واستمرارا للدعوات السابقة التي نـادى بهـا بطرس البستاني وابراهيم اليازجي والعديد من الكتاب اللبنانيين في مصر منذ القرن التاسع عشر ، لـذا لاقت أرضا خصبة وآذانا صاغية لها في لبنان قبيل الحرب العالمية الاولى وأثناءها ، ولعبت الاحزاب السياسية والجمعيات السرية والمؤتمرات السابقة دورا كبيرا في التمهيد لها .

أضواء على مواقف اللبنانيين من الاتحاد ، والانفصال ، والانتداب (١٩١٨ — ١٩٢٠)

أ — في الداخل :

تميز الاحتلال الانكلو — فرنسي للبنان في نهاية ١٩١٨ بالغياب الكامل للحياة السياسية فيه ، والتي كانت بالغة النشاط قبيل الحرب .

اما الوجود الفرنسي العسكري الضئيل والبالغ ألفي رجل فقط عند نهـاية الحرب ، فقد أجبر ساسة الفرنسيين على التركيز مباشرة على أصدقائهم التقليديين اي الموارنة بشكل خاص . وكانت أبرز التيارات في صفوف هؤلاء تلك التي تنادي بتوسيع حدود لبنان نحو مواقعه الطبيعية والتاريخية(٨) . وكان دعـاة هذا التيار يطمحون الى الاستقلال الذاتي وتحقيق الانفصال عن سوريا .

لذا كانت مطالب الاستقلال التام والعلاقـات الاقتصادية المتينة مع الداخل وتوسيع حدود الجبل نحو المدن والسهول أبرز أهداف الحركة السياسية داخل جبل لبنان خلال عامي ١٩١٩ — ١٩٢٠ . ولتحقيق هـذه الاهداف كان البعض يطـالب بالمساعدة الفرنسية ، دون ان تؤثر هذه المساعدة على الاستقلال التام الذي حـدده اللبنانيون كهدف لهم . وتمثلت تلك الاهداف في مذكرات ثلاث تقـدم بها مجلس ادارة جبل لبنان السابق والتي تم على أساسها ارسـال ثلاثة وفود الى مؤتمر الصلح في باريس . وكان داخل أعضاء هذا المجلس تمايز في مستوى التصور السياسي للبنان المستقل . فمنهم من أيـد الانفصال التام عن سوريا ومنهم من دعا الى تـأييد مقررات المؤتمر السوري لعام ١٩١٩ والرامية الى اعطاء لبنان استقـلالية نسبية

(٧) الياس ابو شبكة « روابط الفكر والروح بين الشرق والغرب » ص ٥٨ .

(٨) — A. Sfeir « Le mandat français... » — P. 44.

داخل الاتحاد السوري شريطة ابعاد كل يـد أجنبية عن التلاعب في مصير سكانه . وسرعان ما قامت ادارة غورو باعتقال دعاة هذا الاتجاه وعلى رأسهم سعدالله الحويك ، شقيق البطريرك بالذات ، عندما قرروا الذهاب الى دمشق لمبايعة الملك فيصل والسفر من هناك الى حيفا فأوروبا لتوضيح وجهة نظرهم أمام الرأي العام هناك . وقامت ادارة الانتداب بنفي سعدالله الحويك وخليل عقل ومحمد محسن وسليمان كنعان وفؤاد عبدالملك والياس الشويري الى كورسيكا(٩) . اما دعـاة الاتحاد مع سوريـا فكانوا الاغلبية الساحقة من سـكان المناطق التي ضمت الى جبل لبنان المتصرفية . وقـد عبرت مقررات المؤتمر السوري ، الـذي شـاركوا فيـه عبر مندوبيهم ، عن تصوراتهم السياسية حول مستقبل لبنان .

ففي أعوام ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ كانت هناك فكرتان رئيسيتان لحل القضية اللبنانية ـ كما يقول جورج حنا ـ الفكرة الاولى : استقلال لبنان وانفصاله عن سوريا ، والفكرة الثانية : استقلال لبنان واتحاده مع سوريا في الامور الخارجية والاقتصادية »(١٠) .

اما القول بـأن اللبنانيين قد رحبوا بالفرنسيين وأيدوا فكرة اقامة دولة لبنانية مستقلة عن سوريا وباقي أجزاء العالم العربي ، وبـأن اللبنانيين دعوا الى الانتداب الفرنسي وعملوا له فقول يرفضه الواقع التاريخي وترفضهالوثائق التاريخية بالذات. فالذين رحبوا بالانتداب من اللبنانيين لم يمثلوا كل اللبنانيين من جهة ولا طائفة واحدة حتى من جهة ثانية . فالطائفة المارونية ، وهي المعنية دوما بالقول انها ايدت الانتداب وعملت له ، لم تكن موحـدة الآراء اطلاقا في هذا المجال . فمجلس الادارة السابق لجبل لبنان ، والذي كان لا يزال يعتبر شرعيا قبل ان يقـدم الجنرال غورو على حله ، قـد اجتمع وقرر في ٩ تشرين الاول ١٩١٨ مـا يأتي(١١) :

« ١ ـ توسيع نطاق جبل لبنان كما كان معروفا فيه تاريخيا وجغرافيا ومـا
« تقتضيه منافعه الاقتصادية بحيث يكون بلادا قـادرة على القيام بحياة شعوبهـا
« ومنافعهم وثروتهم وبحكومة راقية منظمة .

« ٢ ـ تأيد استقلال حكومة منظمة بادارة شؤونها الادارية والقضائية بواسطة
« رجـال من اهلها .

« ٣ ـ يكون لهذه الحكومة مجلس نيابي يؤلف على مبدأ التمثيل النسبي حفظا
« لحقوق الاقلية وينتخب من الشعب ويكون لهـذا المجلس حق التشريع ووضع
« القوانين المناسبة للبلاد وسائر مـا للمجالس النيابية في البلدان الديمقراطية .

« ٤ ـ مساعدة دولة فرنسا للحصول على الامـاني المتقدم ذكرها ومعاونتها
« الادارة المحلية في تسهيل نشر العلوم والمعارف وتقـدم البلاد وازالة أسباب التفرقة
« والخلاف وتطبيق الاعمال على محور العـدالة والحرية والمساواة وضمان الدولة

---

(٩) يوسف مزهـر ـ « تاريخ لبنان العـام » ص ٩٢٣ .

(١٠) جورج حنا « من الاحتلال الى الاستقلال » ص ٢٣ ـ ٢٤ .

(١١) **المقتطف** ـ السنة ٥٤ ـ الجزء الاول ـ كانون الثاني ١٩١٩ ـ مقالة « مشروع لبنـان » ـ ص ٩٧ ـ راجع ايضا جورج حنا « من الاحتـلال الى الاستقلال » ص ٢٤ ـ ٢٥ ـ ويوسف مزهـر « تاريخ لبنان العام » الجزء الثـاني ـ ص ٨٧٤ ـ ٨٧٥ .

« المشار اليها للاستقلال المذكور منعا لكل مساس به . وقـد فوض المجلس المندوبين
« الآتية أسماؤهم لعرضه على أصحاب الامر :
داود عمون ـ اميل اده ـ محمود جنبلاط ـ عبدالله الخوري ـ ابراهيم ابو خاطر ـ حليم الحجار ـ تـامر حماده » .

فمجلس الادارة ، وفيه من الموارنة ما فيه ، لم يناد بالانتداب بل بالاستقلال . وقد أوضح المقصود بهذا الاستقلال اديب باشا في كتابه « لبنان بعـد الحرب » حيث يقول : « أستقلال لبنان في حدوده التاريخية ، على ان يكـون هذا الاستقلال مضمونا من الدول الكبرى . تلك هي أمـاني اللبنانيين ، فلا حكام أجانب على رؤوسـهم بل حكومة وطنية شرعية ينتخبها الشعب اللبناني وحـده »(١٢) .

ثم عـاد مجلس ادارة جبل لبنان للاجتماع في ٢٠ ايـار ١٩١٩ وأصدر قراره الثاني الآتي(١٣) :

« ١ ـ المناداة باستقلال لبنان السياسي والاداري بحدوده التاريخية والجغرافية واعتبار البلاد المغصوبة منه بلادا لبنانية كما كانت قبل سلخها عنه .

« ٢ ـ جعل حكومة لبـنان هـذه ديمقراطية مؤسسة على الحرية والاخـاء والمساواة مع حفظ حقوق الاقليات وحرية الاديـان .

« ٣ ـ تقرر الحكومة اللبنانية علائقها الاقتصادية بين لبنان والحكومات المجاورة .

« ٤ ـ مباشرة درس وتنظيم القانون الاساسي بطرقه الاصولية .

« ٥ ـ تقـديم هذا القرار الى مؤتمر الصلح .

« ٦ ـ اعلان هذا القرار في الجريدة الرسمية وفي غيرها من الجرائـد الوطنية تطمينا لأفكار اللبنانيين وبيانا للمحافظة على حقوقهم » .

وكان رد البطريرك الحـويك على جـواب لجنة كينغ ـ كراين بـالغ الوضوح « استقلال لبنان المطلق . وان كان لا بـد من مساعدة فلتكن من جانب فرنسا »(١٤) .

ثم يعود البطريرك الحويك فيؤكد هذه الفكرة بالذات في ٢٣ ايلول ١٩٢١ في مصيفه في جديدة قنوبين وأمـام الجنرال غورو هذه المرة . قال البطريرك « ان لبنان لم يحكمه قط أجنبي . فأجدادنا لجأوا الى هذه الجبال الجرداء ليدافعوا عن حريتهم من الغزاة . وان فرنسا نفسها أرادت سنة ١٨٦١ أن تضمن لنا استقـلالا تامـا مع حاكم وطني »(١٥) . كذلك كان الاعتراف باستقلال لبنان استنادا الى المذكرة الثانية لمجلس الادارة الصادرة في ٢٠ ايـار ١٩١٩ ، أولى البنود التي طالب بها البطريرك الماروني فيمذكرته الشهيرة التي تقدمبها الى مؤتمر الصلح في ٢٥تشرين الاول ١٩١٩ .

ومن البند الرابع في هذه المذكرة يتبين لنا ان اللبنانيين مـا كانوا على علم

---

(١٢) — Adib Pacha « Le Liban après la Guerre ». Cité par E. Jung « La Révolte arabe » — P. 115.

(١٣) يوسف مزهر ـ المرجع السابق ص ٨٧٩ .

(١٤) مزهر ـ المرجع السابق ـ ص ٨٨٢ وعـادت **لسان الحال** في عددها ٨٤٩٤ تاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٢١ تؤكد نفس الفكرة وتضيف على لسان البطريرك « انا ناطق بلسان اللبنـانيين علـى بكرة ابيهم فأقول : ان اللبنانيين لاشد تشبثا اليوم بالاستقلال منهم في اي وقت مضى .. »

(١٥) راجع نص المذكرة البالغة ١٥ صفحة في مزهر ـ المرجع السابق ـ ص ٨٨٨ وما يليها .

بالانتداب قبل اقراره في مؤتمر سان ريمو . وقد ورد في هذا البند « ولما كان مبدأ الانتداب قد تقرر في معاهدة الصلح المبرمة في فرساي يوم ٢٨ حزيران ١٩١٩ دون ان يؤثر ذلك على حقوق لبنان بالسيادة ، فيلتمس ايضا ان يعهد بهذا الانتداب الى حكومة الجمهورية الفرنساوية التي تتعطف بناء على البند ٢٢ من عهد جمعية الامم بايلاء لبنان معونتها وارشادها ... »(١٦) .

اما فكرة الاستقلال التام المطلق التي تردد صداها في بنود مجلس ادارة جبل لبنان وتصريحات البطريرك الحويك وسائر الموفدين اللبنانيين الى مؤتمر الصلح فكانت تعني ايضا وبوضوح « استقلال لبنان التام تجاه كل ولاية عربية قد تقام في سوريا لأن اللبنانيين كانوا على الدوام وحدة قومية متميزة عن كل جماعة من اهل جوارهم باللغة والاخلاق والميول والآداب الغربية التي عندهم . وان أبسط مبادىء العدل الاولية تفرض ان يحترم استقلال لبنان التام تجاه سوريا حيث لا شيء يجمع بين هذين البلدين لا في الماضي ولا في الاماني ولا في الرقي العقلي او السياسي »(١٧) .

وراي هؤلاء في الانتداب « اذا كان مبدأ الانتداب يرمي الى معاضدة الشعوب التي يطبق عليها والاسراع في ايصالها الى السعادة القومية المطلقة ، فلبنان الموضوع منذ ستين سنة تحت ادارة انتداب دولي يستحق الآن ان يكون بلادا ذات سيادة . ومع هذا فلبنان يخضع بكل طيبة خاطر لتقرير مؤتمر الصلح بشأن الادارة بمقتضى الانتداب مع حفظ حقوقه في السيادة وذلك من قبيل العواطف والتهذيب لأن اللبنانيين لا يمكنهم ان ينسوا الحسنات التي خصتهم بها فرنسا منذ القدم كذلك العلاقات السياسية والتجارية العريقة في القدم بين البلدين ... فاللبنانيون ، بطلبهم انتداب فرنسا ، مقتنعون كل الاقتناع ان فرنسا ستحترم استقلالهم وتعضده وتدافع عنه وتزيده رسوخا ، وانها ستأتي الى لبنان بصفة مشير نصوح وصديق ، وانها في مدة الانتداب الذي سيعد لبنان الى السيادة ستعمل على تدريب الطاقات الوطنية بتركها التنظيم والادارة والعدلية في لبنان بأيدي اللبنانيين بالذات ... »(١٨) .

تلك كانت آمال البطريرك الحويك في الانتداب الفرنسي وفي رغبة الكثير من اللبنانيين ، خاصة الموارنة منهم الذين كانوا يسيرون بهدي البطريرك ، في الاستفادة من خبرات الفرنسيين . وقد علق الدكتور يوسف مزهر على المذكرة بقوله « ان الفرنسيين بعدما استقروا في البلاد لم ينفذوا طلبا واحدا من مطالب البطريرك ولا وفوا بعهودهم له بل ضربوا بتمنياته عرض الحائط وعملوا بعكسها فمات وهو ناقم عليهم . اما النصارى ، وبالاخص الموارنة ، فلم يكونوا سببا في مجيء الافرنسيين الى هذه البلاد كما يزعم بعض المؤرخين فالفرنسيون انتدبوا على لبنان وسوريا بناء على قرار مؤتمر فرسايل ومذكرة البطريرك بالغة الوضوح ... »(١٩) .

ونحن اذ نؤيد ما جاء في كلام الدكتور مزهر نود تأكيد الامور التالية :

(١٦) مزهر — المرجع السابق — ص ٨٨٨ .
(١٧) راجع مذكرة الحويك الى مؤتمر الصلح .
(١٨) المذكرة السابقة .
(١٩) مزهر — المرجع السابق — ص ٨٩٨ — حاشية .

أولا : ان اللبنانيين ، على اختلاف طوائفهم ، لم ينادوا بالانتداب كاستعمار او احتلال ولم يعملوا له على الاطلاق بل فرض عليهم فرضا .

ثانيا : ان اي استفتاء لم يجر في هذا الخصوص بين اللبنانيين . والاستفتاء الوحيد الذي قامت به لجنة كينغ ـ كراين الاميركية اظهر نتيجتين متلازمتي الاهداف : الاولى على لسان البطريرك والقائلة باستقلال لبنان المطلق وان كان لا بد من مساعدة فلتكن من جانب فرنسا . والثانية على لسان أعضاء المؤتمر السوري الذي تمثل فيه العديد من الشخصيات اللبنانية والقائلة بالاستقلال التام وقيام مملكة سورية تضم لبنان وفلسطين وعلى راسها الامير فيصل ، وعدم قبول اية وصاية او اي انتداب ، وعدم الاعتراف بأي حق تدعيه فرنسا في اية بقعة من المناطق السورية ورفض مساعدتها بأي حال من الاحوال ، اما اذا كان لا بد من دولة مرشدة تقدم مساعدتها الفنية للبلاد السورية فلتكن هذه الدولة اميركا . وان هذه رفضت فلتكن بريطانيا العظمى على ان هذه المساعدة لا تمس استقلال البلاد التام ووحدتها وعلى ألا تزيد عن ٢٠ سنة ... »(٢٠) .

ثالثا : ان استقلال لبنان كان يعني في نظر البطريرك الحويك والمؤيدين له انفصالا عن سوريا كما جاء في مذكرته ، في حين كان الفرنسيون يحاولون دوما ابقاء لبنان جزءا لا يتجزأ من سوريا الا شكليا . فأبقوا ادارة بيروت مركز جميع الدويلات السورية ولبنان ، كذلك في الاتفاقيات الاقتصادية والجمركية والخارجية . كما حاول دو جوفنيل عام ١٩٢٦ اعادة الاقضية الاربعة الى سوريا عن طريق استفتاء شعبي كان يعني بالضرورة ـ لو حصل ـ اعادة ضمها اليها بسبب ازدياد نفوذ الحركة الوحدوية في تلك المناطق الرافضة أساسا لفكرة الانتداب والموالين له .

رابعا : ان التستر بالطائفية كان وراءه الفرنسيون من جهة ورجال الدين الموارنة من جهة ثانية . فالفرنسيون كانوا يخططون لابقاء لبنان قاعدة أساسية لتوسعهم الاقتصادي والثقافي والسياسي نحو الداخل السوري والعراقي ، والاكليروس الماروني خاصة كان يخطط لتوجيه السياسة اللبنانية وجهة انشاء وطن قومي مسيحي مستقل عن سوريا وباقي المناطق العربية ومدعوم من جانب الفرنسيين ، ويكون هذا الوطن استمرارا تاريخيا لنظام المتصرفية بالذات الذي أقر لرجال الدين هؤلاء بدور بارز في مجرى السياسة اللبنانية لم يكن لهم حتى ذلك التاريخ . ان تصور لبنان المستقل في رأي دعاة هذا التيار لم يكن سوى متصرفية جديدة . « فلبنان ـ يقول البطريرك الحويك ـ كان وسيبقى وطنا مسيحيا ، فليس لهم الآن وطن في جميع الدول الشرقية »(٢١) . وقيام لبنان الكبير استند الى حد بعيد على تقاليد فرنسا المشرقية في ظهورها بمظهر المدافع عن المسيحيين(٢٢) .

(٢٠) راجع هذه المقررات للجنة كينغ ـ كراين في مزهر ـ المرجع السابق ـ ٨٨١ ـ ٨٨٢ .
(٢١) — Cité par E. Rabbath « Unité Syrienne et devenir arabe » — P. 168.
(٢٢) Voir : E. Rabbath — Op. Cit. — P. 187.

ب ـ في الخارج :

نشطت خارج لبنان حركة سياسية واسعة في صفوف المهاجرين اللبنانيين ، خاصة في مصر والاميركيتين حيث ألّف السوريون واللبنانيون عدة أحزاب وجمعيات سياسية تراوحت برامجها بين المطالبة بالاستقلال التام لسورية الموحدة والتي تشتمل على فلسطين ولبنان ، وبين المطالبة باستقلال جبل لبنان وضم ولاية بيروت اليه وبعض الاقضية التابعة لولايتي دمشق وبيروت .

ومن ابرز الاحزاب التي نشأت خارج لبنان خلال تلك الفترة :

١ ـ حزب سوريا الفتاة(٢٣)

نشأ هذا الحزب في نيويورك في أواخر ١٨٩٨ . وتعارف مؤسسوه الاربعة : شبل دموس (زحلة) ، ويوسف شديد ابي اللمع (فالوغا) وجميل المعلوف (زحلة) وعيسى مخائيل الخوري (بحمدون) ـ عن طريق الصحافة . وكانوا يبشرون باستقلال سوريا استقلالا تاما وتحريرها من نير الاتراك . وكانت أفكارهم جميعا مستوحاة من مبادىء الثورة الفرنسية الكبرى لعام ١٧٨٩ ويتنادون فيما بينهم باسم « اخوان الجهاد » ومن شعاراتهم « اما الحرية واما الموت » و « اننا نجاهد في سبيل تحرير الوطن من نير عبودية السلطان السفاح » و « أبناء العرب يريدون ان يعيشوا أحرارا في وطنهم لينعموا بالعدل والثقافة والخير ... » .

اما القانون الاساسي لهذا الحزب فقد تحدد بالنقاط التالية(٢٤) :

أ ـ السعي لاستقلال سوريا بحدودها الطبيعية اي من رأس العقبة الى عريش مصر .

ب ـ التفاهم مع باقي الاقطار العربية لايجاد الاتحاد العربي .

ج ـ فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية فصلا تاما .

د ـ ضبط جميع املاك رجال الدين وتعيين معاش يقوم باحتياجاتهم والانتفاع بما تبقى من ثروة المؤسسات الدينية الطائلة لانشاء المشاريع العامة كالمدارس الوطنية ودور الكتب والمستشفيات ودور العجزة .

هـ ـ توحيد طريقة التعليم في الانحاء السورية كافة .

و ـ جعل الخدمة العسكرية اجبارية لأن الشعب الذي لا جندية له لا وطنية له .

يتبين من هذه المبادىء ان الحركة السياسية للبنانيين في المهجر الاميركي ، والتي دارت بمعظمها في الفلك الوحدوي بين سوريا ولبنان ، ستستمد برامجها من الاسس التي ارتكز عليها « حزب سوريا الفتاة » الذي لم يعمر طويلا . لذا اعتبرنا

(٢٣) يوسف يزبك « اول حزب عربي قال « اما الحرية واما الموت » ـ الطريق ـ المجلد الاول ـ الجزء الرابع الصادر في ٢٠ شباط ١٩٤٢ ـ ص ٣ .

(٢٤) يزبك ـ المصدر السابق ـ الطريق ـ المجلد الاول ـ الجزء الحادي عشر ـ حزيران ١٩٤٢ ـ ص ٧ ـ ٨ .

هذا الحزب مقدمة ضرورية لفهم الحركة السياسية اللاحقة للمغتربين اللبنانيين في المهجر الاميركي .

وبالرغم من الطابع الاصلاحي الواضح لهذا الحزب فقد كان الاتراك ينظرون اليه بحذر خاصة وان دعوته الاستقلالية الرامية الى انفصال أجزاء عن الدولة العثمانية كانت تتعارض واهداف « تركيا الفتاة » لذا حاربوه منذ البداية . لكن وجود الحزب في الديار الاميركية أبقاه بمعزل عن اضطهاد عبدالحميد وأعوانه ولم يجد الحزب صدى حقيقيا له الا في مصر وبشكل سري . وكان أكثر المتحمسين له المفكرون السوريون العاملون في حقل الفكرة العربية العلمانية وأبرزهم آنذاك سليم سركيس(٢٥) صاحب جريدة « المشير » الواسعة الانتشار . فأذاع بيانا بتوقيع « حزب سوريا الفتاة » بالقاهرة عام ١٨٩٩ صدّره بالراية السورية المرسومة في نيويورك والمشكلة من الالوان الثلاثة : الاحمر فالابيض فالبنفسجي في خطوط مربعة وفي وسطها نجمة بيضاء اعتبروها « نجمة بيت لحم » تيمنا بالنجمة التي أهدت المجوس الى المغارة . لكن الدعوة لم تعمر طويلا في مصر وسرعان ما هرب سليم سركيس الى باريس في صيف ١٨٩٩ . اما في نيويورك فقد بقي الحزب سريا ايضا . وكان لدعوته الى العلمانية ما ألّب عليه رجال الدين الذين ناهضوا مبادئه من على المذابح وفي المجتمعات والمعابد ولم يعمر الحزب سوى سنة وبعض الثانية(٢٦) وتفرق مؤسسوه الاربعة .

٢ ـ الحزب الوطني العربي :

كان يطالب بالاستقلال التام لكل الاقطار العربية على طريقة اللامركزية لتؤلف الولايات المتحدة العربية . وكان يقف ضد كل حماية او وصاية او رقابة أو انتداب . وبلغ عدد المشتركين فيه بنحو ٦٠ الفا(٢٧) . كان مركزه بيونس ايرس في الارجنتين وله فروع كثيرة في معظم انحاء القارة الاميركية . وكان بين اعضائه العديد من اللبنانيين ومن كافة الطوائف السورية واللبنانية .

ان القول بأن عدد المشتركين فيه قد ناهز ٦٠ الفا قول مبالغ فيه جدا . بيد ان هذا الحزب كان له وجود فعلي بين المهاجرين العرب في اميركا وشارك في المؤتمر السوري العام الذي عقد في جنيف عام ١٩٢٢ عن طريق ممثله طعان العماد ، وكان الحزب رافضا لفكرة الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان .

(٢٥) يزبك ـ المصدر السابق ـ الطريق ـ المجلد الاول ـ الجزء الخامس ـ الصادر في ٦ شباط ١٩٤٢ ـ ص ٤

(٢٦) يزبك ـ المصدر السابق ـ الطريق ـ المجلد الاول ـ الجزء ١١ ـ جزيران ١٩٤٢ ـ ص ٨ .

(٢٧) جريدة الحقيقة البيروتية ـ العدد ١٢٦٢ الصادر في ٦ آذار ١٩٢٠ .

٣ ـ الجمعيات السياسية في المهجر الاميركي(٢٨) :

ابرزها : **جمعية الاتحاد اللبناني** التي طالبت باستقلال لبنان الكبير استقلالا مطلقا مضمونا من الدول الاربع : فرنسا وانكلترا واميركا وايطاليا . وكانت تقف ضد كل حماية ووصاية وتعارض السياسة الفرنسية وترفض كذلك الوحدة السياسية والاقتصادية مع سوريا .

« **الحزب الديمقراطي** » وهو جمعية تقول عنها « الحقيقة » اسم بلا حجم . رئيسه وامين سره وامين صندوقه الدكتور خليل سعاده . والحزب يطالب باستقلال سوريا استقلالا تاما والمحافظة على وحدتها الطبيعية ورفض الانتداب او الوصاية عليها .

« **التحالف اللبناني** » جمعية سياسية أسسها أفراد لبنانيون انشقوا عن جمعية الاتحاد اللبناني ووالوا السياسة الفرنسية وروجوا لها في المهجر . وقد حصرت الوكالة الفرنسية في هذه الجمعية وفي « **الجامعة السورية** » الموالية ايضا للفرنسيين و « **للجمعية السورية المركزية** » في باريس التي يرئسها شكري غانم ، امر اعطاء شهادات الهوية للبنانيين والسوريين الذين يودون العودة الى بلادهم او السفر الى اوروبا لقضاء مصالحهم التجارية .

« **جمعية النهضة اللبنانية** » طالبت بتوسيع حدود لبنان وتدعيم استقلاله وجعله امارة ذات علم خاص وجعل اميره اوروبيا كما كان أيام المتصرفية .

ان هذه الجمعيات في المهاجر تأثرت دون شك بفكرة استقلال الاقطار العربية عن الدولة العثمانية بالدرجة الاولى . وكانت تتفاوت أهدافها بين الاستقلال المطلق لسورية الموحدة او الولايات العربية على أساس اللامركزية ، وبين استقلال لبنان وانفصاله التام عن سوريا . اما بالنسبة للانتداب فكان هناك رفض صريح للانتداب الفرنسي لدى غالبية المهاجرين اللبنانيين والسوريين ما عدا أقلية ضئيلة منهم عملت لذلك الانتداب وأيدته . اما الانتداب الاميركي على سوريا ولبنان او المعونة الاميركية فكان من الطبيعي ان يلاقي رواجا كبيرا بين هؤلاء المهاجرين بسبب وجودهم هناك والضغط الاميركي لايجاد سند له من المحليين المنادين بضرورة هذا الانتداب وبأن الولايات المتحدة هي أفضل الدول على الاطلاق للقيام بهذه المهمة .

٤ ـ في مصر(٢٩) :

كان « **حزب الاتحاد السوري** » من ابرز الاحزاب التي أسسها المهاجرون

(٢٨) **الحقيقة** ـ العدد ١٢٦٢ الصادر في ٦ آذار ١٩٢٠ و **المنار** ـ المجلد ٢١ ـ الجزء الرابع ـ مقالة « المسألة السورية والاحزاب » ص ٢٠٥ .

(٢٩) المنار ـ المجلد ٢١ ـ الجزء الرابع ـ مقالة « المسألة السورية والاحزاب » ـ ص ٢٠٢ وما يليها .
ورشيد رضا « الثورة السورية والحكومة الفرنسية والتنازع بين الشرق والغرب » ـ المنار ـ مجلد ٢٦ ـ الجزء ٨ ـ شباط ١٩٢٦ ـ ص ٥٨٩ وما يليها .

اللبنانيون والسوريون في مصر . وكان هذا الحزب يضم في صفوفه المسلمين والمسيحيين دونما تمييز . وارتكز برنامج الحزب السياسي على الاستقلال التام لسورية الموحدة ورفض اية وصاية او حماية او انتداب . ولعب الحزب ، عن طريق أعضائه الكثر داخل سوريا ولبنان ، دورا بارزا في المؤتمر السوري المنعقد في دمشق عام ١٩١٩ .

ثم « **الحزب الوطني اللبناني** » : كان يقول بوحدة سوريا ولبنان وفلسطين وبمساعدة الولايات المتحدة الاميركية لهذه الوحدة . أرسل برقية للجنة الاميركية للاستفتاء في ١٩ تموز ١٩١٩ يقول فيها « الانفصال عن سوريا في السلم فقر وشقاء، وفي الحرب موت وفناء »(٣٠) .

اما « **الحزب اللبناني** » او « **الحزب السوري ـ الفرنسي في مصر** » فهو الحزب الذي أسسه عبدالله صفير ، والذي أطلق عليه الوحدويون لقب « **الحزب الفرنسي** » وعلى صاحبه « صديق الفرنسيين » . كان الحزب يطالب بجعل سوريا ولبنان وفلسطين مملكة مستقلة واحدة تحت ادارة فرنسا ووصايتها . اقتصر الحزب على اللبنانيين المسيحيين . وتقول المنار ان هذا الحزب « لم يكن يضم في صفوف مؤسسيه سوى حقي العظم ومختار الجزائري من المسلمين » .

« **الحزب الحر المعتدل** » كان يطالب بوحدة سوريا تحت وصاية الولايات المتحدة الاميركية ايضا وكان على ارتباط وثيق بالحزب الوطني اللبناني .

اما ابرز الجمعيات السياسية هناك فكانت « **جمعية الاتحاد اللبناني** » التي طالبت الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى بحقوق لبنان المتصرفية، ثم تحولت بعد الحرب لمطالبة الحلفاء باستقلال الجبل وتوسيع حدوده وجعله تحت حماية الدول الكبرى ، كما كان عليه قبل المتصرفية ، مع تعيين حاكم وطني عليه .

يتبين لنا ان الاحزاب والجمعيات السياسية خارج لبنان كانت تعمل باتجاهين: الاول وحدوي عربي وهو الخط المستمر لجماعة القومية العربية على اساس علماني والذي عبرت عنه جريدة الحقيقة بالقول : « يجب ان تكون احزابنا من الان فصاعدا من أبناء الوطن بصرف النظر عن الدين . فيكون الحزب مؤلفا من مسلمين ومسيحيين معا حتى تتوثق بهذا التماس والاجتماع عرى الروابط الوطنية والقومية العربية»(٣١). وكانت هذه الاحزاب تسعى باستمرار للوحدة السورية والاستقلال التام دون اية وصاية أو انتداب . وقد وجد هذا التيار انعكاسا شعبيا له في الداخل تجسد بالمؤتمر السوري العام . وكان هذا التيار بالغ القوة طيلة السنوات الثلاث ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ التي تلت نهاية الحرب العالمية الاولى وسبقت معركة ميسلون . وكان دعاة هذا التيار من جميع الطوائف والوجه الأكثر بروزا للحركة السياسية في سوريا ولبنان وفلسطين.

وبالمقابل كانت الجمعيات والاحزاب السياسية التي تناصر الفرنسيين وتؤيد انتدابهم ، ضعيفة النفوذ جماهيريا وتقتصر نشاطها على المسيحيين عامة والموارنة بشكل خاص . وقام الفرنسيون بدعم هذا التيار بجميع الوسائل . وكان دعاته

(٣٠) **الحقيقة** ـ السنة ١١ ـ العدد ١١٣٥ الصادر في ١٩ تموز ١٩١٩ ـ ص ٣ .

(٣١) الحقيقة ـ السنة ١١ العدد ٩٨٤ الصادر في ٥ كانون الاول ١٩١٨ ـ الصفحة الاولى .

ينقسمون بين الدعوة للاستقلال التام للبنان ومساعدة فرنسا وحمايتها لهذا الاستقلال، وبين الدعوة للانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان وفلسطين . ومهما يكن من أمر هذه الحركة السياسية خارج الدول العربية فان تأثيرها بقي ضعيف النفوذ . وجاء الوجود العسكري الفرنسي المكثف بعد الاتفاق الانكلو ـ فرنسي لعام ١٩١٩ يطلق أيادي الفرنسيين لضرب الحركة الوحدوية السورية من جهة ودعاة الاستقلال اللبناني « التام المطلق » من جهة اخرى واضحت الحركة السياسية في الخارج أسيرة الرفض المطلق للانتداب ، ذلك الرفض الذي تجسد بمؤتمر جنيف ١٩٢٢ والذي سرعان ما تلاشى بعد ان قام الفرنسيون بترسيخ اقدامهم عسكريا واقتصاديا وسياسيا على سوريا ولبنان ، وبعد ان تنكر الانكليز والاميركيون للحركة الوحدوية السورية لصالح الانتداب الفرنسي والتضييق على دعاة هذه الوحدة داخل مناطق نفوذهم .

غورو يحسم الموقف لصالح دعاة الانفصال ومؤيدي الانتداب

ان اتفاق ايلول ١٩١٩ ، وتعيين غورو مفوضا ساميا في سوريا ، ومؤتمر سان ريمو ، ومعركة ميسلون واضعاف الحركة الوطنية الوحدوية عسكريا ، والوجود العسكري الفرنسي الكثيف وغيرها، مهدت الطريق للفرنسيين واصدقائهم كي يفرضوا انتدابهم على مجمل الحركة السياسية في سوريا ولبنان. وانقسم السكان الى فئتين كبيرتين : الاولى ترفض الانتداب والتجزئة وتنادي بالوحدة والاستقلال . هذه الفئة وقفت منذ البداية ضد الفرنسيين وضد أي شكل من اشكال التعاون معهم ، وتمثلت بالمقاومة العسكرية المسلحة ، والعصابات الوطنية ، والمقاطعة السياسية ، وارتدت أحيانا طابعا طائفيا اسلاميا واضحا . وكان الوجود المسيحي فيها ضعيفا ويكاد يكون نادرا في صفوف الموارنة بشكل خاص .

اما الفئة الثانية ، فهي التي قبلت بالانتداب وعملت من اجله ، ودعمته في الداخل والخارج . وقد تمثلت باليسوعيين ، وذوي الثقافة الفرنسية ، ودعاة الانفصال اللبناني عن سوريا . هذه الفئة ارتدت ايضا طابعا طائفيا مسيحيا مارونيا في معظم الأحيان . وهذا التيار ينقسم بدوره الى عدة فروع : فمنهم من ينادي بالاستقلال للبنان ومساعدة فرنسا فقط وبحاكم وطني لبناني مع مساعدة فرنسية ، ومنهم من دعا الى تأييد خطوات الانتداب مهما كانت ، ومنهم من نادى باستقلال لبنان سياسيا عن سوريا مع الترحيب الكامل بالتعاون الاقتصادي معها الى أبعد الحدود(٣٢).

وحدهم الفرنسيون كانوا يعرفون ما يريدون: فهم يريدون لبنان كبيرا لا صغيرا، لكنهم يريدون اتحادا سوريا اقتصاديا لا ينفصل عنه لبنان بل يشكل واجهته التجارية نحو الخارج. وهذا ما اكده غورو بقوله : « انكم ، ايها اللبنانيون، متمسكون باستقلالكم ومتأكدون ان لا شيء يقدر ان يهدده . لكنكم اذكى من ان تنكروا حاجتكم الى سوريا وحاجة سوريا اليكم ، وان الاتحاد الاقتصادي هو ضرورة حيوية لأجل البلدين ...

(٣٢) جورج حنا ـ « من الاحتلال الى الاستقلال » ص ٢٣ .

واني آمل بزوال المنافسة بين الطوائف لأن بقاءها يضعف لبنان الكبير ... »(٣٣)

ثم يصرح بعد شهرين من ذلك في دمشق « انني لا اذكر من ضمن دول الاتحاد، لبنان الذي جعلته تقاليده الخاصة يتطور خارج الاتحاد السوري، وبمشاركة اقتصادية فقط معه ، حتى يأتي اليوم الذي يقرر فيه بنفسه الانضمام الى هذا الاتحاد »(٣٤) .

ان فكرة انضمام لبنان الى الاتحاد السوري بقيت تتكرر في تصريحات الفرنسيين طيلة المرحلة الانتدابية الاولى ، حتى ان دو جوفنيل اضطر في عام ١٩٢٦ للاعتراف باستفتاء عام يجري في الأقضية الاربعة التي الحقت بلبنان عام ١٩٢٠ والسماح لها بتقرير مصيرها في الوحدة او الانفصال عن سوريا (٣٥) . وجاء ضغط الاكليروس الماروني خاصة ليجبر دو جوفنيل على التراجع عن هذا الاستفتاء ، الذي لو تم لكان أعاد جميع المناطق الاسلامية التي الحقت بالمتصرفية الى سابق وجودها داخل الوحدة السورية .

وبرأي رباط « ان فرنسا كانت تحاول خلال تلك المرحلة اقناع الموارنة بفائدة الاتحاد الكامل مع سوريا وبأن الجنرال غورو حاول اقامة نوع من « التوازن الدائم المتوتر »(٣٦) بين الطوائف الدينية اللبنانية . فتلخصت سياسة الفرنسيين باتجاهين رئيسيين : الاول ضرب التيار الوحدوي العربي عن طريق النفي والحكم الغيابي . وكان ابرزهم في لبنان رياض الصلح الذي حكم غيابيا بالسجن خمس سنوات وتغريمه بمليون واربعمائة الف فرنك فرنسي مع نفقات المحاكمة ، وذلك لقيامه برشوة اعضاء مجلس ادارة لبنان في حادثتهم المشهورة »(٣٧) .

اما الاتجاه الثاني فاعتمد على ضرب دعاة الاستقلال التام للبنان . حتى ان عبدالله صفير ، مؤسس « الحزب السوري ـ الفرنسي في مصر » والذي كان يطلق عليه الوحدويون اسم «الحزب الفرنسي» ، طاله انتقام غورو ، فوصف عهده بالقول « جميع الذين ضحوا بحياتهم من أجل لبنان يوم كانت فرنسا بعيدة جدا عنه ، كان الجنرال غورو يحتقرهم ويسحقهم »(٣٨) . وقد اتضحت سياسة الفرنسيين تماما مع محاولة اليسوعيين اغلاق جامعة دمشق العربية ، ووقوف غورو وادارته في وجه تلك المحاولات آخذا بعين الاعتبار لا مصلحة اليسوعيين فحسب ، بل مصلحة السياسة الفرنسية عامة والتي كانت تسعى لكسب ود السكان المحليين خاصة بين أوساط الزعماء المسلمين الرافضين لانتدابها ولقيام دولة لبنان الكبير بالذات.

(٣٣) H. C. « La Syrie et le Liban en 1921 » — P. 19.
راجع ايضا لسان الحال العدد ٨٣٠٢ تاريخ ٣ أيار ١٩٢١ .

(٣٤) — Gouraud — Discours-programme à Damas. Le 20 Juin 1921.

(٣٥) عادل اسماعيل « السياسة الدولية في الشرق العربي » الجزء الخامس ص ١١١ ـ راجع ايضا ابراهيم حرفوش « دلائل العناية الصمدانية » ص ٦٦١ .

(٣٦) رباط ـ مقابلة خاصة .

(٣٧) لسان الحال ـ عدد ٨١٩٥ ـ تاريخ ٨ كانون الاول ١٩٢٠ ـ كذلك اسكندر رياشي « رؤساء لبنان كما عرفتهم » ص ٥٤ .

(٣٨) — A. Sfeir « Le mandat français... » — P. 49.

أقصت ادارة المفوضية العليا الفرنسية جميع العناصر الوطنية الداعية الى الاستقلال التام عن الادارة بحجة عدم الكفاءة والاختصاص وأبقت العديد منهم خارج حدود لبنان(٣٩) ، فحددت سياستها بين فريقي التطرف : فهي ضد دعاة الاستقلال التام والانفصال عن سوريا وضد دعاة الوحدة الشاملة والاندماج في سوريا . هكذا وجه الفرنسيون سياستهم الانتدابية بوضوح ومنذ البداية . فهم يريدون لبنان الكبير مستقلا سياسيا عن سوريا لكنه مرتبط معها أشد الارتباط اقتصاديا . هم يريدونه منطلقا لرساميلهم وتجارتهم نحو الداخل السوري ـ العراقي وليس معزولا عن هذا الداخل بالذات . لقد اصيب دعاة الاستقلال التام في لبنان بخيبة أمل مريرة، وتحددت آفاق العمل السياسي ، كما رسمها الفرنسيون بالذات ، بتيارين لا ثالث لهما : موالٍ للانتداب ويرهن مصيره به ، أو معارض له ويسعى الى ازاحته . وفي هذا المجرى بالذات تحددت وتطورت آفاق الحركة السياسية في لبنان في ظل الادارة المعسكرة لفرنسا المنتدبة. اما «استقلال لبنان» الذي كان يحلم به العديد من اللبنانيين، في الوطن والمهجر ، فقد عبر عنه الشيخ ابراهيم المنذر بصدق في عام ١٩٢٢ حين قال قصيدته الشهيرة بعنوان « استقلال يبطنه انتداب » جاء في خاتمتها :

« قد كان لي وطن أزهو به شرفا — واحرَّ قلبي على فقدان أوطاني
قالوا : استقل بنا لبنان ، قلت لهم : — بالوهم ادركتم استقلال لبنان »(٤٠)

ان سياسة الانتداب تلك كانت تخطط الى البقاء في لبنان وسوريا بقدر ما تسمح الظروف بذلك . اما ما قيل عن مرحلية الانتداب واعطاء السكان المحليين استقلالهم التام فكانت وعودا غير قابلة التنفيذ . هذه المنطلقات السياسية للانتداب دفعت المعارضين الوطنيين من جميع الطوائف الى الاصطدام المباشر بها وتعريتها وكشف الوجه الاستعماري لها . وبقدر ما كانت تشتد الأزمة الاقتصادية والسياسية في لبنان وسوريا وخارجهما بقدر ما كانت ادارة الفرنسيين تسفر عن وجهها الحقيقي وتكشف زيف الادعاءات والوعود التي نادت بها ، وسرعان ما تنخرط في النضال ضدها أعداد جديدة من اللبنانيين والسوريين . وبقيت الأزمات تشتد حتى انفجرت في معركة الاستقلال حين كانت الظروف الدولية مؤاتية تماما لهؤلاء المعارضين للانتداب كي يقفزوا الى السلطة في لبنان لتبدأ معركة جديدة من النضال الاجتماعي الديمقراطي العام ، وتبدأ معها بداية النهاية للانقسام الطائفي السابق .

(٣٩) — G. Samné « La Syrie » — P. 585.

(٤٠) عن كتاب جورج حنا « من الاحتلال الى الاستقلال » ص ٣٠ .

أولا : الموالون للانتداب

١ ـ التيار الطائفي الرافض لعروبة لبنان

كانت اولى المحاولات لتأليف حزب سياسي داخل لبنان أيام الانتداب تلك التي انبثق عنها **« حزب الترقي اللبناني »**(٤١) الذي تأسس في بيروت في كانون الاول ١٩٢٠ . وقد رفع الحزب شعارا واحدا « صداقة دائمة بين لبنان وفرنسا » . اما برنامجه السياسي فقد انطوى على ثلاث نقاط :

١ ـ حماية الاستقلال السياسي للبنان بمساعدة الانتداب الفرنسي .

٢ ـ الدفاع عن حرية الأديان في لبنان .

٣ ـ تحديد النسبة التمثيلية في الانتخابات النيابية حسب المرسوم الذي يصدر عن ادارة الانتداب . وتشكلت اللجنة التنفيذية لهذا الحزب في بيروت من ١٥ عضوا بينهم الماركيز جان دو فريج رئيسا ، ونعوم باخوس نائبا للرئيس ، واميل اده امينا للسر ، واميل قشوع مدير بنك سوريا ولبنان أمينا للصندوق .

أما أبرز اعضاء الحزب الآخرين فمنهم : المصرفي ميشال شيحا ، والمحامي بشاره خليل الخوري ، والمحامي الفرد نقاش ، والتاجر ـ الشاعر شارل قرم ، والدكتور شكري قرداحي ، واميل عرب ، والفونس زينيه وغيرهم . وسيلعب اعضاء هذا الحزب دورا بارزا في السياسة المحلية طيلة ايام الانتداب ويكفي ان نؤكد في هذا المجال ان اميل اده ، وبشاره خليل الخوري ، والفرد نقاش سيتولون زمام رئاسة الجمهورية في ظل الانتداب وبعده .

لقد ارتدى هذا الحزب وجها مسيحيا مارونيا بشكل خاص ، ولم يبرز أي وجود اسلامي بين اعضائه(٤٢) . وكان وجود اميل اده في امانة سر هذا الحزب يعبر بوضوح عن دعم الفرنسيين له ، كما يقول اسكندر رياشي . « فاميل اده كان يمثل بنظر الفرنسيين ، وظل كذلك حتى وفاته ، فرنسا المشرق ، فرنسا مع تقاليدها وعلاقاتها وحمايتها للنصارى وعلى الأخص للموارنة في لبنان »(٤٣) .

اما اليسوعيون فساندوا الحزب بشدة في صحافتهم ولدى أبناء بلدهم المنتدبين، لأن حزب الترقي في نظرهم « سيكون صلة الوصل بين الحكومة والأمة (اللبنانية) وكذلك بين جميع الطوائف الدينية »(٤٤) .

ان حزب الترقي اللبناني ، نظرا للأهداف التي وضعها في برنامجه ، كان حزبا

(٤١) « لسان الحال » ـ العدد ٨٢١٠ الصادر في ٣٠ كانون الاول ١٩٢٠ ـ و « البشير » ـ العدد ٢٦٦٣ ، الصادر في ٤ كانون الثاني ١٩٢١ .

(٤٢) اسكندر رياشي ـ « رؤساء لبنان كما عرفتهم » ص ٦٧ .

(٤٣) الرياشي ـ مصدر سابق ـ ص ٦٨ .

(٤٤) البشير ـ العدد ٢٦٨٣ الصادر في ٢٤ شباط ١٩٢١ .

اصلاحيا يعتمد في سياسته ووجوده على دعم الانتداب الفرنسي .

ثم قام اللبنانيون في دمشق بتأسيس ناد لهم هناك اسموه **« النـادي العربي الماروني في دمشق »**(٤٥) برئاسة الدكتور مرشد خاطر ، والأمير نسيب شهاب في نيابة الرئاسة ، وميشال سعد في أمانة السر . وكان من اعضـائه البارزين : حبيب برهوم ، يوسف الجميّل ، ميشال صادر ، داود الشمالي ، بطرس مسابكي ، جميل لحود ، يوسف بيروتي ، ميشال ابو راشد . وقد اتخذ هذا النادي دمشق مركزا له منذ ١٩٢٢ ، وكان ذا صبغة مارونية واضحة كما تدل تسميته، ورفع شعارا واحدا « من أجل الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان » .

كان دعاة هذا التيار يؤكدون على فصل لبنان سياسيا عن محيطه العربي . ونشطت اقلام العديد منهم بالدعوة الى أمجـاد فينيقيا وابراز محاسن الحروب الصليبية التي اظهرت استقلالية المسيحيين في لبنان . وكانت الفكرة التي تتكرر في جميع كتاباتهم ان لبنان كان مستقلا عن العرب عامة وسوريا خاصة عبر جميع العصور التاريخية ، وان اللبنانيين ليسوا عربا بل فينيقيون . كما رفض الاعتراف بعروبة الفينيقيين كذلك . ولم يخف هؤلاء عداءهم الصريح لعروبة لبنان ووحدته مع سوريا بل تهافتوا حول فكرة الاستقلال التاريخي للبنان المسيحي تجاه العـالم العربي المسلم . وبراي هؤلاء ، ان لبنان لم يكن عربيا في الماضي ، كما لم تكن لغته عربية بل فينيقية . ومنذ تشرين الاول ١٩٢٠ نظم متري المر نشيدا فينيقيا(٤٦) ، الذي أطلق عليه آنذاك لقب النشيد الوطني اللبناني . في الوقت الذي كان فيه الشاعر شارل قرم يكرس قسما كبيرا من ديوانه « الجبل الملهم » للاشادة بالجنرال غورو ، وبفرنسا ، وبفينيقيا ، والذي نال على أساسه ، ديوانه ذاك ، جائزة ادغار آلن بو للأدب . فاللغة اللبنانية عنده هي لغة الفينيقيين « لغة الفينيقيين يـا لفتي اللبنانية »(٤٧) .. و « لو ذكّرت أهلي بأجدادنـا الفينيقيين »(٤٨) .. و « هـذه فينوس ميلو ! هذا نصر ساموتراس ! هذا هو الجنرال غورو »(٤٩) !

ان هذا التيار لم يلاق رواجا الا في صفوف الموارنة دون سواهم ، وبقيت هذه الدعوة محصورة داخل أسوار المدارس اليسوعية حيث « حملت الناشئة المسيحية — كما يقول الياس ابو شبكة — على الاعتقاد ، من جراء حصر الدعوة في ما انطوى عليه التاريخ الفرنسي من الفضائل ، بأن تاريخها لا يرتبط بتاريخ العرب ، جاهلة انه من خطل الرأي القول بأن تاريخ العرب هو تاريخ الامة الاسلامية دون سواها »(٥٠) .

---

(٤٥) لم يكن هناك فارق كبـير بين الحزب والنادي والجمعية وغيرها من التسميـات حتـى ان القانون العثماني الصادر ١٩٠٨ ، والذي ما زال ساري المفعول حتى اليوم ، يرخص للاحـزاب السياسية باسم جمعيات .

(٤٦) نشرته « لسان الحال » في عددها ٨١٦٢ الصادر في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٣ .

(٤٧) — Charles Corm « La Montagne inspirée » — P. 41.

(٤٨) — Ibid — P. 53.

(٤٩) — Ibid — P. 20.

(٥٠) الياس ابو شبكة « روابط الفكر والروح بـين الشرق والغرب » ص ٥٧ .

وهكذا كان دعاة الفينيقية في ذلك العهد ، بمساندة الفرنسيين ، يعملون على اظهار لبـنان وكأنه غريب عن البـلاد العربية الاخـرى سواء في السياسية الداخلية ام الخارجية . وبدا لبنان في نظر دعاة العروبة والعلمانية وكأنه لطائفة دون أخرى(٥١) ، بالرغم مـن جميع التصريحات والبيانـات الفرنسية التي كانت تصر ، وفي جميع المناسبات ، على ضرورة ربط لبنان اقتصاديا بسوريا والعالم العربي الشرقي .

٢ — في النقابـات :

ا — بين عمال الصناعات والمدن

منـذ بداية الانتداب ، أنشىء في لبنان **« حزب العمل العام في لبنان الكبير »** ويسمى ايضا « بحزب العمال العام » وهو الذي خلف « اتحاد العمال العام » وحدد برنامجه كما يلي « تحسين ظروف الحياة للعمال »(٥٢) .

وقد توسل هذا الحزب طريق التعاون بين العمال وأرباب العمل ، بين الحزب والحكومة . كما كانت خطته تنطوي على عرض مطالب العمال على الحكومة « بالطرق الشرعية » . وتتلخص سياسة هذا الحزب ان « على أرباب العمل والعمال ان يؤلفوا طرفا واحدا في الحزب لأن لهم مصلحة واحدة » . اما في التطبيق العملي ، فكانت الهيئة الادارية التنفيذية لهـذا الحزب تقتصر فعليا على غير العمال وذلـك بسبب قيمة الاشتراكات الباهظة التي حددها نظام الحزب الداخلي اذ نص على ان من يدفع خمس ليرات لبنانية — سورية يصبح عضوا عاملا ، ومن يدفع خمس عشرة لـيرة يصبح عضوا مؤسسا له الحق في الانضام الى لجنة الحزب التنفيـذية . وبهـذا الشكل أبعد العمال عن قيادة الحزب ولم يكن لهم وجود فعلي فيه ، ولم يكن للحزب من الحركة العمالية سوى التسمية فقط في حين أطلق عليه العمال التقدميون لقب « حزب الصيفي »(٥٣) ، نظرا لموقعه في تلك المنطقة البيروتية .

ويصر ابراهيم بك الاسود (!) على اعتبار نفسه الرئيس العامل لهذا الحزب . وابراهيم الاسود كان عضوا في مجلس الادارة السابق لجبل لبنان ونائبا عن مـدير المصارف في لبنان الكبير . وكتب يقول « ... من جملة أعمالي بعد الاحتلال انني خدمت حزب العمال في بيروت بضع سنوات بصفتي رئيسا عاملا له ، وكان رئيسه الفخري حضرة انيس بك الهاني . وقـد أسسنا له فروعا عديدة ، ولاقى في عهدنا ازدهارا كبيرا »(٥٤) .

لقد ترأس هذا الحزب سعادة انيس بك الهاني (!) عـام ١٩٢٠ ، وشارل بك سرسق (!) في عـام ١٩٢١ ، في حين كان سكرتيره العام الدكتور الياس بعقليني (!)

---

(٥١) محمد جميل بيهم « لبنان بين مشرق ومغرب » ص ١٧ .

(٥٢) ابراهيم الاسود « تنوير الاذهان » المجلد الثاني — ص ٣٤٥ — وما يليها .
et Jacques Couland « Le mouvement syndical du Liban... » — P. 83-86.

(٥٣) يوسف ابراهيم يزبك — مقابلة خاصة . راجع فؤاد الشمالي « نقابات العمال » — ص ٤٣ .

(٥٤) تنوير الاذهان — المصدر السابق — ص ٣٤٥ .

ومن أعضائه البارزين الدكتور حبيب تابت (!) والوجهاء : سليم بـاز ، ومحمود حماده وابراهيم الاسود وميشال شدياق ، واسعـد الدقوني ، وخليل باخوس ، والياس لحنيكاتي وغيرهم(٥٥) .

وكان شعار حزب العمل العام والذي يسمى كذلـك بحزب الشغيلة للبنان الكبير « الله والانسانية » واشتمل برنامجه على النقاط التالية(٥٦) :

« ١ ـ الدفاع عن علم لبنان المؤلف من الالوان الفرنسية مع الارزة اللبنانية .

٢ ـ الدفاع عن السيادة الفرنسية على سوريا .

٣ ـ اقامة علاقات اقتصادية وتجارية وعلاقات صداقة بين دولة لبنان الكبير وسـائر أجزاء سوريا وفرنسا .

٤ ـ مساعدة الصناعة ، وتأييد العمال ، وتنظيم ظروف العمل ، واقـامة العمل على أسس أخلاقية ، والوحدة بين العمال والرأسماليين .

٥ ـ العمل المشترك مع الحكومة والسعي السلمي لتحقيق رغبات البروليتاريا وتحسين شروط الحياة الاخلاقية والاقتصادية للبروليتاريا .

٦ ـ الاهتمام باللغتين العربية والفرنسية » .

وبموجب المادة الثانية من دستور الحزب ، فـان لكل عامل او رأسمالي ، سوري او لبناني او فرنسي ، حق الانتساب لحزب الشغيلة هذا . لذا فان مجلس الحزب المنتخب في أوائل ١٩٢٥ ضم خمسة من كبار ملاك الاراضي ، وخمسة من التجار الاغنياء ، وخمسة من أصحاب دور النشر ، وبعض مالكي ورشـات النجارة ، وبعض الصناعيين والمحامين والاطباء . وبلغ عـدد الاعضاء المؤسسين لهذا الحزب خمسين عضوا . وارتفع تعداد أعضاء الحزب في نيسان ١٩٢٥ الى ٢١٠٠ عضو(٥٧) . وقد علقت جريدة « الاممية النقابية الحمراء » على نشاط هـذا الحزب بالقول : « أدرك العمال ان الحكومة كانت مع الاغنياء ضد الفقراء . هكـذا كان حالها في عهد الاستبداد التركي وهي كذلك الآن (١٩٢٥) في عهد الاستعمار الفرنسي ... »(٥٨) .

ان دعم هذا الحزب لسياسة الانتداب واضحة في برنامجه السياسي وخطة عمله . وكان من مصلحة الانتداب بالذات تثبيت أشكال من العمل النقابي والسياسي تضع في أهدافها مصالح الانتداب بالدرجة الاولى بحيث ترسخ مفهومـا مشوها يضطر العمال الطليعيون والساسة الوطنيون الى العمل ضد هذه الاشكال بالذات .

وبالمقابل ، كان هذا الحزب يطمح لأن يصبح الحزب العمالي في لبنان الكبير على غرار مثيله في بريطانيا . فأوروبا الغربية في بداية القرن العشرين كانت المركز الرئيسي الذي تستوحى منه الليبرالية السياسية آنذاك(٥٩) ، لـذا نرى سعادة

(٥٥) المعرض ــ السنة الاولى ــ عدد ٢ حزيـران ١٩٢١ .

(٥٦) « الاممية النقابية الحمراء » العدد ٤ الصادر في ١٥ نيسـان ١٩٢٥ ص ٢٤٠ . ترجـم النـص الدكتور عبدالله حنا « الحركة العمالية في سوريا ولبنان ١٩٠٠ ــ ١٩٤٥ » ص ٣٢٤ .

(٥٧) المصدر السابق ص ٣٢٥ .

(٥٨) المصدر السابق ص ٣٢٧ .

(٥٩) — Pierre Renouvin « La crise européenne et la première guerre mondiale... » P. 15.

انيس بك الهاني ، رئيس حزب العمال في لبنان الكبير ، يبرق مهنئا رمزي ماكدونالد، رئيس وزراء بريطانيا ورئيس حزب العمال فيها ، بمناسبة نجاحه في الانتخابات(٦٠) .

اما سياسة حزب العمل العام ومبادؤه ووسائله التطبيقية فكانت تحاول الظهور دوما بمظهر الشرعية والتنسيق مع ادارة الانتداب الفرنسي تنسيقا كاملا . تلـك سمة بارزة في جميع الاحزاب والنقابات الاصلاحية . ولا بد من التنويه في هـذا المجال « ان التميز بين النقابة والحزب آنذاك لم يكن واضحا تماما بل كان وجود أي منهما يفترض وجود الآخر »(٦١) ومن الصعب الفصل بينهما بدقة .

واعتماد الاساليب « الشرعية » للوصول الى تحسين ظروف حياة العمال ، كانت تنبع أساسا من تركيب هذا الحزب وقيادته غير العمالية والتي كانت تتوسل اعداد العمال للوصول الى مراكز سياسية بارزة . وهذا ما يفسر اقتصار اللجنة التنفيذية لهذا الحزب على الوجهاء والمحامين والاطباء وكبار التجار والعديـد من الموظفين ، كما كان له صحيفة مستقلة واسعة الانتشار باسم صحيفة **« العمال »** لصاحبها سجيع الاسمر ، وكان له ايضا مركز على جانب من الفخامة في البـناء والاثاث في منطقة تعتبر من الاحياء الفنية في بيروت .

بيد ان موالاة هذا الحزب للانتداب الفرنسي ، انطلاقا من الاعتقاد السائد عند كثير من اللبنانيين آنذاك والقائل بـأن الانتداب مرحلة « انتقالية » لن تدوم طويلا ريثما يصبح اللبنانيون قـادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم ، جعلت أغلبية هـذا الحزب الساحقة تقتصر على المسيحيين ، وبشكل خاص على الموارنة ولم يلحظ أي وجود اسلامي في قيادته او أحـد مراكزه الاساسية طيلة تلك الفترة ، لأن الاغلبية الساحقة من المسلمين كانت ترفض أساسا الانتداب الفرنسي وجميع ما يدور في فلكه من أحزاب سياسية او نقابـات عمالية .

لقد سقط الحزب في براثن سياسة الانتداب الفرنسي ، عن وعي او بدون وعي ، اذ اقتصر على وجه طائفي واحد من جهة ، وعلى المطالبة الاصلاحية عن طريق الادارة الانتدابية كقيادة شرعية تحكم البلاد من جهة أخرى . وكان مـن مصلحة الانتداب الفرنسي في لبنان الكبير قيام نموذج نقابي مزيف يتحتم على العمال أنفسهم النضال ضده في المستقبل .

كان هـذا الحزب يمثل نقابـات الطباخين ، وعمال الطباعة ، والنجارين ، والحلاقين ، ومستخدمي شركة حصر التبغ والتنباك ، وتجـار بيروت ، وبحـارة الزوارق ، وجمعية المصلحة المشتركة لمستخدمي وعمال خطوط حديد دمشق ــ حماه وتمديداتها ، وغيرها من النقابات والجمعيات العاملة في لبنان الكبير . وبالشكل الذي كان يدعو فيه « للتعاون بين العمال وأرباب العمل » ويقترح « عرض المطالب العمالية على الحكومة بالطرق الشرعية » فـان أهدافه ووسائل « نضاله » لم تكن ضد الانتداب بل على العكس ، تخـدم ادارته العسكرية المتمركزة في بيروت الى حـد بعيد اذ تحفظ لفرنسا وجها ليبراليا طالما تفنت به مـدارس الجزويت في

(٦٠) المعرض ــ السنة ٣ ــ العـدد ٢٧٧ الصادر في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٤ الصفحة الاولى .

(٦١) — J. Couland — op. cit. — P. 96.

لبنان ، وجه الحرية والعدالة والاخاء ، وجه الثورة الفرنسية الذي طمسه القمع المتواصل والتدمير وحرق القرى وفرض الغرامات المالية الباهظة على السكان من قبل الادارة الانتدابية المسكرة .

وحزب العمل العام ، المتمركز في بيروت تحت اشراف ادارة الانتداب، والعامل بتوجيه مباشر منها وبمساعدتها بالذات ، فرض على الطليعة الواعية من العمال الانتقال خارج بيروت لتكوين نواة عمالية حقيقية ، تناضل ضد التمثيل المزيف لهم الذي يدعيه حزب العمال هذا ، وتتخذ وجها معارضا ضد ادارة الانتداب الفرنسي وبالتنسيق مع الحركة الوطنية المعادية له .

ان ولادة التنظيم العمالي المعارض للانتداب باسم « **حزب الشعب اللبناني** » خارج بيروت ، وفي بكفيا بالذات ، لم يكن وليد صدفة ، بل ضرورة تاريخية حتمتها امكانية النضال بعيدا عن نفوذ « حزب الصيفي » من جهة ، وعن ادارة الانتداب الداعمة له من جهة أخرى .

ب ـ بين العاملين في الزراعة والارياف

كانت الحركة النقابية واسعة الانتشار في صفوف عمال الصناعة والحرف والمدن قبل الحرب وبعدها ، في حين اقتصرت في الارياف على نقابتين فقط خلال تلك المرحلة الانتدابية ولم نعثر لها هناك على وجود في فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى ، لا في جبل لبنان المتصرفية ولا في باقي المناطق .

النقابة الاولى كانت « **نقابة العمال الزراعيين لجبل لبنان** » ويرئسها الياس الضاهر وكان شعارها الاساسي « الانتداب الفرنسي ضرورة حيوية لشعب لبنان بأسره »(٦٢) ولم نستطع العثور على أي نشاط لهذه النقابة التي يبدو ان رئيسها « الشيخ » كان من أعوان الفرنسيين في الريف ، ولم يسمع بها أي من النقابيين الذين عاصروا تلك الفترة . وقد عثرنا على برقية من رئيسها الياس الضاهر ، تحتج بشدة على محاولة ضم حاصبيا ومرجعيون الى فلسطين وتؤيد غورو في مطالبته الحاقهما بلبنان الكبير(٦٣) .

والنقابة الثانية والاهم هي « **نقابة مزارعي الدامور** »(٦٤) التي تأسست في تشرين الاول ١٩٢٠ ، وكان مؤسسوها من « النخبة المثقفة » في بلدة الدامور ، ورئيسها خليل الغريب « محرز نيشان الاستحقاق الزراعي الافرنسي » ، وفي نيابة رئاستها الدكتور اسكندر عون ، ومن أعضائها البارزين : نعيم عون ، وسليم نورالله، وفيليب هيكل وغيرهم .

وتحددت أهداف هذه النقابة الزراعية على الشكل التالي(٦٥) :

---

(٦٢) لسان الحال ـ العدد ٨١٩٤ الصادر في ٧ كانون الاول ١٩٢٠ .
(٦٣) لسان الحال ـ العدد ٨١٩٣ الصادر في ٦ كانون الاول ١٩٢٠ .
(٦٤) جريدة « الحقيقة » البيروتية ـ العدد ١٣٣٥ ـ السنة ١٣ ، الصادر في ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٠ .
(٦٥) المصدر السابق .

« ١ ـ السعي الى انشاء المصارف الزراعية في البلاد .
٢ ـ الارتباط مع نظام الزراعة في لبنان الكبير ارتباطا تاما .
٣ ـ ايجاد وسائل التضامن بين الملاك والزراع .
٤ ـ السعي في توفير الوسائل العائدة لرخاء الزارع لامساكه عن الهجرة .
٥ ـ الدفاع عن حقوق العامل الزراعي .
٦ ـ السعي في معاضدة مشاريع الري التي تقوم بها نظارة الزراعة .
٧ ـ السعي لانشاء لجنة الرفق بالحيوان الزراعي .
٨ ـ محاربة الآفات والامراض الزراعية .
٩ ـ السعي في انشاء معرض زراعي عام يكون مركزه في الدامور » .

من قراءتنا لبرنامج هذه النقابة يتبدى لنا بوضوح أثر الفرنسيين في نشأتها والدور الذي لعبته ادارة الانتداب في تشكيل قيادتها وصياغة برنامجها بالذات بحيث لم تختلف عن أهداف « حزب العمل العام في دولة لبنان الكبير » ان من حيث فكرة التعاون بين العامل ورب العمل و « التضامن بين الملاك والزراع » ، أو من حيث اقتصار برنامجها على التعاون مع السلطة الانتدابية و « معاضدة مشاريع الري التي تقوم بها نظارة الزراعة والارتباط الوثيق بهذه النظارة » ، ومن حيث انتشارها الوحيد الجانب في صفوف المسيحيين الموارنة دون سواهم .

وتجدر الملاحظة ان الحركة النقابية في لبنان الكبير خلال السنوات الاولى للانتداب كانت تستمد برامجها ووسائل تحركها بتقليد الاحزاب الاشتراكية والعمالية في اوروبا الغربية وبشكل خاص عن الحزب الاشتراكي الفرنسي وحزب العمال البريطاني . وقد دعت هذه الحركة صراحة الى الصلح الطبقي والتعاون مع سلطات الانتداب ، واقتصرت على العناصر المسيحية في الاغلبية الساحقة من أعضائها دون ان يكون للمسلمين وجود يذكر فيها .

وبرأينا ان عدم اقبال المسلمين للانخراط في صفوف الحركة النقابية والسياسية لا ينبع من اساس طائفي ، كما يظن العديد من المؤرخين بل من رفض المسلمين للانتداب الفرنسي وجميع المؤسسات التي تعترف بشرعيته ، ورفضهم لفصل لبنان عن سوريا وعن باقي أجزاء العالم العربي ، ورفض اية نقابة او حزب سياسي لا يجاهر صراحة بهذا الرفض لدولة لبنان الكبير بالذات ، التي هي برأيهم ، صنيعة الفرنسيين .

٣ ـ ولادة التيار الشعبي :

لقد تجسدت فكرة التعاون بين العامل ورب العمل ، وبين المالك العقاري والفلاح الفقير ، بتيار سياسي انتشر بسرعة بين صفوف المثقفين والذي سمي بالتيار الشعبي ، وأحيانا يطلق عليه « التيار الديمقراطي ـ الاشتراكي » والذي وجد تعبيرا له في جريدة « الصحافي التائه » في زحلة ، والتي كان يصدرها اسكندر رياشي المعروف بارتباطاته الوثيقة بالفرنسيين .

ففي افتتاحية العدد الاول من « الصحافي التائه » يحدد اسكندر رياشي أهدافه السياسية بالقول : « ان الصحافي التائه يعترف بالتآخي بين الطبقات ، وسوف يناضل من أجل ذلك » .

ويضيف « أن مبادىء الاشتراكية المعتدلة منبثقة من الكتابين السماويين : كتاب يسوع وكتاب محمد »(٦٦) .

ان فكرة التعاون بين المستغل (بالكسر) والمستغل ، والتآخي بين الطبقات ، والاشتراكية الدينية وغيرها ، شكلت محور كتابات الجريدة بالاضافة الى محور واحد يتكرر دوما ، عن الفقراء والاغنياء ، كما ان الجريدة اعتبرت نفسها « جريدة العمال والبؤساء »(٦٧) .

اما من الناحية السياسية فقد اختصرت « الصحافي التائه » سياستها بالقول « هذه الجريدة ، سياستها مع الانتداب الصحيح الذي تعترف بضرورية اشرافه على البلاد »(٦٨) .

ان التيار الشعبي ، بالرغم من جميع الاتجاهات التي كانت تتصارع في داخله، قد أسهم في ولادة تيار اشتراكي حقيقي منذ ١٩٢٤ « والحقيقة التي لا بد لنا من تسجيلها هي ان « الصحافي التائه » كانت الجريدة التي دفعت الحركة الاشتراكية ــ الشيوعية الى الامام ، وعرّفت أفرادها بعضهم الى بعض ، ونسقت جهودهم وساعدتهم على الانتشار والنمو وحفزتهم على الدراسة والتبحر في الاسس الاشتراكية . فاليها يعود الفضل الاول في قيام حركة شيوعية في سورية ولبنان »(٦٩)

ان انتشار الافكار الاشتراكية الطوباوية كان وليد التأثر المباشر بالفكر الاشتراكي الاوروبي ، خاصة الفرنسي منه ، والذي كان لا يزال ينهل من أفكار الثورة الفرنسية الكبرى لعام ١٧٨٩ القائلة بالاخاء والعدالة والمساواة والتي ساعدت المدارس اليسوعية في لبنان على نشرها والمناداة بها . ولم يكن أي من هؤلاء الكتاب الاشتراكيين الاوائل في لبنان على اطلاع ، ولو جزئي ، على الفكر الاشتراكي العلمي(٧٠) .

ثانيا : المعارضون للانتداب

١ ــ في الخارج :

لم يكن من الممكن تشكيل حزب سياسي يعمل علانية ضد الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان خلال السنوات الاولى ، بل تميزت المعارضة برفض الانتداب رفضا ارتدى طابعا طائفيا واضحا نظرا لانتشاره الواسع في صفوف المسلمين بشكل

(٦٦) الصحافي التائه ــ العدد الاول الصادر في ٢٨ أيلول ١٩٢٢ .
(٦٧) المصدر السابق .
(٦٨) المصدر السابق .
(٦٩) س. ايوب ــ « الحزب الشيوعي في سورية ولبنان ١٩٢٢ ــ ١٩٥٨ » ص ٢١ .
(٧٠) راجع يوسف يزبك « قصة اول أيار في لبنان » .

خاص دون ان يتعداهم الا الى أفراد من المسيحيين . وقد شعر دعاة الرفض هؤلاء بحرية العمل السياسي في الخارج لا في الداخل وتجمعوا حول فكرة « الاتحاد السوري » التي نادى بها الوحدويون في تلك الفترة وسموا حزبهم باسم **« حزب الاتحاد السوري »** .

وتجمع هؤلاء الوحدويون السوريون في اول لقاء لهم في جنيف ، صيف ١٩٢١ في المؤتمر الذي سمي بالمؤتمر السوري في جنيف الذي بدأ التحضير له منذ ١٠ حزيران ١٩٢١ ، نظرا لانعقاد مجلس عصبة الامم المتحدة في تلك المدينة السويسرية خلال هذه الفترة .

وجاء في الدعوة التي وجهتها لجنة حزب الاتحاد السوري ما يلي(٧١) :

« رأت لجنة الاتحاد السوري ، التي كانت وما زالت تجاهد بجميع الطرق المشروعة للحصول على أستقلال البلاد التام ، ان تتآزر جميع الاحزاب والجمعيات السورية التي تعمل لغاية الاستقلال التام ووحدة البلاد ، سواء في سوريا نفسها او في المهاجر البعيدة المتفرقة ، وتتفاهم فيما بينها على أسس المبادىء والمساعي معا ، طالبة الحصول على حقها الطبيعي الوطني المؤيد بكثير من العهود والوعود من أقطاب السياسة في العالم المتمدن . ولما كان مجلس عصبة الامم سيجتمع قريبا وينظر في شروط الوصاية المفروضة على سوريا وغيرها من البلاد المنفصلة عن تركيا ، فقد قررت لجنة حزب الاتحاد السوري ان تدعو جميع الجمعيات والاحزاب السورية الى عقد مؤتمر سوري عام في جنيف ، مركز عصبة الامم في ١٠ حزيران المقبل لتبرهن ، بكل ما لديها من الوثائق والحجج والادلة على ما لسورية من الحق بالحرية والاستقلال » .

وقد وقّع الدعوة الرئيس ميشال لطف الله ، ونائبه محمد رشيد رضا .

وفي ٧ آب ١٩٢١ صدرت قرارات مؤتمر جنيف ونصت على البنود الخمسة التالية(٧٢) :

« ١ ــ الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسوريا ولبنان وفلسطين .

٢ ــ الاعتراف بحق هذه البلاد في ان تتحد معا بحكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب وان تتحد مع باقي البلاد العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة (فيدراسيون) .

٣ ــ اعلان الغاء الانتداب حالا .

٤ ــ جلاء الجيوش الفرنسية والانكليزية عن سوريا ولبنان وفلسطين .

٥ ــ الغاء تصريح بلفور المتعلق بوطن قومي لليهود في فلسطين » .

اما الاحزاب والجمعيات السياسية التي شاركت في التوقيع على مقررات مؤتمر جنيف فكانت(٧٣) :

(٧١) المنار ــ المجلد ٢٣ ــ الجزء الثاني ــ شباط ١٩٢٢ ــ ص ١١٦ ــ ١١٧ .
راجع ايضا عبدالله حنا « الحركة العمالية في سوريا ولبنان » ص ٢٠٦ ــ ٢٠٨ .
(٧٢) المنار ــ المجلد ٢٣ ــ الجزء السادس ــ أيار ١٩٢٢ ــ ص ٤٥٧ ــ ٤٥٨ .
(٧٣) المنار ــ المصدر السابق ــ ص ٤٥٩ .

رئيس المؤتمر : ميشال لطف الله ـ رئيس اللجنة المركزية لحزب الاتحاد السوري ومندوبها .
نائب الرئيس : رشيد رضا ـ رئيس المؤتمر السوري العام في دمشق ونائبه رئيس الاتحاد السوري ومندوبه .
نائب الرئيس : توفيق حماد ـ رئيس الجمعية الاسلامية المسيحية في نابلس ـ مندوب المؤتمر الفلسطيني الممثل لجميع الاهالي .
سكرتير عام : شكيب ارسلان ـ مندوب حزب الاستقلال العربي .
اعضاء : احسان الجابري ـ مندوب حزب الاستقلال العربي .
رياض الصلح : مندوب حزب الاستقلال العربي .
نجيب شقير : مندوب حزب الاستقلال العربي .
وهبه العيسى : رئيس اللجنة الفلسطينية بمصر ومندوبها .
شبلي الجمل : مندوب الوفد العربي الفلسطيني وسكرتيره .
امين التميمي : مندوب الوفد العربي الفلسطيني ـ مستشار رئيس الوزارة بدمشق سابقا .
سليمان كنعان : عضو مجلس لبنان الاداري سابقا .
صلاح عزالدين : مندوب الجمعية السورية الوطنية في بوسطن .
طعان العماد : مندوب الحزب الوطني العربي في الارجنتين .
جورج يوسف سالم : مندوب حزب تحرير سوريا في نيويورك .
توفيق اليازجي : مندوب حزب استقلال سوريا ووحدتها في سانتياغو ـ شيلي .

اما في مصر ، فقد شن **« الحزب الوطني اللبناني »** هناك هجوما شديدا ضد الانتداب الفرنسي على سوريا . وكان حبيب البستاني رئيسا لهذا الحزب الذي ضم بين صفوفه ميشال زكور ، صاحب جريدة « المعرض » البيروتية ، ومؤسس حزب الشبيبة اللبنانية فيما بعد . ومن المؤكد ان الحزب الوطني اللبناني حاول ان يفتح فرعا له في بيروت ، الا ان نشاطه الفعلي بقي في اطار اللبنانيين في مصر . كما عقد هذا الحزب مؤتمرا للبنانيين في مصر ، في نيسان ١٩٢٢ ، احتج فيه بعنف على وجود الانتداب الفرنسي في لبنان الكبير . وقد علقت مجلة « آسيا الفرنسية » ، الصحيفة شبه الرسمية للانتداب ، على مؤتمر اللبنانيين في مصر بقولها « يبدو ان بعض اللبنانيين في القاهرة ، قد عقدوا اجتماعا هناك للاحتجاج على فرنسا المنتدبة على سوريا ولبنان . وهتف المجتمعون مرارا : لتسقط فرنسا »(٧٤) .

وفي ١٨ حزيران ١٩٢٢ ، نشرت جريدة « المعرض » عريضة مسهبة رفعها حبيب البستاني ، رئيس الحزب ، يحتج فيها على المجلس النيابي اللبناني لارساله برقيته المشهورة التي يشكر فيها الفرنسيين على انشاء دولة لبنان الكبير(٧٥) .

(٧٤) — L’Asie Française — No. 202 — Mai 1922 — P. 223.

(٧٥) المعرض ـ السنة الثانية ـ العدد ١١٧ ـ الصادر في ١٨ حزيران ١٩٢٢ ـ الصفحة الاولى . Voir aussi « L’Asie Française... » — No. 203 — Juin 1922 — P. 270.

لقد تعالت صيحات العديد من اللبنانيين خارج الحدود ، متحدة مع اصوات اخوانهم السوريين والفلسطينيين في المهاجر ام منفصلة عنها ، تطالب برفض الانتداب الفرنسي وبضرورة النضال ضده . وتأثرت هذه الاصوات بالجو السياسي العام الذي ساد قبيل فرض الانتداب على سوريا ولبنان وفلسطين والعراق والشعارات الوحدوية العلمانية للقومية العربية . ومهما كان من امر هذه الصيحات ، فقد بقي تأثيرها ضئيلا جدا على سير سياسة الانتداب الفرنسي ومخططاته في الداخل . فاقتصر دور الاحزاب والجمعيات المعارضة في الخارج على الاعلام دون ان يتعداه الى الاعمال الجماهيرية المنظمة بسبب طبيعة تلك الاحزاب والجمعيات الفوقية المعزولة عن جماهير اللبنانيين في المهجر من جهة ، وبسبب سياسة الانكليز والاميركيين التي انقلبت ضد الحركة الوحدوية السورية والى جانب الانتداب بعد اتفاقيات المصالح المشتركة .

٢ ـ في الداخل :

بدأ الساخطون من التيار الموالي للانتداب سابقا ، والذين حرموا من المناصب الادارية في لبنان ، بالتجمع حول **« حزب الاتحاد الديمقراطي »** الذي بدا نشاطه في كانون الاول ١٩٢٠ بارسال برقيات الى فرنسا وبريطانيا والى عصبة الامم ، احتجاجا على مطالب الصهيونيين بضم اراض من لبنان الى فلسطين . وجاء في برقية هذا الحزب « ان حزب الاتحاد الديمقراطي في بيروت يحتج بكل شدة على ما طلبه مجلس فلسطين من سلخ أقضية حاصبيا ومرجعيون وبانياس والحولة والقنيطرة ووادي اليرموك عن البلاد السورية والحاقها بفلسطين »(٧٦) .

ويفهم من هذه البرقية الموقعة من داود عمون ، رئيس اول وفد لبناني الى مؤتمر الصلح في باريس للمطالبة « باستقلال لبنان التام وتوسيع اراضيه نحو حدوده التاريخية والطبيعية » ، ان داود عمون هذا كان رئيسا للجنة التنفيذية لحزب الاتحاد الديمقراطي .

وسار هذا الحزب شوطا واسعا في انتقاده ، بعد ان حرم من مغانم الادارة ، حتى وصل به الامر الى حد ارسال عريضة في ١٠ حزيران ١٩٢١ ، مرفوعة الى عصبة الامم بمناسبة انعقاد مجلسها في جنيف ، حدد الحزب فيها مطالبه بالبنود التالية(٧٧) :

« ١ ـ ان يكون الانتداب مؤقتا وشكله استشاريا محدودا يتناول الدوائر الرئيسية ولا يتعداها .

٢ ـ ان يمكن اهل البلاد من انشاء حكومة وطنية نيابية مستقلة يرئسها ويديرها وطنيون .

٣ ـ ان تلغى الامتيازات الاجنبية .

(٧٦) لسان الحال ـ العدد ٨١٩٤ ـ تاريخ ٧ كانون الاول ١٩٢٠ .

(٧٧) جريدة المعرض البيروتية ـ السنة الاولى ـ العدد العاشر الصادر في ٢ حزيران ١٩٢١ .

٤ ـ ان تلغى الضرائب والقوانين المستحدثة وان تبقى القوانين العثمانية مرعية الاجراء الى ان يلتئم المجلس النيابي الوطني الذي له وحده حق سن القوانين وفرض الضرائب » .

اما على الصعيد الشعبي غير المنظم فقد ارتدت معارضة الانتداب طابعا اقليميا طائفيا . فوجدت فرنسا المنتدبة نفسها أمام ترحيب سافر في بعض المناطق اللبنانية ورفض شعبي شامل في سائر المناطق التي رأت فيها دولة اجنبية محتلة . وأضحت المناطق اللبنانية مقسمة سياسيا الى قسمين واضحين تماما يعترف أحدهما بالوجود الانتدابي الفرنسي والكيان اللبناني الجديد ، ويرفض الآخر هذا الانتداب وهذا الوجود لدولة لبنان الكبير ويتوق الى وحدة كلية او جزئية مع سوريا(٧٨) .

٣ ـ النضالات المطلبية المشتتة :

ان أول اضراب عمالي كبير ، بعد اعلان الانتداب الفرنسي على لبنان ، هو الاضراب الذي نفذه عمال ومستخدمو شركة خطوط السكة الحديدية المعروفة بخطوط دمشق ـ حماه وتمديداتها D.H.P. ، وذلك في صيف ١٩٢٠ ، واعادوا تنفيذه مرة أخرى خلال ١٩٢١ وذلك للمطالبة بزيادة الاجور(٧٩) .

وفي ٢٠ شباط ١٩٢١(٨٠) ، قامت مظاهرة كبرى ، اغلبيتها الساحقة من النساء ، فانطلقت من وسط المدينة الى دار الحكومة تطالب بفسخ عقود البيع التي جرت أيام الحرب نظرا لأن الشاري لم يدفع ربع القيمة الحقيقية في حين كان البائع مضطرا للبيع بفعل ظروف الحروب والضائقة المادية والجوع . وقد طافت المظاهرة على ادارات الصحف سائلة أصحابها نصرتهم وابلاغ الحكومة شكواهم . مما اضطر المفوضية السامية الفرنسية الى فسخ تلك العقود المسماة « بيوع الحرب » بالقرار رقم ٧٩٧ تاريخ ٣١ آذار ١٩٢١ .

وفي ١٩٢١ ، قامت المفوضية العليا بفرض ضرائب جديدة على عربات النقل والمواقف ، مما دفع الحوذيين الى اعلان الاضراب في الثالث من تموز ١٩٢١ . وتقول لسان الحال : « اليوم أصبحنا والحوذيون مصرون على الاعتصاب (الاضراب) والأسواق خالية منهم . لكن حضرة حاكم بيروت الاداري ، والبلدية ، اضطرا أصحاب العربات وحوذييها بوجوب الرجوع الى العمل قبل ظهر اليوم والا اخذت منهم رخصهم ... »(٨١) مما أفشل الاضراب . وكان الفشل دافعا لهم لتشكيل نقابة تدافع عن مصالحهم منذ ذلك التاريخ .

وكانت شركة الترامواي اللبنانية ، وهي شركة بلجيكية تفرض على الراكب من فرن الشباك الى البرج ، أو من البرج الى الحرج تسعة متاليك حجر و ٤٥ قرشا

(٧٨) عادل الصلح « حزب الاستقلال الجمهوري » ص ٨ .
(٧٩) — J. Couland — op. cit. — P. 85.
(٨٠) لسان الحال ـ عدد ٨٢٤٧ ـ تاريخ ٢١ شباط ١٩٢١ .
(٨١) لسان الحال ـ عدد ٨٣٩١ ـ تاريخ ٣ تموز ١٩٢١ .

ورقا نقديا . وتقول جريدة « الحقيقة » البيروتية « ان الشركة في عام ١٩١٨ ، كانت تسعى لانزال سعر الورقة النقدية بدلا من رفعها ، وان السماسرة أنفسهم لم يوصلوا حتى الآن سعر الورقة النقدية (اي الليرة التركية) الى أقل من ثمانية قروش . فهل تريد شركة الترامواي ان تبرهن على انها أقدر على انزال سعر الورقة من سماسرة السوق ؟ »(٨٢) .

لقد اشتدت وطأة النقل على المواطنين ، فقاموا بالاضراب عن استخدام الترامواي في ٨ تموز ١٩٢٢ . ووصفت جريدة « المعرض » هذا الاعتصاب تقول : « ثلاثمائة شخص وما ينيف اجتمعوا مساء الجمعة في فرن الشباك من جميع محلات بيروت لتقرير الاعتصاب العام على الترامواي . انها كانت مظاهرة وطنية جميلة ضد استبداد الشركة التي امتصت وما برحت تمتص دماءنا بأسعارها الفاحشة كأن بيروت مكلفة ان تسدد ديونها وديون البلجيك معها » .

وجاء في البيان الذي نشره المجتمعون بعنوان « صوت من الشعب والى الشعب » ورد فيه « شركة الترامواي تتقاضى من فقيرك خمسة وسبعة غروش على مسافة يدفع عنها ابن الشام غرشا واحدا فقط ... »(٨٣) .

ان الحركة المطلبية في لبنان بدأت تنمو مع اتساع موجة الغلاء وتدني القدرة الشرائية للشعب اللبناني ، بسبب تسلط الشركات ، خاصة الفرنسية منها ، على مقدرات لبنان وفرض الضرائب الباهظة على سكانه . غير ان تلك المظاهرات والاضرابات بقيت معزولة وغير موحدة ، وكان ينقصها التنسيق والتوجه السياسي ضد المستغلين الفعليين أي الانتداب الفرنسي وأعوانه في الداخل .

كما ان هذه الحركة المطلبية لم تلاق أي دعم او اهتمام من « حزب العمل العام في لبنان الكبير » الذي كان يخطط زعماؤه للوصول الى المجلس النيابي غير آبهين بمظاهرات العمال واضراباتهم والقمع المستمر الذي قاسوه من سلطة الانتداب وعساكرها . هذه الحركة ستشتد وتقوى مع ولادة « حزب الشعب اللبناني » في أواخر ١٩٢٤ ، الذي عرف كيف يوحد بين نضالات الطبقة العاملة اللبنانية ، ويرفع شعارات مطلبية واضحة، ويسعى حثيثا الى تنظيم النقابات العمالية في « الكومسيون النقابي » لعام ١٩٢٥ الذي أبرز « ولأول مرة في تاريخ لبنان ، وجه الطبقة العاملة اللبنانية كطليعة للنضال المطلبي والديمقراطي العام في وجه استغلال شركات الانتداب والمتعاونين معها من أصحاب الرساميل المحلية .

(٨٢) الحقيقة ـ العدد ٩٧٣ ـ السنة ١١ ـ في ٢ تشرين الثاني ١٩١٨ .
(٨٣) المعرض ـ السنة الثانية ـ العدد ١٢٣ ـ الصادر في ٩ تموز ١٩٢٢ ـ ص ٣ .

الفصل الثاني
مرحلة النضال الديموقراطي العام وولادة الدستور والجمهورية في لبنان ١٩٢٤ - ١٩٢٦

جذور الفكر الاشتراكي العلمي في لبنان

ان تحديد تاريخ اول ظهور للفكر الاشتراكي في لبنان ليس سهل المنال نظرا لانعدام الوثائق حول هذا الفكر ، خاصة وان أعمال أولئك الطليعيين الاوائل قد دفنت معهم كذلك أقوالهم ، المكتوبة او المعلنة خطابيا ، بسبب الارهاب والقمع .

وقد اشار يوسف يزبك في مقاله « حكاية اول اول ايار في بيروت ١٩٢٥ » الى الحقيقة التاريخية التالية : « تكرارا أشير الى ان تلك المطالب - أي مطالب حزب الشعب اللبناني لعام ١٩٢٥ والتي سنتكلم عنها مطولا - هي الاولى من نوعها بسطا وتحديدا وتوضيحا ، وان لم يكن احتفالنا مثلها في الاولية ، اذ سبق لقبضة من المثقفين اللبنانيين ان احتفلوا به قبل ثماني عشرة سنة ويذكرهم التاريخ بأنهم اصحاب اول صوت ارتفع في الشرق كله في هذا السبيل »(١) .

وفي حواشي هذا المقال يوضح يوسف يزبك حقيقة هذا الاحتفال فيقول « جرى ذلك في اول أيار سنة ١٩٠٧ ، وقد دعا اليه المرحومون خيرالله خيرالله وداود مجاعص وجرجي نقولا باز وآخرون من زمرتهم التي قامت في العام الثاني بدور رئيسي جريء في بيروت بتأييد اعلان الدستور العثماني وبالدعوة الى حراسة الحرية ومكافحة بقايا الطغيان الحميدي . وكان جيلنا الذي خلف أولئك الاحرار ، مباشرة ، ينظر اليهم باحترام واعجاب شديدين ويعتبرهم المعلمين والرواد الذين شقوا لنا الطريق . وقصة احتفالهم بأول ايار سنة ١٩٠٧ سمعتها من الرفقاء الثلاثة في مناسبات متباعدة . وكان المرحوم خيرالله يحتفظ بالشارة الحريرية الحمراء التي علقها على صدره في ذلك اليوم ، كما علق رفقاؤه شارات أخرى . ولما احتفلنا في بيروت سنة ١٩٢٥ احتفالنا التاريخي انتزع خيرالله شارته من جيبه وهو يلقي خطابه ولوح بها ثم اعطانيها علنا فأثار حماسة عاصفة في القاعة الهبت

(١) يوسف يزبك - مجلة البلاغ البيروتية - السنة الاولى - العدد ١٧ الصادر في اول أيار ١٩٧٢ - صفحة ٣٢ .

الاكف بالتصفيق . اما مكان ذلـك الاحتفال الرمزي فكان في الروشة ، على رمال الشاطىء ، بعيدا عن عيون الرقباء »(٢) .

تلك هي البادرة الوحيدة التي تدل عن حركة « اشتراكية » في لبنان قبيل الحرب العالمية الاولى . انها حركة اشتراكية طوباوية معزولة عن جماهير العمال والفلاحين ، لكنها ، وعلى لسان راويها يوسف يزبك ، الاولى من نوعها ، ان لم نقل معه في الشرق كله تحفظا ، فهي دون شك الاولى في لبنان خلال تلك الفترة .

بيد ان واقع مـا جرى بعد الحرب حمل بذورا اشتراكية فعلية الى لبنان والمنطقة العربية المجاورة . وقـد أسهمت مراسلات لينين وبعض الزعماء العرب فعليا في بروز أصوات اشتراكية في مصر وفلسطين خاصة منذ أواخر الحرب . فقد كتبت مجلة « المنار » ، الواسعة الانتشار آنذاك ، سلسلة مقالات بقلم الامـام رشيد رضا ـ وهو لبناني من بلدة القلمون قرب طرابلس ـ أبرزها مقالان : « اله البلاشفة والعالم الاسلامي » في العدد العـاشر لعام ١٩١٨ ، ومقـال « الاشتراكية والبولشفية والدين » الذي جاء فيه : « الاشتراكية الحقيقية ليست سوى البلشفية التي تعني الغاء استغلال الرأسماليين وعملائهم في السلطة » .

وكتب الشيخ رشيد رضا يقول ايضا : « ... ان الذي فهمناه من مجموع ما اطلعنا عليه في البلشفية انها عين الاشتراكية المقصود منها ازالة سلطان أرباب الاموال الطامعين وأعوانهم من الحكام المناصرين لهم الذين وضعوا قوانينهم المادية على قواعد هضم حقوق العمال في بلادهم واستعمار بلاد المستضعفين من غيرهم ، وان معناها الحرفي « الاكثرية » فالمراد منها ان يكون الحكم الحقيقي في كل شعب للأكثرية من أهله وهم العمال في الصناعة والزراعة وغيرها وذلك بعـد اسقاط سلطة أربـاب الثراء والكبراء المشايعين لهم . وقـد فعلوا ذلك في روسيا ... لا يعجب القارىء اذا قلنا له ان ٩٩٪ من سـكان الكرة الارضية هم من الاشتراكيين او البولشفيكيين وهؤلاء هم الشعب الـذي تقول الامثال ان صوته هو صوت الله ... نعـم انه لا يستطاع انشاء حكومات شعبية الا بعـد ان تتبعثر ثروة الاغنياء . ولكن الشعب لا يظلمهم بذلك بل ان طمعهم بابقاء سيطرتهم المطلقة ينتج لهم ان الشعب يضطر لأخذها بالقوة والارغام ... »(٣)

بمثل هذا الوضوح عن البولشفية وأهدافها كانت أقـلام عربية تكتب خلال تلك الفترة . لذا فالقول بـأن العالم العربي لم يكن يعرف عن الاشتراكية شيئا وان البولشفية كانت مجهولة تماما لدى جماهير المثقفين العرب قول يفتقر الى الكثير من الدقة والعلمية . ومهما كانت الدائرة ضيقة لمدى انتشار هذه الاصوات الاولى وتلك الصيحات المؤيدة للاشتراكية ، فـان وجودها ، وعلى صفحات مجلة كبرى كالمنار الواسعة الانتشار آنذاك كانت وسيلة اتصال هامة بالعديد من المثقفين العرب .

بيد ان هذا الموقف لم يكن ينبع من ايمان علمي بالاشتراكية والبولشفية دون شك بل انطلاقا من موقف اسلامي واضح . فقد كتب الشيخ الامـام رشيد رضا

---

(٢) يزبك ـ المصدر السابق ـ الحاشية رقم ٥ ص ٣٨ .

(٣) رشيد رضا ـ المنار ـ المجلـد ٢١ ـ الجزء الخامس ـ ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦

نفسه يقول « ... بل فعلت دولة السوفيات أعظم من هذا : عقـدت معاهدات بينها وبين الدول الاسلامية الثلاث ـ الترك والفرس والافغان ـ اعترفت فيها باستقـلال كل منها ، وأرجعت اليهن مـا كانت دولة القياصرة قبلها قد سلبتهن ، وأسقطت للمدينات منهن لروسيـا ما كان لها من الدين عليهن ، وسمحت للدولة الايرانية بمـا لها في بلادها من سكك الحديد وغيرها . لذا كان العـالم الاسلامي مع الشعوب الشرقية كلها راضيا من حكومة الروس الجديدة ، شاكرا لها مثنيا عليها ، وان كان المسلمون أبعـد الشعوب عن البلشفية ومذاهبها »(٤) .

لقد كان موقف ثورة اوكتوبر من فضح الاتفاقيات الاستعمارية وتأييد ثورات شعوب الشرق التحررية ، الدافع الاول لتأييد العديد من مثقفي العالم الاسلامي لهذه الثورة ، كما جاءت المواقف الاستعمارية للحلفاء وتضامن الاميركيين معهم تزيد في مواقف التأييد للثورة السوفياتية في أوساط العالم العربي ، وتعالت أصوات المناصرين لها قبل ان يطالهم اضطهاد الانكليز والفرنسيين . ان تلك الاصوات ، على ندرتها ، كانت أولى الصيحات العربية التي نـادت بالاشتراكية وأيدتهـا علناً على صفحات الجرائد والمجلات ، ودعت الى مؤازرة ثورتها الكبرى في روسيـا وتشديد التضامن معها ضد غـدر الحلفاء والمتعاونين معهم .

اما داخل بيروت فكانت جريـدة « الحقيقة » ـ حسب وثـائقنا الخاصة ومطالعتنا حول هذا الموضوع ـ اول جريدة بيروتية قامت باصدار سلسلة مقالات عن الاشتراكية العلمية ابرزهـا ثلاث مقالات ظهرت تباعا في الاعداد ١٣٦٠ و ١٣٦١ و ١٣٦٢ الصـادرة بتواريخ ١ و ٣ و ٤ كانون الاول ١٩٢٠ وتنـاولت علـى التوالي « النظـام الانتخابي ومعنى السوفياتـات » و « الاحزاب السياسية في روسيـا السوفياتية » و « الصناعة السوفياتية » . وتستنتج الجريدة « ان النظام البلشفي المطبق في روسيا حاليا ليس بالضبط النظام الـذي أعلن عنه كارل مـاركس لكنه خطوة على طريق ذلك النظام ، انها مرحلة انتقالية تلك التي تجتازها روسيا اليوم مع نظام السوفياتات الجديد .

ان هذين المصـدرين الهامين يوضحان دون أدنى ريب ان الفـكر الاشتراكي والثورة البلشفية وجدا تأييدا واضحا من جانب الشعوب العربية خاصة بعد موقف الثورة بفضح الوثائق الاستعمارية لاتفاقية سايكس ـ بيكو ونـداء لينين الشهير الى شعوب الشرق وبدعم ثورة اوكتوبر للحركة التحررية التركية بقيادة مصطفى كمال ، وذلك اثر المواقف الاستعمارية التي تكشفت عنها الوعود الانكلو ـ فرنسية للعرب بعـد نهاية الحرب والتي تجسدت عمليا باتفاق ١٥ ايلول ١٩١٩ الذي أوقع المنطقة العربية ، شرقي البحر الابيض المتوسط ، في براثن الاستعمارين الانكليزي والفرنسي باسم الانتـداب .

اما جريدة « المعرض » البيروتية فقامت ترصد تطور الحركة البولشفية في فلسطين منذ أوائل ١٩٢١ . فقـد كتبت عن حوادث اول ايـار التي وقعت هناك « ان العمال اليهود نادوا بالبولشفيكية في أول ايار ١٩٢١ وتجمهروا يحملون اعلاما

---

(٤) رشيد رضا ـ المنار ـ المجلـد ٢٢ ـ الجزء العاشر ـ ص ٧٤٦ .

حمراء (علامة البولشفيك) وتوجهوا الى امام دار الحكومة . فأرسل الحاكم نفرا من الشرطة ليطلب من المتظاهرين ان ينزلوا الاعلام الحمراء . فما كان من المتظاهرين، وقد كانوا على أتم الاستعداد ، الا ان قتلوا الجندرمة وهم من أهالي فلسطين الوطنيين . فهاج رجال الجندرمة الوطنيون وهاجموا اليهود . ونشبت معركة حامية هناك . ونمي الخبر الى الاهالي فتجمهروا يشدون أزر الجندرمة الوطنية ضد العمال اليهود . وبلغ عدد القتلى ٧٥ شخصا ومن المسلمين ١٥ ومن النصارى ١٣ . وكانت المناشير التي منعتها ادارة الرقابة تحض على الثورة البولشفية واسقاط الحكومة وانشاء حكومة سوفياتية في فلسطين »(٥) .

وتعود « المعرض » مرة أخرى الى تلك الحوادث فتستنتج « ان السياسة الانكليزية عرفت ان تلعب لعبتها هذه المرة . فبعد ان كانت الحركة محض بولشفيكية، انقلبت الى خلاف صهيوني – عربي واغتنمت الحكومة وقوف الوطنيين العرب بجانبها ضد هياج الصهيونيين فاتهمت الفريقين بالاخلال بالامن العام وقامت تحاكمهم كأن هناك خلافا صهيونيا – عربيا ولم يعد للحركة البولشفيكية خبر في نتائج تلك الاحداث »(٦) . ثم تعود ايضا الى الحوادث ذاتها فتقول « تتخوف الحكومة في فلسطين من امتداد الفكرة البولشفيكية في البلاد بعد ما رأته من قيام عمال اليهود ببث هذه الدعوة ، فرصدت قواتها على الحدود لمنع كل تداخل (تواجد) بولشفيكي في الارض المقدسة »(٧) .

يستدل من ذلك ان « المعرض » لعبت ، في هذه الفترة وفي الفترة اللاحقة ، دورا هاما خلال السنوات الاولى للانتداب ، في اطلاع اللبنانيين على تطور الحركة البولشفيكية في الاراضي المجاورة اي فلسطين . وبدأت « المعرض » باستعراض طبيعة النظام الاشتراكي في سلسلة مقالات متواصلة كما ان الحركة الاشتراكية البولشفية في فلسطين ستلعب دورا ملحوظا في تأسيس الحزب الشيوعي اللبناني في عام ١٩٢٤ .

اما جريدتا « الصحافي التائه » و « زحلة الفتاة » اللتان كانتا تصدران في زحلة فكان لهما دور كبير في تجميع « الكتاب الاشتراكيين » اللبنانيين على صفحاتها . وكان اسكندر رياشي وراجي الراعي وشكري البخاش والشبح الباكي (اي يوسف ابراهيم يزبك) من ابرز قادة هذا التيار الاشتراكي الطوباوي الذي أطلق عليه لقب « التيار الشعبي » . فلم تكن أقلام هذا التيار تنهل من منابع الاشتراكية العلمية بل – كما يقول يوسف يزبك – « كنا شيوعيين ولم يكن منا من قرأ كتابا واحدا للينين »(٨) .

---

(٥) المعرض – السنة الاولى – العدد الثالث – الصادر في ٨ أيار ١٩٢١ .
(٦) المعرض – السنة الاولى – العدد السادس – الصادر في ١٩ أيار ١٩٢١ .
(٧) المعرض – السنة الاولى – العدد ١٢ – الصادر في ٩ حزيران ١٩٢١ .
(٨) راجع يزبك – مقال البلاغ المشار اليه سابقا – العنوان – وراجع كذلك عبدالله حنا « الاتجاهات الفكرية في سوريا ولبنان ١٩٠٠ – ١٩٤٥ » خاصة عنوان « مرحلة يزبك او الصحافي التائه ١٩٢٢ – ١٩٣٠ » ص ٨٤ – ٨٩ .

ومهما يكن من أمر دعاة هذا التيار ، فمما لا شك فيه ان أقلامهم (وخاصة يوسف يزبك) ساهمت اسهاما فعالا في ولادة الفكر الاشتراكي في لبنان وسوريا . كما ان تفكير البعض منهم تجذر أكثر فأكثر باتجاه الفكر الاشتراكي العلمي في حين انقلب البعض الآخر الى وصوليين يتسكعون على أبواب ادارة الانتداب .

ان بذور الاشتراكية في لبنان بدأت في صفوف المثقفين الوطنيين . بيد ان تلك البذور لم تصبح صالحة للزرع الا بعد تلقيحها بالفكر الاشتراكي العلمي الذي حملته طليعة عمالية مجربة بدأت بفؤاد شمالي ، عامل التبغ المطرود من مصر ، وتوسعت مع طليعة نقابة عمال التبغ في بكفيا التي شكلت قيادة حزب الشعب اللبناني بالذات .

اما القول بأن الفكر الاشتراكي العلمي في لبنان هو وليد فئة مثقفة من البورجوازية الوطنية فيدحضه الواقع التاريخي بالذات . ففكر تلك الفئة المثقفة لم يكن اشتراكيا علميا ولم يعرف تلك الصفة على الاطلاق . ان طليعة الطبقة العاملة اللبنانية ، المتمثلة آنذاك بنقابة عمال التبغ في بكفيا ، والتي ساندها العديد من المثقفين الوطنيين هي التي تقبلت ذلك الفكر المعبر عن مصالحها والمجسد لأمانيها وهي التي عملت على نشره بين صفوف العمال والفلاحين يساندها في ذلك المثقفون الوطنيون الذين آمنوا بدور الطبقة العاملة الطليعي في بناء المجتمع الاشتراكي في لبنان .

الحياة السياسية عند أرمن سوريا ولبنان

١ – الهجرة الارمنية الى لبنان وسوريا

حسب تقدير مجلة الصناعيين والتجار الفرنسيين في الشرق لعام ١٩٢٧ ، فان تعداد الارمن في لبنان كان يقدر بحوالي ٢٩ الفا(٩) منهم ٢١ الفا في بيروت و ١٢٠٠ في زحلة و ١٠٠٠ في طرابلس . ويرفع لويس جالابير هذا الرقم الى ٣٢ الفا(١٠) موزعين بين بيروت وعنجر . والاختلاف ليس كبيرا على كل حال .

وفي تقدير مجلة الصناعيين المذكورة ان ٩،٣٨٧(١١) ارمنيا فقط كانوا يعيشون من عرق جباههم دون مساعدة الدولة مقابل ١٣،٣٦٩ ارمنيا تقدم لهم الدولة مساعدة جزئية في حين ان ٥،٩٦٥ ارمنيا كانت الدولة تقوم بكامل أعالتهم خلال تلك الفترة . وقد توزع الارمن ، استنادا الى احصائيات هذه المجلة ما بين ١٤ الفا يقومون بالعمل الزراعي ، و ٤ آلاف حرفي في المناطق خارج المدن ، و ١١ الف حرفي في المدن اللبنانية ، خاصة في بيروت . فقد امتاز هؤلاء بنشاط هائل في المجالات الحرفية الصغيرة التي كانت تتطلب مهارة يدوية وتقنية . فعملوا كحدادين

---

(٩) — Bulletin de C.I.F.L. — No. I — de 1927 — P. 76-77.
(١٠) — Louis Jalabert « La Syrie et le Liban; réussite française ? » — P. 110.
(١١) — Bulletin de C.I.F.L. — op. cit. — P. 77.

ومصورين ومزخرفين وعمال نسيج وعمال ميكانيك وغيرها . وكانت بعض نسائهم اختصاصيات في صناعة السجاد من الصوف الفاخر والبياضات والمطرزات(١٢) . وقد استغلت فرنسا المنتدبة هؤلاء المهاجرين أبشع استغلال بسبب حاجتهم الماسة للمأكل والمسكن والملبس ، اذ كانوا مضطرين للعمل بأجور بالغة الانخفاض . وقد انتشرت الامراض بين صفوفهم بشكل مرعب ، خاصة في أحياء الكرنتينا . وأبرز تلك الامراض مرض الحصبة او الحميراء التي تكاثرت بسرعة بين اطفالهم بصورة خاصة والتي قالت عنها مجلة الحارس البيروتية « لم يبق بيت من بيوت الارمن الا وزارته الحميراء التي انتشرت بشدة بين أطفال بيروت حتى يكاد يزور بيوتها قاطبة »(١٣) . لقد استطاعت ادارة الانتداب استغلال الوضع المادي البائس لهؤلاء المهاجرين الارمن الى أقصى حد وقامت تشكل منهم فرقا صدامية ضد السكان الوطنيين خاصة في ابان الثورة السورية الكبرى لعام ١٩٢٥ .

ويؤكد روبير دوكه في تقريره امام اللجنة الدائمة للانتدابات في جنيف ان الارمن قدموا الى الدويلات الخاضعة للانتداب الفرنسي على دفعتين كبيرتين(١٤) : الاولى بعد هزيمة الجيوش الفرنسية في كيليكيا وانسحابها من هناك نهائيا بموجب صلح انقورا في نهاية ١٩٢١ ، وقدر عدد أفراد هذه الدفعة بحوالي ٣٠ ألفا . والثانية بعد انتصار الاتراك على اليونانيين في نهاية ١٩٢٢ . وقدرت هذه الهجرات الجماعية في الدفعة الثانية بحوالي ٥٨ ألفا . وتوزع المهاجرون الارمن على دويلات الانتداب كالآتي : ٣٢ ألفا في لبنان الكبير ، و ١٠ آلاف في دمشق ، و ٣٧٤٠٠ في حلب ، و ١٢٠٠ في دير الزور ، و ٦٢٤٠ في الاسكندرون ، و ١٤٢٠ في دويلة العلويين ، مما يجعل المجموع العام ٨٨٩٠٠(١٥) مهاجر أرمني .

ويضيف تقرير ادارة الانتداب لعام ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ ان موجة ثالثة من الهجرة الارمنية بدأت بعد توقيع اتفاقية لوزان عام ١٩٢٣ وبلغ تعداد أفرادها ١٢ ألفا(١٦) مما رفع العدد النهائي للمهاجرين الارمن الى ١٠٠ ألف ارمني في دويلات الانتداب، وقد ارتفع العدد الى ١٥٠ ألفا تقريبا في ١٩٢٥(١٧) .

ان هؤلاء المهاجرين الارمن ، الفارين من خطر الابادة التركي ، وجدوا لهم مأوى واسعا في دويلات الانتداب الفرنسي . وقد سهلت لهم انتماءاتهم الطائفية المسيحية ـ كما يقول دومنيك شفاليه ـ الانخراط بين الطوائف اللبنانية دون ان تذوب فيها . فقد بقي الارمن يحافظون على استقلاليتهم النسبية كمجموعات

(١٢) — L. Jalabert — op. cit. — P. 128.

(١٣) مجلة الحارس ـ السنة الثالثة ـ العدد ٨ أيار ١٩٢٦ ـ ص ٧٥١ .

(١٤) — R. de Caix « C.P.M. » 4ème Séance - Genève 25-6-1924 — P. 33.

(١٥) — L. Jalabert — op. cit. — P. 110.

(١٦) — H. C. « Rapport sur les années 1923-1924 » — P. 26-27.

(١٧) ارتين مادويان ـ مقابلة خاصة . اما اوزو فيقدر تعداد الارمن لعام ١٩٢٧ بثمانين الفا فقط وهو رقم بعيد عن الحقيقة .
— R. O'Zoux « Etats du Levant... » — P. 206.

طائفية مسيحية من جهة ، وكقومية أرمنية متميزة من جهة ثانية(١٨) . ومن هذا المنطلق بالذات تبرز الحياة السياسية عند غالبية الارمن بتمايزها عن الحياة السياسية اللبنانية في ظل الانتداب من جهة ، وبارتباطها العضوي مع السلطة الحاكمة في جميع الظروف ما عدا تيار اشتراكي صغير التف حول شبيبة سبارتاك الارمنية التي انخرطت في نضال الحزب الشيوعي او البولشفيكي اللبناني منذ عام ١٩٢٥ .

٢ ـ الاحزاب السياسية الارمنية

كانت أحزاب الأرمن السياسية ثلاثة : الداشناق او الطاشناق ، والهانشاق ، والرمغافار ازاداجان . وحزب الطاشناق هو الذي تسلم السلطة في « ارمينيا الحرة » بمساعدة الحلفاء في عام ١٩١٨ . اما حزب الهانشاق فكان حزبا اشتراكيا ديمقراطيا يؤيد الثورة السوفياتية في ارمينيا انطلاقا من مواقع وطنية أكثر منها طبقية . اما حزب الرامغافار فيمثل تيارا ديمقراطيا ليبراليا داخل صفوف الارمن(١٩) .

وبقيام السلطة السوفياتية في جمهورية أذربيجان في نيسان ١٩٢٠ ، وجد الحزب البولشفيكي او الشيوعي في ارمينيا ان الظرف مؤات للقيام بثورة اشتراكية تدعمها ثورة اوكتوبر العظمى فقلب سلطة الطاشناق وأعلن قيام جمهورية ارمينيا السوفياتية في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٢ .

ومع قيام جمهورية ارمينيا السوفياتية انشطرت حياة الارمن السياسية في الخارج الى تيارين بارزين : الاول يميني شوفيني يدعو الى الحفاظ على «الشخصية» الارمنية داخل المجتمعات التي تواجدت فيها وعدم الانخراط في النضالات المطلبية والنقابية والتحررية لتلك المجتمعات بل تشكيل « قومية أرمنية » منفصلة عن « القوميات » المحلية ولها شخصيتها واستقلاليتها . وقد تجسدت هذه الدعوة عمليا بوقوف دعاة هذا التيار ومناصريهم دوما الى جانب الاحزاب اليمينية المحلية والسلطة الحاكمة(٢٠) ، خارجية كانت ام محلية ، ومحاربة الاشتراكيين والليبراليين داخل صفوف الارمن . ان دعم السلطة الانتدابية لدعاة هذا التيار لم يكن خفيا منذ البداية ، فقد شكلت منهم فرقا صدامية عسكرية لضرب نضالات شعوب سوريا ولبنان ولعبت الفرقة الارمنية في جيوش الانتداب دورا غير مشرف أبان الثورة السورية الكبرى ولا يقل بشاعة عن دور أية فرقة من الفرق السنغالية

(١٨) — D. Chevallier « Les Arabes et la fin du peuple juif de Friedmann » — Annales — 1966 — P. 1325.

(١٩) — M. Suleiman « Political parties in Lebanon » — P. 20; et Thorossian « L'histoire de l'Arménie » — P. 158; et A. Mandelstam « La Société des Nations et les puissances devant le problème arménien » — Consultation.

(٢٠) — M. Suleiman — Ibid — P. 20.

العاملة في تلك الجيوش . ان اثر دعـاة هذا التيار كان قويا طيلة ايـام الانتداب ، وبتشجيع مباشر من سلطته بالذات . ووقعت جماهير الارمن ، نتيجة ذلك ، فريسة استغلال بشع من جانب الرأسـماليين ، الاجـانب والمحليين ، واستطاعت سلطة الانتداب ابقاء أعداد كبيرة من الارمن رديفا واحتياطيا أسـاسيا لسياستها القمعية .

اما التيار الثاني فهو ديمقراطي ، ليبرالي ، اشتراكي على درجـات متفاوتة . وقد دعـا قادته الى الاشتراك في نضالات الجماهير المحلية في البلدان التي يعش فيها الارمن . كما دعا الاشتراكيون العلميون الى الانخراط في الاحزاب الشيوعية المحلية والعمل في داخلها . وقـد تجسدت هـذه الدعوة عمليا بالانضمام المباشـر « لشبيبة سبارتاك الارمنية » الشيوعية التي أعلنت حل نفسها والانضمام الى الحزب الشيوعي اللبناني السوري فور معرفتهم بوجود هذا الحزب بعد مهرجان اول ايـار ١٩٢٥ في بيروت . وقـد عبَّر ارتين مادويان عن هذا التيار بالقول : « ان الطريق الوحيد لحماية الارمن في سوريا ولبنان وجميع البلدان العربية هو طريق وحـدة النضال الى جانب الشعوب العربية التي تقاتل الامبريالية بضراوة من أجل تحررها واستقـلالها »(٢١) .

ان دعـاة هذا التيـار ومناصريهم كانوا قليلي العدد لكنهم بالغو النشـاط . وقد اعترف لويس جالابير ، من أبرز الفرنسيين المؤيـدين لسياسة الانتداب في سوريا ولبنان ، بهذه الحقيقة حين قال :

« ان الحياة السياسية بين المهاجرين الارمن كانت تدور في فلـك الاحزاب الثلاثة . وكان الطاشناق والرامغافار معارضين للسلطة السوفياتية في أرمينيا ، في حين كان الثالث ، اي الهانشاق ، يؤيـد سياسة موسكو . فالهجرة الارمنية اذاً كانت تحمل في أحشائها خلايـا بولشفيكية نشيطة ، فاعلة ، قليلة العدد لكنها بالغة الديناميكية »(٢٢) . الا ان جالابير لم يستطع التمييز بين الهانشاق وشبيبة سبارتاك المنشقة عنه ، تلك الشبيبة وحدها التي يصح وصفها بالنشاط والفاعلية والديناميكية ، والتي سارع الهانشاق نفسه الى حلها والتبرؤ من أعمالها . لـذا يجب التمييز بين الهانشاق كحزب ديمقراطي اشتراكي محافظ ، وشبيبة سبارتـاك الارمنية التي شكلت فصيلا أساسيا داخل الحركة الشيوعية في سوريا ولبنان .

٣ ـ شبيبة سبارتـاك الارمنية
رافد اشتراكي آخر ضد الانتداب

كانت أولى بوادر الفكر الاشتراكي العلمي داخل صفوف الارمن في سوريـا ولبنان تلك التي تمت مع ولادة « اتحاد الطلاب الهانشاق » الذي أنشىء على غرار

(٢١) — A. Madéyan « De l'histoire de notre presse publiée au Liban et en Syrie » « Nor-Paros » « La Nouvelle Phare » — No. I — Juin 1925.

(٢٢) — L. Jalabert « La Syrie et le Liban, réussite française ? » — P. 130.

الاتحاد المماثل له في أضنه ، داخل صفوف الارمن هناك . وقـد أنشأ هذا الاتحاد في بيروت مجموعة من الطلاب الارمن . وكان سكرتيره العام ارتين مادويان . وقد اتخذ هذا الاتحاد اتجاها يساريا واضحا مما دفع قـادة حزب الهانشاق الى حل هذا الاتحـاد في أواخر عام ١٩٢٣ والطلب الى المسؤولين عنه بتسليم المستندات والوثائق التي بحوزتهم للقيادة الهانشاقية(٢٣) . بيد ان التجمع اليساري في الاتحاد سرعان مـا قام بحل نفسه وجميع ارتباطاته بحزب الهانشاق والاعـلان عن قيام اتحاد جديد باسم « شبيبة سبارتاك » متخذا اتجاها شيوعيا واضحا ويسير على خطى الاممية الشيوعية ويتخذ من « الشبيبة الشيوعية » في ارمينيا السوفياتية مثاله الأعلى . وانتشرت شبيبة سبارتاك وأسست لها فروعا في بيروت وزحلة وحلب وجبل موسى . وكان من أبرز قادتها آنذاك : آرام يرتيزيان رئيسها ، وارتين مادويان سكرتيرها العـام في بيروت ، وهيكازون بويادجيان وكريكـور تاتيان في زحلة ، وماسيس بانوسيان وستراك هايكازيـان في حلب ، وبـانوس أرمايسيان وأغوب دربدروسيان في جبل موسـى(٢٤) .

لقـد رفعت شبيبة سبارتاك ، منـذ البداية ، راية الدفـاع عن الحقـوق الديمقراطية والقومية للأرمن في سوريا ولبـنان ، وناضلت في سبيل تحسـين أوضاعهم المعيشية البالغة السوء في المخيمات ، ونـادت بوحدة الارمن في لبنان وسوريا والعالم أجمع حول الوطن الام : ارمينيا السوفياتية(٢٥) .

وفي كانون الاول ١٩٢٤ بعثت قيادة سبارتاك برسالة الى الحزب الشيوعي الفرنسي تعلمه فيها بقيام هذه الشبيبة المناضلة الشيوعية وتطلب منه المساعـدة التنظيمية والثقافية . وقـد تلقت القيادة رسالة جوابية في أواخر هـذا الشهر موقعة من لويس سيليه Louis Sellier ، الامين العام للحزب الشيوعي الفرنسي بالذات تؤكد وقوف الحزب الى جانب الشبيبة ودعمها بجميع الوسائل المتوفرة لديه (٢٦) .

وفي أوائل عـام ١٩٢٥ توجهت شبيبة سبارتاك بالرسالة التالية الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في ارمينيا السوفياتية وبرسالة مماثلة الى اللجنة المركزية للكومسومول او الشبيبة الشيوعية الارمنية . وهذه ترجمتها العربية(٢٧) :

« بيروت في ٨ كانون الثاني ١٩٢٥

« الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في ارمينيا ـ يريفان .

(٢٣) ارتين مادويان ـ مقابلة خاصة .

(٢٤) — A. Madéyan « Quelques notes sur la formation du Parti Communiste au Liban et en Syrie... » — Documents privés ronéotypés — P. 2.

(٢٥) — A. Madéyan « De l'histoire de notre presse au Liban et en Syrie... » — article paru dans Haratch le 26-7-1964.

(٢٦) ارتين مادويان ـ مقابلة خاصة .

(٢٧) وثيقة خاصة مترجمة عن النص الارمني الـى اللغة الفرنسية . وقد تلقت الشبيبة رسالة جوابية من « كومدين » رئيس الكومسومول في ارمينيا السوفياتية ، يبدي استعداد شبيبته للمساهمة فـي دعم نضال شبيبة سبارتاك . والرسالة مكتوبة بالارمنية وعدد صفحاتها ثمانية ومتـرجمة الـى الفرنسية .

« ايها الرفـاق .

« منذ عـدة أشهر قامت مجموعتنا المؤلفة من بعض الشبان المنشقين عن اتحاد
« طـلاب الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، حزب الهانشاق في بيروت ، بتأسيس
« اتحـاد شبيبة سبارتـاك الارمنية . ولـم تمض فترة طويلة حتى التف حولنا
« مجموعات جديدة من شبيبة الهانشاق والشبيبة غير المنظمة سياسيا ، مما أتـاح
« لنا تثبيت أقدامنا بالرغم من جميع الصعوبات التي وضعت لعرقلة نشاطنا .

« ان اتحادنا هذا هو مجموعة عناصر بروليتارية من عمال وطلاب وموظفين .

« وقد وضع الاتحاد في رأس اهدافه جمع الشبيبة العاملة في المستعمرات تحت
« راية الكومنترن وتربيتها سياسيا بايديولوجية وتاكتيك الكـومنترن ، وشحنها
« بالروح الطبقية ، وتنظيمها كفصيل مناضل مـن فصائل البروليتاريـا الاممية
« في الشـرق .

« ان تسمية شبيبتنا باسم « سبارتاك » بـدل الشبيبة الشيوعية ، فرضتها
« علينا ظروف النضال المحلية الناجمة عن فقـدان حزب شيوعي في سوريـا .
« ونحن ، كلاجئين هنا ، قـد اخترنا هذه التسمية كي لا تسعى القوى المفرقة في
« رجعيتها الى ضرب تحركنا منـذ البداية ، ومحاربتنا على الصعيديـن الوطني
« والديني وتحريض العمال المحليين علينا .

« الرجاء امدادنـا بالتوجيهات الضرورية وبالدراسات التثقيفية الحزبية . كما
« نـود ابلاغكم اننا أجرينا عـدة اتصالات مع الحـزب الشيوعي الفرنسي ومع
« « جماعة العمل الارمنية » .

« فاقبلوا في الختام تحياتنا الرفاقية الحارة

« عن لجنة اتحـاد شبيبة سبارتاك

« الرئيس — السكرتير
« **ارام يرانزيان** — **ارتين مادويان** »

وقد كتبت مجلة « Banvor-Paris » الارمنية او « باريس العامل » مقالا تحت عنوان « حياة الارمن في الخارج » لمراسلها في سوريا ، جـاء فيه « تأسس هنا منذ عـدة أشهر اتحاد الشبيبة اللبنانية باسم « شبيبة سبارتاك » بمبادرة قام بها فريق من الطلاب المنشقين عن اتحـاد طلاب حزب الهانشاق . وقـد حصل الانشقاق انطلاقا من موقف طبقي واضح ... وبالرغم مـن جميع الاستفزازات والملاحقات البوليسية التي لجأ اليها حزب الطاشناق ، وبالرغم من جميع العقبات الاخرى ، فـان « شبيبة سبارتاك » لا تنفك تفتني بأعـداد جديـدة من شبيبة الهانشاق واللاحزبيين وحتى من شبيبة الطاشناق بالذات . وقـد بدات شبيبة سبارتاك كذلك تنظيم ندوات تثقيفية جماعية يوم الاحد من كل اسبوع »(٢٨) .

(٢٨) Banvor-Paris ou « Paris-Ouvrier » — Traduit en français — No. 29 — du 15 Mars 1925.

ولعل شبيبة سبارتاك هي أول محاولة تنظيمية شيوعية ، متصلة بالامية ، تقوم على أرض لبنان وسوريا . بيـد ان جهل الارمن باللغة العربية ، واللبنانيين والسوريين باللغة الارمنية ، ومراقبة سلطات الانتداب لجميع التحركات السياسية المناوئة لها تحت ستار « محاربة الشيوعية » ، ابقى هـذا التيار الاشتراكي العلمي محصورا داخل نطاق تجمعات صغيرة من شبيبة الارمن في سوريا ولبنان دون ان تتعداهم . وهذا مـا جعل هؤلاء الارمـن الاشتراكيين يترقبون ظهور أول تيار اشتراكي علمي لبناني للانخراط فيه والعمل معه . ولم تكن لشبيبة سبارتاك أية صلات بالمحاولات الجارية في صفوف اللبنانيين لتأسيس حزب شيوعي او بولشفيكي في سوريا ولبنان(٢٩) . وقد تأخر قيام تعاون مثمر ومشترك بين جناحي الاشتراكيين العلميين المتواجدين سويا على أرض لبـنان حتى مهرجان الكريستال في أول ايار ١٩٢٥ . اما اسم سبارتاك فقـد رافق الحركة الشيوعية في صفوف الارمن فترة طويلة . كما أصدرت جريدة « شبيبة سبارتاك » عددين في عـام ١٩٢٧ كرس الاول لثورة ١٩٠٥ الروسية والثاني بعنوان « مات لينين ، عاشت اللينينية »(٣٠) .

دور ساراي في تفتيت الجبهة الموالية للانتداب

جاءت انتخابات ١١ ايـار ١٩٢٤ الفرنسية بكارتيل اليسار الى السلطة الذي عهد الى الجنرال ساراي بمفوضية بيروت . وكان تعيين ساراي كافيا لبث الرعب في نفوس اليسوعيين والاكليروس اللبناني لما عرف عنه من عـداء شديـد لرجال الدين . وبعنوان « ساراي عـدو الثوب الاسود » كتب اسكندر رياشي يقـول : « وكان اول عمل قامت به حكومة المتطرفين (في باريس) استدعاء ويغان من سوريا ولبنان وتعيين الجنرال ساراي ، أحـد أركان الحزب المتطرف وعدو الثوب الاسود الاكبر ، مفوضا ساميا في البلدين ... ووقع الهم في ركاب السكرتيرية بأجمعهم ، وهم يعرفون ان سـاراي ، اذا لم يحبسهم حالا ، فهو سيرميهم بالبحر لأنه يعرف انهم صنائع الجزويت والعازاريين والفرير والمطارين والكهنة ... »(٣١) .

وكان ساراي يتهم بالتعصب الاعمى ضد اليسوعيين وبأنه من الماسونيين .

« وقام اليسوعيون يعبئون بطارياتهم بوجه ساراي المتعصب ، الملحد ... وفرضوا على تلامذة مدارسهم دقيقة صمت حزنا على الديمقراطية ، وبدأت جرائدهم حملة مباشرة ضد المفوض السامي الجديد ... وبدأوا بارسال العرائض والاحتجاجات الى رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس وزرائهـا والوزراء والنواب والشخصيات البارزة ، قبل مجيء ساراي بالذات . واستقبلته شبيبة اليسوعيين بالهتاف لويغان بدلا مـن الهتاف له »(٣٢) .

(٢٩) ارتين مادويان — مقابلة خاصة .
(٣٠) — A. Madéyan « Quelques notes sur la formation du Parti Communiste... » P. 6.
(٣١) الرياشي — « رؤساء لبنان كما عرفتهم » ص ٢١ — ٢٢ .
(٣٢) فرنسوا خوري « ذكريات » ص ٨١ . et La Mazière « Partant pour la Syrie » — P. 101-107.

فهل استعجل اليسوعيون فتح المعركة ضد ساراي ام كانوا على علم بما سيقوم به مسبقا ؟ ان ما يهمنا تاريخيا في هذا المجال ان اليسوعيين فتحوا ثغرة واسعة ، وللمرة الاولى ، بين ادارة الانتداب واخلص أعوانها في الداخل ، اي اليسوعيين ورجال الدين المسيحيين. هذه الثغرة استفاد منها كثيرا أنصار الليبرالية، والماسونيون ، والنقابيون والاشتراكيون اللبنانيون . « فنتيجة للهجوم العنيف الذي بادره به اليسوعيون قبل مجيئه الى بيروت ، لم يجد ساراي أمامه سوى الراديكاليين والاشتراكيين والماسونيين للتعاون معهم »(٣٣) وقام ميشال زكور ، صاحب جريدة « المعرض » ، بؤسس حزبا يطلق عليه **« حزب الشبيبة اللبنانية »** في أواخر ١٩٢٤ بالذات ، على اثر اعلان ساراي « جئت من فرنسا لتنفيذ أحكام صك الانتداب لا أكثر ولا أقل » . لذا رفع هذا الحزب الشعارات التالية :

« ١ ــ تأييد حق الشعب اللبناني بانتخاب رئيس لبناني لحكومته الوطنية كما أعلن الجنرال المفوض السامي ساراي .

٢ ــ التشبث بالقانون الاساسي (الدستور) للدولة اللبنانية وتخويل الامة حق وضعه .

٣ ــ شكر الدولة المنتدبة على تحقيقها ، بلسان مفوضها السامي ، احد الاماني اللبنانية »(٣٤) .

وتألف حزب آخر في آذار ١٩٢٥ برئاسة فارس مشرق ، وهو **« حزب الرابطة اللبنانية »** . ووضع هذا الحزب نفسه ايضا بتصرف الجنرال ساراي ، وجعل شعاره « مع فرنسا المنتدبة من أجل تقدم لبنان الكبير »(٣٥) . كما استغل الماسونيون، من جهتهم ، تلك الليبرالية ، ليلعبوا دورا بارزا أيام ساراي . ويؤكد محمد جميل بيهم(٣٦) ، رئيس المؤتمر الماسوني العام ، المعروف بمحفل قاسيون ، والذي عقد في دمشق في تلك الفترة ، ان هذا المؤتمر ضم ١٧ محفلا من سوريا ولبنان وفلسطين ، وكان سعيد صباغة وجبران تويني من اعضاء اللجنة التنفيذية لهذا المؤتمر . ويقول بيهم ان في بيروت وحدها كان يوجد ٨ محافل منها الاتحاد والسلام والفرنسي والمصري والاسكتلندي . كما أكد أيضا ان ساراي نفسه كان ماسونيا . لذا كانت ردة الفعل عنيفة لدى الجزويت في هذا المجال ، فانشأوا عصابات مهمتها التعرض للماسونيين واهانتهم وتهديم مراكز محافلهم . ويؤكد الدكتور ادمون رباط(٣٧) انه كان في شبابه أحد أعضاء تلك العصابات التي شكلها اليسوعيون في مدارسهم ببيروت . وزاد في تأزيم الموقف ان ساراي كان يرفض دوماً حضور احتفالات اليسوعيين التقليدية ويرفض حضور الاحتفالات الدينية

(٣٣) — Ibid — P. 92.

(٣٤) اوردته جريدة البشير ــ العدد ٣٢٧٤ تاريخ ــ ١٠ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣٥) الحارس ــ العدد ١٧ ــ ١٨ أيار ١٩٢٥ ــ ص ٧ .

(٣٦) مقابلة خاصة ــ راجع ايضا عبد الله حنا « الحركة العمالية في سوريا ولبنان » ص ١٠٢ .

(٣٧) مقابلة خاصة .

للكنيسة المارونية ، كما يرفض الذهاب الى بكركي . لقد زاد ساراي ، بسياسته تلك ، من اتساع ثغرة الخلاف بين ادارة الانتداب والموالين لها داخليا حتى اضطرت حكومة باريس للتدخل فصالحت بين ساراي وبكركي . وأطلق ساراي عبارته المشهورة « ان باريس تستأهل قداساً » . غير ان تلك المصالحة لم تطل في عمر حكم ساراي هنا فجاء اندلاع الثورة السورية وقصفه البربري لمدينة دمشق ، بعد قمعه الوحشي لمظاهرة بيروت تجبر حكومة الكارتيل على سحب جنرالها « الاحمر ، الماسوني ، الملحد ... » .

النضال الديمقراطي ضد الانتداب

١ ــ الحزب الشيوعي يقود بالسر خطى حزب الشعب اللبناني

كانت معامل لف السجائر واسعة الانتشار في بسكنتا وبكفيا وبيت شباب وانطلياس والخنشارة وضهور الشوير والشياح وزحلة وغيرها . وكانت مؤسسات قاصوف ، صوايا وغيرهما أكبر مراكز تلك التجمعات الصناعية اللبنانية للف التبغ برساميل لبنانية محلية . وقد أضحت تلك المعامل مراكز لتجمع العمال في معظم المناطق القريبة من بيروت بحيث ارتفع تعدادهم الى حوالي الالفين ، مما أفسح المجال امام تأسيس « نقابة عمال التبغ » في لبنان في أواخر تموز ــ أوائل آب ١٩٢٤ والتي سرعان ما أسست لها فروعا في معظم المعامل . وكانت بكفيا المركز الرئيسي لتلك النقابة التي كان يديرها مجلس مستشارين بقيادة فؤاد الشمالي ، وهو لبناني هاجر الى مصر وشارك هناك في نضالات الطبقة العاملة المصرية وأصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري يوم طردته السلطات البريطانية الى لبنان في عام ١٩٢٣ .

وكان لنقابة عمال التبغ أثر كبير بين عمال التبغ في لبنان وبلغ من نفوذها ان نجحت باقامة اول لجنة للتنظيم النقابي الشامل للطبقة العاملة اللبنانية فأسست، منذ تشرين الاول ١٩٢٥ ، الكوميسيون النقابي او « اللجنة النقابية العليا » التي ضمت مندوبين عن عمال التبغ والطباعة والطهاة والنجارة والسكافين والسائقين وغيرهم . وكان أبرز قادة نقابة عمال التبغ : فؤاد الشمالي ، وفريد طعمه ، وبطرس حشيمه ، وبشارة كامل وغيرهم ، والتف حولهم مجموعة من المثقفين الديمقراطيين الذين آمنوا بدور الطبقة العاملة الاساسي في النضالات المطلبية والسياسية والوطنية وكان على رأسهم يوسف ابراهيم يزبك ، ونمر هبه ، نقيب المحامين سابقا ، وشفيق مظهر ، طبيب أسنان وغيرهم(٣٨) .

وكان يوسف يزبك قد أقلع عن « البكاء » في الصحافي التائه وبدأ كتاباته

(٣٨) يوسف يزبك ، وارتين مادويان . مقابلات خاصة .

عن الاشتراكية منذ أوائل ١٩٢٣ وظهر له مقال هام حول « الاشتراكية في لبنان »(٣٩) بمناسبة الاول من ايار لهذا العام . وكانت جريدة « المعرض » ، لميشال زكور ، تحتضن هؤلاء المثقفين . وجاءت صداقة يزبك مع فؤاد الشمالي الحميمة لتزيده حماسا للأفكار الشيوعية والمناداة بها . وبمناسبة موت لينين كتب يزبك مقالا في المعرض في أواخر كانون الثاني ١٩٢٤ يقول : « وأخيرا مات الرفيق لينين ، الرجل الذي شغل العالم بأسره ، في حياته وفي مرضه وفي موته ... ان لينين ، الذي كان شبح الخوف والخطر لاوروبا وللعالم ، كان آله الحكومات البولشفيكية الواسعة الاطراف ، وظل بعبع الدول وغول الحكومات حتى مات . وها قد تنفست أوروبا الصعداء في موته ولكن بدون ان تترحم عليه . على ان التاريخ سيقوم بهذه المهمة ... »(٤٠) .

وفي أواسط تشرين الاول ١٩٢٤ توفي أناتول فرانس فنعته المعرض بالكلمة التالية « مات هذا الاسبوع اناتول فرانس ، الرجل البولشفيكي الحقيقي والكاتب الانساني العظيم . وكان للنعي صداه في لبنان فقام كتابه الاشتراكيون يودعون الراحل الكبير »(٤١) . وقال فيه راجي الراعي : « ستجتمع بعد اليوم بهيجو ، وسيتحدث اليك بيرن ، وسيقبل جبينك فرجيل »(٤٢) . أما يوسف يزبك فكتب يقول : « مات صديق الفلاحين والعمال ، مات صديق المظلومين والفقراء ، مات صديق الحرية ورسولها ... »(٤٣)

ان تلك المقالات كانت فاتحة تعارف بين يوسف ابراهيم يزبك ، مراقب جوازات السفر في مرفأ بيروت ، وجوزف برجر ، أحد قادة الحزب الشيوعي في فلسطين الذي كان في بيروت خلال تلك الفترة . وكان يزبك يقيم صلات قوية مع فؤاد الشمالي المطرود من مصر والعامل في صناعة لف السجائر في الحدث . وجرى لقاء موسع بين برجر ويزبك والشمالي ومظهر وهبه وقشعمي وطعمه والياس ابو نادر والمحامي الياس جهشان ، في الحدث في ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٤ . وقد تحدث المجتمعون حول أمكانية تأسيس حزب شيوعي وأصدار جريدة يومية تنطق باللغة العربية وتحمل خط الحزب الى الجماهير . ولم يتقبل الفكرة سوى يوسف يزبك وفؤاد الشمالي وفريد طعمه والياس قشعمي وانضم اليهم بطرس حشيمة فيما بعد . وهكذا تم تأسيس اول حزب شيوعي في سوريا ولبنان من هؤلاء العمال الاربعة في معامل لف التبغ والمثقف الديمقراطي يوسف ابراهيم يزبك ولم يكن هناك اي تجمع شيوعي آخر بين عرب سوريا ولبنان ولم تكن هناك أيضا أية معرفة مسبقة بوجود شبيبة ارمنية شيوعية . فالارمن لا يعرفون اللغة العربية والعرب لا يعرفون اللغة الارمنية ، ولم تكن نشاطات شبيبة سبارتاك تتعدى نطاق أعداد صغيرة جدا

(٣٩) راجع : « المعرض » العدد ٥٨ الصادر في ٥ أيار ١٩٢٣ .
(٤٠) المعرض ـ السنة ٣ ـ العدد ٢٧٧ الصادر في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٤ ـ الافتتاحية .
(٤١) المعرض ـ السنة الرابعة ـ العدد ٣٤٤ الصادر في ١٩ تشرين الاول ١٩٢٤ .
(٤٢) المصدر السابق .
(٤٣) المعرض عدد ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٤ ـ راجع يزبك « حكاية اول نوار » ص ٥٩ .

من الشبيبة الارمنية دون سواها نظرا للعداء الشديد الذي جوبهت به من قبل سلطات الانتداب وحزب الطاشناق وحزب الهانشاق المنفصلة عنه حديثا ، ولم تكن لها القوة الذاتية التي تمكنها من نشر برنامجها وتكثيف وسائل عملها(٤٤) .

لقد قام الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان على أكتاف هؤلاء الخمسة الذين سارعوا الى توسيع نشاطه في صفوف عمال التبغ بشكل خاص وقرروا اتخاذ وجه علني لنضالهم تمثل بحزب الشعب اللبناني(٤٥) الذي اعتمد أساسا على نقابة عمال التبغ في توسيع نضاله داخل الحركة العمالية اللبنانية وقرر الاحتفال ، ولأول مرة في لبنان ، بعيد أول ايار ، عيد الطبقة العاملة العالمية(٤٦) . وكان هذا العيد فاتحة تعارف بين جناحين شيوعيين متواجدين سوياً على ارض لبنان : شبيبة سبارتاك الارمنية ، والقادة اللبنانيين الشيوعيين المتسترين خلف حزب الشعب اللبناني . فقد عرف الارمن الشيوعيون بهذا الاحتفال من خلال الصحف اللبنانية . وقد تلاقى الفصيلان الشيوعيان بعد أيام قلائل من مهرجان الكريستال واتفقا على توحيد جهودهما في تنظيم سياسي واحد باسم الحزب الشيوعي في لبنان وسوريا ضم المنظمتين اللبنانية والارمنية . وقد تسمى الحزب بهذا الاسم ـ كما يقول ارتين مادويان ويوسف يزبك ـ بسبب الارتباط التاريخي والاقتصادي لسوريا ولبنان من جهة ، وبسبب وجود عدو واحد ومصلحة مشتركة في النضال الموحد ، ضد الفرنسيين . وقد تشكلت اللجنة القائدة لهذا الحزب من يوسف يزبك وفؤاد الشمالي ، وفريد طعمه ، وبطرس حشيمة ، وارتين مادويان ، وهيكازون بويادجيان وتسمت باللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان واستمر حزب الشعب الوجه العلني لنشاط الحزب الشيوعي السري .

ان حزب الشعب اللبناني ، الذي لم ينل ترخيصا رسميا بنشاطه ، لعب دورا أساسيا في نقل خط الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان الى جماهير الطبقة العاملة ، كما ساهم الكوميسيون النقابي(٤٧) ايضا في ايصال خط الحزب الى عمال الطباعة والطهاة والنجارة والسواقين والسكافين بالاضافة الى عمال التبغ . لذا كان ضرب الحزب الشيوعي في نهاية هذا العام ، باعتقال ونفي خيرة مناضليه ، ضربة رئيسية لحزب الشعب اللبناني ولهذا الكوميسيون النقابي بالذات .

لقد ارتدى نضال حزب الشعب اللبناني طابع الدمج في الحزب الشيوعي في لبنان وسوريا حتى يصعب تاريخيا التمييز بين نضالاتهما التي كانت واحدة بالفعل وان كان الفرز واضحا بين أعضاء حزب الشعب اللبناني الذين قبلوا بالتسمية الشيوعية والذين رفضوها . فالحزبان واحد في النضال العملي والتفاوت فقط في مستوى وعي الاعضاء وازدواجية انتسابهم في الحزبين .

(٤٤) راجعنا في هذا المجال يوسف يزبك وارتين مادويان .
(٤٥) يزبك ومادويان ـ مقابلات خاصة . راجع كتاب يزبك « حكاية اول نوار » ص ٦٥ وما يليها
(٤٦) راجع مقالة يزبك في البلاغ « قصة اول ايار في لبنان » .
(٤٧) A. Madéyan « Des notes sur le mouvement syndical au Liban » — P. I. —

٢ ـ حزب الشعب اللبناني
مرحلة هامة للنضال المطلبي

تمت ولادة حزب الشعب اللبناني كوجه علني للحزب الشيوعي او البولشفيكي اللبناني(٤٨) الذي بدأ نشاطه التأسيسي في أواخر تشرين الاول ١٩٢٤ . وقد تمركز قادة الحزب كطليعة نقابية لعمال التبغ في بكفيا والتي كان يشمل نشاطها الاغلبية الساحقة من عمال مصانع التبغ في لبنان .

وعندما اعلن ساراي عزمه على اقامة مجالس منتخبة ، لاقى التأييد التام من جانب حزب الشعب اللبناني الذي وجد في انفتاح ساراي على الليبراليين والعلمانيين والاشتراكيين فرصة طيبة للانتشار والتنظيم وطلب الترخيص الرسمي به .

ففي ٣٠ نيسان ١٩٢٥ ، وجه يوسف يزبك ، والياس سرور ، وبشارة كامل ، وفارس معتوق ، ومخايل داود ابي حنا، والياس قشعمي، وبطرس حشيمة، وفريد طعمه ، طلبا رسميا للترخيص لهم بانشاء « حزب الشعب اللبناني » هذا نصه مترجما عن الفرنسية(٤٩) :

« الى السيد حاكم دولة لبنان الكبير .
« دولة الحاكم .
« ان الموقعين أدناه يتشرفون بأن يرفعوا الى مقامكم ما يلي :
« لقد ألّفنا حزبا باسم « حزب الشعب اللبناني » هدفه الاسهام بكافة الوسائل
« لتطوير الصناعة والزراعة والتجارة في لبنان ، ولنشر روح الاخاء في صفوف
« الامة اللبنانية ، ولمنع الاكليروس من توسيع نفوذه على حساب المصلحة العامة ،
« ولدعم المدارس الوطنية وتوحيد البرامج على أساس التعليم العلماني ، ولتجميع
« العمال والفلاحين في نقابات تدافع عن مصالحهم المشتركة . ان حزب الشعب
« اللبناني سيستخدم كامل نفوذه لاخضاع الرساميل والميراث للضرائب وكي تعتبر
« الاملاك الوقف أملاكا وطنية تخضع لاشراف الحكومة ، كما يعمل الحزب على
« تحرير المرأة اللبنانية ...
« أن هذه البنود مفصلة في نظامنا الاساسي . ومقر الحزب بكفيا . وقد
« انتدبنا فريد طعمة لتمثيلنا لدى الحكومة ، ولن يكون لحزب الشعب رئيس .
« اعتماداً على ما لديكم من انفتاح على حزب الشعب اللبناني ونظرا لما عرف
« عنكم من روح تحررية ، فنحن على ثقة تامة بأن طلبنا هذا سيجد استجابة
« تامة من مقامكم ... فاقبل ، يا دولة الحاكم ، جزيل احترامنا ... » .

ان برنامج حزب الشعب اللبناني هذا ، والذي لا يخلو من بصمات التوجه العام لسياسة الجنرال ساراي خاصة في محاربة الاكليروس وملكية الاوقاف العامة والتعليم العلماني ، يدل بوضوح على مستوى سياسي رفيع من حيث شموله برنامجا

(٤٨) يوسف ابراهيم يزبك ــ « قصة اول اول أيار في لبنان » مجلة البلاغ البيروتية ــ العدد ١٧ ــ الصادر في ١ أيار سنة ١٩٧٢ ص ٣٢ .

(٤٩) المصدر السابق ص ٣٤ ــ ٣٥ ــ النص الفرنسي الذي ترجمته الى العربية .

نقابيا ، مطلبيا ، سياسيا ، دون المناداة علناً برفض الانتداب وسياسته بل كان يحاول اتخاذ وجه شرعي للنضال يختفي وراءه الحزب البولشفيكي ، كما يقول أحد مؤسسيه يوسف يزبك « كانت لنا قاعدة عمالية نختبىء وراءها ونستتر بها ، اسمها « حزب الشعب اللبناني » ، وهو حزب ألّفناه من الطبقة العاملة وحدها غطاء لحقيقتنا ، وأبدى فؤاد الشمالي وفريد طعمه وفارس معتوق نشاطا كبيرا في ضم كثيرين من رفقائهم عمال التبغ اليه من معامل بكفيا والشوير والخنشارة والشياح وما اليها »(٥٠) .

بيد ان هذا الحزب لم يحصل على الترخيص الرسمي بعمله وبقي محصورا ضمن الفئات المسيحية دون سواها ، كما يدل على ذلك لائحة مؤسسيه ، لأن الحركة الوحدوية في لبنان الكبير بقيت ترفض التعاون مع الانتداب وجميع المعترفين بشرعيته والنضال من داخله ، واكتفوا بالمقاطعة والرفض لانتخابات المجلس التمثيلي في عام ١٩٢٢ ، ولضم المناطق الاربعة وبيروت وطرابلس الى لبنان الكبير(٥١) . وبقي رفض الحركة الوحدوية بهذا الشكل عائقا أساسيا في وجه تجميع القوى ذات المصلحة بضرب الانتداب والنضال لازاحته فعليا عن صدور اللبنانيين . ان حزب الشعب اللبناني كان أول من حاول تجميع القوى الوطنية ضد الانتداب الفرنسي متخطيا بذلك جميع الشعارات الطائفية والعنصرية التي كان يغذيها الانتدابيون بالذات .

اما نشيد حزب الشعب اللبناني فيدل بوضوح على تخطيه للطائفية والعنصرية اللتين كان الانتداب يحرص بشدة على تغذيتهما خاصة في صفوف الموارنة والارمن . كما يدل النشيد الذي نظم كلماته يوسف ابراهيم يزبك ، وكان الاعضاء ينشدون مقاطع منه في كل اجتماع ، فلا يخلو من الجرأة في دعوته لاعتناق الشيوعية . ونحن ، اذ نورد هذه المقاطع على مسؤولية راويها ، ننوه الى ان يزبك يصر على ان المقطع الاخير قد أضيف الى النشيد ولم يكن موجودا فيه أصلا .

وتقول كلمات النشيد(٥٢) :

اللازمة :

« يحيى حزب الشعب فينا رغم أنف الظالمين
واذا ما عاش يروى بدماء الكادحين

□□□

(٥٠) يوسف يزبك ــ البلاغ ــ المصدر السابق ص ٣٢ .

(٥١) — Pierre Rondot « Les institutions politiques du Liban » — P. 48.

(٥٢) وجدنا كلمات النشيد مكتوبة بدون توقيع بين اوراق محفوظات مجلة « الطريق » . وبعد الاتصال بالاستاذ يزبك اكد انها من تأليفه ونحن نوردها ثقة منا بان الاستاذ يزبك مصدر موثوق من مصادر هذه الفترة .

لا نصـــارى لا يهـــود في الحمـى لا مسلميـن
لا دروز بــل عهـــود بالتــآخي اجمعيـن

اللازمـة

□□□

لا نــريـــد الطـائفية انهـــا الـــداء الــذميم
فلتضـــم الشيــوعيـة شـعب لبـنان الكريـــم

اللازمـة

□□□

اما المقطع المضاف ، حسب رأي الاستاذ يزبك ، فيقول
عشنـــا دومـا تحت نــير ثقلــه يضني النفـوس
حطمــوه يــــا رفــــاقي بالمطـــارق والفـــؤوس

اللازمـة

□□□

٣ – مهرجان الكريستال يرسخ دور حزب الشعب اللبنـــاني في قيـادة المعارضة

قرر الشباب التسعة ، الذين وقعوا عريضة للترخيص بحزب الشعب اللبناني، الاحتفال بعيد اول ايار ١٩٢٥ ولأول مرة في لبنان . واصدر الحزب دعوة للعمــال يدعوهم فيها الى الاضراب ، وكان اول نداء من نوعه في لبنان(٥٣) . وجاء فيه :

« ان حزب الشعب اللبناني الذي أسسه عمال لبنـــان وفلاحوه ، وجعل من مطالبه الجوهرية رفع الظلم عن الطبقة العاملة ، ينادي العمال في كل البلاد ليشتركوا مع اعضاء الحزب في الاضراب عن العمل في يوم أول ايار الذي هو العيـــد الرسمي الوحيد لجميع عمال العالم ، ويرجو منهم ان يظهروا للرأسماليين والمتمولين انهم لا يشتغلون في اليوم المذكور احتجاجـــا على الاعتســـاف اللاحق بهم منهم ، وتأييـــدا للمطالب التي أقرها مندوبو العمال في العالم كله في مؤتمر باريس، عام ١٨٨٩ .

« نطلب من جميع العمال والفلاحين في هذه البلاد الشقية ان يتركوا اعمـــالهم في يوم اول أيار ويبرهنوا للمتمولين والاقطاعيين انهم طبقة لها الحق بالحياة الحـــرة كغيرها من الطبقات .

« يجب على جميع العمال الذين هم سعادة الوطن وســاعد نجاحه ان يسمعوا صوت تظلمهم عاليا في اول أيار ، ويشاركوا اخوانهم اعضاء حزب الشعب اللبنـــاني في الاحتجاج على الحيف الواقع عليهم .

(٥٣) يزبك — المصدر السابق — ص ٣٢ . ويزبك « حكاية اول نوار .. » ص ٧٨ — ٧٩ .

« فليحي العمال والفلاحون ، وليحي اول أيار !
اللجنة التنفيذية »(٥٤) .

وقد نشرت النداء جريدة الصحافي التائه في ٣٠ نيسان ١٩٢٥ ، كما نشرته « زحله الفتاة » في نفس التاريخ ، وقد صدرت هذه الصحيفة في ذلك اليوم تحت هذا العنوان « نداء حزب الشعب اللبناني الى جميع العمـــال والفـــلاحين . حركـــة اشتراكية في بيروت »(٥٥) .

وفي الساعة العاشرة من اول ايار ١٩٢٥ ، وصلت الى سينما الكريستال في بيروت، مكان المهرجان، خمسون سيارة(٥٦) تقل وفود حزب الشعب اللبناني من القرى، مزينة برايات حمر، وبعض رايات « لبنانية » وكانت القاعة ملأى بالعمال والفلاحين. وتكلم الرفيق(٥٧) وديع الشيخاني مبينا أسباب الاجتماع وحاجة العمال الى التكاتف والتضامن للمطالبة بحقوقهم المهضومة . ثم الرفيق حنا ابي راشد فتكلم عن وجوب تأليف نقابات العمال من العمال انفسهم ، ثم الرفيق اليـــاس متى عن ضرورة ملحـــة لاتحاد العمال في نقابات منظمة ، ثم الرفيق فؤاد الشمالي الذي قال « علينا ان نتحد داخل النقابات ، عليكم ايها الاخوة ، ان تحذروا الدخـــلاء الذين يندسون بينكم .. أطردوهم باحتقار من صفوفكم .. يجب ان يكون نوابنا من طبقتنا . ان العمال طبقة لها الحق في الحياة الحرة كغيرها من الطبقات . لنتحد ايها الاخوة ، ولنهتف بصوت واحد : ليحي العمال ! ليحي الفلاحون ! ليحي اول ايار ! وليسقط الطغاة »(٥٨) .

ثم تكلم الرفيق هنري الجميل واصفا حياة العامل وشقاءه . ثم القى الرفيق الياس ابو شبكة قصيدة نارية بعنوان « العامل الثائر » جاء فيها وصف لكبار الموظفين اللبنانيين الزاحفين في خدمة المستعمر !

« فهم الذئاب وفي سبيل وظيفة تمشـــي اظـــافرهم علـــى أكبـــاده
« من يسترق قوما يعيش بمالهم فلتبصق الدنيـــا على ألحـــاده »(٥٩)

ثم تكلم الصحافي خير الله خير الله بالعـــامية فقال « شوفوا فوق ، تطلعوا للسما ... شو في بين رؤوسكم والله ؟ ما شي . ما في شي ابدا ... ليش الأقوياء بدهم يفصلوا بين رؤوسكم والسما ؟ » ثم تكلم الرفيق يوسف يزبك عن تاريخ اول ايار ومؤتمرات العمال في العالم وبسط مطالبهم التي يجب ان يرفعوها الى الحكومة.

والقى الصحافي شكري بخاش خطابا جاء فيه « ان كل الانسانية سائرة نحو مبادىء فولتير وروسو وكارل ماركس »(٦٠) . وبدأت جريدته «زحله الفتاة» تصدر،

(٥٤) المصدر السابق — ص ٣٢ — والصحافي التائه في ٣٠ نيسان ١٩٢٥ .
(٥٥) راجع « زحلة الفتاة » عدد ٣٠ نيسان ١٩٢٥ .
(٥٦) يزبك — المصدر السابق — ص ٣٣ .
(٥٧) يقول يزبك بان الحزب وزع بيايه على الصحف وفيه كلمة رفيق امام معظم الخطبـــاء — المصـــدر السابق ص ٣٦ .
(٥٨) الانسانية — العدد الاول الصادر في ١٥ أيار ١٩٢٥ .
(٥٩) البلاغ — المصدر السابق ص ٣٣ .
(٦٠) زحلة الفتاة — عدد أيار ١٩٢٥ .

لا نصـــارى لا يهـــود　　　فـي الحمـى لا مسلمـين
لا دروز بـــل عهـــود　　　بالتـــآخـي اجمعـــين
اللازمـة

□□□

لا نـريـــد الطـــائفية　　　انهـــا الـــداء الـــذميم
فلتضـــم الشيـــوعيـة　　　شـعب لبـــنان الكريـــم
اللازمـة

□□□

اما المقطع المضاف ، حسب رأي الاستاذ يزبك ، فيقول
عشنـــا دومـــا تحت نـــير　　　ثقلـــه يضني النفـــوس
حطمـوه يـــا رفـــاقي　　　بالمطـــارق والفـــؤوس
اللازمـة

□□□

٣ – مهرجان الكريستنال يرسخ دور حزب الشعب اللبنـــاني في قيـــادة المعارضة

قرر الشباب التسعة ، الذين وقعوا عريضة للترخيص بحزب الشعب اللبناني، الاحتفال بعيد اول ايار ١٩٢٥ ولأول مرة في لبنان . واصدر الحزب دعوة للعمـال يدعوهم فيها الى الاضراب ، وكان اول نداء من نوعه في لبنان(٥٣) . وجاء فيه :

« ان حزب الشعب اللبناني الذي أسسه عمال لبنـان وفلاحوه ، وجعل من مطالبه الجوهرية رفع الظلم عن الطبقة العاملة ، ينادي العمال في كل البلاد ليشتركوا مع اعضاء الحزب في الاضراب عن العمل في يوم أول ايار الذي هو العيـد الرسمي الوحيد لجميع عمال العالم ، ويرجو منهم ان يظهروا للرأسماليين والمتمولين انهم لا يشتغلون في اليوم المذكور احتجاجـا على الاعتســاف اللاحق بهم منهم ، وتأييـدا للمطالب التي أقرها مندوبو العمال في العالم كله في مؤتمر باريس، عام ١٨٨٩ .

« نطلب من جميع العمال والفلاحين في هذه البلاد الشقية ان يتركوا اعمـالهم في يوم اول أيار ويبرهنوا للمتمولين والاقطاعيين انهم طبقة لها الحق بالحياة الحـرة كغيرها من الطبقات .

« يجب على جميع العمال الذين هم سعادة الوطن وســاعد نجاحه ان يسمعوا صوت تظلمهم عاليا في اول أيار ، ويشاركوا اخوانهم اعضاء حزب الشعب اللبنـاني في الاحتجاج على الحيف الواقع عليهم .

(٥٣) يزبك – المصدر السابق – ص ٣٢ . ويزبك « حكاية اول نوار .. » ص ٧٨ – ٧٩ .

« فليحي العمال والفلاحون ، وليحي اول أيار !
اللجنة التنفيذية »(٥٤) .

وقد نشرت النداء جريدة الصحافي التائه في ٣٠ نيسان ١٩٢٥ ، كما نشرته « زحله الفتاة » في نفس التاريخ ، وقد صدرت هذه الصحيفة في ذلك اليوم تحت هذا العنوان « نداء حزب الشعب اللبناني الى جميع العمـال والفـلاحين . حركـة اشتراكية في بيروت »(٥٥) .

وفي الساعة العاشرة من اول ايار ١٩٢٥ ، وصلت الى سينما الكريستال في بيروت، مكان المهرجان، خمسون سيارة(٥٦) تقل وفود حزب الشعب اللبناني من القرى، مزينة برايات حمر، وبعض رايات « لبنانية » وكانت القاعة ملأى بالعمال والفلاحين. وتكلم الرفيق(٥٧) وديع الشيخاني مبينا أسباب الاجتماع وحاجة العمال الى التكاتف والتضامن للمطالبة بحقوقهم المهضومة . ثم الرفيق حنا ابي راشد فتكلم عن وجوب تأليف نقابات العمال من العمال انفسهم ، ثم الرفيق اليـاس متى عن ضرورة ملحـة لاتحاد العمال في نقابات منظمة ، ثم الرفيق فؤاد الشمالي الذي قال « علينا ان نتحد داخل النقابات ، عليكم ايها الاخوة ، ان تحذروا الدخـلاء الذين يندسون بينكم .. أطردوهم باحتقار من صفوفكم .. يجب ان يكون نوابنا من طبقتنا . ان العمال طبقة لها الحق في الحياة الحرة كغيرها من الطبقات . لنتحد ايها الاخوة ، ولنهتف بصوت واحد : ليحي العمال ! ليحي الفلاحون ! ليحي اول ايار ! وليسقط الطغاة »(٥٨) .

ثم تكلم الرفيق هنري الجميل واصفا حياة العامل وشقاءه . ثم القى الرفيق الياس ابو شبكة قصيدة نارية بعنوان « العامل الثائر » جاء فيها وصف لكبار الموظفين اللبنانيين الزاحفين في خدمة المستعمر !

« فهم الذئاب وفي سبيل وظيفة　　　تمشـي اظـافرهم علـى أكبـــاده
« من يسترق قوما يعيش بمالهم　　　فلتبصق الدنيـا على الحـــاده »(٥٩)

ثم تكلم الصحافي خير الله خير اللـه بالعـامية فقال « شوفوا فوق ، تطلعوا للسما ... شو في بين رؤوسكم والله ؟ ما شي . ما في شي ابدا ... ليش الأقوياء بدهم يفصلوا بين رؤوسكم والسما ؟ » ثم تكلم الرفيق يوسف يزبك عن تاريخ اول ايار ومؤتمرات العمال في العالم وبسط مطالبهم التي يجب ان يرفعوها الى الحكومة.

والقى الصحافي شكري بخاش خطابا جاء فيه « ان كل الانسانية سائرة نحو مبادىء فولتير وروسو وكارل ماركس »(٦٠) . وبدأت جريدته «زحله الفتاة» تصدر،

(٥٤) المصدر السابق – ص ٣٢ – والصحافي التائه في ٣٠ نيسان ١٩٢٥ .
(٥٥) راجع « زحلة الفتاة » عدد ٣٠ نيسان ١٩٢٥ .
(٥٦) يزبك – المصدر السابق – ص ٣٣ .
(٥٧) يقول يزبك بان الحزب وزع بيايه على الصحف وفيه كلمة رفيق امام معظم الخطبـاء – المصـدر السابق ص ٣٦ .
(٥٨) الانسانية – العدد الاول الصادر في ١٥ أيار ١٩٢٥ .
(٥٩) البلاغ – المصدر السابق ص ٣٣ .
(٦٠) زحلة الفتاة – عدد أيار ١٩٢٥ .

منذ ذلك التاريخ وعليها شعار « جريدة يومية علمانية اشتراكية »(٦١) .

وفي نهاية المهرجان انتخبت لجنة من خمسة وعشرين(٦٢) عاملا لمتابعة المطالب التي أقرها الحاضرون بالهتاف . وانتدبت اللجنة وفدا عنها من ثمانية رفاق يرفع للحاكم « مطالب اول ايار » ويطالب برخصة تأليف نقابة عامة لجميع العمال. وتحددت مطالب اول ايار كما يلي :

« ١ ـ تحديد أوقات العمل اليومي ثماني ساعات .

٢ ـ تحديد ادنى الأجور التي يجب ان تكون كافية لمعيشة العامل .

٣ ـ سن نظام يحمي العمال .

٤ ـ أصحاب المعامل مسؤولون عن كل حادث يقع على العامل اثناء شغله وتكون تربية الاطفال ومعيشة المشوهين بسبب عملهم على عاتق الهيئة الاجتماعية وأصحاب العمل .

٥ ـ منع الشغل الليلي .

٦ ـ احياء المشاريع الاقتصادية .

٧ ـ ابقاء قرار لجنة الاجور ساريا على العمل »(٦٣) .

وقامت اللجنة المكونة من الياس متى ، جبران نفاع ، غطاس كرم ، نمر هبه ، حنا ابي راشد ، وديع الشيخاني ، فؤاد شمالي ، يوسف يزبك(٦٤) ، بمقابلة حاكم لبنان ورفع تلك المطالب اليه فوعد بتنفيذ البعض منها ، خاصة مسألة قانون لحماية العمال والعاملات والاطفال .

لقد رسخ مهرجان الكريستال وحدة النضال المشترك بين طليعة النقابات من جهة ، والمثقفين الوطنيين المعارضين لسياسة الانتداب من جهة اخرى . كما كان هذا المهرجان فرصة طيبة لاكتشاف المجموعة الثالثة من الاشتراكيين ، مجموعة « سبارتاك » الأرمنية أو « شبيبة سبارتاك » التي أسسها أرتين مادويان ، عضو حزب الهانشاق سابقا ، منذ ١٩٢٣ ، والتي ضمت العديد من العمال والشبيبة الأرمنية .

لقد ترسخ دور حزب الشعب اللبناني بعد مهرجان الكريستال ، كأقوى حزب سياسي معارض للانتداب ، يستند الى برنامج واضح ويفتح أبوابه لجميع الطوائف وجميع القوميات. انه حزب من نوع جديد ، قال عنه روبير دو كيه بالذات : « سرعان ما أصبح حزب الشعب اللبناني حزب المعارضة الحقيقي في دولة لبنان الكبير ...

ان موقف ساراي من حزب الشعب اللبناني، الحزب المعارض للانتداب، شجع اللبنانيين على الدعوة الى ان النظام الأساسي ينبغي ان يكون من عمل السكان المحليين لا من عمل الانتداب . »(٦٥) .

---

(٦١) راجع اسماءهم في الملاحظة رقم ٨ لمقال يزبك المنشور في البلاغ ـ العدد السابق ـ ص ٣٨ .

(٦٢) راجع غلاف ملحق النهار الاقتصادي والمالي ـ الصادر في ٢٩ نيسان ١٩٧٣ .

(٦٣) البلاغ ـ المصدر السابق ـ ص ٣٦ ـ نشرته الانسانية في العدد الثاني ـ ص ٢ .

(٦٤) البلاغ ـ المصدر السابق ـ ص ٣٦ .

(٦٥) — R. de Caix «Histoire des Colonies françaises — T. III — La Syrie» P. 516.

٤ ـ حزب الشعب اللبناني يتجه نحو تجذير المطالب الاجتماعية

ان النجاح المنقطع النظير الذي أصابه مهرجان الكريستال في اول ايار ١٩٢٥، خلق جواً حماسيا عارما في اجتماع اللجنة التنفيذية لحزب الشعب اللبناني. وقررت توسيع نشاطها بحيث يشمل جميع الروافد الوطنية الاخرى . وقرر اصدار جريدة تنطق باسم الحزب البولشفيكي وترفع شعاراته الاشتراكية صراحة . وتشكلت لجنة مركزية جديدة بصورة مؤقتة من فؤاد الشمالي ويوسف يزبك وأرتين مادويان وهيكازون بوياجيان والياهو تيبر ممثل الاممية الشيوعية في الشرق الاوسط والياس أبو ناضر(٦٦) .

وبالفعل جرى اصدار جريدة « الانسانية » التي ظهر عددها الاول في ١٥ ايار ١٩٢٥ وتولى اصدارها يوسف ابراهيم يزبك كوسيلة اعلامية لنشر خط الحزب . وتسمية « الانسانية » بهذا الاسم مقتبس دون شك عن جريدة الحزب الشيوعي الفرنسي « الاومانيته » أو الانسانية . وجاء في عددها الاول : « الانسانية جريدة الطبقة العاملة . انشئت هذه الجريدة لخدمة العمال والفلاحين والمدافعة عن حقوقهم واسماع السلطات الحاكمة من افرنسية و « وطنية ! »(٦٧) ورأسمالية صوت تظلمهم. ولا نبالي بالمبادىء السياسية ولا الاجتماعية ولا الأدبية و لاالدينية على اختلاف نزعاتها اذا كانت لا تهم العمال والفلاحين . ولا نعترف بسلطة من السلطات الرجعية المسيطرة الا اذا كانت تحترم حقوق العمال والفلاحين . وننظر الى العالم كفئتين : فئة فقيرة عاملة هي الأكثرية المطلقة فنخدمها وندافع عنها، وفئة غنية كسولة مستبدة معدودة رجالها فنحاربها ونقوم عليها . شعارنا دوما : ايها العمال والفلاحون اتحدوا »(٦٨) .

لقد جاءت « الانسانية » ـ كما يقول جاك كولان ، في الوقت المناسب، في يوم أخذ فيه اكثر العمال اللبنانيين استنارة يتلمسون طريقهم النضالي الصحيح »(٦٩) .

وسرعان ما بدأت حملة واسعة قامت بها النقابات لتطهير انفسها طبقيا على أساس الوعي الجديد الذي بدأ يتبلور في صفوفهم كطبقة ذات وجود مستقل ، واخذت النقابات تتخلص من البكوات والأمراء والزعماء الدخيلين عليها ، وبدأ فؤاد الشمالي سلسلة مقالات تدعو الى انشاء اتحاد للنقابات متجانسة اجتماعيا تحت عنوان «كيف هي نقاباتنا الآن وكيف يجب ان تكون» وجاء في المقال الاول « ... ومما هو أشد غرابة وادعى الى الدهشة ، ويدل دلالة واضحة على عدم فهم معنى النقابة عندنا ان كل هذه النقابات « الاسمية » تضم العمال وأصحاب العمل ... فيا للخجل ! والذي هو أشد ايلاماً ونكاية والذي يسجل الجهل المطبق على عمال هذه البلاد ان البعض منهم يجتمع تحت سقف واحد مع الملاكين المتمولين والوجهاء الراسماليين !!

---

(٦٦) س ايوب ـ الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان ـ ص ٦٨ .

(٦٧) صيغة التهكم هنا للجريدة .

(٦٨) الانسانية ـ العدد الاول الصادر في ١٥ أيار ١٩٢٥ ـ الصفحة ٤ .

(٦٩) — J. Couland — op. cit — P. 116.

فالى متى هذه الفوضى وما معنى هذه البلاهة وما شأن الملاكين والمتمولين الأغنياء مع العمال الفقراء المهضومة حقوقهم ؟ »(٧٠) .

وعلى أساس تلك المفاهيم الطبقية الواضحة جرى تعديل هام في مبادىء حزب الشعب اللبناني . ونشرت « الانسانية » في عددها الثاني تلك المبادىء بعد تعديلها على الشكل التالي : (٧١)

« ١ ـ تنشيط الصناعة والزراعة والتجارة اللبنانية والعمل لفرض ضريبة على الآلات الميكانيكية الصناعية والزراعية التي يتسبب من استعمالها شل الأيدي العاملة أو جعلها ملكاً للحكومة وتسهيل دخول ما كان منها مساعدا للحياة الاقتصادية واليد العاملة في البلاد .

٢ ـ بث روح الاخاء العام وقتل جراثيم التعصب الديني والطائفي والاقليمي ومنع رجال الدين من التدخل في الامور السياسية ومحاربة العوائد والتقاليد المضرة .

٣ ـ تعزيز المدارس الوطنية وتوحيد التعليم الحر فيها وجعل التعليم الأولي اجباريا للبنين والبنات ، وان تكون المدارس الاجنبية خاضعة لبرنامج التعليم ، وان تهتم الحكومة بتشجيع المؤلفين لوضع أو تعريب كتب العلوم التي تفي بحاجة البلاد وتغني الطلاب عن اقتباسها بغير لغة بلادهم التي يجب ان تكون رئيسية في عموم المدارس .

٤ ـ تنظيم العمال والفلاحين بالنقابات والدفاع عن مصالحهم المشتركة لينالوا حقوقهم كاملة في الحياة ، وسن نظام يؤيد حقوقهم (كتحريم تشغيل الاولاد الذين هم دون الرابعة عشر ، وجعل اوقات العمل اليومي ثماني ساعات وتحديد الحد الادنى للأجور ليتمكن العمال من المعيشة براحة ، والزام أصحاب الأعمال بأن يعطوا العاملات الحاملات اجازة شهرين تبتدىء قبل الوضع بشهر مع اعطائهن اجورهن الكاملة) .

٥ ـ العمل لفرض ضريبة على الإرث وضريبة على الثروة وتخفيف الضرائب عن عاتق الشعب .

٦ ـ جعل الأوقاف العمومية ملكاً للشعب تحت ادارة الحكومة .

٧ ـ تحرير المراة ومساعدتها لنيل حقوقها المهضومة (كمنع تعدد الزوجات ومنع الزواج الباكر ..)

٨ ـ يعتمد الحزب على الشعب اللبناني في الوطن والمهجر وعلى الشعوب الحرة ويتحد مع الاحزاب التي تماثله في الغاية ويتخذ جميع الوسائل الممكنة للوصول الى مطالبه » .

لقد جاءت الأهداف المطلبية الجديدة بالغة الوضوح تتدرج من تنشيط الاقتصاد الى محاربة الطائفية والاقليمية والدعوة ، ولأول مرة في لبنان ، الى فصل الدين عن الدولة بمنع رجال الدين من تعاطي السياسة ، الى تشجيع المدارس العلمانية وجعل التعليم الابتدائي اجباريا للجنسين مع الدعوة الصريحة الى التعريب ، الى التنظيم النقابي لجميع العمال ، وفرض الضرائب على الاغنياء وتخفيفها عن الطبقات الشعبية

(٧٠) الانسانية ـ العدد الاول ـ ص ٣ .

(٧١) الانسانية ـ العدد الثاني ـ الصفحة ٢ و ٣ .

وتأميم الأوقاف وتحرير المراة وتنشيط الصلات مع المهاجرين اللبنانيين والتعاون مع جميع الاحزاب العمالية العالمية .

ومما لا شك فيه ان تلك المبادىء لم تتجذر من الناحية السياسية ولم توجه النضال فعلياً ضد السلطة الانتدابية الفرنسية بل توجهت اليها من أجل تحقيق تلك المطالب . وهذا ما يعطي الحزب الطابع الاصلاحي البحت . فبقي الحزب أسير الشرعية في نضالاته . وقد حدد الاهداف المستقبلية للحركة النقابية على انها الشكل الأمثل من أشكال التنظيم والنضال الطبقي . لذا كانت مهمة التوفيق بين الشرعية النقابية والخط السياسي للحزب البلشفيكي المسيّر لحزب الشعب اللبناني ، صعبة جدا ان لم تكن مستحيلة . فكان لا بد من الاصطدام بالسلطة الانتدابية وتوجيه النضال ضدها . فحزب الشعب اللبناني لم يكن بمقدوره رفع النضال المطلبي الى درجة النضال السياسي والايديولوجي الذي يريده الحزب الشيوعي المستتر وراءه ، لذا بقي حزب الشعب حزبا ديمقراطيا ذا نزعة اشتراكية . انه حزب « ديمقراطي شعبي » ـ اذا صحت التسمية . فلم يكن حزب الطبقة العاملة اللبنانية ، بل حزبا عماليا ووجها ظاهرا لنضال الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان على الساحة اللبنانية ، وجها علنيا بقدر ما تسمح الظروف السياسية والاجتماعية بالنضال العلني آنذاك .

٥ ـ وجهاً لوجه أمام السلطة الانتدابية وضرب الحزب الشيوعي

لقد كان التوجه الأكثر جذرية في صياغة المبادىء الجديدة لحزب الشعب اللبناني ، والدعوة الى النضال الطبقي الواضح ، والتوجه الاعلامي لتغطية اخبار الاتحاد السوفياتي والدفاع عن النظام الاشتراكي(٧٢) من الأسباب التي عجلت في اغلاق جريدة الانسانية بعد صدور عددها الخامس فقط . وادى تعطيلها الى حرمان حزب الشعب اللبناني وبالتالي الحزب البولشفيكي ، من وسيلة اعلامية هامة لبث دعايته والترويج لأفكاره .

ومنذ اواخر أيار ١٩٢٥ ، قاد حزب الشعب أول حركة جماهيرية ضد التمثيل النيابي على أساس طائفي . ووقف في وجه ساراي ، الذي دعا الى اجراء الانتخابات التشريعية على نفس الأسس الطائفية السابقة . ووجه الحزب نداء موقعاً من لجنته التنفيذية في ٢٣ أيار(٧٣) يدعو فيه العمال والفلاحين للامتناع عن التصويت لأن هذا النمط من الانتخاب يحرمهم من الاختيار الحقيقي لممثليهم الذين سيشاركون في وضع الدستور الأساسي كخطوة اولى في طريق الاستقلال .

وفي ٢٠ تموز ١٩٢٥ ، قاد حزب الشعب مظاهرة جماهيرية ضخمة للمطالبة بتخفيض ايجارات السكن ضمت الرجال والنساء والأولاد . وقام جنود ساراي بقمع المظاهرة بوحشية بالغة فسقط تسعة قتلى وأربعين جريحا والقي القبض على حوالي

(٧٢) راجع اعداد الانسانية الخمسة .

(٧٣) راجع الانسانية ـ العدد الرابع ـ الصادر في ٧ حزيران ١٩٢٥ .

ستين متظاهرا (٧٤) .

ووصلت أنباء انفجار الثورة السورية الكبرى التي اندلعت في ٨ تموز ١٩٢٥ ، ابّان ذلك الاستياء الجماهيري العام ضد تصرفات سلطات الانتداب ، ووجد قادة الحزب ان الظرف السياسي العام مؤات للدعوة الى الكفاح المسلح ضد الفرنسيين. وتعمقوا في تحليلهم السياسي الشامل للأوضاع فقرنوا بين قمع الحركة العمالية المطلبية وبين القصف الوحشي للثورة الوطنية السورية واستنتجوا انهما مظهر واحد للاستعمار الفرنسي الجديد ودعوا العمال الى ضرورة تشديد النضال ضد هذا الاستعمار ومساندة الثوار السوريين بجميع الوسائل . واثر اجتماع اللجنة المركزية للحزب قررت هذه اللجنة بالاجماع دعم النضال المطلبي لجماهير المستأجرين في بيروت وتأييد الثوار السوريين في كفاحهم البطولي ضد الاستعمار الفرنسي. فأصدرت بيانا مطبوعا على الجيلاتين ، وهو أول بيان موقع باسم الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان(٧٥) . وقد وزع البيان في بيروت وزحله وحلب وارسل بالبريد الى العديد من السوريين واللبنانيين . وأصدرت بيانا آخر يدعو الجنود الفرنسيين الى التآخي مع الثوار وتوجيه بنادقهم الى صدور قادتهم الاستعماريين .

« لقد توجه الحزب طبقياً الى الجنود الفرنسيين للوقوف ضد قياداتهم التي تأمرهم بقتل اخوانهم في سوريا ولبنان . »(٧٦) . كذلك توجه الحزب ببيان باللغة الأرمنية يدعو فيه جماهير الأرمن للوقوف الى جانب الثوار السوريين ودعم نضالهم العادل . والهدف من هذا البيان ، يقول أرتين مادويان، « ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان كانت ترى خمسة أسباب موجبة لهذا النداء الموجه للأرمن:

« ١ ــ **اجتماعيا :** الأرمن لاجئون وبالتالي هم فقراء معدمون يعتاشون من عرق جباههم . فهم كادحون تستغل سلطات الانتداب أعدادا واسعة منهم لضرب نضال الشعبين السوري واللبناني .

« ٢ ــ **سياسيا :** كان كره شديد يعتمل في نفوس الأرمن ضد الانكليز والفرنسيين والاميركيين الذين وعدوهم كثيرا دون ان ينفذوا لهم أياً من تلك الوعود بالحرية والاستقلال ولم يقوموا بحمايتهم من المجازر الرهيبة التي تعرضوا لها .

« ٣ ــ **وطنيا :** ادخل الفرنسيون في روع الاغلبية الساحقة من جماهير الارمن ان العرب المسلمين هم أتراك أي سفاحون . بيد أن الواقع كان يدحض ذلك تماماً . فالثورات التحررية العربية كانت تقمع بالطائرات والدبابات والمدافع . والفرنسيون هم المضطهِدون وليس العرب ، في حين ان الأرمن وجدوا كل ترحاب من جانب السكان المحليين . فالنضال اذاً نضال وطني للجماهير العربية ولجميع الواقعين تحت نير الاستعمار الفرنسي . أما أمن الارمن او حمايتهم فلا يمكن ان تتعارض مع مشاعر الوطنيين العرب المناضلين من أجل حريتهم واستقلالهم . فنضال العرب الوطني اذاً ليس موجها ضد الارمن بل ضد الاستعمار الفرنسي الذي يقوم باضطهاد العرب

(٧٤) — Doriot « La Syrie aux Syriens » — P. 15.
(٧٥) — A. Madéyan « Quelques notes historiques... » — P. 4.
(٧٦) — M. Majzoub « L'indépendance libanaise » — thèse ronéotypée — P. 116.

والأرمن على السواء .

« ٤ ــ **طبقياً :** كان قيام ثورة اوكتوبر الاشتراكية العظمى ذا دلالة واضحة على نجاح الثورة الطبقية ، ثورة العمال والفلاحين ضد استغلال الرأسمال . هذه الثورة الاشتراكية الاولى اثبتت قدرتها على تحرر الطبقات الفقيرة الكادحة وأعطت القوميات الصغيرة امكانية التحرر من التعصب القومي والنمو الحر المستقل .

« ٥ ــ **أممياً :** كان قيام جمهورية أرمينيا السوفياتية الاشتراكية بقيادة حزب الطبقة العاملة الأرمنية دعوة صريحة لجماهير الارمن في كل مكان من أجل النضال لتقويض اسس النظام الامبريالي العالمي . فللأرمن ، كباقي الشعوب الاخرى ، دور أساسي في حمل راية النضال الأممي ضد الجوع والفقر والمرض والاستعمار واستغلال الانسان للانسان . هذا الدور من واجب الأرمني القيام به ، لا داخل أرمينيا السوفياتية فحسب ، بل وأيضا داخل أي مجتمع طبقي يعيش فيه وذلك بالانخراط في صفوف المناضلين الوطنيين وتأييد كفاحهم العادل . فالنضال ضد الامبريالية كان قد امتد ليشمل العالم بأسره ... »(٧٧)

وأصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان تباعاً عددين من جريدة « المنارة الجديدة » NOR PAROS الأرمنية وذلك على الجيلاتين في شهري حزيران وتشرين الثاني ١٩٢٥ (٧٨) لتعريف جماهير الأرمن بخط الحزب وبنضاله ضد الاستعمار الفرنسي ولدعوتهم للاشتراك في هذا النضال .

وقد علّقت الصحافة المحلية باللغات العربية والفرنسية والارمنية على هذه النداءات ودعت جريدة « سوريا » الناطقة بلسان الانتداب الى ضرب الحزب . وكانت السلطات الفرنسية تخطط فعلا لاعتقال قادته وبدأت الملاحقات والمراقبة الدقيقة لمنازل البارزين . وقد كتبت جريدة « كورورتيان هاياستان »(٧٩) الارمنية تقول : « في سوريا كما في لبنان بدأت ملاحقة المسؤولين عن المنظمات السياسية المدافعة عن حقوق الشعوب التي تضطهدها الامبريالية الفرنسية . وأبرز المنظمات التي طالتها الملاحقة الحزب الشيوعي وشبيبة سبارتاك الشيوعية . فقد مضى ثلاثة أشهر ولا تزال الامبريالية الفرنسية تجتاح سوريا بأساليبها الحربية وبطائراتها ومدفعيتها الثقيلة وعساكرها الجرارة التي تحاول خنق الانتفاضة الدرزية . لقد توجه الحزب الشيوعي السوري ضد هذه السياسة البربرية بالذات وفتح بوجهها معركة حاسمة . فأصدرت لجنة الحزب المركزية نداء موجها لجنود « اللواء السوري » الذي يضم في صفوفه اعدادا كبيرة من الارمن . والنداء مطبوع على أوراق حمراء ومكتوب باللغة الفرنسية ، وهو يدعو الجنود الى التآخي مع الدروز ويأمل في تجاوز العقبات للوصول الى تشكيل جبهة ثورية موحدة ضد الامبريالية . وقد وزع البيان في بيروت وجميع المدن اللبنانية والسورية . ان الحزب يقود حاليا

(٧٧) ارتين مادويان ــ جواب خاص على سؤالي حول سبب توجيه النداء الى الارمن .
(٧٨) — A. Madéyan « Quelques notes sur la formation historique... » — P. 6.
(٧٩) — Khorhourtayin Hayastan — No. 225 du 10 Novembre 1925 — traduit du français.

نضالا سريا لكنه نضال ناجح . فالثورة التحررية ، ثورة العمال والفلاحين الدروز ، ستنتهي ، عاجلا ام آجلا ، بالنصر الاكيد ...» .

« وفي أوائل كانون الاول ١٩٢٥ ، عقد الاجتماع الاول الموسع للجنة الحزب المركزية في بيروت . وقد حضر الاجتماع ١٥ مندوبا يمثلون خلايا بيروت ، بكفيا ، زحلة ، وحلب . وكان جدول اعماله :

١ — مناقشة تقرير اللجنة المركزية .
٢ — الاطلاع على رسالة من الاممية تؤيد خط الحزب السياسي وتدعم نضاله .
٣ — اعادة انتخاب اللجنة المركزية .

وقد أسفر الاجتماع المذكور عن المقررات التالية :

١ — تأييد خط الحزب في مساندته التامة للثورة السورية الكبرى ودعمها بالكفاح المسلح .
٢ — تشديد النضال ضد الامبريالية .
٣ — تعميق النضال من أجل الاستقلال القومي والحريات الديمقراطية .
٤ — دعم النضالات المطلبية للطبقة العاملة في سوريا ولبنان .
٥ — الدعوة الى مصادرة أراضي الاقطاعيين الموالين لسلطة الانتداب وأراضي المعادين للثورة السورية الوطنية .
٦ — التجديد للجنة المركزية السابقة »(٨٠) .

وكانت عيون السلطة الانتدابية تراقب تحركات الحزب ونشاط قيادييه عن طريق جواسيسها داخل صفوفه بالذات . لذلك سارعت ، منذ مطالع ١٩٢٦ ، الى شن حملة واسعة ضد زعماء الحزب ومناضليه والعديد من الوطنيين المؤيدين للثورة ، وقامت السلطات الفرنسية تعتقل قادة الحزب تباعاً وتحيلهم الى المحكمة العسكرية في بيروت بتهمة تأييد « العصاة السوريين » . وتدخل الحزب الشيوعي الفرنسي لصالحهم(٨١) وأرسل جورج سادول للدفاع عنهم . لكن سلطات الانتداب منعته من ذلك ، فأبرق النائب الشيوعي المحامي اندريه برتون يعلن قدومه للدفاع عن المعتقلين على أول باخرة تقلع من مرسيليا . وخشية احراج « كارتيل اليسار » في باريس ، سارعت سلطات الانتداب الى منع محاكمتهم فأبعدتهم الى اميون ثم الى ارواد ثم الى سجن الرقة في صحراء سوريا . وكان أبرز المعتقلين : يوسف يزبك وفؤاد الشمالي وارتين مادويان والوطني المناضل علي ناصر الدين . ومنعت سلطات الانتداب كذلك نشاط حزب الشعب اللبناني .

لقد كانت فترة النهوض الجماهيري للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان قصيرة جدا لكنها حافلة بالنضال الديمقراطي والوطني . فلم يمهله الفرنسيون كي يرسخ اقدامه في صفوف جماهير الشعبين . بيد ان موقف الحزب الثوري والبالغ الاهمية ضد قمع الطبقة العاملة في نضالاتها المطلبية ، وضد قصف الثوار بالمدافع

(٨٠) — A. Madéyan « Quelques notes historiques sur la formation du Parti Communiste au Liban et en Syrie » — P. 5.

(٨١) راجع جريدة « العمال » السنة السابعة — العدد ٢ الصادر في ١ كانون الاول ١٩٣٠ .

والطائرات ، وضد الارهاب الاستعماري الفرنسي والدعوة الى حمل السلاح ضده ، جعلت الوطنيين يقبلون على الانخراط في صفوفه فور عودته الى النشاط السري منذ ١٩٢٨ . وعاد الحزب يحتل بسرعة فائقة دوره الطليعي في النضال الجماهيري في سوريا ولبنان ، على أسس أكثر متانة هذه المرة . ففي حين اقتصر حزب الشعب اللبناني على المسيحيين دون سواهم ، أرمناً كانوا ام لبنانيين ، فان الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان بعد عام ١٩٢٨ سيغتني برافد هام من الوطنيين المسلمين الذين أدركوا ان الانتداب حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها بالرفض الطوباوي لها ، بل بالعمل الوطني الثوري القائم على النضال اليومي ضد هذا الوجود . كما أدرك الوطنيون من المسلمين ، ان المسيحيين ليسوا بمجموعهم أعوانا للانتداب وموالين له ، بل هنالك معارضون لهذا الاستعمار الفرنسي البشع وعاملون على تقويضه بجميع الوسائل . لذا كان لا بد من تشكيل جبهة عريضة ضد الانتداب ، لا على أساس ديني ، بل على أساس المصلحة المشتركة لجميع المتضررين من وجود هذا الانتداب على صدورهم ، جبهة تضم المسلمين والمسيحيين ، العرب والارمن على السواء .

ان موقف الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان لعام ١٩٢٥ ، ووقوفه الحازم الى جانب النضالات الوطنية والديمقراطية والمطلبية ، جعلته يستعيد حجمه السابق بعد أشهر معدودة من بروزه مجددا الى الساحة ويزيد أعضاءه الى عدة أضعاف ما كان عليه في اعوام ١٩٢٤ — ١٩٢٥ ، مما أكسبه قوة جماهيرية بين المسيحيين والمسلمين ، بين الارمن واللبنانيين والسوريين ، فأصدر وثيقته — البرنامج لعام ١٩٣٠ بعنوان « لماذا يناضل الحزب الشيوعي السوري ؟ »(٨٢) التي اعتبرت بحق اول برنامج سياسي متكامل خلال تلك الفترة .

دستور ١٩٢٦ واعلان الجمهورية اللبنانية في ظل الانتداب

في أواخر ١٩٢٥ ، غادر الجنرال ساراي ، المفوضة العليا في بيروت بعد ان ترك وراءه ثورة عارمة في سوريا ، ونقمة واستياء كبيرين في لبنان . وعينت حكومة باريس السيد هنري دو جوفنيل ، عضو مجلس الشيوخ الفرنسي ، كأول مفوض سام فرنسي في سوريا ولبنان .

وفور وصوله الى بيروت ، حدد المفوض السامي الجديد ، سياسته كما يلي :
« ان مرحلة الاستشارات والتجارب الفردية قد ولّت . وكل ما يمكن ان تعلمنا اياه تلك التجارب ، أصبحنا الآن على معرفة تامة به . لذا ، فأنا عازم على منح هذين البلدين تشريعات تؤمن لهما مستقبلا آمنا ودائما بحيث تتجنبان فيه كل انواع

(٨٢) سنتعرض لهذه الوثيقة البالغة الاهمية في دراستنا المقبلة « المجتمع اللبناني من الجمهورية الى الاستقلال ١٩٢٦ — ١٩٤٣ » .

— H. C. « Rapport sur l'année 1925 » — P. 75 et L'Asie Française — No. 238 Février 1926 — P. 82.

الحروب الاهلية او الدينية او الخارجية »(٨٣) .

وفي غياب اية معارضة جدية في لبنان ، دعا هنري دو جوفنيل أحد معاونيه المخلصين ، سوشيه ، وطلب منه ان يكتب دستوراً للبنان . وأردف يقول « انني راحل بعد شهر ، وأريد دستورا للبنان قبل ذلك التاريخ . فأجابه سوشيه ضاحكا وهو يروح ويجيء حاملا دستور فرنسا عام ١٨٧٥ : « سيكون بين يديك خلال اسبوع واحد ! » . لقد كان همه ايجاد صيغة تجعل هذا الدستور الفرنسي يتلاءم مع الذوق المحلي ، اي بوضع كوفية عربية وعقال على رأسه »(٨٤) .

ويؤكد الدكتور ادمون رباط(٨٥) ان الدستور اللبناني لم يكن من صنع اللبنانيين ، لا بنصه الفرنسي ولا العربي الركيك خاصة والمجلس النيابي في ذلك الحين كان يضم أدباء كبار بين أعضائه كالشيخ يوسف الخازن ، والشيخ ابراهيم المنذر وشبل دموس وغيرهم .

ان دستور لبنان لهذا العام لم يكن ثمرة نقاشات واستمزاج آراء المفكرين اللبنانيين، بل جمعاً لنظم مختلفة صدرت في فرنسا بين ١٧٨٩ و ١٨٧٥ . وباعتراف الفرنسيين أنفسهم ، فان هذا الدستور « كان بالفعل أبعد من ان يتناسب مع مستوى التطور السياسي للشعب اللبناني وغير معبر اطلاقا عن حاجاته وأمانيه »(٨٦) .

فهل كان الانتداب الفرنسي يبحث عن دستور سياسي للبنان ام عن صيغة توفيقية بين الطوائف الدينية المتواجدة على أرضه ؟

لقد عبر هنري دو جوفنيل بوضوح عن هدفه من وضع دستور ١٩٢٦ عندما قال : « اني بالغ السرور باعلان الدستور اللبناني . أننا وجدنا هنا أديانا وأجناسا متفرقة ، ونحن نحاول ان ندفع بعضها نحو البعض الآخر ، لا لكي تتصادم ، بل ليعملوا معا من أجل المصلحة العامة »(٨٧) . وطالما ان الصلاحيات بأجمعها كانت بأيدي المفوض السامي الفرنسي في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والتعليمية والعسكرية والادارية وغيرها ، فالمصلحة العامة هنا ليست سوى مصلحة الانتداب والمتعاونين معه دون غيرهم .

ان الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ لم يكن غريبا عن الدساتير التي مرت بها فرنسا ولا عن شرعة حقوق الانسان ولا عن نظام المجلسين : مجلس شيوخ ومجلس النواب . لكن الفارق الاساسي بين مجلسينا ومجلسي فرنسا ان شيوخنا وقسما من نوابنا كانوا بالتعيين . ولم يختلف جماع هؤلاء عن أغلبية النواب المنتخبين من حيث الموالاة التامة للانتداب الفرنسي ومفوضيته العليا في بيروت .

---

(٨٣) راجع ايضا وجيه علم الدين « مراحل استقلال دولتي لبنان وسوريا » . معاهدة دو جوفنيل مع سوريا ص ١٨ — ٢٠ .

(٨٤) — Alfred Fabre-Luce « Deuil au Levant » — Cité par M. Majzoub « op. cit. » P. 37.

(٨٥) في ندوة حول كتابه « التكوين التاريخي للبنان » في معهد غوته الالماني في بيروت بتاريخ ٨ آذار ١٩٧٤ .

(٨٦) — R. de Contant-Biron « Sur les routes de Syrie » — P. 13.

(٨٧) — L'Asie Française — No. 242 — Juin-Juillet 1926 — P. 247.

في ٢٣ ايار ١٩٢٦ ، أصبح للبنان دستوره(٨٨) . وبعد ثلاثة أيام أصبحت له جمهوريته « الاولى في الشرق » ورئيسا لهذه الجمهورية ، فاختفت بذلك تسمية لبنان الكبير وحلت محاها الجمهورية اللبنانية في ظل الانتداب الفرنسي .

وخشية ان نظلم هذا الانتداب وادارته ننقل هذا المقطع ، البالغ الدلالة ، الذي أورده احد الفرنسيين عن كيفية انتخاب شارل دباس رئيسا للجمهورية اللبنانية عام ١٩٢٦ . يقول بوبلان حرفيا « اجتمع مجلسا الشيوخ والنواب في ٢٦ ايار ١٩٢٦ وانتخبا رئيسا للجمهورية اللبنانية بأغلبية ٤٤ صوتا من أصل ٤٥ ووجود ورقة واحدة بيضاء هي ورقته . كان ذلك المنتخب هو السيد شارل دباس ، مدير العدلية سابقا . ولن نكون مبالغين اذا قلنا ، وبالتأكيد ، أن عشية ذلك الانتخاب ، كان عشرة مرشحين على الاقل ، يأملون بالوصول الى هذا المنصب الرفيع في لبنان . لقد احتفظ الشيوخ والنواب ببطاقات الانتخاب جاهزة دون ان يعرفوا اسم من سيدونون عليها . وكانت أنظارهم تتجه الى منصة المفوض السامي . ووصلت كلمة السر لحظة افتتاح الجلسة حين أعلن المفوض السامي انه لا يريد انتخابا بالاغلبية ، بل بالاجماع . تلك كانت التوصية وقد عمل الجميع بحذافيرها »(٨٩) .

لقد عبر اسكندر رياشي بأسلوبه المشهور عن حقيقة ذلك الوضع فقال « كان مصير جمهوريتنا متوقفا على كلمة واحدة تنطلق من شفاه الديكتاتور الفرنسي ، الذي اسمه المفوض السامي ... كنا نمسي ولنا رئيس جمهورية ومجلس نواب ومجلس شيوخ ، فاذا أصبحنا نجد ان كل شيء قد ألغي او أوقف حتى اشعار آخر »(٩٠) .

« والانتخابات النيابية ، — يقول جورج حنا — لم تكن في عهد الانتداب ، الا مهزلة يلهون بها الشعب ، ومخازي يقصد منها التظاهر بأنهم يهيئون البلاد للأنظمة الحرة الديمقراطية ، فيحبذ عملهم الجالسون سعداء في جمعية الامم ، اما اقتناعا أو تواطؤا ... »(٩١)

ان تعيين قسم من النواب ، و « تعيين » القسم الآخر عن طريق « الانتخاب » ، وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ ، وتعيين رئيس الجمهورية ، وابقاء الدستور والمجلسين تحت امرة المفوض السامي الفرنسي ، تبرر بالفعل نعت جورج حنا لهذه الانتخابات بالمهزلة ، لا بل يؤكد فرنسوا خوري في مذكراته ان الفرنسيين كانوا

---

(٨٨) للاستزادة حول ولادة دستور ١٩٢٦ راجع كتاب الدكتور ادمون رباط « التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري » باللغة الفرنسية ، صفحة ٣٥٩ وما بعدها .

راجع ايضا نص الدساتير المتشابهة لدول سوريا ولبنان ولبلاد العلويين وجبل الدروز في الكتاب الذي اصدرته المفوضية العليا الفرنسية بعنوان

Haut-Commissariat « Statut organique des Etats du Levant sous mandat française » — Paris 1930.

(٨٩) — Beauplan « Où va la Syrie ? » — P. 104.

(٩٠) اسكندر رياشي « قبل وبعد » ص ٥٩ .

(٩١) جورج حنا « من الاحتلال الى الاستقلال » ص ٢٢ .

يحتقرون مجالس لبنان الانتخابية حتى ان الحاكم الفرنسي لا برو La Brue نعت مجالس الادارة السابق لجبل لبنان « بالاصطبل »(٩٢) . فهل يلام اللبنانيون اذا جاءت أحكامهم بالغة القسوة على ادارة الانتداب ومؤسساته المحلية ؟

ومهما يكن من أمر هذه المجالس وسيطرة الفرنسيين عليها ، فمما لا شك فيه ان المرحلة الدستورية **ستكون منطلقا لتجميع قوى المعارضة ضد الانتداب ،** تلك المعارضة التي ستقود معركة الاستقلال وتحرير الدستور والبرلمان والعلم والسياسة والاقتصاد في لبنان من التبعية الوحيدة الجانب للفرنسيين .

بعض الاستنتاجات

عام ١٩٢٠ ، ومع ولادة دولة لبنان الكبير ، شهد المجتمع اللبناني تيارين سياسيين بالغي الوضوح : **تيار يرفض الانتداب وجميع مؤسساته وجميع المتعاونين معه ويتسم بطابع اسلامي واضح وينتشر خاصة في المناطق التي ضمت الى جبل** لبنان المتصرفية . هذا التيار كان يرفض لبنان الكبير ويصر على الحاقه بسوريا التي فصل عنها بقوة الفرنسيين العسكرية .

وتيار آخر يتعاون مع الانتداب ويهلل له كمنقذ للبنان من براثن الاتراك ومحقق اعادة لبنان الى ما أسموه بحدوده التاريخية والطبيعية التي حرمه منها نظام المتصرفية . وينتشر هذا التيار في جبل لبنان ، في أوساط المسيحيين عامة والموارنة بشكل خاص .

الا ان سياسة الفرنسيين في سوريا ولبنان كانت من العنف بحيث خسرت أصدقاءها التقليديين بعد ان فقدت أصلا امكانية جذب المعادين لها منذ البداية . ذلك ان السياسة المعسكرة التي اعتمدها جنرالات فرنسا ، يمينا ويسارا ، كانت تنطلق فقط من مصلحة فرنسا دون اية التفاتة لصك الانتداب والبنود التي وردت فيه ، بل كانت تلك السياسة لا تختلف ، في مجمل مظاهرها ، عن أعمال حكام المستعمرات الفرنسيين في المناطق التي كانوا يسيطرون عليها ، وذلك باعتراف قادة الفرنسيين أنفسهم . ان تلك السياسة التي طبقت في سوريا ولبنان ، أدت بالفعل الى خراب هذين البلدين ، بسبب ضعف مواردهما الاقتصادية واهمال الفرنسيين للقطاعات المنتجة وتركيزهم على التجارة وقطاع الخدمات من جهة ، وبسبب تعزيز السيطرة الاقطاعية وزيادة الضرائب والقروض من جهة ثانية ، مما زاد في نقمة السكان على الفرنسيين وسياستهم الاستعمارية الواضحة .

بيد ان تلك النقمة على الانتداب الفرنسي ورفض سياسته الاستعمارية في لبنان لم تتبلور بوضوح الا بعد اشتداد الازمة الاقتصادية وازدياد نهب الفرنسيين للداخل السوري واللبناني وافراغ جميع مدخراته الذهبية ، وضرب القوى الوطنية المناوئة لسياستهم ، والعمل على جعل الانتداب مرحلة دائمة لا انتقالية كما ورد في صك الانتداب .

---

(٩٢) فرنسوا خوري « ذكريات » ص ٧٨ .

ان بروز التيار الشعبي منذ ١٩٢٢ والذي بدأ يستقطب أوساطا عديدة من المثقفين والليبراليين ، ورفعه شعارات اشتراكية ، وان بأشكال طوباوية ، ساعد على رفع الوعي الجماهيري عبر صحيفتي « الصحافي التائه » و « زحلة الفتاة » ، وبدأ يتعمق مع جريدة « المعرض » المعارضة للانتداب آنذاك .

ومع تعيين الجنرال ساراي ، ممثل الكارتيل اليساري الناجح في انتخابات باريس ، بدأت مرحلة جديدة من النضال الديمقراطي ضد هيمنة المتعاونين سابقا مع الانتداب ، خاصة اليسوعيين ، لذا استفاد الطليعيون في الحركة النقابية والتيار الشعبي من الانشقاق البارز في جبهة الانتداب والمتعاونين معه لتشكيل حزب من نوع جديد ، هو الحزب الشيوعي اللبناني الذي اتخذ وجها ظاهريا له تمثل « بحزب الشعب اللبناني » الذي قاد نضالا مطلبيا بالغ الاهمية خلال تلك الفترة . وتعمقت مفاهيم هذا الحزب مع اشتداد أزمة الانتداب وانتقاله الى القسوة البالغة في قمع الحركة الوطنية والجماهيرية في سوريا ولبنان بعد مرحلة قصيرة جدا من الليبرالية والعلمانية والدعوة الى انتخاب المجالس الوطنية المحلية وحكم اللبنانيين والسوريين لأنفسهم بأنفسهم .

وبالرغم من اقتصار حزب الشعب اللبناني على وجه مسيحي بارز نتيجة رفض الوطنيين المسلمين الانخراط في أية حركة سياسية تعمل من داخل الانتداب ، فان الحزب استطاع ان يكسر الطوق العرقي الذي فرضه الفرنسيون على مجرى السياسة اللبنانية ، فضم في صفوفه طليعة نقابية واعية خاصة بين عمال التبغ ، ونخبة من المثقفين الوطنيين ، وطليعة من الشبيبة الارمنية المسماة « بشبيبة سبارتاك » . وشكلت هذه التيارات الثلاثة أول حزب لبناني تخطى الطائفية والعرقية ودعا الى العلمانية والتعريب والاصلاح الاجتماعي .

بيد ان الحركة السياسية المعارضة للانتداب على أساس غير طائفي بقيت ضعيفة طيلة الفترة الانتدابية الاولى وتكاد تقتصر على محور بيروت ـ زحلة ـ بكفيا دون ان تتعداه . اما الحركة الوطنية في صفوف المسلمين فقد اقتصرت على الرفض المطلق للادارة الفرنسية ولدولة لبنان الكبير بالذات ، واستمرت تطالب بالانضمام الى سوريا والانفصال عن دولة لبنان التي ضمت اليها بالاكراه ، تاركة العديد من زعمائها الوصوليين يتسابقون لتسلم مهام وظيفية وتمثيلية في ادارة الانتداب . وأضحى كبار الاقطاعيين ، وأغلبيتهم الساحقة من المسلمين ، وثيقي الارتباط مع ادارة المفوضية العليا ومن اكبر دعاة التعاون الكامل معها بعد ان ثبتت سلطتهم قانونيا على الارياف التي كانوا يسيطرون عليها منذ أيام العثمانيين .

وهكذا أوجد الانتداب الفرنسي قاعدة داخلية له من الزعماء المحليين المتعاونين معه ، وربط الريف اللبناني ببيروت والجبل بواسطة حزام متين من وسطاء بيروت التجاريين وكبار اقطاعيي الريف وبعض مثقفي الجبل الذين تربوا على أيادي اليسوعيين ، فأتم بذلك حلقة « التعايش السلمي » بين الرأسمالية والاقطاعية في لبنان . ذلك التعايش ، بدل التناحر ، سيطبع تطور الحياة السياسية اللبنانية طيلة أيام الانتداب وبعده ، وسيفسح المجال أمام الفرنسيين لنقل لبنان الى

المرحلة الدستورية والجمهورية اللبنانية في ظل الانتداب ، حيث تبقى السيادة الفعلية لممثل الانتداب في بيروت .

ان المرحلة الدستورية تلك ستكون ذات اهمية خاصة بالرغم من استمرار سيطرة المفوض السامي على جميع مقدرات لبنان وسوريا ، فهي خطوة أساسية على طريق النضال الديمقراطي والتحرر . فقد أجبرت الثورة السورية الكبرى الفرنسيين على تحويل أسلوبهم الاستعماري العسكري الذي ساد طيلة الفترة الانتدابية الاولى الى أسلوب يعتمد المظهر الديمقراطي ولو شكليا . هذا المناخ الديمقراطي الشكلي سيسهم في تجميع القوى ذات المصلحة المشتركة في ضرب الانتداب بعد ان أثبتت الثورة السورية امكانية الانتصار عليه ، بالرغم من جميع الحشود العسكرية التي استخدمها في معاركه ضدها .

ان استفادة الحركة الوطنية اللبنانية من نتائج الثورة السورية للمطالبة بالدستور والجمهورية ربطت مصير الحركة الوطنية اللبنانية بمصير الحركة الوطنية السورية طيلة الفترة اللاحقة من الانتداب حتى الاستقلال ، وهذا ما ساعد ايضا على كسر الطوق الطائفي الذي فرضه الانتداب على تطور الحياة السياسية في لبنان ، بشكل خاص ، طيلة الفترة الانتدابية الاولى .

خاتمة

ضم الجنرال غورو الى متصرفية جبل لبنان السهول الخصبة في البقاع وعكار ومناطق بعلبك وراشيا وحاصبيا ومرجعيون وصيدا صور وكذلك مدينتي بيروت وطرابلس . فلم يعد تاريخ لبنان في الاول من ايلول ١٩٢٠ تاريخ جبل لبنان بمفرده ، بل اصبح تاريخ لبنان الكبير او لبنان بشكله الحالي ، وبدت عملية الضم وكأنها ارضاء لدعاة الوطن اللبناني المنفصل عن سوريا وضرورة حيوية لشعب جائع في جبل قاحل ، أودت المجاعة بثلث سكانه في سني الحرب العالمية الاولى .

وباعلان دولة لبنان الكبير بدأت أهم مرحلة من تاريخ لبنان المعاصر . اذ ، على عكس المتصرفية ، كانت ولادة دولة لبنانية متوازنة كل التوازن ، ان من الناحية الاقليمية او من الناحية السكانية والمدينية .

بيد ان الفرنسيين ، رغبة منهم في تأمين مصالحهم الاقتصادية والسياسية بشكل أفضل ، وتوسيع المجال الحيوي أمام رؤوس أموالهم التي بدأت تتمركز أكثر فأكثر في بيروت ، ربطوا ذلك « الانفصال » اللبناني ربطا محكما بالسوق السورية ـ العراقية في الداخل ، واعتبروا سوريا ولبنان دولة واحدة على الصعيد الاقتصادي والاداري والعسكري .

وبتحويل بيروت الى مركز لجميع اصناف البضائع المستوردة من الخارج ، ومركز لرؤوس الاموال المصرفية ، خاصة الفرنسية منها ، ومركز للترانزيت واعادة التصدير ، وجدت دولة لبنان الكبير نفسها في تبعية مزدوجة .

ـ فهي مرتبطة بشكل بالغ الاحكام بالسوق الاوروبية ـ الاميركية المصدرة لتلك البضائع التي تفرغها بواخرها على شواطىء مرفأ بيروت

ـ وهي ، من جهة أخرى ، وثيقة الارتباط بالسوق التجارية العربية في الداخل التي تشكل المجال الحيوي لهذه الدولة اللبنانية المستقلة عنها سياسيا .

وبهذا بقي لبنان الكبير شديد الاندماج في الوحدة الاقتصادية العربية في شرقي البحر الابيض المتوسط ، لا بل تعمق ارتباطه بتلك الوحدة واضحى جزءا لا يمكنه الانفصال عنها .

اما العاصمة الجديدة ، بيروت ، فقد تطورت بسرعة بالغة ، لا على حساب باقي المدن اللبنانية فحسب ، بل وايضا على حساب المدن السورية كذلك ، اذ مدت سيطرتها الى دمشق وحلب واللاذقية والاسكندرون والسويداء، فكانت بيروت المركز السياسي والاداري والثقافي والاقتصادي لتلك المدن .

وفي بيروت هذه ، اخذ الاقتصاد اللبناني يرتدي وجها جديدا . فقد أدى تراكم البضائع والثروات فيها الى نمو بورجوازية تجارية وسيطة تألفت من تجار بيروت بشكل خاص . وكانت هذه البورجوازية تشرف على مرور جميع السلع التي تفرغها سفن النقل التجارية ، وبالتالي على ملايين الليرات اللبنانية ـ السورية مما أتاح لها الغنى الفاحش ، واستفادت الى أقصى حد من وجود الحماية الانتدابية لها لتوسع دائرة نشاطها من لبنان الكبير الى سوريا والعراق وحتى ايران .

وساهمت البنوك الاجنبية المتمركزة في بيروت ، خاصة الفرنسية منها ، بولادة قطاع مصرفي بالغ النمو ، تلك الرساميل التي سارعت الى بسط سيطرتها على الشركات العاملة في لبنان وسوريا وبدأت تحويلها الى شركات فرنسية الجنسية . وساهم اللبنانيون الوسطاء ايضا في هذا المجال اذ بدأوا ينشئون ، ولحسابهم الخاص ، مصارف صغيرة او كونتوارات للتسليف المالي لقاء رهونات وفوائد فاحشة ، ولآجال قصيرة الامد .

ولم يكن بامكان الفرنسيين اغلاق حدود سوريا ولبنان أمام الرساميل الاجنبية والسلع الاخرى ، بناء على سياسة الباب المفتوح التي ضمنها صك الانتداب بالذات ، لذا سارعت الرساميل الانكليزية والاميركية والايطالية والالمانية وغيرها لتوظيف رساميلها في بيروت وفتح فروع لبنوكها في عاصمة لبنان الجديدة ، وقام اللبنانيون يمدون تلك البنوك والسلع بالجهاز البشري اللازم للعمل فيها وتوزعوا على جميع المجالات بحيث نشأت أجنحة عديدة داخل البورجوازية اللبنانية المحلية ترتبط مباشرة برساميل الدول التي تعمل لها وتأتمر بأوامر تلك الدول بالذات اكثر من ارتباطها بالفرنسيين وسياستهم .

اما على الصعيد الثقافي فقد أصبحت بيروت من اكبر مراكز الثقافة الاجنبية في الشرق الاوسط بفضل جامعتيها الاميركية واليسوعية . وبوجود هاتين الجامعتين والعدد الهائل من المدارس الاجنبية والمحلية الخاصة التي تدرس بالفرنسية والانكليزية والالمانية والايطالية وغيرها ، بدأت عاصمة لبنان تتخذ صفة همزة الوصل الثقافية لنقل التراث الاوروبي الغربي والاميركي الى المشرق العربي . غير ان هاتين الجامعتين بقيتا حكرا على أغنياء اللبنانيين والعرب دون سواهم ، وشكلت المدارس الخاصة قطاعا تجاريا وافر الارباح ، وازدهرت تجارة التعليم بعد ان أصبحت شهادات تلك المدارس والجامعات سبيلا فريدا للتمايز الاجتماعي لا يقل أهمية عن جمع الثروة والجاه السياسي . ان مدارس بيروت وجامعتيها كانت أداة طبقية هامة بيد سلطات الانتداب لضرب التعليم الرسمي وابقائه في ادنى المستويات ويقتصر على أبناء الفقراء دون سواهم .

كذلك استفادت بيروت من قطاع الاصطياف الجديد وانعشت جوارها بمداخيل

ثابتة ووافرة . غير ان المناطق القريبة من عاصمة لبنان وحدها هي التي نمت بسرعة ونالت نصيبها الوافر من أموال المصطافين الاثرياء العرب . كما ادى هذا القطاع الجديد الى نهضة هامة في مناطق الاصطياف وفي بيروت بالذات خاصة في حركة البناء وما يرافقها .

أما الارياف اللبنانية ، وعلى الاخص أرياف لبنان المضموم ، فقد استمرت تحت امرة سادته السابقين من كبار الاقطاعيين . وجاء الانتداب الفرنسي يزيد من نفوذ هؤلاء ، فهم الذين شكلوا القاعدة التي ارتكزت عليها فرنسا المنتدبة في مناطقهم بالذات . ومن اجلهم ، قام الانتداب يضفي صفة الشرعية القانونية على النهب الاقطاعي الذي تم في عهد الاتراك ، عن طريق المساحة التي قامت بها دولة لبنان الكبير . وهكذا أضحت الملكية العقارية الاقطاعية في تلك المناطق ، وأملاك الاوقاف المسيحية والاسلامية الواسعة ، الشكل القانوني السائد في دولة لبنان الكبير وذلك على حساب خراب صغار الفلاحين والمزارعين الذين شكلوا الغالبية الساحقة من اللبنانيين آنذاك . وبهذه المساحة أصبح قانون « من يملك لا يزرع ومن يزرع لا يملك » يرتدي طابعا رسميا .

لقد وجد الفلاحون أنفسهم ، مرة اخرى بعد الحرب ، يعضهم الجوع في قراهم ، منهوبين من سادتهم الاقطاعيين المدعومين من سلطات الانتداب ، رازحين تحت أعباء الضرائب الباهظة التي تفرضها عليهم الدولة ، فلم يروا بدأ من الرحيل ، واتخذوا طريق بيروت والبحر . وفي حين اقتصرت الهجرة في الماضي على متصرفية جبل لبنان ، فقد فتحت ادارة الانتداب باب الهجرة على مصراعيه أمام شعب لبنان بأسره واضطرت قسما كبيرا منه للرحيل .

ان سياسة الانتداب في الريف قامت على نهب هذا الريف واستغلاله لصالح كبار الاقطاعيين الموالين لها . وهذا ما يفسر جزئيا الركود الاقتصادي الذي عاناه ريف لبنان طوال عهد الانتداب ، فلم يقم فيه مشروع تنمية اقتصادية واحد في طول البلاد وعرضها . فهل وجد الفلاح اللبناني فارقا كبيرا بين حكم الاتراك وحكم الفرنسيين ؟

اما سادة الريف من الاقطاعيين ، فاستمروا يحكمونه دون ما رادع من ضمير او قانون . لذا ، فلا الحركة التجارية الناشطة في بيروت ، ولا حركة الاصطياف في جوارها ، ولا الحركة النقابية لعمال التبغ وغيرهم ، ولا الحركة السياسية لحزب الشعب اللبناني وباقي الاحزاب ، كانت لتجد طريقا لها نحو ذلك الريف . الفرنك الفرنسي الورق وحده وجد سبيله الى هناك ومتسعا رحبا في جيوب الفلاحين والسكان الريفيين الذين أجبروا على ابدال ليراتهم التركية الذهب ، بهذا الفرنك الدائم الهبوط . وما مضت عشر سنوات حتى خلا الريف اللبناني تماما من آخر مدخراته الذهبية . لقد نجح الفرنسيون أيما نجاح في افقار الريف اللبناني ونهب خيراته لحساب بنوكهم وتجارتهم والاقطاع المحلي الموالي لهم والمرابين بفوائد فاحشة .

ان الانتداب الفرنسي الذي تقرر في سان ريمو كمرحلة انتقالية لمدة ثلاث

سنوات يوصل خلالها اللبنانيين والسوريين الى « ادارة انفسهم بأنفسهم » استمر في السيطرة على هذين البلدين خمسة وعشرين عاما (١٩١٨ — ١٩٤٣) .

لقد كان الاختلاف في مستوى التطور بين لبنان المتصرفية ولبنان المضموم بالغ الوضوح ، تلك حقيقية تاريخية ولا شك . غير ان هذا الاختلاف استمر في الازدياد أكثر فأكثر طيلة ايام الانتداب الفرنسي وحتى اليوم ، واستغلت أرياف لبنان لصالح بيروت وادارتها الفرنسية ومصارفها وشركاتها الاجنبية ، واستمرت المناطق المضمومة ترزح لأنظمة القرون الوسطى والعهد التركي البائد في شتى المجالات .

ان الاول من ايلول ١٩٢٠ شهد ولادة دولة جديدة في لبنان تعززت قاعدتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بوجود الفرنسيين وجنود المستعمرات التابعين لهم . وكانت بيروت المستفيد الاكبر ومركز تلك القاعدة . واضحت بورجوازيتها التجارية الوسيطة تمتلك ثروات ضخمة وتمثل دور رائد التقدم اللبناني أيام الانتداب . وجاءت جمهورية ١٩٢٦ ودستورها يعطيان نموذجا اوروبيا لدولة رأسمالية حديثة على أرض لبنان ذات لباس فرنسي واضح في المؤسسات الدستورية والقوانين والجيش والادارة والتعليم واللغة وغيرها . لقد دفعت هذه الجمهورية العديد من الساسة المحليين الى الواجهة السياسية في لبنان واغضبت العديد منهم ايضا فرمتهم بأحضان المعارضة ، وطنية كانت ام للوصول الى كراسي الحكم . وارتبط هؤلاء بالمناوئين اقتصاديا وثقافيا وسياسيا لهيمنة الفرنسيين على مقدرات لبنان وارتفعت أصواتهم تنادي بالاستقلال السياسي ضمن الحدود التي ترسخت في لبنان عام ١٩٢٠ وعلى نفس الاسس التي وضعت لدور لبنان في المنطقة .

ان مرحلة النضال الدستوري بعد ١٩٢٦ سترتدي طابع التمسك بهذا الكيان السياسي للبنان الذي انشأه الفرنسيون عام ١٩٢٠ . لذا ستشهد المعارضة تغييرا جذريا في توجهها السياسي ضد الفرنسيين . هذا التوجه لن يبقى كالسابق أسير الرفض المطلق للانتداب الفرنسي ولدولة لبنان الكبير ، بل رفض التبعية الوحيدة الجانب التي ربط بها الفرنسيون هذه الدولة . وعلى أعقاب دعوة الانفصال اللبناني سياسيا عن سوريا ستنشأ دعوة الاستقلال اللبناني عن الفرنسيين واعادة وجه لبنان المتصرفية المتعدد الارتباطات الخارجية ، انما على أسس رأسمالية حديثة بالغة التطور ، وعلى وفاق طائفي يأخذ بالاعتبار التوازن الطائفي الجديد في لبنان المعاصر وارتباطه الاقتصادي البالغ الاحكام مع الدول العربية المجاورة .

مـراجع باللغـةِ العربيّـة

ابيلا ، روبير : « أطوار الحكم في لبنان » ــ بيروت ١٩٤٣ .

اديب باشا : « لبنان بعد الحرب » ــ القاهرة ١٩١٩ .

اسماعيل ، عادل : « السياسة الدولية في الشرق العربي » ، الجزء الخامس ــ بيروت ١٩٧٠ .

اسود ، ابراهيم : « تنوير الاذهان في تاريخ لبنان » ، اربع مجلدات ــ بيروت ١٩٢٥ ــ ١٩٣٥ .

انطونيوس ، جورج : « يقظة العرب » ــ بيروت ١٩٦٦ .

أيوب ، س : « الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان » ــ بيروت ١٩٥٩ .

بيهم ، محمد جميل : «قوافل العروبة ومواكبها» ، الجزء الثاني ــ بيروت ١٩٥٧ .

بيهم ، محمد جميل : « لبنان بين مشرق ومغرب ١٩٢٠ ــ ١٩٦٩ » ــ بيروت ١٩٦٩ .

بيهم ، محمد جميل : « العهد المخضرم في سوريا ولبنان ١٩١٨ــ١٩٢٠ » ــ بيروت ١٩٧٢ .

جابر ، منذر محمود : « مؤتمر الحجير وآثاره » ، رسالة كفاءة في التاريخ غير منشورة ــ كلية التربية ــ الجامعة اللبنانية ــ بيروت ١٩٧٣ .

جدعون ، الياس وجرجي : « الدليل السوري » بيروت ــ سنوات ١٩٢٢ ــ ١٩٢٧ .

حرفوش، الأب ابراهيم : « دلائل العناية الصمدانية » ، جونيه ــ١٩٣٥ .

الحصري ، ساطع : « يوم ميسلون » ــ دمشق ١٩٦٤ .

حقي ، اسماعيل : « لبنان ، مباحث علمية واجتماعية » منشورات الجامعة اللبنانية ، جزءان ــ بيروت ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ، باشراف الدكتور فؤاد افرام البستاني .

الحكيم ، يوسف : « سوريا والعهد الفيصلي » ــ بيروت ١٩٦٦ .

حماده ، سعيد : « النظام النقدي والصيرفي في سوريا » ، ترجمة شبل دموس عن الانكليزية ــ بيروت ١٩٣٦ .

حنا ، جورج : « من الاحتلال الى الاستقلال » ـ بيروت ١٩٤٦ .

حنا ، عبد الله : « الاتجاهات الفكرية في سوريا ولبنان ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥ » ـ دمشق ١٩٧٣ .

حنا ، عبدالله : « الحركة العمالية في سوريا ولبنان ١٩٠٠ ـ ١٩٤٥ » . دمشق ١٩٧٤ .

الخازن ، فيليب : « كتاب الشهيد » تقديم يوسف ابراهيم يزبك ـ بيروت ١٩٥٧ .

خاطر ، لحد : « عهد المتصرفين في لبنان » ، منشورات الجامعة اللبنانية ـ بيروت ١٩٦٧ .

خباز ، حنا : « فرنسا وسوريا » ، الجزء الثاني ـ القاهرة ١٩٢٩ .

خدوري ، مجيد : « نظام الانتداب ، تحليل ونقد » ـ بغداد ١٩٣٣ .

خدوري ، مجيد : « الاتجاهات السياسية في العالم العربي » ـ بيروت ١٩٧٢ .

خوري ، بشاره خليل : « حقائق لبنانية » ، ثلاثة اجزاء ـ بيروت ١٩٦٠ .

خوري ، رئيف : « الفكر العربي الحديث، اثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي » ـ بيروت ١٩٤٣ .

خوري ، فرنسوا : « مذكرات فرنسوا خوري » ـ بيروت ، مجهول تاريخ الاصدار .

راسي ، سلام : « لئلا تضيع » ـ بيروت ، الجزء الاول ، مجهول تاريخ الاصدار والمرجح ١٩٧٣ .

رستم ، اسد : « لبنان في عهد المتصرفية » ـ بيروت ١٩٧٣ .

رفيق وبهجت ، محمد : « ولاية بيروت » ـ بيروت ١٩١٤ .

رياشي ، اسكندر : « قبل وبعد ١٩١٨ ـ ١٩٥٣ » ـ بيروت ١٩٥٣ .

ـ « الايام اللبنانية » ـ بيروت ١٩٥٧ .

ـ « رؤساء لبنان كما عرفتهم » ـ بيروت ١٩٦١ .

ريحاني ، أمين : « فيصل الاول » ـ بيروت ١٩٣٤ .

زياده ، نقولا : « ابعاد التاريخ اللبناني الحديث » ـ بيروت ١٩٧٢ .

زين ، زياده وآخرون : « دراسات في الثورة العربية الكبرى » ـ عمان ١٩٦٧ .

زين ، زين نور الدين : « نشوء القومية العربية » ـ بيروت ١٩٦٨ .

زين ، زين نور الدين : « الصراع الدولي فيالشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان » ـ بيروت ١٩٧١ .

سعاده ، جورج عارج : « النهضة الصحفية في لبنان » ـ جونيه ١٩٦٠ .

سعيد ، أمين : « اسرار الثورة العربية الكبرى » ـ بيروت ، دون تاريخ الاصدار .

سفرجلاني ، محيالدين : « تاريخ الثورة السورية الكبرى » ـ دمشق ١٩٦١ .

سليمان ، موسى : « الثورة العربية الكبرى ، وثائق وأسانيد » ـ عمان ١٩٦٦ .

سليمان ، موسى : « الحركة العربية ، تاريخ النهضة العربية الاولى ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤ » ـ بيروت ١٩٧٠ .

سميليانسكايا : « الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الاول من القرن التاسع عشر » ، مترجم ـ بيروت ١٩٧٢ .

شبيكه ، مكي : « العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الاولى » ـ بيروت ١٩٧١ .

شقير ، سعيد : « تقرير عن مالية لبنان » ـ بحمدون ١٩١٣ .

شهبندر ، عبد الرحمن : « الثورة السورية الوطنية » ـ دمشق ١٩٣٣ .

صايغ ، انيس : « الهاشميون والثورة العربية الكبرى » ـ بيروت١٩٦٦ .

صلح ، عادل : « حزب الاستقلال الجمهوري » ـ بيروت ١٩٧٠ .

صليبي ،كمال : « تاريخ لبنان الحديث » ـ بيروت ١٩٦٧ .

ضاهر ، مسعود : « الادارة في لبنان زمن الانتداب الفرنسي » ، دبلوم دراسات عليا في التاريخ . غير منشور . كلية الاداب والعلوم الانسانية ـ الجامعة اللبنانية ـ بيروت ١٩٧٠ .

طربين ، احمد : « الوحدة العربية ١٩١٦ ـ ١٩٤٥ » ـ القاهرة ١٩٥٩ .

طربين ، احمد : « لبنان منذ عهد المتصرفية الى بداية الانتداب ١٨٦١ ـ ١٩٢٠ » ـ القاهرة ١٩٦٨ .

عارج ، انطوان : « لبنان ، السلطات العامة » ـ بيروت ١٩٦٣ .

علم الدين ، وجيه : « العهود المتعلقة بالعالم العربي » ـ بيروت ١٩٦٥ .

علم الدين ، وجيه : « مراحل استقلال دولتي لبنان وسوريا ١٩٢٢ ـ ١٩٤٣ » ـ بيروت ١٩٦٧ .

قاسمي ، ظافر : « وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى » ـ بيروت ١٩٦٥ .

كرد علي ، محمد : «خطط الشام» ستة أجزاء ـ دمشق ١٩٢٢ـ١٩٢٨ .

مرقص ، ميشال : « تاريخ الحياة الانتخابية في لبنان ١٨٤٣ ـ ١٩٧٠ » ـ بيروت ١٩٧٠ .

مزهر ، يوسف : « تاريخ لبنان العام » ، الجزء الثاني ـ بيروت ١٩٦٠ .

مسعد ، بولس : «لبنان وسوريا قبل الانتداب وبعده» ـ القاهرة ١٩٢٩ .

موسى ، منير : « الفكر العربي في العصر الحديث : سوريا من القرن الثامن عشر حتى ١٩١٨ » ـ بيروت ١٩١٨ .

نخله ، رشيد : « كتاب المنفى » ، تقديم امين نخله ـ بيروت ١٩٥٦ .

النقاش ، زكي : « لبنان بين الحقيقة والخيال : دراسة تحليلية ونقد موضوعي لكتاب حقائق لبنانية » ـ بيروت ١٩٦٥ .

يزبك ، يوسف ابراهيم : « حكاية أول نوّار في العالم وفي لبنان » ـ بيروت ١٩٧٤ .

جرائد ومجلات باللغة العربية وردت أسماؤها في الكتاب

أ) جرائد :

الصحافي التائه ،
زحله الفتاة ،
العمال ،
صوت العمال ،
المعرض ،
لسان الحال ،
البرق ،
الانسانية ،
الحقيقة ،
البشير ،
النهار .

ب) مجلات :

اوراق لبنانية ،
الحارس ،
البلاغ ،
المشرق ،
المنار ،
الطليعة ،
الطريق ،
اليقظة ،
الحياة النيابية في لبنان .

مراجع باللغات الأجنبية

THESES EDITEES OU RONEOTYPEES

ABOU KHATER Jamil Ibrahim : « La Condition des Etrangers en Syrie et au Liban ». BOSC — Lyon, 1933.

ABOUSSOUAN Benoît : « Le Problème Politique Syrien ». Duchemin, Paris, 1924.

ACHQAR Joseph : « La France et l'Angleterre dans le Proche-Orient : l'Evolution Politique de la Syrie et du Liban, de la Palestine et de l'Irak ». M. Martin. Paris, 1934.

ACHI Georges : « Le Passage de la Liberté au Contrôle dans les échanges extérieurs de la Syrie 1929-1947 ». Thonon-Les-Bains, Suisse, 1949.

AJALANI Mounir : « La Constitution de la Syrie ». Les Presses Modernes, Paris, 1932.

AYOUB Charles: « Les Mandats Orientaux ». Sirey. Paris, 1924.

BIKHAZI Samia Jibran : « The Lebanese Chamber of Deputies ». A.U.B. Beirut, 1962.

BURCKARD (Charles) : « Le Mandat Français en Syrie et au Liban : La Politique et l'œuvre de la France au Levant ». Courrouy — Nimes, 1925.

CHAOUI Joseph : « Le Régime Foncier en Syrie ». Douriez. Lille, 1928.

CHATILA Khaled : « Le mariage chez les musulmans en Syrie ». Les Presses Modernes. Paris, 1933.

CHEHAB ED DINE Saïd : « Géographie humaine de Beyrouth ». Mise-à-jour. Beyrouth, 1960.

CHERIF Ihsan el : « La Condition Internationale de la Syrie ». La Vie Universitaire. Paris, 1922.

CHEVALLIER Dominique : « La Société du Mont-Liban à l'époque de la Révolution Industrielle en Europe ». Geuthner. Paris, 1971.

COULAND Jacques : « Le mouvement syndical au Liban 1919-1946 ». Editions Sociales. Paris, 1970.

DAGHESTANI Kazem : « Etude Sociologique sur la famille musulmane contemporaine en Syrie ». Leroux. Paris, 1928.

DESJARDINS Maurice : « Le problème syrien au point de vue économique ». Douriez. Lille, 1928.

DJABRY Omar : « La Syrie sous le Régime du Mandat ». Dirion. Paris, 1934.

FAYYAD Halim Farid : « The effects of sectarianism on the Lebanese Administration ». A.U.B. Beirut, 1956.

GEMAYEL Sleiman : « Evolution du budget libanais ». Pichon. Paris, 1962.

GROUSSET Philippe : « La Constitution Libanaise du 23 Mai 1926 révisée le 17 Octobre 1927 ». Cledier. Toulouse, 1928.

HILAN Rizkallah : « Culture et Développement en Syrie et dans les Pays retardés ». Anthropos. Paris, 1969.

JONES John Morgan : « La fin du Mandat Français en Syrie et au Liban ». Pedone. Paris, 1938.

JOUPLAIN M. : « La question du Liban ». Arthur Rousseau. Paris, 1908.

KAZEM Mourad : « L'Union douanière Libano-syrienne ». Grivet. Genève, 1950.

KHOURY Youssef : « Prix et Monnaie en Syrie ». Vie Universitaire. Paris, 1937.

KURI Victor A : « L'Evolution du Mandat A : Article 22 du Pacte de la S.D.N. ». Les Presses Modernes. Paris, 1927.

KUZBARI Nader : « La question de la cessation du Mandat Français sur la Syrie ». Pedone. Paris, 1937.

LAPIERRE Jean : « Le Mandat Français en Syrie : origines, doctrine, exécution ». Sirey. Paris, 1936.

LEGA Raoul Colona de : « La Zone Franche du Port de Beyrouth ». Catholique, Beyrouth, 1957.

LONGRIGG Stephen Hemsley : « Syria and Lebanon under French Mandate ». Oxford University Press. London, 1958.

LUQUET Jean : « Le Mandat A et l'Organisation du Mandat Français en Syrie ». Vie Universitaire. Paris, 1923.

MAJZOUB Mohamed : « L'Indépendance Libanaise dans l'Ordre interne et international ». Aix-en-Provence. Dactylographiée, 1956.

MILLOT Albert : « Contribution à l'Etude des Mandats Internationaux ». Larose. Paris, 1924.

MONICAULT Jacques de : « Le Port de Beyrouth et l'Economie des Pays du Levant sous le Mandat Français ». Librairie Technique et Economique. Paris, 1936.

MUFARRIJ Fouad K. : « Syria and Lebanon under the French Mandate ». A.U.B. Beirut, 1935.

NASR Nafhat Nassim : « The Presidency of Lebanon ». A.U.B. Beirut, 1960.

NICOLAS Maxime : « Questions Monétaires en Syrie ». Rey. Lyon, 1921.

RABBATH Edmond : « L'Evolution Politique de la Syrie sous Mandat de 1920-1925 ». Rivière. Paris, 1928.

RONDOT Pierre : « Les Institution Politiques du Liban ». Imprimerie Nationale. Paris, 1947.

SABEA Michel : « La Réorganisation du Conseil d'Etat en Syrie ». Leroux. Paris, 1932.

SADAQA Najib : « La question syrienne pendant la guerre de 1914 ». Larose. Paris, 1940.

SAFA Elie : « L'Emigration Libanaise ». Imprimerie Catholique. Beyrouth, 1960.

SAMMAN Ahmad : « Le Régime monétaire de la Syrie ». Rodetein, Paris, 1935.

SARRAGE Mohammed : « La nécessité d'une réforme agraire en Syrie ». Imprimerie Sud-Ouet. Toulouse, 1935.

SOREL Jean-Albert : « Le Mandat Français et l'Expansion Economique de la Syrie et du Liban ». Marcel Girard. Paris, 1929.

SPENCER Noël W. : « The role of the Maronite Patriarchate in Lebanese Politics from 1840 to the present ». A.U.B. Beirut, 1963.

SULEIMAN Michael W. : « Political Parties in Lebanon ». Corwell University Press, New York, 1967.

STOYANOVSKY Jean : « La Théorie Générale des Mandats Internationaux ». Presses Universitaires de France, Paris, 1925.

THOUMIN Richard : « Géographie humaine de la Syrie Centrale ». Arrault, Tours, 1936.

TOUMA Toufic : « Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban du XVIIème Siècle à 1914 ». Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1971-1972.

WEULERSSE Jacques : « Le Pays des Alaouites ». Arrault, Tours, 1940.

ZEINEDDINE Farid M. : « Le régime du Contrôle des Mandats de la S.D.N. ». P.U.F. Paris, 1932.

RECUEILS

REPUBLIQUE FRANÇAISE,
MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES

HAUT-COMMISSARIAT EN SYRIE ET AU LIBAN :

— « La Syrie et le Liban en 1921 : La Foire-exposition de Beyrouth, Avril-Mai 1921 ». Larose. Paris, 1922.

— « Ce que tout Français doit savoir de la Syrie et du Liban ». Paul Barbey. Le Caire. 1921.

— Bulletin hebdomadaire officiel des actes administratifs du Haut-Commissariat ». Jeanne d'Arc. Beyrouth, 1921-1927.

— « La Syrie et le Liban en 1922 ». Larose, Paris, 1923.

— « Recueil des Actes administratifs du Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban ». Cinq volumes, 1919-1924. Jeanne d'Arc. Beyrouth. 1920-1925.

— « Rapport sur la situation de la Syrie et du Liban (Juillet 1923-Juillet 1924) ». Imprimerie Nationale. Paris. 1924.

— « Rapport sur la situation de la Syrie et du Liban : Année 1924 ». Genève. 1925.

— « Rapport provisoire à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban : Année 1925 ». Imprimerie Nationale. Paris. 1926.

— « Syrie et Liban ». Comité Franco-Syrien de propagande pour l'exposition des arts décoratifs ». Paris, 1925. Imprimerie Graphique.

— « Statut organique des Etats du Levant sous mandat français ». Paris. Hugnin 1930.

— « Dix ans de Mandat ». Paris. Joune. 1930.

— « Quinze ans de Mandat ». Paris. Joune. 1936.

SUR LE MANDAT FRANÇAIS EN SYRIE ET AU LIBAN

BERGER-LEVRAULT (éditeur) : « La Syrie et le Liban sous l'occupation et le Mandat Français 1919-1927 ». Auteur inconnu. Paris, Nancy. 1929.

BOURGEOIS Léon : « L'œuvre de la S.D.N. 1920-1923 ». Payot. Paris. 1923.

FERIET René de : « L'application d'un mandat ». Joune. Paris. 1926.

O'ZOUK Raymond : « Les Etats du Levant sous Mandat Français ». Larose. Paris. 1931.

PICOT François-Georges : « Discours à Tripoli ». Beyrouth. 1919.

REIS Van : « Les Mandats Internationaux : Les principes généraux du régime des mandats ». Rousseau. Paris. 1928.

RONDOT Pierre : « L'expérience du Mandat Français en Syrie et au Liban 1913-1945 ». Extrait de la Revue Générale de Droit international public. Pédone. Paris. 1948.

SFEIR Abdallah : « Le Mandat Français et les traditions françaises en Syrie et au Liban ». Paris. 1922.

TABET Ayyoub : « L'Etat du Liban et le Mandat Français ». Catholique. Beyrouth. 1926.

SUR L'HISTOIRE DU LIBAN AVANT ET SOUS LE MANDAT

ABOUCHDID Eugénie Elie : « 30 years of Lebanon and Syria 1917-1947 ». The Sader Rihani Printing. Beirut. 1948.

CAYLA Léon et **NAMMOUR Moussa** : « Anniversaire de la proclamation du Grand-Liban ». Discours prononcés le 1er Septembre 1925. Imprimerie des Lettres. Beyrouth. 1925.

CHIHA Michel : « Politique Intérieur ». Trident. Beyrouth. 1964.

COMITE LIBANAIS DE PARIS : « Mémoire sur la question du Liban » ; Pariset, Paris, 1912.

COZE Edouard : « La Syrie et le Liban ». Conférence. Paris. 1922. Bibliothèque Nationale.

DAHDAH Nagib : « Evolution Historique du Liban ». Oasis. Mexico. 1964.

EDDE Camille : « La justice en Syrie et au Liban ». Conférence. Le Caire, 1930.

SOCIETE DES NATIONS :

Mandats: Série 1920-1928. Bibliothèque Nationale. Paris.

S.D.N. :

«Commission Permanente des Mandats (C.P.M.) — Procès-verbaux de la Huitième Session (extraordinaire), tenue à Rome du 16 Février au 6 Mars 1926 ». Publication de la S.D.N., 1926.

FEGHALI Mgr. Michel :

— « La famille catholique au Liban ». Revue d'éthnographie et des traditions populaires, Nos. 23-24. Paris. 1925.
— « Contes, légendes, coutumes populaires du Liban et de la Syrie ». Librairie d'Amérique et d'Orient. Paris. 1935.

GEIGER André : « Syrie et Liban ». Arthaud. Grenoble. 1932.

GHALEB Pierre : « Le protecterat religieux de la France en Orient ». Avignon, 1913.

JALABERT Louis : « Syrie et Liban : Réussite française ? ». Plon. Paris. 1934.

KAIRALLAH Kairallah :
— « La question du Liban ». Plon-Nourrit. Paris. 1915.
— « Les régions arabes libérées ». C.C. SYRIEN — DOCUMENTS. Paris. 1919.

KHAIR Antoine : « Le Moutaçarrifat du Mont-Liban ». Beyrouth. 1973.

LYAUTEY Pierre : « Liban Moderne ». Julliard. Paris, 1965.

MUNICIPALITE DE ZAHLE : « La Béqu'a aux Libanais ; Arguments historiques et économiques ; Mémoire présenté aux gouvernements des grandes puissances protectrices du Liban par les Conseils Municipaux de la ville de Zahlé et du Mont-Liban, Mars 1913 ». Zahleh al Fatat. Zahlé. 1913.

RABBAT Edmond : « La Formation historique du Liban politique et Constitutionel ». Beyrouth. 1973.

RISTELHUEBER René : « Traditions françaises au Liban ». Alcain, Paris, 1925.

SAMNE Georges : « Le Liban autonome de 1861 à nos jours ». Arts et Manufactures. Paris. 1919.

TABET Ibrahim : « Projet Constitutionel pour le Grand-Liban ». Catholique Beyrouth, 1920.

TYAN Ferdinand : « France et Liban : défense des intérêts français en Syrie ». Perrin. Paris. 1917.

YAMMINE Antoine : « Quatre ans de misère : Le Liban et la Syrie pendant la Guerre ». Hindié. Le Caire. 1922.

SUR L'HISTOIRE DE L'ENTRE DEUX GUERRES 1918-1939

ANDREA Le Général : « La révolte druze et l'insurrection de Damas 1925-1926 ». Payot. Paris. 1937.

BAUMONT Maurice : « La faillite de la Paix 1919-1939 ». Deux volumes. P.U.F. Paris. 1960.

BEAUPLAN Robert de : « Où va la Syrie ? Le mandat sous les Cèdres ». Tallandier. Paris. 1929.

BERQUE Jacques :
— « Collège de France : Leçon inaugurale ». Décembre 1956.
— « Dépossession du Monde ». Seuil. Paris. 1964.
— « Les Arabes d'hier à demain ». Seuil. Paris. 1969.
— « L'Orient second ». Gallimard. Paris. 1970.

BRIOT P. et **DRESCH Jean** : « La Méditerrannée et le Moyen-Orient ». 2ème Volume. P.U.F. Paris. 1956.

BOISSIERE Paul : « La Syrie : importance actuelle des intérêts français en Syrie ». Chaix. Paris. 1919.

BOURON Capitaine N. : « Les Druzes : Histoire du Liban et de la Montagne Haouranaise ». Berger - Levrault. Paris. 1930.

BOURBON Prince Sixte de : « La Syrie et la France ». Emile Paul. Paris. 1919.

BUEHRIG Edward : « Woodrow Wilson and the Balance of Power ». Indiana University Press. U.S.A. 1955.

CAIX Robert de : « Histoire des colonies françaises : La France dans le Levant ». Tome III. La Syrie. Plon. Paris. 1931.

CAPDEJELLE Commandant et **HACHEM Cheikh Aziz al** : « La question syrienne ». Gédéon. Beyrouth. 1927.

CARDAHI Choukri : « Le problème de l'organisation judiciaire dans les pays du Levant placés sous Mandat français ». Sirey. Paris. 1928.

CATROUX Le Général : « Deux missions en Moyen-Orient 1919-1922 ». Plon. Paris. 1958.

CLEMENCEAU Georges : « Grandeurs et Misères d'une victoire ». Plon. Paris. 1946.

COMITE CENTRAL SYRIEN :

— « L'opinion syrienne à l'étranger pendant la guerre ». Documents. Paris. 1918.

— « La Syrie devant la Conférence ». Barnagand. Paris. 1919.

DORIOT : « La Syrie aux Syriens ». Discours prononcé à la Chambre des Députés le 20 Décembre 1925. L'Humanité. Paris. 1926.

DUPIN Gustave : « M. Poincaré et la Guerre de 1914 ». Librairie du Travail. Paris. 1935.

GRIMAL Henri : « La décolonisation 1919-1963 ». A. Colin. Paris. 1965.

GONTAUT-BIRON Compte René de :

— « Comment la France s'est installée en Syrie 1918-1919 ». Plon. Paris. 1923.

— « Sur les Routes de Syrie après neuf ans de Mandat ». Plon. Paris. 1928.

HARDY Georges : « La politique coloniale et le partage de la terre aux XIXème et XXème siècles ». Albin Michel. Paris. 1937.

HUNTZIGER : « Le livre d'or des troupes du Levant 1918-1936 ». Paris. 1938.

JUNG Eugène : « La Révolte arabe de 1906 à la révolte de 1916 (Tome I) » et « de Juin 1916 à nos jours : la lutte pour l'Indépendance ». Colbert. Paris. 1925.

LAMAZIERE Pierre : « Partant pour la Syrie ». Baudinière. Paris. 1926.

LESSOURD Y.A. et GERARD G. : « Histoire économique XIXème et XXème siècle », Tome II. A. Colin. Paris. 1963.

MAESTRACI Noël : « La Syrie Contemporaine ». Lavauzelle. Paris. 1930.

MANDELSTAM André :

— « Le Sort de l'Empire Ottoman ». Payot. Paris. 1917.

— « La Société des Nations et les Puissances devant le Problème Arménien ». Association Libanaise des Universitaires Arméniens. Beyrouth. 1970.

PICHON Jean : « Le partage du Proche-Orient ». Paris. 1936.

RABBATH Edmond : « Unité Syrienne et devenir arabe ». Rivière. Paris. 1937.

RENOUVIN Pierre :

— « La crise européenne et la Première Guerre Mondiale ». P.U.F. Paris. 1962.

— « Les buts de guerre du gouvernement français 1914-1918 ». Revue Historique No. 235. Paris. 1966.

RODINSON Maxime : « Marxisme et Monde Musulman ». Seuil. Paris. 1972.

RONDOT Pierre : « Les Chrétiens d'Orient ». Cahiers d'Afrique et d'Asie, No. IV. Paris. 1955.

ROYER André : « Treize mois en Syrie 1924-1925 ». Edition inconnue.

SAINT-POINT Victoria de : « La vérité sur la Syrie par un témoin ». Cahiers de France. Paris. 1929.

SAMNE Georges : « La Syrie ». Bossard. Paris. 1920.

THOBIE Jacques : « Les intérêts français dans l'Empire Ottoman au début du XXème siècle ». Revue Historique No. 235. Paris. 1966.

SUR L'INSTRUCTION PUBLIQUE

ASSOCIATION AMICALE DES ANCIENS ELEVES DE L'UNIVERSITE SAINT-JOSEPH (U.S.J.) : « Livre d'or ». Catholique. Beyrouth. 1949.

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT (A.U.B.) : « Directory of Alumni 1870-1957 ». Catholic. Beirut. 1957.

CORM Charles : « La Montagne inspirée ». La Revue Phénicienne. Beyrouth. 1964.

DAHAN Robert : « Souvenirs d'Orient : la vie d'étudiant en Syrie ». Revue Moderne des Arts et de la Vie. Paris. 1932.

DEHERAIN Henri : « Histoire des colonies françaises : l'œuvre scientifique en Asie Mineure, en Syrie et en Perse du XVIIème au XXème siècle ». Tome III. Plon. Paris. 1931.

U.S.J. :

— « Distribution des Prix 1910-1930 ». Catholique. Beyrouth. 1931.

— « Unesco : Assemblée Générale au Liban 1948 ». Catholique. Beyrouth. 1948.

— « Les Jésuites au Liban : Le Livre d'or 1881-1956 ». Catholique. Beyrouth. 1956.

— « Beyrouth et Grand-Liban ». Catholique. Beyrouth. 1922.

— « Les Jésuites en Syrie 1831-1931 ». Paris. 1931.

VALINE : « Le pluralisme socio-scolaire au Liban ». Dar Al Machriq. Beyrouth. 1969.

SUR L'ECONOMIE

ABD-UL AZIZ l'Emir Ali : « Etudes sur l'Histoire des Relations Economiques franco-syriennes ». Saint-Gilles. Paris. 1936.

ACHARD : « Le coton en Syrie et en Cilicie ». Supplément de l'Asie Française. Juin 1922.

BANQUE DE SYRIE ET DU LIBAN : « Bulletin de la Banque de Syrie et du Liban ». Paris. 1920-1930.

BERGASSE Louis : « L'œuvre française en Syrie ». Barlatier. Marseille. 1922.

BERIEL : « La sériciculture au Liban ». Supplément de l'Asie Française. Septembre-Octobre 1922.

CHAMBRE DE COMMERCE DE MARSEILLE : « Congrès français de la Syrie : Marseille, Janvier 1919, Programme Provisoire ». Barlatier. Marseille. 1919.

COMPAGNIE DU PORT DE BEYROUTH : « Documents constituant le statut de la concession ». Saint Amand. 1936.

DUCOUSSO Gaston : « L'industrie de la soie en Syrie et au Liban ». Catholique. Beyrouth. 1913.

FEGHALI Mgr. Michel : « L'élevage du ver à soie au Liban ». Le Caire. 1934.

HAMADAY Saïd :
- « Monetary and Banking system of Syria ». American University, Beirut, 1936. (Traduit en arabe par Chibl Dammous).
- « Economic Organization of Syria ». American University, Beirut, 1935.

HUVELIN Paul : « Que vaut la Syrie ? ». Supplément de l'Asie Française de Décembre 1921.

MENASSA Gabriel : « Plan de reconstruction de l'économie libanaise et de réforme de l'Etat ». La Société Libanaise de l'Economie Politique. Beyrouth. 1948.

SUR LE REGIME FONCIER ET LE PROBLEME AGRAIRE (OUVRAGES)

BLOCH Marc : « La Société Féodale ». Albin Michel. Paris. 1970.

BOUTRUCHE Robert : « Seignerie et Féodalité ». Aubier. Paris. 1959.

CARLE G. : « L'Hydraulique agricole et industrielle en Syrie » Editions Géographiques. Paris. 1923.

CENTRE D'ETUDES ET DE RECHERCHES MARXISTES (C.E.R.M.) :
- « Sur le mode de production asiatique ». Editions Sociales. Paris. 1969.
- « Sur les Sociétés pré-capitalistes : Textes choisis de Marx, Engels, Lénine ». Editions Sociales. Paris. 1970.
- « Sur le Féodalisme ». Editions Sociales. Paris. 1971.

CLAVEL Eugène : « Le Wakf ou Habous ». Dienner. Le Caire. 1896. 2 Volumes.

DUFOUR Alphonse : « La Syrie d'aujourd'hui, ses ressources, son avenir ». Société des Ingénieurs Civils de France. Paris. 1922.

LATRON André : « La vie rurale en Syrie et au Liban ». Beyrouth. 1936.

SEMAINES SOCIALES DU LIBAN : « Problèmes ruraux et devenir libanais ». Editions des Lettres Orientales. Beyrouth. 1962.

WEULERSSE Jacques :
- « Paysans de Syrie et du Proche-Orient ». Gallimard. Paris. 1946.
- « L'Oronte ». Arrault. Tours. 1940.

SUR L'AGRICULTURE LA VIE RURALE ET L'ECONOMIE SOUS MANDAT (ARTICLES)

ACHARD :
- « Etudes sur la Syrie et la Cilicie ». L'Asie Française — supplément spécial — Paris. 1922.
- « La plaine du Akkar ». L'Asie Française. No. 209. Mars. 1923.

CHEVALLIER Dominique:
- « Lyon et la Syrie en 1919 : Les bases d'une intervention. Revue Historique. No. 224. P.U.F. Paris. 1960.
- « A Damas, production et société à la fin du XIXème siècle ». Annales d'E.S.C., 1964, p. 966-972. Paris.
- « Les cadres sociaux et l'économie agraire dans le Proche-Orient au début du XIXème siècle : le cas du Mont-Liban ». Revue Historique, No. 239. Paris. 1968.

DONDON Jean : « La question foncière en Syrie et au Liban ». L'Asie Française. No. 208. Février 1923.

DUCRUET Jean : «Les Capitaux européens au Proche-Orient». Paris. 1964.

LATRON André : « En Syrie et au Liban : villages communautaires et structure sociale ». Annales d'Histoire Economique et Sociale. No. 27. Mai. 1934.

PARMENTIER Paul : «L'Agriculture en Syrie et en Palestine». Extrait de la Revue de Botanique appliquée et d'Agriculture coloniale. Paris. 1922.

SOBOUL Albert : « La Révolution Française et la féodalité ». Notes sur le prélèvement féodal. Revue Historique No. 240, Année 1968.

THOUMIN Richard : « La maison syrienne ». Documents d'Etudes Orientales. Institut Français de Damas. Leroux. Paris. 1923.

WEULERSSE Jacques : « Régime agraire et vie agricole en Syrie ». Bulletin de l'Association Français, No. 110. Coueslant. Janvier 1938. Paris.

SUR LA METHODOLOGIE ET LE MANDAT (ARTICLES) et (COLLOQUES)

BRAUDEL Fernand : « Sur une conception de l'histoire sociale ». Annales d'E.S.C. de 1959, p. 308-319.

CHEVALLIER Dominique :

— « Politique et religion dans le Proche-Orient : une Icônographie des Maronites du Liban ». Revue d'Histoire Moderne et contemporaine. P.U.F. Paris. 1963. Tome X.

— « Ombres et lumières sur le Liban ». Annales d'E.S.C. 1965. p. 825-827.

COLLOQUE DE L'ECOLE NORMALE SUPERIEURE DE SAINT-CLOUD. 15-16 MAI 1965 : « L'Histoire Sociale : Sources et Méthodes ». P.U.F. Paris, 1967.

COLOMBE Marcel : « Islam et Nationalisme arabe à la veille de la première Guerre Mondiale ». Revue Historique, No. 223. P.U.F., Paris, 1960.

COULAND Jacques : « L'impérialisme français au Moyen-Orient ». Nouvelle Critique, No. 36, Septembre 1970.

DOUMER Paul : « Les intérêts de la France en Syrie ». Paris. 1913.

HAYE Henri : « Les relations de la France et de la Syrie ». Conférence au Centre d'Etudes de Politique étrangère. Paris. Février 1939.

VIENOT Pierre : « Le Mandat Français sur le Levant ». Conférence au Centre d'Etudes de Politique étrangère. Paris, le 9 Février 1939.

LEFEBVRE Georges : « Marc Bloch : Apologie pour l'Histoire ». Revue Historique, No. 210, Paris, 1953.

LA PENSEE (Revue) : « Sur la catégorie de Formation Economique et Sociale », Numéro Spécial 159, Octobre 1971.

RONDOT Pierre : « Les structures socio-politiques de la Nation Libanaise ». Revue Française de Science Politique. Volume IV, No. 1. P.U.F. Paris. 1954.

SIMIAND François : « Méthode Historique et Science Sociale ». Annales d'E.S.C., 1960, p. 83-119.

VILAR Pierre : « L'Histoire et l'historien : Histoire sociale et philosophie de l'histoire ». Recherches et débats du Centre Catholique des Intellectuels Français. A. Fayard. Cahier No. 47. Paris. Juin 1964.

PERIODIQUES
(SELECTION)

A — **PRESSE** en langue française :

La Syrie,

Le Commerce du Levant,

L'Orient,

L'Orient-Le Jour

Le Temps (Paris).

B — **REVUES** (articles choisis) :

En langue française

— Annales : Economies, Sociétés, Civilisations (E.S.C.).

— « L'Asie Française ».

— L'Association des Commerçants et Industriels français au Levant (C.I.F.L.), (revue mensuelle).

— Correspondance d'Orient,

— La Nouvelle Critique,

— La Pensée,

— La Revue des Deux Mondes,

— La Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine,

— La Revue Historique,

— La Revue d'Economie Politique,

— La Revue de Paris.

فهرس الاعلام

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

فهرس الاماكن

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ذ)

(ل)

(م)

(ن)

فهرس الموضوعات

صفحة

طبع على مطابع شركة تكنوبرس الحديثة — ش.م.ل — ص.ب ٦٦٨٢


الثمن : ١٥ ل.ل.